المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

قسم اللغة

قام الطالب بإجراء التعديلات حسب طلب اللجنة

الأسرار الصافية والخلاصات الشافية على المقدمة الكافية

« القسم الثاني » - قسم المبنيات

لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني (ت ٧٩٤)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

دراسة وتحقيق

الطالب / عبد الهادي أحمد محمد الغامدي

إشراف

أ . د / عبد الفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

اسم الرسالة : الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية

القسم الثاني (المبنيات)

الدرجة : الماجستير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فهذه الرسالة عبارة عن أحد شروح كافية ابن الحاجب ذلك المتن التعليمي الذي عنى بها العلماء قديماً وحديثاً ، وممن اعتنى بها وشرحها نظام الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني (ت٧٩٤هـ) أحد علماء اليمن وهو شرح كبير قد مزج متن ابن الحاجب بشرحه ، حيث كان يصدر شرحه بعبارة المتن ثم يشرح قول المصنف شرحاً يتسم بالتقسيم ، والتعليل ، والمناقشة لآراء المصنف ، مع تَقَصّي المسألة النحوية مع العناية بأقوال العلماء السابقين ، ومناقشتها في جو هادئ بعيد عن التعصب المذموم ، وقد أفاد النجراني في شرحه من الشروح السابقة التي شرحت الكافية ، وقد تجلّى هذا عندما نقل كثيراً من مسائل شيخه يحى بن حمزة العلوي ، والتي أودعها شرحه المسمى بالأزهار الصافية ، وشرح ركن الدين الاستراباذي ولاسيما الوافية ، وشرح الرضى الذي يعتبر أفضل شروح الكافية ، وقد أفاد من هذه الشروح كلها ، وكان يناقش بعض أقوال شرّاح الكافية التي استفاد منها ، ومما يلحظ في هذا الشرح غلبة النزعة البصرية عليه ، حيث احتفى بأقوال علماء البصرة ودافع عنها ، واستشهد لها ، والنجراني في هذا متابع لكثير من شرّاح الكافية ، أو للمتأخرين عموماً ، الذين ارتضوا المذهب البصري وصاروا إليه ، ومما نجده في هذه الرسالة كثرة الشواهد ، فنجد الشارح يورد المسألة النحوية ثم يتبعها بالشواهد الكثيرة ، التي تدعم المسألة وتزيد من حجيتها ، وقد أودع النجراني شرحه كثيراً من تلك الشواهد سواء القرآنية أو الحديثية أو الشعرية ، أو مأثور كلام العرب وأمثالهم مما أسهم في ضخامة هذا الشرح ، وقد كان عملي في هذه الرسالة ينقسم إلى قسمين : دراسة وتحقيق ، فالدراسة قد اشتملت على تعريف بالمصنف والشارح وشرحه ثم بينت منهجه وشواهده ومصادره وتحدثت عن أدلته الصناعية ثم قمت بعمل موازنة علمية بين شرح النجراني وكل من شرحي الرضي والجامي ثم أعقبت ذلك بتعقيب وخاتمة ، أما التحقيق فقد سرت فيه على منهج كثير من المحققين من محافظة على النصوص وضبطها وتخريج للمسائل النحوية وشواهدها وتخريج الآراء النحوية وكلام العرب والتعليق على المسائل النحوية ووضع فهارس فنية تيسر على القارئ الرجوع إلى ما يريد داخل النص ، وفي الختام أرجو أن يكون هذا العمل قد جاء على الوجه المطلوب والمأمول والله أسأل أن ينفع به وأن يجعله ذخراً لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم والحمد لله رب العالمين

الطالب	المشرف	عميد الكلية
عبد الهادي أحمد محمد الغامدي	**أ.د عبد الفتاح بحيري**	**أ.د حسن باجودة**
التوقيع :	التوقيع:	التوقيع:

المقدمة

١

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان مالم يعلم ، وهداه للتي هي أقوم والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

فلا يختلف اثنان من المنصفين في أن أسلافنا قد سجلوا مالم يسجله غيرهم في ميادين العلم والثقافة ؛ وذلك من خلال كتبهم ورسائلهم العلمية ؛ التي أنارت ـ وما زالت ـ ظلام الجهل الذي أطبق على العالم بغيهبه الرهيب أحقاباً طويلة فأضاءت ونورت بذلك قلوباً وبلاداً شتى ، والذي يجيل نظره فيما ألف أولئك الأفذاذ يجد أنهم لم يتركوا طريق علم إلا سلكوه ، ولا باب معرفة إلا قرعوه ، وهم بذلك أرباب فصاحة وبيان ، عَزَّ على الدنيا أن تجود بمثلهم إلا أن يشاء ربي شيئًا ، ولا غرو فقد ثقفت ألسنتهم ببيان القرآن ، وعبير البلاغة النبوية ولكن مما يؤسف له أن يد الدهر قد عبثت بذلك التراث العظيم فاخترمته فلم يبق إلا أقله مما هو مبثوث في أصقاع الدنيا وأكثره عند البعداء البغضاء ، ينتظر من ينفخ فيه روح الحياة بإذن الله من أولى الغيرة والإخلاص ممن حملوا هَمَّ أمتهم ، واصطلوا بنار فرقتهم ، وتشتت جماعتهم .

وإن خروج هذا الكنز العظيم كله أو أكثره لجدير بأن يغير معالم هذا العالم ويقلب الموازين ، ويعيد هذه الأمة الوسط إلى مكانها الطبيعي الذي ارتضاه الله لها من فوق سبع سموات : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ »[١] ، وهذا كله مكفول بتواتر الجهود المخلصة ، وصدق توجهها ، ونبل مقصدها ، وهذه الأمة أقدر ما تكون على التجمع والالتفات حول بعضها لما وهبها الله من أسباب ذلك من وحدة الدين ، واللغة والهدف والمصير :

أصابع كف المرء في العدِّ خمسة *** ولكنها في مقبض السيف واحد[٢]

وعندما أردت الحصول على درجة « الماجستير » من قسم اللغة والنحو في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ـ شرفها الله وحرسها ـ وبعد أن أتممت السنة

---

(١) آل عمران «١١٠» .

(٢) البيت لرشيد الخوري .

المنهجية - ولله الحمد والمنة - وتبقى اختيار الموضوع الذي هو أحد المكملات للحصول على هذه الدرجة العلمية ، فتشت ونقبت بجهدٍ يحدوه الأمل في الله - عز وجل - لعلي أوفق في الحصول على موضوع بحث أنفع به أمتي ، وأرد بعض حق وطني ، استقر بي المطاف عند فن التحقيق ، ووقع تحت يدي مخطوط نفيس هو أحد شروح كافية ابن الحاجب واسمه (الأسرار الصافية ، والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية) للعلامة نظام الدين إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن عطية النجراني (ت٧٩٤هـ) ، وقد لاقى هذا الموضوع قبولاً في نفسي للأسباب الآتية :

أ - أن هذا الشرح هو أحد شروح الكافية ؛ ذلك المتن التعليمي الذي حفل بالشروح والاختصارات ، والنظم ، شأنه في ذلك شأن كتاب سيبويه ، وجمل الزجاجي ومفصل الزمخشري ، وألفية ابن مالك ، غير أن كافية ابن الحاجب قد عنيت بشرح ونظم مصنفها ، وقد شرحت في عهد مصنفها من معاصريه أمثال : ابن يعيش الحلبي وابن الخباز الموصلي ، وابن القوَّاس ، وقد أربت شروح الكافية على العشرين بعد المائة[(١)] ، بين مطبوع ، ومخطوط ، ومفقود .

ب - أن شرح النجراني يعد أحد الشروح الكبيرة ؛ التي أفاضت في توضيح مسائل النص ، وتعليلها ، والتعليق عليها ، وهي ميزة من ميزات الشروح اليمنية .

جـ - أن هذا الشرح قد ضم بين دفتيه كثيراً من شواهد القرآن والحديث الشريف وشواهد الشعر ، ونصوص كلام العرب من أمثال ، وحكم ، وعبارات شاردة كما احتفى كثيراً بأقوال العلماء ، ونقل من كتبهم في غير موطن .

د - حسن تبويب الشرح ، ووجاهة تعليلاته ، وجميل نقده ، وخصوصاً نقده للمصنف كل ذلك بعبارة مهذبة وأسلوب فريد .

وقد قسمت بحثي إلى قسمين قسم الدراسة ، وقسم التحقيق .

---

(١) ينظر مقدمة شرح ابن الحاجب ص (أ) ت / د . جمال مخيمر

**** أولا : قسم الدراسة :**

وقد اشتمل على : **مقدمة** ، **وتمهيد** ، **وبابين** ، **وتعقيب** ، **وخاتمة** .

أما **المقدمة** : فقد ذكرت فيها أسباب اختياري للموضوع ، ومنهج البحث

وأما **التمهيد** فقد تحدثت فيه عن ابن الحاجب وكافيته .

**** وأما الباب الأول :** تحدثت فيه عن النجراني وشرحه ، وجعلته في فصلين:

* **الفصل الأول** ـ تحدثت فيه عن النجراني :

اسمه نسبه ولقبه ، ونشأته ، وثقافته ، وشيوخه ، وتلامذته ومنزلته العلمية ومصنفاته ، ووفاته .

* **الفصل الثاني** : تحدثت فيه عن شرح النجراني (الأسرار الصافية) وتكلمت فيه عن : اسم الشرح ، ونسبته للنجراني ، ومنهجه وشواهده ، ومصادره وأدلة الصناعة النحوية في شرح النجراني .

**** وأما الباب الثاني** : ففيه نقد الكتاب ، ويتمثل في فصلين :

* **الفصل الأول** : دراسة لأهم القضايا النحوية في شرح النجراني وتحدثت فيه عن :

١ ـ موقف النجراني من المصنف : الموافقة ، المعارضة ، الدفاع عن المصنف.

٢ ـ موقفه من النحاة المتقدمين : المتابعة ، المعارضة ، التضعيف .

٣ ـ وجهته النحوية .

* **الفصل الثاني** : موازنة علمية . بين كل من شرح النجراني وشرحيّ الرضيّ والجاميّ .

وأما **التعقيب** : جعلته في بعض المآخذ على الشارح .

وأما **الخاتمة** : فقد ذكرت بعض النتائج التي وقفت عليها من خلال معايشتي لشرح النجراني .

**** ثانيًا ـ قسم التحقيق :**

ويحتوي على :

١ ـ منهج التحقيق .

٢ ـ وصف نسختي المخطوط .

٣ ـ نماذج مصورة لهاتين النسختين .

٤ ـ النص محققًا ومعلقًا عليه .

٥ ـ الفهارس الفنية :

أ ـ فهرس الشواهد القرآنية .

ب ـ فهرس الشواهد النبوية .

جـ ـ فهرس الآثر .

د ـ فهرس الأمثال .

هـ ـ فهرس كلام العرب .

و ـ فهرس الشواهد الشعرية .

ز ـ فهرس الأعلام .

حـ ـ فهرس القبائل .

ط ـ فهرس الكتب .

ي ـ فهرس الأماكن والبلدان .

ك ـ فهرس مصادر البحث .

ل ـ فهرس موضوعات التحقيق والدراسة.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة أم القرى ممثلة في مديرها **سعادة الدكتور : راشد الراجح** وإلى **كلية اللغة العربية** ممثلة في قسم الدراسات العليا على ما بذلوه ويبذلونه في سبيل العلم وطلابه ، كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر **لوزارة المعارف** ممثلة في كلية المعلمين في بيشة على تفريغهم إياي لمواصلة دراستي ، وإلى جميع من قدم لي يد النصح والمساعدة أخص بذلك

والدي العزيزين على حسن رعايتهما وتنشئتهما وجميل معروفهما ، وإلى **زوجتي وأبنائي** الذين تحملوا مشاق هذا البحث وانشغالي عنهم طيلة إعداد هذا البحث .

وأخيراً لا أنسى أن أزجي وافر المحبة والثناء إلى **أستاذي الدكتور :جمال عبدالعاطي مخيمر** - يرحمه الله - وهو المشرف على هذه الرسالة من بدايتها حتى قرب نهايتها ، وقد لمست فيه العون والمتابعة الجيدة ، والتوجيه السديد لي في كل خطوة من خطوات البحث ، - جزاه الله خيراً ، وأفسح له في جناته .

ثم تولى الإشراف من بعده **سعادة الأستاذ الدكتور : عبدالفتاح بحيري إبراهيم** فكان العون لي بعد الله عز وجل - في إتمام هذا البحث والسير به إلى الغاية المرجوة كل ذلك برحابه صدر وخلق دمث ، قلَّ أن يوجد إلا في أمثاله من العلماء فله مني وافر الشكر ، وعظيم الامتنان ، وأن يجزيه الله عني خير الجزاء كما أسأله - عز وجل - أن يوفقني لمرضاته وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

ابن الحاجب

أ ـ اسمه ونسبه ولقبه :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الإسنائي الكردي المالكي المصري المعروف بابن الحاجب[١] كان أبوه كرديًا حاجبًا للأمير موسك الصلاحي[٢] .

* مولده ونشأته :

ولد ابن الحاجب في (إسنا) من صعيد مصر سنة (٥٧٠هـ)[٣] وعاش طفولته في صعيد مصر ثم انتقل مع والده إلى القاهرة[٤] ، وقد كانت له رحلات إلى دمشق للإقراء والتدريس[٥] ثم نزح عن دمشق سنة (٦٣٨هـ) هو والشيخ عز الدين بن عبدالسلام عندما أعطى صاحبها بلد (الشقيف) للأفرنج ، وتقاعسه عن قتالهم فدخل مصر وتصدر بالفاضلية[٦].

ب ـ وفاته :

غادر ابن الحاجب القاهرة متوجهًا إلى الأسكندرية للإقامة بها ولم تطل اقامته بها حيث أدركته المنية نهار الخميس السادس والعشرين من شهر شوال عام(٦٤٦هـ) ، ودفن بها[٧] .

---

(١) تنظر ترجمته في : ذيل الروضتين لأبن أبي شامة ص(١٨٢) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٤٨/٣) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٦٤/٢٣) ، الطالع السعيد للأدفوي (٣٥٢) ، البداية والنهاية لابن كثير (١٧٦/١٣) ، غاية النهاية لابن الجزري (٥٠٨/١) ، شذرات الذهب لابن العماد (٢٣٤/٥) ، النجوم الزاهرة (٣٦٠/٦) ، بغية الوعاة للسيوطي (١٣٤/٢) ، كشف الظنون (١٢٦، ١٣٧ ، ٢١٢ ، ٥٩٣) والأعلام للزركلي (٣٧٤/٤) وغيرها من المراجع .

(٢) وفيات الأعيان (٢٤٨/٣) ، الطالع السعيد (٣٥٦) .

(٣) وفيات الأعيان (٢٥٠/٣) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٦٥/٢٣) .

(٤) ذيل الروضتين (١٨٢) .

(٥) وفيات الأعيان (٢٤٩/٣) .

(٦) البداية والنهاية (١٧٦/١٣) ، وسير أعلام النبلاء (٢٦٦/٢٣) ، وغاية النهاية (٥٠٨/١) .

(٧) وفيات الأعيان (٢٥٠/٣) ، شذرات الذهب (٢٣٥/٥) ، وسير أعلام النبلاء (٢٦٦/٢٣) .

جـ ـ ثقافته :

كان ابن الحاجب من علماء المذهب المالكي، وقد صنف في المذهب المالكي كتاب : جامع الأمهات ، وفي الأصول : المختصر ، وكان له عناية بالقراءات ، كما كان رأساً في العربية ، له كتاب الكافية في النحو ، والشافية في التصريف ، والإيضاح في شرح المفصل .

د ـ شيوخه :

تتلمذ ابن الحاجب على عدد كبير من شيوخ عصره المبرزين حيث أفاد منهم ونهل من علمهم ، ومن أشهرهم :

١ ـ الشاطبي وهو القاسم بن فيره بن خلف قرأ عليه بعض القراءات[١] وسمع منه التيسير والشاطبية[٢] .

٢ ـ البوصيري هو : أبو القاسم هبة الدين علي بن مسعود الأنصاري سمع منه ابن الحاجب الحديث[٣] .

٣ ـ القاسم بن عساكر وهو : القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي كان محدثاً سمع منه ابن الحاجب[٤] .

٤ ـ الأبياري وهو : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي كان أصولياً فقيهاً أخذ عنه ابن الحاجب الفقه[٥] .

---

(١) الطالع السعيد (٣٥٣) .

(٢) غاية النهاية (٥٠٨/١) .

(٣) الطالع السعيد (٣٥٣) .

(٤) غاية النهاية (٥٠٨/١) .

(٥) الطالع السعيد (٣٥٣) .

هـ ـ تلاميذه :

أخذ عن ابن الحاجب كثير من معاصريه ، ومن أشهرهم :

١ ـ الرضيّ القسطنطيني ، أخذ عن ابن الحاجب ، وكان من علماء العربية بالقاهرة توفي سنة (٦٩٥هـ)[١] .

٢ ـ جمال الدين بن مالك ، قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل : «ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه»[٢] .

٣ ـ الملك الناصر دواود بن الملك المعظم ، قرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه وسماها الوافية ثم شرح له نظمها[٣] .

و ـ مؤلفاته :

من أشهر مؤلفات ابن الحاجب :

١ ـ الأمالي النحوية[٤] .

٢ ـ الإيضاح في شرح المفصل[٥] .

٣ ـ الشافية[٦] .

٤ ـ شرح الكافية[٧] .

٥ ـ مختصر المنتهى[٨] .

٦ ـ شرح الوافية[٩] .

---

(١) بغية الوعاة (٤٧٠/١ ، ٤٧١) .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (٧/١) .

(٣) كشف الظنون (٣١٧٤/٢) .

(٤) قام بتحقيقه هادي حسن حمودي ط/ مكتبة النهضة .

(٥) قام بتحقيقه د. موسى بناي العليلي ، ونال به درجة الدكتوراة .

(٦) مختصر في الصرف،أشهر شروحه شرح العلامة الرضي الاسترابادي .

(٧) قام بتحقيقه د . جمال مخيمر ، ونال به درجة الدكتوراة .

(٨) طبع سنة ١٣١٦هـ بمطبعة بولاق .

(٩) قام بتحقيقه د . طارق نجم ، ونال به درجة الماجستير ، كما قام بتحقيقه د . موسى بناي العليلي ، ونال به درجة الماجستير

الكافية

لقد احتفى العلماء بالكافية قديماً وحديثاً حتى قال بعضهم :

يا طالباً للنحو الزم حفظها *** واعلم يقنياً أنها لك كافية

وهي ـ بلا ريب ـ تكفي عما سواها ، ولا يكفي ما سواها عنها ، ولهذا اشتد ولع العلماء بها ، وأثرت تأثيراً مباشراً على ما تلاها من مصنفات ليس في غزارة مادتها العلمية ، وحسن تبويبها ، وسهولة عبارتها فحسب ، ولكن إلى ما هو أكثر من ذلك ، حيث آثر بعض العلماء أن يسمي بعض مصنفاته باسمها ، كما فعل ابن مالك حين اطلق اسم الكافية الشافية على كتابه المعروف ، متأثراً في ذلك بشيخه ابن الحاجب تمام التأثر ، ومما يدل على عظيم أهميتها ، وقبول العلماء لها ، وإقرارهم بسبق مصنفها قيام عالمين معاصرين لابن الحاجب بشرحها هما ابن الخباز الموصلي (ت٦٣٨هـ) وموفق الدين ابن يعيش (٦٤٣هـ) ، وعَظُمَ اهتمام العلماء بها حتى أربت شروحها على العشرين ومائة بين مطبوع ومخطوط ، ومفقود ، وإليك أيها القارئ العزيز أشهر هذه الشروح[١] :

١ ـ شرح الكافية لمصنفها[٢] .

٢ ـ شرح أحمد بن شمس الدين بن الخباز الموصلي (ت٦٣٨هـ)[٣] .

٣ ـ شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)[٤] .

٤ ـ شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) وهو أشهرها[٥] .

---

(١) لم أذكر الشروح جميعها حيث إن أكثر من كتب عن ابن الحاجب قد ذكرها مستوفاة ، فلم أر فائدة من تكرار سردها .

(٢) قام بتحقيقه د . جمال مخيمر ، ونال به درجة الدكتوراة من جامعة الأزهر .

(٣) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ص(٢٨) .

(٤) ينظر : خزانة الأدب (٢٦/٩) .

(٥) طبع لأول مرة في استنابول ١٢٧٥هـ ثم طبع في خمس مجلدات بعناية الشيخ : يوسف حسن عمر .

٥ ـ شرح عز الدين عبدالعزيز الموصلي المعروف بابن القواس[١] .

٦ ـ شرح فلك العلا التبريزي ، ويسمى (الهادية إلى حل الكافية) كان حيًا سنة (٧٠٠هـ)[٢] .

٧ ـ ثلاثة شروح لركن الدين الاستراباذي (ت٧١٥هـ) وهي شرح كبير[٣] ، وصغير[٤] ومتوسط[٥] ـ وهو أشهرها ـ .

٨ ـ شرح نجم الدين القمولي (ت٧٢٧)[٦] .

٩ ـ شرح تاج الدين بن عبدالله التبريزي (ت٧٤٦هـ) ويسمى : (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام)[٧] .

١٠ ـ شرح الإمام يحيى بن حمزة والمسمى (الأزهار الصافية) (ت٧٤٩هـ) وهو شيخ النجراني[٨] .

١١ ـ شرح جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ويسمى : (البرود الضافية)[٩] .

١٢ ـ شرح نور الدين الجامي (ت٨٩٨هـ) ويسمى : (الفوائد الضيائية)[١٠] .

١٣ ـ شرح العصام الاسفراييني (ت٩٤٤هـ)[١١] .

---

(١) قام بتحقيقه د . زيان أحمد الحاج ، ونال به درجة الدكتوراة من جامعة الأزهر .

(٢) قام بتحقيقه الأستاذ زكي فهمي الألوسي ، ونال به درجة الماجستير من جامعة الأزهر .

(٣) حققه د . عبدالمنعم محمود ، ونال به درجة الدكتوراة من جامعة الأزهر .

(٤) منه نسخة مخطوطه بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٥٥) نحو .

(٥) حققه د . خالد فائق ، ونال به درجة الدكتوراة من جامعة الأزهر كما قام بتحقيقه : عبدالحفيظ شلبي وطبع في عُمان. وحققه أيضًا محمد علي الحسيني ونال به درجة الماجستير من جامعة بغداد .

(٦) قام بتحقيق القسم الأول منه د . فتحية عطار ونالت به درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى .

(٧) قام بتحقيقه كل من د . محمد عبدالمجيد ، و د . توفيق إسماعيل ، ونالا به درجة الدكتوراة من الأزهر .

(٨) قام بتحقيقه كل من د . محمد سالم ، و د . عبدالحميد السيد ، ونالا به درجة الدكتوراة من الأزهر .

(٩) قام بتحقي القسم الأول د . أحمد القرشي ونال به درجة الدكتوراة من أم القرى .

(١٠) قام بتحقيقه د . أسامة الرفاعي ونال به درجة الدكتوراة من الأزهر .

(١١) قام بتحقيقه د . محمد عبدالغني ونال به درجة الدكتوراة من جامعة الأزهر وقد طبعت الحاشية للعصام طبعات عديدة منها في سنة ١٢٥٦هـ ، ١٢٥٩ هـ، ١٢٩٢ هـ ، ١٣٠٦ هـ ، ١٣٠٧ هـ ، ١٣١٤ هـ ، ١٣٢٥ هـ ونسخها المخطوطة كثيرة ، ينظر : بروكلمان (٥ / ٣١٨) .

أولا

قسم الدراسة

الباب الأول

النجراني وشرحه

الفصل الأول

النجراني

(حياته ـ وآثاره)

الفصل الثاني

الأسرار الصافية بين يدي القارئ

الفصل الأول
النجراني
حياته ـ وآثاره

الفصل الأول

النجراني : حياته ، وآثاره العلمية

(أ) أسمه ونسبه ولقبه وأسرته :

هونظام الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني[١] ، وجاء في بعض المصادر[٢] : (البحراني) - بالباء الموحدة - والصحيح أنه النجراني - بالنون - لأن كثيراً ممن تسموا بهذا الاسم من اليمن ، وأيضاً من المعلوم أن هناك مدينة تسمى (نجران) على التخوم اليمانية ، ومما يؤكد نسبته إلى نجران ، أنه جاء في هامش الأعلام[٣] : « ... وهو فيها (البحراني) مكان النجراني ، خطأ » ولعل سبب هذا الاختلاف مرده إلى التصحيف والنجراني من أسرة علم وفضل فأخوه علي بن إبراهيم بن عطية النجراني كان من أكابر علماء صعدة أخذ عن الامام المؤيد بالله يحي بن حمزه وكان على قيد الحياة في سنة (٨٠١ هـ)[٤] ومن أسرته الفقيه الفاضل إسماعيل بن أحمد بن عبد الله بن عطية النجراني كان عالماً محققاً للعربية والتفسير ومانته في الفضل مكانة عمه أسماعيل بن إبراهيم (المترجم له) كان من أكابر علماء القرن التاسع[٥] .

(ب) نشأته :

عاش النجراني في ظلال دولة بن رسول ، وكان عصر هذه الدولة الذهبي في أيام الأشرف الثاني - إسماعيل - (٧٧٨ - ٨٠٣هـ) ولا يعرف زمان مولده بالتحديد غير أنه من المرجح أنه ولد قبل سنة (٧٢٠هـ) ، لأنه قد جاء على صفحة الغلاف : «وكانت وفاته غرة شهر القعدة آخر سنة أربع وتسعين وسبعمائة وكان عمره فوق السبعين » .

---

(١) الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، القاهرة ١٩٥٩م (٣٠٧/١) ، ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، جَمْعَهُ : محمد بن زبارة اليمني ص(٥٦) ، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، استامبول ١٩٤١م (١٣٧٦/٢) ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٨هـ (٢٥٥/٢) .

(٢) كشف الظنون (١٣٧٦/٢) .

(٣) الأعلام (٧٠٣/١) .

(٤) ملحق البدر الطالع (١٥٢) .

(٥) ملحق البدر الطالع (٥٧) .

فإذا طرحنا سبعين - وهي عمر النجراني - من (٧٩٤هـ) وهي سنة وفاته تحصل لدينا أنه ولد قبل عام (٧٢٤هـ) ، وقد كانت نشأته الأولى بمدينة (صعدة) وفيها تلقى علومه[١] .

(جـ) ثقافته :

تلقى علومه بمدينة (صعدة) حاضرة العلم بالبلاد اليمنية ، وقد تلقى علومه وثقافته عن شيخين أكثر ملازمتهما هما : العلوي ، والمطهر بن تريك ، بالإضافة إلى عدد من مشايخ عصره حيث استفاد من علومهم الشرعية والعربية ، وسائر أنواع المعارف التي نبغ فيها .

(د) شيوخه :

تلقى النجراني علمه عن بعض مشايخ اليمن في عصره ومن أشهرهم :

١ - العلامة المطهر بن تريك ، وكان عالمًا تقيًا ، نبغ على يديه جمع كبير من العلماء[٢] وقد قرأ عليه النجراني ، الصرف ، والمعاني ، والبيان ، والتفسير وأجازه بمحروس مدينة (صعدة)[٣] وقد توفي المطهر بن تريك عام(٧٤٨هـ) بمدينة صنعاء[٤].

٢ - يحيى بن حمزة العلوي من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن من تصانيفه الشامل في أصول الدين ، ونهاية الوصول إلى علم الأصول ، والمحصل في كشف أسرار المفصل ، والأزهار الصافية ، والانتصار في الفقه وغير ذلك مما يقال أنه بلغ مائة مجلد ، ويروى أن كراريسه زادت على عدد أيام عمره توفي في حصن هران (قبليّ ذمار) عام (٧٢٩هـ)[٥] ، وقد أجاز النجراني في كتابه (الانتصار)[٦].

---

(١) مصادر الفكر في اليمن ص(٤١٩) .

(٢) المرجع السابق ص(٤١٩) .

(٣) ملحق البدر الطالع ص(٥٦) .

(٤) ملحق البدر الطالع ص(٢١٢) .

(٥) الأعلام (١٤٣/٨) .

(٦) ملحق البدر الطالع (٥٦)

(هـ) تلامذته :

كان للنجراني تلامذة استفادوا من علمه ، ونهلوا من ثقافته حيث كان أوحد زمانه في علم العربية وفي علوم الشريعة غير أن أشهر تلامذته :

١ ـ السيد الهادي بن إبراهيم الوزير الكبير[١] ، وقد ارتحل إلى مدينة صعدة في طلب العلم فأخذ عن النجراني ، ومن مؤلفاته : « كفاية القانع في معرفة الصانع » و « السيوف المرهفات على من ألحد في الصفات » .

٢ ـ السيد علي بن أبي القاسم بن محمد الكبير ، مؤلف كتاب « التجريد »[٢] وكان يقرئ الطلبة في جميع علوم الاجتهاد وفي الأمهات ، وسائر كتب التفسير ، وكان له إلمام بالعربية وبصر بها .

(و) منزلته العلمية :

كان النجراني عالمًا تقيًا نبغ على يديه جمع كبير من العلماء[٣] ، فاضلا ورعًا[٤] من علماء الزيدية المحققين ، وكان فريد عصره ، ووحيد دهره[٥] نحوياً صرفياً[٦] ، فاضلاً من أهل اليمن[٧] .

(ز) مصنفاته :

لا يعرف من آثار النجراني غير شرحه للكافية المسمى بـ « الأسرار الصافية» ، غير أن من ترجم له ذكر أنه كان فقيهًا[٨] وأصوليًا[٩] ؛ ونحويًا وصرفيًا

(١) ملحق البدر الطالع ص(٥٦) .

(٢) المستطاب ورقة (٧٨ب) .

(٣) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن (٤١٩) .

(٤) المستطاب ورقة (٧٨ب) .

(٥) ملحق البدر الطالع ص(٥٦) .

(٦) معجم المؤلفين (٢/٢٥٥) .

(٧) الأعلام (١/٣٠٧) .

(٨) ملحق البدر الطالع ص(٥٦) .

(٩) المستطاب ورقة (٧٨ب) .

وبلاغياً[١] ، بل وله دراية بعلم النجوم[٢] ، فلا يبعد أنه صنف في هذه العلوم أو في بعضها .

(ح) وفاته :

أجمع من ترجم للنجراني أنه توفي عام (٧٩٤هـ) ، غير أن بعض المترجمين[٣] قد جعل وفاته عام (٧٩٥هـ) أو بعد هذا التاريخ حيث قال : « ... وفرغ من إملائه في جمادي الآخرة سنة (٧٩٥هـ) .. » .

ومما يرجح أن النجراني توفي عام (٧٩٤هـ) ما جاء على صفحة الغلاف ونصه : « كانت وفاته غرة شهر القعدة آخر سنة أربع وتسعين وسبعمائة » ومما سبق يتبين أن وفاة النجراني كانت أواخر عام (٧٩٤هـ) .

---

(١) معجم المؤلفين (٢/٢٥٥) وملحق البدر (٥٦) .

(٢) ملحق البدر الطالع (٥٦) .

(٣) كشف الظنون (٢/١٣٧٦) .

الفصل الثاني
الأسرار الصافية
شرح الكافية

اسم الشرح ـ نسبته إلى النجراني
منهجه فيه

شواهده ـ مصادره ،
أدلة الصناعة النحوية فيه

(أ) اسم الشرح

هذا الشرح الذي بين أيدينا هو شرحٌ لكافية ابن الحاجب النحوي واسمه : حسب ماورد في غلاف النسخة (أ) (الخلاصات الشافية على المقدمة الكافية) وقد ذكر بعضهم ترجم للنجراني أن اسم الشرح : ((الأسرار الصافية ، والخلاصات الشافية ، في كشف المقدمة الكافية)[١] .

وقد وقع اسم الشرح عند غيرهم من المترجمين[٢] هكذا اسمه (الأسرار الشافية ، في كشف معاني الشافية)، والذي أرجحه أن تسمية الشرح بهذا الأسم غيرصحيح ، وذلك للأمور التالية :

١ ـ أن الشرح ـ الذي بين أيدينا ـ هو شرح لكافية ابن الحاجب ـ ذلك المتن الذي عني بالنحو ـ وليس في شرح النجراني أي باب من أبواب الصرف حتى يكون الشرح شرحاً لشافية ابن الحاجب التي جعلها في الصرف ، فالشرح إذن شرح نحوي لا صرفي .

٢ ـ أن بعض من ترجم للنجراني[٣] ذكر أن للنجراني شرحاً على الكافية في مجلد لطيف ، ولم يذكر أن له شرحاً على الشافية ، بل نص على أن الشرح شرح للكافية .

٣ ـ أن النجراني أراد أن يترسم خطى شيخه العلوي ، فشرح الكافية كما شرحها أستاذه العلوي ، كما نجد أن هناك نوعاً من التشابه في الاسم بين شرح النجراني ، وشرح شيخه العلوي ، حيث إن شرح النجراني اسمه : الأسرار الصافية ... وشرح شيخه العلوي اسمه : الأزهار الصافية ...[٤] .

ومع هذا فلا يبعد أن يكون للنجراني شرح آخرُ على شافية ابن الحاجب إذ إن كثيراً ممن شرحوا الكافية ، اتبعوها بشرح آخر على الشافية في الصرف .

(١) معجم المؤلفين (٢/٢٥٥) ، وكشف الظنون (٢/١٣٧٦) .

(٢) الأعلام (١/٣٠٧) ، مصادر الفكر في اليمن (ص٤١٩) .

(٣) المستطاب ورقة (٧٨ب) .

(٤) طبع القسم الأول من هذا الشرح بتحقيق / محمد علي سالم ، والقسم الثاني بتحقيق : عبدالحميد مصطفى السيد ونالا به درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

(ب) نسبته إلى النجراني

هذا الشرح المسمى بـ (الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية) شرح لكافية ابن الحاجب شرحه : إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن عطية النجراني المذحجي أحد أعيان القرن الثامن الهجري فقد أجمع من ترجم للنجراني[١] أن النجراني قد شرح كافية ابن الحاجب ، وقد جاء على صفحة الغلاف ما نصه :

« الخلاصات الشافية على المقدمة الكافية أملاها ... الشيخ العلامة : نظام الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عطية تولاه الله برحمته وكافاه بالحسنى » .

وقد ذكر بعض المترجمين[٢] أن النجراني قد شرح كافية ابن الحاجب وقد صدر شرحه بـ « الحمد لله الذي خشعت له الأصوات ..» وهذه العبارة نجدها في أول ورقة من هذا الشرح الذي بين أيدينا مما يؤكد صحة نسبة هذا الشرح إلى النجراني .

---

(١) ينظر المراجع السابقة هامش (١) ص(١) .

(٢) كشف الظنون (١٣٧٦/٢) .

(جـ) منهجه

لا يختلف منهج النجراني في شرحه عن منهج أصحاب شروح الكافية الأخرى حيث إنه كان يورد عبارة ابن الحاجب ثم يشرحها شرحًا مفصلا يبين فيه ما أبهم من عبارة ابن الحاجب ، ويفصل ما أجمل من النص وغالبًا ما يصدر عبارة النص الذي يريد أن يشرحها بقوله : (قال الشيخ) أو (وقوله) أو (وأما قوله) ونحو هذا ثم يذكر جزءًا من عبارة النص ثم يشرع في الشرح والتحليل .

ونستطيع أن نحدد أهم ملامح منهجه فيما يلي :

١ـ أحيانًا يفسر بعض الأبواب النحوية ويعرفها تعريفًا لغويًا واصطلاحيًا ، وذلك مثل قوله في باب المبني[١] :

* « والبناء في الأصل الاستقرار والثبوت ...... أما الموضع الأول وهو في حقيقة البناء ، فقد أهملها الشيخ في الاصطلاح ، وأما التعريف اللغوي فقد تقدم » .

* وكذلك في حديثه عن الضمير[٢] يقول :

« فحقيقته في أصل اللغة (الإخفاء) .... وأما الاصطلاح فهو ما ذكر الشيخ» .

* وكذلك عند حديثه عن حرفي الاستفهام[٣] يقول :

« ... أما الموضع الأول وهو في حده ، فله حدان : لغوي ، واصطلاحي . أما اللغوي فهو : الاستعلام ، وأما الاصطلاحي فهو : طلب المراد من الغير » وغير ذلك من المواضع [٤].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (١) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٧) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٣٥٢) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (١٩٦) ، (١٠٩) ، (٢٤٠) .

٢ ـ ومن منهجه أنه يميل كثيراً لرأي أستاذه العلوي ، فكان يستدرك به على رأي المصنف ، ومن أمثلة ذلك :

* في حديثه عن أسماء الأفعال يقول بعد أن ذكر تعريف ابن الحاجب:« ..فالأولى أن يقال ما ذكره الإمام ـ قدس الله روحه ـ : هو ما عدل به عن صيغة الفعل على جهة المبالغة مجرداً عن دلالة الزمان ... »[١] .

* وفي حديثه عن الحروف العاطفة يقول[٢] : « ..... والظاهر من كلام الشيخ أنها لا ترد في الإخبار .... والذي ذهب إليه الإمام ـ قدس الله روحه ـ أنها واردة في الإخبار .... » .

* وفي باب نوني التوكيد يقول[٣] : « .... أما الموضع الأول : وهو في حدهما فهو ما ذكره الشيخ ، وقال الإمام : هي حرف زائد يلحق بأواخر الأفعال الطلبية....».

٣ ـ ومع متابعته لأستاذه العلوي في كثير من آرائه ، فإنه إذا استحسن رأياً يخالف رأي شيخه ، أو حجة هي أقوى من حجته ، فإنه يكون للحق تابعاً ، وللتعصب والهوى مجانباً ، وذلك مثل قوله :

* في باب أفعال القلوب يتحدث النجراني عن أحوال أفعال القلوب من حيث تقدمها ، وتوسطها ، وتأخرها فيقول[٤] « ...... الثالثة : إلغاؤها إذا تقدمت ـ وهو أضعفها ـ ومنع ذلك الإمام ، وقال ما سُمِعَ عليه شاهداً ، والصحيح جوازه ..... » .

* وفي باب أسماء الأفعال يتحدث النجراني عن بناء الأعلام وأن هناك أناساً

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٧٥) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٣٢٩) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٣٧٠) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (٢٥١) .

يجرون على القياس كالذي لا يكون آخره (راء) يمنعونها الصرف فيقول :

« ..... وقد قوّى الإمام يحيى بن حمزة كلام أهل اللغة القليلة وقال : لا فرق بين موجب البناء فيما آخره راء وما ليس كذلك . وبينهما فرق[١] ... » .

ونلاحظه ينتصر لابن الحاجب ، عندما ضعف العلوي رأي ابن الحاجب في أن أسماء الأصوات ليست من أسماء الأفعال لأن من أسماء الأفعال ما يكون بمعنى الأمر يقول الشارح : « .... وقد ضعفه الإمام بدليل أنه خالف مذهبه ... وله أن يجيب فيقول : لا يتعد ذلك في حق الله تعالى وهو أن يكلف ما لا يطاق ولا يصح ذلك من المخلوقين[٢] .... » .

٤ - ومن منهجه أيضاً أنه كان كثيراً ما يفسر غريب الكلام إذا دعت الحاجة إلى ذلك ومن أمثلة ذلك :

* في حديثه عن أسماء الأفعال يقول[٣] : « ... فالأوامر : (رُوَيْدَ زيداً) - أي أروده وأمهله .... » .

* وكذلك في حديثه عن (هَلُمَّ) يقول[٤] : « ... وهي مركبة من (هَلْ) مع (أُمّ) أي أقصد .... » .

* وأيضاً عندما تحدث عن (حَيَّهل) قال[٥] : « ... (حَيَّ) بمعنى (أقبل) ومنه قول المؤذن حَيَّ على الصلاة ... » .

* وفي حديثه أيضاً عن الظروف يفسر معنى (أنىّ) على أحد وجهيها حيث يقول [٦]« وقد تكون للحال مثل (كيف) قال الله تعالى : « فأتوا حرثكم أنى شئتم » أي كيف شئتم » . وغير ذلك من المواضع[٧] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٧١) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٧٥) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٦٠) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (٦١) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٦١) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص (٩٩) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص (١٣٢) ، (١٤١) ، (١٤٣) ، (١٨٦) ، (٣٥١) .

٥ ـ ومن منهج الشارح أنه إذا أورد مسألة أو عرض لقضية نحوية فإنه يبتدئها بعدة أسئلة ثم يجيب عليها وغالبًا ما يردد عبارة : « وفيه سؤال ، أو وفيه أسئلة ، أو وفيه سؤالان » وإذا لم ير أن في ذلك ضرورة للشرح قال : « أما كذا فلا سؤال عليه » وذلك مثل :

* عند حديثه عن المبني يقول :

« وأما كيفية بناء المبنيات ، فاعلم أن أصل البناء على السكون وفيه سؤال[(١)] »

وكذلك في حديثه عن ضمير الفصل : « فالطائفة الأولى : ذهبوا إلى أنه معرب بإعراب الأول على البدلية أو عطف البيان فإن كان ما قبله مرفوعًا فلا سؤال عليه وإن كان منصوبًا فعليه سؤال... »[(٢)] .

* وفي حديثه عن اسم التفضيل يقول : « والكلام منه يقع في ثلاث مواضع : الأول : في حقيقته ، وصيغه ، ومما بني ، ولِمَ بني[(٣)] ... » وغير ذلك من المواضع[(٤)] .

٦ ـ يلاحظ من منهج الشارح إيراد اللغات التي ذكرت في اللفظة الواحدة وغالبًا ما يورد قوله : « وفيها لغات » ومن أمثلة ذلك :

* في حديثه عن نون الوقاية[(٥)] يورد لفظ (لعل) ويقول : « ولأن بعض لغاتها (لعنَّ) .

* وكذلك قوله في باب أسماء الأفعال[(٦)] (هيهات) بمعنى بَعُدَ .. وفيها لغات : هيهات بالحركات الثلاثة من غير تنوين ، وبالحركات مع التنوين ... » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٥) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٢٦) .

(٣) نظر قسم التحقيق ص (١٨٧) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (٥) ، (٢٠١) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٢٢) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص (٦٤) .

* « أف ... وفيها لغات ثمان : ثلاث بالحركة من غير تنوين ، وثلاث بالحركة مع التنوين والسكون نحو : أف ، والإمالة نحو أفي فهذه ثمان »[١] .

* « ومنها (أوّه) ومنها لغات : (أوْه) ساكنة الواو مسكورة الهاء وبتشديد الواو مع الهاء ومنه تأوّه الرجلُ »[٢] .

* وفي حديثه عن (كيت) و (ذيت) وهما من الكنايات يقول :

« وأما (كيت) ، و (ذيت) فهما كناية عن الحديث وضعًا تقول : « من الحديث كيت وكيت » و (ذيت) بفتح التاء وكسرها فيهما واختصت (كيت) بفتح الكاف وكسرها وتشديد ياءها كل ذلك لغات فيها »[٣] وغير ذلك من المواضع[٤].

٧ - ومن منهج الشارح أنه يأتي أحيانًا ببعض الاستطرادات والتي في غالبها استطرادات توضيحية وذلك مثل :

* في حديثه عن أسماء الأفعال المعدولة عن « فاعل في الجمادات يقول : «و(ظفار) لبلدة من حمير بالقرب من ذمار)[٥] » .

* وفي حديثه عن أسماء الأصوات يتحدث مستطرداً ويذكر مذهب ابن الحاجب وشيخه العلوي في حكم تكليف مالا يطاق يقول :

« وأما تصويت البهائم فإنها وقعت موقع الأمر فبنيت كبنائه ، وقد ضعفه ابن الحاجب في الشرح بقوله : « إنا لا نخاطب ما لا يعقل بطلب الامتثال وقال مثل ذلك لا يصدر إلا عن غفلة ولكن الله تعالى قد أجرى العادة أن الحيوانات عند سماع ذلك

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٧٠) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٧٠) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٩٢) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (١٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٥) ، (١٢٢) ، (١٢٣) ، (١٢٤) ، (٢٨١) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٧٠) .

تفعله ، وقد ضعفه الإمام بدليل أنه خالف مذهبه وذلك لأن عندهم يصح تكليف مالا يطاق وله أن يجيب ويقول : لا يتعد ذلك في حق الله تعالى وهو أن يكلف مالا يطاق ولا يصح ذلك من المخلوقين»[١] .

* وفي حديثه عن الكنايات يتحدث عن « كم » ويورد مثالاً ثم يستطرد بعد ذلك : « إذا قلت : كم ترى الحرورية رجلاً يحتمل الخبرية ، وينتصب مميزها للفصل ، ويحتمل الاستفهامية ويجوز نصب الحرورية على الإعمال ورفعه على الالغاء، والحرورية قوم من الخوارج نسبوا إلى قرية يقال لها حروراء[٢] » .

ـ وفي حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل يذكر قول شيخه العلوي في تعليل ورود اللعن في حق الرجل والغضب في حق المرأة من قوله تعالى : « والخامسة أن لعنة الله عليه » و « الخامسة أن غضب الله عليها » يقول : « قال الإمام ـ قدس الله روحه ـ وإنما قال في حق المرأة «غضب الله » وفي حق الرجل « لعنة الله » من جهة أن الغضب أعظم حالاً وهي منشأ الفاحشة ولم يتغير لفظ الماضي في الغضب إلى الاسم لما كان الغضب واقع لا محالة »[٣] .

ـ وكذلك في حديثه عن صيغتي التعجب[٤] يورد حكاية حدثت لبعض تلامذة المبرد حيث قال : « ... ويحكى أن بعض تلامذة المبرد قدم بغداد فحضر بحلقة أحمد بن يحى ـ ثعلب ـ فسألوه عن معنى قولنا : ما أعظم الله ، فقال : معناه شئ جعله عظيماً فشنعوا عليه هذه المقالة ، وأخرجوه من الحلقة » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٧٥) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٩٢) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٣١٩) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (٢٧٨) .

د ـ (شواهده)

١ ـ القرآن الكريم .

استشهد الشارح بالعديد من الآيات القرآنية وذلك لتثبيت القاعدة النحوية وقد بلغ مجموع ما استشهد به النجراني من الآيات القرآنية ثلاثين ومائتي آية وكانت سورة البقرة أكثر السور التي استشهد بآياتها الشارح ، حيث بلغ عدد الآيات التي استشهد بها خمساً وعشرين آية ، والنجراني لا يذكر الآية القرآنية تامة ـ في غالب الأحيان ـ بل يكتفي بموضع الشاهد ، وقد يبين الشارح معنى بعض المفردات القرآنية الغريبة ، أو يبين المقصود من الآية ، وقد يوضح الشاهد في الآية الكريمة وذلك مثل قوله في باب الظروف عند حديثه عن (أنى) الظرفية[١] :

« ...وقد تكون مثل (كيف) قال الله تعالى : (فأتوا حرثكم أنى شئتم) ـ أي كيف شئتم ـ ...... » .

وكذلك في حديثه عن « أل » العهدية[٢] يقول :

« .... النوع الثاني : العهد الوجودي كقولك لرجل دخل عليك آنفاً : جاءني الرجل ، تعني به ذلك الشخص ومنه قوله تعالى : (وليس الذكر كالأنثى) ـ أي ليس الذكر الذي طَلَبَتْ كالأنثى التي وُهِبَتْ لها » .

ومثل قوله في باب . جمع التكسير[٣] :

« ... وقول الشيخ (وجمع التصحيح) يعني أنه من جملة القلة ، وقد يستعار أحدهما في مكان الآخر تجوزاً قال الله تعالى : (ثلاثة قروء) في موضع « أقراء » وقد قيل : إنه جاء على الكثرة ، لكثرة النساء الحيض » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٩٩) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (١١٤) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (١٥٩ ، ١٦٠) .

وفي حديثه عن الأفعال[١] يقول :

« ... فالفعل بالفتح مصدر (فَعَلَ ، يَفْعِلُ) كـ (ضرب ، ضربًا) ، وبالكسر هو الاسم وقوله تعالى . (وأوحينا إليهم فعل الخيرات) ـ أي افعلوا فعل الخيرات ..»

٢ ـ القراءات القرآنية :

ومما حفل به شرح النجراني القراءات القرآنية ، وقد بلغ مجموع ما استشهد به اثنتين وعشرين قراءة ، منها إحدى عشرة قراءة متواترة ، وذلك مثل استشهاده بقراءة نافع المدني (.. إن هذان لساحران) وذلك في باب أسماء الإشارة[٢] ، وفي باب الظروف[٣] يستشهد بقراءة شعبة عن عاصم : (من لدنه) ـ بكسر النون ـ وفي باب نواصب المضارع[٤] استشهد بقراءة السبعة ما عدا نافعًا وذلك قوله تعالى: (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء) . وكما استشهد الشارح بالقراءات المتواترة نجده يستشهد بالقراءات الشاذة وذلك مثل استشهاده بقراءة مجاهد (أن يتمُ الرضاعة) ـ برفع الفعل بعد (أن) الناصبة[٥] ـ ، وكذلك قراءة ابن مسعود : (وتكتمون الحق) ـ بالرفع ـ[٦] وفي باب الظروف[٧] يورد قراءة شاذة : (من قبلٍ ومن بعدٍ) ، وفي باب جوازم الفعل المضارع[٨] نجده يستشهد بقراءة شاذة أخرى (فبذلك فلتفرحوا) ـ بتاء الخطاب ـ .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (١٩٦) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٣٤) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (١٠٢) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (٢٢٠) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٢٠٩) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص (٢١٧) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص (٩٥) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص (٢٢٤) .

وقد يصرح الشارح بنسبة القراءة إلى صاحبها مثال ذلك :

في باب أسماء الإشارة[١] يورد قراءة نافع مصرحاً بنسبتها إليه وهي قوله تعالى : « إن هذان لساحران » وفي باب أسماء الأفعال[٢] يورد قراءة الكسائي وأبي عمرو في قوله تعالى (ويكأنه) ، وفي باب العدد[٣] يذكر قراءة الأعمش (اثنتا عشرة عينا) ـ بفتح الشين ، ومن أسماء القراء التي وردت في الشرح ـ غير ما ذكر ـ : حمزة[٤] ، وابن عامر[٥] ، وعثمان[٦] وقد لا يصرح النجراني بنسبة القراءة بل يكتفي بمثل قوله : « قُرئ »[٧] أو « قريء شاذا »[٨] ، أو «قرئت»[٩]، أو « فيمن قرأها »[١٠] .

٣ـ الحديث الشريف :ـ

لم يغفل النجراني جانب الاستشهاد بالحديث الشريف ، بل إن شرحه قد حفل بالعديد من الأحاديث النبوية حيث بلغ مجموع ما استشهد به الشارح من الأحاديث اثنى عشر حديثًا ، وغالب ما استشهد به من الأحاديث الصحيحة المتواترة وذلك مثل حديث[١١] « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وكذلك حديث[١٢] : « أصبحنا وأصبح الملك لله » ، وقد وقع في شرحه بعض الأحاديث

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٣٤) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٦٦) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (١٢٢) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (١٢٦) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٢١٥) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص (٢٢٤) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص (٢١٠) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص (٩٥) .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص (١٢٦) .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص (٣٢٢) .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص (٢٦٨) .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص (٢٦٢) .

الضعيفة مثل[١] : « ليس في الخضروات صدقة » .

والنجراني يصدر الحديث بعبارة : « قول النبي صلى الله عليه وسلم »[٢] أو بعبارة : « قوله عليه الصلاة والسلام »[٣] أو بقوله « الحديث »[٤] وقد لا يشير إلى لفظ من الألفاظ السابقة بل يورد الحديث مباشرة[٥] .

٤ ـ الأمثال ومأثور الكلام :

كان للأمثال نصيب وافر من شرح النجراني حيث بلغت الأمثال المستشهد بها نحو سبعة عشر مثلاً ، وغالب هذه الأمثال مما يرد كثيراً في كتب النحو من مثل: (عسى الغوير أبؤسًا)[٦] ، و (أشغل من ذات النحيين)[٧] ، و (باءت عرار بكحل)[٨] و (أزهى من ديك)[٩] ونحو هذا من الأمثال المشهورة وقد يصدر المثل بقوله : «وأما قولهم »[١٠] ، أو يسوق المثل دون الإشارة بأنه من الأمثال[١١] ، ولم يأت بعبارة « ومنه المثل ... » إلا في موضع واحد[١٢] وذلك عندما ذكر المثل المشهور : « باءت عرار بكحل» وقد حفل باب اسم التفضيل بكثير من الأمثال .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (١٥٦) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٢٠٠) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (١٣٨) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (٢٦٨) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٢٦٢) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص (٢٧٠) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص (١٨٨) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص (٧٠) .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص (١٨٨) .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص (٨١) ، (١٨٧) ، (٢٧٠) .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص (١٨٨) ، (٢٦٧) .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص (٧٠) .

كما استشهد الشارح بمأثور كلام العرب ، حيث بلغ ما استشهد به نحو أربعين قولاً ، وقد عزى الشارح بعض تلك الأقوال إلى قائليها مثل قوله في باب المثنى[١] : « .... قالت فاطمة ـ عليها السلام ـ « يا حسنانُ يا حسينانُ » ، وفي باب « حروف الإيجاب »[٢] يورد قول ابن الزبير لما قال له الأعرابي : « لعن الله ناقة حملتني إليك » ، قال : « إنْ وراكبها » ، وفي باب الأفعال الناقصة[٣] يقول الشارح : « وأما «جاء» فالشاهد عليه قول علي أنه أرسل ابن عباس إلى الخوارج فقالوا : «ما جاءت حاجتك» .

ولم يعز الشارح كثيراً من تلك الأقوال بل اكتفى بقوله : « قولهم »[٤] ، «قول من قال»[٥] ، « روي عن العرب »[٦] ، « حكى »[٧] ، « قول العرب »[٨] ونحو هذا ، ومما يلاحظ في شرح النجراني أنه لم يورد شيئًا من الأمثال والأقوال المولده بل أن كل ما رواه كان من كلام العرب الذي يستشهد به .

(الشعر) :

حفل شرح النجراني على الكافية بكثير من الشواهد الشعرية التي بلغت « أربعين ومائتي » شاهد شعري ، تكرر من هذه الشواهد ما يقرب من خمسة شواهد شعرية ، والنجراني يورد الشواهد غير منسوبة في الأعم ولم ينسب من الشواهد التي حفل بها شرحه غير « خمسة وعشرين » شاهداً .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (١٤٣) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٣٣٨) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٢٦٧) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص (١٢) ، (٩٩) ، (١٤٤) ، (١٩٠) ، (٢١٣) ، (٢٣٦) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (١٩٠) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص (١٩٣) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص (٩٤) ، (٢٧٣) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص (١٠٧) ، (٣٢٩) .

وقد استشهد النجراني بشعر الجاهليين أمثال : امرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، وزهير بن أبي سُلمى ، والأعشى ، وطرفة ، والحارث بن حلزة .

كما استشهد بشعر المخضرمين من أمثال : لبيد بن أبي ربيعة ، وحسَّان بن ثابت ، وكعب بن زهير .

وكذلك نجد الشارح يستشهد بشعراء الدولة الأموية :

جرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وكثير عزة ، وذي الرمة ، والكميت ونلاحظ أن النجراني استشهد بشعر أبي نواس وهو من المولدين .

وقد أكثر النجراني من الاستشهاد بشعر أمرئ القيس والأعشى - ميمون بن قيس - والفرزدق .

ولم يغفل الشارح الاستشهاد برجز أبي النجم العجلي والعجاج ، وابنة رؤبة وغيرهم .

والنجراني في غالب شواهده يذكرها تامة ، وقد يذكر شطراً من البيت[١] وأحياناً يكتفي بكلمتين أو ثلاث من البيت[٢] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٦٠) ، (٦٣) ، (٩٧) ، (١٧٠) ، (٢٦٧) ، (٢٧٥) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص (٤٧) ، (١٤٤) ، (٢٢١) ، (٢٦١) .

(هـ) مصادره

اعتمد النجراني على كثير من المصادر في شرحه ، ولا سيما شروح كافية ابن الحاجب ، حيث أكثر من النقل عنهم ، والاعتماد عليهم إلاَّ أننا نستطيع أن نحدد أهم هذه المصادر فيما يلي :

١ ـ كتاب سيبويه :

تأثر النجراني بكتاب سيبويه تأثراً واضحاً شأنه في ذلك شأن كثير من النحويين ، فنقل أراءه ، واحتفى بها كثيراً ومن أمثلة ذلك :

– في معرض حديثه عن أداة التعريف قال : « .... ما عرف بالأداة ، وهو الألف واللام عند الخليل .. وعند سيبويه أنها اللام فقط ... »[١] .

وهذا هو رأي سيبويه الذي لم يذكره تصريحاً في كتابه بل ألمح إليه في قوله[٢] : « ... وزعم الخليل أن الألف واللام التي يعرفون بها حرف واحد كـ (قد) وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الآخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : (أأريد) ، ولكن الألف كألف (أيمْ) في : (أيمُ الله) ، وهي موصولة كما أن ألف (أيمْ) موصولة حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رأيه »[٢] .

– وفي حديثه عن علة رفع المضارع يقول : « .. وحُكي عن سيبويه أنه قال : إنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم ... »[٣] .

ونجد أن سيبويه قد عقد باباً في كتابه لهذه العلة ـ علة رفع المضارع ـ قال:[٤] « هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء أعلم أنها إذا كانت

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (١١٤) .

(٢) كتاب سيبويه ، ت / عبدالسلام هارون ، ط /٢ (١٤٠٣هـ) ، (٣٢٤/٣) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٢٠٧) .

(٤) كتاب سيبويه (٣/٩ ـ ١٠) .

في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور ، أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذا المواضعِ ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها..».

– وفي باب حروف الجر يقول النجراني : « .... فأما « حاشا » فالمختار عند سيبويه أنها حرف جر ، والنصب بها قليل[١] ... » .

وهذا ما صَرَّح به سيبويه عند حديثه عن « حاشا »[٢] : « ... وأما (حاشا) فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ؛ كما تجر « حتى » ما بعدها وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : « ما أتاني القوم خلا عبدالله » ؛ فيجعل (خلا) بمنزلة « حاشا » فإذا قلت : (ما خلا) فليس فيه إلاَّ النصب » .

٢ ـ مفصل الزمخشري :

اهتم النجراني بآراء الزمخشري ، ونقل كثيراً منها في شرحه ، وذلك لما بين مفصل الزمخشري وكافية ابن الحاجب من علاقة منهجية وطيدة ، فقد عوَّل النجراني على المفصل فنقل كثيراً من آراء الزمخشري تصريحاً أو تلميحاً ومن أمثلة ذلك يقول النجراني في باب المثنى : « .... وإن لم يُمل فإن كانت ـ أي الألف ـ تصير ياء في بعض أحوالها فمنهم من جعلها واواً وهو الزمخشري .....»[٣] .

وهذا الذي نقله الشارح هو ما عبر عنه الزمخشري في مفصله[٤] : « ولا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك ، فإن كانت ثالثة وعرف لها أصل في الواو أو الياء ؛ رُدت إليه في التثنية كقولك : (قَفَوان) و (عَصَوَان) ، و (فَتَيَان) و (رَحَيَان) ، وإن جهل أصلها نُظر فإن أميلت قلبت ياء كقولك : « (متيان)

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٣٠٨) .

(٢) كتاب سيبويه (٣٤٩/٢) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (١٤١) .

(٤) المفصل في علم العربية للزمخشري ط / دار الجيل (ط / ٢) ص (١٨٤ ـ ١٨٥) .

و(بليان) في مسمين بـ : (متى) و (بلى) ، وإلا قلبت واواً كقولك : (لدوان) (إلوان) في مسمى : (لدى) ، و (إلى) ... » .

وفي حديث الشارح عن حروف الجر يذكر رأي الزمخشري في (إلى) وأنها ترد بمعنى (مع) يقول النجراني :

« .. وقوله بمعنى (مع) قليلاً وذلك قوله تعالى : (من أنصاري إلى الله ..)، (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي مع أموالكم ، والذي ذهب إليه الزمخشري أنها على بابها في الاثنين جميعاً - أي إلى طاعة الله - (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي مع أموالكم - أي لا تضموا في الأنفاق إلى أموالكم ... »[١] .

يقول الزمخشري في المفصل[٢] : « ... وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قول الله عز وجل : (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) راجع إلى معنى الانتهاء ...» .

- وفي موضع آخر ينقل عن الزمخشري رأيه في : (في) الجارة التي من معانيها الظرفية يقول الشارح : « ... (في) معناها الظرفية حقيقة نحو: «صليت في المسجد » ومجازاً نحو : « نظرت في الكتاب » ، وقوله : وبمعنى « على » قليلاً نحو قوله تعالى : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) ، والذي ذهب إليه الزمخشري أنها على بابها لكونهم يستقرون على جذوع النخل كاستقرارهم في الظروف ...»[٣].

وهذا الرأي نجده في مفصل الزمخشري عند حديثه عن (في) الجارة حيث نلمح أن الزمخشري قد ضَعَّف القول في مجئ (في) بمعنى (على) حيث يقول[٤] :

« ...... وقولهم في قول الله عز وجل : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) أنما بمعنى « على » عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٢٩٦) .

(٢) ينظر المفصل ص (٢٨٣) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٢٩٧) .

(٤) ينظر المفصل ص (٢٨٤) .

الجذع تمكن الكائن في الظرف ... » فهذا واضح في أن الزمخشري يرى أن الحرف على بابه وأن الفعل هو الذي ضمن معنى فعل آخر يتعدى بهذا الحرف الموجود .

وقد ينقل الشارح بعض أراء الزمخشري دون الإشارة إليه مثال ذلك في باب الاسم الموصول عند حديثه عن الإخبار بالذي يقول « ... وصفته أن تصدر الجملة بالموصول ، وتزحلق الاسم إلى عجزها ، واضعاً مكانه ضميراً راجعًا إلى الموصول.... »[١] .

وهذا الذي نقله الشارح نصَّ عليه الزمخشري في المفصل حيث قال[٢] :

« ... وطريقة الأخبار أن تصدر ، الجملة بالموصول ، وتزحلق الاسم إلى عجزها ، واضعًا مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول ... » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٥٠) .

(٢) ينظر المفصل ص (١٤٥) .

٣ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب

لما كان شرح النجراني شرحًا لكافية ابن الحاجب لم يكن له غنىً عن الرجوع إلى شرح مصنفها ابن الحاجب ، الذي هو أعلم بدلالة عبارتها ، وسبر أغوارها فكان النجراني يرجع إلى هذا الشرح وقد يشير أحيانًا ، ولا يشير أحايين أخرى بل يكتفي بقوله « قال الشيخ » أو نحو ذلك ، ومن أمثلة ذلك :

في باب أسماء الأصوات يقول : « ... وأما تصويت البهائم فإنها وقعت موقع الأمر فبنيت كبنائه ، وقد ضعفه ابن الحاجب في الشرح بقوله : إنا لا نخاطب مالا يعقل بطلب الامتثال ، وقال : مثل ذلك لا يصدر إلا عن غفلة ، ولكن الله تعالى قد أجرى العادة أن الحيوانات عند سماع ذلك تفعله ... »(١) .

وقد صرح ابن الحاجب بهذا الرأي في شرحه حيث قال(٢) : « .. ومن جعل (نخ) وبابه ، مما يصوت به للبهائم ، من أسماء الأفعال فهو مخطئ لأنها إذا جعلت أسماء أفعال وليس فيها شئ هو خبر ، وجب أن تكون بمعنى الأمر ، والأمر بأسماء الأفعال اقتضاء الفعل من المخاطب ، فيؤدي إلى أن يكون طالبًا مما لا يعقل امتثال الأمر بالخطاب وذلك مما لا يصدر إلا عن غفلة ، فإن زعم زاعم أنا نجد من أنفسنا العلم الضروري بالقصد إلى ذلك ، فهو غلط ، وإنما الحاصل : القصد إلى انقياده بالصوت الملفوظ به لما أجرى الله تعالى العادة بذلك منه عنده ، إلا أنه لا يخاطب مالا يعقل بطلب الامتثال ... » .

ـ وفي موضع آخر يشير النجراني إلى مقدمة ابن الحاجب ، وهو المتن الذي يشرحه ، حيث قال في باب اسم التفضيل : « ... المسألة الثانية : « ما رأيت رجلاً

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٧٥) .

(٢) ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب دراسة وتحقيق د . جمال عبدالعاطي مخيمر ، رسالة دكتوراة بقسم اللغة العربية ، جامعة الأزهر (١٤٠١هـ) ص (٥٤٢ ـ ٥٤٣) .

ويقول ابن الحاجب في شرحه[(١)] : « وأما (أم) المنقطعة فتلك بمعنى (بل) والهمزة لقولك لشبح رأيته : « إنها لإبل » ، فإذا حصل الشك في أنها شاء قلت : «أم شاءٌ » قاصداً إلى الإضراب عن الإخبار الأول ، واستئناف سؤال ، كأنك قلت : « بل أهي شاء » .....» .

ولم يقتصر النجراني على كتاب شرح الكافية لابن الحاجب بل استفاد من آثاره النحوية الأخرى .

٤ ـ المقدمة المحسبة لابن بابشاذ

كعادة علماء اليمن اهتم النجراني بآراء ابن بابشاذ ، فنقل بعضها في شرحه ، إذ أن مقدمة ابن بابشاذ لاقت من الذيوع والانتشار بين علماء اليمن الشئ الكثير ، ومنهم النجراني وشيخه العلوي أيضًا حيث نقلا كثيرًا من أراء ابن بابشاذ، فقد نقل عنه بعض أرائه وقد تمثل ذلك في :

ـ ذكر النجراني في باب نعم وبئس أن فاعل نعم وبئس يكون أحد أنواع كثيرة منها المعروف باللام ، ثم عقب بعد ذلك برأي ابن بابشاذ يقول الشارح : « .. وأما المعرف باللام ، فهل اللام للجنس أو للحقيقة الذهنية ؟ ، فالذي ذهب إليه طاهر[(٢)] أنها للجنس[(٣)] ... » وفي المقدمة المحسبة يقول ابن بابشاذ[(٤)] : « ... وإذا كان معرفة كانت تلك المعرفة بالألف واللام التي للجنس ، أو بالإضافة إلى ما فيه ألف ولام الجنس » .

ـ وفي باب حرفي الاستفهام يتحدث الشارح عن صيغ الاستفهام ويذكر رأي ابن بابشاذ في ذلك ، يقول النجراني : « وأما صيغه فهي : الهمزة ، و (هل) ومنهم من زاد (أم) وهو محكي عن الزجاج والشيخ طاهر ...»[(٥)] .

---

(١) ينظر شرح المقدمة الكافية ص(٥٤٠) .

(٢) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري من مصنفاته : المقدمة المحسبة وغيرها .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٢٨٠) .

(٤) ينظر شرح المقدمة المحسبة ، تأليف : طاهر بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ، ت : خالد عبدالكريم ، المطبعة العصرية بالكويت ط/١ (١٩٧٦م) ، (٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٣٥٢) .

وهذا الرأي الذي ذكره النجراني عن الزجاج وابن بابشاذ هو رأي مخالف لرأي الجمهور ، وقد صرح به ابن بابشاذ حيث يقول[١] : « ... ومنها ثلاثة للاستفهام وهي : الهمزة ، و (هل) ، و (أم) وما عداها مما يستفهم به فليس بحرف .... » .

٥ ـ الوافية في شرح الكافية للإستراباذي :

من المصادر الهامة التي أعتمد عليها النجراني في شرحه كتاب الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي وهو أحد شروح ثلاثة للاستراباذي شرح كبير، وشرح صغير ، وشرح متوسط وهو كتاب الوافية ، وقد تأثر النجراني بهذا الكتاب في تبويبه ، وترتيبه وقد صرَّح النجراني باسم الاستراباذي في موضع واحد من هذا القسم ولكنه قد نقل عنه في مواضع كثيرة ولم يصرِّح بالأخذ عنه أما ما صرح به النجراني فهو قوله في باب الجمع : « .... أما الموضع الأول : وهو في حقيقته ، فهو ما ذكر الشيخ ، فقوله : ما دل على آحاد مقصودة جنس الحد ، وذكر ركن الدين أن مقصوده زائد يستغنى عنه لو قال : ما دل على آحاد بحروف مفردة لكفى ....»[٢] .

ويقول صاحب الوافية[٣] : « .... ولقائل أن يقول : قوله مقصودة زائد فلو قال: ما دل على آحاد بحروف مفردة لكفى .. » .

أما المواضع التي لم يصرح فيها النجراني بالأخذ عن صاحب الوافية فهي كثيرة ومنها :

ـ يقول النجراني في باب حروف الجر : « .... فأما الكلام على الحروف المحضة فأولها « من » ولها أقسام أولها : تكون لابتداء الغاية إما بتقدير الانتهاء ... وأما بتقدير لا انتهاء لها ... والثاني التبيين كقوله تعالى : (فاجتنبو الرجس من

---

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة (٣٦٩/١) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(١٤٦) .

(٣) ينظر الوافية في شرح الكافية ، تأليف : ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (ت ٧١٥هـ) ، ت : عبدالحفيظ شلبي طبع وزارة التراث القومي بعمان (١٤٠٣هـ) ص(٢٣١) .

الأوثان) وتعرف هذه أن يوضع مكانها « الذي » فيستقيم معه المعنى - أي الذي هو وثن - الثالث : التبعيض نحو : « أخذت من الدراهم » ويعرف أنه إذا أتى بالبعض مكانها استقام المعنى ، الرابع : الزيادة في غير الموجب نحو : « ما جاءني من أحد»....»[1] وهذا الذي ذكره الشارح هو كلام صاحب الوافية وهو أيضًا ترتيبه إذ يقول[2] : « ... ومعاني (من) بحسب ما ذكره أربعة : أحدها ابتداءالغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو « سرت من البصرة إلى الكوفة » ، وثانيها : للتبيين وتعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) وثالثها التبعيض ، ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو : « أخذت من الدراهم » ورابعها الزيادة فلو أسقطت لم يختل المعنى ، والزيادة لا تكون إلا في غير الموجب نحو : « ما جاءني من أحد » .... » .

- وفي باب الحروف المشبهة بالفعل يقول النجراني : « ... لأنها لما خففت صلح دخولها على الأسماء والأفعال فاشترط في الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ كقوله تعالى (وإن نظنك لمن الكاذبين) والفراء والكسائي أجاز دخولها على فعل مطلقًا ... وأهل البصرة لا يعتدون بذلك لخروجه عن القياس ، واستعمال الفصحاء[3]... » ويقول الاستراباذي[4] : « ... ويجوز دخول إن المكسورة المخففة على الأفعال العاملة في المبتدأ والخبر ..... كقوله تعالى : (وإن نظنك لمن الكاذبين) خلافًا للكوفيين في التعميم .. وهو خارج عن القياس ، واستعمال الفصحاء عند البصريين .... » .

٦ - الأزهار الصافية في شرح الكافية للعلوي :

هذا الشرح لشيخه يحيى بن حمزة العلوي ، ولا يخفى على القارئ أو الدارس تلك العلاقة العلمية الواضحة بين التلميذ وأستاذه ؛ بل وإمامه ، فإننا لا نكاد

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص (٢٩٣ - ٢٩٥) .

(٢) ينظر الكافية ص(٣٠٠) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٣١٧) .

(٤) ينظر شرح الوافية ص(٣١٤) .

المبالغة مجرداً عن دلالة الزمان[٥] ... » .

ويقول يحيى بن حمزة في الأزهار[٦] : « .... والأقرب في حده أن يقال : ما عدل به عن صيغة الفعل على جهة المبالغة مجرداً عن الزمان .... » .

كما ذكرنا أن النجراني قد اعتمد على كثير من المصادر وقد ذكرنا أشهر تلك المصادر ، وقد نقل عن كثير من العلماء الذين سيرد ذكرهم في الفهرس الفني للأعلام، وأفاد مما نقله عنهم ، وضمن شرحه الكثير من أقوالهم وأرائهم ومذاهبهم .

---

(٥) ينظر قسم التحقيق ص (٥٧) .

(٦) ينظر الأزهار الصافية (١/١٥٥) .

(و) أدلة الصناعة النحوية في شرح النجراني

١ ـ القياس :

نهج النجراني نهج البصريين في الاعتداد بالقياس وجعله أصلا من الأصول التي يرجع إليها ومن أمثلة ذلك :

ـ في باب الضمير عندما تحدث عن أن المنفصل لا يسوغ الاتيان به إلا مع تعذر مجيء المتصل يقول : « .... وأما الصفة إذا جرت على غير من هي له فإنما وجب الفصل من وجهين : أحدهما : أن الصفة لا تحمل الضمير لأنها ضعيفة والثاني : أن يقع اللبس في بعض مواقعها ، فطرد الباب في انفصال الضمير ...»[١] .

ـ وفي باب الضمير يتحدث الشارح عن انفصال الضمير بعد لولا وأن مجيئه متصلا خلاف القياس يقول النجراني : «..لأن الذي بعد لولا مرفوع على الابتداء على كلام البصريين ، وفاعل لفعل محذوف على كلام الكوفيين ، وجب أن يكون مرفوعاً ويكون الذي بعدها مرفوعاً ، وقد أتى غير مرفوع على خلاف القياس ....)[٢] .

ـ وعندما تحدث النجراني عن أسماء الإشارة أتى بقراءة من القراءات وشرع يوجهها لأنها خالفت القياس : « ..... فأما قراءة نافع : (إن هذا لساحران) فكان القياس : (هذين) بالياء ولكنه متأول إما على لغة بني الحارث ، وإما أن (إن) بمعنى (نعم) أو أن ألف التثنية محذوف ، والموجودة التي من بنية الكلمة .... »[٣] .

ـ وفي باب العدد يتحدث الشارح عن إعراب ثلاثة إلى عشرة وأنه قد خالف القياس ويعلل النجراني بقوله : « ..... وأما ثلاثة إلى عشرة ، وثلاث إلى عشر فقد خالفا القياس فذكر المؤنث ، وأنث المذكر ، ووجه ذلك أن للمعدود جماعة فسبق المذكر

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٧) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(١٩) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٣٤) .

فأخذا العلامة ، والمؤنث تُرك بغير علامة للفرق بينهما ... »[١] .

ـ وعند حديث الشارح عن المثنى المقصور إذا كانت حروفه زائدة على ثلاثة يضرب مثلاً لمخالفة القياس في ذلك ويعلل سبب المخالفة بقوله : « ..... وإن كان زائداً على الثلاثة ، وجب قلب ألفه ياء لكثرته واواً كانت أو ياء كـ « أعشيان » و «مرميان » ، وقد خالف القياس قولهم : « مذروان » ... وإنما وجب بقاؤها واواً من جهة أن التثنية فيه لازمة لم يسمع له مفرد ، وواوه قد توسطت أيضاً ... »[٢] .

ـ وفي باب حروف الجر يتحدث النجراني عن الباء » وأن من معانيها الظرفية، والتعدية ، والمصاحبة ، والاستعانة ، والمقابلة ، والمصاحبة وأنها قد تأتي زائدة ، وزيادتها على وجه القياس : « ..... وزائدة في الاستفهام ، والنفي قياساً في مثل : «هل زيد بقائم ؟ » ، و« ما زيد بقائم » لأن زيادة الحرف للتأكيد ... »[٣] .

ـ وفي حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل أيضاً يتحدث النجراني عن تخفيف « أن » المفتوحة في قول المصنف « .... وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر، فتدخل على الجمل مطلقاً ... » ، يقول : « ... وإنما حكم بإعمالها في ضمير الشأن والقصة لأمرين : .... الثاني : أنهم أدخلوها على الأفعال التي لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على الصحيح فلولا تقدير الإعمال في المضمر المقدر لخرجت عن القياس ... »[٤] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٢٠) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(١٤١) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٢٨٠) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٣١٨) .

ـ وفي باب اسم التفضيل يقرر النجراني أن قياس بناء اسم التفضيل يكون للفاعل ومجيئه لغير الفاعل يكن على جهة السماع يقول الشارح : « ... وأما لم بني ؟ فقياسه للفاعل ... وقد جاء مبنيًا للمفعول مسموعًا وهو قليل نحو : أشغل من ذات النحيين » و« أزهى من ديك » ، و« أعذر » و« ألوم » مما سُمع للمفعول .... »[١].

ـ وفي حديثه عن الأفعال وقسمتها يقول النجراني : « الرابعة : إلى ماض ومستقبل ، وحال ، وهي التي أشار إليها الشيخ ، فأما الكوفيون فلم يثبتوا الحال لأنه لا استقرار لها ، وكلام البصريين أليق من جهة السماع والقياس ... وأما السماع فقوله تعالى : (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمن بين يومين ، يوم قد مضى لا يدري ما الله صانع فيه ، ويوم قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه » ... »[٢] .

وفي باب فعل ما لم يُسمَّ فاعله يقول : « ... وأعلم أن حذف الفاعل على ضربين : قياسي ، وسماعي .. وأما السماعي : فهو نحو قوله تعالى : (ثم بدا لهم من بعد ما رؤا الآيات ليسجُننه حتى حين) ، وكقولهم : «إذا كان غدًا فاتني»....»[٣] .

ـ وفي باب أفعال القلوب يستدرك النجراني على شيخه العلوي عندما منع الإلغاء مع تقدمها حيث يقول الشارح : « .... الثالثة : إلغاؤها إذا تقدمت ـ وهو أضعفها ـ ومنع ذلك الإمام ، وقال : ما سَمِعَ عليه شاهدًا ، والصحيح جوازه وعليه قول الشاعر :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها *** وما إخال لدينا منك تنويل[٤].

ومن الجدير بالذكر أن النجراني يرى الاحتكام إلى الظاهر في هذه المسألة

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٨٨) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٠٠) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٢٣٦) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٢٥١) .

ولا يعتبر بتأويل من أول كابن مالك وغيره ، على أن بعض النحاه كابن هشام وغيره يرى أنه دخلت (ما) النافية منعت تصدر (إخال) فهي عنده غير متقدمة .

ـ وعندما تحدث عن زيادة الباء » الجارة وأن زيادتها لا تكون إلا في النفي والاستفهام عقب على ذلك بقوله : « .... وزيادتها في غيرهما إنما يكون على جهة السماع في « حسبك زيد » ، و « ألقى يده » ، « بحسبك زيد » ، و « ألقى بيده»......»[(١)] .

٣ـ الإجماع :

احتكم النجراني إلي الإجماع فأخذ به وصار إليه ما دعت الحاجة إلى ذلك ، فمن أمثلة ذلك .

ـ عند حديثه عن المبني يقول : « ... وخُصَّ المبني بألفاظ لأنه باق على أصل اللغة ، ولما اصْطلح على الإعراب في الأسماء وجب أن نأتي بإعراب مصطلح عليه .... »[(٢)] .

ـ ويقول في باب الضمير : « ... وأما « نحن » فهو جميعه اسم ضمير باتفاق ، وبُني على حركة لالتقاء الساكنين ... »[(٣)] .

ـ وعند حديثه عن أعرف المعارف ينقل إجماع الجمهور بقوله :

« ... فالذي عليه الجمهور أن أعرف المعارف : المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم المبهمات ثم المعرف بالألف واللام ، ثم المنادى ثم المضاف إلى أحدها معنى ...»[(٤)] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٢٩٨) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٣) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(١١) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(١١٦) .

ـ وفي باب العدد يذكر أن الاضافة لا تخرج الأعداد عن البناء وينقل إجماع الجمهور بقوله : « الحكم الخامس : أن الإضافة لا تخرجها عن البناء عند جماهير النحاة ...»[١] .

وفي باب الأفعال الناقصة يقول الشارح : « لَيْس لنفي مضمون الجملة حالا ولا خلاف في أنها موضوعة للنفي ... »[٢] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٢٨) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٦٥) .

الباب الثاني

نقد الكتاب

ويقع في فصلين

الفصل الأول : مواقفه النحوية من خلال شرحه للكافية

الفصل الثاني : موازنة علمية بين ما جاء في شرح الرضى وشرح الجامي

الفصل الأول
مواقفه النحوية
من
خلال شرحه للكافية

الفصل الأول

١ ـ موقف النجراني من المصنف :

يمكن أن نحدد موقف الشارح من ابن الحاجب في هذه النقاط :

أ ـ الموافقة :

نلاحظ أن النجراني قد وافق المصنف في رأيه وتابعه في بعض مواضع من شرحه ومن أمثلة ذلك :

ـ في باب نون الوقاية يتحدث الشارح عن حكم دخول نون الوقاية على الفعل المضارع ، وبعض الظروف والحروف حيث يقول : « ...... وأما ما يستوي فيه الأمران فذلك في الفعل المضارع المعرب نحو : تضربونني ، وفي (لدن) ، (لدي) و (إن) وأخواتها وهي : (أن) ، (كأن) ، (لكن) فمن أتى بالنون في هذه الأشياء فمحافظة على ما تستحقه ، ومن حذف فلئلا يجمع بين النونات فإذا قلنا بالحذف لأحدهما ، فإنه يكون في الحذف تردد ونظر ، فيحتمل أن يكون المحذوف هو نون الوقاية ، وهو الذي أختاره الشيخ ، وذلك لأن نون الوقاية إذا حذفت قامت نون الإعراب مقامها في الوفاء بخلاف العكس ، ويحتمل أن يكون المحذوف هو نون الإعراب من جهة أن نون الإعراب لا يجوز كسرها ، فلما وجدناها مكسورة دلَّ على أنها نون الوقاية ... »(١) .

ـ وفي حديث النجراني عن حدّ أفعال المقاربة يقول : « ..... وأما الموضع الأول وهو في حدها فهو ما ذكر الشيخ ، بقوله : ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً .... ولا يمكن حدها بخلاف ما ذكر ..... »(٢) .

ـ وعند حديث الشارح عن الحروف المشبهة بالفعل يتحدث عن أحكام (أنْ) إذا دخلت على الجمل فيقول : « .... قوله : (ويلزمها مع الفعل السين .... إلى آخر ما ذكره) لأنهم لما ألزموا إعمالها في ضمير الشأن والقصة التزموا في الخبر

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٢٢) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٧٠) .

أن يكون جملة إما اسمية ... وإما فعلية فلابد في ذلك مما ذكر الشيخ ...»[١].

ب ـ المعارضة :

قد يعارض الشارح المصنف في بعض أرائه وهذه المعارضة تنقسم إلى ما يلي :

استدراك للشارح ، أواستدراك لغيره ، ومما استدرك النجراني على المصنف ما يلي :

ـ في باب ضمير الفصل يقول الشارح : « ... فأما الشيخ فصحح الكلام فيه، ولم يقطع باسميته ولا بحرفيته .... » والحق أن ابن الحاجب في مقدمته لم يقطع بذلك ولكنه في شرحه للمفصل اختار اسميته[٢] .

ـ ومما استدرك به الشارح على المصنف تعريف ابن الحاجب للموصول إذ قال :« مالا يتم جزءاً إلا بصلة ... » يقول النجراني « ... وكان الأحسن أن يقول الشيخ : مالا يتم جزءاً إلا بجملة يردفونها ، لئلا يقال : أنه فسر الشئ بنفسه ، ولم يفسر الشئ بنفسه ... »[٣] .

ـ وعندما تحدث الشارح عن (لام) الأمر نجده يستدرك على المصنف بقوله:« .... وأما (لام) الأمر فالمطلوب بها الفعل وكان من شأن الشيخ أن يقول : ولام الطلب ... »[٤] .

ـ وعند حديثه أيضاً عن (لا) الناهية يقول النجراني[٥] : « ... و(لا) في النهي ، وكان من حقه أن يقول و (لا) في الدعاء ليدخل مثل قوله تعالى : (ربنا لا

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٣١٨ ، ٣١٩) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٧) ، وينظر الحاشية رقم (١٨) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٣٩) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٢٤٢) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص(٢٢٥) .

تزغ قلوبنا ....) ..... » .

ـ وفي باب الحروف المشبهة بالفعل يقول[١] : « .... الحكم الثاني أنها تلحقها (ما) فتلغى على الأفصح ، ومنهم من أعملها ... وكان الأحسن أن يُفَصِّل ، ويقال : مالم يغير الابتداء .... » .

وقد ينقل الشارح بعض استدراكات النحاة على المصنف ومن أمثلة ذلك :

ـ عند حديثه عن تعريف اسم الفعل نراه ينقل استدراك شيخه العلوي على المصنف حيث يقول[٢] : « .... أما الموضع الأول وهو في حده فهو ما ذكره الشيخ .... والأولى أن يقال ما ذكره الإمام ـ قدس الله روحه ـ : وهو ما عدل به عن صيغة الفعل على جهة المبالغة مجرداً عن دلالة الزمان .... » .

وهذا الذي نقله النجراني عن شيخه العلوي هو ما صرح به في شرحه للكافية والمسمى بالأزهار الصافية حيث يقول العلوي[٣] :

« .... والأقرب في حده أن يقال : ما عدل به عن صيغة الفعل على جهة المبالغة مجرداً عن الزمان .... » .

ـ ونجد النجراني في باب الجموع ينقل تعريف ركن الدين الاستراباذي الذي استدرك به على ابن الحاجب حيث يقول النجراني[٤] : « ... أما الموضوع الأول : وهو في حقيقته فهو ما ذكر الشيخ ، فقوله : (ما دل على آحاد مقصوده) ـ جنس الحد ـ ، وذكر ركن الدين أن مقصوده زائد يستغنى عنه لو قال : ما دل على آحاد بحروف مفرده ، لكفى ... » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٣١٠) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٥٧) .

(٣) ينظر الأزهار الصافية (١/١٥٥) .

(٤) ينظر الأزهار الصافية (٢٥٩) .

جـ ـ الدفاع عن المصنف :

نلاحظ في هذا الشرح أن النجراني قد يعمد أحياناً إلى الدفاع عن المصنف إذا لاح له أن هناك من قد ينتقد المصنف فنلاحظه يدافع عنه ويفسر ما قد يفهم خطأ من كلامه ومن أمثلة ذلك :

ـ يتحدث النجراني في باب أسماء الإشارة عن حدها فيقول[١] :

« .... أما حدها فهو ما ذكر الشيخ بقوله : ما وضع لمشار إليه ولا يقال : أن هذا الحد يؤدي إلى الدور ، لأنه فسر الشئ بنفسه ، لأنا نقول : ليس يدور على الحقيقة ، لأن المشار إليه معلوم معقول للعقلاء لا شك ... » .

ـ وفي باب أسماء الأصوات يدافع عن ابن الحاجب عندما ضعف العلوي قوله في سبب بناء أسماء الأصوات وقال إن ابن الحاجب قد خالف مذهبه فرد النجراني بقوله[٢] : « .... وله أن يجيب ويقول لا يتعد ذلك في حق الله تعالى وهو أن يكلف مالا يطاق ، ولا يصح ذلك من المخلوقين ..... » .

ـ وفي باب حروف الجر يقول الشارح[٣] : « .... فإن قيل قد عدَّ قوم (على) اسماً وفعلاً وحرفاً ، فكيف لم يَحدها الشيخ ؟ ... والجواب : أن الشيخ إنما قصد إلى هذا التقسيم ، باعتبار اللفظ والمعنى الأصلي ..... » .

ـ وقد يعلل ما قد يتوهم أن ابن الحاجب أغفله أو لم يذكره وذلك مثل قوله في باب حروف التنبيه[٤] : « .... أما الموضع الأول وهو في حدها ، فهي الحروف الداخلة على المفرد والجملة لايقاظ المخاطب ، ولم يذكره الشيخ اتكالا على وضوح معناها ... » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٣٣) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٧٥) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٢٩٢) .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٣٣٢) .

ـ وفي باب حروف الجر عند حديثه عن (ربَّ) يتحدث عن الواو والفاء السابقة لـ (ربَّ) وأن الشيخ لم يذكر الفاء ثم يذكر عذره في ذلك فيقول : « ... فالذي ذهب إليه البصريون أنها لا تعمل بنفسها وإنما تعمل بواسطة (ربَّ) ، لأن الواو والفاء مشتركة فلا تعمل ، وحُكي عن الكسائي والفراء أنها عاملة بنفسها وإليه ذهب المبرد من البصريين ، وقالوا : إن الحرف لا يعمل وهو مضمر ، ولم يذكر الشيخ الفاء ، وعذره استغناؤه بالواو عن ذكرها لأنها في معناها .... »[1] .

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٣٠٢) .

٢ـ موقفه من النحاة المتقدمين :

وقف الشارح من النحاة المتقدمين مواقف مختلفة ، دون أن يتعصب لمذهب أو لرأي ، ولم يجعل لهواه سلطانًا على ما يلقيه من أحكام ، أو يطلقه من أراء ، بل كان يصدر في ذلك عن علم ونزاهة ، ونستطيع أن نحدد موقف النجراني من النحاة السابقين فيما يلي :

أ ـ المتابعة :

ونقصد بها أن الشارح قد يوافق بعض النحاة على آرائهم ويرجحها على ما سواها ومن أمثلة ذلك :

ـ في حديثه عن (الآن) في باب الظروف يقول[1] : « ... وأما (الآن) فهو عبارة عن الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم ، ثم فيه بعد ذلك مذهبان : أحدهما أنه مبني وهذا هو رأي أكثر النحاة ... المذهب الثاني : أنه معرب وهذا الذي اختاره الإمام عماد الإسلام يحيى بن حمزة ـ قدس الله روحه ـ لأن الأصل الإعراب ، ولا يعدل عنه إلا لدليل ولا دليل .. » .

فنجد أن الشارح فيما سبق يتابع شيخه العلوي في أن (الآن) معربة وليست مبنية ، وسبب هذه المتابعة التعويل على الأصل إذ الأصل هو الإعراب ولا يعدل عنه إلا بدليل .

ـ وفي باب الصفة المشبهة يتحدث النجراني عن تقسيم الصفة المشبهة من حيث الجواز وعدمه ثم يتحدث عن جملة (حَسَن وجهِهِ) وهي إضافة الصفة إلى ما بعدها ثم يذكر أن سيبويه أجاز هذه الصيغة معتمداً على القياس والسماع ، ثم يرد على من خالف سيبويه وهما المبرد والزجاج حيث يقول[2] : « .... والتي فيها خلاف:(حسنُ وجهِهِ) فسيبويه أجازها ، ومنعها المبرد والزجاج فحجة سيبويه القياس والسماع ، أما القياس فلأن إضافة بعض الشئ إليه جائزة ، وليست بإضافة

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٠٥) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(١٨١) .

الشئ إلى نفسه كما زعموه بدليل جواز قولهم : (يدُ زيدٍ ووجهِهِ) ... » .

ـ وفي باب الأفعال الناقصة يرد على أبي القاسم الزجاجي حيث قال بحرفية هذه الأفعال ، غير أنه يعلل مقصوده بالحرفية حيث يقول[١] : « ... ومـا حُكي عن الزجاج أنها حروف فهو مخالف لما عليه النحاة ، وليس غرضه أن حقيقة الحرفية حاصلة فيها ، وإنما أراد أنها كالحروف المشبهة بالأفعال في دخولها على المبتدأ والخبر وفعليتها ظاهرة لا يمكن انكارها .... » .

ب ـ المعارضة :

يراد بالمعارضة هنا تلك الأحكام التي يطلقها الشارح على أراء السابقين من النحاة إما بالتخطئية أو الندرة أو الاستدراك أو التوهيم أو بقوله : (والأصح) أو نحو ذلك ومن ذلك :

ـ في باب ضمير الفصل يقول النجراني :[٢] « .... اعلم أن الظاهر من مذهب الخليل وسيبويه ، وإلى هذا ذهب ابن السرَّاج : أنه بالحرف أشبه ، فعلى هذا يقولون : لا موضع له من الإعراب ولكنه حرف وارد للفصل كما ذكرنا ، وحجتهم على ما قالوه : أن هذا الضمير تابع أو مستقل ، وكلاهما على كلامهم غير مستقيم ... » .

ـ وفي باب الظروف يتحدث النجراني عن إعراب (مُذْ) و (مُنْذُ) وأن أعرابهما مبتدئين على الأصح وما بعدهما الخبر ثم ذكر قول الزجاج ، ووصفه بأنه (وهم) حيث قال[٣] : « ... والزجاج جعلها خبرين وما بعدهما المبتدأ ، وهو وهم منه من جهة اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأن (يومان) نكرة ، وأما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنها (يومان) .. » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٢٥٦) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٦) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(١٠١) .

ـ وفي حديثه أيضًا عن (منذ) يضعف قول الفراء ويعارضه عندما قال : أن (منذ) مركبة من (من) و (ذو) بمعنى الذي حيث يقول[١] : « ... قال الفراء : وهي مركبة من (مِنْ) و (ذو) بمعنى الذي وهذا تحكم من غير دليل ... » .

ـ وفي حديثه عن نواصب المضارع يتحدث عن (لن) ويذكر أنها غير مركبة خلافًا للخليل والفراء اللذين قالا بتركيبها ثم يذكر أنه لا دليل لهما على ذلك حيث يقول[٢] : « .... (لن) وهي ناصبة بنفسها غير مركبة ، وذكر الخليل أنها مركبة من (لا) و (أن) ، حذفت ألفها والهمزة من (أن) فهي عاملة عنده بإضمار (أن) وذكر الفراء أن أصلها (لا) قلبت نونًا وميمًا في (لن) و (لم) ولا دليل على ذلك كله ، والصحيح الأول ...... » .

ـ وفي باب أفعال القلوب يرد النجراني على الفارسي عندما حكى الفارسي أن (سمع) من أفعال القلوب المتعدية فرد عليه بأن (سمع) من أفعال الحواس وليست من أفعال القلوب يقول[٣] :

ـ « .... الخامس (سمع) حكاه أبو علي الفارسي إذا وليها اسم غير مسموع كقولك : (سمعت زيدًا يقرأ) ، والصحيح أنه من قبيل أفعال الحواس التي تعدى إلى مفعول .... » .

ـ وفي باب الأفعال الناقصة يتحدث عن سبب تسميتها بـ (الناقصة) ثم يسوق قول ابن بابشاذ في أن هذه الأفعال لا تعمل في الفضلات ثم يعقب ذلك بقوله « إنها عاملة عند المحققين » يقول[٤] : « ... قال الشيخ طاهر ـ رحمه الله تعالى ـ أنها لا تعمل في الفضلات نحو : الحال ، والتمييز ، والظرفين ، وعند المحققين أنها عاملة .... » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٠٢) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٠٩) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٢٤٩) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٢٥٥) .

ـ وعند حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل يتحدث عن كسر همزة (إن) وفتحها ويذكر رأي الفارسي وينقضه ويذكر رأيه في ذلك حيث يقول[١] : « ... قال أبو علي الفارسي : أن كل ما كان يصلح للاسم والفعل جميعًا فإنه يكون للمسكورة وما لا يصح إلا لأحدهما فإنه يكون للمفتوحة ، وهو منتقض بقولنا : (فإذا إنه عبدالقفا) لأنه لا يصلح فيه إلا الاسم لأن (إذا) للمفاجأة ، ولا يقع بعدها إلا الاسم ، وقد جاء فيه الكسر كما تقدم.... » .

ـ وفي باب حروف الزيادة يتحدث النجراني عن الحروف التي زادها بعض النحاة ويذكر أنها ليست بزوائد على الصحيح حيث قال[٢] :

« .... وأما الذي زاده أهل الكوفة فهي ثلاثة : أولها : (الواو) في مثل قوله تعالى (... وثامنهم كلبهم)[٣] ، وكذلك قوله تعالى : (.... حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها ....)[٤] .... الثاني : (الفاء) حكاه الأخفش في مثل قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم *** وأكرومة الحيين خِلوٌ كماهيا

الثالث : « (ثم) في قوله تعالى : (.... ثم تاب عليهم ليتوبوا ....)[٥] والصحيح أنها ليست بزوائد .... » .

جـ ـ التضعيف :

قد يُضَعِّفُ الشارح بعض الآراء لعلة يراها ، وقد يحسن ويقوى الرأي من جهة ويضعفه من جهة أخرى ، وقد يضعف القول أو الرأي لاحتمال دخول اللبس ومن

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٣١٣) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٣٣٤ ، ٣٤٥) .

(٣) سورة الكهف «٢٢» .

(٤) سورة الزمر «٧٣» .

(٥) سورة التوبة «١١٨» .

أمثلة ذلك :

ـ في باب أسماء الأفعال يتحدث عن بناء أسماء الأفعال وأن بناءها من الثلاثي قياس مطرد ومن الرباعي سماع منقول ثم يضعف رأي الأخفش الأوسط الذي قال بأن بناء أسماء الأفعال من الرباعي قياس ويعلل ذلك التضعيف بقوله[1] : « .... وحكى سعيد بن مسعدة ـ أبو الحسن الأخفش ـ : أن بناء أسماء الأفعال من الرباعي قياس ، وهو ضعيف لأمرين : أحدهما : أنه لم يرد إلا شاذاً .

الثاني : أن الثلاثي خفيف فحسن فيه القياس بخلاف الرباعي .... » .

ـ وفي باب التعجب يحكي النجراني خلاف العلماء في (ما) ثم يقارن بين رأي سيبويه والأخفش ويوضح أوجه القوة في كل رأي وأوجه الضعف فيه ، يقول: [2] « .... (ما) وفيها ثلاث مذاهب فعند سيبويه : أنها نكرة مبهمة ليست بموصوفة ، ولا موصولة ، وأنها في موضع رفع بالابتداء أيضًا ، وقال الأخفش: هي بمعنى الذي ، وذهب بعض النحاة ، وهوالفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية في موضع رفع ، وكل واحد من هذه الأقوال ضعيف من وجه ، قوي من آخر فقوة كلام سيبويه أنه لم يحذف الخبر ، وضعفه أن (ما) بمعنى شئ قليل ، وقوة كلام الأخفش أن (ما) موصولة كثير ، وضعفه أنه حذف الخبر ، أما القول الثالث : فضعف من جهة أنه نقلها من إنشاء إلى إنشاء .... » .

ـ وفي باب الحروف المشبهة بالفعل يضعف الشارح رأي الزمخشري في تركيب (كأن) حيث يقول[3] : « .... (كأنَّ) للتشبيه وهي من (كاف) التشبيه مع (أنَّ) على كلام الزمخشري ، وليس بالقوي لاحتمال أن تكون مفردة كأخواتها ....».

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٦٠) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٧٨) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٣٢٠) .

البصرة ، واختاره الزمخشري ، ونصره الشيخ وغيره من محققي المتأخرين : أن تلقيبه بالفصل أحسن ... وقد قوَّى الإمام يحيى بن حمزة هذه المقالة ، وذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة : أن تلقيبه بالعماد أولى ...... » .

٤ ـ وكذلك يورد خلاف النحاة حول ماهية الضمير ، هل هو اسم أو حرف ؟ فيقول[1] : « .... اعلم أن الظاهر من مذهب الخليل وسيبويه ، وإلى هذا ذهب ابن السراج أنه بالحرف أشبه فعلى هذا فإنهم يقولون : لا موضع له من الإعراب..... فأما الشيخ فصحح الكلام فيه ولم يقطع باسميته ولا بحرفيته .... فأما الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة فقطعوا بكونه اسمًا .... » .

٥ ـ ويحكى خلاف البصريين ، والكوفيين في علة بناء (الآن) فيقول[2] : « .... ثم اختلفوا في العلة ، فذهب الكوفيون إلى أنه اسم منقول عن (آن) الشئ ...... ومذهب البصريين أن اللام تكون داخلة للجنس ، وهذه الموجودة للحضور فبني لأجل التفرقة بين الجنس والحضور ، وحُكي عن المبرد أنه لما ورد غير مفارق لهذه اللام دل على أنه مبني لأجل الملازمة ، والمذهب الثاني: أنه معرب ، وهذا الذي اختاره الإمام ....» .

٦ ـ وعند حديثه عن (ليس) في باب الأفعال الناقصة يذكر خلاف النحاة في جواز تقديم خبرها عليها حيث يقول[3] : « .... وقسم مختلف فيه وهو (ليس) فالذي عليه الكسائي والفراء وغيرهما امتناع تقديم خبرها ، وهو رأي المبرد ، وأبي بكر بن الأنباري .... ولم يوجد لسيبويه نص في إثبات ولا نفي ، وأما سائر البصريين فذهبوا إلى جواز تقديم خبرها عليها ، وهو رأي المصنف .... » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٢٥ ، ٢٩) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(١٠٥) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٢٦٦) .

الفصل الثاني
موازنة علمية
بين
شرح النجراني
وشرحي
الرضيّ والجاميّ

ثم شرع في الشرح تحت هذه الفوائد الثلاث حيث قال عند حديثه عن الفائدة الأولى : « أما الفائدة الأولى : وهي في تسميته ، اعلم أن النحاة مختلفون في لقب هذا الضمير ، فالذي ذهب إليه نحاة البصرة واختاره الزمخشري ، ونصره الشيخ وغيره من محققي المتأخرين : أن تلقيبه بالفصل أحسن ، وذلك أن كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به وليس كلما يعتمد في كل شئ يكون فصلا ، وقد قوّى الإمام يحيى بن حمزة هذه المقالة ، وذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة إلى أن تلقيبه بالعماد أولى ، من جهة أن يعتمد عليه في التفرقة بين كون الاسم الذي بعده صفة أو خبراً ، وذلك لأنك إذا قلت : زيد المنطق ، توهم السامع أن يكون المنطلق : صفة لزيد والخبر محذوف منتظر ..... »[1] .

أما الرضي فقد شرح نص المصنف جملة جملة ، وبين ما يدخل في التعريف وما يخرج عنه حيث قال : « قوله : (صيغة مرفوع) لم يقل ضمير مرفوع لأنه اختلف فيه كما يجئ هل هو ضمير أولا ؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع ، قوله : (مطابق للمبتدأ) أي في الإفراد وفرعية ، والتذكير وفرعه ، والغيبة والتكلم والخطاب .... قوله : (ويسمى فصلا) هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون : إنما سمي فصلاً ؛ لأنه فصل بين كون ما بعده نعتًا وكونه خبراً لأنك إذا قلت : زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة ، وقال الخليل وسيبويه سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده .... والكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط[2] » .

أما الجامي فإنه يكتفي بشرح مقتضب دون أن يتعرض لخلاف البصريين والكوفيين يقول الجامي : « ....(ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل) مثل : زيد هو القائم ، (وبعدها) أي : بعد العوامل نحو : « كنت أنت الرقيب » ،

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٢٤ ، ٢٥) .

(٢) شرح الرضي (٢٤/٢) .

(صيغة مرفوع) ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميراً ، (منفصل مطابق للمبتدأ) أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وتكلماً وخطاباً وغيبة ، (يسمى) هذا المرفوع (فصلاً) وذلك التوسط (ليفصل) ذلك المرفوع المتوسط (بين كونه) أي : كون الخبر (نعتاً وخبراً) ، فيما يصلح لهما ثم اتسع فيه فأدخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الإعراب ، وكون المبتدأ ضميراً وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس»(١) .

ومما تقدم نلحظ أن النجراني يعتمد على الطريقة التعليمية التي تبدأ بالتقسيم والترتيب ، ثم محاولة شد الانتباه بالخطاب التعليمي وهو قوله : « اعلم » ثم أنه جعل كلامه عبارة عن فوائد تلقى على طلابه وذلك لجذب انتبهاهم ، ثم بدأ حديثه بذكر الخلاف في هذه الصيغة مراعياً الترتيب الزمني حيث قال : « فالذي ذهب إليه نحاة البصرة » ثم ذكر أن الزمخشري قد اختار هذا القول وأن الشيخ ابن الحاجب قد تابعه في هذا الاختيار وهو أن تلقيبه بالفصل أحسن ، ثم شرع يعلل لماذا كان ذلك أحسن ولم ينسَ في ختام تحريره لهذا الرأي أن يذكر أن شيخه العلوي قد قوَّى مقالة البصريين ، ثم بعد أن انتهى من سرد مذهب البصريين انتقل إلى مذهب الكوفيين مبتدئاً بشيخَي المدرسة الكوفية علي بن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد الفراء حيث أن الضمير عندهم يسمى العماد ، وذلك أنه يعتمد عليه في التفرقة بين كون الاسم الذي بعده صفة أو خبراً ، ولكننا في نهاية المطاف لا نجد له رأياً في هذا الخلاف أو نرى له استحساناً أو اختياراً ، ولكننا نستيطيع أن نقول : إنه اختار مذهب البصريين وذلك أنه قد ختم قوله في مذهب البصريين بذكر تقوية الإمام العلوي لمذهب البصريين ، وهو كما سنلحظ في قسم التحقيق يترسم أراء شيخه العلوي ولا نكاد نراه يخالف شيخه فيما يذهب إليه من أراء أو اختيارات ، بعد هذا نقول أن طريقة النجراني في شرحه طريقة تعليمية تعتمد على الإيضاح والتبيين والتقسيم وهذه الملاحظة قد تكون أظهر ملامح هذا الشرح ، وهي كما نعلم ميزة من ميزات

---

(١) الفوائد الضيائية (٨٨/٢) .

الشروح اليمنية . أما الرضي فيظهر لنا من شرحه تلك الشخصية المتمكنة التي لا تعوزها الحجة فيما تذهب إليه ، وعند حديثه عن اختلاف البصريين والكوفيين في لقب الضمير يذكر أن البصريين قد لقبوه بالفصل ثم يذكر تعليل متقدميهم ومتأخريهم فيذكر أن المتأخرين سموه ضمير فصل : لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً ، أما المتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه فيرون أن تسميته فصلا لكونه فصل الاسم الذي قبله عن الاسم الذي بعده ، ثم تتجلى عبقريته عندما رأى أن المعنيين مآلهما واحد لكنه قد اختار مذهب المتقدمين عندما قال : « إلا أن تقديرهما ـ أي الخليل وسيبويه ـ أحسن من تقديرهم » ثم ذكر رأي الكوفيين وتعليلهم في تسميته : العماد ، ثم نلاحظ أنه قد ساق شواهد كل مذهب ، وانتهى به الأمر إلى استطرادات علمية تتدل على عقلية ناضجة وفهم جيد .

أما ضياء الدين الجامي فهو يشير إشارات سريعة دون أن يدخل في تفاصيل المسألة واستطراداتها ، بل أننا نجد أن نص المصنف أكثر وضوحاً من شرح الجامي وذلك مثل قول ابن الحاجب : « ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع » حيث نجد الشارح يكتفي بإيراد المثال على ذلك ، ولكننا نجد له تعليلاً مقبولا عند شرح قول ابن الحاجب « ... يسمى فصلاً ليَنفصل بين كونه نعتاً وخبراً » حيث يقول الجامي : « ....فيما يصلح لهما ثم اتسع فيه فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الإعراب ، وكون المبتدأ ضميراً ، وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس » ، وهذا الاختصار الشديد جعل النحاة يتناولون هذا الشرح بالتعليق والتحشية والإيضاح .

٢ ـ تحدث النجراني عن محل أسماء الأفعال من الإعراب فقال : « وأما محله من الإعراب فمنهم من قال : لا محل له ، لأنها قد توغلت في البناء ـ وهذا ضعيف ـ لأن الأسماء لابد من إعرابها إما ظاهراً ، وإما مقدراً ، والذين ذهبوا إلى أن لها محل من الإعراب اختلفوا ما محله ؟ فمنهم من قال : محله النصب كالمصدر نحو : سقياً ورعياً وهذا قول أبي علي الفارسي لأنها مؤولة بالفعل كـ : سقى ورعى ومنهم

من قال : إن محله الرفع ، وهو قول الشيخ ـ ابن الحاجب ـ لأنها قد تجردت عن العوامل اللفظية ، فيجب أن يكون عاملها معنويًا وهو الابتداء ، وقد استضعف الشيخ كلام أبي علي الفارسي من جهة أن (رويد) لو كان مصدرًا لوجب أن يكون له فعلاً مقدرًا ويخرج حينئذ من أن يكون اسم فعل ، ولأنها لو كانت كـ : سقيا ورعيًا ، لوجب أن يعرب كإعرابه ؛ فدل على ضعفه ، وقد قوي الإمام كلام أبي علي الفارسي »[١] .

في هذا النص يتحدث الشارح عن موقع أسماء الأفعال من الإعراب فبدأ بقول من قال : إن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب لأنها موغلة في البناء ، والنجراني قد ضعف هذا القول وبين وجه ضعفه وذلك أن الاسماء لابد أن تكون معربة ظاهرًا أو باطنًا ، وفي الحقيقة أن هذا التضعيف ليس من قَبِل النجراني وإنما نقله عن شيخه العلوي ، دون أن يشير إلى ذلك ، ثم نراه يعرض القول الآخر وهو : أن لأسماء الأفعال محلاً من الإعراب ويذكر اختلافهم في موضعه من الإعراب هل هو نصب أو رفع ؟ ويذكر حجة كل فريق وتعليله ، ثم لا ينسى أن يذكر تعقب ابن الحاجب للفارسي واستضعافه لرأيه ونلاحظ أن النجراني قد ظاهر المصنف حيث قال: « فدلَّ على ضعفه » ، ثم ختم هذه المسألة ـ كعادته ـ برأي شيخه العلوي حيث إنه قد قوَّي كلام الفارسي ، ومما هو جدير بالملاحظة في هذا النص أن الشارح قد تابع المصنف وخالف شيخه حيث قال بضعف رأي الفارسي بينما شيخه قد قوي رأي الفارسي ، وهذه الملاحظة لا نجدها كثيرًا في شرح النجراني .

أما الرضي فعند حديثه عن هذه المسألة يبدأ بنقد من قال بأن لأسماء الأفعال محلاً من الإعراب حيث قال : « ثم اعلم أن بعضهم يدعى أن اسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما في : أقائم الزيدان وليس بشئ ..... وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ»[٢] .

من خلال هذا النص نرى أن الرضي لا يقول بإعراب أسماء الأفعال بل هي

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٥٩) .

(٢) شرح الرضي (٦٧/٢) .

عنده مبنية للعلة التي ذكرها النجراني في أوّل كلامه حيث يرون أنها موغلة في البناء، وقد ضعف النجراني هذا القول ـ كما سبق ـ وذلك أن أسماء الأفعال هي أسماء ـ على الصحيح ـ والاسم لابد أن يكون له محل من الإعراب إما ظاهراً وإما مقدراً .

لكن الرضي قد تقرر عنده أن هذه الصيغ ـ أعني أسماء الأفعال ـ ليست بأسماء عنده ، بل هي أفعال كانت اسماء ، ثم انتقلت إلى الفعلية ، ثم انتقل معها الإعراب فبعد أن كانت معربة صارت مبنية وهذا معنى قوله : « ... فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية ـ والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ـ لم يبق له أيضاً محل من الإعراب »[1] .

أما ضياء الدين الجامي فيقول : « ... فَعِلَّةُ بنائها كونها مشابهة لمبني الأصل، فما قيل : إنَّ (أف) بمعنى اتضجر ، و (أوَّه) بمعنى أتوجع ، فالمراد به : تضجرت ، وتوجعت عبر عنه بالمضارع لأن المعنى على الانشاء وهو الأنسب بأن يعبر عنه بالمضارع الحالي ... والذي حملهم على أن قالوا : إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال ـ مع تأديتها معاني الأفعال ، أمر لفظي ، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها ؛ لا أنها موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون (رُوَيْدَ) مثلاً موضوعاً لكلمة (أمهل) .... »[2] .

نتبين من خلال نص الجامي أنه بدأ بتأييده لمذهب المصنف والرضي وغيرهما ممن قال ببناء أسماء الأفعال ، فهذه القضية قد حسمت في ذهن الجامي ، ولم يبق عليه إلا التعليل والاستدلال ؛ حيث إن علة البناء مشابهة مبني الأصل وهو أن وضع بعض هذه الأسماء كوضع الحرف ، ولما كان الحرف في أصله وضعه مبنياً ، بنيت هذه الصيغ لمشابهتها له ثم ينتقل الجامي إلى قضية أخرى وهي : هل أسماء الأفعال أفعال أو أسماء ؟ وهي مسألة أخرى . ومما تقدم نجد النجراني يستوفي جميع الأراء ثم يبدأ بتقسيم هذه الآراء فبدأ بذكر الخلاف في بناء أسماء الأفعال وإعرابها ثم ثنى بذكر موقعها إن كانت معربة ثم ذكر رأي المصنف والفارسي وشيخه ، وقد ضعف

---

(١) شرح الرضي (٦٧/٢) .

(٢) الفوائد الضيائية (١١١/٢ ، ١١٢) .

القول ببناء أسماء الأفعال مخالفًا بذلك المصنف والرضي وشيخه العلوي ، أما الرضي فبدأ كلامه بتفنيد القول بإعراب هذه الصيغ ، ثم شرع يناقش أراء المذهب الذي يقول بالإعراب على الوجهين النصب أو الرفع ، وكانت حجته قوية بدأ بتقرير فعليه هذه الصيغ ثم جعل حديثه عن فعليتها مطية للقول بالبناء .

أما الجامي فقد ذكر علة البناء لأنه متابع لابن الحاجب والرضي ولم يندعن أرائهما إلا قليلاً ، وقد اقتصر القول في هذه المسألة ولم يكلف نفسه مناقشة هذا الرأي لأنه قد ثبت عنده أن هذه الصيغ مبنية فلا حاجة أذن لذكر الرأي الآخر والقائل بالإعراب ـ في ظنه ـ .

٣ ـ قال ابن الحاجب : « العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد »(١) .

تناول النجراني هذه المسألة بشئ من الأسهاب بدأه بتعريف العلم في اللغة والإصطلاح ثم تعرض لشرح تعريف المصنف ليخرج إلى قسمة العلم يقول النجراني :«أما الموضع الأول : وهو في حقيقته ، فله حقيقتان : لغوية واصطلاحية ، فاللغوية : ماخوذة من علم الطريق وهو : منارها لظهوره ، وأما الاصطلاحية : فقال الشيخ : (ما وضع لشئ بعينه غير متناول ما أشبهه بوضع واحد) فقوله : (ما وضع لشئ بعينه) يشمل المعارف كلها ، وقوله : (غير متناول ما أشبهه بوضع واحد) خرج عنه نحو : أنت وشبهه فإنها بأوضاع مختلفة ، والأصل في وضع الأسماء أن تكون للأناسيّ لشدة الحاجة إليه وقد يعرض مثل ذلك في الحيوانات المألوفة لشدة الحاجة إليه ـ أيضًا ـ وأما مالا يؤلف فوضعوا العلم للجنس بأسره »(٢) .

---

(١) الكافية ص (١٦٥) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(١٠٩) .

أما العلامة الرضي فقد بدأ بشرح تعريف المصنف وتوسع في ذلك ولم يذكر التعريف اللغوي ، ثم تحدث بعد ذلك عن أن علم الجنس لا يخرج عن حد المصنف قال الرضي : « .... قوله : (غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع ـ أي معين ـ كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله : (بوضع واحد) متعلق بمتناول ـ أي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد ، بل إن تناوله كما في الأعلام المشتركة فإنما يتناوله بوضع آخر ـ أي بتمسية أخرى ـ لا بالتسمية الأولى كما إذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص أخر ، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ؛ بخلاف سائر المعارف كما تبين فإنما ذكر قوله : (بوضع واحد) لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حد العلم »[١] .

أما ضياء الدين الجامي فقد بدأ حديثه عن العلم بالحديث عن أقسام العلم من حيث كونه اسماً ولقباً وكنية وتعرض لتعريف كل قسم منها حيث قال : « ...لأنه إن صدر بالأب أو الأم أو الأبن أو البنت فهو كنية ، وإلا فإن قصد به مدح أو ذم فهو اللقب ، وإلا فهو الاسم »[٢] ، ثم ذكر تعريف المصنف وعرض له بالشرح من مثل قوله وهو يشرح قول ابن الحاجب : (ما وُضِع لِشئ بعينه) قال الجامي : «شخصاً أو جنساً ، واحترز به عن النكرات ، والأعلام الغالبة التي تعينت لمفرد معين بغلبة الإستعمال فيه داخلة في التعريف لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين ؛ فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك »[٣] .

ومما تقدم نرى النجراني قد عرض لتعريف العلم في اللغة والإصلاح ، ثم شرح تعريف ابن الحاجب ، ثم تعرض لقضية الأصل في وضع الأسماء حيث أن الأصل في وضعها أن تكون للأناسيّ لشدة الحاجة إليها ، أما الرضي فقد شرح تعريف المصنف وأسهب في ذلك وتحدث عن الأعلام الشخصية والأعلام الجنسية كل ذلك من خلال تعريف المصنف ، أما الجامي فقد استهل حديثه عن العلم بتقسيمه إلى

---

(١) شرح الرضي (١٣٢/٢) .

(٢) الفوائد الضيائية (١٥٣/٢) .

(٣) المرجع السابق (١٥٣/٢) .

اسم ولقبه وكنية ، ثم وضح المقصود بهذه التقسيمات ، ثم شرح تعريف المصنف حيث أخرج النكرات والعلم بالغلبة من قول المصنف : (ما وضع لشئ بعينه) وقد علل إخراج العلم بالغلبة بقوله : « لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لمفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين »[1] .

ومما تقدم نخلص إلى ما يلي : -

أن شرح النجراني شرح تعليمي ، قد أفاض في شرح المسألة النحوية وذلك لتستقر في ذهن المتلقي ، ولا نكاد نجد له رأياً مستقلاً إلا في بعض المواضع القليلة ، ونادراً نجده يرجح بين الاراء والمذاهب النحوية بل هو في غالب آرائه يتابع العلوي ، وأما صبغة الشرح فهي صبغة بصرية .

أما شرح الرضي فهو شرح تظهر من خلاله شخصيته المتمكنة التي لا تعوزها الحجة فيما تذهب إليه ، بل نراه يرجح ويختار مايوافق ما استقر عنده من القواعد ، وكثيراً ما يستدرك على ابن الحاجب ، ويصوب بعض مايذهب إليه ، وهو شرح كبير ضم بين دفتيه كثيراً من الشواهد والأراء النحوية فهو بحق أفضل شرح للكافية .

أما شرح الجامي فهو شرح ووضع لمبتدئى النحو وشداته وقد جعله مختصراً ليسهل حفظه وفهمه ، ولم يتوسع في تعليل الاراء والمذاهب النحوية ، وإذا أشار إلى شئ من ذلك فهو ينقله عن شراح الكافية الآخرين من أمثال ابن الحاجب ، وركن الدين ، والرضى ، وطريقته في شرحه نشر المتن في أثناء الشرح ومزجه به مزجاً شديداً حتى أنك لا تكاد تفرق بين قوله وقول المصنف .

---

(١) الفوائد الضيائية (٢/١٥٣) .

التعقيب

تعقيب

لا يخلو أي عمل مهما كان من النقص ، وشرح النجراني رغم أنه قد اعتنى به كثيراً ، وحرر مسائله بكل دقة ، إلا أن هناك بعض الملاحظات والهنات التي لا تنقص بالضرورة من قيمة الشرح العلمية ولكن رأيت أن أذكرها إتماماً للفائدة وهي على حدٍّ قول الشاعر[١] :

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها *** كفى المرء نبلاً أن تعد معائبه

غير أنه من الإنصاف أن يقال : أن مرد هذه الأخطاء في الغالب يعود إلى التصحيف ، أو سهو الناسخ ، أو الاعتماد على الذاكرة ولا سيما في الشواهد والنصوص وإليك بعض هذه الملاحظات :

١ ـ الخطأ في الآيات القرآنية ومثال ذلك :

ـ في باب الأسماء الموصولة[٢] يورد شاهداً على (أي) الموصولة وهي آية من سورة مريم ولكنه يُخطئ فيها حيث أوردها هكذا : « ثم لننزعن من كل أمة » والصواب هو : (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) مريم «٦٩» .

ـ في باب اسم الفاعل[٣] يورد آية بهذا الرسم : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيط) والصواب : (وكلبهم باسط ذراعية بالوصيد ...) الكهف «١٨» .

ـ وفي باب الحروف المشبهة بالفعل[٤] يخلط بين آيتين من سورة القيامة وقد أورد الآية هكذا : « أيحسب الإنسان أن لن يترك سدى » والصواب هو : « أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه » «٣» ، والآية الأخرى : « أيحسب الإنسان أن يترك سدى» «٣٦» .

(١) هو بشار بن برد .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٤٤) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(١٧٣) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٣١٩) .

ـ والشارح قد يتوهم أن بعض الأقوال آيات وذلك في مثل قوله وهو يتحدث عن « لعل »[1] : « لعل للترجي في أمر مرجو نحو قوله تعالى : لعل الله يغفر لي » ومن المعلوم أنها ليست بآية .

٢ ـ ومن المآخذ اختصار لفظ الصلاة والسلام على رسول الله » حيث أورد حديثًا في باب المثنى[2] مسبوقًا بقوله : « علسلم » وهو اختصار جملة « عليه السلام» وكان من الأولى أن يذكر لفظ الصلاة والسلام تيمنًا ، كما أن بعض العلماء يرى أن اختصار صيغة الصلاة والسلام غير مستحسن .

٣ ـ ومن المآخذ أن يورد بعض الآثار ويظن أنها من الأحاديث الشريفة ففي باب حروف الشرط[3] نراه يورد أثرًا ويسبقه بقوله : « فأما ما جاء في الحديث : «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » وقد أوضحت في قسم التحقيق أن هذا أثرٌ عن عمر وليس بحديث .

٤ ـ والشارح ينسب أحيانًا ـ أقوالاً إلى بعض العلماء وفي الحقيقة أن هذه الأقوال ليست لمن نُسِبت إليه ومثال ذلك في باب « المتعدي وغير المتعدي » يورد رأيًا وينسبه إلى الفراء والصواب أنه للأخفش حيث قال : « وروي عن الفراء أنه أجاز «أظننت » ، و « أحسبت » ، و « أخلت »[4] ، وكذلك في باب التعجب يورد مذهبًا للأخفش ، والصواب أنه لغيره كما وضحت ذلك في قسم التحقيق[5] .

وقد ينسب أيضًا القول إلى أحد العلماء بينما نرى عند الرجوع إلى المظان أن لصاحب القول المنسوب إليه رأياً يخالف ما نسبه إليه الشارح ومثال ذلك : في باب جوازم المضارع[6] يذكر أن طاهر بن بابشاذ أنكر أن يكون فعل الشرط ماضيًا

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٣٢٢) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(١٣٧) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٣٦٠) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٢٤٥) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص(٢٧٩) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص(٢٢٧) .

والجواب مضارعًا وعند الرجوع إلى قول المؤلف في مظانه وجدناه ينكر عكس ما اثبته الشارح ويجيز أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا وينكر العكس .

وفي باب المثنى[١] يورد رأيًا لسيبويه وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدنا أنه نسب إليه بعض رأيه في المسألة حيث يقول النجراني :

« أن النون عوض عن الحركة عند سيبويه أو من التنوين عند الكسائي » والذي في كتاب سيبويه أن النون عوض عن الحركة والتنوين معًا .

ويلحق بهذا أيضًا الخطأ في الاسم فنرى الشارح مثلاً في باب أسماء الأفعال[٢] يقول : « وحكى سعيد بن مسعدة عن أبي الحسن الأخفش » ومعلوم أن هذا خطأ إذ أن سعيد بن مسعدة هو أبو الحسن الأخفش .

وفي باب الأفعال الناقصة[٣] يورد رأيًا للزجاج والصواب أنه لأبي القاسم الزجاجي ، وكذلك نجده يخلط أيضًا بين الزجاج والزجاجي وذلك في باب حروف العطف[٤] حيث يورد مذهبًا وينسبه للزجاج والصواب أنه للزجاجي ، ونجد أن الخلط نفسه بين أبي اسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي يقع في موضع آخر[٥] .

وفي باب حروف النداء[٦] يورد رأيًا لابن برهان ولكن نجده يصحف كلمة ابن برهان لتصبح « ابن بهران » ولعل مرد الخطأ في الاسم يرجع إلى الناسخ والله أعلم .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٤٣) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٦٠) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٢٥٦) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٣٢٥) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص(٣٥٢) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص(٣٣٥) .

٥ ـ ومما يؤخذ على النجراني شدة عباراته في بعض الأحيان ولا سيما في حق ابن الحاجب حيث يقول في باب الظروف[١] : « وقد أغفل الشيخ بعض الظروف المبنية وليس له عذر إلا الغفلة » وفي باب أفعال المدح والذم : فقد حدها الشيخ بهذا الحد وفيه نظر »[٢] .

وفي باب المبني يقول[٣] : « أما الموضع الأول وهو في حقيقة البناء فقد أهملها الشيخ في الاصطلاح » وفي باب جوازم المضارع يقول : « وكان من شأن الشيخ أن يقول[٤] ، وفي باب الأفعال الناقصة[٥] يقول : « وأما الشيخ فقد ذكر الأصول والملحق على زعمه) .

٦ ـ قد يأتي الشارح أحياناً بالآية القرآنية مستشهداً بها ولكنه يورد الآية غير منوهاً بها وغير مسبوقة « بقوله تعالى » أو « قال الله تعالى » وما إلى ذلك مما قد يوهم البعض بأن الآية من سياق كلام الشارح وقد حدث هذا عنده في مواضع كثيرة[٦] .

٧ ـ ومما يؤخذ على النجراني خطأه في نسبة البيت إلى صاحبه الحقيقي وقد ظهر هذا حين أتى بشاهد في باب المضمر[٧] ونسبه إلى غير صاحبه فقد جاء بشاهد شعري ونسبه إلى الخنساء والصحيح أنه للطرماح .

ـ وكذلك الحال في باب الحروف المشبهة بالفعل[٨] يورد شاهداً على شذوذ إعمال (أن) المخففة في غير ضمير الشأن مسبوقاً بقوله « كقول الشاعر » والصحيح

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(١٠٥) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٨١) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(١) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٢٢٤) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص(٢٥٦) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص(٨) ، (٢٧) ، (٣٢) ، (١٠٣) ، (١٣٩) ، (١٥٨) ، (٢٣٩) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص(٧) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص(٣١٨) .

أن البيتين اللذين ذكرهما لشاعرة يقال لها : جنوب ـ أخت عمرو ذو الكلب ـ ، على أن هذا حال كثير من المتقدمين ولا يعنى بالضرورة أنه خطأ ولكنه خلاف المشهور .

ـ وفي باب حروف العطف[١] يورد شاهداً على أن « ليس » ليست من حروف العطف ويقول : « واحتجوا بقول زيد بن عمرو بن نفيل » والصواب أن البيت لـ « نفيل بن حبيب » .

ـ وعند حديثه في باب حروف الزيادة[٢] يورد شاهداً على وقوع « لا » شاذة بين المضاف والمضاف إليه قائلا : « وشذت بين المضاف والمضاف إليه نحو قول رؤبة» والصواب أن البيت للعجاج والدرؤبة كما هو واضح في ديوانه .

٨ ـ ويلحق بذلك أن الشارح قد يورد البيت بغير روايته المشهورة وقد تكون رواية البيت المشهورة لا شاهد فيها ، والنجراني تابع في هذا لمن سبقه من العلماء في الاستشهاد بتلك الأبيات ، على أننا لانقول بنفي الروايات المتعددة في البيت الواحد فمن أمثلة ذلك :

ـ أنه يورد شاهداً للفرزدق في باب العدد[٣] على أن مميز الثلاثة يكون منصوباً وهو قليل ثم يورد بيت الفرزدق :

ثلاث مئين للملك وفى بها *** ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

وعند الرجوع إلى ديوان الفرزدق جاء البيت :

فدى لسيوف من تميم وفى بها *** ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

ـ وفي باب الحروف[٤] يورد شاهداً لطرفة على أن من معاني الحرف : الناقة

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٣٣١) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٣٤٣) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(١٢٤) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٢٨٨) .

الضامر ويستشهد عليه بقول الشاعر :

وحرف كالواح الاران نسأتها *** على لاحب كأنه ظهر برجد

وعند الرجوع إلى شعر طرفه وجدنا رواية البيت :

أمون كالواح الأران نساتها *** على لاحب كأنه ظهر برجد

ومن المعلوم أن رواية البيت المشهورة لا شاهد فيها .

أما البيت التي أتى بها على غير روايتها المشهورة فهي كثيرة[١] ولكن يصح الاستشهاد بها .

٩ ـ ومن المأخذ أن يقدم الشارح بعض شرحه على بعض ولعل هذا سهو من الناسخ تجلى هذا في باب فعل ما لم يسم فاعله[٢] .

١٠ ـ ومما يؤخذ أيضاً على الشارح كثرة الأخطاء النحوية ولعل هذا أيضاً من عمل الناسخ وقد بلغت هذه الأخطاء في مجملها أحدعشر خطأ[٣] .

ومما يلحق بهذا أيضاً كثرة التصحيف والتحريف وتكرار العبارات التي لم يسلم منها باب من الأبواب[٤] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص(٧١) ، (٨٢) ، (٩٤) ، (١٢٠) ، (١٧٥) ، (١٨٣) ، (١٨٨) ، (٢١٦) ، (٢٢٧) ، وغير ذلك من المواضع .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص(٢٣٨) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص(٦٠)، (٩١)، (٢٠٣)، (٢١٤)، (٢٤٤)، (٢٢٧) ، (٢٣٥) ، (٢٩٧) ، (٣٣٩) ، (٣٥٦) ،(٣٦٠) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص(٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) ، (٦١) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٦) ، (٧٥) ، (٧٧) ، (١) ، (٩٤) ، (٩٧) ، (٩٩) ، (١٠٣) وغير ذلك من المواضع .

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، ولا تستغنى عن فضله سائر الكائنات والصلاة والسلام علي سيد الورى ، وعلم الهدى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا وبعد : –

فمن خلال دراستي وتحقيقي لشرح النجراني على كافية ابن الحاجب استطعت أن أقف على بعض الأمور ، وأصل إلى بعض النتائج التي أضعها بين يديّ القارئ ومن أهمها :

* أن هذا الشرح صنفه عالم يمني اصطبغ شرحه بصبغة الشروح اليمنية ، والتي من أهم ميزاتها التعليل ، والتحليل ، وتقصي المسألة النحوية مع العناية بأقوال العلماء السابقين ، ومناقشتها في جو هادي بعيد عن التعصب المذموم .

* أن النجرانيّ أفاد في شرحه من الشروح السابقة التي شرحت الكافية وقد تجلّى هذا عندما نقل كثرًا من مسائل شيخه يحيى بن حمزة العلويّ التي أودعها شرحه المسمى بالأزهار الصافية .

* ومما يلحظ في هذا الشرح غلبة النزعة البصرية عليه ، حيث احتفى بأراء البصريين ، ودافع عنها ، واستشهد لها ، والنجرانيّ في هذا متابع لكثير من شرّاح الكافية ، الذين ارتضوا المذهب البصريّ لصرامته ، وتقعيده ، ووجاهة أرائه.

* كثرة الشواهد ، فقلما نجد الشارح يورد المسألة النحوية إلاّ ويتبعها بالشواهد التي تدعم المسألة ، وتزيد من حجيتها وقد أودع النجرانيّ شرحه كثيرًا من تلك الشواهد سواءً القرآنية ، أو الحديثية ، أو الشعرية ، أو مأثور كلام العرب مما ساهم في ضخامة حجم هذا الشرح .

وبعد ..... فهذه أهم النتائج التي برزت لي من خلال معايشتي لهذا الشرح وختامًا أسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ولله الحمد أولاً وآخرًا ، وصلى الله عليه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ثانيًا

قسم التحقيق

١ـ منهج التحقيق
٢ـ وصف نسختي المخطوط
٣ـ نماذج مصورة من هاتين النسختين
٤ـ تحقيق النص ، والتعليق عليه

منهج التحقيق

التزمت في تحقيقي لهذا الشرح بقواعد تحقيق التراث التي انتهى إليها علماء البحث والتحقيق العلمي وذلك على النحو الآتي :

١ ـ وضع نص الكافية بين قوسين مع ضبط بالشكل .

٢ ـ المحافظة على نص الأسرار الصافية كما ورد في النسخة التي جعلتها أصلاً ، ولم أتدخل في النص إلا بالقدر الذي يتطلبه السياق أو يقتضيه المعنى ووضعت ذلك بين معقوفين .

٣ ـ تقويم النص وتصويبه ، ونقطه ، وضبط ما أشكل منه ، وتحريره وفق القواعد الإملائية .

٤ ـ ضبط ما ورد في شرح النجراني من الشواهد القرآنية وحديثيه وشعرية ومأثور كلام العرب .

٥ ـ اتمام بعض الآيات ، وذكر رقم الآية واسم السورة .

٦ ـ تخريج القراءات القرآنية وعزوها إلى أصحابها معتمداً في ذلك على أمهات كتب القراءات والتفسير وأعاريب القرآن ومعانية .

٧ ـ تخريج الشواهد النبوية وذلك بالرجوع إلى أمهات كتب الحديث .

٨ ـ تخريج الشواهد الشعرية وذلك بإتمام الشاهد إذا كان ناقصاً ونسبته إلى قائله ـ ما أمكن ـ والرجوع إلى رواية الديوان ، مع ذكر موطن الاستشهاد ، وشرح المفردات اللغوية ، وكل ذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء ، والاختيارات ، والشواهد النحوية ، وكتب اللغة ، والمعاجم اللغوية .

٩ ـ تخريج الأمثال من مصادرها ، ونسبة القول المأثور إلى صاحبه ، معتمداً في ذلك على كتب الأمثال ، والآثار الأدبية .

١٠ ـ نسبة أراء العلماء إلى مصادرهم ، وذلك بالرجوع إلى آثارهم مع تصحيح نسبة الرأي إلى صاحبه إذا كان الشارح قد أورده منسوباً إلى غير قائله .

١١ ـ ترجمت لجميع النحاة والقراء الذين ورد ذكرهم في النص ، وذلك بالرجوع إلى التراجم ، وكتب الرجال ، والسير .

١٢ ـ التعليق على المسائل النحوية ، وإحالة القارئ إلى أهم المراجع التي ذُكرت فيها المسألة مبتدئياً بأقدم تلك المراجع .

١٣ ـ قابلت بين النسختين اللين اعتمدت عليهما ، مع جعل النسخة (أ) هي الأصل .

١٤ ـ اشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات النسخة (أ) ـ وهي النسخة الأصل ـ بوضع خط مائل في داخل النص ، مع ذكر رقم الصفحة على الهامش الأيسر.

١٥ ـ وضعت أرقاماً للشواهد الشعرية ، وأشرت إلى ما تكرر منها بالحرف (م) قبل رقم الشاهد .

١٦ ـ جعلت لكل باب هوامش متصلة ، تبدأ باؤل الباب وتنتهي بآخره .

١٧ ـ صنعت فهارس فنية تيسر على القارئ الكريم الرجوع إلى ما يريد داخل النص.

١٨ ـ وغير ما ذكر مما سيجده القارئ الكريم عند قراءته لهذه الرسالة .

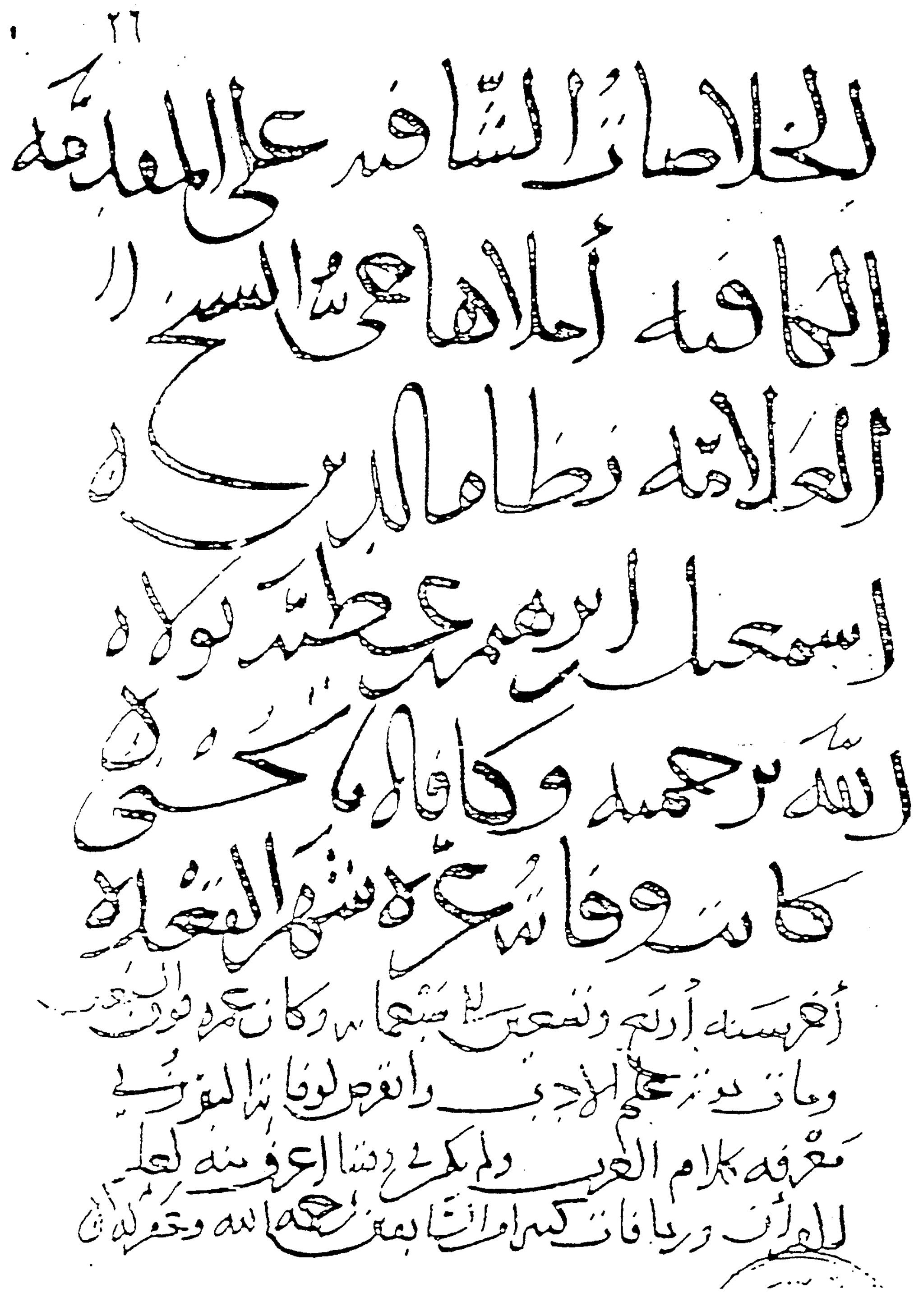
وصف نسختي المخطوط

يوجد لهذا الشرح الذي بين أيدينا نسختان :

الأولى : مصورة عن نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، تحت رقم (٢٣٩٩) ، وتقع في مائة وإحدى وعشرين لوحة من القطع الكبير (٢٤٠) صفحة في كل صفحة (٣٠) سطراً ويحتوي السطر على (١٥) كلمة ، وقد حملت اسم المؤلف على صفحتها الأولى ، وخطها نسخى قديم ، معجم في بعض كلماته ، والقسم الذي اخترته لبحثي يقع في (٦٨) لوحة (١٣٦) صفحة وهي نسخة سقيمة كثيرة الخطأ والتحريف وذلك بشهادة ناسخها حيث قال في صفحة العنوان : « نسخت هذه النسخة من نسخة كثيرة الخطأ والغلط غير معصومة فليعلم ذلك الواقف عليها فلا يدعو على كاتبها ، وليدعو له بالمغفرة فهو مفتقر إليها » وقد اتم الناسخ نسخها في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين وسبعمائه وقد حمل غلاف المخطوط اسم الشارح وتاريخ وفاته ثم أر دفه بقوله « ومات بموته علم الأدب وانقرض لوفاته البدر في معرفه كلام العرب ولم يكن في وقتنا أعرف منه لعلم القرآن وربما فاق كثيراً من السابقين رحمه الله وغفر له » .

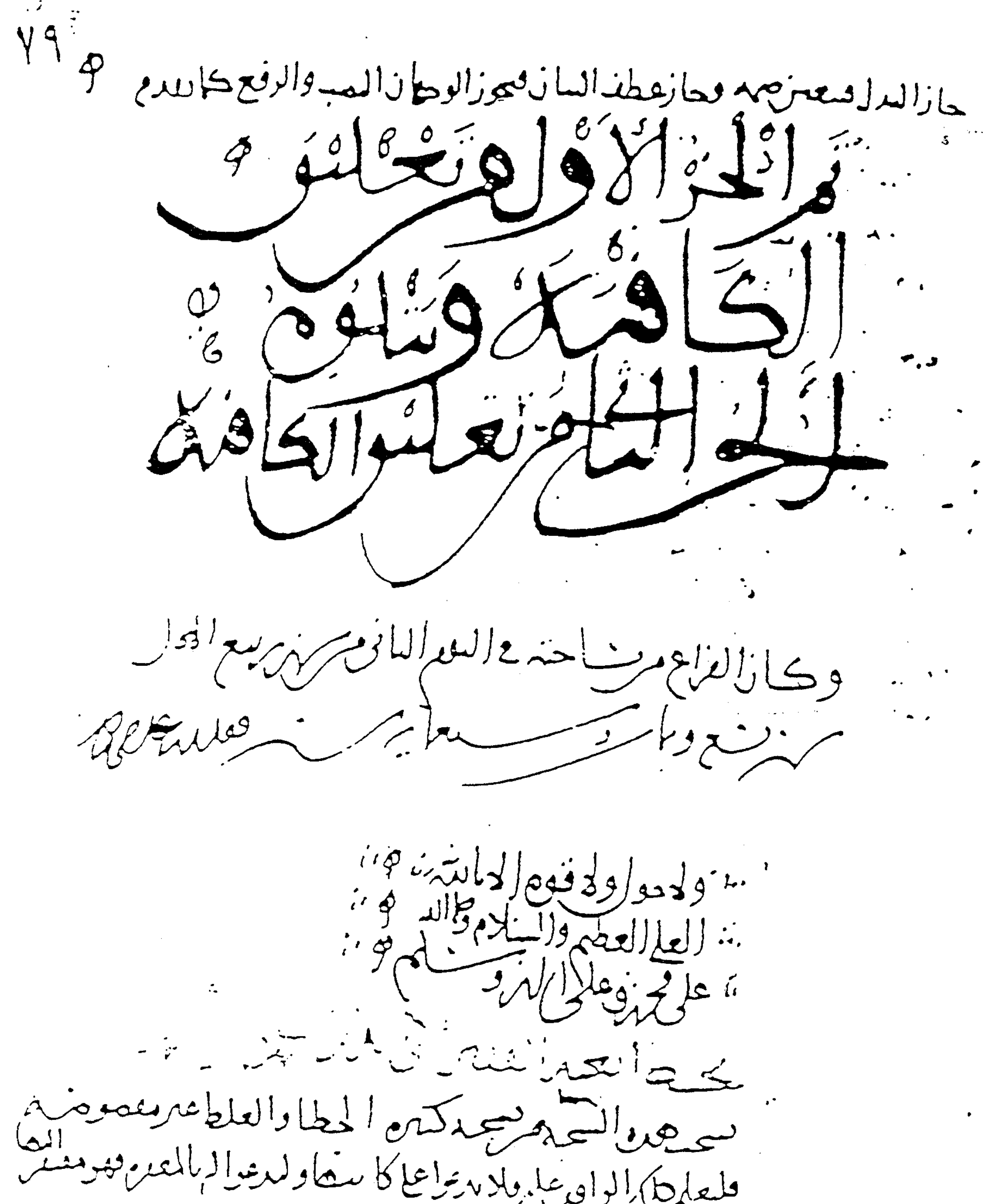
كما أن الناسخ قد يسهو عن النسخ فيستدرك ما فاته بقوله : « أقلب ورقتين من الصفح الايسر » ورقة (١١٧) وكذلك قوله : « اقلب ورقة الصفح الأيسر » ورقة (١١٩) ، كما لا تخلو هذه النسخة من إسقاطات كثيرة أخلت بنسق الشرح ، وقد جعلت هذه النسخة أصلاً .

والثانية : موجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١نحو) حسب ما ذكرته الفهارس وهذه النسخة هي التي عوَّل عليها من ترجم للنجراني ، وتقع في ست وثلاثين ومائة لوحة (١٣٦) في كل لوحة (٢٤) سطراً ، ويحتوي السطر على (١١) كلمة ، وخطها نسخي منقوط ، والقسم الذي اخترته لبحثي يقع في (٦٢) لوحة وهذه النسخة مختصرة من النسخة السابقة ، على أن فيها فوائد ليست موجودة في النسخة الأولى ، وهي قليلة السقط والتحريف .



الخلاصات الشافية على المقدمة
الكافية أملاها على السيد
العلامة نظام الدين
اسمعيل بن ابرهيم عطية لولاه
الله برحمته وكان ذلك

١ – نموذج لصفحة العنوان من النسخة (أ).



٢ – نموذج لصفحة العنوان من الجزء الثاني من النسخة (أ) .



بسم الله الرحمن الرحيم

أما الموضع الأول

وأما الثاني

وأما الضرب الثاني وهو

٣ - نموذج للصفحة الأولى من النسخة (أ) .

١٤٧

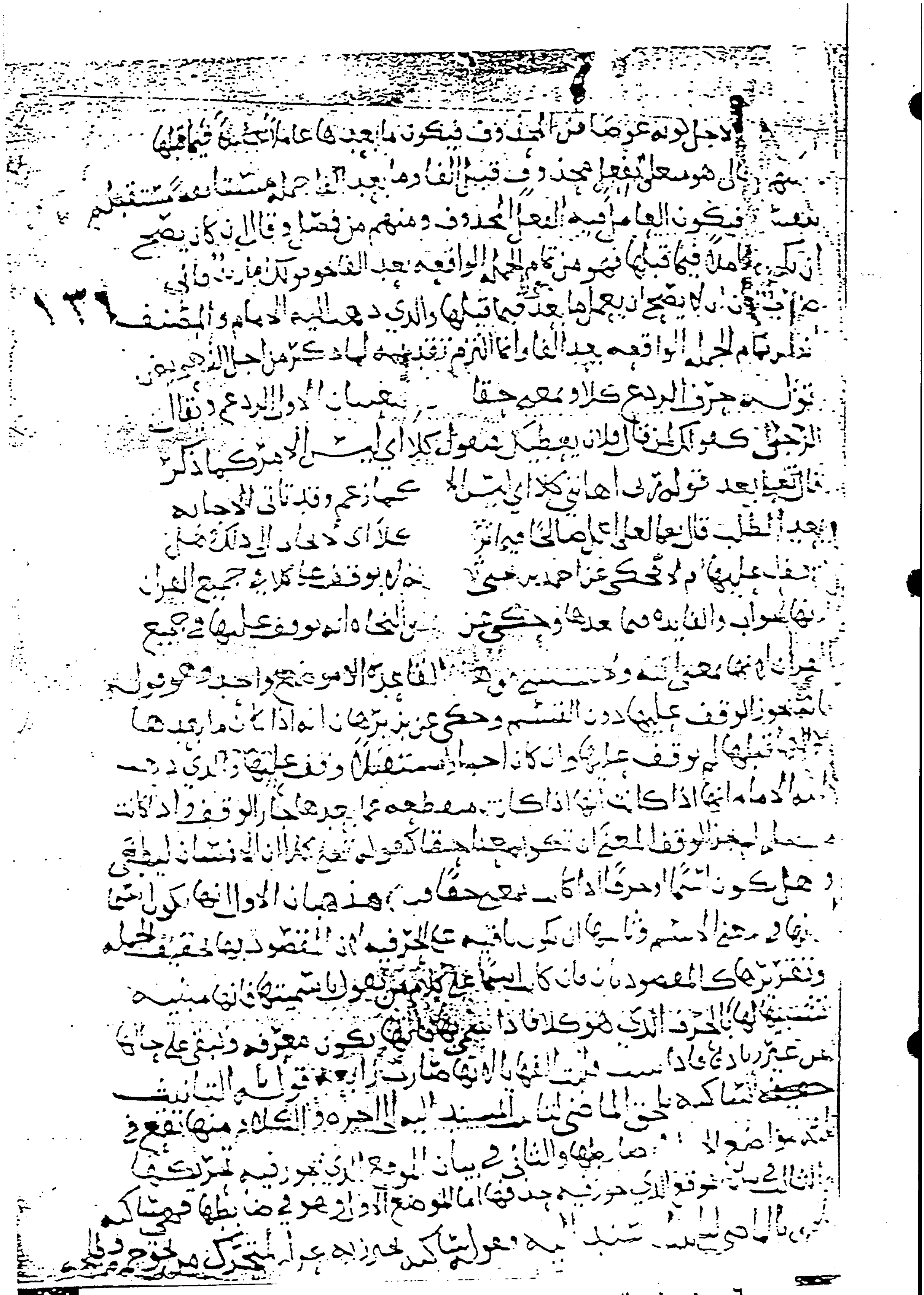
الثاني أن يكون الثاني مدغمًا يعود إليه وشأنه **الحكم الثالث** أن النون الشديدة
يكون عند الوقف على حالة واحدة بخلاف النون الخفيفة فإنك إذا وقفت عليها تطرح
فإن كان ما قبلها مفتوحًا قلبتها ألفًا شبهًا بالتنوين وإن كان غير مفتوح حذفت وترد ما
حذف لأجلها فتقول في هل تضربن هل تضربون بواو الضمير وبنون الإعراب اللذين حذفا
من قبل وتقول في نحو اضربن اضربوا بإعادة واو الضمير فعلى هذا فقس **الحكم الرابع**
أن النون الشديدة يكون ما قبلها ملاقاة الساكن فتقول اضربن الرجال بخلاف الخفيفة
فإنها تحذف عند ملاقاة الساكن فتقول في الخفيفة اضرب الرجل بالفتح وعليه قول الشاعر
لا تهين الفقير علك أن تركع يومًا والدهر قد رفعه
الحكم الخامس أن النون الخفيفة تكتب بالألف قوله وهذا عرضها
فإن لم يكن فكالمتصل يعني النون في غير التثنية
مع الضمير البارز كالمنفصل
والجمع المؤنث مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اضربن بحذف الواو
كما تقول اضربوا القوم فتحذف الواو وحكم النون حكم الكلمة المنفصلة تحذف لها
ما حذف للكلمة المنفصلة مثل ما قدمناه وكذلك اخشين بحذف الياء مع النون
لفظًا وغرضه أن النون لا تقال لعلة لأن الصحيحة لا إشكال فيها وإن لم تكونا
مع ضمير بارز كانا كالكلمة المتصلة نحو ترى واخشى فتقول ترين واغزون بالفتح
الياء والواو كالمتصل لأنه لما اتصل نون التأكيد وجب رد المحذوف لعدم علة
حذفه ووجب فتح الياء والواو كما يجب آخر الكلمة المتصلة بكلمة أخرى نحو الف
السنه ولهذا تقول السنة ترينا وأغزوا وقد مثل الشيخ بستة أمثلة فالأولى
مع الضمير البارز وهو واو الجمع المذكر المخاطب والياء للمخاطبة وهما هل ترون
وترين فأصل ترون ترأيون فالمتحركة الهمزة على الراء قبلها وحذفها من أجل
أنها ساكنة فصار تريون قلبت الياء واوًا لأجل الضمة عليها فصار ترووون حذفت
الواو الأولى والضمير فبقي ترون فأدخل نون التأكيد فوجب حذف نون الإعراب
لأجل البناء فالتقى ساكنان الواو ونون التأكيد حذفت الواو لالتقاء الساكنين كما تحذف
في الكلمة المنفصلة نحو لا تنسوا الفضل فبقي بحذف الواو وأما
ترين للمخاطبة فأصله ترأيين على مثال تفعلين فنقلت الهمزة إلى الراء وحذفت بما تقدم فصار
ترين فحذفت الياء الأولى تخفيفًا فصار ترين فلما أدخلت نون التأكيد التقى ساكنان

٤ – نموذج للصفحة الأخيرة من النسخة (أ) .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المبني اللام للعهد وهو ما تقدم حده
معرب ومبني والكلام منه يقع في ثلثة مواضع الاول في حقيقته
والثاني في اسباب البنا وكيفيته وقسمته والثالث في الكلام على كل
قسم من اقسامه اما الموضع الاول وهو في حقيقته فله حقيقتان
لغوية واصطلاحية اما اللغوية فهي الثبوت والاستقرار فسمي البنا
لثبوته واستقراره على حالة واحدة ومنه المبنى والبنا لاستقراره
وثبوته وهو اسم مفعول مبنوي فسكنت الواو وقلبت يا وادغمت
على الاصول فصار مبني واما الاصطلاحية فقال الشيخ ما ناسب
مبني الاصل اي اشبه وهو احسن من قوله ما بين لانه ليدخل فيه المناسب
ومناسب المناسب كالمنادى وحذام وما تضمن الحرف كالاستفهام
واشباه ذلك على ما سنذكره ومبني الاصل الفعل والحرف قوله او وقع
غير مركب يدل على ان الاسم قد ينفك عن سبب الا
عراب وهو التركيب فاذا وقع غير مركب تعذر الاعراب
واما حكمه فحكمه ان لا يختلف اخره والقابه ضم وفتح وكسر
ووقف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين لا فرق بين قولنا
ضم ورفع وكذلك بقية القاب الاعراب والبنا عندهم على
سوى واهل البصرة جعلوا للاعراب الاسما الاصطلاحية وللبنا
الاسما اللغوية وقد تقدم ذكره مستوفا واما الموضع
الثاني وهو في اسباب البني وكيفيته اما اسبابه فهو على ضربين
منها ما ناسب الحرف ومنها ما ناسب الفعل والذي ناسب الحرف
اربعة الاول المناسبة وهو اربعة المضمرات والمبهمات والمو
صولات وبعض الظروف فان هذه الانواع مفتقرة الى ما تفسرها
كالحرف او وضعها كوضعه والثاني تضمن الحرف كاسما الاستفهام

٥ - نموذج للصفحة الأولى من النسخة (ب) .



٦ – نموذج للصفحة الأخيرة من النسخة (ب) .

النص محققاً
ومعلقاً عليه

[المَبْنيّ]

بسم الله الرحمن الرحيم

/ قوله : (المَبْنِيّ ما نَاسَبَ مَبْنيَّ الأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ إلى آخر ما ذكره) . أ/٨٠ و

والألف واللام في (المبني) للعهد عند قوله : (وَهُو مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ[١]) .

والمبني : اسم مفعول وأصله (مَبْنُوْيٌ) فسكنت الواو قبل الياء المتحركة فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء فصار (مَبْنِيّ) .

والبناء في الأصل هو : الاستقرار والثبوت ، يقال : بني بيتة إذا قرر قواعده وأشاد عمارته .

وسميت الكعبة : (بَنِيَّةً[٢]) لاستقرارها ، وسمي المبني مبنيًا : لاستقراره على حالة واحدة لا تتغير أحواله من الاستقرار الذي هو الثبوت كما قررناه .

فإذا عرفت هذا ؛ الكلام على [ما] ذكر الشيخ[٣] في ثلاثة مواضع :

الأول ، البناء ، والمبني ، وحكمه ، ولقبه .

والثاني : في أسباب البناء ، وكيفيته ، وقسمته .

والثالث : في الكلام على كل واحد[٤] من أقسامه .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقة البناء ، فقد أهملها الشيخ في الإصطلاح وأما

---

(١) يشير الشارح هنا إلى قوله أول المتن : (الاسم : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، ومن خواصه اللام ، والجر والتنوين ، والاسناد إليه ، والاضافة وهو معرب ومبني ......) .

(٢) جاء في الصحاح ت / أحمد عبدالغفور عطار ط / (٢) (١٤٠٢هـ) ، (بنا) : « البَنِيَّةُ على فعيلة : الكعبة ، يقال : لا ورب البنية ما كان كذا وكذا » .

(٣) قوله : « على ما ذكر الشيخ » سقط في (ب) .

(٤) في (ب) : « كل قسم » .

[التعريف[٥]] اللغوي فقد تقدم وهو : لزوم الكلمة طريقة واحدة .

وأما حقيقة المبني فهو ما ذكره الشيخ ؛ فقوله : (مَا نَاسَبَ مَبْنِي الأَصْل) - أي أشبه[٦] ، وهو أحسن من شابه ليدخل فيه المشابه ، وما شابه المشابه[٧] ، كالمنادى ، و« حَذَامِ» أو ما تضمن الحرف كالاستفهام وغيره من الأسباب الموجبة للبناء كما سنذكره[٨] ، ومبني الأصل كالفعل والحرف[٩] .

قوله : (أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ) .

ينبه على أنه قد يبنى الاسم لفقدان سبب الإعراب ، وهو التركيب فإذا وقع غير مركب تعذر الإعراب [١٠].

[وأما] حكمه : فحكمه ألا يختلف آخره ، وأما ذكر[١١] ألقابه ، فهو : ضم ، وفتح ،

---

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ت / د.جمال عبد العاطي مخيمر ص (٢٣) : « ونعني بـ« مبني الأصل » الحرف ، وفعل الأمر ، والفعل الماضي .... » ، وقد ناقش العلامة الرضي في شرحه لكافية بن الحاجب ط / دار الكتب ، (١٦/١) عبارة المصنف (مبني الأصل) وفرق بينها وبين قولنا « أصله البناء » وانتهى إلى أن عبارة المصنف غير دقيقة لاحتمال أن يدخل في هذا التعريف أشياء لم يذكرها عند وضع المقصود بقوله « مبني الأصل » وذلك مثل : المضارع ، والمشتقات والمصدر ..... وقد شنّع يحيى بن حمزة العلوي صاحب الأزهار الصافية في شرح الكافية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ت / عبدالحميد السيد ص (٣) على عبارة المصنف (مبني الأصل) حيث قال : « قوله في التعريف : (ما ناسب مبني الأصل) خطأ ، فإنه أمر رد في حدّ المبني في الإسم : المبني بالأصالة وهو جزء من ماهيته يكون في ذلك تعريف الشئ ببعض أجزائه ، وهو فاسد .. فظهر بما لخصناه ضعف كلام الشيخ وأنه غير آت بما يقنع والعجب أنه مع اتيانه بهذا الكلام الركيك المجانب لدأب النظار ، يعتقد أنه قد عقد على التحقيق بخنصره ، واستولى على حقائق التعريف بحذافيره ».

(٧) سيذكر الشارح المقصود بهذا المصطلح والذي قبله عند حديثه عن أسباب البناء .

(٨) ينظر ص (٣ ، ٤) .

(٩) يقصد بقوله الفعل هنا فعل الأمر ، والفعل الماضي كما تقدم .

(١٠) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ص (٤٥٩) : « وقوله : أو وقع غير مركب ، تنبيه على أنه قد يبنى الإسم لفقدان سبب الإعراب - وهو التركيب الإسنادي - فإذا وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه.» . وقال الرضي في شرحه للكافية (٢/٢) : « المبني كما مر في حد المعرب ضربان : إما مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعددة كواحد ، اثنان ، ثلاثة ، وألف ، باء ، تاء ، ثاء ، وزيد ، وعمرو ، وبكر ..... » .

(١١) قوله : « ذكر » سقط من (ب) .

وكسر، ووقف[١٢] ، هذا على كلام البصريين ، وأما أهل الكوفة فلا يفرقون بين حركة الإعراب ، والبناء[١٣] ويجرون أحدهما مجري الآخر وكلام البصريين أولى لأنه لما فرق بين لقب المبني والمعرب احتيج في ذلك إلى الفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء وخصّ المبني بألفاظ لأنه باقٍ على أصل اللغة ، ولما اصطلح على الأعراب في الأسماء وجب أن يأتي بإعراب مصطلح عليه ؛ وقد تقدم ذكره .

وأما الموضع الثاني : وهو في أسباب البناء ، وكيفيته ، وقسمته .

أما أسبابه : فقد ذكرنا ما هو مبني بالأصالة[١٤]، وما هو مبني بالمشابهة[١٥] ، فما كان مبنيًا بالأصالة فلا حاجة إلى ذكره ، والذي يحتاج إلى ذكره ما كان مبنيًا[١٦] بالمشابهة وهي المناسبة وهي على ضربين : منه ما ناسب الحرف ، ومنه ما ناسب الفعل .

فأما الضرب الأول وهو ما ناسب الحرف فذلك أربعة :

الأول : مشابهته للحرف وذلك أربعة : المضمرات[١٧] ، والمبهمات والموصولات ، وبعض الظروف ، فإن هذه الأنواع مفتقرة إلى ما يفسرها كالحرف ، أو وضعها كوضعه على ما يأتي تفصيله[١٨] .

---

(١٢) مثال الضم (منذ) ، والفتح ، (أين) والكسر : (هؤلاء) والوقف : (من) .

(١٣) تابع الشارح في هذا شيخه العلوي موافقًا البصريين حيث قال العلوي في الأزهار (٨/١) « ..... فقالوا : للاعراب رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وقالوا لهذه المبنيات : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، وهذا اصطلاح جيد رآه النظار من متقدمي البصريين ومتأخريهم لما فيه من الفائدة ، فأما أهل الكوفة فلا يبالون في اطلاق أحد اللفظين على الآخر .... وما قاله البصريون أدق وأغوص ، وابعد عن اللبس وأخلص .... » .

(١٤) ينظر ص (٢) .

(١٥) ينظر هذه الصفحة وما بعدها .

(١٦) في الأصل : « مبني » وهو سهو من الناسخ .

(١٧) قال ابن الحاجب في شرحه لمقدمته ص (٤٦٢) : « وإنما بنيت المضمرات إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف في نحو: ضربت ، وضربك ، فاشبهت الحروف بذلك .... وإما لاحتياجها في وضعها إلى ما تتبين به من قرينة التكلم والخطاب، وتقدم الذكر في الغائب فاشبهت لذلك الحروف ... » .

(١٨) ينظر هذه الصفحة وما بعدها .

والثاني : متضمن للحرف وذلك : أسماء الاستفهام كـ : (أين) و (كيف) وذلك لأن الاستفهام له حرف يدل عليه ، ونحو أسماء الشرط نحو : (من) ، (وما) ، و (أنى) ، و (متى)[١٩] .

والثالث : وقوعه موقع ما أشبه الحرف نحو : يا زيد ، فإنه مبني لوقوعه موقع المضمر كأنه قال : يا أنت[٢٠] .

والرابع : الإضافة إلى غير متمكن كقوله تعالى : « .. إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ»[٢١] ، ونحو قولك : ما منعني من الخروج غير أنك مسافر وحاصل هذا أنه يكتسب البناء من الحرف لأنه مضاف إليه وهو (مَا) و(أن) كما أن الإضافة إلى الاسماء تكسب التعريف ، والتخصيص ، فكذا الإضافة إلى الحروف توجب البناء .

وأما الضرب الثاني وهو : ما ناسب الفعل ، وذلك يكون من وجوه أربعة :

أولها : وقوعه موقعه كـ : نَزَالِ ، وتَرَاكِ ، وغير ذلك من أسماء الأفعال الأمرية ، والخبرية فإنها مبنية لوقوعها موقع الفعل .

أ/٨٠ / فـ : نزال واقع أنزل ، وهيهات واقع موقع بعد[٢٢] .

ظ

وثانيها : مشاكلتها في الصورة لما وقع موقع الفعل وهذا نحو : حَذَامِ ، وقَطَامِ ، من الأعلام ، وخَبَاثِ ، وفَسَاقِ من الصفات ، وفَجَارِ من المصادر .

---

(١٩) قال العلوي في الأزهار (١/١٠) : « ...... والعلة في بنائها ما ذكرناه في أسماء الاستفهام بأن للشرط حرفًا هو (إنْ) كما أن للاستفهام حرفًا هو (الهمزة) فإذا رأيناهم بنوا أسماء الشروط ، كان ذلك من أجل تضمينها لما ذكرناه من حرف الشرط وإشعارها به .... » .

(٢٠) قال العلوي (١/١٠) : « ... قولنا : يا زيد ، فإنه مبنى لوقوعه موقع المضمر المخاطب ، كأنه قال : يا أنت .. والجامع بينهما أن كل واحد إنما يستعمل عند الخطاب ، فلهذا بني كبنائه ـ فالعلة في بنائه هو الحرف لكن بواسطة المضمر » .

(٢١) من الآية (٢٣) من سورة الذاريات .

(٢٢) من قوله : « وذلك يكون من أوجه أربعة » إلى قوله : « واقع موقع بَعُدَ » سقط من (ب) .

وثالثها : ما أضيف من الأسماء إلى الأفعال كـ : إذا ، وإذ فإنهما مضافان إلى الجملة الفعلية ، فإذا وجب البناء لأجل الإضافة إلى غير متمكن ، وجب البناء في الإضافة إلى الفعل .

ورابعها : ما أضيف إلى الجملة الإسمية كقولك : أعجبني(٢٣) يوم زيد قائم ، وزمن الحجاج أمير ، وإذا الخليفة عبدالملك فهذه الظروف(٢٤) كلها أسماء ، وإنما بنيت لأجل إضافتها إلى الجملة الإسمية تشبيهاً لها بالجملة الفعلية لاشتراكهما في كونهما جملتين ، ولا يخرج مما بني من هذه الأسماء عن هذه الأوجه .

وأما كيفية بناء المبنيات ؟ ، فاعلم أن أصل البناء على السكون [ولا] سؤال فيه(٢٥) ، وإنما يعدل إلى الحركة لإمور ثلاثة(٢٦) :

أولها : الهرب من التقاء الساكنين ، وفيه ثلاثة أسولة(٢٧) .

لم بني ؟ ولم بني على حركة ، ولم خص بحركة دون حركة ؟(٢٨) .

فأما الأول : وهو البناء على السكون ، [فالجواب] عنه أحد الأشياء المتقدمة ، فأما لم بني على حركة كـ : أمس ، وهؤلاء ؟ فالجواب عنه : لئلا يجمع بين [ساكنين] (٢٩) ، وكسر على أصل التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تكون حركة للإعراب إلا مع التنوين ، أوما يقوم مقامه من الألف واللام ، والإضافة(٣٠) وبني على حركة لأن له أصلاً في الإعراب ، وأما ما بني على

---

(٢٣) في (ب) : « جيئتك » بدلا من قوله : « أعجبني » .

(٢٤) يعني بها الظروف التي في الأمثلة السابقة وهي : يوم ، زمن ، إذا .

(٢٥) في الأصل : « وفيه سؤال » وهو سهو من الناسخ لأن السياق يدفعه .

(٢٦) لم يذكر الشارح إلا الأمر الأول وهو التقاء الساكنين وذلك مثل أين ، وكيف ، والأمران الأخران أولهما : أنه لا يبتدأ بساكن لفظًا أو حكمًا ، والثاني : أن له أصلا في التمكن وذلك نحو قولنا : لا رجل في الدار .

(٢٧) في اللسان لابن منظور ، ط / دار صادر ١٣٨٨هـ (سول) : « وسلت أسأل سؤالا ، لغة في سألت حكاها سيبويه .... وحكى ابن جني : سؤال وأسولة ... » .

(٢٨) قوله : « لم بني ؟ ولم بني على حركة ؟ ولم خص بحركة دون حركة ؟ » سقط من الأصل ، وهو في (ب) .

(٢٩) قوله : « ساكنين » ساقطة من الأصل وهي في (ب)

(٣٠) قوله : « وما يقوم مقامه من الألف ، واللام ، والإضافة » سقط من (ب) .

الفتح كأين ، وكيف ، فالجواب عنه أن له أصلاً في التمكن ، وخص بالفتح للتخفيف ، وأما ما بني على الضم كالمنادي ، فلأنه لو بني على لا تلبس الضم بحركة إعرابه ، ولم يكسر لأنه يلتبس بحركة المضاف .

وأما قسمة المبنيات فهي ثمانية ـ كما ذكر الشيخ ـ : المضمرات وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وأسماء الأفعال والأصوات ـ وروي فيه الضم كإخوته ، والكسر على تأويل : وأسماء الاصوات وضعف الخوار زمي (٣١) هذا القول ، وقال : لا حقيقة لاسم الصوت (٣٢) ـ والمركبات ، والكنايات وبعض الظروف .

****

****

****

******

---

(٣١) هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد صدر الأفاضل مجد الدين الخوارزمي ولد سنة ٥٥٥هـ وتوفي سنة ٦١٧هـ من شيوخه الإمام ناصر الدين المطرزي ، والإمام فخر الدين الرازي من تلاميذه موفق الدين الفريابي وأشهر مؤلفاته شرح المفصل المعروف بالتخمير . ينظر في ترجمته : البلغة في تاريخ أئمة اللغة لمجد الدين الفيروزآبادي ص (١٤١) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ت / محمد أبو الفضل ، القاهرة (٢/٢٥٢) .

(٣٢) لم أجد هذا القول في كتاب التخميير للخوارزمي ت / د . عبدالرحمن العثيمين ، ط / دار الغرب الإسلامي (ط/١) ١٩٩٠م .

[المُضْمَرُ]

وأما الموضع الثالث[١] : وهو في الكلام على كل واحد منها فبدأ الشيخ بالمضمر .

قوله : (المُضْمَرُ مَا وُضِعَ لِمتَكلمٍ ، أَو مُخَاطَبٍ ، أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكرُهُ لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَى ، أَو حُكْمًا ...... إلى آخر ما ذكره) .

والكلام يقع في ثلاثة مواضع : الأول : في حقيقته ، والثاني في قسمته ، وصيغه ، والثالث في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته ، فحقيقته في أصل اللغة : الإخفاء ، قالت الخنساء[٢] :

[١] يَبْدو وَتُضْمِرُه البِلادُ كأنَّه *** سَيْفٌ على عَلَمٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ

وأما الإصطلاح فهو ما ذكر الشيخ ، فقوله : (مَا وُضِعَ لِمُتَكلمٍ ، أو مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ ....) يحترز من قولك :يقول زيد قائم ، وهو يعني نفسه ، أو مخاطب أو غائب ، فإن ما هذا حاله وإن صحّ استعماله فليس على جهة الوضع .

قوله : (تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَىً ، أَوْ حُكْمًا) .

يعني الغائب لأن المتكلم ، أو المخاطب تغني القرينة عن تقدم الذكر بخلاف الغائب ، فإنه لابد من تقدم ذكره من جهة[٣] اللفظ كقولك : زيد هو القائم أو من جهة المعنى كقوله تعالى

---

(١) قوله : « الموضع الثالث » لم يظهر في الأصل ، ولكن السياق دل عليه .

(٢) لم أجده في ديوان الخنساء وهو في ديوان الطرماح بن حكيم ، ينظر ديوانه ص (١٤٦) ت / عزة حسن ، مطبوعات مديرية احياء التراث بدمشق ١٣٨٨هـ .

والشاهد في : الصناعتين للعسكري ت / علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (ط / ـ) (١٩/٢) ، وشرح اللمع لابن برهان ، ت / د . فائز فارس ، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت (ط/١) ١٤٠٤هـ (٤٤٩/٢) ، والمرتجل لابن الخشاب ت / علي حيدر (ط / ـ) ١٣٩٢هـ (ص ٢٨٠) ، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ت/ أحمد عبدالغفور عطار ، منشورات مكتبة الحياة (ط / ١ ٩ ١٤٠٠هـ ص (٢٢١) .

(٣) قوله : « من جهة » سقط من (ب) .

: « .... اعْدِلوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوىٰ »[٤] ، فلما تقدم الفعل وهو قوله : « اعْدِلوا » صار دالا على المصدر من جهة المعنى .

ومثال ما تقدم من جهة الحكم[٥] في صور أربع :

* الأولى : في ضمير الشأن والقصة في مثل قولك : إنه زيد قائم ، و « فإنها لا تعمى الأبصار[٦] » إلى غير ذلك[٧] .

* الصورة الثانية : قولهم : ربه رجلا ، وربه امرأة[٨] .

* الصورة الثالثة : قولهم : نعم الرجل زيد ، وبئس غلامًا عمرو[٩] .

* الصورة الرابعة : في باب تنازع الفعلين نحو قولك : ضرباني ، وضربت الزيدين[١٠] .

/ وأما الموضع الثاني : وهو في قسمته[١١] ، فله تقسيمات ثلاث : ٨٠/أ ظ

الأولى : باعتبار الاتصال والانفصال وهو على ضربين : متصل ، ومنفصل والمنفصل المستقل بنفسه ، والمتصل غير المستقل ، كالأول : كأنا ، ونحن والثاني نحو : ضربك،

---

(٤) من الآية (٨) من سورة المائدة .

(٥) جاء في الأزهار الصافية (٢١/١) : « ...... وأما الذي يفسره الحكم فالضابط له هو : أن يكون المقصود من الكلام الإبهام والعموم فيؤخر الظاهر الذي تفسره هذه المضمرات ... » .

(٦) من الآية (٤٦) من سورة الحج .

(٧) قال العلوي في شرحه للكافية (٢١/١) : « فإن المقصود من هذه القصة إبهامها على السامع من أجل إغماط الأمر فيها .... فإذا أبهمت أولا ثم فسرت بعد ذلك كان ذلك أدخل في المبالغة بالأمر المقصود الإخبار به مكانه .... » .

(٨) المقصود من هذا الضمير الإبهام ولذلك أدخلت عليه (رب) لتدل على إبهامه وتنكيره .

(٩) لما كان الغرض هو المدح العام والذم العام جعلوه مضمرًا على جهة الإبهام ليدل على المبالغة .

(١٠) وفائدة الاضمار هنا لتجري مسائل هذا الباب مجري واحدًا في صحة الاضمار ، وسوغ ذلك ذكر الاسم الظاهر بعدها ينظر في هذه الصور : شرح الرضي (٥/٢ ، ٦) والأزهار (٢٢/١) .

(١١) في (ب) : « فله قسم : القسمة الأولى » .

وفعلت [١٢]، وإنما لم يمكن الزيادة على هذه القسمة ، لأن المضمر لا يخلو إما أن يمكن افراده بنفسه أم لا ، فإن أمكن إفراده فهو المنفصل وإن لم يمكن فهو المتصل .

التقسيم الثاني : باعتبار من هي له،وهي تكون للمتكلم ، والمخاطب ، والغائب وكل واحد من هذه الضمائر ينقسم إلى : مذكر ، ومؤنث ، فإذا ضربت اثنين في ثلاثة صارت ستة، وكل واحد من هذه الستة ينقسم إلى[١٣] : مفرد ومثنى ، ومجموع ، فإذا ضربت ثلاثة في ستة صارت ثمانية عشر ، فرذا ضربت هذه الخمسة التي ذكرها الشيخ[١٤] بلغت تسعين ، هذا باعتبار معانيها وأما باعتبار صيغها فهي تكون ستين ضميرًا ، وتكون الثلاثون داخلة تحت الستين ، لإنه قد اكتفى في المرفوع المنفصل باثنتي عشرة صيغة ، وبطل منها ست صيغ لأن للمتكلم ست صيغ : مفرد مذكر ، ومفرد مؤنث ومثنى مذكر ، ومثنى مؤنث[١٥] ، ومجموع للنوعين.

وقد أغنى عن هذه الصيغ : أنا ، ونحن ، وبطل من المخاطب صيغة في ضمير المثنى وفي الغائب كذلك ، وكذلك المرفوع المتصل ، وكذلك سائرها بطل من كل واحد من الأقسام الخمسة ستة صارت الساقطة ثلاثين ، وقد زيد على هذه الضمائر ما يتصرف من المضارع مثل : تتكلم ، وتفعل للمخاطب ، ويفعل لضمير الغائب ، وتفعلين لمخاطب المؤنثة ، وعند سيبوية[١٦] أن الياء في تضربين ضمير المؤنثة ، وحجته أنها علامة اتصلت بآخر الفعل فكانت ضميراً كالتاء

---

(١٢) قال ابن الحاجب في شرحه ص (٤٦٧) : « .... يعني أنه غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر في استقلاله ..... » .

(١٣) قوله : « من هذه الضمائر ينقسم إلى » سقط من (ب) .

(١٤) قوله : « الخمسة التي ذكرها الشيخ بلغت » سقط من (ب) .

(١٥) في (ب) : « ومؤنث منهما » .

(١٦) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر أخذ النحو عن الخليل ولازمه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب وغيرهم، صنف في النحو كتابه الذي هو عمدة في العربية ، وقد حفل هذا الكتاب بشروح كثيرة وتلمذ على كتابه جلّ النحاة وحكايته مع الكسائي في المسألة الزنبورية مشهورة توفي سنة (١٨٠هـ) . ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن السيرافي ت / طه الزيني ومحمد خفاجي ، ط / الحلبي ١٣٧٤هـ ص (٤٨ ـ ٥٠) وطبقات النحويين واللغويون لأبي بكر الزبيدي ت / محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، ص (٧٤ ـ ٧٦) . والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي ت / محمد المصري ، وزارة الثقافة دمشق ١٣٩٢هـ ص (١٧٣) .

في : فعلت ، والألف في تفعلان[١٧] ، والواو في تفعلون ، وعند الأخفش[١٨] أنها علامة تأنيث لا ضمير وضميرها مستتر [١٩] .

والأصل في هذه الضمائر المتصل ؛ ولكن نبدأ بالمنفصل[٢٠] ، فأولها المرفوع فأما « أنا » فقد اختلف البصريون[٢١] ، وأهل الكوفة ، فقال الكوفيون : هو ضمير برمته ، وقواه الإمام يحيى بن حمزة[٢٢] ، واحتجوا بقوله [٢٣] :

[٢] أَنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فاعْرِفُوني *** حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وقال البصريون الضمير الألف والنون ، والحقت الألف الآخرة جلالة للمتكلم بدليل أنها تذهب في الوصل[٢٤] ، وفيها[٢٥] لغات غير هذه ؛ أن تسكن النون وأن تفتحها ؛ هذا في وصلها ، فإذا وقفت قلت : أنه ـ بهاء السكت ـ وإن نقلت الألف إلى الأول فيؤتى بالمد .

---

(١٧) قال سيبوية : « .... وكذلك إذا الحقت التأنيث في المخاطبة إلا أن الأولى ياء ، وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب وذلك كقولك : أنت تفعلين ، ولم تفعلي ولن تفعلي » كتاب سيبويه ت / عبدالسلام هارون ، ط / المدني (ط/٣) ١٤٠٨هـ (٢٠/١) ، وينظر : المقتضب للمبرد ت/ محمد عبدالخالق عضيمة ، ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ (٨٢/٤) ، وشرح المصنف (٤٧٣) .

(١٨) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، من أهل بلخ ، وكان أخلع لا تنطبق شفتاه على أسنانه ، قرأ النحو على سيبويه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزليًا وله كتاب معاني القرآن ، وكتاب الأوسط ، وكان أبرع أصحاب سيبويه توفي سنة (٢١٥هـ) . ينظر ترجمته : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لإبي المحاسن اليماني ت د / عبدالمجيد ذياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ط/١) ١٤٠٦هـ ص (١٣١) إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ت / محمد أبوالفضل ، القاهرة ١٣٧٠هـ (٣٦/٦/٢ ـ ٤٠) ، البلغة ص (٨٦) .

(١٩) ينظر شرح الرضي (٩/٢) .

(٢٠) قوله : « نبدأ بالمنفصل » غير واضحة بالأصل والمثبت من (ب) .

(٢١) من قوله : « فقد اختلف البصريون » إلى قوله » قواه الإمام يحيى بن حمزة » سقط من (ب) .

(٢٢) ينظر الأزهار الصافية (٢٦/١) .

(٢٣) هو حميد بن بحدل الكلبي .

والشاهد في : البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ت / طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية للكتاب (١٤٠٠هـ) (١٨٠/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب (ط/ـــ) ، (٩٣/٣) ، وشرح الرضي (٩/٢ ، ١٠) والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ت د / محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ ، (٤٣٢/٢) ، وخزانة الأدب ، ولب لباب العرب للبغدادي ت / عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي (ط/١) ١٤٠٦هـ (٢٤٢/٥) .

تذريت » علوت ، الصحاح (ذرى) .

(٢٤) ينظر في الخلاف في الضمير « أنا » بين البصريين والكوفيين : شرح المفصل (٩٣/٣-٩٥) وشرح الرضي (٩/٢ ، ١٠) .

(٢٥) في « ب » : « وفيه » بدلا من قوله : « وفيها » .

وأما « نَحْنُ » : فهو جميعه اسم ضمير باتفاق ، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين وأما تخصصها بالضم ففيه خمسة أقوال :

فقال المبرد[٢٦] : مشبهة بـ : قبل ، وبعد ، وقال أبو اسحاق الزَّجاج[٢٧] : بنيت على الضم لأنها اسم للجماعة ، وقال الأخفش الصغير[٢٨] : بنيت على الضم لأنها ضمير المرفوع ، والضم من علامات الرفع ، وقال قطرب[٢٩] النحوي : نقلت الضمة من الحاء إلى النون ، لأن الأصل نَحُن، وقال ثعلب[٣٠] : بنيت على الضم تشبيهًا بـ : حيث[٣١] .

وأما « أَنْتَ » فعلى الخلاف ، وخصَّ بالفتح لأن المتكلم استبد بالضمة والمؤنث بالكسرة لأنها من علامات التأنيث ، وامتنع التسكين لئلا يجمع بين ساكنين .

وأما « أَنْتُمَا » فالتاء ، والميم حروف على الأصح ، وإنما زيدت الميم والألف دالة على التثنية ، وضمت التاء لإن الفتحة لو بقيت لالبست بالزائد في مثل : أنت ما .

---

(٢٦) هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الملقب بالمبرد لقبه بذلك أبو حاتم السجستاني في قصة معروفة ، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي ثم على المازني ومن شيوخه أيضًا الرياشي والتوزي ومن انبغ تلاميذه : الزجاج ، وابن السراج له من المصنفات : المقتضب والكامل وغيرهما توفي سنة (٢٨٥) . ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٩٦ ـ ١٠٨) وبغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة للسيوطي ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة (٢٩٦/١ ـ ٢٧١) ، والإعلام لخير الدين الزركلي ، القاهرة ١٣٧٤هـ (١٥/٨) .

(٢٧) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، أخذ عن ثعلب ، والمبرد ، وكان إمامًا في العربية من أهل الدين ، من تلامذته : الزجاجي ، والفارسي ، له معاني القرآن وغيره توفي (٣١٦هـ) ينظر في ترجمته : إنباه الرواة (١٥٩/١) ، طبقات الزبيدي (١٢١ ـ ١٢٢ ٩ ، البلغة (٥) .

(٢٨) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل النحوي ، أخذ عن المبرد ، وثعلب ، وكان إمامًا في النحو ، ولم يعلم بأنه صنف شيئًا ولا نظم شعرًا توفي سنة (٣١٥هـ) . ينظر ترجمته : إنباه الرواة (٢٧٦/٢) ، بغية الوعاة (١٦٧/٢) ، البلغة (١٥٨) .

(٢٩) هو أبو علي محمد بن المستنير الملقب بقطرب ، أخذ النحو عن سيبويه وهو الذي لقبه قطربًا لمباكرته إياه في الاسحار ، كان عالمًا ثقة ، له من المصنفات : المثلث وغيره توفي سنة (٢٠٦هـ) ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين (٤٩)، وإشارة التعيين (٣٣٨) والإعلام (٧ / ٣١٥) .

(٣٠) هو أبو العباس أحمد بن يحيي بن زيد الشيباني ، إمام الكوفيين في النحو ، أخذ عنه : الزجاج واليزيدي ، والأخفش الأصغر ، كان حجة ثقة من مصنفاته ، الفصيح ، ومجالسه وأماليه توفي (٢٩١هـ) ينظر في ترجمته : شذرات الذهب لابن العماد القاهرة ١٣٥٨ هـ (٢٠٧) وطبقات الزبيدي (١٥٥) والبغية (٣٩٦/١) .

(٣١) ينظر : الإنصاف لإبي البركات بن الأنباري ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط / مطبعة السعادة (ط/٤) ١٩٦١م (٦٧٧/٢) وشرح ابن يعيش (٩٣/٣) ، وشرح الرضي (١٠/٢) .

وأما «أنتم» فأصله :أنتموا، إلا أن الواو حرف مد ، ولين ، وحروف المد واللين تحذف كثيراً ، و « أَنْتُنَّ » لجماعة المؤنث . أ/٨١ / ظ

وأما « هو » ، و « هي » فهما بكمالهما ضميران عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين هي الاسم محتجين بقوله[٣٢] :

[٣] بَيْنَاه يَشْرِى رَحْلَه قَال قَائِلَ *** لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوَ المِلَاطِ نَجِيبُ[٣٣]

فحذف الواو وفيها ثلاث لغات : فتح الواو ، وسكونها ، وتشديدها .

وأما[٣٤] « هُمَا » فمثل أنتما ، و « هُمْ » لجماعة المذكرين ، و « هُنَّ » للمونثات .

وأما المنصوب المنفصل :ف « إيّاي » و « إيّانا » وباقيها ، والأصل منها « إيّا » ثم اختلفت العلامات بحسب اختلاف من هي له،واختلفوا في هذه الصيغة ، فقال الخليل[٣٥] : «إيّا» اسم مضمر مضاف إلى ما بعده محتجاً بقولهم[٣٦] : « إيّاه وإيّا الشَوّاب » وقال الأخفش

---

(٣٢) هو العجير السلولي .

والشاهد في : الأصول لابن السراج ت / عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة (ط/٣) ١٤٠٨هـ (٦٩٧/٢) ، والخصائص لابن جني ت / محمد النجار ، دار الكتاب العربي (ط/-) (٦٩/١) ، وإصلاح الخلل للبطليوسي ت / حمزة النشرتي ، دار المريخ (ط/١) ١٣٩٩هـ ص (٣٩٢) ، والأمالي الشجرية لابن الشجري ، دار المعرفة (ط/-) ، (٣٠٨/٢) والإنصاف لابن الأنبار ص (٥١٢) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت / صاحب أبو جناح ، بغداد ١٤٠٢هـ (٢٣/٢) ولباب الاعراب للأسفراييني ت / بهاء الدين عبدالرحمن ، دار الرفاعي (ط/١) ١٤٠٥هـ ص (١٦٢) ، وخزانة الأدب (٢٥٧/٥) . «يشري » يبيع وهو من الأضداد ، « رخو » بكسر الراء وفتحها هش ، « الملاط » الجنب وقيل ، ما ولي العضد من الجنب ، الصحاح ، واللسان « رخا » .

(٣٣) ينظر في هذا الخلاف : الانصاف (٦٧٧/٢) ، وابن يعيش (٩٦/٣) ، والرضي (١٠/٢) .

(٣٤) قوله « وأما » سقط من (ب) .

(٣٥) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبدالرحمن البصري كان من أزهد الناس لا يقبل أعطيات الملوك ؛ من أنجب تلاميذه سيبويه ، وله كتاب العين لم يكمله ، وهو أول من اخترع العروض والقوافي توفي سنة (١٧٠هـ) . ينظر ترجمته : أخبار النحويين البصريين (٣٨ ـ ٤٠) وإشارة التعيين (١١٤) ، والأعلام (٣٦٣/١) .

(٣٦) جاء في كتاب سيبوية (٢٧٩/١) : « ..... وقال الخليل : لو أن رجلا قال : إياك نفسك ، لم أُعنِّفه ، لأن هذه الكاف مجرورة . وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » . قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ت / فتحي علي الدين ط / دار الفكر (١) ١٤٠٢هـ . (٥٠٣/١ ـ ٥٠٤) : « .... وذكر ـ أي ابن السراج ـ أن ما حكاه الخليل من إضافة « إيا » إلى الظاهر شاذ في القياس ، وأجمعو على استقباح : إيا زيد أكرمت باضافة « إيا » إلى زيد ، وإجماعهم على هذا لا ينقض عندي مذهب الخليل ؛ لأن الخليل لم يجعل قولهم : « فإياه وإيا الشواب » أصلا يقاس عليه في إضافته « إيا » إلى الأسماء الظاهرة ، وإنما استدل على بإضافتهم « إيا » إلى «الشواب » على أن ما بعد « إيا » من المضمرات في موضع جر باضافة « إيا » إليها ، وهذا استدلال صحيح لأنه استدل على إعراب مالا يتبين فيه الإعراب بإعراب ما يتبين فيه الإعراب ... » .

الكبير[٣٧] : «إيا» اسم مضمر ، وما بعده حرف خطاب[٣٨] .

وقال ابن درستويه[٣٩] : « إيا » اسم لا ظاهر ولا مضمر ؛ بل هو في المضمرات كأسماء الإشارة في الظاهرات ، وقال الزَّجاج : « إيا» اسم مضمر مضاف إلى مضمر موضوع للنصب كـ «سُبحان»[٤٠] ، وقال الكوفيون :

الاسم في « إيَّاك » الكاف و« إيّا » دعامة[٤١] ، وقال منهم[٤٢] ، « إيّاك » بكماله اسم مضمر ، وأما [المرفوع] المتصل : فالضمير بارز إلا في الغائب والغائبة على الأصح وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ[٤٣] .

---

(٣٧) هو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد ، أحد الأئمة الكبار في النحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبدالله بن إسحاق الحضرمي ، ومن تلامذته : سيبويه ، وأبو عبيدة ، وكانت وفاته سنة (١٧٧) . ينظر ترجمته : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٣٧٥هـ (٤٦) ، والبلغة (١٩٩) ، وبغية الوعاة (٧٤/٢).

(٣٨) لم أجده فيما رجعت إليه من مظان .

(٣٩) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي ، أخذ عن المبرد ، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة ، له : الارشاد والهداية ، وتصحيح الفصيح توفي سنة (٣٤٧هـ) ينظر في ترجمته : بغية الوعاة (٣٦/٢) ، وطبقات الزبيدي (١٢٧) ، وإنباه الرواة (١١٢/٢) .

(٤٠) قال الزجاج في معان القرآن ت / د . عبدالجليل شلبي ، ط / عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٨هـ (٤٨/١ ـ ٤٩) :

« ... وإيا اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات » وقال الرضي (١٢/٢) : « ..... وقال الزجاج والسيرافي : « إيا » اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات كأن « إياك » بمعنى نفسك » .

(٤١) قال الرضي (١٢/٢) « وقال بعض الكوفيين ، وابن كيسان من البصريين : إن الضمائر هي اللاحقة بـ « إيا » و« إيا » دعامة لها ، لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد عن الصواب ... » .

(٤٢) وقد ضعف العلامة الرضي هذا القول حيث يقول (١٢/٢) : « .. وقال قوم من الكوفيين « إياك » ، و« إياه » ، و«إياي» أسماء بكمالها ، وهو ضعيف إذ ليس في الأسماء الظاهرة ، ولا المضمرة ما يختلف آخره كافًا ، وهاءً ، وياءً .....» وقد لخص هذا الخلاف أبو علي القارسي في المسائل العضديات ت / علي المنصوري ، عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٦هـ ص(٤٠) حيث يقول : « ... ويختلف النحويين في « إيا » في كونها مضمرًا أو مظهرًا ، فمنهم من يقول : إنه اسم مظهر ، وضع في موضع المضمر ، ومنهم من يقول : إنه مضمر ، وإن ما يضاف إليه من كاف المخاطبة ، وغيرها يدل على معنى الخطاب ، والغيبة وليس باسم ، وهذا القول أشبه من القول الأول .... » . ينظر في هذا الخلاف أيضًا : الانصاف (٦٩٥)، وهمع الهوامع للسيوطي ت / د .عبدالعال مكرم ، ط / دار البحوث العلمية ١٣٩٩هـ (٢١٢/١) .

(٤٣) ينظر ص (١٧) .

وأما المنصوب المتصل فالضمير بارز[٤٤] فيها والمجرور كذلك .

وأما الموضع الثالث وهو في أحكامه فله أحكام :

الأول منها : باعتبار الاستتار ، والظهور[٤٥] ، والاستتار الأصل وقد يستتر في مواضع ثلاثة[٤٦] : الماضي للغائب والغائبة ، وإنما استتر لأنه قد تقدم من الذكر ما يدل عليه ، ولم يستتر في المثنى والمجموع خوف اللبس لأنك إذا قلت : الزيدان فعل ، ألبس بالمفرد[٤٧] ، وأما قولك : زيد ضرب هو ، فلأنه تأكيد للضمير المستتر .

الثاني : في المضارع وهو صور ثلاث :

الأولى : للمتكلم مطلقاً ، وقد أشار الشيخ إليه وذلك مثل[٤٨] : أقوم ، ونقوم وإنما استتر لأن قرينة المتكلم قد دلت عليه ، فلا فائدة في ظهوره فقصد الاختصار، واغنت القرينة .

الثانية : المخاطب إذا كان مفرداً ، وقولنا : مفرداً ، يحترز به عن التثنية والجمع ، فإنك تقول : أنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، ومذكر يحترز به عن المؤنث نحو : أنت تقومين يا امرأة ، وكذلك أنت تقوم يا رجل[٤٩] .

---

(٤٤) قوله : « بارز » وقعت في الأصل منصوبه وهو سهو من الناسخ .

(٤٥) في (ب) « والبروز » .

(٤٦) قال الرضي (١٣/٢) : « اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضله لإنهما مفعولان ، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل ... » وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ت / موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب والنجف (١٤٠٠هـ) ص (٢٧٦) : « كل مرفوع لمتكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستتراً » شارحاً بذلك قوله :

وكل مرفوع لذي تكلم *** مضارع مستترات فاعلم

(٤٧) في شرح المقدمة الكافية لمؤلفها (٤٧٠) : « ... وإنما اغتفروا الاستتار في الغائبة ، ولم يغتفروه في المثنى والمجموع - حيث أبرزوا - خوف اللبس لأن لفظ الغائبة مستلزم تاء التأنيث فارتفع اللبس بها فجوز الاستتار لذلك .... » .

(٤٨) قوله : « وقد أشار الشيخ إليه » سقط من (ب) .

(٤٩) من قوله : « فإنك تقول : انتما تقومان ... » إلى قوله « ...أنت تقوم يا رجل » سقط من (ب) .

الثالثة : في المضارع للغائب والغائبة أيضًا نحو : زيد يضرب ، وهند تضرب والعلة ما تقدم في استتارهما في الفعل الماضي[٥٠] ، فأما غير الغائب والغائبة فإنه يبرز فنقول : الزيدان يضربان ، والمرأتان تضربان ، والرجال يضربون ، والنساء يضربن .

الثالث : من مواضع الاستتار : وذلك في الصفة مطلقًا ، ويعني الشيخ بقوله : (مُطَلَقًا) ـ أي في المفرد ، والمثنى ، والمجموع ، والتذكير ، والتأنيث ـ تقول :

زيد ضارب ، وهند ضاربة ، والزيدان ضاربان ، والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان، والنساء ضاربات ، والمراد بالصفة : اسم الفاعلين والمفعولين ، إنما وجب الاستتار في ما هذا حاله لأن المقصود رفع اللبس ولا لبس في ذلك مع الاستتار ، ولأنهم كرهوا أن يكون للفعل فاعلين فأما ما يظهر من هذه الحروف فإنها تدل على المضمر[٥١] .

الحكم الثاني : في مواقع الاتصال والانفصال .

قال الشيخ : (وَلَا يَسُوْغُ الْمُنْفَصِلُ إلاّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَصِلِ) .

أ / ٨٢ و وحيث يتعذر الاتصال[٥٢] / في مواضع ستة :

الأول : حيث يتقدم الضمير وذلك مثل : أياك ضربت ، وإنما تقدم للعناية والاهتمام[٥٣] .

---

(٥٠) ينظر ص (١٥) .

(٥١) جاء في الوافية شرح الكافية لركن الدين الاسترابادي ت / عبدالحفيظ شلبي ١٤٠٣هـ ص (١٨٧) : « ... وليست الحروف فيها ضمائر ، بل حروف إعراب لتغييرها بالعوامل الداخلة على الصفة » ، وقد ذكر العلامة الرضي في شرحه (١٣/٢) موضعين آخرين تستتر فيها الضمائر حيث يقول : « ... وكذا في الظرف عند أبي علي إذا اعتمد نحو : في الدار زيد ، وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل إذا كان خبرًا يظهر الفاعل الظاهر نحو : هيهات زيد ، والمضمر المنفصل نحو : هيهات هما » .

(٥٢) قال الرضي في شرحه (١٣/٢) : « اعلم أن أصل الضمائر : المتصل المستتر لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار ، ولكونه أخصر من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال : ضرب أنا ، لأن ضربت مثله معنى ، وأخصر منه لفظًا .... » .

(٥٣) قال المصنف في شرحه (٤٧٤) : « ... لأنه إذا تقدم على عامله ـ واتصاله إنما يكون به ـ تعذر أن يكون متقدمًا متصلا، فوجب العدول إلى الانفصال ... » ، وقد جاء في التنزيل : « إياك نعبد ، وإياك نستعين » الفاتحة (٥ ، ٦) والبلاغيون يجعلون غرض التقديم هنا العناية والاهتمام .

الثاني : حيث يقع الفصل لغرض[٥٤] وذلك مثل : ما ضربك إلا أنا فإن الغرض الحصر.

الثالث : حيث يحذف[٥٥] نحو : « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي »[٥٦] ونحو : إيَّاكَ والشر .

الرابع:حيث يكون العامل معنويًا مثل : أنَا زيد[٥٧] .

الخامس : حيث يكون العامل حرفًا والضمير مرفوع مثل : ما أنتَ قائمًا[٥٨] .

السادس : إذا كانت صفة جرت[٥٩] مرفوعة على غير من هي له[٦٠] مثل : زيد هند ضاربها هو ، فكل هذه المواضع متعذر فيها الاتصال والتعليل ظاهر.

وأما الصفة إذا جرت على غير من هي له فإنما وجب الفصل لوجهين :

أحدهما : أن الصفة لا تحمل الضمير لأنها ضعيفة .

---

(٥٤) قال العلوي في أزهاره (٣٦/١) : « ... وإنما قال الشيخ (لغرض) يحترز به عن مثل قولنا : ضرب زيدًا أنا ، وضربت زيدًا ، سوى في معنى واحد فقد عدل إلى الفصل من غير غرض ... » .

(٥٥) في (ب) : « حيث يحذف الفعل » وهو المراد به .

(٥٦) من الآية (١٠٠) من سورة الإسراء ، قال الألوسي في روح المعاني ط / دار الفكر (١٨٠/١٥) : « وانتم » - أي في الآية – على ما ذهب إليه الحوفي والزمخشري وأبو البقاء ، وابن عطية وغيرهم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور لأن (لو) يمتنع أن يليها الاسم والأصل : لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير ... وفائدة الحذف والتفسير على ما قيل الإيجاز ..... » .

(٥٧) وذلك مثل المبتدأ والخبر ، وقد علل ابن الحاجب ذلك بقوله في شرحه على الكافية (٤٧٥) : « .... لأنه إذا كان معنويًا تعذر الاتصال به إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ ... » .

(٥٨) في شرح العلوي (٣٧/١) : « .... لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردًا غائبًا كما في الفعل ، ومثل هذا يؤدي إلى الاستتار في الحرف ، وهو محال لا يأتي في لغتهم ، وهذا كقولك : زيد ما هو قائمًا ، على لغة أهل الحجاز ، فأما على لغة بني تميم ، فقد دخل في كونه معنويًا ، لأنه مرفوع عندهم بالابتداء .... » .

(٥٩) يوضح العلامة الرضي المقصود بقولنا « صفة جرت .. » حيث يقول (١٧/٢) : « ..... ونعني بالجري : أن تكون نعتًا نحو : مرت هند برجل ضاربته هي ، أو حالا نحو : جئتماني وجاءني زيد ضاربيه أنتما ، أو صلة نحو : الضاربة أنت : زيدًا ، وخبرًا نحو : زيد هند ضاربها هو » .

(٦٠) في شرح ابن الحاجب (٤٧٦) : « .... فعدلوا فيها إلى المنفصل عند البصريين لما يؤدي إليه من اللبس في كثير من مواقعها » .

والثاني : أنه يقع اللبس في بعض مواقعها ؛ فطرد الباب في انفصال الضمير بخلاف الفعل ، فإنه يتصل به الضمير ، وإن وقع اللبس في بعض مواقعه ، فإنه أقوى من الصفة فيقال فيه : زيد عمرو يضربه ، هذا إذا كان ظاهراً[٦١] .

فإن كانا ضميرين[٦٢] فلا يخلو إما أن يكونا منصوبين ، أو أحدهما منصوبًا والآخر مرفوعًا ؛ فإن كان أحدهما مرفوعًا فالأولى الاتصال فتقول : ضربتك وأكرمتك ، ويجوز الانفصال فنقول : ضربت إياك ، وأكرمت إياك وعليه قول الشاعر[٦٣] :

[٤] أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَا *** إليكَ حَتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا

وإنما جاز ذلك لبعده عن الفعل ، وإن كانا منصوبين ، فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني فتقول : أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ، وضربيك ، وضربي إياك ، وإنما اشترط أن يكون أحدهما[٦٤] أعرف كراهة أن يقدموا الأنقص على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة ، فإن تقدم الأنقص في التعريف أو استويا وجب الانفصال [في][٦٥] الثاني نحو : أعطيته إياك ، وإياه ، وكذا إذا كان ضمير غائب فإنه يجب الانفصال أيضًا نحو : أعطيته إياه.

وقد جاء متصلا على سبيل الشذوذ[٦٦] كقول الشاعر[٦٧] :

[٥] وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ *** لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

---

(٦١) قوله : « فيقال فيه : زيد عمرو يضربه ، هذا إذا كان ظاهرًا » سقط من (ب) .

(٦٢) في (ب) : فإن اتفق ضميران » .

(٦٣) هو حميد بن الأرقط .

والبيت من شواهد سيبويه (٣٦٢/٢) ، وينظر : الأصول (١٢٠/٢) ، والمسائل العضديات (١٣٩) ، والخصائص (٣٠٧/١) ، والأمالي الشجرية (٤٠٨) والملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع الأندلسي ، ت/ علي الحكمي (ط/١) ١٤٠٥هـ (٥٩٦/١) ، وخزانة الأدب (٢٨٠/٥) .

قوله : « عنس » الناقة الفتية ، « الأراكا » العود الذي يستاك به والمقصود هنا شجر الأراك ، الصحاح (عنس) و (أراك).

(٦٤) يقصد الشارح بقول : « أحدهما » ضمير المتكلم والمخاطب .

(٦٥) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٦٦) قوله « على سبيل الشذوذ » سقط من « (ب) .

(٦٧) هو المغلس بن لقيط الأسدي .

والبيت من شواهد سيبويه (٣٦٥/٢) وينظر ، الإيضاح العضدي لإبي علي الفارسي ت / حسن شاذلي فرهود ، ط / دار العلوم ١٤٠٨ هـ (٧٨/١) ، والأمالي الشجرية (٨٨/١) وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/٣) ، ولباب الاعراب (٢٩٣)، وخزانة الأدب (٥ / ٣٠١) .

قوله : « لضغمه » العضة ومنه قيل للأسد الضيغم ، الصحاح (ضغم) .

وأما خبر كان فوجه اختيار فصله أنه في الأصل مبتدأ وخبر [٦٧] ، وإنما كان كذلك لأن خبرها هو خبر المبتدأ فاجرى في الانفصال مجراه ، وقد جاء شاذًا متصلا كقول الشاعر[٦٨] :

[٦] فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّه *** أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا

وشاهد الانفصال[٦٩] قول الشاعر[٧٠] :

[٧] لِئَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدَهُ *** عَنِ الوِدِّ والإِنْسَانُ قَدْ يَتَحَولُ

قوله : (والأَكْثَرُ لولا أَنْتَ وَعَسَيْتَ إلى آخرها) .

وإنما كان [كذلك][٧١] لأن الذي بعد « لولا » مرفوع على الابتداء ، على كلام البصريين، وفاعل لفعل محذوف على كلام الكوفيين ، وجب أن يكون مرفوعًا، ويكون الذي بعدها

---

(٦٧) قوله : « وأما خبر فوجه اختيار فصله أنه في مبتدأ وخبر » سقط من الاصل وهي في (ب) .

(٦٨) هو أبو الأسود الدؤلي ، والشاهد في ديوانه ص(٨٢) ت / الشيخ محمد حسن آل يس مطبعة المعارف (ط/٢) ١٣٨٤هـ، ورواية الديوان :

فإن لا يكنها .... *** أخ أرضعته.......................

والبيت من شواهد سيبويه ٣١/٦٥ وينظر : أدب الكاتب لابن قتيبة ت / محمد عبدالحميد طبع دار الجيل (ط/٤) ١٣٨٢هـ (٣١٥) والمقتضب (٩٨/٣) والاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ، طبع دار الجيل ١٩٧٣م (٣٩٢) ، والتبصرة والتذكرة (٥٠٥/١) والانصاف (٨٢٣/٢) ، وشرح المفصل (١٠٧/٣) ، والخزانة (٥ / ٣٢٧) .

(٦٩) قوله : « وشاهد الانفصال » سقط من (ب) .

(٧٠) هو عمر بن أبي ربيعة ، والشاهد في ديوانه ص(٨٦) ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ورواية الديوان :

.... بعدنا *** عن العهد ....

والشاهد في : الكامل للمبرد ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط / دار الفكر العربي (٢٢٩/٣) وابن يعيش (١٠٧/٣) ولباب الاعراب ص(٣٥١) ، والمقرب لابن عصفور ت/ عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني (٩٥/١)، والخزانة (٣١٢/٥) .

(٧١) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

مرفوعًا ، وقد أتى غير مرفوع فيهما على خلاف القياس ، كقول يزيد بن الحكم[٧٢] :

[٨] وكم موطن لولاي طحت كما هوى *** بأجرامه من قلة النيق منهوى

أ/٨٢
ظ

/ وكقول الآخر[٧٣] :

[٩] أنت إلى مكة أخرجتني *** حبًا ولولا أنـت لم أخرج

أومت بكفيهـا من الهـودج *** لولاك هذا العام لم أحجج

وقد اختلفوا في تأويله ، فذهب سيبويه ، وقد حكاه عن الخليل ، ويونس[٧٤] : أن الكاف في: عساك ، والهاء في : عساه، والياء في : عساني ؛ في موضع نصب حملا لـ : عسى على «لعل » لاشتراكهما في الترجي[٧٥] ، وذهب الأخفش إلى: أن هذه الضمائر في موضع رفع على

---

(٧٢) هو يزيد بن الحكم الثقفي ، وفي كتاب سيبويه (٢/٣٧٣) ، والكامل للمبرد (٣/٢٤٥) ، والخصائص (٢/٢٥٩) ، والأمالي الشجرية (١/١٧٦) ، وشرح المفصل (٣/١١٨) ، وشفاء العليل للسلسيلي ت / عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية (ط/١) ١٤٠٦هـ (٢/٦٧٨) ، والخزانة (٥/٣٣٦) .

قوله : « طحت » سقطت وهلكت ، « أجرامه » جمع جرم بمعنى الجثة ، « قلة » أعلى الجبل ويروى « قنة » ، « النيق » أرفع موضع في الجبل . الصحاح (طحا) ، (قنن) .

(٧٣) هو عمر بن أبي ربيعة : ينظر ديوانه ص(٤٨٧) ورواية الديوان :

أومت بعينها من الهودج *** لولاك هذا العام لم أحجج

أنت إلى مكة أخرجتني *** ولو تركت الحج لم أحجج

والشاهد في : الأمالي الشجرية (١/١٨١) ، والانصاف (٦٨٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٨ ، ١٢٠) ، وشرح الرضي (٢/٢٠) وشرح قطر الندى لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ، ط/ المكتبة العصرية ص(٣٥٣) ، وخزانة الأدب (٥ / ٣٣٣) .

قوله : « الهودج » مركب من مراكب النساء ، الصحاح (هدج) .

(٧٤) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي ، أخذ عن : أبي عمرو بن العلاء ، وحماد ابن سلمة ، وكان إمامًا في النحو واللغة ، وله سماع عن العرب أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء ، ولم يتزوج ولم يتسر طيلة عمره ، توفي سنة (١٨٢هـ) . ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين (٣٣ ـ ٣٨) ، والاعلام (٩/٣٤٤) ، وانباه الرواة (٤/٦٨) .

(٧٥) قال سيبويه (٢/٣٧٣) فما بعدها « ...... والدليل على ذلك أن الياء ، والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ... وهذا قول الخليل ـ رحمه الله ـ ويونس ، وأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة .... والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني .... فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة « لعل » في هذا الموضع » .

أصلها، وأن ضمائر النصب محمولة على ضمائر الرفع كما في نحو : مررت بك أنت ، وبه هو[٧٦].

وأما « لولا » فالذي بعدها على مذهب سيبويه في موضع الجر[٧٧] ، لأنّ لها حكمًا في المضمر ليس مع الظاهر كما في « لَدُنْ » فإن لها حكمًا مع « غدوةً » ليس مع غيرها وعلى كلام الأخفش أنها استعارةً كما قَدمنا في لَعَلَّ[٧٨] ، وكلام كل واحد منهما قوي من وجه ، وضعيف من آخر ، فأما قوة كلام سيبويه : فلأنه لم يغير إلا « لولا » و« عَسَى » وضعفه من حيث أنه حمل على شئ ضعيف لا يقاس عليه ، وأما قوة [كلام][٧٩] الأخفش فمن حيث إن الاستعارة كثيرة في كلامهم ، وضعفه من حيث إنه غيّر اثنتى عشرة صيغة[٨٠] ، في كل واحدة منها ، فأما المبرد فمنع من هذه المقالة ، ولم يجز ذلك[٨١] .

---

(٧٦) قال المبرد في الكامل (٣/٢٤٥) : « .... وزعم الأخفش ـ سعيد ـ أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض كما يستوي الخفض والنصب ، فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟ ، قال أبو العباس : والذي أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت كما قال تعالى : « لولا أنتم لكنا مؤمنين .... » .. » .

(٧٧) جاء في كتاب سيبويه (٢/٣٧٣) : « هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك لولاك ، ولولاي ، إذا أضمرت الاسم فيه جر وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت : لولا أنت ؛ كما قال سبحانه : « لولا أنتم لكنا مؤمنين » ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا » .

(٧٨) هذا مذهب الأخفش والكوفيين أيضاً ينظر : المقتضب (٣/٧٣) ، وشرح ابن الحاجب (٤٨٥) ، وشرح الرضي(٢/٢٠) والأزهار الصافية (١/٦٣) .

(٧٩) زيادة من المحقق يتطلبها النص .

(٨٠) في (ب) « لفظه » بدلا من « صيغة » .

(٨١) قال المبرد في المقتضب (٣/٧٣) : « أعلم أن الاسم الذي بعد « لولا » يرتفع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدل عليه ، وذلك قولك : لولا عبدالله لاكرمتك فـ : عبدالله ، ارتفع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير : لولا عبدالله بالحضرة ، أو لسبب كذا لاكرمتك .... » ، وقد عقد ابن الانباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف (٦٨٧ ـ ٦٩٥) رجح فيها مذهب الكوفيين والأخفش .

****

****

[نُونُ الوِقَايَة]

الحكم الثالث : في دخول نون الوقاية ، وإنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل مما لا يجوز عليه ، وهو الكسر المشبه للجر(١) ، والأسماء المبنيات والحروف عما يجب لها من لزوم البناء ، ودخولها على هذه المبنيات على أضرب :

لازمة ، ولازم حذفها ، ومختارة ، ومختار حذفها ، وجائز الأمران .

فأما اللازمة : فذلك في الفعل الماضي والمضارع عريا عن نون الإعراب مثل : ضربني، وتضربني ، وذلك لأنها لو لم تدخل لأدى إلى تحريك الفعل لأن « ياء » النفس تطلب أن يكون ما قبلها مكسوراً ، وأما اللازم حذفها ففي الأسماء المعربة كـ : غلامي ، وثوبي ، وما جرى هذا المجرى .

وأما المختارة اثباتها ففي : « لَيْتَ » و« مِنْ » ، و« عَنْ » و« قَدْ » و« قَطْ » .

قال الشاعر في « قَطْ »(٢) :

[١٠] امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي *** سَلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

فالمختار اثباتها ، لأن هذه الأشياء مبنيه فينبغي بقاؤها على ما هي عليه .

وقد تحذف النون في قول الشاعر(٣) :

[١١] أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي *** لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِي

---

(١) قوله : « مما لا يجوز عليه وهو الكسر المشبه للجر » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٢) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

والشاهد في : اصلاح المنطق لابن السكيت ، ت / أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ط / دار المعارف (ط/٣) ص(٥٧)، (٣٤٢) ، والكامل للمبرد (٩١/٢) ، ومجالس ثعلب لابي العباس ثعلب ت / عبدالسلام هارون ، طبع دار المعارف (ط/٥) ، (١٥٨/١) وإعراب القرآن لابن النحاس ت / زهير زاهد ، ط / عالم الكتب ، (ط/٢) ١٤٠٥هـ (٥٠٧/١) والخصائص (٣٢/١) ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ت / عفيف عبدالرحمن ، ط / مؤسسة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٦هـ ص(٤٢٠) .

قوله : « قطني » أي حسبي أو يكفيني ، « سلا « يروى مكان « مهلا » ، الصحاح (قطن) .

(٣) هذا من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وزعم بعضهم أنه من صنع النحاة .

والبيت من شواهد سيبويه (١٩٧/٢) ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٢٥/٣) ـ والتخمير للخوارزمي (١٧٨/٢)، وشرح الكافية للرضي (٢٣/٢) وأوضح المسالك لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ، ط : دار الفكر (١١٨/١) ، والخزانة (٣٨٠/٥) .

وفي « ليت » قول الآخر(٤) :

[١٢] كمنية جابر إذ قال : ليت *** أصادفه وأفقد بعض مالي

وأما المختار حذفها فمع « لعل » قال الله تعالى : « لعلي أطلع إلى إله موسى »(٥) ، و : « لعلي أبلغ الأسباب »(٦) ، وإنما كان المختار حذفها من جهة أن اللام مقاربة النون من حيث المخرج ، ولأن بعض لغاتها « لعن » فكأنك قد جمعت بين ثلاث نونات ، فلهذا كان الحذف أجود، وقد جاء اثباتها ، قال الشاعر(٧) :

[١٣] وأشرف في القور العلي لعلني *** أرى نار ليلى أو تراني سبيلها

وأما ما يستوي فيه الأمران : فذلك في الفعل المضارع المعرب بالنون نحو :

تضربوني ، وفي « لدن »(٨) نحو : / « لدني »(٩) ، و «إن » وأخواتها وهي : أ/٨٣ و

« أن » ، و « كأن » ، و « لكن » فمن أتى بالنون في هذه الأشياء فمحافظة على ما

---

(٤) هو زيد الخير - زيد بن مهلهل الطائي - ينظر ديوانه ص(٨٧) ت / نوري القيسي ، مطبعة النعمان ورواية الديوان :

.... *** وأتلف ....

والبيت من شواهد سيبويه (٣٧٠/٢) ، وينظر : المقتضب (٢٥٠/١) ومجالس ثعلب (١٠٦/١) ، ومعاني الحروف للرماني ت / د. عبدالفتاح شلبي ط / مكتبة الطالب الجامعي (ط/٢) ١٤٠٧هـ ص(١٢٥) ، والتخمير (١٧٥/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٠/٣) والخزانة (٣٧٥/٥) .

(٥) من الآية (٣٨) من سورة القصص .

(٦) من الآية (٣٦) من سورة غافر ، والشاهد في الآيتين حذف النون من (لعل) .

(٧) هو توبة بن الحمير .

١٣ - والشاهد في أمالي القالي ، ط/ دار الكتب العلمية (٨٨/١) ، ورصف المباني للمالقي ت / د. أحمد الخراط ، ط / دار القلم (ط/٢) ص١ ، ص٤٢٤ ، والخزانة (٥٨/١) واللسان (بصر) .

قوله : « القور » جمع قارة وهو الجبل الصغير . الصحاح (قور) .

(٨) من قوله : « وأما ما يستوي فيه الأمران » إلى قوله : « وفي لدن نحو » سقط من (ب) .

(٩) ومثاله من التنزيل قوله تعالى : « قد بلغت من لدني عذرا » الكهف من الآية « ٧٦ » .

تستحقه[١٠] ، ومن حذف فلئلا يجمع بين النونات[١١] .

فإذا قلنا بالحذف لإحدهما فإنه يكون في الحذف تردد ونظر ، فيحتمل أن يكون المحذوف هو : نون الوقاية ، وهو الذي اختاره الشيخ ، وذلك لأن نون الوقاية إذا حذفت قامت نون الإعراب مقامها في الوفاء بخلاف العكس[١٢] .

ويحتمل أن يكون المحذوف هو نون الإعراب من جهة أن [نون][١٣] الإعراب لا يجوز كسرها، فلما وجدناها مكسورة دل على أنها نون الوقاية .

---

(١٠) جاء في شرح الرضي (٢٢/٢) : « .... وحذف نون الوقاية من « لدن » لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة ، وعند غيرهما الثبوت راجح ، وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع » .

(١١) وقد اجتمع الأمران الحذف والاثبات في التنزيل ، فمثال الحذف قوله تعالى : « إني أنا ربك » طه من الآية «١٢» ، ومثال الاثبات قوله تعالى : « إنني أنا الله » طه من الآية «١٤» .

(١٢) قال ابن الحاجب في شرحه ص (٤٨٨ ـ ٤٨٩) : « ... والصحيح أن المحذوف نون الوقاية ، لا نون الاعراب ، لإن نون الوقاية إذا حذفت قامت نون الاعراب مقامها ، بخلاف العكس » ، وقد نصر العلوي مذهب ابن الحاجب حيث قال في الأزهار (٧٢/١) : « ... والحق ما قاله الشيخ لأن نون الإعراب جئ بها لغرض لا يجوز الإخلال به .... » .

(١٣) زيادة يستقيم بها النص .

[ضَمِيرُ الفَصْلِ]

الحكم الرابع : دخول الفصل وهو معنى قول الشيخ :

(وَقَدْ يَتَوَسَطُ بَيْنَ المبتَدأ والخَبَرَ قبلَ دُخُولِ العَوَامِلِ اللفْظِيَةِ ، وَبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوْعٍ مُنْفَصِلٍ يُسَمَّى فَصْلاً ... إلى آخره[١]) .

وكلامه يشتمل على ثلاث فوائد :

الأولى : في تسميته ، والثانية : في شرائطه ، والثالثة : في بيان ما هو ؟ ، ومواقعه .

أما الفائدة الأولى : وهو في تسميته ، أعلم أن النحاة مختلفون في لقب هذا الضمير فالذي ذهب إليه نحاة البصرة ، واختاره الزمخشري[٢] ونصره الشيخ[٣]، وغيره من محققي المتأخرين : أن تلقيبه بالفصل أحسن ، وذلك أن كل ما وضع للفصل فقد أُعتمد به ، وليس كلما يُعتمد في كل شئ يكون فصلا ، وقد قَوَّى الإمام يحيى بن حمزة هذه المقالة[٤] .

وذهب الكسائي[٥] و الفراء[٦] وغيرهما من نحاة الكوفة : إلى أن تلقيبه بالعماد أولى[٧]

---

(١) يلاحظ اختلاف عبارة المصنف بين ما هو في الشرح وبين غيره .

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، إمام في اللغة ، والنحو ، والأدب قرأ كتاب سيبويه على اليابري ، وكان معتزليًا ، له من التصانيف ، الكشاف، والمفصل ، وأساس البلاغة ، وغيرها توفي سنة (٥٣٨هـ) . ينظر في ترجمته: إنباه الرواة (٣/٢٦٥) ، وبغية الوعاة (٢/٢٧٩) ، والبلغة (٢٥٦) .

(٣) قال ابن الحاجب في الشرح (٤٩٣) : « ..... والفصل أخص ، إذ كان ما وضع للفصل قد اعتمد به ، وليس كل ما يعتمد به في شئ يكون فصلا ، فكان تسميته فصلا أولى لخصوصيته ... » وينظر الايضاح في شرح المفصل (١ / ٤٧) .

(٤) قال العلوي في الأزهار (١/٤٤) : « .... واعتمد الشيخ في نصرة تلقيبه بالفصل في شرحه قال : الفصل أخص من جهة أن كل ما وضع للفصل فقد أعتمد به ، وليس كل ما يعتمد في كل شئ يكون فصلا ، فلا جرم كان تلقيبه بالفصل أولى لأجل الخصوصية ... » .

(٥) هو علي بن حمزة الكسائي ، صاحب الإمامتين في القراءة والنحو أخذ القراءة من حمزة بن حبيب الزيات ، وأخذ النحو عن الهراء ، والخليل وسمع من العرب كثيرًا ، ومن أنجب تلامذته الفراء ، توفي سنة (١٨٩هـ) . ينظر في ترجمته : البلغة (١٥٦) ، وإشارة التعيين (٢١٧) ، والاعلام (٥/٩٣) .

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء أخذ عن الكسائي وغيره وكان أبرع الكوفيين له مصنفات كثيرة في النحو واللغة ومن أشهرها معاني القرآن توفي سنة (٢٠٧هـ) . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة (٤/١-١٧) ، وبغية الوعاة (٢/٣٣٣) والبلغة (٢٨٠).

(٧) قال الخوارزمي في التخمير (٢/١٦٢) : « .... وهذا الضمير يسميه البصريون فصلا لفصله بين الخبر والصفة ، والكوفيون عمادًا لأن المبتدأ يتقوى به . ويعتمد عليه ، فيجر إلى نفسه ذلك الواقع ويجعله خبرًا ويجب أن يكون هو الأول في المعنى .... » قال الرضي (٢/٢٥) : « ... والكوفيون يسمونه عمادًا ، لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط » .

من جهة أن يعتمد عليه في التفرقة بين كون الاسم الذي بعده صفة أو خبراً ، وذلك لأنك إذا قلت : زيد المنطلق توهم السامع أن يكون « المنطلق » صفة لـ « زيد » والخبر محذوف منتظر وجائز أن يتوهم كونه خبراً ، فإذا قلت : زيد هو المنطلق ، تعين للخبرية وذلك لأنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف ، والضمير لا يجوز أن يكون صفة كما تقدم ، فإن وقع الفصل في موضع لا يلتبس بالصفة نحو قوله تعالى : « وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِيْنَ »(٨) ، لأنه لا لبس فيه ولكن يقال : إنه في نزول إلى اللبس من جهة أن الضمير لا يضمر إلا بعد كونه ظاهراً ، ولأن الإضمار أمر عارض ، فلهذا كان التعليل مستمراً فطرد الباب .

الفائدة الثانية : في ذكر شروطه ، فاعلم أنه لا يكون فصلا إلا باعتبار أمور أربعة :

أولها : أن يكون الضمير صيغة مرفوع(٩) .

وثانيها : أن يكون مطابقًا للمبتدأ في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه وتذكيره ، وتأنيثه فتقول: زيد هو القائم ، والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون ، وهند هي القائمة ، والهندان هما القائمتان والهندات هن القائمات ، وكذلك تجب المطابقة في التكلم ، والغيبة والخطاب فتقول : أنا هو القائم ، وانت هو القائم ، وزيد هو القائم(١٠) .

وثالثها : أن يكون واقعًا بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها فدخول العوامل نحو : كان زيد هو القائم ، إلى غير ذلك من الأمثلة(١١) .

ورابعها : أن يكون واقعًا بين معرفتين أو ما يقاربهما ، فالمعرفتان :

كقولك : زيد هو القائم ، والمقارب للمعرفة كـ : أفعل التفضيل نحو :

زيد هو أفضل منك ، وإنما قارب المعرفة من حيث أن استعماله لا يخلو عن : اللام ، والإضافة ، أو « مِنْ »(١٢) .

---

(٨) من الآية «٧٦» من سورة الزخرف .

(٩) سيذكر الشارح تفصيلا لهذه العبارة ص(٢٦) فما بعدها .

(١٠) قال العلوي في الأزهار الصافية (٤٥/١) : « ..... لإنه إذا لم يكن مطابقًا لما قبله ، لم يكن فصلا ، أو خرج عن ذلك لعدم المطابقة ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أنت القائم معه ، وجب الرفع ، وصار جملة ابتدائية ، كما لو قلت : زيد أبوه منطلق » .

(١١) وكقولك : ضربت زيداً وهو القائم ، لدخول الواو وعدم توسطه بين المبتدأ والخبر .

(١٢) في الأزهار الصافية (٤٦/١) : « ... وإنما قارب المعرفة من جهة أن « من » قائمة مقام الالف واللام وعوض منهما ، ولهذا فلا يجوز جمعهما .... » .

الفائدة الثالثة : في بيان ما هو ؟ - أي ما هذا الضمير اسم أو حرف ؟ - .

أعلم أن الظاهر من مذهب الخليل ، وسيبويه [١٣] ، وإلى هذا ذهب ابن السراج[١٤] : إنه بالحرف أشبه ، فعلى هذا فإنهم يقولون : لا موضع [له] [١٥] من الأعراب ؛ ولكنه حرف وارد للفصل كما ذكرنا .

أ/٨٣ ظ وحجتهم على ما قالوه : هو أن هذا الضمير / تابع أو مستقل[١٦] وكلاهما على كلامهم غير مستقيم .

أما التبعية فهي باطلة ، لإنه لو كان بدلا ، أوعطف بيان ؛ لوجب أن يطابق الأول في إعرابه نحو : ظننت زيداً هو القائم .

ولا يصح أن يكون مستقلا غير تابع لأنه يلزم أن يكون مبتدأ ولا يستقيم كونه مبتدأ ، لأنه قد يكون منصوباً ما بعده في نحو : كان زيدٌ هو القائم - فـ القائم منصوب - .

فأما الشيخ : فصحح الكلام فيه ، ولم يقطع باسميته ولا بحرفيته[١٧] في قوله :

(صِيْغَةُ مَرْفُوعٍ) ، فأما الكسائي ، والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة فقطعوا بكونه

---

(١٣) جاء في كتاب سيبويه (٢/٣٩٧) : « ..... وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم « هو » فصلا في المعرفة ، وتعبيرهم إياها بمنزلة « ما » إذا كانت « ما » لغواً ، لإن « هو » بمنزلة ليس ، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما ، وإنما».

(١٤) هو أبو بكر محمد بن سهل بن السري بن السراج كان أحد العلماء المشهورين بالنحو ، والأدب ، أخذ عن المبرد ، وهو من أكبر أصحابه ، وكان معتزلياً ، وقد أخذ عنه : الزجاجي ، والسيرافي ، والفارسي ، له الأصول وغيره توفي سنة (٣١٦هـ) . ينظر ترجمته : إشارة التعيين (٣١٣) ، إنباه الرواة (٣/١٤٥) ، كشف الظنون (١٥) ، قال ابن السراج في الأصول (٢/١٢٥) : « .... فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ويسيه الكوفيون عماداً ، هو ملغي الإعراب ، فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام ومقاربهما ، ولا يقوم قبل الاسم المبتدأ ، ولا قبل كان ، ولا يجوز كان هو القائم زيد ، ولا هو القائم كان زيد ، وقد حكى هذا عن الكسائي » .

(١٥) زيادة من المحقق يستقيم بها النص .

(١٦) في الأصل « تابعًا ، أو مستقلا ، وهو سهو من الناسخ .

(١٧) ينظر شرح ابن الحاجب ص (٤٩٥ - ٤٩٧) ، ولكن ابن الحاجب في شرحه لكتاب المفصل والمسمى بالايضاح ت / موسى العليلي ، مطبعة العاني (١/٤٧٠ - ٤٧٦) اختار كونه اسماً .

اسمًا[١٨] ، وإذا كان اسمًا فلابد له من محل وقد اختلفوا في محله على طائفتين :

فالطائفة الأولى : ذهبوا إلى أنه معرب بإعراب الأول على البدلية أو على عطف البيان ؛ فإن كان ما قبله مرفوعًا ، فلا سؤال عليه ، وإن كان منصوبًا فعليه سؤال ، وهو أن يقال : لم بدل ضمير المرفوع من المنصوب ؟ .

والجواب : أن هذا من قبيل الاستعارة فاستعير ضمير المرفوع للمنصوب كما فعل في نحو : مررت بك أنت ، وبنا نحن ، للمطابقة .

والطائفة الثانية : ذهبوا إلى أنه مبتدأ وما بعده خبر[١٩] ، ويقرأون[٢٠] :

« وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون » .

و : « إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلُّ »[٢١] ، على أن الخبر جملة من مبتدأ وخبر ويحتجون بقول الشاعر[٢٢] :

[١٤] أَتبكي على لُبْنَى ، وَأَنْتَ تركتَها *** وكُنْتَ عَليها بِالملاَ أَنْتَ أَقْدَرُ

---

(١٨) ينظر رأي الكسائي والفراء والكوفيين في : الأصول (٢/١٢٥ ـ ١٢٦) والانصاف (٢/٧٠٦) وشرح ابن يعيش (٣/١١٠) ، وشرح الرضي (٢/٧٠) ، ومغني اللبيب لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ، ط / دار الباز (٢/٤٩٧) .

(١٩) هم بنو تميم كما أشار إلى ذلك أبو حيان في البحر المحيط (٨/٣٦٧) ، قال سيبويه في كتابه (٢/٣٩٢) : « .. وقد جعل ناس كثير من العرب « هو » واخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ... » .

(٢٠) في البحر المحيط (٨/٢٧) : « ... وقرأ عبدالله ، وأبو زيد النحويان « الظالمون » بالرفع على أنهم خبر « هم » و« هم » مبتدأ » ، قال الفراء في معانيه ط / عالم الكتب (ط.٢/) ١٤٠٣هـ ، (٣/٧٣) : « جعلت « هم » ها هنا عمادًا فنصب الظالمين ، ومن جعلها اسمًا رفع ، وهي قراءة عبدالله ... » وهي من الآية (٧٦) من سورة الزخرف .

(٢١) من الآية «٣٩» من سورة الكهف ، في البحر المحيط (٦/١٢٩) : « قرأ عيسى بن عمر « أقل » بالرفع على أن تكون «أنا» مبتدأ ، و« أقل خبره » ..... » .

(٢٢) هو قيس بن ذريح ، ينظر ديوانه ص(٨٦) .

١٤ ـ والبيت من شواهد سيبويه (٢/٣٩٣) ، وينظر : المقتضب (٤/١٠٥) والجمل لأبي القاسم الزجاجي ، ت / على توفيق الحمد ، طبع مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٤هـ ص(١٤٣) ، والتبصرة والتذكرة (١/٥١٤) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٢) ، شفاء العليل (١/٢٠٩) .

قوله : « الملا » المكان المتسع من الأرض ينظر اللسان (ملا) .

فرفع « أقدر » ، والذي اختاره الإمام ـ عماد الدين ـ يحيى بن حمزة أنه : اسم ، وإعرابه على البدلية ، وإما على عطف البيان واستدل على كونه اسمًا بأمرين :

أما أولاً : فلأن موقعه في نحو : كون زيد هو القائم ، مثل موقعه في قولك هو القائم ، والمعلوم أن اسميته هو المقطوع بها في : هو القائم ، فهذا حاله في نحو : كان زيد هو القائم .

وأما ثانيًا : فلأنه لو كان حرفًا لوجب كونه مشتركًا بين الحرفية والأسمية فعرف بذلك أنه اسم(٢٣) .

وأما مواقعه [فهو](٢٤) مختص بمواقع كلها مختصة ببيان المبتدأ والخبر ، وإن اختلفت أحوالها ، فتارة يكون فصلا بين المبتدأ والخبر أنفسهما كقولك :

زيد هو القائم ، وفي باب « كان » نحو : كان زيد هو القائم ، وفي باب « ظننت » كقولك : ظننت زيدًا هو القائم ، وفي باب « ما » الحجازية ، والتميمية نحو : ما زيد هو القائم ، وفي باب « أعلمت » نحو : أعلمت زيدًا أخاك هو القائم ، فلا ينفك عن هذه المواقع .

****

****

****

---

(٢٣) قال يحيى بن حمزة في الأزهار (٤٨/١) : « ... فأما الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة فقد قطعوا بكونه اسمًا وهذا هو المختار ويدل عليه أمران :

أما أولاً : فلإن موقعه في نحو : كان زيد هو القائم ، مثل موقعه في قولك : هو القائم .... وأما ثانيًا : فلأنه لو كان حرفًا ... لوجب كونه مشتركًا بين الحرفية والأسمية .... فوجب القضاء بكونه اسمًا ، دفعًا للاشتراك » .

(٢٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

[ضَمِيرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ]

الحكم الخامس : في ضمير الشأن والقصة[١] ، وهو معنى قول الشيخ :

(وَيَتَقَدَّمُ قَبلَ الجُمْلةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأنِ ، وَالقِصَّةِ يُفَسَّرُ بالجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، وَيَكُونُ مُنْفَصِلاً ، وَمُتَّصِلاً ، وَمُسْتتراً ، وَبَارزًا عَلى حَسَبِ العَوامِلِ .. آخر ما ذكره) .

والكلام منه يشتمل على فائدتين :

الأولى : في تسميته وما يفسر به .

والثانية : في حكمه .

أما الفائدة الأولى : وهي في تسميته ؛ فأهل الكوفة يسمونه ضمير مجهول لإنه لم يسبق له ذكر فيعود إليه[٢] ، وأما أهل البصرة فيسمونه ضمير الشأن والقصة ؛ من جهة أنه في التحقيق إضمار لأحدهما فأضافوه إلى ما هو ضمير له ، ولقبوه بالأمرين جميعًا ، لأنه ربما ورد مُذَّكرًا فيكون للشأن كقوله تعالى « وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُاللَّهِ يَدْعُوه »[٣] وربما ورد مؤنثًا فيكون للقصة كقوله تعالى « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَىٰ الأَبْصَارُ »[٤] ومنهم من يستغنى بأحدهما عن الآخر ، ويدخل تحته كلا النوعين .

أ /٨٣ وهذا الضمير إنما يستخدم عند تفخيم الإخبار بالشئ / وتعظيمه وذلك لأن الشئ إذا

و ذُكِرَ مُبْهَمًا ثم فُسِّرَ كان أوقع في النفس من أن يقع مُفسرًا موضحًا من أول الأمر[٥] ، ووضعوه للغائب لأنه للغائب على التحقيق .

---

(١) في الأصل « والصقة » وهو سهو من الناسخ .

(٢) قال الزمخشري في مفصله ص(٣٣) : « ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين » وينظر شرح ابن يعيش (١١٤/٣) ، والرضي (٢٨/٢) .

(٣) من الآية «١٩» سورة الجن .

(٤) من الآية (٤٦) من سورة الحج .

(٥) ينظر شرح ابن الحاجب ص(٤٩٨) .

وأما ما يفسر به فيفسر بالجملة الإسمية والفعلية(٦) ، فالإسمية كقولك : هو زيد قائم ، وهو الإمام قادم ، والفعلية كقوله تعالى : « مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيْغُ قُلُوبُ فَرِيْقٍ »(٧) ، وإنما حُكِمَ في باب « كاد » برفع ضمير الشأن لأنك إذا جعلته من باب التنازع ؛ وأعملت(٨) الثاني وهو «يَزِيْغُ»، وجب أن يقال : « كدت » ، أو « كادت » لأنه ضمير القلوب ، وإن أعملت « كاد » أخرت اسمها عن خبرها وهو خلاف وضعها(٩) .

وأما الفائدة الثانية : وهو في حكمه ، فحكمه أن يكون منفصلا ومتصلا ، فالمنفصل الواقع موقع المبتدأ(١٠) نحو : هو زيد قائم(١١) .

والمتصل يكون مستترًا وبارزًا ، فالمستتر إذا كان في محل الفاعل مثل : كان زيد قائم كقول الشاعر(١٢) :

[١٥] إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ *** وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

---

(٦) وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب في الوافية حيث يقول :

وقل ضمير الشأن قبل الجملة   خبره ما بعده الجملة

ينظر شرح الوافية ص(٢٨٢) .

(٧) من الآية (١١٧) سورة التوبة .

(٨) في الأصل « أعلمت » وهو سهو من الناسخ .

(٩) قال الخوارزمي في التخمير (٢/١٦٦ ـ ١٦٧) : « ... فإن سألت : هل يجوز أن يكون (عسى) ضمير الشأن والقصة ، وهذا لأن « عسى » من أخوات « كاد » ؟ أجبت : لا يجوز لإن فاعل « عسى » يكون مفردًا في كثير من الأمر بخلاف « كاد» مسندة إلى القلوب ، و« يزيغ » إلى ضميرها ، قال الشيخ أبو علي الفارسي : كأنه قال : من بعدما كاد قلوب فريق منهم يزيغ ، لكنه قدم « يزيغ » ... » .

(١٠) ويشترط في المنفصل أن يكون مرفوعًا غائبًا ومثاله من التنزيل قوله تعالى « قل هو الله أحد » الإخلاص (١) .

(١١) قوله : « فالمنفصل الواقع موقع المبتدأ نحو : هو زيد قائم » سقط من (ب) .

(١٢) هو العُجَيْرُ السلولي .

١٥ ـ البيت من شواهد سيبويه (١/١٧) وينظر : النوادر في اللغة لأبي زيد ، ت / د . محمد عبدالقادر ، ط / دار الشروق (ط/١) ١٤٠١هـ ص(١٥٦) ، والجمل ص (٥٠) ، واللمع لابن جني ت / حامد المؤمن ط / عالم الكتب (ط/٢) ١٤٠٥هـ (٨٩) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٣٩) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٧٧) وشفاء العليل (١/٢٠٥) .

والشاهد فيه قوله : « كان الناس صنفان » حيث استتر ضمير الشأن في « كان » .

والبارز حيث يكون منصوبًا مثل : إنه زيد قائم ، وظننته الأمير منطلق[١٣] ، وقد أشار الشيخ إليه بقوله : (عَلى حَسَبِ العَوامِلِ) .

قوله : (وَحَذْفُهُ مَنْصُوْبًا ضَعِيْفٌ) .

وإنما كان ضعيفًا[١٤] لأنه لا دلالة عليه بخلاف إذا كان في محل الرفع فإنه فاعل ، والفعل يؤذن بفاعله ، فساغ الحذف بخلاف هذا ، وقد ورد هذا محذوفًا شاذًا في قول الشاعر[١٥] .

[١٦] إنّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ

وقول الآخر[١٦] :

[١٧] إنّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَةَ يَومًا *** يَلقَ فِيْها جَآذرًا وَظِبَاءَ

فالتقدير : إنه من لام ، وكذلك إنه من يدخل .

فإن قيل : ولم لا يكون « من لام » ، و« من يدخل » اسم إن ؟

---

(١٣) في (ب) : « قادم » بدلا من قوله « منطلق » .

(١٤) في الأصل : « ضعيف » وهو سهو من الناسخ .

(١٥) هو الأعشى ـ ميمون بن قيس ـ وهو في ديوانه (٣٣٥) ت / محمد محمد حسين وروايته الديوان :

من يلمني على بني ابنه حسا ن ....

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيها .

والبيت من شواهد سيبويه (٧٢/٣) ، ينظر : الإيضاح العضدي (١٥٧/١) والمقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني ت / كاظم بحر المرجان ط/دار الرشيد ١٩٨٢م (٤٦٤/١) ، والأمالي الشجرية (٢٩٥/١) ، ولباب الإعراب (٣٤٧) ، وخزانة الأدب (٤٢٠/٥) .

(١٦) ينسب للإخطل وليس في ديوانه . الذي هو بشرح / مهدي ناصر الدين ط / دار الكتب العلمية .

والبيت في : الأمالي الشجرية (٢٩/١) ، والعمدة لابن رشيق القيرواني ت / محمد محيى الدين عبدالحميد (٢٧٣/٢) ؛ والملخص (٢٥٤/١) ، والمقرب (١٠٩/١) ، وشرح الوافية لابن الحاجب (٢٨٤) والخزانة (٤٢٠/٥) .

قوله : « جآذرًا » جمع « جؤذر » وهو ولد البقرة الوحشية ، ويقصد به هنا الفتيات الحسان ، وكذلك قوله: « ظباء » المقصود بها أيضًا النساء الحسان .

الصحاح (جأذر) .

والجواب : أن من شرطية ولا يصح أن يكون ما قبلها عاملا فيها ، فدلَّ على أن الاسم معمول محذوف ، وأن الخبر الجملة الموجودة من الشرط ، وجواب الشرط « أمله » في الأول ، وفي الثاني : « يلق » .

قوله : (إلاَّ مَع أنّ إذا خُفِفَتْ فإنّه لاَزِمٌ) .

أي لازم حذف الضمير ، وجعله ضمير مبهم ، وذلك لأنهم قد أعملوا[١٧] « إن » المكسورة، وهي مخففة ، وهذا أوغل في الشبه فكرهوا أن[تكون]للخفيفة مزية على هذه فأعملت في الضمير المستتر كقوله تعالى : « أنِ الحَمْدُ للّهِ رَبّ العَالَمِين »[١٨] ، و« عَلِمَ أَنْ سَيكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ »[١٩] ، ولم يأت إعمالها في المشددة[٢٠] ، فلا يقال :

علمت أنّ زيدًا قائم ، فاعرف ذلك تصب ـ إن شاء الله ـ وفقك الله للصواب[٢١] .

---

(١٧) في الأصل « أعملوا » وهو سهو من الناسخ في غير موضع .

(١٨) من الآية (١٠) من الآية سورة يونس .

(١٩) من الآية «٢٠» سورة المزمل .

(٢٠) في (ب) : « المخففة » وهو خطأ .

(٢١) قوله : « تصب ـ إن شاء الله ـ وفقك الله للصواب » سقط من (ب) .

[أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ]

قوله : (أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إليهِ .... إلى آخره) .

والكلام من هذا يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حدها ، وعلة بنائها [١] .

الثاني : في صيغها .

الثالث : في أحكامها .

أما الموضع الأول : وهو في حدها ، وعلة بنائها ، أما حدها فهو ما ذكر الشيخ بقوله : (مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إليهِ) ، ولا يقال : إنّ هذا الحد يؤدي إلى الدور ، لأنه فسر الشئ بنفسه ، إلا أنَّا نقول : ليس بدورٍ على الحقيقة ، لأن المشار إليه معلوم ومعقول للعقلاء لا شك / فيه ونحن جعلناه تفسيراً للاسم الموضوع للإشارة ففسر المجهول وهي أسماء الإشارة بالمعلوم ؛ وهو المشار إليه [٢] . أ/٨٤ ظ

وأما علة بنائه : فلشبهه بالحرف من وجهين :

أحدهما : أنه مفتقر إلى ما يفسره كالحرف .

والثاني : أن في أوضاعها ما هو كوضع الحرف كـ « ذا » فإنه مثل « ما » .

وأما الموضع الثاني : وهو في صيغه فهي خمس :

الأولى : المفرد المذكر وهي « ذا » ولا لغة [٣] فيها إلا هذه .

---

(١) الموضع الأول في (ب) : « في حقيقتها » .

(٢) قال ابن الحاجب في شرح الكافية (٣٠٥) : « .. هذا الحد وإن ذكر به لفظ المشار إليه فليس من قبيل قولك : العلم ما أوجب كونه محله كونه عالمًا لأن العالم متوقف على العلم ، فإذا حَدَّ به العلم كان دوراً ، لإن المحدود ـ هاهنا ـ ما سمي بأسماء الإشارة في اصطلاح النحويين ، ولم تجهل الإشارة اللغوية ولا المشار إليه لغة ، فإذا ذكر في الحد ذلك فلا دور ، إذ لا يتوقف ذلك على المحدود ولا يتوقف المحدود عليه ، إذ قد تعرف الإشارة اللغوية ولا تعرف أسماء الإشارة في الاصطلاح » .

(٣) في (ب) : « وليس فيه » بدلا من قوله : « ولا لغة فيها » وقد ذكر النحاة (ذاءِ) بهمزة مكسورة و(ذائِه) بهاء مكسورة و(ذاؤه) ينظر شرح الأشمونى (١ / ١٢٦) .

الثانية : للمفرد المؤنث وهي « تا » وفيها لغات ثمان هي[٤] :

« تَا » و« تِي » و« ذِهْ » و« تِهْ » بالتسكين ـ ، و« تِهِ » ، و« ذِهِ » . بالكسر ، و«تِهِي» و« ذِهِي » ـ بالياء ـ وتاسعة وهي : « ذِيْ »[٥] .

الثالثة : للمثنى المذكر وهي : « ذَانِّ » وفيها لغتان : التشديد للنون والتخفيف وهي بالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حال النصب والجر .

وأما بنو الحارث فيجعلونها بالألف مطلقًا ، فأما قراءة نافع[٦] : « إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ»[٧] فكان القياس « هَذين » ـ بالياء ـ ، ولكنه إما متأول على لغة بني الحارث ، وإما أن «إنّ » بمعنى نعم ، أو أن ألف التثنية محذوف ، والموجودة التي من بنية الكلمة[٨] .

الرابعة : للمثنى المؤنث وهي « تان » في حالة الرفع ، و« تين » في حالة النصب والجر ، وفيها لغة بني الحارث المتقدمة[٩] ، وقد أختلف هل الألف والياء إعراب أم لا ؟ .

---

(٤) قوله : « ثمان هي » سقط من (ب) .

(٥) قوله : « وتاسعة هي : « ذي » سقط من (ب) .

(٦) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني ، أبو رديم الليثي بالولاء ، كان ثقة صالحًا ، حسن الخلق ، أخذ عن الأعرج بن القاسم ، والزهري وغيرهم وروى عنه القراءة جماعة منهم : الإمام مالك بن أنس ، وقالون وأبو عمرو بن العلاء ، توفي سنة (١٦٩هـ) . تنظر ترجمته في : غاية النهاية (٢ / ٣٣٠) ، والنشر (١١٢/١) ، ووفيات الأعيان (١٥١/٢) .

(٧) « واختلفوا في قوله : « إن هذان لساحران » في تشديد النون ، وتخفيفها وفي الألف والياء ، فقرأ نافع ، وابن عامر ، وحمزة والكسائي : « إن » ـ مشددة النون ـ ، « هذان » بألف ، خفيفة النون ، وقرأ ابن كثير : « إنْ هذانّ » بتشديد نون «هذان» وتخفيف نون « إن » ، واخلف عن عاصم فروى أبو بكر : « إنَّ هذان » ، نون « إن » مشددة ، « هذين » مثل حمزة، وروى حفص عن عاصم : « إنْ » ساكنة النون ، وهي قراءة ابن كثير ، و« هذان » خفيفة ، وقرأ أبو عمرو ـ وحده ـ : « إن» ـ مشددة النون ـ « هذين » بالياء » ، السبعة لابن مجاهد ت / شوقي ضيف ، دار المعارف (ط/٢) ص (٣٨٨) وينظر أيضًا : النشر في القراءات العشر لابن الجوزي ت / علي الضباع ، دار الكتب العلمية (٢ / ٣٢١) والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ت / محي الدين رمضان (٥٤/٢) ، وهذه من الآية (٦٣) سورة طه .

(٨) قوله : « أو أن ألف التثنية محذوف والموجودة التي من بنية الكلمة » سقط من (ب) .

(٩) ينظر ص(٣٤) .

فذهب بعضهم إلى أنه معرب كإعراب المثنى(١٠) ، والذي عليه الجمهور أن هذه صيغ موضوعة للتثنية في جميع أحوالها ، لأنه لو كان إعرابًا لم يجز حذف الألف ولا تشديد النون .

* الخامسة : للجمع سواء كان مما يعقل ، أو من غيره(١١) وهي :

« أُولاءِ » وفيها لغتان : المد ، والقصر ، فمن مدَّ كسر الهمزة لالتقاء الساكنين ، وهي لغة أهل الحجاز ، والقصر وهي لغة بني تميم .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامها ، فلها أحكام :

* الأول : ما ذكر الشيخ بقوله : (وَيلحقُهَا حَرفُ التَنْبِيهِ) نحو : هذا (وَيَتَّصِل بِهَا) . أي باسم الإشارة ـ (حَرْفُ الخِطَابِ) وَهو الكاف ، وهو مكسور مع المؤنث ، مفتوح مع المذكر.

وهي خمسة في خمسة فتكون خمسة وعشرين(١٢) ، وقد أشار الشيخ إلى بعضها بقوله : (وهي : « ذَاكَ » إلى « ذَاكنَّ ») .

هذا في المفرد وحاصلها خمس صيغ : « ذَاك » ، « ذَاكمَا » ، « ذَاكم » ، « ذَاكَنَّ » ، وفي المؤنث : « تَاكِ » ، « تَاكمَا » ، « تَاكمْ » ، « تَاكنَّ » .

وفي المثنى : « ذَانِك » ، « ذَانِكُمَــا » ، « ذَانِكُمْ » ، « ذَانِكُنَّ » ، وفي المثنى المؤنث : «تَانِك » «تَانِكمَا»، « تَانِكُم » ، « تَانِكُنَّ » ، وفي الجمع : « أُولَئِكَ » ، « أُولئِكُمَا » ، « أُولَئِكُنَّ » .

وكذلك المؤنث وفيه خمس ـ أعني المذكر فيه خمس وعشرين ـ كما ترى هذا باعتبار اللفظ ، فأما باعتبار المعنى فيحصل ستة وثلاثون ، وذلك لأن في الإشارة خمس صيغ قائمة مقام ستة معانٍ ؛ لأن الجمع يشترك فيه المذكر والمؤنث ، وفي الخطاب خمسة ألفاظ قائمة مقام ستة معانٍ ، لأن المثنى يشترك فيه المذكر والمؤنث ، فإذا ضربت المعاني وهي ستة في ستة حصل ستة وثلاثون ـ كما قدمنا ـ .

---

(١٠) جاء في شرح الرضي (٢/ ٣١) : « .... وقال بعضهم : بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ، وادعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر ، فقال الزجاج : لم يبن شئ من المثنى ، لأنهم قصدوا أن يجري أصناف المثنى على نهج واحد .... » .

(١١) قوله : « سواء كان مما يعقل أو من غيره وهي » سقط من (ب) .

(١٢) في (ب) : « وإذا اجتمعت الإشارة والخطاب كانت خمسة وعشرين » .

وطريقة ثالثة ذكرها الإمام في المُحَصَّل[١٣] وهو : أن تضرب أربعة في أربعة ، وتهمل المثنى والمجموع الواقع فيهما اللبس فيحصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر ، ثم تضرب واحد في أربعة ، وواحد في أربعة تكون ثمانية ، ثم واحد في واحد فيحصل خمسة وعشرون .

فأما ما ذكره الإمام في الحاصر[١٤] فهو باعتبار المعاني ، فهي ستة وثلاثون مسألة، فإذا طلبت بنقص المشترك في المثنى المخاطب والجمع في أسماء الإشارة ، استغنى بأحد الجمعين وهي اثنى عشرة صيغة / فينقص ست مسائل في مقابلتها خمس من مسائل الخطاب. أ/٨٥ و

وإن أسقطت من مسائل الخطاب ا سقطت ستًا ، وفي مقابلتها خمس من مسائل الإشارة يكون ذلك إحدى عشر ، وأنها بـ « ذي » اسقط منه ست ومن الآخر خمس على هذا الأسلوب ، ونحن نذكرها في هذا الجدول[١٥] مستوفاة لتعلم ما سقط منها عند الحاجة إلى الاختصار ، والاقتصار على الألفاظ دون المعاني .

الحكم الثاني : أنها مشبهة للظاهر من أوجه خمسة ، وللمضمر من أوجه خمسة أيضًا أما المشبه للظاهر :

فمن حيث إنها توصف فنقول : مررت بهذا الرجل[١٦] ، ويوصف بها مثل :

مررت بزيد هذا[١٧] ومن حيث إنها تصغر في مثل : « ذَيّا » ، و« تَيّا » وقد خالف تصغيرها القياس[١٨] من أوجه ثلاثة :

أما أولا : فلأنه لم يضم أوله ، وأما ثانيًا : فلأن ياء التصغير لحقت ثانيه وحقها أن تلحق ثالثه ، وأما ثالثًا[١٩] : فالحاق الألف في آخره للعوض من الضمة في أوله .

---

(١٣) المحصل شرح المفصل ليحيى بن حمزة العلوي ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر .

(١٤) الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر ـ وهو شرح المقدمة المحسبة لابن بشاذ ـ (مخطوط) .

(١٥) سقط الجدول من الأصل ومن (ب) .

(١٦) قوله : « مررت بهذا الرجل » سقط من (ب) .

(١٧) قوله : « مررت بزيد هذا » سقط من (ب) .

(١٨) في (ب) : « قياس التصغير » .

ومن حيث أنها عاملة في الأحوال النصب[٢٠] مثل : هذا زيد قائمًا ، قال الله تعالى : «هذا بعلي شيخًا »[٢١] كما أن الأسماء تعمل في مثل : زيد ضارب عمرًا قائمًا .

ومن حيث أن العوامل تعتقب عليها ، وهي على صفة واحدة بخلاف المضمر ، فأن له صيغ للنصب والجر والرفع .

وأما شبهه المضمر : فمن حيث إنها مبنية ، ومن حيث إنها مختلفة صيغها كالمضمر فشئ للمذكر ، وشئ للمؤنث ، وشئ للمثنى ، وشئ للمجموع ، ومن حيث أنها لا يفارقها تعريف الإشارة فلا تستعمل قط إلا معرفة ، ولا يجوز عليها التنكير بحال ، وكذلك المضمر بخلاف الأسماء الظاهرة ، ومن حيث إنها محتاجة إلى ما يفسرها[٢٢] كالمضمر إلا أن مفسرها لا يكون إلا بعدها . بخلاف المضمر فإنه يكون قبله ، ومن حيث أنها تلحقها كاف الخطاب مثل : «هذاك» و« هاتاك » كما تقول : « إياك » ، «إياك » .

الحكم الثالث : أنها على ثلاثة أضرب[٢٣] : منها ما يكون للإشارة إلى القريب : «ذا»، و« تا » و« ذان » و« تان » ، و« أولاء » ومنها ما يكون للمتوسط : « ذاك » ، و« تاك »، و «ذانك» ، و« تانك » و« أولائك » /ـ بالحاق كاف الخطاب ـ ، والذي يكون للبعيد نحو : أ/٨٥ ظ

« ذلك » ، و« تالك » ، و« تانك »ـ بالتشديد ـ ، و« أولئك » .

ومنها ما يكون للإشارة إلى الأمكنة وهي على ثلاثة أضرب أيضًا :

فالذي للقريب : « هنا » ، و« ها هنا » والذي للمتوسط : « هناك » و« ها هناك » ، والذي للبعيد نحو : « هنالك » ، و« هناك » بتشديد النون ـ ، و« ثم » .

الحكم الرابع : أنه لا يجوز الجمع بين اللام ، و« ها » التنبيه فلا يقال :

« هاذلك » لإن الهاء : موضوعة للقرب ، واللام للبعد .

---

(١٩) في الأصل : « ثانيًا » وهو سهو من الناسخ .

(٢٠) في (ب) : « أنها عاملة في الأحوال النصب كالظاهر » .

(٢١) من الآية « ٧٢ » من سور هود .

(٢٢) في (ب) : « ما يبينها » .

(٢٣) في (ب) « للقريب ، والبعيد ، والمتوسط » .

[المَوْصُولُ]

قوله : (الموصول : ما لا يتم جزءًا إلا بصلة .... إلى آخر ما ذكره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

* الأول : في حده ، وعلة بنائه ، ولغاته .

* والثاني : في الصلة ، والعائد .

* والثالث : في حكم(١) الإخبار بالذي .

أما الموضع الأول : وهو في حده ، وعلة بنائه ، ولغاته(٢) ، أما حده :

فهو ما ذكر الشيخ فقوله : (مالا يتم جزءًا) يحترز مما يصير جزءًا من غير صلة كما تقدم ، كالإسماء الظاهرة ، وقوله : (إلا بصلة وعائد) فالصلة ليتم الكلام ، والعائد ليربط(٣).

قال الشيخ : وهذا أولى من قول من يقول : مالا يتم اسمًا إلا بجملة يردف بها(٤) لإنه اسم في نفسه ، ليس مفتقرًا إلى غيره في الإسمية ولكن من جهة الجزئية .

وقال الإمام(٥) : الإعتراض غير وارد على صاحب هذه المقالة وهو الزمخشري(٦) ، لأنه قال : مالا يتم اسمًا ، فكأنه اسم إلا أنه ناقص لاحتياجه إلى غيره ، وكان الأحسن(٧) أن يقول الشيخ : مالا يتم جزءًا إلا بجملة يردفونها ، لئلا يقال : أنه فسر الشئ بنفسه ، ولم يفسر الشئ

---

(١) قوله : « حكم » سقط من (ب) .

(٢) قوله : « وعلة بنائه ، ولغاته ، أما حده » سقط من (ب) .

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه (٥٠٩) : « .... لإن من الاسماء مالا يتم إلا بجملة وليس بموصول في الاصطلاح كـ : حيث ، وإذا ، وإذ ، وما أشبهها فلذلك قال : « وعائد » ...... » .

(٤) ينظر شرح الكافية لمصنفها ص (٥٠٩) .

(٥) قال يحيى العلوي : « وهذا كلام يرمز به إلى الزمخشري ... وهذا الذي ذكره غير وارد على الشيخ .... وإن كان الأحق ما ذكره ابن الحاجب في حده » الأزهار الصافية (١/١٠٦) .

(٦) جاء في المفصل (١٤٢) : « والموصول ما لابد في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ، ومن ضمير فيها يرجع إليه وتسمى هذه الجملة صلة » .

(٧) الأزهار الصافية (١/١٠٥) .

يتوصل به إلى غيره مطلقًا ، والموصول مصطلح عليه ، وهذا كما ذكرنا في أسماء الإشارة[٨].

وقال الإمام - يحيى بن حمزة - : إن الأولى في حده هو : الاسم الذي لا يكون مستقلا إلا بجملة غير مضاف إليها[٩]، فقوله : هو الاسم ، جنس الحد وقوله : الذي لا يكون مستقلا، يحترز عن ذكر الإسمية كما ذكر الزمخشري والجزئية كما ذكر ابن الحاجب ، ليكون سالمًا عما ورد عليهما بسبب ذلك .

وقوله : إلا بجملة ، يحترز به عن المفردات كـ : زيد ، ورجل فإنها مستقلة بنفسها من دون جملة، قوله : غير مضاف إليها ، يحترز عن مثل : « إذا » ، و« حَيْثُ » فإنها لا تكون مستقلة إلا بجملة لكنها مضافة إليها لتوضيحها بخلاف الموصول .

وأما علة بنائه فلأجل ثلاثة أشياء[١٠] :

أما لأنه محتاج إلى ما يفسر كالحروف[١١] ، أو لأن في أوضاعه ما هو كوضع الحرف كـ : « ما » ، و« مِن » واللام ، أو لأنها متضمنة للحرف كـ « ما » و« من » في حالة الاستفهام .

وأما لغاته : فالمفردان فيهما خمس لغات : « الذي » ، و« التي » - وهما المشهوران -

---

(٨) ينظر ص(٣٦) .

(٩) جاء في الأزهار الصافية (١٠٧/١) : « ولو قيل في حد الموصول : هو الاسم الذي لا يكون مستقلا إلا بجملة غير مضاف إليها لكان حسنًا جيدًا » .

(١٠) في (ب) : « وأما علة بنائه : فلإن منها ما صورته صورة الحرف نحو : « ما » و« من » ، أو لاحتياجها إلى ما يبينها من الصلة ، أو لأنها أشبهت لام التعريف ، ولأنها وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، أول لإن أحد صيغها الألف واللام نحو الضارب » .

(١١) يقول ابن مالك في ألفيته :

وكنيابة عن الفعل بلا *** تأثر وكافتقار أُصِّلا

قال ابن عقيل في شرحه لإلفية ابن مالك ، ت/ محمد محيى الدين عبدالحميد : « وقوله : « كافتقار أُصِّلا » وذلك كالاسماء الموصولة نحو : « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فاشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت » .

ينظر : شرح ابن عقيل (٣٠/١، ٣٤) .

وأما لغاته : فالمفردان فيهما خمس لغات : « الذي » ، و« التي » - وهما المشهوران - والذي، و« التي » - بالتشديد(١٢) ، والإعراب بالحركات الثلاث على حسب العوامل .

وهل يحكم عليه بأنه معرب أو مبني ؟ فمنهم من قال : إنه إعراب لاختلاف الحركات عليه ، ومنهم من قال : إنه بناء لا إعراب - وهو الصحيح - لأن ظهور الحركات ليس بأبلغ من اختلاف الأحرف كـ : الواو ، والألف - رفعًا - والياء - نصبًا وجرًا(١٣) .

وحذف الياء(١٤) ، وفي الذال وجهان : الكسر ، والسكون ، فالكسر للدلالة على المحذوف، والسكون لإنه مبني واصل / البناء على السكون . ٨٦/أ و

والألف واللام كـ : الضارب ، والضاربة ، وهذه الألف واللام للتعريف ، ولكن جعلوها بمعنى الذي تجوزًا .

وأما المثنى ففيه لغات ثلاث :

« اللذان » ، و« اللتان » في حال الرفع ، و« اللذين » ، و« اللتين » في حال النصب والجر - وهذه هي الشائعة الكثيرة .

و« اللذانِّ » ، و« اللتانِّ » في حال الرفع ، و« اللذين » ، و« اللتينِّ » في حال النصب

---

(١٢) قال العلامة الرضي (٤٠/١) : « .... وعند بعضهم يبني المشدد على الكسر إذ هو الأصل في التقاء الساكنين قال :

وليس المال فاعلمه بمال *** وإن أغناك إلا للذي

ينال به العلاء ويصطفيه *** لإقرب أقربيه وللقصيِّ

وحكى عن الزمخشري أنه يبني على الضم كـ : قبل وبعد » .

(١٣) قال ابن الحاجب في شرح الكافية (٥١١) : « ... وقد توهم بعض القاصرين أنه إعراب ، وإنما هي صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب وإنما اتفق هذا التغيير في محل يشبه تغير الإعراب ، فتوهم إعرابًا ، ولذلك لم يقل : اللذيان ، واللتيان دفعًا لهذا التوهم ، ولذلك جاء اللذان ، واللتان فيهما جميعًا ، لو كان معربًا لم يسغ ذلك » ، أما الذي قال بإعرابه ووصفه ابن الحاجب بقوله : « بعض القاصرين » فهو الزجاج ، حيث صرَّح بهذا الرأي حيث يقول : « ..... فإن قال قائل فما بالك أعربت في التثنية ؟ ، فقلت : جائني اللذان قالا ذاك ، ورأيت اللذين قالا ذاك ؛ فالجواب في هذا : أن إعراب التثنية ليس بحركة ، وإنما هو كالبنية ، وأن البنية لا تختلف فتكون على ضربين ، والواحد يختلف فلذلك جازت فيه البنية والإعراب ، والتثنية دليلها دليل الإعراب فلا يجوز أن يبطل إعرابها فيبطل دليلها ...... » ما ينصرف وما لا ينصرف ت / هدى قراعة القاهرة ١٣٩١هـ ص(٨٥) ، ينظر أيضًا شرح الرضي (٣١/٢) .

(١٤) يقصد بحذف الياء « اللذا » وهي اللغة الرابعة من لغات المفردين .

[١٨] - أَبَنِيْ كُلَيْبٍ إنّ عَمّيّ اللذَا *** قتَلا الملوكَ وفَكّكا الأَغْلالا

وأما الجمع وهو جمعان : جمع للمذكر ، وجمع للمؤنث ، فجمع المذكر فيه خمس[١٦] لغات وهي :

[الأولى] : « الذين » في حالة النصب ، والرفع ، والجر - وهي الشائعة الكثيرة[١٧] .

الثانية : « اللذون »[١٨] في حالة الرفع ، و« الذين » في حالة النصب والجر .

الثالثة : « الذي » قال الله تعالى : « وَخُضْتُم كَالذِّي خَاضُوا »[١٩] - في أحد الوجهين[٢٠] - وقول الشاعر[٢١] :

[١٩] - وإنَّ الذّي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ *** هُمُ القَوْمُ كلُّ القَومِ يا أمَّ خَالدِ

= البيت من شواهد سيبوية (١٨٦/١) ، وينظر : المقتضب (١٤٦/٤) ، والمسائل العضديات (١٧٩) ، والمحتسب (١٨٥/١) - والعمدة (٢٧٣/٢) ، والمقتصد (٥٣٠/١) ، والتوطئة للشلوبين ت / يوسف المطوع ، دار التراث العربي ص(١٦٥) والخزانة (٦/٦) .

(١٦) قوله : « وجمع للمؤنث ، فجمع المذكر فيه خمس لغات » سقط من (ب) .

(١٧) قوله : « وهي الشائعة الكثيرة » سقط من (ب) .

(١٨) في لباب الإعراب (١٧٦) : « ... وكذا « اللذون » في لغة بني عقيل وبني كنانة قال قائلهم :

نحن اللذون صبحوا الصباحا *** .... » .

ويقول ابن عقيل في شرحه لألفيه ابن مالك (١٤٤/١) : « وبعض العرب يقولون : « اللذون » في الرفع ، و« اللذين » في النصب والجر وهم بنو هذيل ومنه قوله :

نحن اللذون صبحو الصباحا *** يوم النخيل غارة ملحاحا

(١٩) من الآية «٦٩» سورة التوبة .

(٢٠) في شرح الرضي (١ / ١٣٠) : « الأصل كالذين حذفت النون على لغة » وينظر : شرح ابن يعيش (٣ / ١٥٦) .

(٢١) هو الأشهب بن رميلة - ورميلة أمه - .

والبيت من شواهد سيبويه(١٨٧/١) ، وينظر المقتضب (١٤٦/٤) وتأويل بشكل القرآن لابن قتيبة ، ت / السيد صقر ، طبع دار الكتب العلمية ، (ط/٣) ١٤٠١هـ ص (٣٦١) ، والمحتسب (١٨٥/١) ، والعمدة (٢٧٢/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٢٢٣/١) ونتائج الفكر للسهيلي ، ت / د. محمد إبراهيم البنا ، طبع دار الرياض (ط/٢) ص (١٨٠) .

قوله : « حانت » الحين هو الهلاك - أي لم يوخذ لهم بدية أو قصاص - « فلج » اسم بلد ، ينظر الصحاح (حين) ، (فلج) .

[والرابعة] «الألى» قال الشاعر[٢٢] :

[٢٠] - وإنّ الأُلى بالطَّفِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ *** تَأسَّوا فَسَنُّوا للكِرامِ التَأسِّيَا

[والخامسة] « اللاؤون » .

وأما جمع المؤنث فهي سبع[٢٣] : ثلاث بالياء ، وثلاث بالتاء ، وواحدة بالهمزة دون التاء.

فالتي بالياء : « اللايي » - بيائين - ، و« اللائي » - بالهمزة والياء - و« اللاَّي » - بالياء دون الهمزة - .

وأما التي بالتاء : فـ« اللواتي » ، و« اللاتي » ، و« اللات » - بحذف الياء - .

والتي بالهمز فقط : « اللاء » .

وأما « ما » فلها في حال الاسمية ستة أقسام[٢٤] :

موصولة كقوله تعالى : « يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَمَاواتِ والأَرْضِ »[٢٥] ، وكقوله : أجدتُّ ما أجدتَّ[٢٦] ، واستفهامية كقوله تعالى : « وَمَا تِلكَ بِيَمِيْنكَ يَا مُوسَى »[٢٧] .

وشرطية كقولك : ما أكلتَ أكلتُ ، وكقوله تعالى : « وما تُقَدِمُوا لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ

---

(٢٢) هو سليمان بن قَتَّة .

البيت في الكامل للمبرد (١٤/١) ، والأمالي الشجرية (١٣١/١) والمثلث للبطليوسي ، ت / صلاح الفرطوسي ، ١٤٠١هـ ص(٣٤٠) ، وأساس البلاغة للزمخشري ، طبعة دار صادر ١٩٦٥م ص(٣٧) ، واللسان (أسا) .

(٢٣) في (ب) : « سبع لغات » .

(٢٤) قدَّم الشارح الكلام هنا ، وكان حقه أن يتأخر مراعاة للنص .

(٢٥) من الآية «٢٤» من سورة الحشر .

(٢٦) قوله : « وكقولك : أجدتُّ ما أجدتَّ » سقط من (ب) .

(٢٧) الآية «١٧» من سورة طه ، وهي غير موجودة في (ب) .

تَجِدُوهُ »(٢٨) ، وموصوفة كقول الشاعر(٢٩) :

[٢١] رُبَّمَا تكرهُ النفوسَ مِنَ الأَمْـــ ـــرِ لَهُ فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وصفة كقولك : لقيت رجلا ما ـ أي رجلا أي رجل ـ ، ونكرة غير موصوفة ، ولا موصولة ، وتكون على وجهين :

تعجبية كقولك : ما أحسن زيداً .

وكالتي في « نعم » في قوله تعالى : « فَنِعِمَّا هِيَ » (٣٠)، فإنما [هي] في هذين الوجهين نكره مبهمة .

وأما « مَنْ » فلها أقسام أربعة ، وهي معنى قول الشيخ :

(وَمَنْ كذلِكِ إلاّ فِي التَمَامِ والصِّفَةِ) .

وهي تستعل موصولة كقوله تعالى(٣١) : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ(٣٢) » ، وتكون بمعنى الجمع ، والتثنية ، ويجوز فيما بعدها الإفراد والمطابقة كقول الشاعر(٣٣):

[٢٢] تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدتَني لا تَخُونَنِي *** نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

---

(٢٨) من الآية « ٢٠ » من سورة المزمل .

(٢٩) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت (٤٤٤) ، ت / عبدالحفيظ السطلي (ط/٢) ١٩٧٧م ، وهو أيضاً في ديوان عبيد ابن الأبرص ، دار صادر ١٣٨٤هـ ص(١٢٨) ورواية ديوانيهما :

ربما تجزع .... *** ....

والبيت من شواهد سيبويه (١٠٩/٢) وينظر أيضاً : المقتضب (٤٢/١) ، ومعاني الحروف للرماني ص(٨٨) ، والمقتصد (١٢٩/١) ، والتبصرة (٢٩١/١) ، ولباب الإعراب (١٧٧) ، والخزانة (١٠٨/٦) .

قوله : « فَرجة » بفتح الفاء الانفراج من الأمر وغيره ، اللسان « فرج » .

(٣٠) من الآية «٢٧١» من سورة البقرة .

(٣١) في (ب) : « قوله تعالى : وله من في السماوات » .

(٣٢) من الآية «٤٢» سورة يونس .

(٣٣) هو الفرزدق ، والبيت من ديوانه ص (٦٢٨) ، جمع وشرح : علي فاعور طبع دار الكتب العلمية (ط/ ١) ١٤٠٧هـ ، ورواية الديوان :

.... *** .... يصطحبان .

والبيت من شواهد سيبويه (٤١٦/٢) وينظر : المقتضب (٩٥/٢) ، والجمل (٣٦٦) والخصائص (٤٢٢/٢) ، والمحتسب (٢١٩/١) ، والتبصرة (٥٢١/١) ، وشرح : وشرح ابن يعيش (١٣٢/٢) .

واستفهامية كقولك : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، وشرطية كقولك : من ضربت ضربت .

وموصوفة كقول الشاعر[٣٤] :

/ [٢٣] رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدرَهُ *** قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ 86/أ ظ

و (أي) ، و (أية) ولها أقسام ، وهو معنى قول الشيخ :

(وَأَيٌّ ، وَأَيَّة كـ : ما إلاَّ فِي التَّمَامِ)[٣٥] .

فمثالها في الموصولة قوله تعالى : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرَّحْمَنِ عِتِيًا »[٣٦] ، وجاءني أيتهن جاءتك[٣٧] ، ومثالها في الاستفهامية : أيُّ القوم تكرمُ ؟ ، وأية النساء تُطعمُ ؟ ، ومثالها في الشرط : أي القوم ضَرَبْتَه ضَرَبْتُه ، وأية النساء أكرمتَ اكرمُ ، ومثالهما موصوفتين : يا أيه الرجل ويا أيتها المرأة ، ومثالهما صفتين : ضربتُ أيّ ضَرْبٍ ، وأية ضَرْبَةٍ .

وقوله : (وَأَيٌّ مُعْرَبَةٌ) ، وأية مثلها لكنها تأنيث لـ : « أي » ؛ وذلك إذا أتى بصدر الصلة كقولك : جاءني أيهم هو أفضل - بالرفع - ، ورأيت أيهم هو أفضل بالنصب ، ومررت بإيهم هو أفضل بالجر ، وإنما أعربت لأحد ثلاثة أوجه[٣٨] :

إما لأنها عائدة إلى الأصل وهو الإعراب .

---

(٣٤) هو سويد بن أبي كاهل ، والبيت في المفضليات للضبي ص(١٩٨) . ت/أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط/دار المعارف (ط/٤) ١٩٦٤م) .

والبيت في معاني الحروف (١٥٨) ، والمقتصد (١/ ٣٢٠) ، والأمالي الشجرية (٢/ ١٦٩) ، وشرح ابن يعيش (٤/ ١١)، وشرح الرضي (٢/ ٥٥) ، والخزانة (٦/ ١٢٣) .

(٣٥) لم يذكر ابن الحاجب هذه العبارة في النص الذي اعتمدت عليه ، بل الذي ذكره قوله : (وأي ، وأيه كـ : من وهي معربة وحدها) .

(٣٦) الآية «٦٩» من سورة مريم ، وقد وقعت في الأصل كلمة : أمة بدلا من قوله تعالى « شيعة » وهو خطأ .

(٣٧) جاء في كتاب سيبويه (٢/ ٣٩٩) : « ..... وحدثنا هارون أن ناسًا ، وهم الكوفيون يقرؤنها : « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » وهي لغة جيدها ، نصبوها كما جروها حين قالوا : « امرر على أيهم أفضل » .

(٣٨) جاء في الأزهار الصافية (١/ ١١٨) : « .... فمحصل من مجموع ما ذكرناه أن (أيا) كـ (ما) في جميع أحوالها ، إلا إذا وقعت بمعنى شئ ...... » .

أو لأنها محمولة على نقيضها ، ونظيرها وهما « كل » و« بعض »[٣٩] .

أو لأنها مضافة ، والإضافة موجبة للإعراب .

وأما (ذو) فلم تأت إلا في لغة طيئ ، قال شاعرهم[٤٠] :

[٢٤] فإنَّ البِئْرَ بِئْرُ أَبِي وَجَدِّي *** وَبِئْرِيْ ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

هذا بمعنى « التي » ، وأما بمعنى « الذي » فيدل عليه قول الآخر[٤١] :

[٢٥] ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي *** يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلَمَهْ

قوله : (وَفِيْ مَاذَا صَنَعْتَ ؟ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا الَّذِي ؟ وَجوابُه رَفْعٌ وَالآخَرُ : أَيُّ شَيْءٍ ؟ وَجَوابُه نَصْبٌ) .

فإذا كانت بمعنى « الذي » كان الجواب مرفوعًا من باب الأولى ؛ وإنما اختير الرفع لأنَّ « ما » استفهامية ، و« ذا » بمعنى الذي فيكون التقدير فيه :

أي شيئ الذي صنعت ، فلا تكون « ما » إلا مبتدأ لبطلان أن يعمل ما بعد الصلة فيما قبلها ، وتكون « ذا » بمعنى الذي في موضع رفع على الخبر لها ، فيكون الجواب مطابقًا على المختار .

---

(٣٩) يرى البصريون أن (أي) و (أية) مبنية لوقوعها موقع حرف الاستفهام والشرط ، والموصول كما بنيت (من) ، و (ما)، وأعربوها حملا على نظيرتها (بعض) ، ونقيضتها (كل) ينظر كتاب سيبويه (٣٩٨/٢) ، والإنصاف (٧١٢/٢) .

(٤٠) هو سنان بن الفحل الطائي ، والبيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ، ط / عالم الكتب (٧٣/٢) ، والرواية في الديوان :

.... الماء ماء .... *** ....

والبيت في الأزهية للهروي ، ت / عبدالمعين الملوحي ، ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ ص(٢٩٥) ، والأمالي الشجرية (٣٠٦/٢) ، والانصاف (٧٧٣/٢) ، ونتائج الفكر (١٧٨) ، والملخص (١٩٠/١) ، ولباب الاعراب (١٨٤) ، والخزانة (٣٤/٦) .

(٤١) هو بجير بن عنمة الطائي .

والشاهد في : معاني الحروف للرماني (٧١) ، والأزهية (١٣٣) ، وشرح ابن يعيش (١٧/٩) ومغني اللبيب (٤٨/١) ، والدرر اللوامع (٥٣/١) والأزهار الصافية (١١٩/١) .

قوله : « امسلمه » ـ أي السلمة ـ مفرد السِلاَم وهي الحجارة ، الصحاح (سلم) .

وأما إذا كانت بمعنى شئ ؛ كان الأحسن النصب في الجواب ، لأن التقدير في «ماذا» أن يكون « ما » ، و« ذا » بكمالهما بمعنى : أي شئ؟ وهو معمول للفعل الذي هو : صنعت ، فعلى هذا يكون الجواب منصوبًا على المختار مع جواز الثاني[٤٢] .

فأما « ذا » وما شابهها من أسماء الأشارة إذا انفردت عن « ما » فعند الكوفيين أنها بمعنى « الذي » وذلك كقوله تعالى : « وما تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوسَى[٤٣] » وقوله تعالى : « هَا أَنْتُم هَؤلاءِ[٤٤] » فإن ما هذا حاله يتاؤله بمعنى : الذي ، والذين ، وبقول الشاعر[٤٥] :

[٢٦] عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَليكِ إمَارةٌ *** نَجَوتِ وَهَذا تَحْمِلينَ طَليْقُ

ـ أي والذي تحملين طليق ـ

وأما علماء البصرة فلا يقولون بهذه المقالة إلا مع : « ذا » و« ما » ـ كما تقدم[٤٦] ـ .

وأما الموضع الثاني : وهو في الصلة، والعائد ، أما الصلة فهي على ضربين :

مفرد ، وجملة أما المفرد فهو صلة الألف واللام ، وأما الجملة فهي التي توضح / أمر[٤٧] « الذي » ، و« التي » وأخواتهما ويجب أن تكون خبرية ، فإن كانت إنشائية فهي متأولة بقول[٤٨] . ٨٧/أ
و

---

(٤٢) هذا قول سيبويه وهو في كتابه (٢/٤١٦ ـ ٤١٩) ، وينظر : التبصرة والتذكرة (١/٥١٩ ـ ٥٢٠) والتوطئة(١٦٧) ، والتخمير (٢/٢٢٢) .

(٤٣) من الآية (١٧) من سورة طه .

(٤٤) من الآية «٦٦» من سورة آل عمران ، ومن الآية «١٠٩» من سورة النساء ومن الآية «٣٨» من سورة محمد .

(٤٥) هو يزيد بن مفرغ الحميري وهو في ديوانه ص(١٧٠) ت / عبدالقدوس أبو صالح ط /مؤسسة الرسالة ١٣٩٥هـ .

والشاهد في : أدب الكاتب (٣٢١) ، المحتسب (٢/٩٤) ، والعمدة (٢/٢٧٣) والاقتضاب (٣٩٥) ، وأمالي ابن الحاجب ، ت/هادي حمودي ، طبع عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٥هـ (٢/١٤٨) ، ولباب الاعراب (١٧١) والخزانة (٦/٤١) .

قوله : « عدس » اسم صوت يزجر به البغل ، الصحاح (عدس) .

(٤٦) ينظر في خلاف البصريين والكوفيين : الإنصاف (٢/٧١٧) .

(٤٧) من قوله : « أمر الذي والتي وأخواتها » إلى نهاية ص(٥٤) لوحة مطموسة من الأصل من الأصل والمثبت من (ب) .

(٤٨) ذكر العلوي في شرحه على الكافية (١/١٢٢ ـ ١٢٤) شروطًا خمسة لجملة الصلة خلاصتها : أن تكون جملة ، خبرية ، معلومة للمخاطب ، وأن تكون مستقلة بنفسها ، وأن تكون ذات عائد يرجع إليها .

وأما العائد ففيه ثلاث أنواع : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور .

أما المرفوع : فإن كان فاعلا لم يجز حذفه ، وإن [كان][٤٩] مبتدأ جاز حذفه إذا طال الكلام كقولهم[٥٠] : ما أنابالذي قائل لك سوءًا - أي ما أنا بالذي - هو قائل لك سوءًا - ، ومع أفعل التفضيل كقوله [تعالى في قراءة[٥١]] - من قرأ - :

« تَمامًا عَلى الذي أَحْسَنَ[٥٢] » - أي هو - ، وأما من جعله فعلا ماضيًا فلا حجة فيه[٥٣].

وكذلك صلة (أي) كقوله[٥٤] :

[٢٧] .... *** ... عَلى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

- أي هو -

وتكون « أي » مبنية - هنا - لا حتياجها إلى صدر الصلة .

وأما المنصوب : فإما أن يكون متصلا أو منفصلا ، فإن كان منفصلا لم يجز حذفه

---

(٤٩) زيادة يستقيم بها النص .

(٥٠) جاء في سيبوية (١٠٨/٢) : « زعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب رجلا يقول : ما أنا بالذي قائل لك سوءًا ، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا ... » ينظر المحتسب (٢٣٥/١) .

(٥١) زيادة من المحقق .

(٥٢) من الآية (١٥٤) من سورة الأنعام .

(٥٣) جاء في البحر المحيط (٢٥٥/٤) : « وقرأ يحيى بن معمر ، وابن إسحاق (أحسنُ) برفع النون ، وخرج على أنه خبر محذوف - أي هو أحسن - و (أحسن) خبر وصلة » قال ابن جني في المحتسب (٢٣٤/١) : « .... هذا مستضعف الإعراب - عندنا - لحذفك المبتدأ العائد على الذي لأن تقديره : تمامًا على الذي هو أحسن ، وحذف « هو » من هنا ضعيف» ينظر أيضًا إملاء ما من به الرحمن (٢٦٦/٢) ، ومعاني الفراء (٣٦٥/١) .

(٥٤) ينسب إلى غسان بن وعلة بن مرة ، وهذا جزء من بيت وتمامه :

إذا ما أتيت بني مالك *** فسلم على أيهم أفضل

والبيت في : المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، ت / خالد عبدالكريم (ط /١) ١٩٧٦م (١٨٠/١) ، والانصاف (٧١٥/٢)، والتخمير (٢١٨/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٤٧/٣) ، ومغني اللبيب (٧٨/١) ، وابن عقيل (١٦٢/١)

لأنه لا يعلم كيف كان ؟ ولم يفصل إلا لغرض الحصر وإن كان متصلا ، فأما المتصل بالفعل فيجوز حذفه كقوله تعالى : « وَما عَمِلَتْه أَيْدِيهِم[٥٥] » وإن كان متصلا بالحرف[٥٦] لم يجز كقولك : جاءني الذي كأن أسد .

وأما المجرور : فإن انجر بالإضافة - فالمضاف يتعرف بما يضاف إليه - لم يجز الحذف نحو : جاءني الذي غلامه زيد ، وإن لم يتعرف فإن وقع لبس فلا يجوز الحذف كقولك : جاءني الضاربه زيد ، فلا يجوز : الضارب زيد - لإن المعنى يتغير ، وإن لم يقع لبس جاز نحو : مررت بالذي أنت ضارب - أي ضاربه[٥٧] - قال الله تعالى : « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ[٥٨] » وإن انجر بحرف الجر فإن تقدم الحرف في الموصول أو غيره جاز حذفه مثاله في الموصول [قول[٥٩] الشاعر[٦٠]] :-

[٢٨] نُصَلِّي للذِّي صَلَّتْ قُرَيْشٌ *** وَنَعْبُدهُ وإنْ جَحَدَ الكَفُوْرُ

- أي صَلَّتْ له -

ومثال غير الموصول قوله[٦١] :

[٢٩] لَعَمْرِي لَهُنَّ البيتُ بالظَّاهِرِ الذِّي *** مَرَرتُ وإنْ لَمْ آتهِ ليَ شَائِقُ

(٥٥) من الآية «٣٥» سورة يس، وقد حذف الضمير في مثل قوله تعالى : « يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً » آل عمران (٣٠) .

(٥٦) يقصد الشارح بالحرف هنا : (إن) وأخواتها .

(٥٧) لا يخلو المجرور عند جره إما أن يكون متصلا باسم أو بحرف جر ، فإن اتصل بالاسم ، وكان الاسم غير صفة لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي غلامه زيد ، وإن كان الاسم صفة جاز حذفه نحو : مررت بالذي أنت ضارب ، وإن كان العائد مجروراً بالحرف فإن كان الموصول لم يجر بمثله فإنه لا يجوز الحذف نحو : رأيت الذي مررت به ، وإن جر العائد بحرف ، وكان الموصول مجروراً بمثله لفظاً نحو مررت بالذي مررت به جاز حذفه . ينظر : الأزهار الصافية (١٣٧/١) .

(٥٨) من الآية «٧٢» من سورة طه ، والشاهد فيها حذف العائد حيث أن الاسم صفة والتقدير : قاضيه .

(٥٩) زيادة يستقيم بها النص .

(٦٠) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

ينظر : المقرب (٥٦٢/١) ، وشرح قطر الندى (١٥٢) ، وشفاء العليل (٢٣١/١) والازهار الصافية (١٣٨/١) .

(٦١) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

لم أجده في المصادر التي رجعت إليها غير أن صاحب اللسان أورد شاهداً في (ضرب) على أنها قد تكون بمعنى يسبح، والبيت الذي فيه قوله :

لعمرك إن البيت بالضاربَ الذي *** رأيت وإن لمْ آته لي شائق

ـ أي مررت به ـ

وقول بعض الطائيين[٦٢] .

/ [٣٠] إن تعن نفسك بالأمر الذي عنيت *** نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا 87/أ ظ

ـ أي إن عنيت به ـ ، وهو ضعيف شاذ ، ومثاله في الكلام : مررت بالرجل الذي مررت ـ أي مررت به ـ .

وإن انجر بغير ما انجر به الأول فإن دلت [عليه][٦٣] قرينة جاز الحذف كقوله تعالى : «ما كان لهم الخيرة »[٦٤] ـ أي فيه ـ إذا جعلت بمعنى « الذي » .

وإن لم تدل لم يجز الحذف هذا هو ما ذكره الشيخ ابن عصفور[٦٥] ، وأما الشيخ ابن الحاجب فمنع المجرور بالحرف[٦٦] ، وأما الإمام فأجازه مطلقًا[٦٧] .

****

****

****

(٦٢) ينسب إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه .

والبيت في : شفاء العليل (٢٣٢/١) ، وأوضح المسالك (١٧٥/١) ، والأزهار الصافية (١٣٨/١) .

(٦٣) زيادة يستقيم بها النص .

(٦٤) من الآية «٦٨» من سورة القصص .

(٦٥) هو أبو الحسن بن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي من أهل اشبيلية من شيوخه الشلوبين ، وأبي الحسن بن دباج ، له المقرب في النحو ، والممتع في التصريف وغيرهما توفي سنة (٦٦٩هـ) ينظر في ترجمته : إشارة التعيين (٢٣٦) ، والأعلام (١٧٩/٥) ، قال ابن عصفور في المقرب (٦١/١ -٦٢) : « وإن كان خفضه بحرف جر ، فإن لم يدخل على الموصول أو على ما أضيف إليه حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير لم يجر الحذف نحو قولك : جاءني الذي مررت به ، وجاءني غلام الذي مررت به ، وإن دخل عليهما حرف مثل الذي دخل عليه ، فإن لم يكن العامل في الموصول أو ما أضيف إليه ، والضمير بمعنى واحد لم يجز خلافه نحو قولك : سررت بالذي مررت به ، وفرحت بغلام الذي مررت به ... » .

(٦٦) قال ابن الحاجب في شرحه على كافيته (٥١٤) : « ولا يحذف المجرور لأن حذفه يستلزم حذف جاره فيكثر الحذف » .

(٦٧) وقال العلوي في الأزهار الصافية (١٣٨/١) : « وإن جر العائد بحرف ، وكان الموصول مجرورًا بمثله لفظًا في مثل قولك : مررت بالذي مررت به جاز حذفه » .

[حُكْمُ الإِخْبَارِ بِالَذِي وَالأَلفِ واللاَّمِ]

وأما الموضع الثالث : وهو في حكم الإخبار بـ « الذي » ؛ فالكلام منه يقع[١] في ثلاث مواضع .

الأول : في حده ، والثاني : في شروطه ، والثالث[٢] في كيفيته .

أما الموضع الأول : وهو في حده ، فله حدان : لغوي ، واصطلاحي أما اللغوي : فهو عبارة عن الإعلام بما يجهله المخاطب من الفائدة واللازم [٣] ، وأما الإصطلاحي :

فهو أن تبين المنسوب ، والمنسوب إليه إذا كان معلومًا على جهة أنه من جهة أخرى ، وصفته : أن تصدر الجملة بالموصول ، وتزحلق الاسم إلى عجزها وتضع مكانه ضميرًا راجعًا[٤] إلى الموصول[٥] .

وأما الموضع الثاني : وهو في شروطه فهي أربعة :

الأول : أن تصدر بـ « الذي » ، وكذلك سائر أخواتها[٦] .

الثاني : أن تجعل موضع المخبر عنه ضميرًا له ـ أي للذي وأخواتها ـ .

الثالث : أن تؤخره ـ أي تأخر المخبر عنه ، وتجعله خبرًا عن الصلة والموصول ـ فإذا قلت : الذي ضربتُه زيدٌ ، فـ : الذي وصلته وهي : « ضربته » مبتدأ ، والخبر « زيد » .

الرابع : أن يكون المخبر عنه مما يصح زَحْلَقته عن مكانه .

وأما الموضع الثالث : وهو في كيفيته[٧] ، فاعلم أن المقصود بالإخبار على طريقة

---

(١) قوله : « فالكلام منه يقع » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « الموضع الثالث : فيما يجوز الإخبار فيه ، وما لا يجوز » .

(٣) قوله : « فيما يجهله المخاطب من الفائدة واللازم » من (ب) .

(٤) في (ب) : « ضمير راجع » وهو سهو من الناسخ .

(٥) قال الزمخشري في مفصله (١٤٥) : « وطريقة الإخبار: أن تصدر الجملة بالموصول ، وتزحلق الاسم إلى عجزها ، واضعًا مكانه ضميرًا عائدًا إلى الموصول » .

(٦) قوله : « وكذلك سائر أخواتها » سقط من (ب) .

(٧) في (ب) : « كيفية الإخبار » .

النحاة : بيان المنسوب ، والمنسوب إليه ، فالمنسوب هو « الذي » بصلته ، والمنسوب إليه هو «زيد» ، فمعنى قولهم : أخبر عن زيد ونحوه من : ضربت زيداً ، وقام زيد ، ونحوه ، وهو أن المنسوب إليه ربما كان مبهماً فيحتاج الايضاح والبيان ، وربما كان معلوماً من جهة غير جهة كونه « زيداً » فيفتقر إلى ايضاحها ، فإذا أراد المتكلم أن يوضحه من جهة كونه « زيداً » فإنه يعمل ما وصفناه .

وليس قول النحاة : أخبر عن زيد ، على ظاهره ، وإنما المعنى : أخبر عن مبهم هو «زيد» ، وقولهم : بـ« الذي » ، الباء بمعنى الاستعانة ـ أي يستعان على ما ذكرناه من مقصود الأخبار بالذي .

والإخبار بـ« الذي » وأخواتها على ثلاثة أضرب[٨] :

* منه ما لا يجوز الإخبار عنه بـ« الذي » ولا بالألف واللام ، وهو كل مالا يصح فيه الشروط الأربعة .

* ومنه ما يجوز الإخبار عنه بـ« الذي » واللام ، وهو كل اسم صح فيه الشروط ، وكان ذلك من جهة فعل متصرف سواء كان ذلك الفعل يتعدى ، أولا يتعدى بحرف جر ، أو بنفسه إلى واحد ، أو إلى اثنين متفقين أو مختلفين .

* والثالث : ما فيه خلاف .

أما الضرب الأول : وهو مالا يصح الإخبار عنه ، فقد أشار الشيخ إليه بقوله (وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِي ضَمِيْرِ الشَّأنِ ، وَالموصُوفِ ، والصِّفَةِ ، والمَصْدرِ العَامِلِ وَالضَّمِيْرِ المُسْتَحِقِ لِغَيْرِهِ ، والاسمِ المُشْتَمِلِ عَلَيهِ)[٩] .

وضابطه يكون في ستة مواضع :

* الأول : فيما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط وضمير [القصَّة] / وضمير الشأن ، ووجه امتناعه : أنه لا يتقدم عليه شئ . ٨٨/أ و

(٨) قال الفارسي : « والاخبار بالذي أعم من الإخبار بالألف واللام لأنك تخبر بالذي عما كان أوله متصرفاً أو اسماً محدثاً عنه ولا تخبر بالألف واللام إلا عما كان أوله فعلا متصرفاً » الإيضاح العضدي (١٠٠) .

(٩) يلاحظ اختلاف بين النص الأعلى والنص داخل الشرح .

* والثاني : مما لا يصح اضماره ، وذلك أربعة أنواع :

الأول : فيما وقع بعد « مذ » ، و« منذ » ، وكاف التشبيه ، و واو القسم ، وتاؤه ، «ورب» ، وواوها ، وفاؤها ، و« حتى » .

النوع الثاني : الصفة ، والموصوف .

النوع الثالث : الحال ، والتمييز(١٠) .

النوع الرابع : المصدر العامل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

الموضع الثالث : الضمير المستحق لغيره ، والاسم المشتمل عليه مثل :

زيد ضربته ، وزيد ضربت غلامه ، فلا يصح أن تقول : الذي زيد ضربته هو الذي زيد ضربت غلامه هو ، لأنه يؤدي إلى خلو أحدهما من الضمير - أعني زيدًا ، و« الذي »(١١) - .

الموضع الرابع : الأسماء اللازمة للنصب ، وهي نوعان : مصادر ، وظروف(١٢) .

فالمصادر نحو : لبيك ، وسعديك ، والظروف نحو : عِندي ، ولَديّ ، ودُون، وسِوى ، وسواء ، وذات مرة ، وبُعيْدات بين ، وأوقات ليلك ونهارك ؛ التي تعني بها يومك ما عدا : غُدوة ، وبُكرة فإنها متمكنات يجوز الإخبار عنها .

الموضع الخامس : في الجمل المركبة تركيب مزج نحو : بُعَيْدات بين ، وكَفَّةَ كَفَّةَ .

الموضع السادس : مالا يفد نحو : المضاف إليه من الكُنى كـ : أبي القاسم، وأبي علي

---

(١٠) لا يصح أن تخبر عن الصفة والموصوف ، ولا عن الحال والتمييز وذلك لأنه يودي إلى أن يكون الضمير صفة أو حالا أو تمييزًا وهذا غير جائز ، ينظر المقتضب (٩١/٣) ، (٩٩/٣ - ١٠٠) وشرح ابن الحاجب (٥١٨) ، وشرح الرضي (٤٨٤٧/٢) .

(١١) قال ابن الحاجب في شرحه (٥١٩) : « ولا يستقيم أن يكون المضمر المؤخر خبرًا عائدًا على الموصول لأنه إنما يأتي بعد تمام الموصول ، والعائد على الموصول لا يكون في جزء آخر بعد تمامه » وينظر المقتضب (٩٢/٣) والأزهار الصافية (١٤٥/١) .

(١٣) قال المبرد في المقتضب (١٠٣/٣) : « وكل ما نصبته نصب الظروف لم تخبر عنه لأن ناصبه قائم ، وإنما تخبر عنه إذا حولته إلى الاسماء ، وكذلك المصادر كل ما تنصب منها نصب المصدر لم تخبر عنه ..... » ، وينظر : الأصول (٢٩١/٢ - ٢٩٦) ، والتبصرة (٥٢٨/١) ، وشرح الرضي (٤٥/٢) .

والمضاف إليه من أجناس الأرض نحو : ابن قُتَرة ، وسَامَ أَبْرَصْ[١٣] .

الضرب الثاني : مالا يصح الأخبار عنه ، فمثاله في غير المتعدي : قام زيد ، نقول فيه على الأخبار بـ « الذي » : الذي قام زيد ، وبـ : الألف واللام : القائم زيد ، ولو ثنيت وجمعت في هذين المثالين لثنيت « الذي » وجمعته وكذلك اسم الفاعل .

ومثال المتعدي بحرف جر نحو : مرَّ زيد بعمرو ، فتقول في الأخبار عن « زيد » :

الذي مر بعمرو زيد ، وبالألف واللام : المار بعمرو زيد ، فإن أخبرت عن « عمرو » قلت : الذي مر زيد به عمرو ، وبالألف اللام : المار زيد به عمرو ولو ثنيت هذه المسألة أو جمعتها لأفردت « المارّ » لإنك رفعت به ظاهراً فتقول : المارّ الزيدان بهما العمران ، و : المارّ الزيدون بهم العمرون ، وليس كذلك « الذي » لإنك تثنى « الذي » وتجمعها من حيث كان اسماً ولم يرفع به شئ[١٤] .

ومثال المتعدي إلى واحد[١٥] ضرب زيد عمراً ، فإذا أخبرت عن « زيد » قلت : الذي ضرب عمراً زيد ، وبالألف واللام : الضارب عمراً زيد ، وإن أخبرت عن « عمرو » قلت : الذي ضربه زيد عمرو ، ويجوز حذف الهاء لاتصالها بفعل وبالألف واللام : الضاربه زيد عمرو ، ولا يجوز حذف الهاء لاتصالها باسم . ومثال المتعدي إلى اثنين ، الثاني منهما غير الأول أعطيت زيداً درهما فإذا أخبرت عن الثاني ضميراً لمتكلم قلت : الذي أعطى زيداً درهماً أناوالمعطي زيد درهماً [أنا][١٦] ، وإذا أخبرت عن « زيد » قلت : الذي أعطيته درهماً زيدٌ ويجوز حذف الهاء وتأتي به أعني الضمير منفصلاً فتقول : الذي أعطيت إياه درهماً زيد ، وبالألف واللام : المعطيه درهماً زيد ولا يجوز حذف الهاء ، وإن أخبرت عن الدرهم قلت : الذي أعطيت زيداً إياه درهم ،

(١٣) ابن قترة : حية خبيثة إلى الصغر ، وسام أبرص : من كبار الوزغ ، الصحاح (قتر) ، و (سمم) .

(١٤) ينظر المقتضب (٣/٩٣) فما بعدها .

(١٥) ينظر في الإخبار عن المتعدي إلى واحد الأصول (٢/٢٨٠ ـ ٢٨٢) .

(١٦) زيادة من المحقق يستقيم بها النص .

وإن شئت وصلته وقلت : الذي أعطيته زيداً درهم[١٧] ، وذكر الشيخ طاهر[١٨] أن المتصل في هذا أحسن من المنفصل .

فإن كان المفعولان مما يدخل على المبتدأ والخبر ، كان الانفصال في المفعول الثاني أحسن ، مثال ذلك : علمت زيداً قائماً ، فإن أخبرت عن « زيد » قلت : / الذي علمته قائماً زيد أ/٨٨ ظ
وإن شئت الذي علمت إياه قائماً زيد ، وتقول فيما يتعدى إلى ثلاث مفعولين[١٩] : أعلمت زيداً عمراً قائماً ، فإن أخبرت عن « زيد » قلت: الذي أعلمته عمراً قائماً زيد ، وإن شئت[٢٠] : أعلمت إياه عمراً قائماً زيد ، وإن أخبرت عن «عمرو» قلت : الذي أعلمت زيداً إياه قائماً عمرو ، وإن شئت : أعلمته زيداً قائماً عمرو ولا يصح تثنية هذه المسألة ، ولا جمعها ، وإذا أخبرت بالألف واللام فعلى ما تقدم ، ولا يجوز حذف الهاء وكل ظرف أخبر عنه في هذا الباب أعدت « في » مع كتابته فتقول : الذي صليت فيه المسجد ، والذي صمت فيه اليوم ، وقد يُتسع فيه قبل الإخبار ؛ فيجعله اسماً مشبهاً بالمفعول[٢١] فتقول : الذي صليته المسجد ، والذي صمته اليوم[٢٢] .

وأما الإخبار[٢٣] عن التوابع ، وهي أربعة :

أما التأكيد : فلا يصح الإخبار عنه بإنفراده ، لأنه لفظ مخصوص ، فلو أخبرت عنه لجعلت مكانه ضميراً يزول معه لفظ التأكيد ، ومعناه .

---

(١٧) جاء في المقتضب (٩٣/٣) : « .... فإذا قلت : أعطيت زيداً درهماً ، فقال لك : أخبر عن زيد قلت : المعطيه أنا درهماً زيد ، فإن قال لك : أخبر عن الدرهم قلت : المعطي أنا زيداً أياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه لئلا يدخل الكلام لبس ... فإن دخل الكلام لبس ، فينبغي أن يوضع كل شئ في موضعه » ينظر أيضاً : الأصول (٢٨٢/٢ ـ ٢٨٤) ، والتبصرة (٥٢٧/١ ، ٥٢٧) .

(١٨) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باشاذ النحوي المصري ، وأصله من العراق كان يلازم الإقراء في الجامع العمري بمصر وتزهد في آخر حياته من تلامذته : ابن بري ، والسعيدي ، ومن مصنفاته المقدمة المحسبة ، وتعليقة الغرفة ، وثلاثة شروح علي الجمل توفي عام (٤٦٩هـ) ، ينظر في ترجمته : إنباه الرواة (٩٥/٢) ، بغية الوعاة (١٧/٢) والبلغة (١٠٠).

(١٩) ينظر : الأصول (٢٨٤/٢) فما بعدها .

(٢٠) في (ب) : « وإن شئت وصلته » .

(٢١) قوله : « شبهاً بالمفعول » سقط من (ب) .

(٢٢) ينظر التبصرة (٥٣٠/١) .

(٢٣) قوله : « الإخبار » سقط من (ب) .

وأما الصفة : فلا يصح الإخبارعنها بانفرادها ، وكذلك الموصوف بانفراده لإنه يؤدي إلى الوصف بالمضمر ، والوصف له ، وكلاهما ممتنع ، ويجوز الإخبار عن الصفة والموصوف جميعًا .

وأما البدل ففيه مذهبان[٢٤] :

منهم من يخبر عن البدل ، والمبدل منه جميعًا ، ويجريه مُجرى الموصوف والصفة ، لأنه مبين له .

ومنهم من يخبر عن أحدهما ، وينزع الآخر على حسب ما تقتضيه المسألة لأن البدل من جملة بيانه ، وليس الاسمان فيه منزلين منزلة الاسم الواحد فتقول من ذلك : مررت بزيد أبيك ، فإذا أخبرت على المذهب الأول قلت : الذي مر به زيد أبوك ، وإذا أخبرت عن « زيد» على المذهب الثاني قلت : الذي مر به أبيك زيد ، وإن أخبرت عن « أبيك » قلت : الذي مررت بزيد به أبوك ، وقد استقبح الشيخ طاهر هذه المسألة وأشباهها .

وأما العطف : فالذي يجوز الإخبار فيه ؛ هو ما كان من جملة واحدة ، أو منعقدًا انعقاد الجملة الواحدة[٢٥] ، وأما ما عداه فإنه لا يجوز الإخبار فيه ، ومثال المنعقد من الجملتين انعقاد الجملة الواحدة : ضربت زيدًا قائمًا فبكى عمرو فإن الفاء عقدت[٢٦] بها ، وصيرتها بمنزلة جملة واحدة ، ولو كانت الواو بدلا عن الفاء لم يجز الإخبار ، لأنهما جملتان ، والمراد بـ :الفاء التي ذكرها أولا أن تكون سببية نحو : ضربت زيدًا فبكى عمرو ، فتقول : الذي ضربته فبكى عمرو زيد فإذا ثبت ذلك ؛ فإنه يجوز في المعطوف والمعطوف عليه كما يخبر عن الصفة والموصوف معًا ، ويجوز أن يخبر عن المعطوف على انفراده ، وعن المعطوف عليه على انفراده ، كما جاز ذلك في البدل ؛ فإذا قلت : زيد وعمرو قائمان فإذا أخبرت عنهما قلت : اللذان هما

---

(٢٤) ينظر الإخبار عن البدل : المقتضب (٣/١١١) ، واللباب (٢٦٩) .

(٢٥) قال الاسفراييني : « وأما الاسمان معطوفًا أحدهما على الآخر في جملة فقد يتأتى الإخبار عن كل واحدة منهما وحده ، وعن كليهما مع رعاية ما يشترط ، وأما في جملتين معطوف أحدهما على الأخرى ولا ملابسة بينهما ، فلا يتأتى في واحد منهما » لباب الإعراب (٢٦٨) .

(٢٦) قوله : « فإن الفاء عقد بها » اصطلاح كوفي .

قائمان زيد وعمرو ، وإن أخبرت عن « زيد » قلت : الذي هو وعمرو قائمان زيد ، فإن أخبرت عن « عمرو » قلت : الذي زيد وهو قائمان عمرو ، ولو قلت : قام زيد وعمرو ، أخبرت عنهما «اللذين» قلت : اللذان قاما زيد وعمرو ، وبالألف واللام : القائمان زيد وعمرو .

وإن أخبرت عن « زيد » / قلت : الذي قام هو زيد وعمرو ، والضمير فاعل « قام » ، وبالألف واللام : القائم هو وعمرو زيد[٢٧] ، فإن أخبرت عن « عمرو » قلت : الذي قام زيد وهو عمرو ، ولك أن تقدم « هو » على « زيد » لأن الواو لا توجب ترتيباً[٢٨] بخلاف غيرها من حروف العطف[٢٩] ، وعلى هذا فقس . ٨٩/أ ظ

ولو قلت : ضربت زيداً وعمراً ، وأخبرت عنهما قلت : اللذان ضربتهما زيد وعمرو ، بالألف واللام : الضارب بهما أنا زيد وعمرو ، ولو أخبرت بالذي[٣٠] عن « زيد » وحده قلت : الذي ضربته وعمراً زيد وإن أخبرت عن « عمرو » قلت : الذي ضربت زيداً وإياه عمرو ، ويجوز تقديم الضمير على ما تقدم[٣١] وكذلك ما تعدى إلى اثنين أو ثلاثة .

وأما الضرب الثالث : وهو المختلف فيه ، فهو المفعول الثاني من باب علمت ، والثالث من باب أعلمت ، إذا كانا مشتقين ، والخبر المشتق[٣٢] والمفعول له ، والمفعول معه ، فقوم يجيزون الإخبار عن هذه الأسماء ، لأنه لا يصح تعريفها وإضافتها فتقول في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق ، ومن الثاني من باب : أعلمت زيداً عمراً قائماً : الذي أعلمت زيداً عمراً إياه قائم والمفعول له : الذي جئت له إجلالك ، والمفعول معه : الذي جاء البرد وإياها الطيالسة،وقوم يمنعون ذلك .

وأما الثاني من باب علمت ، والثالث من باب أعلمت ، فكونهما مشتقين جاريين على الفعل ، فكما أنه لا يصح أن يخبر عن الفعل فكذلك ما يُجرى مجراه .

وأما الخبر المشتق ؛ فلأن فيه ضمير مستحق لغير الموصول ، وأما المفعول له والمفعول معه ؛ فلأن ذلك يؤدي إلى تغيير الجمل ، والصحيح ما ذكره المتقدمون[٣٣] .

---

(٢٧) قوله : « بالألف واللام : القائم هو وعمرو زيد » سقط من (ب) .

(٢٨) جاء في مغني اللبيب (٢ / ٣٥٤) : « .... وقول السيرافي : إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب ، مردود ؛ بل قال بإفادتها إياه قطرب ، والربعي ، والفراء ، وثعلب ، وأبو عمرو الزاهد ، وهشام ، والشافعي » .

(٢٩) قوله : « لأن الواو لا توجب ترتيباً بخلاف غيرهما من حروف العطف » سقط من (ب) .

(٣٠) قوله : « بالذي » سقط من (ب) .

(٣١) ينظر ص (٦٢) .

(٣٢) في (ب) : « وخبر المبتدأ إذا كان مشتقاً » .

(٣٣) قوله : « والصحيح ما ذكره المتقدمون » سقط من (ب) .

[أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ]

قوله (أَسْمَاءُ الأَفْعالِ ، وَمَا يَتْبَعُهَا : مَا كانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوْ المَاضِي مِنْ الفِعْلِ) .

والكلام من هذا يشتمل على ثلاثة مواضع :

* الأول : في حده ، وعلة بنائه ، والدليل على اسميته ، وما محله[١] ؟.

* الثاني : في صيغته .

* الثالث : في أحكامه .

* أما الموضع الأول : وهو في حده ، فهو ما ذكر الشيخ فقوله : (مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ نَحو : رُوَيْدَ زَيْدًا ، والمَاضِي نَحو : هَيْهَاتَ[٢]) .

وهذا الحد غير شامل[٣] ؛ لأنه يدخل فيه المصادر كقولنا : سقيًا ، ورعيًا ، لأنها مشعرة بالفعل كما نشير إليه ، وهكذا القول في : اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وسائر الأسماء الاشتقاقية[٤] .

فالأولى أن يقال ما ذكره الإمام ـ قدس الله روحه ـ :

هو ما عُدِلَ به عن صيغة الفعل على جهة المبالغة مُجَرَّدًا عن دلالة الزمان[٥] .

[فقول الإمام[٦]] : ما عدل به عن صيغة الفعل ، يحترز به عن الأسماء الاشتقاقية[٧]

---

(١) قوله : « وما محله » سقط من (ب) .

(٢) يلاحظ الاختلاف بين النص الأعلى والنص داخل الشرح .

(٣) قال سيبويه في حد أسماء الأفعال (٢٤١/١) : « هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ، وموضعها من الكلام الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى المأمور به ، ومنها مالا يتعدى المأمور ، ومنها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه ، ومنها مالا يتعدى المنهي ..... » وينظر: المقتضب (٢٠٢/٣) ، والإيضاح العضدي (١٨٩) .

(٤) في الأصل : « الاستفهامية » وهو سهو من الناسخ .

(٥) ينظر الأزهار الصافية (١٥٥/١)

(٦) في الأصل : « الثالث » ولا معنى له هنا ، وما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٧) في الأصل « الاستفهامية » وهو سهو من الناسخ .

فإنه لم يعدل بها عن الفعل ، وإنما أخذت منه على جهة الاشتقاق ، وفيه احتراز عن قولنا : ليت ولعل ، فإنها وإن كانت تفيد فائدة : تمنيت ، وترجيت ؛ لكن لم يعدل [بهاعن صيغة][8] الفعل ، ولكن من جهة دلالتها .

وقوله : على جهة المبالغة ، يخرج عنه : ليس ، وعسى ، فإنه قد عُدل بها عن الفعل كـ : صيد ؛ لكن ليس على جهة المبالغة .

أ/٨٩ وقوله : مجرداً عن دلالة الزمان ، يخرج : أخشوشن ، وأعشوشب / فإنه قد عدل بهما عن الفعل : خشن ، وعشب للمبالغة ولكن لا يكونان من أسماء الأفعال لما اختصا بالأزمنة . ظ

وأما علة بنائه : فلتضمنه الفعل ، ولوقوعه موقعه ، فإذا قلت : نزال فلوقوعه موقع : انزل[9] .

وأما الدليل على اسميتها : فدخول التنوين ، وكونه يقع فاعلا ومفعولا فمثاله فاعلا قول الشاعر[10] :

[٣١] وهيج الحي من دار فظل لهم *** يوم كثير تناديه وحيهله

ومثاله مفعولا قول الآخر[11] :

[٣٢] ولأنت أشجع من أسامة إذ *** دعيت نزال ولج في الذعر

---

(٨) زيادة يتطلبها المعنى ويقتضيها السياق .

(٩) من قوله : « وأما علة بنائه » إلى قوله : « فلوقوعه موقع انزل » سقط من (ب) .

(١٠) لم أعثر على نسبة لصاحب هذا البيت ، غير أن سيبويه قال بعد إنشاده لهذا البيت (٣/٣٠٠) : « وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه » قال هارون ـ محقق كتاب سيبويه (٣/٣٠٠) هامش (٢) : هو رجل من بني أبي بكر بن كلاب ، أو من بجيلة .

والبيت من شواهد سيبويه (٣/٣٠٠) وينظر : المقتضب (٣/٢٠٦) ، والتخمير (٢/٢٣٦) ، وشرح ابن يعيش (٤/٧٤) ، وشرح الرضي (٢/٧٢) والخزانة (٦/٢٦٦) ، والأزهار الصافية (١/١٩٧) .

قوله : « هيج » فرق ، « دار » اسم واد .

(١١) البيت المستشهد به مركب من بيتين ، فإن عجز هذا البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه (٢٨) وصدره :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا *** ....

وأما صدر الشاهد فهو للمسيب بن علس وعجزه :

.... *** يقع الصراخ ولج في الذعر .

ينظر: الخزانة (٦/٣١٧) .

والبيت من شواهد سيبويه (٣/٢٧١) ، وينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢/٧٢) ت/ محمد فؤاد سزكين ، ط / الخانجي ١٩٥٤م ، وإصلاح المنطق (٣٣٦) . والمقتضب (٣/٣٧٠) والأصول (١/١٤٥) ، والجمل (٢٢٨) ، والمقتصد (٢/١٠١٨)، والتبصرة (١/٢٥٢) .

وأما محله من الإعراب : فمنهم من قال : لا محل له ، لأنها قد توغلت في البناء[١٢] ـ وهذا ضعيف ـ لأن الأسماء لابد لها من إعراب إما ظاهراً ، وإما مقدراً والذين ذهبوا إلى أن لها محل من الإعراب اختلفوا ما محله ؟ .

فمنهم من قال : محله النصب كالمصدر نحو : سقيًا ، ورعيًا ـ وهذا قول أبي علي الفارسي[١٣] لإنها مؤولة بالفعل كـ : سقى ، ورعى[١٤] .

ومنهم من قال : إن محله الرفع ـ وهو قول الشيخ ابن الحاجب ـ لأنها قد تجردت عن العوامل اللفظية[١٥] ، فيجب أن يكون عاملها معنويًا وهو الابتداء . وقد استضعف الشيخ كلام أبي علي الفارسي من جهة : أن « رُوَيْد» لو كان مصدراً لوجب أن يكون له فعلا مقدراً[١٦] ، ويخرج حينئذ من أن يكون اسم فعل ، ولأنها لو كانت كـ : سُقيًا ورِعْيًا لوجب أن يعرب كإعرابه فدلَّ على ضعفه ، وقد قَوّى الإمام كلام أبي علي الفارسي[١٧] .

الموضع الثاني : وهو في بيان صيغة فهي على ضربين : ثلاثي ، ومزيد .

فأما الثلاثي فهو قياس مطرد[١٨] ، ومثاله : نزال ، بمعنى : انزل ،

---

(١٢) قال الاشموني في شرحه (٤٨٤/٢) : « وذهب كثير من النحاة منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور » وممن وافق الأخفش ابن مالك ، والرضي ، وابن أبي الربيع، ينظر شرح الرضي (٦٧/٢) والملخص(٣٤٨) .

(١٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، من شيوخه : الزجاج ، وابن السراج وإليه انتهت رئاسة النحو ، من أنجب تلامذته ابن جني ، والربعي ، وله مؤلفات كثيرة منها : التذكرة ، والحجة ، والإيضاح ، والتكملة ، والمسائل وغيرها توفي سنة (٣٧٧هـ) . ينظرفي ترجمته : البلغة (٥٣) ، إشارة التعيين (٨٣) ، ومقدمة :أبي علي الفارسي ـ رسالة دكتوراه ـ تأليف د/ عبدالفتاح شلبي ، ط/ دار المطبوعات الحديثة .

(١٤) لم أجده فيما رجعت إليه من مظان ، غير أن العلوي شيخ النجراني قد أشار إلى أن هذا قول الفارسي وقد تابعه هنا تلميذه النجراني ، ينظر : الأزهار (١٦٥/١) .

(١٥) قال ابن الحاجب في شرحه (٥٣٢) : « والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء وفاعله ضمير مستتر .... فظهر أن الوجه الثاني مستقيم » .

(١٦) المرجع السابق ص(٥٣٢) فما بعدها .

(١٧) قال العلوي في الأزهار الصافية (١٦٥/١) « .... وحكي عن أبي علي الفارسي أنه قال : إذا كانت في معنى الأمر فهي منصوبه على المصدرية ...... فهذا ملخص مقالة الفارسي وهو جيد لا غبار عليه ، وقد اخترناه في شرحنا لكتاب المفصل » .

(١٨) في الأصل : « مطرداً » وهو سهو من الناسخ .

وتراك بمعنى : اترك ، وهَيْهَات بمعنى : بَعُدَ ، وغير ذلك .

وأما الرباعي فلم يرد فيه إلا سماعًا نحو : قرقار [وعرعار] [١٩] ، قال الشاعر[٢٠] :

[٣٣] قَالتْ لَها رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ ـ وَاخْتَلطَ المعْروفُ بالإنْكَارِ

وقال الآخر[٢١] :

[٣٤] .... *** يَدْعو وَلِيدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

فـ : قَرْقَارِ من : قَرْقَرَ ، و : عَرْعَارِ من عَرْعَرَ[٢٢] .

وحكى سعيد بن مسعدة ـ أبو الحسن الأخفش[٢٣] ـ : أن بناء أسماء الأفعال من الرباعي قياس[٢٤] ـ وهو ضعيف لإمرين : ـ

أحدهما : أنه لم يرد إلا شاذًا[٢٥] .

---

(١٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢٠) هو أبو النجم العجلي والبيت في ديوانه (٩٨) ت /علاء الدين أغا ط / النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ .

والبيت من شواهد سيبويه (٢٧٦/٣) ، وينظر : التبصرة (٢٥٣/١) والتخمير (٢٣٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (٥١/٤)، وشرح الرضي (٧٦/٢) وشفاء العليل (٨٧٣/٢) ، والخزانة (٣١١/٦) .

قوله : « الصَّبا » ريح محمودة عند العرب : « قرقار » قرقر البعير قرقرة : إذا هدر وذلك إذا هدل صوته ورجع ، اللسان : (صبا) ، (قرر) .

(٢١) هو النابغة الزبياني ينظر ديوانه ص(٦٠) ط/ دار صادر ، والمذكور عجز البيت ورواية الديوان :

متكنفي جنبي عكاظ كليهما *** يدعو بها ولدانهم عرعار

والبيت في : الكشاف للزمخشري ، طبع دار الفكر ، (ط/١) ١٤٠٣ هـ (٤٠٤/٤) ، والتبصرة (٢٥٣/١) ، والتخمير (٢٣٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (٥٢/٤) ، وشرح الرضي (٧٦/٢) ، والخزانة (٣١٢/٦) ، والصحاح (عرر) .

قوله : « عرعار » كلمة للصبيان يتداعون بها ليجتمعوا للعب . اللسان (عرر) .

(٢٢) قال ابن الحاجب في أماليه (٨٤/٤) : « ليس قول من قال : أن عرعار معدول عن عرعرة بمستقيم لأن أسماء الأفعال لم تعدل عن المصادر ...... » .

(٢٣) في الأصل : « وحكى سعيد بن مسعدة عن أبي الحسن الأخفش » وهو سهو من الناسخ .

(٢٤) جاء في شرح الرضي (٧٦/٢) : « وعند الأخفش : فعلال أمرًا من الرباعي : قياس » .

(٢٥) قال الرضي في شرحه (٧٦/٢) : « قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل أصلا ، وإنما قرقار حكاية صوت الرعد ، وعرعار: حكاية أصوات الصبيان كما يقال : غاق غاق » .

الثاني : أن الثلاثي خفيف فحسن فيه القياس بخلاف الرباعي[٢٦] .

و أسماء الأفعال المعدولة عن الفعل على ضربين : أوامر ، وأخبار فالأوامر: رويدًا زيدًا - أي أروده وأمهله - وهو يأتي على أربعة أضرب :

اسم فُعل كما مثلناه ، ومصدر[٢٧] نحو : رويد زيد ، وحال نحو : ساروا رويدًا وصفة لمصدر نحو : سرت سيرًا رويدًا .

و (هَلُمَّ) وهي مركبة من « هل » مع « أُمَّ » - أي أقصد - محذوفة منها همزتها - هذا عند الكوفيين - ، وأما أهل البصرة فيقولون : مركبة من « هَا » مع « لُمَّ » - أي اجمع - محذوفة منها ألفها[٢٨] .

والحجازيون يجرونها على لفظ واحد في : الأفراد ، والتثنية ، والجمع فيقولون : هلم زيدًا ، هلم الزيدين ، هلم الزيْدِين .

وعلى لغة تميم المطابقة : هلم زيدًا ، هلما الزيدين ، هلموا الرجال ، هلمي في المفرد المؤنث ، وهلممن في الجماعة ، ومعناه الإحضار[٢٩] ، قال الله تعالى : « هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ »[٣٠] ، وحُكي عن الأصمعي[٣١] : أن الرجل يقال له : هَلُمَّ ، فيقول : لاَ أَهْلُمّ[٣٢] .

---

(٢٦) قال سيبويه (٢٨٠/٣) : « واعلم أن (فعال) جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَل) أو (فَعُل) أو (فَعِل) ولا يجوز من أفعلت لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أن تسمع شيئًا فتجيزه فيما سمعت ، ولا تجاوزه ؛ فمن ذلك : قَرقار ، وعرعار » وينظر أيضًا : لباب الإعراب (٤٨٨) ، وشرح ابن الحاجب (٥٣٥) .

(٢٧) وينقسم المصدر إلى قسمين : أن يكون مصدرًا مضافًا نحو : رويد زيد . بمنزلة ضرب زيد كقوله تعالى « فضرب الرقاب» - من الآية «٤» سورة محمد - صلى الله عليه وسلم - ، أو يكون مضافًا إلى مفرد نحو : رويدًا زيد كقولك : ضربًا يا زيد . ينظر : كتاب سيبويه (٢٤٥/١) ، والأصول (١٣٠/٢) ، والتبصرة (٢٤٧/١) .

(٢٨) قال ابن جني في الخصائص (٣٥/٣) : « .... ومنها (هلم) وهو اسم ائت ، وتعال ، قال الخليل : هي مركبة ، وأصلها عنده (ها) للتنبيه ، ثم قال : (لم) - أي لم بنا - ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفًا ، ولأن اللام بعدها ، وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون ، آلا ترى أن الأصل ، وأقوى اللغتين وهي الحجازية .... وقال الفراء : أصلها : (هل) زجر وحث ، دخلت على (أم) كأنها كانت (هل أم) أي اعجل ، واقصد » ينظر أيضًا : الأزهار الصافية (١٦٨/١).

(٢٩) في (ب) : « معناه الاختصار » وهو سهو من الناسخ .

(٣٠) من الآية « ١٥٠ » من سورة الأنعام .

(٣١) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن علي الأصمعي ، صاحب النحو ، واللغة ، والأخبار روي عن الجلة ، وكان اتقن الناس لغة ، وكان متحرزًا في التفسير ، نادم الملوك وله أخبار كثيرة ، له مؤلفات عديدة أكثرها مفقود وكانت وفاته سنة (٢١٠هـ). ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين (٥٨) ، وشذرات الذهب لابن العماد ، القاهرة ١٣٥٨هـ (٣٦/٢) .

(٣٢) المفصل (١٥٢) ، وشرح الرضي (٧٣/٢) .

و (ها[٣٣]) بمعنى خذ ، ويلحقها كاف الخطاب ، فيقال : هاك ، هاك هاكما ، هاكم، هاكن ، وتلحقها الهمزة [المكسورة[٣٤]] مع حرف الكاف هاءكما ، هاءكم ، / هاءكن ، وتلحقها الهمزة مع حذف الكاف هاء ، هائي ، هاؤما ، هاؤم ، هاؤن ، قال الله تعالى : « هاؤم اقرءوا كتابيه[٣٥] » والهمزة [المفتوحة][٣٦] مع الكاف فيقال : هاءك ، هاءكِ ، هاءكما ، هاءكم ، هاءكن[٣٧] . أ/٩٠ و

(وحيهل) وهي مركبة من « حي » مع « هل » ، مبنية على الفتح ، وحيهلا بالتنوين ، وحيهلا من غير تنوين ، وحيهل ـ بسكون اللام ـ ، وحيهلا ـ بسكون الهاء مع التنوين ـ ، والأولى بغير تنوين و (حي) بمعنى أقبل ، كقول المؤذن : حي على الصلاة ، وقد جاء متعدياً بنفسه ، وبحرف[٣٨] الجر :

الباء ، وعلى ، وإلى نحو : إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وبعلي[٣٩] ، وكقولهم :

حي على الصلاة وبـ : إلى نحو قولهم : حيهل إلى الثريد [٤٠] ـ أي ايته ـ وقد تحكى الكلمة ولا تستعمل في معناها الأصلي ـ وهو أسم الفعل ـ فيدخل عليها حرف الجر قال الشاعر[٤١] :

[٣٥] بحيهلا يزجون كل مطية *** أمام المطايا سيرها المتقاذف

---

(٣٣) في (ب) : « ومنها (ها) » .

(٣٤) زيادة يتطلبها النص .

(٣٥) من الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(٣٦) زيادة يستقيم بها النص .

(٣٧) قال الرماني في كتابه معاني الحروف (٩٢) : « ... والثاني : من موضعي (ها) أن تكون اسمًا من أسماء الفعل ومعناه: خذ ، تقول : ها للواحد المذكر ، والمؤنث ، والاثنين ، والجميع ، ولغة ثانية وهي : هاك ، وهاكما ، وهاكم ، ولغة ثالثة وهي أن تقول : هاء للمذكر ، وهاء للمؤنث ، وهاؤما ، وهاؤم ، وهاؤن ، قال الله تعالى : « هاؤم اقرؤا كتابيه » ولغة رابعة وهي : أن تقول : ها للمذكر وهائي للمؤنث ، ولغة خامسة : وهي أن تقول : ها للذكر ، وها للمؤنث » ، وينظر : التخمير (٢/٢٣٥) ، ومغني اللبيب (٢/٣٤٩) ، وشفاء العليل (٢/٨٧٠) ، وشرح الرضي (٢/٦٩ ، ٧٠) .

(٣٨) قوله : « بحرف الجر » سقط من (ب) .

(٣٩) قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ : « إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر » ينظر : مسند الإمام أحمد (٦/١٤٨) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/١٧٢) ، والأثر في سيبويه (٤/١٦٣) وحروف المعاني للزجاجي ت / علي الحمد ، طبع / مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٤هـ ص(١٨) ، والصحاح (هلل) .

(٤٠) في الصحاح (حيا) : « والعرب تقول : حي على الثريد » وينظر: المفصل (١٥١) .

(٤١) هو النابغة الجعدي ينظر ديوانه ص(٢٤٧) ، ط/ المكتب الإسلامي (١) ١٣٨٤هـ .

والبيت من شواهد سيبويه (٣/٣٠١) ، وينظر : المقتضب (٣/٢٠٦) ، وشرح ابن يعيش (٤/٣٦) ، وشرح ابن الحاجب (٥٣٠) ، وأمالي ابن الحاجب (٢/١٤٨) وشرح الرضي (٢/٧٢) ، والخزانة (٦/٦٢٨) .

قوله : « يزجون » يسوقون ، « المتقاذف » السريع ، الصحاح : (زجى) ، و (قذف) .

ـ أي بهذه الكلمة ـ وقد تأتي « هلا » وحدها ومعناها : أقبل ، كقول الشاعر(٤٢) :

[٣٦] ألا أبلغا ليلى وقولا لها : هلا *** ....

و (بله) بمعنى : اترك(٤٣) وهي على ضربين : مصدر ، واسم فعل .

فإن كان مصدراً ، كان ما بعده مجروراً ، وإن كان اسم فعل كان منصوباً(٤٤) ، قال الشاعر(٤٥) :

[٣٧] تدع الجماجم ضاحياً هاماتها *** بله الأكف كأنها لم تخلق

ـ بكسر الأكف وفتحها على الوجهين(٤٦) ـ

و (آمين)(٤٧) بمعنى : استجب بالمد والقصر .

---

(٤٢) هو النابغة الجعدي أيضاً ، وصدر البيت في ديوانه ص (١٢٣) وأما عجزه فهو :

.... *** فقد ركبت أمراً أغر محجلا

والشاهد في : الاقتضاب (٣٩٧) ، والتبصرة (٢٤٧/١) والتخمير (٢٣٧/٢) وشرح ابن يعيش (٧٤/٤) ، وشفاء العليل (٨٧٧/٢) ، والخزانة (٢٨/٦) .

(٤٣) في الأصل : « ترك » وهو سهو من الناسخ .

(٤٤) قوله : « فإن كان مصدراً ، كان ما بعده مجروراً ، وإن كان اسم فعل كان منصوباً » سقط من (ب) .

(٤٥) هو كعب بن مالك الانصاري .

والشاهد في ديوانه ص(٢٤٥) ت/ سامي العاني ، مطبعة المعارف (ط/١) ١٣٨٦هـ ، ورواية الديوان :

فترى .... *** ....

[٣٧] والشاهد في : الفوائد المحصورة (٥٢٣) ، والتخمير (٢٣٨/٢) ، وشرح ابن يعيش (٤٩/٤) ، وشرح الرضي (٧٠/٢) ، وشفاء العليل (٨٧٢/٢) ، وخزانة الأدب (٢١١/٦) .

قوله : « ضاحياً » بارزاً ، الصحاح (ضحى) .

(٤٦) الكسر على أن (بله) مصدر مضاف إلى مفعوله ، والنصب على أن (بله) اسم فعل .

(٤٧) قوله (آمين) وقعت مطموسة في الأصل ، والمثبت من (ب) قال الرضي (٦٧/٢) : « ..... وأما (آمين) فقيل : سرياني ، وليس إلا من الاوزان الاعجمية كـ : قابيل ، وهابيل : بمعنى : افعل ..... ولا منع أن يقال : أصله القصر ثم مد ، فيكون عربياً مصدراً في الأصل كـ النذير ، والنكير ثم جعل اسم فعل » .

و (تَراكِ) بمعني : اترك ، قال الشاعر[٤٨] :

[٣٨] تَراكِهَا مِنْ إبلٍ تَراكِهَا *** أما تَرى الموتَ لَدى أَوْرَاكِهَا

(ومَنَاعِ)[٤٩] بمعنى : امنعها ، قال الشاعر[٥٠] :

[٣٩] مَناعِهَا مِنْ إبلٍ مَناعِها *** أما تَرى الموتَ لَدى أَرْبَاعِهَا

وكذلك (أيْه) ـ أي كُفّ ـ ، و (هَيّكَ) ، و (هَيَاكَ) ـ أي اسرع ـ .

وأما التي للإخبار فهي بمعنى الماضي مطلقًا على كلام الشيخ[٥١] ، وبمعنى الماضي والمستقبل على كلام الزمخشري[٥٢] ، فمثاله بمعنى الماضي « هيهات » بمعنى : بعد ، قال الشاعر[٥٣] :

[٤٠] هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العِراقُ وأَهْلُهُ *** وَهَيْهَاتَ حَيٌّ بالعِرَاقِ مُوَصَّلُ

---

(٤٨) هو طفيل بن يزيد الحارثي .

البيت من شواهد سيبويه (١٤١/١) ، (٢٧١/٣) ، وينظر : المقتضب (٣٦٩/٣) ، والتبصرة (٢٥١/١) ، والأمالي الشجرية (١١١/٢ ، ١٣٥) والإنصاف (٥٣٧) ، وشرح ابن يعيش (٥٠/٤) ، والخزانة (١٦٠/٥) .

(٤٩) وقعت في الأصل : « منعاع » وهو سهو من الناسخ .

(٥٠) لم أعثر على نسبة لصاحب البيت فيما وقع تحتي يدي من مراجع .

البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبها (٢٧٠/٣) ، وينظر : المقتضب (١٧٠/٣) ، والتبصرة (٢٥١/١) ، والأمالي الشجرية (١١١/٢) ، والإنصاف (٥٣٧) ، والخزانة (١٦١/٥) .

قوله : « أرباعها » جمع : ربع وهو ولد الناقة التي تلده في الربيع ، ينظر : الصحاح (ربع) .

(٥١) قال ابن الحاجب في شرحه (٥٢٩) : « إنما بنيت ـ يعني أسماء الأفعال ـ إما لأن منها ما وضعه وضع الحرف نحو : قدك ثم حملت البواقي عليه لأنها من باب واحد وإما لشبهها بما هي بمعناه ، وهو فعل الأمر ، والفعل الماضي ، فعلى هذا الوجه الثاني لا يستقيم أن يفسر (أف) بمعنى : أتضجر ، و (أوّه) بمعنى : أتوجع ولكن : تضجرت ، وتوجعت ، وعلى الثاني لا يمتنع ذلك » .

(٥٢) المفصل (١٥٢) .

(٥٣) هو جرير وينظر ديوانه ص(٤٧٩) ، شرح / محمد الصاوي ، دار الأندلس ، ورواية الديوان :

فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصل بالعقيق تواصله

والبيت في : الإيضاح العضدي (١٩١/١) ، والمسائل العضديات (١٤١) والخصائص (٤٦/٣) ، والمقتصد (٥٧٤/١)، وشرح ابن يعيش (٣٥/٤) ، وشفاء العليل (٨٧٣/٢) .

وقال عز وعلا : « هيهات هيهات لما توعدون »[٥٤] وفيها لغات :

هيهات ـ بالحركات الثلاث من غير تنوين ، وبالحركات مع التنوين ، وبـ : التاء نحو : هيهاة ، وهيها ، وبالهمزة نحو : أيهان ، وأيهاك ، وأيهات ـ بالتاء المكسورة[٥٥] ـ .

في (وشكان[٥٦]) بمعنى : قرب ، تقول : وشكان وصولك ، وسرعان خروجك ـ أي سرع ـ .

و (شتان) بمعنى : تباينا وافترقا ، ولابد من أن يكون بين شيئين نحو : شتان زيد وعمرو ، فأما قول الشاعر[٥٧] :

[٤١] شتان ما يومي على كورها *** ويوم حيان أخي جابر

فهو متأول على أن[٥٨] « ما » زائدة[٥٩] .

---

(٥٤) الآية «٣٦» من سورة المؤمنون .

(٥٥) قال ابن جني في الخصائص (٤٢/٣) : « ... وفي (هيهات) لغات : هيهاة ، وهيهاة ، وهيهات ، وهيهات ، وأيهات ، وأيهات ، وأيهاتا ، وأيهان ـ بكسر النون ـ حكاها لنا أبو علي عن أحمد بن يحيى ، وأيها .... » .

(٥٦) في الأصل (شكان) وهو سهو من الناسخ .

(٥٧) هو الأعشى ميمون بن قيس ينظر ديوانه ص(١٤٧) .

والبيت في : أدب الكاتب (٣١٢) ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالوية ط / عالم الكتب ١٤٠٦هـ ص(١٠٩) ، والمقتصد (٥٧٥/١) ، والاقتضاب (٢١٦) وشرح ابن يعيش (٣٧/٤) ، وخزانة الأدب (٢٧٦/٦) ، والأزهار الصافية (١٧١/١) .

قوله : (كورها) الكور هو الرحل ، والضمير يعود على الناقة ، و« حيان » و« جابر » رجلان من بني حنيفة ، ينظر الصحاح (كور) ، واللسان (شتت) .

(٥٨) قوله (ان) سقطت من (ب) .

(٥٩) قال أبو علي الفارسي : فأما قول الأعشى :

شتان ما يومي على كورها *** ويوم حيان أخي جابر

فأسنده إلى فاعلين معطوف أحدهما على الأخر ، فأما قولك : شتان ما بينهما فالقياس لا يمنعه إلا إذا جعلت (ما) بمنزلة الذي، وجعلت (بين) صلة لأن (ما) لابهامها قد تقع على الكثرة » المسائل العسكرية (١١٨) ت / محمد الشاطر أحمد ط/المدني (ط/١) ١٤٠٣هـ ، وينظر المسائل المشكلة للفارسي ت / صلاح الدين السنكاوي ط / العاني ص (٥٢٢) ، والمقرب (١٣٣/١) .

وأما التي للمستقبل على كلام الزمخشري(٦٠) فنحو : « أف » فإنه يقدرها بمعنى : اتضجر ، والشيخ يقدرها بمعنى تضجرت للمضي(٦١) ، وفيها لغات ثمان : ثلاث بالحركة من غير/ تنوين ، وثلاث بالحركة مع التنوين والسكون نحو : « أف » والإمالة نحو « أفي » ـ فهذه ثمان ـ . أ/٩٠ ظ

ومنها : (أَوَّه) وفيها لغات :

أَوْهِ ـ ساكنة الواو مكسورة الهاء ـ ، وبتشديد الواو مع الهاء ومنه :

تأوه الرجل .

ومنها : « وَيْ » ومعناه التعجب ومنه قول الله تعالى : « وَيْكَأَنَّ اللَّهَ »(٦٢) .

وفيه خلاف بين البصريين ، والكوفيين ، فعند البصريين أن أصلها : وَيْ دخلت عليها كاف التشبيه ، وعند الكوفيين أن أصلها : وَيْكَ دخلت عليها أَنَّ(٦٣) .

وقد خالف كل منهما أصله(٦٤) ، فالكسائي يقرأ : وَيْ بالوقف ، ويبتدي بـ : كأَنَّ ، وأبو عمرو(٦٥) يقرأ : وَيْكَ ويبتدي بـ : أَنَّ(٦٦) ، والزمخشري يقدر : وَيْكَ (٦٧) .

---

(٦٠) المفصل (٣٣) ، (١٢٣) .

(٦١) ينظر ص (٦٤) هامش (٥١) .

(٦٢) من الآية «٨٢» من سورة القصص .

(٦٣) قال سيبويه (١٥٤/٢) : « وسألت الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ عن قوله : « ويكأنه لا يفلح » وعن قوله تعالى جده : « ويكأن الله » فزعم أنها (وي) مفصوله عن (كأن) ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا ، والله تعالى أعلم » وينظر : إعراب القرآن للنحاس (٢٤٤/٣) والخصائص (٤٠/٣ ، ٤١) ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ت / د . صالح الضامن ، طبع / مؤسسة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٥هـ (٥٤٨/٢) ، وتذكرة النحاة لإبي حيان ص(٣٩٩) .

(٦٤) وهذا يدل على أن القراءة سنة متبعة يأخذها خلف عن سلف منقولة عن طريق التواتر ولا تخضع لمذهب أو رأي أو استحسان .

(٦٥) هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار أحد القراء السبعة ، سمع من نافع ، وأخذ القراءة عن جماعة من أهل الحجاز والبصرة ، كما كان رأساً في العربية ، سكن البصرة وتوفي بالكوفة (١٥٤هـ) ، ينظر ترجمته : النشر (١٢٣/١) ، والبلغة (٨١) ، وبغية الوعاة (٢٣١/٢) .

(٦٦) « روي عن أبي عمرو : أنه يقف على (ويك) على معنى : أعلمك ويبتدي (أنه) ، وروي عن الكسائي : أنه يقف على (وي) على معنى التنبيه على التعجب بما عاينوا من خسف الله لقارون ، ويبتدئ (كأنه) .... والصواب فيها : اتباع الخط ، وألا يفصل بعضها عن بعض » الكشف (١٦٧/٢) ، وينظر أيضاً : المحتسب (١٥٥/٢ ، ١٥٦) ، وإملاء ما من به الرحمن (١٨١/٢) ، والبدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ، ط/ الحلبي ١٣٧٥هـ ص (٢٤١) .

(٦٧) ينظر قول الزمخشري في الكشاف (١٩٢/٣ ـ ١٩٣) ، والمفصل (٧٦/٤) .

و (أَوَّهْ) بمعنى المستقبل كما تقدم في « أف » ، والشيخ يقدرها بمعنى المضي[٦٨].

وأما ما يتبعها : فهي من الظروف ، والحروف ، والمصادر ، وهذا ما يسميه النحاة الإغْرَاء ، والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حده ، والثاني : في صيغه ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حده فله حدان : لغوي ، واصطلاحي .

أما اللغوي : فهو الإلصاق ، وأما الاصطلاحي : فهو الحث على ملازمة الشئ والحض عليه[٦٩] .

وأما الموضع الثاني : وهو في صيغة فهي من : الظروف ، والحروف ، والمصادر .

فمثاله من الظروف : عندك ، ودونك ، ومثاله من الحروف : عليك ، وإليك ، والمصادر نحو : فَرَطَك[٧٠] ، وحَذَرَك[٧١] ، والمشهور منها : دونك ، وعندك ، وإليك ، وعليك ، وهذه الزيادة للإمام - قدس الله روحه[٧٢] - .

وأما الموضع الثالث وهو في : أحكام الإغراء ، فله أحكام أربعة :

الأول : أن أكثر ما يستعمل للمخاطب[٧٣] ، وقد يستعمل للغائب والمتكلم على سبيل الشذوذ[٧٤] .

---

(٦٨) ينظر ص(٧٤) .

(٦٩) في شرح ابن عقيل (٣٠١/٢) : « الإغراء هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به » .

(٧٠) جاء في الصحاح (فرط) : « فرط في الأمر يفرط فرطًا - أي قصر فيه ، وضيعه حتى فات ، وكذلك التفريط » .

(٧١) في الصحاح (حذر) : « الحذر ، والحذر التحرز ، وقد حذرت الشئ احذره حذرًا »

(٧٢) جاء في الأزهار الصافية (٧٧/١) : « فأما وقوعها في المصادر فقولك : حذرك ، وحذارك ، وفرطك » وقد ذكرت كل هذه الألفاظ في الكتاب (١ / ٢١٩) فكلام الشارح ليس على إطلاقه .

(٧٣) نحو : « إليك » ، و« عليك » .

(٧٤) مثال استعماله في الغائب - وهو قليل - حكاه سيبويه في كتابه (٢٥٠/١) حيث قال : « .... واعلم أن هذه الاسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات ، وفيما قبح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور ، والفاعل المنهي في هذا الباب مضمران في النية ، ولا يجوز أن تقول : رويده زيدًا ، ودونه عمرًا تريد به غير المخاطب ، لأنه ليس بفعل يتصرف تصرفه ، وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى - وهذا قليل - شبهوه بالفعل » ، وينظر : المقتضب (٢١٠/٣ - ٢١١) وشرح الرضي (٧٥/٢) .

الثاني : أن الكاف في نحو :عليك ، ودونك ، وحذرك ، وأخواتهم حروف خطاب .

الثالث : أن الضمائر مستترة ، والتقدير : عليك أنت ، وحذرك أنت .

الرابع : أنه يجوز إبراز الفعل نحو : احذر زيداً ، والزم زيداً .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكام أسماء الأفعال فلها أحكام ثمانية :

الحكم الأول : أن فَعَالِ يأتي على أربعة أضرب :

الأول : أن تكون [معدولة] (٧٥) عن الأمر من الفعل - وهذا هو الأكثر - إما متعدية كقولنا: نَزالِ زَيْدًا - أي انزله - ، وتراك عمراً - أي اتركه - ومَناعِ [أي امنعه](٧٦) ، وأما اللازمة نحو : دَبَابِ للضبع(٧٧) - أي دبي - وخَراجِ لعبة للصبيان(٧٨) وشَعَارِ لعبة لهم أيضاً .

الضرب الثاني : ما يكون معدولا عن المصدر ، وإنما ذكرها هنا لكونه موافقاً لـ : نزال في العدل ، والزنة ، وإن لم يكن اسماً للفعل كـ : فجار ، لأنه معدول عن الفجرة ، وهو معرفة لأنه قد صار علماً للفجرة ، والذي دلَّ على ذلك قول الشاعر(٧٩) :

[٤٢] إنا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا *** فَحَملتُ بَرَّةَ واحْتَملتَ فَجارِ

---

(٧٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يتطلبها النص .

(٧٦) زياد من المحقق دلَّ عليها ما قبلها .

(٧٧) جاء في اللسان (دبب) : « ......ويقال للضبع (دباب) يريدون دبي كما يقال : نزال وحذار ..... » .

(٧٨) في اللسان (خرج) : « ...... قال الفراء : (خراج) اسم لعبة لهم معروفة ، وهو أن يمسك أحدهم شيئاً بيده ، ويقول لسائرهم : اخرجوا ما في يدي ، قال ابن السكيت : لعب الصبيان خراج بكسر الجيم بمنزلة دراك ، وقطام » .

(٧٩) هو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه ص(٥٩) .

والبيت من شواهد سيبويه (٢٧٤/٣) ينظر : إصلاح المنطق (٣٣٦) والكامل للمبرد (٧٠/٢) ، ومجالس ثعلب (٣٩٦/٢) والجمل (٢٢٩) ، والخصائص (١٩٨) ، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني ، ت / مروان العطية وشيخ الراشد ط / دار الهجرة (ط/١) ١٤٠٨هـ (٦٣) ، والخزانة (٦ / ٣٢٧) .

قوله : خطتينا » الخطة هي الطريقة أو الحال الصعبة ، « برة » اسم للبر « فجار » اسم للفجور معدول عن الفجرة ، ينظر الصحاح : (خطط) ، (فجر) .

ـ أي احتملت الفجرة ـ ، وكذلك : يسار[٨٠] للمسرة ، وحماد للمحمدة ودعني كَفَافِ ـ أي ليكن الكف مني ومنك ـ ، ونزلت بَلاءِ على أهل الكتاب ـ أي البلاء[٨١] ـ .

الضرب الثالث : المعدول عن الصفة ، وإنما الحق هاهنا لكونه موافقًا لـ : نزال في العدل والزنة ، وإن لم يكن اسم فعل ، والمعدول عن الصفة على ضربين :

منه مالا يستعمل إلا مقارنًا له حرف النداء وذلك نحو : فَسَاقِ ، وخَبَاثِ ، ورَطَابِ[٨٢] ، ودَفارِ[٨٣] ، ولَكَاعِ[٨٤] .

والضرب الثاني : ما يجوز استعماله في غير النداء وذلك نحو :حَلاقِ[٨٥] / وجَبَاذِ[٨٦] للمنية ، وجَدَاعِ[٨٧] ، وأزَامِ[٨٨] ، وكَلَاحِ[٨٩] في السنة المجدبة ، وحَنَاذِ[٩٠] صفة للشمس،وسَبَاطِ[٩١] للحمى ، وبَرَاحِ[٩٢] للشمس ، وطَمَارِ[٩٣] للمكان . أ/٩١ و

---

(٨٠) في الأصل « ياسر » وهو سهو من الناسخ .

(٨١) جاء في الصحاح (بلا) : « قال الأحمر : يقال : نزلت بلاء على الكفار مثل : قطام ، يحكيه عن العرب » .

(٨٢) في اللسان (رطب) : « ويقال للمرأة : يا رطاب تسب به » .

(٨٣) جاء في اللسان (دفر) : « ويقال للأمة إذا شتمت : يا دفار مثل : قطام أي يا منتنة ، وفي حديث قيلة : ألقي إليَّ أخي يا دفار ـ أي منتنة ـ » .

(٨٤) في الصحاح (لكع) : « لكع ـ أي يا لئيم ـ .... وامراه لكاع كـ : قطام » .

(٨٥) جاء في الصحاح (حلق) : « حلاق اسم للمنية ... معدولة عن حالقة » .

(٨٦) في القاموس المحيط للفيروزابادي ، ط / مؤسسة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٧هـ (جبذ) : « جباذ كقطام المنية .... » .

(٨٧) جاء في الصحاح (جدع : « وجداع السنة الشديدة التي تجدع بالمال أي تذهب به » .

(٨٨) قال الجوهري في صحاحه (أزم) : « الأزمة : الشدة والقحط يقال : أصابتهم سنة أزمتهم أزمًا أي استاصلتهم » .

(٨٩) في الصحاح (كلح) : « وكلاح معدول ، السنة الشديدة » .

(٩٠) في اللسان (حنذ) : ويقال : « حنذته الشمس أي أحرقته » .

(٩١) جاء في اللسان (سبط) : « وسباط من أسماء الحمى مبني على الكسر » .

(٩٢) في الصحاح (برح) : « وبراح مثل قطام للشمس » .

(٩٣) قال صاحب الصحاح (طمر) : « وطمار المكان المرتفع ، قال الأصمعي : انصب عليه من طمار مثل قطام » .

الضرب الرابع : العدول عن (فاعلة) في الأعلام وذلك نحو : حَذَامِ[٩٤] ، وَقَطَامِ[٩٥] وَسَجَاحِ[٩٦] - مسمى لامرأة مسيلمة - وكذلك في البهائم نحو قولك : سَكَابِ[٩٧] للفرس وَحَصَافِ[٩٨] - لفرس أيضًا - ، وعَرَارِ - لبقرة - ومنه المثل : بَاءتْ عَرَارِ بِكَحْلٍ[٩٩] وفي الجمادات نحو : لَصَافِ[١٠٠] - لجبل - ، وَظَفَارِ لبلدة من بلاد حمير بالقرب من ذَمَارِ ، فأما الأضرب الثلاثة الأولى فلا خلاف في بنائها ، وقد عللها الشيخ بقوله : (لِمُوَافَقَتِهَا لَهُ) - أي لنزال - عدلا وزنة ، وانتصاب عدلا وزنة على التمييز .

وأما الضرب الرابع وهو : الأعلام ، فأما أهل الحجاز فيبنونها أجمع كـ : حذام و : قطام ، وبنو تميم يعربونها إعراب مالا ينصرف إلا ما كان آخره (راء) نحو : حَضَارِ[١٠١] ، وَذَمَارِ[١٠٢] ، وسَفَارِ[١٠٣] ، فإنهم يوافقون أهل الحجاز في بنائها[١٠٤] إلا ناسًا فلا يجرون على القياس كالذي لا يكون آخره (راء) يمنعونها الصرف كـ : حَذَامِ ، وَقَطَامِ ، وقد قوَّى الإمام -

---

(٩٤) جاء في اللسان (حذم) : « و (حذام) اسم امرأة معدولة عن حاذمة ، قال ابن بري هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .... » .

(٩٥) جاء في الصحاح (قطم) : « وقطام » اسم امرأة ، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر ... » .

(٩٦) هي سجاح بنت الحارث التميمية ادعت النبوة ، وتزوجت بمسيلمة الكذاب ثم أنها أسلمت بعد مقتل مسيلمة وحسن إسلامها . ينظر : الكامل لابن الاثير (١٣٥/٢) .

(٩٧) جاء في اللسان (سكب) : « وسكاب » فرس عبيدة بن ربيعة .... » .

(٩٨) في اللسان (حصف) « ...... أحصف الفرس والرجل وغيره إذا عدا عدواً شديداً وقال اللحياني : يكون ذلك في الفرس وغيره .... وفرس محصف ، وناقة محصاف » .

(٩٩) جاء في لسان العرب (عرر) : « ... و(عرار) مثل : قطام اسم لبقرة ، وفي المثل : باءت عرار بكحل ، وهما بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً » وينظر : مجمع الأمثال للميداني ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ط / دار الفكر (ط / ٣) .

(١٠٠) في لسان العرب (لصف) : « ...... و (لصاف) مثل قطام ، موضع من منازل بني تميم ، ... وقيل أرض لبني تميم».

(١٠١) جاء في لسان العرب (حضر) : « ..... و (حضار) مبنية مؤنثة مجرورة أبدًا اسم كوكب » .

(١٠٢) في اللسان (ذمر) : « ... و (ذمار) بكسر الذال ، وبعضهم بفتحها اسم قرية باليمن على مرحلتين من صنعاء وقيل : هو اسم صنعاء » .

(١٠٣) في اللسان (سفر : « ... و (سفار) اسم ماء » .

(١٠٤) قال سيبويه (٢٧٨/٣) : « ...فأما ما كان آخره (راءً) فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يرى) والحجازية هي اللغة الأولى القدمى » وينظر : المقتضب (٣٧٥/٣) ، وشرح المصنف (٥٣٨) .

يحيى بن حمزة ـ كلام أهل اللغة القليلة(١٠٥) ، وقال : لا فرق بين موجب البناء فيما آخره « راء » وما ليس كذلك .

وبينهما فرق ، وذلك : أن الراء تطلب الكسرة ، والكسرة من دواعي الإمالة وهو مذهبهم، فوجب البناء على الكسر(١٠٦) ، وذلك للفرق المذكور ؛ وعلة منع الصرف العلمية، والعدل(١٠٧) ، ومنهم(١٠٨) من قال : العلمية والتأنيث ، والأول أصوب ليجري الباب في العدل إجراءً واحداً .

الحكم الثاني : أنها على ثلاث أضرب :

منها [ما] يكون معرفة على كل حال(١٠٩) ، وذلك نحو : « بَلْه » و« آمين » فهذه التزموا فيها التعريف ، وعلامته اسقاط التنوين ، وكأنهم وضعوه بإزاء الحقيقة المعقولة في ذهن المخاطب فصار تعريفها كتعريف : أسامة في كونها موضوعة على الحقيقة الذهنية دون الوجودية .

الضرب الثاني : التزموا فيه التنكير ، وعلامته حصول التنوين ، وهو قولهم :

« إيْهًا » في الكف ، و« وَيْهًا » في الإغراء ، و« وَاهًا » في التعجب يقال :

واهاً ما أطيبه ، قال الشاعر(١١٠) :

[٤٣] واهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا *** يا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَا

(١٠٥) قال يحيى بن حمزة العلوي في الأزهار الصافية (١/١٨٨) : « واللغة القليلة أقيس إذ لا فرق بين موجب البناء بين ما آخره راء وما ليس كذلك .. » .

(١٠٦) وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله (٣/٢٧٨) : « .... فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم يعني : الإمالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وإنهم إن رفعوا لم يصلوا » .

(١٠٧) هذا قول المبرد ينظر المقتضب (٣/٣٢٨) ، وقد وافقه الشارح .

(١٠٨) هذا رأي سيبويه ، والزجاج ، وابن الحاجب والرضي وغيرهم ينظر : كتاب سيبويه (٣/٢٧٧) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (٧٦) وشرح ابن الحاجب (٥٣٩) وشرح الرضي (٢/٧٩) .

(١٠٩) قوله : « على كل حال وذلك نحو » سقط من (ب) .

(١١٠) هو أبو النجم العجلي ، وينظر ديوانه ص(٢٢٧) ، ورواية الديوان :

وأها لريا ثم واها واها *** هي المنى لو أننا نلناها

ياليت عيناها لنا وفاها *** بثمن نرضي به أباها

ينظر : مجالس ثعلب (١/٢٢٨) ، وشرح ابن يعيش (٤/٧٢) ، وأوضح المسالك (٤/٨٤) ، ومغني اللبيب (٢/٣٦٩) ، وشرح قطر الندى (٣٦٢) ، وشفاء العليل (٢/٨٧٣) .

وهذه الأسماء لم يستعملوها إلا نكرات .

الضرب الثالث : ما يستعملونه[١١١] معرفة ونكرة ، وعلامة تنكيره التنوين نحو : «إيْه» و« إيْهٍ »[١١٢] ، و« صَهْ » و« صَهٍ » ، و« مَهْ » ، و« مَهٍ » فحيث يسقط التنوين هو أمارة تعريفه وحيث يكون حاصلا فهو أمارة تنكيره ، فإذا حذف وقيل : « صه » فمعناه : اسكت سكوتًا تامًا السكوت المعهود منك ، وإذا بنيت فمعناه : اسكت سكوتًا تامًا ، وكذلك سائرها .

الحكم الثالث : أنه لا يجاب بالفاء الناصبة فلا يقال : نزال فأكرمك[١١٣] لأنك تعطف صريح الاسم على غير صريح الاسم ، معناه : أنك تعطف ما هو في تأويل المصدر الصريح على ماليس مصدر .

الحكم الرابع : أنها لا تثنى ولا تجمع ؛ بل يقال : نزال يا زيد ، نزال يا زيدان ، نزال يا زيدون[١١٤] .

الحكم الخامس : أن أسماء الأفعال موضوعة ـ كما أشرنا[١١٥] ـ بإزاء الأوامر والأخبار،

---

(١١١) قوله : « الضرب الثالث : ما يستعملونه » سقط من (ب) .

(١١٢) قال سيبويه (٣/٣٠٢) : « .... زعم الخليل أن الذين يقولون : غاق ، غاق ، وعاء حاء ، فلا ينونون فيها ولا أشبهاها أنها معرفة .... وكأنه قال : قال الغراب هذا النحو ، وأن الذين قالوا : صه ذاك ، أرادوا النكرة كأنهم قالوا سكوتًا ، وكذلك هيهات ..... وكذلك : إيه وإيها ، وويه ، وويها .... » وينظر : المقتضب (٣/١٧٩) والأصول (٢/١٣١) وفي شرح الرضي (٢/٧١) : « وزعم الأصمعي : أن العرب لا تستعمل (إيه) إلا منونا ، وخطأ ذا الرمة في قوله :

وفقنا فقلنا إيه عن أم سالم *** .... »

قال ثعلب في مجالسه (١/٢٢٨) : « أما قول ذي الرمة :

وفقنا فقلنا إيه عن أم سالم *** وما بال تكليم الديار البلاقع

فإنه ترك التنوين ، وبنى على الوقف ، ومعناه : إيه ـ حدثنا عن أم سالم » وقد أعترض البغدادي في الخزانة (٦/٢٠٩) على ثعلب حيث يقول : « .... وإنما كان ترك التنوين ضرورة لأنه أراد من الطلل أن يخبره عنها أي حديث كان وليس فيه ما يقتضي أن يحدثه حديثًا معهوداً ، كذا قيل ، وفيه أنه إنما طلب حديثًا مخصوصاً وهو الحديث عن أم سالم وبه يسقط قول ثعلب في أماليه : تقول العرب : إيه بالتنوين بمعنى حدثنا ، وأما قول ذي الرمة فإنه ترك التنوين وبنى علي الوقف ، ومعناه: أيه أي حدثنا » .

(١١٣) في الأصل : « فكرمك » وهو سهو من الناسخ .

(١١٤) السبب في أن أسماء الأفعال تلزم طريقة واحدة هو المبالغة كما عبر عن ذلك ابن السراج بقوله : « لجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنما أريد بها المبالغة ، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها » الأصول (٢/١٣٤) . والمبالغة إنما تكون حاصلة بالإبهام في جميع أحوالها ، فلو استعملت على غير هذه الطريقة لكان فيها نوعًا من الايضاح فتذهب حينئذ المبالغة المقصودة . ينظر : الأزهار الصافية (١/١٩١) .

(١١٥) ينظر ص (٧١) .

ثم ما كان منها موضوعًا بإزاء الأوامر فهو على ضربين : متعد ، وغير متعد فما /كانت فهميته متوقفة على غيره ، فهو متعد كـ : « نَزالِ ، و« هَاتِ » ، « وَهَلُمَّ » وغيره مما يكون على هذه الصفة[116] ، وما كان منها لا يتوقف فهميته على متعلق فهو لازم مثل : « صَهٍ » ، و«مَهٍ» ، و «آمِيْن » ، و « وَيْكَ » ، و « هَيَّكَ » وغيرها . أ/٩١ و

فأما أسماء الأخبار : فلا توجد إلا لازمة كقولك : « هَيْهاتَ » و« وَشْكانَ » ، و « أَوَّهْ »، والتفرقة بين النوعين ظاهرة ، فالأوامر لما كانت متعدية إلى الغير ، وقد يكون مقصورًا على مطلق الأمر من غير مأمور جاز ورودها على الوجهين بخلاف الأخبار لأن المقصود بها هو الإخبار والإخبارات في أنفسها مقصورة على أنفسها في الصدق والكذب .

الحكم السادس : أنه لا يتقدم معمولها عليها ، وذلك لأنها قصرت عن رتبة الفعل[117] .

الحكم السابع : أنه لا يفصل بينها ، وبين معمولها بأجنبي .

الحكم الثامن : أن نونا التوكيد تدخلان على : « هَلُمَّ » ـ من بينها ـ لشبهها بالفعل[118] فتقول : هَلُمَّنَّ يا رجل ، هلمن يا امرأة ، هَلُمَّانّ يا رجلان ، هَلُمَّنَّ يا رجال ، هَلْمُمْنَ يا نساء[119] .

****

****

******

(١١٦) قوله : « وغيره ممايكون على هذه الصفة » سقط من (ب) .

(١١٧) في (ب) : لضعفها عن مرتبة الفعل » .

(١١٨) قوله : « لشبهها بالفعل » سقطت من الأصل وهي في (ب) .

(١١٩) في كتاب سيبويه (٥٢٩/٣) : « وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلم لأنها عندهم بمنزلة ردَّ ، وردا ، وردِّي ، واردن ، كما تقول : هلم ، وهلما ، وهلمي ، وهلممن ، والهاء فضل ، إنما هي ها التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم » ، وينظر المقتضب (٢٥/٣) .

[أسماء الأصوات]

قوله : (الأصوات كل لفظ حكي به صوت ، أو صوت به للبهائم .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في موضعين :

الأول : في حده ، والدليل على اسميته ، وعلة بنائه ، الحكم الثاني : في أحكامه .

* أما الموضع الأول : وهو في حده ، فهو ما ذكر الشيخ بقوله : (كل لفظ حكى به صوت أو صوت به للبهائم(١)) وتفسيره ظاهر .

وأما الدليل على اسميته : فلكونه دالا على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وهذا هو حدُّ الاسم ، ولأنه غير مهمل ، فتعين كونه اسمًا .

وأما علة بنائه : فلأنه غير مركب(٢) .

وأما الموضع الثاني : وهو في احكامه :

فالحكم(٣) الأول في الخلاف في تسميته ، فقولنا : « نخ » ، و « سأ » ، وما جرى هذا المجرى ، فمنهم من قال : إن هذا اسم فعل(٤) لأنه يدل على الفعل فـ : « نخ » بمعنى : اترك كما أن « نزال » بمعنى : انزل(٥) .

ومنهم من قال : ليس كذلك ، وإنما هي أصوات بدليل أنها موضوعة للبهائم وحكاية لأصواتها ؛ وكل واحد من هذين لا يقع في حقيقة الأمر والخبر ، وإنما الغرض إسماعها هذا

---

(١) في الأصل : « البهائم » وهو يخالف ما ذكره الشيخ .

(٢) قال الرضي في شرحه (٨١/٢) : « وإنما بنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظورًا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتبارًا بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر كـ : أهًا منك مثل : « أف لكما » ، وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها » . وينظر : الوافية شرح الكافية ص (٢٠٣، ٢٠٤) .

(٣) في الأصل : « فالخلاف » وهو سهو من الناسخ .

(٤) وقعت في الأصل : « الاسم فعل » وهو سهو من الناسخ .

(٥) قال الرضي في شرحه (٨٠/٢-٨١) : « ..... وأنا لا أرى منعًا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات ـ المقارنة في الأصل للضرب أو البر كما لما استغنى بها الطالب عنهما ـ أسماء الأفعال بمعنى الأمر كما ذهب بعضهم ، فتكون أوامر ونواهي لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بأن تخاطب وتكلم بما يفهمه العقلاء » وقد علل لهذا الرأي ابن يعيش حيث يقول (٧٦/٤) : « لأن أسماء الأفعال والأصوات متواخية لأنها مزجور بها كما أن الأصوات كذلك » .

الصوت لتنقاد ؛ فما طلب منها إلا مجرد السماع لا غير ، لا من أجل فهم المعنى فهو متعذر في حقها(٦) .

الحكم الثاني : في الخلاف في علة البناء ، فمنهم من قال : لوقوعها غير مركبة ، والتركيب سبب الإعراب ، ومنهم من فصَّل ، وقال : الأصوات تعليلها ما تقدم(٧) ، وأما تصويت البهائم : فإنها وقعت موقع الأمر فبينت كبنائه ، وقد ضعفه ابن الحاجب في الشرح بقوله : إنا لا نخاطب مالا يعقل بطلب الامتثال وقال مثل ذلك لا يصدر إلا عن غفلة ، ولكن الله تعالى قد أجرى العادة أن الحيوانات عند سماع ذلك تفعله(٨) .

وقد ضعفه الإمام بدليل أنه خالف مذهبه ، وذلك لأنه عندهم يصح تكليف مالا يطاق(٩)، وله أن يجيب ويقول : لا يتعد ذلك في حق الله تعالى ، وهو أن يكلف مالا يطاق ، ولا يصح ذلك من المخلوقين(١٠) .

---

(٦) وممن قال بهذا القول ابن الحاجب حيث قال في شرحه (٥٤٢) : « ومن جعل نخ وبابه مما يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال فهو مخطئ » وقد وافق العلوي ابن الحاجب في هذا المذهب حيث قال (٢٠١/١) : « أعلم أن من اعتقد في هذه الأصوات أسماء الأفعال فقد أخطأ» وقد ذكروا التعليل الذي ذكره الشارح ، وهو أسماعها الصوت وليس أمرها لتفهم الخطاب فهذا متعذر في حقها .

(٧) ينظر ص (٨٤) .

(٨) قال ابن الحاجب في شرحه (٥٤٢ ، ٥٤٣) : « ومن جعل نخ وبابه مما يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال فهو مخطئ ، لإنه إذا جعلت اسماء أفعال ..... وجب أن تكون بمعنى الأمر ، والأمر بأسماء الأفعال اقتضاء الفعل من المخاطب فيؤدي إلى أن يكون طالباً مما لا يعقل امتثال الأمر بالخطاب ، وذلك مما لا يصدر إلا عن غفلة ..... وإنما الحاصل القصد إلى انقياده بالصوت الملفوظ به لما أجرى الله تعالى العادة بذلك من عنده ، إلا أنه يخاطب مالا يعقل بطلب الامتثال » .

(٩) جاء في الأزهار الصافية (٢٠٢/١) : « واعلم أن الشيخ قد جرى في هذا الكلام مسلك أهل الحق في مطابقة عقيدة أهل العدل من الزيدية والمعتزلة في استحالة تكليف مالا يطاق ، والأمر بما لا يمكن فعله ، وغفل عن عقيدة الجبر الذي هو مذهبه، ومذهب أسلافه الأشعرية » .

(١٠) قال الإمام الشهرستاني وهو يتحدث عن عقيدة أبي الحسن الأشعري مؤسس الأشعرية : « ..... وتكليف مالا يطاق جائز على مذهبه .... » الملل والنحل ت / عبدالعزيز الوكيل ، ط / دار الفكر ص(٩٦) ، ومعلوم أن مذهب أهل السنة والجماعة هو ما عبر عنه الإمام الطحاوي حيث قال : « .... ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ، ولا يطيقون إلا ما كلفهم وهو تفسير : لا حول ولا قوة إلا بالله ...... » قال شارح العقيدة الطحاوية : « فقوله : لم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ، قال الله تعالى: « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » ، « لا نكلف نفساً إلا وسعها » ، وعند أبي الحسن الأشعري . أن تكليف مالا يطاق جائز عقلا .... » شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي ، ت/ جماعة من العلماء ، ط / المكتب الإسلامي (ط/٧) ١٤٠٣هـ (٥٠٢ ، ٥٠٣) .

الحكم الثالث : أنها في بنائها على ثلاثة أضرب :

منها ما يكون مبنياً على السكون كقولنا[١١] : « نَخْ »[١٢] ، و«قُوسْ »[١٣] ، و«سَأْ»[١٤] و« هَبْ »[١٥] ، وما جرى هذا المجرى ، وذلك لأن الأصل البناء على السكون .

ومنها / ما هو مبني على الفتح وذلك : « جَوْتَ »[١٦] ، تستعمل عند شرب الإبل قال الشاعر[١٧] : ٩٢/أ و

[٤٤] دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَوِيْنَ لِصَوتِهِ *** كَما رُعْتَ بِالجَوْتَ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا

ومنه ما يكون مبنياً على الكسر ، وذلك نحو : « حَسِّ » ، و« بَسِّ »[١٨] و«مِضِّ»[١٩] لالتقاء الساكنين .

---

(١١) قوله : « كقولنا » سقط من (ب) .

(١٢) جاء في الصحاح (نخ) : « .... ونخنخت الناقة فتنخنخت : أبركتها فبركت ..... » قال الرضي (٨٢/٢) : « و (نخ) بفتح النون ، وتشديد الخاء المفتوحة ، وقد تخفف مسكنة : صوت عند إناخة البعير ... » .

(١٣) في اللسان (قوس) : « ..... والقوس أيضاً : زجر الكلب إذا الكلب إذا خسأته قلت له : قوس ، قوس ..... فإذا دعوته قلت له : قس ، قس » .

(١٤) في اللسان (سأسأ) : « .... يقال (سأ) للحمار عند الشرب ..... ومعنى قوله (سأ) - أي اشرب ..... » .

(١٥) جاء في الصحاح (هبب) : « .... تقول : (هب) التيس يهب بالكسر هبباً وهيابا ، إذا نب للسفاد ، واهتب مثله .....» .

(١٦) في الصحاح (جوت) : « ...... يقال للإبل : جوت ، جوت إذا دعوتها للماء » .

(١٧) هو عويف القوافي ، واسمه : عويف بن معاوية من فزارة .

والشاهد في شرح اللمع لابن برهان (٤٩٥/٢) ، والتخمير (٢٥٨/٢) ، وأمالي ابن الحاجب (٥٦/٢) ، وشرح الرضي (٨١/٢) ، والخزانة (٣٨١/٦) ، والصحاح (جوت) .

قوله : « ردفى » أي دعا رديفه من الجن ، « أرعوين » أعجبن بصوته وإنشاده .

(١٨) جاء في اللسان (حسس) : « ... و (حس) - بفتح الحاء ، وكسر وترك التنوين كلمة تقال عند الألم ... والعرب تقول عند لذعة النار : حس بس ، ؛ وفي حديث طلحة - رضي الله عنه - حين قطعت أصابعه يوم أحد قال : حس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت بسم الله لرفعتك الملائكة والناس ينظرون » .

(١٩) في الصحاح (مضض) : « .... و (مض) - بكسر الميم والضاد - كلمة تستعل بمعنى : لا ، وهي مع ذلك مطمعة في الإجابة يقال : إن في مض لمطمعا ... » .

(٢٠) قال ابن الحاجب في شرحه (٥٤٠) : « وإنما بني هذا النوع لأن وضعه على أن ينطق به مفرداً ألا ترى أنك إذا قلت : غاق حاكياً صوت الغراب لم يحتج إلى ما يتركب معه لأن وضعه على حكايته لا غير » .

الرابع : في حكمها في حال الحكاية مثل قولك : « غَاقْ » صوت الغراب و« نَخْ » أمر للإبل وهل يكون معربًا أم لا ؟ .

فمنهم من قال : إنها مبنية ، وهو كلام ابن الحاجب[٢٠] ، ومنهم من قال : إنها معربة، وهو كلام الإمام[٢١] ، لأنها قد أفادت فائدة لم تحصل قبل الحكاية كما فعل في : حروف الهجاء، إذا حُكيت واحتج بقول الشاعر[٢٢] :

[٤٥] تَداعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ *** جَوانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامِ

وقال الآخر[٢٣] :

[٤٦] لاَ يَنْعَشُ الطَّرفَ إلاَّ مَا تَخَوَّلَهُ *** دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومِ

الحكم الخامس : أنها مستعملة للعقلاء وغيرهم كقولك : « مِضْ » في رد المحتاج ، و

---

(٢١) قال العلوي في الأزهار الصافية (١/٢٠٥ ، ٢٠٦) : « فالحروف إذا ركبت أعربت ولهذا فإنك تقول : هذه ألف ، وكتبت جيما ، فتعربها لأجل تركيبها وإفادتها .... وقد جاء إعرابها مركبًا كقوله : تداعين باسم الشيب .... » .

(٢٢) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة ينظر ديوانه ص(٦٨٩) ، ط/ المكتب الإسلامي (ط/١) ١٣٨٤هـ .

والبيت في : إصلاح المنطق ، (٢٩) ، والمثلث للبطليوسي (٣٦١) ونتائج الفكر (٤٨) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٤) ، وشرح الرضي (٢/٨١) والخزانة (١/١٠٤) .

قوله : « الشيب » حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب ، « المتثلم » المتكسر المتهدم ، « بصرة » حجارة بيضاء رخوة وبها سميت البصرة « سلام » جمع سلمة وهي الحجارة ، الصحاح ، واللسان (شيب) .

(٢٣) هو ذو الرمة أيضًا ينظر ديوانه ص(٦٥٤) .

ينظر : الخصائص (٣/٢٩) ، والمبهج (١٢٤) ، ونتائج الفكر (٤٧) وشرح ابن الحاجب (٥٤٢) ، والخزانة (٤/٣٤٤) ، والصحاح (بغم) .

قوله : « لا ينعش » لا يرفع ، « تخوّله » تعهده ، « مبغوم » أصل البغام صوت الظباء خاصة ، وقد استعملت في مجرد الصوت ، ينظر الصحاح (بغم) .

«وي»[٢٤] للمتندم ، وقد تستعمل في الحيوانات : «هلا»[٢٥] ، و« حب »[٢٦] ، و «حل»[٢٧] للجمل[٢٨] ، و« هج »[٢٩] للكلب ، و« جاه »[٣٠] زجر للسبع .

وتكون مستعملة في الجمادات كقولك : « قب »[٣١] في وقع السـيف ، و« طق »[٣٢] للحجارة[٣٣] .

الحكم السادس : أنها للحث والزجر ، والدعاء ، فالحث نحو : « عدس »[٣٤] للبغل ، و «حل » للناقة ، والدعاء نحو : « دج »[٣٥] صياح الدجاجة ودعاء لها، و « سأ » ، و« تشؤ »[٣٦] دعاء للحمار إلى الشرب ، والزجر « هج » وغيره .

****

****

****

(٢٤) جاء في اللسان (ويا) : « .... وفي كلام العرب (وي) معناه التنبيه والتندم » .

(٢٥) في الصحاح (هلا) : « .... هلا زجر للخيل وهال مثله ـ أي أقربي .... » ، قال الرضي (٨٢/٢) : « ومن الأصوات التي يصوت بها للبهائم : هلا لزجر الخيل ، أي توسعي في الجري ، وقد تزجر به الناقة » .

(٢٦) في اللسان (حبب) : « ..... والإحباب : البروك ، وأحب البعير برك وقيل الاحباب في الإبل كالحران في الخيل ، وهو أن يبرك فلا يثور » وفي المنتخب من غريب كلام العرب (٢٩٨/١) : « ويقال للبعير إذا زجرته : حوب ، حوب ، حوب ، وللناقة حل » ولعل قول الشارح (حب) محرفة عن (حوب) لأن صريح النصوص تشير إلى ذلك ، وانظر : التخمير (٢٥٨/٢)، وشرح الرضي (٨٢/٢) .

(٢٧) جاء في اللسان (حلل) : « .... وحلل بالابل قال لها : حل ، حل بالتخفيف يقال للناقة إذا زجرتها : حل » وفي الصحاح (حلل) : « وحلحلت بالناقة إذا قلت لها : حل بالتسكين وهو زجر للناقة ، وحوب زجر للبعير ..... » .

(٢٨) قوله : « للجمل » وقعت في الأصل للحبل وهو سهو من الناسخ .

(٢٩) في الصحاح (هجج) : « .... و (هج) مخفف زجر للكب » .

(٣٠) جاء في الصحاح (جاه) : « ... (جاه) زجر للبعير دون الناقة ، وهو مبني على الكسر ، وربما قالوا : جاه بالتنوين»، وفي اللسان (جوه) : « .... والعرب تقول للبعير جاه ولا جهت وهو زجر للجمل خاصة » ، وفي المنتخب (٢٩٨/١) : « ويقال : جوت ، جوت إذا دعوت الإبل إلى الماء ، ويقال : عاج ، وجاه ويقال : لعا إذا دعوت لها بالنهوض ، ومما تقدم يتضح أن قول الشارح : (جاه) زجر للسبع ليس على إطلاقه ، ولعل الشارح نقل ما ذكره الزمخشري في مفصله (١٦٧) من أن (جاه) زجر للسبع .

(٣١) في اللسان (قبب) : « ...... و (قب ، قب) حكاية وقع السيف « .

(٣٢) جاء في اللسان (طقق) : « ...... (طق) حكاية صوت حجر وقع على حجر .... » .

(٣٣) في (ب) حكاية صوت الحجارة .

(٣٤) في الصحاح (عدس) : « .... و (عدس) زجر للبغل ..... وربما سمو البغل عدس » .

(٣٥) في اللسان (دجج) : « .....و (دج ، دج) دعاؤك للدجاجة ، و (دجدج) بالدجاجة صاح بها فقال : (دج ، دج) ..» .

(٣٦) جاء في اللسان (تشأ) : « تشأ » إذا زجر الحمار ، قال أبو منصور : كأنه قال له : تشؤ ، تشؤ » وقد ذكر الشارح أنها دعاء للحمار إلى الشرب وهو مخالف لما جاء في اللسان ينظر في تفسير الأصوات السابقة : الخصائص (٢٣١/٣)، التخمير (٢٥٦/٢ ـ ٢٦٣) ، وشرح الرضي (٨١/٢ ـ ٨٤) .

[المُرَكَّبَاتُ]

قوله : (المُرَكَّبَاتُ كُلُّ اسْمٍ[١] تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :-

الأول : في حدها ، وعلة بنائها ، والثاني : في قسمتها ، والثالث : في الكلام على كل واحد من أقسامها[٢] .

أما الموضع الأول : وهو في حدها ، فهو ما ذكره الشيخ فقوله : (كُلُّ اسْمٍ) جنس الحد[٣] ، وقوله (مِنْ كَلِمَتَيْنِ) خرجت الكلمة المفردة ، وقوله : (لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) ليخرج باب المضاف والمضاف إليه ، وباب تأبط شراً[٤] ؛ فإنه محكي على أصله قبل التسمية[٥] ، وليس الغرض هاهنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب .

وقوله : (المُرَكَّبَاتُ) جمع مركب وليس فيما هذا حاله إذا جُمِعَ ، إلا جمع المؤنث السالم لتعذر تكسيره من أجل ثقله كما قالوا : جِمَالٌ سِبَحْلَاتٌ[٦] وأُسُودٌ سِبَطْرَات[٧] ، ولم يقولوا : سَبَاحِل ، ولا سَبَاطِر - وهذا أصل - وهو : أن ما كان متعذر جمعه جمع التكسير جُمِعَ

---

(١) يلاحظ الاختلاف بين النص في الشرح والنص الذي اعتمدت عليه .

(٢) في (ب) : « في كل واحد منها » .

(٣) قال الرضي (٨٤/٢) : « لا يطلب في الحد العموم ، فلا حاجة إلى قوله : (كل) وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ، ولم يكن قوله اسم محتاجاً إليه كما في سائر الحدود المتقدمة ، لأنه في قسم الأسماء ..... » .

(٤) جاء في الصحاح (أبط) : « وكان ثابت بن جابر الفهمي يسمى تأبط شراً لأنهم زعموا أنه كان لا يفارقه السيف » ، وقد وقعت كلمة « شراً » على الهامش .

(٥) في كتاب سيبويه (٣٢٦/٢ ، ٣٢٧) : « هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك كقول العرب في رجل يسمى تأبط شراً : هذا تأبط شراً .... فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً ... واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يثن ، ولم يجمع إلا أن تقول : كلهم تأبط شراً .... » .

(٦) جاء في الصحاح (سبحل) : « السِبَحل » ، على وزن : الهِجَفّ : الضخم من الضب ، والبعير ، والسقاء ، والجارية ، والأنثى : سِبَحْلَة ، مثل : رِبَحْلَة » .

(٧) في الصحاح (سبطر) : « ...... وأسد سِبَطْر مثال هِزَبْر ، أي يمتد عند الوثبة ، وجمال سِبَطْرات : طوال على وجه الأرض ، والتاء ليست للتأنيث وإنما هي كقولهم : حمامات ، ورجالات ، في جمع المذكر » ، وقد وقعت في الاصل « مسبطرات » وهو سهو من الناسخ .

جمع المؤنث السالم لما اتسعوا فيه [مالا يتسع في [8]] غيره من الجموع .

وأما علة بنائه : فالأول : لينزله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، والثاني لتضمنه الحرف .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمته فله قسمتان :

أحدهما مبني شطراه ، والآخر مبنى شطره .

فهذان القسمان قد اشتمل[9] عليهما قسم المركبات المبنية .

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل واحد منهما ، فبدأ الشيخ بما بني شطراه ، فنبدأ به فنقول : هو وارد على أربعة أضرب :

أولها : الأعداد المبنية وهي من : إحدى عشر إلى تسعة عشر ، إلا اثنى عشر وقد تقدمت العلة في بنائها[10] ، وأما كونه بني على حركة فلأن / له أصلا في الإعراب ، وخص بالفتحة طلبًا للخفة ، فأما اثنى عشر فإنها معربة من جهة أن عشرة عوض النون للتثنية ، ولهذا فإنهم لا يضيفونها ؛ فلا يقال : اثنى عشرك من جهة أن النون باقية في التقدير ، فعلى هذا يكون رفعها بالألف ، ونصبها وجرها بالياء[11] ، وحكي عن ابن درستويه أنه يبنيها كأخواتها[12] .

أ / ٩٢
ظ

الضرب الثاني : الظروف ، وهي نوعان :

زمانية نحو : صَباحَ مَسَاء[13] ، ويَوْمَ يَوْم ، وسَاعَةَ سَاعَة .

---

(٨) زيادة يستقيم بها النص ، وفي الأصل « لما اتسعوا فيه مالا غيره من الجموع » وما أثبتناه وحذفنا منه يستقيم به الكلام .

(٩) في الأصل : « اشتملت » وهو سهو من الناسخ .

(١٠) ينظر القسم الأول من المخطوط لوحة (٤٠) ، وعلة البناء هي : أن الجزء الأول مبني لينزل منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وبني الجزء الثاني منهما لتضمنه الحرف ، ينظر : المقتضب(١٦١/٢) ، والإيضاح العضدي (٣١٦/١) .

(١١) في سيبويه (٣٠٧/٣) : « .... وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة خمسة عشر، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع ، واثنى في النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في مسلمين » ، وينظر المقتضب (١٦٠/٢) ، ومجالس ثعلب (٤٣٩/٢) .

(١٢) في شرح الرضي (٨٨/٢) : « وقال ابن درستويه : هو مبني كسائر إخوانه من الصدور ، لكونه محتاجًا إلى الجزء الثاني مثلها » .

(١٣) في شرح اللمع لابن برهان : « وأما صباح مساء فظروف زمان ، كأنك قلت : لقيته كل وقت » شرح اللمع (٤٦٨/٢) .

النوع الثاني : ظروف المكان[١٤] نحو : بَيْتَ بَيت ـ أي بَيْتٌ لِبَيت[١٥] ـ . ومثل : بَيْنَ بَين ـ أي بيني وبينك[١٦] .

الضرب الثالث : الحكاية الحالية ، وذلك نحو : لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ[١٧] ، ومثل : صَحْرَةَ بَحْرَةَ[١٨] ـ أي منكشفين ـ فانتصابه على الحال في المحل ، وكذلك : تفرقوا شَذَرَ مَذَرْ ، وشَغَرَ بَغَرْ ، وخَذَعَ مَذَعْ ـ أي منتشرين متطايرين لا يجمعهم[١٩] جامع .

الضرب الرابع : ماليس كذلك ، وهو مبني كإخوانه لما قدمناه[٢٠] من العلة[٢١] ، وهو نحو قولهم : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ[٢٢] ، فما هذا حاله ليس عددًا ، ولا ظرفًا ، ولا حالا ، وإنما هو عبارة عن شدة الأمر[٢٣] ، وعليه قول الشاعر[٢٤] :

[٤٧] قَدْ كُنْتَ خَرّاجًا وَلُوْجًا صيرفًا *** لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

---

(١٤) جعل سيبويه هذه المركبات التي عبر عنها الشارح بقوله « ظروف المكان » جعلها أحوالا حيث قال (١١٨/٢) : « هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن عمي دنيًا وهو جاري بيت بيت فهذه أحوال ، قد وقع في كل واحد منهما شئ وانتصب لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حيث قلت : أنت الرجل علمًا .... » .

(١٥) قوله : « أي بيت لبيت » سقط من (ب) .

(١٦) قوله : « وبينك » على هامش الأصل الأيسر .

(١٧) في اللسان : (كفف) : « لقيته كفة كفة ، أي كفاحًا ، وذلك إذا استقبلته مواجهة ، وفي حديث الزبير : فتلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة » .

(١٨) في الصحاح (صحر) : « ويقال : لقيته صحرةَ بحرة ، وهي غير مُجراه ، إذا رايته وليس بينك وبينه ساتر » .

(١٩) في مجمع الأمثال (٢٧٠/١) : « ذهبوا شغر بغر ، شذر مذر ، وشذر مذر ، وخذع مذع أي في كل وجهة » وينظر : سيبويه (٢٩٨/٣) والمقتضب (١٥٩/٢) ، والمسائل العضديات (٢٠٧) ، وشرح ابن يعيش (١١٨/٤) وشرح ابن الحاجب (٥٤٤) ، وشرح الرضى (٩١/٢) ، والصحاح واللسان (شغر) .

(٢٠) ينظر ص (٨٠) .

(٢١) قوله : « وهو مبني كأخوانه لما قدمناه من العلة » سقط من (ب) .

(٢٢) في الصحاح (حيص) : « ...... ويقال : وقعوا في حيص بيص ـ أي في اختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه ، ويقال : في ضيق وشدة » وينظر : مجمع الامثال (١٢٧/١) .

(٢٣) جاء في الأزهار الصافية (٢٢٠/٢) : « ..... وقعوا في حيص بيص ، وما هذا حاله ليس عددًا ولا حالا ، وإنما هو عبارة عن اسم مفرد : إما عن الفتنة كما قال الزمخشري ، وإما عن الاختلاط كما حكى الفراء ، وإما عن شدة الأمر وصعوبته كما حكي عن بعض المتأخرين وهذا أعجبها ، لأنه جامع لهذه المعاني كلها » وينظر : سيبويه (٢٩٨/٣) والنوادر (٤٥٨) ، والمنتخب لكراع النمل ، ت / د . محمد العمري ، ط /جامعة أم القرى (ط/١)١٤٠٩هـ (٢٦٣/١) ، واللسان (حيص) .

(٢٤) هو أمية بن عائذ الهذلي ، ينظر ديوان الهذليين (١٩٢/٢)

والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ٢٩٨) ، وينظر : إصلاح المنطق (٣١) ، وما ينصرف ومالا ينصرف (١٠٦) ، والمثلث للبطليوسي (٣٦٠) ، وشرح ابن يعيش (١١٥/٤) والأزهار الصافية (٢٢٠/١) ، والصحاح (لحص) .

قوله : « خراجًا ولوجًا » الذي يحسن التصرف في الأمور ويتخلص منها ، « صيرفا » المحتال المتصرف في الأمور ، «تلتحصني» تلجئني وتضطرني ، « لحاص » فعال من التحص مبنية على الكسر ، وهو اسم للشدة والداهية ، الصحاح (لحص) .

ـ أي لم أقع في شدة يعسر التخلص منها[٢٥] ـ ، ويقال فيه : حَيْصَ بَيْصَ ـ بالفتح والكسر ـ ، وحوصُ بوصُ ـ بالضم ـ.

ونحو : الخَازَ بازَ ، وهو مفعول على معانٍ[٢٦] :

أحدها : داء في اللهازم ، وعليه قول الشاعر[٢٧] :

[٤٨] يَاخَازَ بَازَ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا *** إنّي إخَالُ أَنْ يَكُونَ لازِمَا

وقيل:ذباب في العشب ، وعليه قوله[٢٨] :

[٤٩] تَفَقّأُ فَوقَه القَلَعُ السَّوَارِي *** وَجُنَّ الخَازَ بَازَ بِهِ جُنُونَا

وقيل : هو اسم للعشب ، وعليه قوله[٢٩] :

[٥٠] رَعَيْتُهَا أَفْضَلَ عُوْدٍ عُوْدَا *** الخَازَ بَازَ السَّنِمَ المَجُوْدَا

---

(٢٥) قوله :« أي لم أقع في شدة يعسر التخلص منها » سقط من (ب) .

(٢٦) في مجالس ثعلب (٥٩٠/٢) : « نعم الخاز باز ياهذا ، جعلوه صوتًا فأداروه في العربية » . وينظر : الخصائص (٢٢٨/٣) .

(٢٧) لم أقف على قائله فيما رجعت إليه من مظان .

والشاهد في : ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي ، ت / د . عبدالرحمن العثيمين (ط/٦) ١٤٠٧هـ ص(٢٠٢) ، ونوادر أبي زيد (٥٤٩) ، وإصلاح المنطق . (٤٤) والإنصاف (٣١٥/١) ، والخزانة (٤٤٢/٦) ، والصحاح (لهزم) .

قوله : « اللهازم » جمع لهزمة ، واللهزمتان : عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين .

(٢٨) هو عمرو بن أحمد الباهلي ، ينظر ديوانه ص (١٥٩) ت / حسين عطوان ط/مجمع اللغة العربية بدمشق .

والبيت من شواهد سيبويه (٣٠١/٣) ، وينظر : ما اتفق لفظه واختلف معناه (٢٠٢) والانصاف (٣١٣/١) ، وشرح ابن يعيش (١٢١/٤) ، والخزانة (٤٤٢/٦) والصحاح والسان (خوز)

قوله : « القلع » جمع قلعة ـ بفتح اللام ـ وهي القطعة العظيمة من السحاب ، « السواري » جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلا . الصحاح (قلع) ، (سرى) .

(٢٩) لم أقف على نسبته إلى قائل فيما رجعت إليه ، ولكن البغدادي في الخزانة (٤٤٥/٦) قال : « وهو من أرجوزة أورد بعضها ابن الاعرابي في نوادره وهي :

أرعيتها أطيب عودٍ عودا *** الصِّل والصِّفصل واليعضدا

والخاز باز الناعم الرغيد *** والصليان السنـــم المجودا

بحيث يدعو عامر مسعودا

وينظر : إصلاح المنطق (٤٥) ، والإقتضاب (٢٣٠) ، والتخمير (٢٩٨/٢) وشرح ابن يعيش (١٢٠/٤) ، والصحاح (خوز) ، واللسان (خزبز) .

قوله : « السنم » نبت سنم أي مرتفع ، وهو الذي خرجت سنمته ، الصحاح (سنم).

· وقيل للسنور .

وفيه بعد ذلك سبع لغات :

أحدها : خَازَ بَازَ ـ بفتحها ـ ، وخَازِ بَازِ ـ بكسرها جميعًا ، وخَازِ بَازُ ـ بكسر الأول ، وضم الثاني ـ وخَازَ بَازُ ـ بفتح الأول ، وضم الثاني ، وخَازُ بَازِ ـ بضم الأول وكسر الثاني ـ ، وخَازِ بَازٍ كـ : قَاصِعَاء وخِزْ بَازٍ كـ : قِرْطَاس ، وعليه قول الشاعر[٣٠] :

[٥١] مِثْلُ الكِلاَبِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا *** وَرِمَتْ لَهَا زِمُهَا مِنَ الخِزْبَازِ

فهذه الأمور ـ كلها ـ مبنية العجز والصدر ـ لما قدمناه ـ ، ومالم نذكره فهو داخل فيها من نحو : سيبويه ، ونفطويه ، وما أشبه[٣١] ذلك .

القسم الثاني : في بيان ما يُبنى صدره ، فذلك نحو : بعلبك[٣٢] ، ومَعْدَ يكرب[٣٣] وحَضْرَموت ، وما أشبه ذلك ، فإنه لم يوجد عند العرب بناء كلمتين جميعًا وما ذلك إلا لأنهم لم يضمنوا الثانية حرف العطف ؛ ولكن حذفوه من غير تضمين ثم اعتمدوا في ذلك على لغتين .

الأولى[٣٤] منهما ـ وهي الفصيحة ـ : بناء الأول منها لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وإعراب الثاني إعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب .

---

(٣٠) لم أقف على قائله فيما رجعت إليه من مصادر .

والبيت من شواهد سيبويه (٣٠٠/٣) ، وينظر : الخصائص (٢٢٨/٣) ، والأمالي الشجرية (١١٢/٤) ، والإنصاف (٣١٥/١) ، وشرح الرضى (٩٢/٢) ، والصحاح والسان (خوز) .

قوله : « تهر » هرير الكلاب صوتها دون النباح ، « درابها » جمع درب وهو : باب السكة الواسع الصحاح : (هرر) ، (درب).

(٣١) في (ب) : « من المركبات » بدلا من : « وما أشبه ذلك » .

(٣٢) قال سيبويه في كتاب (٢٩٦/٣) : « هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس ، وذلك نحو : حضرموت وبعلبك ، ومن العرب من يضيف بعل إلى بك ، كما اختلفوا في : رام هرمز ، فجعله بعضهم اسمًا واحدًا ، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز . وكذلك مارسرجس » ، وينظر : الأصول (٩٢/٢) ، والخصائص (٣٥٥/١) وشرح اللمع لابن برهان (٤٦٦/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢٥/٤) .

(٣٣) في الايضاح العضدي (٣١٦/١) : « ومنهم من يقول : معد يكرب مثل : بعلبك ، ومن أضاف لم يفتح الياء من معدي ...جعلوا الياء في هذه المواضع مثل ألف مثنى » وينظر : أمالي ابن الحاجب (٣٨/٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٢٧/٢) ، والملخص (٦٢٤/١) .

(٣٤) في الأصل : « أولى » والمثبت من (ب) .

اللغة الثانية : إعراب الإسمين جميعًا ، وعاملوا الأول معاملة المنصرف لكونه مضافًا إلى الثاني ، ثم إن أهل هذه اللغة فريقان :

أ / ٩٣ ظ منهم من صرف الثاني ، لأنه لا علة في منعه ، ومنهم من لم يصرفه / فيكون كالإضافة إلى أحمد ، وأشباهه[٣٥] ، ومنهم من بناها جميعًا ثم ألحق بهذا : بَادي بَداء ، وبادي بَدء[٣٦] ؛ وهو منتصب على الحال ؛ وليس بمبنيٍّ ، وإنما هو معرب تقديرًا ، وكذلك : أَيْدي سَبأ[٣٧] ـ هذا كلام الشيخ[٣٨] ـ وأما غيره فجعله مبنيًا ، ومعناه : أول مبتدأ ، وأيدي سبأ ـ أي تفرقوا ـ ، قال : فالذي يمكن من توجيهه لهذا المذهب : أنه لما كثر استعماله على هذه الطريقة غير زايل عنها[٣٩] أشبه التركيب المزجي لذلك ، فعومل معاملة المركبات في البناء[٤٠].

****

****

****

(٣٥) في (ب) : « فيكون كالاضافة إلى غير المنصرف كـ : غلام عمر » .

(٣٦) ينظر الخصائص (٢/٣٦٤) .

(٣٧) في سيبويه (٣/٣٠٤) : « وأما أيادي سبا ، وقالي قلا ، وبادي بدا ، فإنما هو بمنزلة : خمسة عشر ، تقول : جاءوا أيادي سبا ، ومن العرب من يجعله مضافًا فينون سبأ » ، وفي الصحاح (سبى) : « وقولهم ذهبوا أيدي سبأ ، وأيادي سبا ـ أي متفرقين » وينظر : مجمع الأمثال (١/٢٧٥) ، وشرح ابن الحاجب (٥٤٦) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ١٢٣) .

(٣٨) ينظر شرح المصنف ص(٥٤٧) .

(٣٩) قوله : « غير زائل عنها » سقط من (ب) .

(٤٠) قوله : « .... المزجي لذلك فعومل معاملة المركبات في البناء » سقط من (ب) .

[الكِنَايَاتُ]

قــوله : (الكِنَايَاتُ :(كَمْ) ، و (كَذَا) لِلعَـدَدِ ، و (كَـيْتَ) ، وَ (ذَيْتَ) لِلحَـدِيْثِ[١] .... إلى آخره) والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في قسمتها ، وحقيقتها ، الثاني في صيغها ، ووجه بنائها ، والثالث في : الكلام على كل واحدة من صيغها .

أما الموضع الأول : وهو في قسمتها ، وحقيقتها ، أما قسمتها فهي تنقسم إلى قسمين[٢] : عامة ، وخاصة .

وهي مصدر : كنى ، يكنى ، وفي لامها وجهان[٣] :

منهم من يجعلها ياء ، ومنهم من يجعلها واواً [٤] ، والكنية : الاسم بالفتح والكسر وما يُكنى به يكون بالضم كالغُرْفَةِ ، وتركيبها دال على الخفاء[٥] .

وأما حقيقتها ، فبحد كل واحد من القسمين[٦] :

فأما العامة : فهي عبارة عن الأشياء التي ينطق بها على جهة الإرادة لغيرها فهذا يعم الإعرابية[٧] نحو : فلان ، وفلانة ، والفلان ، والفلانة[٨] ، من أسماء البهائم[٩] ، والبنائية نحو : كم وشبهه ، والأشياء المستكرهة أجمع[١٠] وأما الخاصة فهي عبارة عن الأمور العددية ، والجمل

---

(١) سقط نص المصنف من (ب) .

(٢) قوله : « قسمتين » سقط من (ب) .

(٣) في الصحاح (كني) : « وقد كنيت بكذا عن كذا وكنوت » .

(٤) قوله : « ومنهم من يجعلها واو » سقط من (ب) .

(٥) في شرح الرضي (٩٣/٢) « الكناية في اللغة والإصطلاح : أن يعبر عن شئ معين ، لفظًا كان أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه ...... » .

(٦) قوله : « فنحد كل واحد من القسمين » سقط من (ب) .

(٧) قوله : « الإعرابية » سقط م (ب) .

(٨) جاء في اللسان (فلل) : « فلان وفلانة : كناية عن الذكر والأنثى من الناس ، فإن كنيت بهما عن غير الناس قلت : الفلان والفالنة » .

(٩) في سيبويه (٤١٥/٢) : « ...... فإن كان المسؤول عنه من غير الإنس فالجواب الهن ، والهنة ، الفلان ، والفلانة ، لأن ذلك كنايته عن غير الآدميين » .

(١٠) وذلك نحو : هن وهنة كناية عن : الفرج ، والوطء كناية عن : الوقاع والغائط كناية عن : الخارج من الإنسان .

مطلقًا ، قولنا : العددية نحو : كَمْ ، وكَذَا ، وقولنا : والجمل نحو : كَيْتَ ، وذَيْتَ ، وقولنا : مطلقًا ليعم الخبرية والإنشائية .

وأما الموضع الثاني : وهو في صيغها فهي أربع : (كَمْ) ، و (كَذَا) ، و (كَيْتَ) و (ذَيْتَ) ، وإنما سيق (كَمْ) من باب الكنايات لما وافق (كَذَا) في العدد[١١] وهو مبني حتى لا يجعل له باب آخر كما سيقت (ما) الاستفهامية والشرطية في (ما) الموصولة لموافقتها لفظًا، هذا كلام ابن الحاجب . أن (كَمْ) ليست كناية لأن عنده الكناية : ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام المتكلم مفسرًا[١٢] ، وأما على كلام الإمام في حد الكنايات فهو داخل فيهما جميعًا[١٣] .

وأما وجه بنائها : أما (كَمْ) فلأن الإستفهام متضمن الهمزة ، وحملت أختها عليها ، أو لأنها تضمنت حرف الانشاء وأكثر الانشاء بالحروف ما خلا : (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) وشبههما[١٤] .

وأما (كَذَا) فلتركبها من كاف التشبيه ، و (ذا) ، ولكونها كناية عن العدد المبني نحو : خمسة عشر ، لأنه متوسط بين الأعداد[١٥] .

وأما (كَيْتَ) ، و (ذَيْتَ) فلأنهما واقعتان موقع الجملة ، وهي مبنية[١٦] وقيل أشبهت

---

(١١) قال المبرد في المقتضب (٥٥/٣) : « اعلم أن (كم) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان : تكون خبرًا ، وتكون استفهامًا فمجراها مجرى عدد منون ، وذلك قولك : كم رجلا عندك ؟ وكم غلام لك ؟ تريد : أعشرين غلامًا أم ثلاثون ، وما اشبه ذلك » .

(١٢) قال ابن الحاجب في شرحه (٥٤٩) : « .... والمراد بالكنايات ـ هاهنا ـ ألفاظ مبهمة يعبر عما وقع في كلام مفسرًا إما لإبهامه على المخاطب وإما لنسيانه ، فعلى هذا لا تكون (كم) من ذلك » .

(١٣) ينظر الأزهار الصافية (٢٣١/١) .

(١٤) وذلك كالتعجب وغيره .

(١٥) في المقتصد (٧٥١/٢) : « .... وأما (كذا) فإنه جرى مجرى (كم) من حيث إنهم لما ادخلوا الكاف على (ذا) كان بمنزلة أسم مضاف كقولك لي ملؤه عسلا ، فنصبت ما بعده ، فقلت :-عندي كذا وكذا درهمًا » .

(١٦) في أمالي ابن الحاجب (٤٦/٤) : « ...... علة بناء (كيت) ، و (ذيت) أنهما شاركت (كم) و (كذا) في أصل وضعها ، وهو كونها موضوعة للكناية عن متعدد ، وهذه كذلك ، ولا يقوى أن يقال :إنها مثلها في الكناية لئلا يرد علينا : فلان ، وفلانة فإنهما كنايتان ، ومع ذلك هما معربان » .

في الصورة (سَوْفَ) و (جَيْرِ) فبنيت لذلك[١٧] .

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل واحد من صيغها :

فأولها (كَمْ) ولها قسمتان : استفهامية ، وخبرية ، وهما يشتركان في أحكام[١٨] ، ويختلفان في أحكام ، أما ما يشتركان فيه :

فالأول : في البناء[١٩] ، والثاني : في اللفظ والصورة كـ : القُرْءِ[٢٠] ، والجَوْنِ[٢١] ، والشَفَقِ[٢٢] .

والثالث : أن لكل واحد منهما صدر الكلام ، والإستفهامية ظاهرة والخبرية لأنها للإنشاء ، أو لأنها محمولة على اختها[٢٣] .

أ / ٩٤ ظ الرابع : أن كل واحدة منهما تكون مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة[٢٤] ، فالجر : بكم اشتريت ، وعلى كم رجلٍ سلمت / وبالإضافة : غلام كم رجلٍ ، ورجلاً ضربتُ .

ومثال المنصوب مفعولا به : كم رجل ضربت ورجلا .

وقوله (على حَسَبِهِ) يريد به ذلك ، والمصدر كقولك : كم ضربة وضربة ضربت ، والظرف زمانًا كقولك : كم يومٍ ويومًا سرتُ ، أو مكانًا : كم فرسخٍ أو فرسخًا سرتُ ، ومثال المرفوع : ما عدا هذين مبتدأ في قولك : كم رجلٍ عندك ، أو رجلاً ، وخبر إن كان ظرفًا نحو :

---

(١٧) في شرح الرضى (٩٥/٢) « ...... وأما (كيت) و (ذيت) فإنما بنيا ، لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام .... وبناؤها على الفتح أكثر .... ويجوز بناؤها على الضم ، والكسر أيضًا تشبيها بـ : حيث ، وجير » .

(١٨) قوله « في أحكام » سقط من (ب) .

(١٩) وذلك لأن الاستفهامية متضمنة للحرف ، وأما الخبرية فهي محمولة على الاستفهامية .

(٢٠) جاء في الصحاح (قرء) : « القرء بالفتح الحيض ... والقرء أيضًا الطهر وهو من الأضداد » .

(٢١) في الصحاح (جون) : « الجون الأبيض .... والجون الأسود وهو من الأضداد » .

(٢٢) في الصحاح (شفق) : « الشفق : بقية ضوء الشمس وحمرتها في أول الليل إلى قريب العتمة ، وقال الخليل : الشفق : بقية ضوء الشمس إلى وقت العشاء الآخرة » .

(٢٣) في كتاب سيبويه (١٥٨/٢) : « ...... وكذلك (كم) .... لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة ، لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا » وينظر الأصول (٣١٦/١) ، وشرح اللمع لابن برهان (٤٢٧/٢) .

(٢٤) ينظر أمالي ابن الحاجب (٣٨/٣ ـ ٤٠) .

كم يومٍ سفرك ، فـ : سفرك مبتدأ ، و (كم) خبره مقدم عليه .

قوله : (وَكَذلك أَسْمَاءِ الإِسْتِفْهَامِ والشَّرْطِ) يعني أنها تكون منصوبة ومجرورة ومرفوعة تقول : من عندك ، في الرفع ، ومن ضربت ، في النصب، وبمن مررت في الجر ، وكذلك الشرط .

والخامس : أنهما مفتقران إلى البيان[٢٥] .

والسادس : أنه لا يتقدم عليهما مفسرهما ، أما الاستفهامية فلها صدر الكلام ، وأما الخبرية فلأنها مضافة إليه .

والسابع : جواز حذف المميز ـ وهو قليل[٢٦] فإذا قلت : كم مالك ؟ احتمل الاستفهامية والخبرية على حسب التفسير وهو : درهمٍ ، ودرهماً ، وكذلك : كم سرت وكم ضربت؟ والتفسير محتمل الوجهين في الظرفين[٢٧] ، وأنواع المنصوب[٢٨] .

الثامن : جواز عود الضمير على اللفظ والمعنى[٢٩] فتقول : كم رجل ورجلا لقيته ، أو لقيتهم ، نحو قوله تعالى « وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُم شَيْئًا »[٣٠] .

والتاسع :جواز دخول العوامل عليهما .

والعاشر : جواز كون مميز كل واحد منهما صفة نحو : مثل ، وغير ، في قولك[٣١] :كم مثله وغيره ، وقد تقدم ما يدل عليه[٣٢] .

---

(٢٥) يقصد بالبيان هنا التمييز .

(٢٦) قوله : « وهو قليل » سقط من (ب) .

(٢٧) قوله : « في الظرفين » سقط من (ب) .

(٢٨) في الأصول (٣١٦/١) : « واعلم : أنه لك ألا تذكر ما تفسر به (كم) كما جاز لك ذلك في العدد ، تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطًا درهم لك ، ولا تذكر القيراط .... » .

(٢٩) « قال الشيخ الإمام عبدالقاهر : اعلم أن (كم) اسم موضوع للكثرة ، فيعود إليه الضمير على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى » المقتصد (٧٤٢/٢) .

(٣٠) من الآية «٢٦» من سورة النجم .

(٣١) قوله : « مثل وغير في قولك » سقط من (ب) .

(٣٢) قوله : « وقد تقدم ما يدل عليه » سقط من (ب)

والحادي عشر : أنهما قد يجر مميزهما جميعًا ، فالخبرية ظاهرة ، والاستفهامية إذا كانت في نفسها مجرورة بأحرف الجر كقولك : بكم رجل مررت ، بإضمار (مِنْ) بعدها لا بإضافة (كَمْ) إليه ، وقد[٣٣] تنصبان معًا أيضًا ، فالاستفهامية ظاهرة ، والخبرية على طريق التهكم كبيت الفرزدق[٣٤] :

[٥٢] كَمْ عَمَّةً لَكَ يا جَرِيْرُ وَخَالَةً *** فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[٣٥]

وفيه ثلاثة أوجه : النصب على الاستفهام تهكمًا ، والجر على الإخبار بكثرتهن[٣٦] ، والرفع على حذف المميز ، وتقديره يحتمل المصدر والظرف وتقديره : كم حلبة ، أو مرة ، فترفع « عمة » على الابتداء ، ومصححه كونه موصوفًا بـ « لك » ، وخبره « قَدْ حَلَبَتْ » ، و (كم) على الوجهين ـ أعني الاستفهام والخبر ـ إذا رفعت « عمة » في موضع نصب لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية ، والمصدرية ، وكون الفعل وقع خبرًا لا يمنعه من العمل وتقديره : كم مرات كثيرة ، وكم حلبات كثيرة .

الثاني عشر : أن كل واحدة منهما تدخل عليها (مِنْ)[٣٧] .

---

(٣٣) في الأصل (كم) وهو سهو من الناسخ .

(٣٤) ينظر ديوانه ص (٣١٢) ورواية الديوان :

كم خالة لك يا جرير وعمة *** ....

والبيت من شواهد سيبويه (٧٢/٢) ، وينظر : المقتضب (٥٨/٣) والأصول (٣١٨/١) ، والجمل (١٣٧) ، واللمع (٢٠٨) والتبصرة (٣٢٢/١) ، والخزانة (٤٨٩/٤) .

قوله : « فدعاء » هي التي أعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، « عشاري » جمع عشراء وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر ، الصحاح (فدع) ، (عشر) .

(٣٥) سقط هذا الشاهد من الأصل وهو في (ب) .

(٣٦) قوله : بكثرتهن » سقط من (ب) .

(٣٧) ينظر المقتضب (٦٥/٣ ـ ٦٧) .

وأما الأحكام التي يختلفان فيها :

فالأول : أن مميز الاستفهامية منصوب ، والخبرية مجرور[٣٨] ، وإنما وجب نصب مميز الاستفهامية[٣٩] ؛ لأنه حمل على أوسط العدد لئلا يلزم التحكم وأوسطها منصوب من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، ويجب الإفراد كذلك أيضًا لأن جمعه لا يفيد ، وأجاز الكسائي والفراء جمعه[٤٠] ، وأما مميز الخبرية فلأنه مضاف إليه لأنه كـ : مائة ، وألف ، وإذا كان مجرورًا فقد قيل : إن العامل فيه ما ذكرنا ، وهو عامل الإضافة على ما سبق ، وقيل : إن العامل فيه (مِنْ) مقدرة وأن (كم) منونة تقديراً[٤١] ، وهو رأي الخليل[٤٢] ، والأول لسيبويه[٤٣] ويجوز جمعه مطابقة لقصد التكثير وإفراده على أصل التمييز .

أ / ٩٤ والثاني : أن الاستفهامية مفتقرة إلى جواب ؛ بخلاف الخبرية وأخواتها / يكون
و مطابقًا لإعرابها ، فإذا قيل : كم رجلاً ضَرَبْتَ ؟ قلت : عشرين ، وإذا قيل : كم رجلاً عندك ؟ قلت : ثلاثون ، وإذا قيل : بكم درهمٍ اشتريت ؟ قلت : بثلاثين ، فإن أبدلت منها شيئًا ، فلابد من إعادة الهمزة تقول : أكم ملكت أعشرين أم ثلاثين ؟ وشبهه[٤٤] .

---

(٣٨) في المقتضب (٥٩/٣) : « .... فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها ، والتي في معنى (رب) ينخفض ما بعدها وكلاهما للعدد ؟ فإن في هذا قولان : أحدهما أن التي للخبر لما ضارعت (رب) في معناها اختير فيها ترك التنوين ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رب) وتكون تشبه من العدد : ثلاثة أثواب ومائة درهم وقد زعم قوم أنها على كل حال منونة ، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) وهذا بعيد ...... » ، وينظر شرح اللمع (٤٢٨/٣) .

(٣٩) قوله : « وإنما وجب نصب مميز الاستفهامية » سقط من (ب) .

(٤٠) جاء في الأصول (٣١٧/١) : « .... ولا يجوز كم غلمانًا لك ، كما لا يجوز : أعشرون غلمانًا لك ، وحكى الأخفش : أن الكوفيين يجيزونه » ينظر : سيبويه (١٥٩/٢) وشرح الرضي (٩٦/٢) والأزهار الصافية (٢٤٨/١) .

(٤١) قوله : « تقديراً » سقطت من الأصل وهي في (ب) .

(٤٢) في كتاب سيبويه (١٦٢/٢) : « .... وقد قال بعضهم : (كم) على كل حال منونة ولكن الذين جروا في الخبر اضمروا (من) كما جازلهم أن يضمروا (رب) .... » .

(٤٣) قال سيبويه (١٦٢/٢) : « واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم ، فانجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى (رب) ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب » وينظر الإيضاح العضدي (٢٣٩/١) .

(٤٤) في سيبويه (١٥٧/٢) : « .... وإذا قال لك رجل : كم لك ، فقد سأل عن عدد ؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب أن يقول : عشرون أو ماشاء مما هو أسماء لعدة .... » .

الحكم الثالث : جواز الفصل في الاستفهامية بينها وبين مميزها فتقول : كم لك عبداً ؟ وكم عندك رجلا ، بخلاف الخبرية ، لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مع الجر ، فلو نصب وفصل لجاز(٤٥) ، نحو قول الشاعر(٤٦) :

[٥٣] كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلى عَدَمٍ *** إذْ لا أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ

الرابع : أن العامل في الاستفهام المشاكلة اللفظية نحو : تشبيه عشرين بـ : ضاربين وحمل باقي الأعداد المنصوبة (٤٧) عليه(٤٨) لجامع العدد مع الإبهام لأنها بمنزلة عدد منون وأما عامل الخبرية فهو على الخلاف المتقدم .

الخامس : أن الاستثناء مختص بالاستفهامية ، ومعناه التحقير كقولك : كم مالك إلا درهماً ، كما تقول : هل(٤٩) الدنيا إلا شئ قليل ، بخلاف الخبرية فإنه إخبار عن أمر يحتمل الصدق والكذب ، فلا معنى للاستثناء فيه من هذا المعنى فأما على أصل باب الاستثناء فجائز أن(٥٠) تقول : كم رجل جاءني إلا زيداً .

السادس : أن الخبرية موضوعة على التكثير بخلاف الإستفهامية فلا تكثير فيها(٥١) .

السابع : أنه يعطف بـ : (لا) على الخبرية دون الإستفهامية تقول : كم درهمٍ(٥٢)

---

(٤٥) قال سيبويه (١٦٦/٢) : « ..... وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز فتقول كم فيها رجلٍ ... » وينظر المقتضب (٥٥/٣) .

(٤٦) هو القطامي ينظر ديوانه ص(٢٣) ت / إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ط / دار الثقافة ، بيروت .

والبيت من شواهد سيبويه (١٦٥/٢) ، وينظر : المقتضب (٦٠/٢) واللمع (٢٠٧) ، والمقتصد (٧٤٣/٢) ، وشرح اللمع لابن برهان (٤٣١/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢٩/٤) وشفاء العليل (٥٨٠/٢) ، والخزانة (٤٧٧/٦) .

(٤٧) قوله : « المنصوبة » سقط من (ب) .

(٤٨) قوله : « عليه » سقط من الأصل وهي في (ب) .

(٤٩) في الأصل « هذه » وهو سهو من الناسخ .

(٥٠) في (ب) « فهو جائز » .

(٥١) يرى الإمام عبدالقاهر الجرجاني أن (كم) الاستفهامية متضمنة لمعنى الكثرة حيث يقول : « اعلم أن (كم) في الاستفهام لا يُعَرَّى من معنى الكثرة فإذا قلت : كم رجلا جاءك ، فالمعنى : أعشرون رجلا جاءك ، أم ثلاثون وما كان متضمناً لمعنى الكثرة ، واحتاجوا إلى الفصل بين الخبر والاستفهام نصبوا مميزها في الاستفهام ، والزموها النكرة المفردة....... » المقتصد (٢ / ٧٤٤) .

(٥٢) في الأصل « درهماً » .

عندي لا درهمٌ ، ولا درهمان ، لأن الخبرية موجبة ، تقول : زيد قائم لا عمرو ؛ بخلاف الاستفهامية ، فإنها بمنزلة النفي نحو : ما قام زيد لا عمرو(٥٣) .

وأما (كَذَا) فهي كناية عن العدد(٥٤) ، فإذا قلت : عندي كذا دراهم ، فهي من ثلاثة إلى عشرة ، وإذا قلت : عندي(٥٥) كذا كذا درهمًا ، فهو كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر ، وإذا قلت : عندي كذا وكذا درهمًا فهو كناية عن إحدى وعشرين إلى تسعة وتسعين ، فإذا قلت : عندي كذا درهم ، فهو كناية عن مائة(٥٦) إلى ألف ، والعطف على ذلك على ما تقدم ، وقد تكون كناية عن الحديث أيضًا تقول : قلت له : كذا وكذا ؛ لحديث جرى بينكما .

وأما (كَيْتَ) ، و (ذَيْتَ) فهما كناية عن الحديث وضعًا ، تقول : من الحديث كيت ، وكيت ، و (ذَيْتَ) بفتح التاء ، وكسرها فيهما (٥٧) ، واختصت (كَيْتَ) بفتح الكاف وكسرها ، وتشديد يائها كل ذلك لغات فيها ، وأما (ذَيْتَ) فذالها مفتوحة ، ولا تستعملان إلا معطوفاً إحداهما على الأخرى(٥٨) .

ويلحق بالباب مسائل :

الأولى : إذا قلت : بكم ثوبك مصبوغٌ ومصبوغًا ؟ فأنت في النصب تسأل عن قيمة الثوب المصبوغ ، وفي الرفع(٥٩) تسأل عن أجرة الصبغ ، أو كمية المصبوغ به(٦٠) ، بيانه : أنك

---

(٥٣) قال المبرد في المقتضب (٣/٦٥) : « ..... ولو قلت : كم رجل قد أتاني لا رجل ولا رجلان كان جيدًا لأنك تعطف على (كم) ولا يجوز مثل هذا في باب (رب) لأنها حرف » .

(٥٤) في سيبوية (٢/١٧٠) : « هذا باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام وذلك قولك : له كذا وكذا درهمًا ، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم) وهو كناية للعدد » وينظر المقتضب (٣/١٧٠) .

(٥٥) قوله : « عندي » سقط من (ب) .

(٥٦) في (ب) : « مائة درهم » .

(٥٧) في التخمير (٢/٣١٣) : « وأما بناؤها على الحركة فلسكون ما قبل أوخراهما والحركات فيها لغات » .

(٥٨) جاء في شرح الرضي (٢/٩٥) : « ولا تستعملان إلا مكررتين بواو العطف نحو : قال فلان كيت وكيت ، وكان من الأمر ذيت وذيت » .

(٥٩) في (ب) « الرابع » وهو سهو من الناسخ .

(٦٠) في المقتضب (٣/٥٦) : « وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ لأن التقدير : بكم مَنًّا ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهمًا » .

إذا نصبت كان الجار والمجرور عمدة وخبراً ، و (ثوبك) مبتدأ ، وإذا رفعت كان الخبر «مصبوغٌ» والجار والمجرو فضلة ، فالمميز محذوف منوما جميعًا ، تقديره : بكم درهمًا أو درهمٍ ثوبك مصبوغٌ أو مصبوغًا .

الثانية : على كم جذع بيتك مبنيٌ أو مبنيًا ؟ ، فإذا رفعت فأنت تخبر عن البناء ، وإذا نصبت فأنت تخبر عن كثرة عدد الجذوع متصلا بالبناء ، و (كمْ) هاهنا هي الخبرية ، وكذلك الإستفهامية إذا قلت : على كم جذعًا بيتك مبنيٌ ومبنيًا ففي الرفع تسأل عن البناء مطلقًا ، وإذا نصبت فأنت تسأل عن مقدار الجذوع متصلا بالبناء[٦١] .

الثالثة : إذا قلت : كم ترى الحَرُوْرِيَّةَ رجلاً ، يحتمل الخبرية ، وتنصب مميزها للفصل ويحتمل الاستفهامية / ويجوز نصب[٦٢] الحَرُوْرِيَّةِ على الإعمال ، ورفعه[٦٣] على الالغاء[٦٤] - والحَرُوْرِيَّةُ قوم من الخوارج نسبوا إلى قرية يقال لها : حَرُوْرَاء - [٦٥] . أ / ٩٤ ظ

الرابعة : كم ثلاثةً ستةً إلا ثَلاثَتَان[٦٦] ، وكم عشرةً خمسةً إلا خمستَان فـ : (كم) هذه[٦٧] استفهامية ، و (ثلاثةً) منصوبة على التمييز ، و (ستةً) خبر (كم) و (إلا ثلاثَتَان) بدل من (ستة) ، وإنما رفع لأنه استثناء من غير موجب كأنه قال : هل الثلاثة ستة إلا ثلاثتان ولو كانت خبرية لوجب نصبه لأنه استثناء من موجب ، وجر (ثلاثة) .

****

****

****

---

(٦١) جاء في كتاب سيبويه (٢/١٦٠) : « وسألته - أي الخليل - عن قوله : على كم جذع بيتك مبني ؟ فقال القياس النصب وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ، ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفًا على اللسان ، وصارت (على) عوضًا منها » وينظر : المقتضب (٣/٥٦) ، والأصول (١/٣١٧) ، والتبصرة (١/٣٢٥) والتخمير (٢/٣٠٦).

(٦٢) في (ب) : « وتنتصب » .

(٦٣) في الأصل : « ونصبه » وهو سهو من الناسخ .

(٦٤) قال الفارسي في الايضاح العضدي (١/٢٤١) : « وتقول : كم ترى الحرورية رجلا ، إذا علمت (ترى) كأنك قلت : أعشرين رجلا تُرى الحرورية ، وإن شئت ألغيت فقلت : كم تُرى الحرورية رجلا » .

(٦٥) الحرورية : هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - حين جرى أمر المحكمين ، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة ، ينظر: الملل والنحل (١١٥) ، والكامل للمبرد (٣/١٨٢ ، ١٨٣) ، والصحاح (حرر) .

(٦٦) جاء في المقتضب (٣/٦٤) : « تقول : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثتان نصبت (ثلاثة) ، لأنها تمييز ، و (ستة) خبر (كم) ، (وثلاثتان) بدل من (كم) ... » .

(٦٧) قوله : « هذه » سقط من (ب) .

[الظُّرُوفُ]

قوله (الظُّرُوفُ مِنْهَا : مَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ ، كـ : قَبْلُ ، وَبَعْدُ ... إلى آخره) .

واللام فيها للعهد - يعني الظروف المبنية - لأنه قال : (وَبَعْضُ الظُّرُوفِ[١]) .

والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع :

* الأول : فيما قطع منها عن الإضافة ، وما حُمِل عليه[٢] .

* الثاني : فيما ذكر منها غير مقطوع .

* الثالث : في ذكر ما أهمله الشيخ من الظروف .

أما الموضع الأول : وهو فيما قطع عن الإضافة ، وما حُمل عليه ، أما ما قطع عن الإضافة فـ : (قَبْلُ) ، و (بَعْدُ) ، والجهات الست أيضًا ، فهذه كلها غايات[٣] ، وهي على ثلاثة أضرب :

إن استعملت مضافة أعربت ، وإن قطعت عن الإضافة وكانت منوية بنيت على الضم ، وأنما بنيت إما لاحتياجها إلى ما تضاف إليه كاحتياج الحروف ، وإما لأنها منسوبة للمضاف إليه فأشبهت ما تضمن الاستفهام ، وشبهه ، وبنيت على حركة لأن لها أصلا في التمكن وخصت بالضم ؛ لأنها حركة لا تكون إعرابًا للظرف .

والضرب الثالث : أن تقطعهن ، ولا تنوي المضاف إليه ؛ فإنهن ينصبن على الظرفية[٤] كقوله[٥] :

[٥٤] فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً *** أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

---

(١) ينظر ص (٣) .

(٢) قوله : « وما حمل عليه » سقط من (ب) .

(٣) قال الرضي (١٠٢/٢) : « وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة : غايات ، لأنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه ، وضمنت معناه ، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه » .

(٤) قوله : « ينصبن على الظرفية » سقط من (ب) .

(٥) ينسب البيت إلى يزيد بن الصعق الكلابي ، والصواب أنه للنابغة الذبياني ضمن أبيات يهجو بها : يزيد بن الصعق ، وهي في ديوان النابغة ص(١١٨) ورواية الديوان :

.... *** .... الحميم

وهو في : المقتضب (١٥١/١) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٨٨) ، وشرح ابن الحاجب (٥٥٨) ، وشرح الرضي (١٠٢/٢) والوافية شرح الكافية (٢٠٩) وتذكرة النحاة (٥٢٧) ، والخزانة (٤٢٩/١) .

وقد قُرِئَ شاذًا : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ[٦] » بعدم البناء ، فهذه غايات الظروف .

والذي حُمِلَ عليها : (لا غَيْرَ) ، و (لَيْسَ غَيْرَ) ، و (حَسْبَ) ، (وبَجَلْ) على الخلاف[٧] وقد جعل الشيخ (بَجَلْ) اسم فعل[٨] ، وَعَدَّهُ الزمخشري من الغايات[٩] ، والشاهد عليه قول حارثة ـ وهو أبو زيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم[١٠] :

[٥٥] فَيَالَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَكَ الدَّهْرَ أَوْبَةً *** فَحَسْبِيَ مِنَ الدُّنْيَا رُجُوعَكَ لِيْ بَجَلْ

وأما الموضع الثاني[١١] : وهو فيما ذكر الشيخ منها غيرمقطوع ، فهي أنواع :

الأول : (حَيْثُ) وهي ظرف مكان ، ولا تضاف إلا إلى جملة في الأكثر[١٢] ـ ولهذا بُنِيَتْ لاحتياجها إلى مضافها[١٣] ، ومن العربِ من يعربها ، حكاه الكسائي عن فَقْعَسْ[١٤] .

---

(٦) من الآية «٤» من سورة الروم ، في البحر المحيط (٧/١٦٢) :

« قرأ أبو السماك ، والجحدري ، وعون العقيلي : « من قبلٍ ومن بعدٍ » . بالكسر والتنوين فيهما .... » وينظر : إملاء ما من به الرحمن (٢/١٨٤) .

(٧) قوله : « على الخلاف » سقط من (ب) .

(٨) ينظر شرح الإيضاح (١ / ٥٠٨) .

(٩) المفصل (١٦٩) ، وينظر : التخمير (٢/١٦٩) ، وشرح ابن يعيش (٤/٩٠) ، وشرح الرضى (٢/٧٢) ، وقد عَدَّ سيبويه (بجل) بمعنى (حسب) ينظر كتابه (٤/٢٣٤) .

(١٠) كما ذكر الشارح واسمه : حارثة بن شرحبيل الكلبي .

والشاهد في : السيرة النبوية لابن هشام ت / مصطفى السقا وزميليه ط/ الحلبي (ط/٢) ١٩٥٥م (١/٢٤٧) ، والروض الأنف للسهيلي ت / طه عبدالرؤوف سعد ، ط / مكتبة الكليات الأزهرية (١/٢٨٦) ، والأزهار الصافية (١/٦٤).

والشاهد قوله : (بجل) حيث جاءت بمعنى الغاية على أصح قولي العلماء فيها .

قوله : « أوبة » أي رجعة ، وينظر الصحاح (أوب) .

(١١) في الأصل : « الثالثة » وهو سهو من الناسخ .

(١٢) قوله : « في الأكثر » سقط من (ب) .

(١٣) ينظر المقتضب (٣/١٧٥) .

(١٤) في شرح الرضي (٢/١٠٨) : « .... وإعرابها لغة فقعسية » .

وقولنا : (فِي الأَكْثَرِ) لأنها قد تضاف إلى المفرد ـ وهو قليل ـ كقوله[١٥] :

[٥٦] أَمَا تَرى حَيثُ سُهَيلٍ طَالعًا *** نَجمًا يُضِئُ كالشِّهَابِ سَاطِعًا .

وقوله[١٦] :

[٥٧] ونَطعَنَهم حَيثُ أَحْسَنُوا بِعْدَ ضِرْبِهم *** ببيضِ المَوَاضِيْ حَيثُ لِيِّ العَمَائِمِ

وبُنِيَتْ على الضم لمثل ما تقدم[١٧] ، وفيها لغات : (حَيْثُ) وفيها ثلاث حركات : الضم، والفتح ، والكسر[١٨] ، و (حُوثُ) كذلك[١٩] ، وقد روي (حَاثُ) أيضًا وفيها الثلاث الحركات[٢٠].

النوع الثاني : (إذْ) ، و (إذَا) وهما ظرفا زمان مختصان بالإضافة إلى الجمل ، وبنيتا لاحتياجهما إلى الجملة بعدها ، واختصت (إذا) بأنها تكون[٢١] للشرط ، فبنيت لتضمنها لحرف الشرط ، وحملت أختها عليها[٢٢] .

---

(١٥) من الشواهد التي لم تعز إلى قائل معين .

اختلف رواية هذا البيت في قافيته حيث رويت « ساطعًا » و« لامعًا » واختلف في إعرابه أيضًا حتى قال صاحب الخزانة (٣/٧) : « ولا يخفى أن اعراب هذا الشعر مشكل » .

والشاهد في التخمير : (٢٧٢/٢) ، ولباب الإعراب (١٩٥) وشرح الرضي (١٠٨/٢) ، والوافية شرح الكافية (٢١٠) ، والأزهار الصافية (٢٨٣/١) .

(١٦) من الشواهد التي لا يعرف قائلها أيضًا .

والشاهد في : الأمالي الشجرية (١٣٦/١) ، وشرح ابن يعيش (٩٢/٤) ، وتذكرة النحاة (٦٤٥) ، وشفاء العليل (٤٨٣/١) ، والخزانة (٥٥٣/٦) .

قوله : « ببيض المواضي » السيوف القاطعة ، « لي العمائم » مكان لف العمائم ، وينظر: الصحاح (لوى) .

(١٧) ينظر ص(١٠٨) وفيها : « وبنيت .... لأنها حركة لا تكون إعرابًا للظرف » .

(١٨) أما الضم فتشبيها لها بالغايات ، والفتح للتخفيف ، والكسر على أصل التقاء الساكنين .

(١٩) ينظر : مجالس ثعلب (٥٥٨/٢) .

(٢٠) الاستعمال الأفصح : الحركات الثلاث .

(٢١) قوله : « تكون » سقط من (ب) .

(٢٢) ولأن وضعها على حرفين ، فاشبهت الحروف : مِنْ ، وعَنْ .

وهما يشتركان في / أنهما مفتقران إلى الإضافة إلى الجمل[٢٣] ، وأنهما للأزمنة أ / ٩٥
وأنهما مبنيان ، وأنهما اسمان ، وأنهما محتاجان إلى عامل يعمل فيهما النصب[٢٤] . و

ويختلفان : أما[٢٥] (إذا) فللزمان المستقبل ، وفيها معنى الشرط[٢٦] ، وأنها تختص بالجملة[٢٧] الفعلية خلافًا للكوفيين والأخفش[٢٨] ، واحتجوا بقوله تعالى : « إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ »[٢٩] وتأوله البصريون على حذف الفعل ، ومما يحتجون به أيضًا قول الشاعر[٣٠] :

[٥٨] إذا الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ التَقَتْ *** ....

وتأوله البصريون كما تقدم ـ أي : إذا انشقت ، والتقت[٣١] ـ .

وقد تأتي لمجرد الظرفية كقوله تعالى : « واللَّيْلِ إِذا يَغْشَى »[٣٢] ، إذ لو جعل شرطًا

---

(٢٣) في سيبويه (٣/١١٩) : « جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى (إذ) ؛ فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ) ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنه في معنى (إذا) ، و (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال » .

(٢٤) قوله : « يعمل فيهما النصب » سقط من (ب) .

(٢٥) قوله : « أما » سقط من (ب) .

(٢٦) قال ثعلب في مجالسة (٢/٤٦٢ ـ ٤٦٣) : « ..... (إذا) تقع في الحالات وهي هنا للمستقبل ، أكثر الكلام آتيك إذا قمت ، وآتيك إذا تقوم ، فهذا أكثر الكلام ، ويجوز أن أقول : آتيك إذا قمت ، أي في أي وقت قمت ، كما تقول : آتيك إذا جلس القاضي ، أي وقت جلوس القاضي » .

(٢٧) قوله : « بالجملة » سقط من (ب) .

(٢٨) في مغني اللبيب (١/٩٣) : « وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو : « إذا السماء انشقت » لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ خلافا للأخفش » ، وينظر : المقدمة المحسبة (١/١٨٢ ، ١٨٣) .

(٢٩) الآية «١» الانشقاق .

(٣٠) هو : ربيعة بن ضبيعة الملقب بجحدر ، وهذا صدر بيت وعجزه :

.... *** أمخدج في الحرب أم أتمت

ويروى صدر البيت : إذا الكماة بالكماة التقت ، ويروى أيضًا :

إذا العوالي بالعوالي التقت .

قوله : « أمخدج » أي ناقص تقول : أخدجت الناقة : إذا جاءت ولد ناقص ، « العوالي » جمع عاليه وهي أعلى القناة ، ينظر الصحاح (خدج) ، (علا) .

والشاهد في : التخمير (٢/٢٧٦) ، وشرح ابن يعيش (٤/٩٥ ، ٩٦) .

(٣١) ينظر : كتاب سيبويه (١/١٠٦/١٠٧) ، والمقتضب (٢/٧٧) والإيضاح العضدي (١/٧٥) ، والمقتصد (١/٢٢٤) والإنصاف (٢/٦٢٠) .

(٣٢) الآية «١» من سورة الليل .

لفسد المعنى[٣٣] ، لأنه يصير القسم مقيداً بـ : غشيان الليل ، والغرض الإطلاق[٣٤] ، ولا يلزم ذلك في الظرفية ، لأنها لا تتعلق بالقسم ، وإنما هي متعلقة بمحذوف تقديره : أقسم بالليل غاشياً ـ أي في حال غشيانه ـ وتقدير الحال إنما هو في المعنى دون اللفظ بخلاف الشرط[٣٥] ولكونها في معنى الشرط دون صريحة لم تجزم إلا في الشعر[٣٦] سواء اتصلت بها (ما) أم لا؟.

وقد تكون للمفاجأة فيلزم وقوع المبتدأ بعدها نحو : خرجت فإذا السبع ـ أي حاصل ـ[٣٧] وهو محذوف ، وقد ذكر بعضهم وهو صاحب التخمير : الكلام تام ومعناه : فبالحضرة السبع ، فلا حاجة إلى تقدير محذوف[٣٨] ، وعامل (إذا) جوابها عند جمهور البصريين[٣٩] ، وذكر ابن الحاجب أنه فعل الشرط[٤٠] .

وأما (إذْ) فهي لما مضى ، ويجوز إضافتها إلى الجملة الإسمية والفعلية ويجازى بها إذا دخل عليها (ما)[٤١] ، وعاملها قبلها لا بعدها ، وإذا أضيفت إلى الجملة الفعلية فظاهر

---

(٣٣) قوله : « لفسد المعنى » سقط من (ب) .

(٣٤) قوله : « والغرض الاطلاق » سقط من (ب) .

(٣٥) في شرح الرضي (١/١١١) : « قيل : ليس في (إذا) في نحو قوله تعالى (واللَّيْلِ إذَا يَغْشَى) معنى الشرط .... فلو كان (إذا) للشرط كان التقدير إذا يغشى أقسم ، فلا يكون القسم منجزًا بل معلقًا بغشيان الليل وهو ضد المقصود ، إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام ، وإن كان نهارًا غير متوقف على دخول الليل » وينظر : مغني اللبيب (١/٩٥) .

(٣٦) في كتاب سيبويه (١/١٣٤) : « .... وقال النمر بن تولب :

لا تجزعي إن منفسًا أهلكته *** وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وإن اضطر شاعر فأجرى (إذا) مجرى (إن) فجازى بها قال : أزيد إذا تَرَ تضرب .... » .

(٣٧) قوله : « أي حاصل » سقط من (ب) .

(٣٨) ينظر التخمير (٢/٢٧٧ ، ٢٧٨) وليس فيه هذا القول .

(٣٩) قال سيبويه (٣/٦٤) : « وزعم الخليل أن إدخال الفاء على (إذا) قبيح ، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسنًا لكان الكلام بغير الفاء قبيحًا فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت (إذا) هاهنا جوابًا كما صارت الفاء جوابًا » .

(٤٠) ينظر: شرح ابن الحاجب ص(٥٦٢) .

(٤١) قال سيبويه (٣/٥٦، ٥٧) : « .... ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذا) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) ...».

وإذا أضيفت إلى الاسمية فالأصح[٤٢] أن يكون الخبر اسمًا ، فلهذا استقبحوا : إذ زيد قام لأن (قام) ـ هاهنا ـ موضعه رفع بخبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ حقه أن يكون صفة ، أو ما يضارعها من الفعل ، والفعل الماضي مضارعته ناقصة غير تامة ، لأنه متعرض للمضي لا سيما إذا لم يكن حاجة إلى معنى المضي ، لأن ذلك مستفاد من جهة الظرف بخلاف : جئتك إذ قام زيد لأن (قام) ليس[٤٣] في موضع الخبر .

النوع الثالث : (أَيْنَ) ، و (أَنَّى) للمكان ، وتكونان[٤٤] استفهامًا نحو : أين بيتك[٤٥]؟ [وقوله تعالى][٤٦] : « أَنَّى لَكِ هَذَا »[٤٧] ، وشرطًا نحو : أين تكن أكن ، وأنى تخرج أخرج ، وقد تكون للحال مثل : (كَيْفَ)[٤٨] قال الله تعالى : « فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ»[٤٩] ـ أي كيف شئتم ـ ويبنيان لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط .

النوع الرابع : (متى) ، و (أَيَّانَ) وهما للزمان ،فأما (متى) فتكون استفهامًا نحو : متى تأتنا؟[٥٠] وشرطًا نحو : متى تخرج أخرج ، وبناؤهما ظاهر .

وأما (أَيَّانَ) فهي أيضًا للاستفهام عن الأمور العظيمة ، قال الله سبحانه وتعالى : «أَيَّانَ مُرْسَاهَا»[٥١] وبناؤها ظاهر، وهو لتضمنها همزة الاستفهام ، وقد تكسر همزتها.

و (مَتَى) تختص بالأمور المبهمة في الشرط بخلاف (إِذَا) تقول: إذا تخرج أخرج

---

(٤٢) في (ب) : « فالأحسن » .

(٤٣) في الأصل : « لأن ليس قام » وهو سهو من الناسخ .

(٤٤) قوله : « وتكونان » سقط من (ب) .

(٤٥) ينظر: كتاب سيبويه (١/١١٩ ـ ٢٢٠) .

(٤٦) زيادة يقتضيها النص .

(٤٧) من الآية «٣٧» من سورة آل عمران .

(٤٨) في كتاب سيبويه (٤/٢٣٥) : « ..... وأنى تكون في معنى : كيف ، وأين » .

(٤٩) من الآية «٢٢٣» من سورة البقرة .

(٥٠) قوله : « متى تأتنا » سقط من (ب) .

(٥١) من الآية «٤٢» من سورة النازعات .

وإذا طلعت الشمس جئتك ، وشبهه من الأمور الواضحة[٥٢] .

النوع الخامس : (كَيْفَ) وهي سؤال عن الحال ، وإنما عدت من الظروف لأن الحال مشبهة للظرف ، والحال من جملة الأزمنة ؛ بل هو أصلها[٥٣] ، ولا يُجازى به عند البصريين دخلت عليها (ما) أو تجردت عنها[٥٤] ، والكوفيون يجازون بها[٥٥] وقد جاءت غير استفهامية بل للتعجب نحو قولهم[٥٦] : كَيْفَ حَالُكَ إِذَا حَمِيَ الوَطِيْسُ ؟ لمن يفر قبل القتال[٥٧] ، وبناؤها لتضمنها الهمزة .

أ / ٩٥ و النوع السادس / (مُذْ) ، و (مُنْذُ) وهما للزمان[٥٨]، وقد يكونان حرفين ، وهو علة بنائهما ، ولهما حالتان :

الأولى : أن يقع بعدهما المفرد المعرفة ، فيكون المعنى ابتداء انتفاء الرؤية ذلك اليوم ولم تتعرض للانتهاء نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة[٥٩] .

الثانية :أن تقع بعدها النكرة فيكون المقصود انتظام جميع المدة في نفي رؤيته فيها

---

(٥٢) قوله : « جئتك وشبهه من الأمور الواضحة » سقط من (ب) .

(٥٣) قوله : « والحال من جملة الأزمنة ، بل هو أصلها » سقط من (ب) .

(٥٤) في سيبويه (٣/٦٠) : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع؟ فقال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء لأن معناها : على أي حال تكن أكن ؟ » .

(٥٥) ينظر الانصاف (٢/٦٤٣) .

(٥٦) قوله : « نحو قولهم » سقط من الأصل وهي في (ب) .

(٥٧) قال ابن الانباري : « وقولهم : الآن حمي الوطيس ، قال أبو بكر : قال أبو عمرو : الوطيس : شبه التنور يخبز فيه ويضرب مثلا لشدة الحرب فيشبه حرّها بحرّه ... جاء في الحديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رُفعت له الأرض يوم مؤتة ، فرأى معترك القوم ، فقال : الآن حمي الوطيس قال الأصمعي : وإنما يضرب هذا مثلا للأمر إذا اشتد ، وقال غير الأصمعي : الوطيس جمع ، واحده : وطيسة » الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ، ت / د. حاتم الضامن ط / مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤١٢هـ (٢/٩٦) .

(٥٨) في أمالي ابن الحاجب (٣/٢٩) : « ومذ ، ومنذ للزمان للابتداء في الماضي ، والظرفية في الحاضر ، لا تدخل مذ ومنذ إلا على ماض أو حاضر » .

(٥٩) جاء في كتاب سيبويه (٤/٢٢٦) : « وأما (مُذْ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منها على صاحبتها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ... » .

نحو : ما رأيته مذ يومان ، فيكون جوابًا لـ : (كَمْ) والأولى جوابًا لـ : (مَتَى)[٦٠] .

قوله : (وَقَدْ يَقَعُ المَصْدَرُ) نحو : ما رأيته مذ سفره ، والفعل : ما رأيته مذ سافر أو (أن) نحو : ما رأيته مذ أنه سافر ، وأن سافر .

قوله : (فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ) إلى : مذ زمن سفره ، أو سافر ، أو أنه سافر، وأن سافر يقدر زمن قبلها كلها ، وهما مبتدأن على الأصح[٦١] وما بعدهما الخبر لأن المعنى : أول المدة ؛ إذا كان معرفة ، وجميع المدة ؛ إذا كان نكرة ، فالأول في جواب : (مَتَى) ، والثاني في جواب (كَمْ) ، والفرق بينهما من جهة المعنى ، أن الأول يجوز حصول الرؤية في أثناء ذلك لأنه إنما بين المبتدأ ، بخلاف الثاني فإنه في جواب (كَمْ) وهو بين للكمية .

والزجاج[٦٢] جعلهما خبرين ، وما بعدهما المبتدأ ، وهو وهم منه ، من جهة اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأن (يومان) نكرة ، وأما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنها (يومان) .

والكسائي جعل العامل في الاسم بعدها فعل مقدر - أي قد مضى (يومان) ، قال الفراء : هي مركبة من (مِنْ) ، و (ذُو) بمعنى الذي ، وهذا تحكم من غير دليل[٦٣].

النوع السابع : (لَدَىْ) وفيها لغات ثمان - وهي ظروف مكان - ولغاتها :

(لدن) بفتح اللام والدال ، وسكون النون ، و (لَدُنْ) بفتح اللام ، وضم الدال والنون أيضًا ساكنة ، و (لَدْنِ) بفتح اللام ، وسكون الدال ، وكسر النون ، و (لُدْنِ) بضم اللام ، وسكون الدال وكسر النون ، و (لَدَىَ) بفتح اللام والألف ، و (لَدُ) بفتح اللام ، وضم الدال ،

---

(٦٠) في شرح المصنف (٥٦٦) : « وإنما وليها المقصود بالعدد لأن الغرض بيان المدة بأسرها » .

(٦١) هذا مذهب أهل البصرة ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن (مُذْ) و (مُنْذُ) إذا جاء الاسم بعدها مرفوعًا فهو على الفاعلية وذلك يكون بتقدير فعل محذوف ، أما الفراء فجعله مرتفعًا بتقدير مبتدأ محذوف . ينظر في هذه المسألة : المقتضب (٣٠/٣)، والإنصاف (٣٨٢/١) ، وشرح ابن يعيش (٤/ ٩٤) ، وشرح الرضي (١١٨/٢) ، ومغني اللبيب (٣٣٥/١) .

(٦٢) نسب هذا الرأي إلى الزجاج والزجاجي والأخفش ينظر : الجمل ص(١٤٠) ، وشرح المصنف (٥٦٧) ، وشرح الوافية للمصنف أيضًا (٣٠٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٦٠/٢) ، وشرح الرضي (١١٨/٢) ومغني اللبيب (٣٣٥/١) ومن آراء الزجاج النحوية للدكتور / شعبان صلاح . ط/دار الثقافة العربية ط (١) ١٤١١هـ ص (١٦٥) .

(٦٣) ينظر قول الفراء في : الإنصاف (٣٨٢/١) ، وشرح ابن يعيش (٩٥/٤) . وشرح الرضي (١١٨/٢) ومغني اللبيب (٣٣٥/١) .

و (لَدْ) بفتح اللام ، وسكون الدال ، و (لُدْ) بضم اللام ، وسكون الدال[٦٤] .

وبُنِيَتْ لأن من لغاتها ما يشبه الحرف نحو : (لَدْ) مشبهة (عَنْ) ، وهي تفارق (عِنْدَ) بأنها لا تكون إلا لما في حضرتك[٦٥] ، و (عند) تكون لما في حوزك،حضرك ، أو غاب عنك ، وبناوها على السكون لا سؤال فيه ، وعلى الحركة : لأن له أصلا في التمكن ، وأعربت في لغة قيس وعليه قراءة شعبة عن عاصم : (مِنْ لَدِنه)[٦٦] ـ بكسر النون ـ[٦٧] .

النوع الثامن : (قَطْ) ، و (عَوْضُ) وإنما بنيا لأنهما متضمنان لحرف الاستغراق ولأن (قط) في بعض لغاتها مشبهة الحرف[٦٨] وذلك في سكونها ، وهي لما مضى لازمة للنفي[٦٩] ، وفيها لغات[٧٠] :

(قَطُّ) بالتشديد ، وضم القاف والطاء ، وبضم الطاء ، وفتح القاف ، والتخفيف مع ضم القاف والطاء ، وفتح القاف ، وضم الطاء ، وفتح القاف وسكون الطاء وقد تأتي بمعنى (حَسْب) كقولك : افعله مرة واحدة قط ـ أي حسب ـ ، وأما (عَوْضُ) فهي مبنية لما تقدم ، ولأنها متضمنة للإضافة ـ أي عوض العائضين[٧١] ـ ولأنها محمولة على نقيضها وهي (قَطْ) ، وهي مختصة بالمستقبل لازمة للنفي ، وبنيت على حركة ؛ لأن لها أصلا في الإعراب ، وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات كـ (قَبْلُ) ، و (بَعْدُ) ، وقد سُمِعَ فيها الفتح ، والوجه فيه

---

(٦٤) ينظر المفصل (١٧٢) ، والتخمير (٢/٢٨٠) .

(٦٥) جاء في أمالي ابن الحاجب (٤/٤٧) : « .... أن من النحويين من سوى بين (لدى) ، و (عند) تقول : لديَّ كذا لما كان في ملكك حاضراً أو غائباً وعندي كذلك ، والأكثر على خلافه ، والله أعلم بالصواب ».

(٦٦) من الآية «٢» من سورة الكهف .

(٦٧) « قرأ عاصم من رواية أبي بكر : « من لدنهي » بفتح اللام ، وإشمام الدال الضمة ، وكسر النون والهاء ، ويصل الهاء بياء في الأصل ، ولم يقرأ بذلك أحد غيره ، وقرأ الباقون : « من لَدُنْهُ » بفتح اللام وضم الدال ، وتسكين النون وضم الهاء من غير بلوغ واو ، وكذلك حفص عن عاصم مثلهم » .كتاب السبعة ص(٣٨٨) ، وينظر أيضاً : الكشف (٢/٥٤) ، والبيان (٢/٩٩)، وإملاء ما من به الرحمن (٢/٩٨) ، والنشر (٢/٣١٠) .

(٦٨) في (ب) : « تشبه قد » .

(٦٩) ينظر كتاب سيبويه (٣/٢٦٨) ، (٤/٢٢٨) .

(٧٠) ينظر في لغاتها : مجالس ثعلب (١/١٥٧) .

(٧١) في الصحاح (عوض) : « ويقال : لا أتيك عوض العائضين ، كما تقول : لا أتيك دهر الداهرين » .

التخفيف قال الشاعر(٧٢) :

[٥٩] رَضِيْعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا *** بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضَ لَا نَتَفَرَّقُ

ومعناها الاستغراق في الأوقات المستقبلة في النفي ، وحُكِي عن الخليل أنه قال : عوض هاهنا / مقسم به على الروايتين بالضم والفتح(٧٣) ، وهو اسم لمصدر على رأيه . أ / ٩٦ و

النوع التاسع : ما أُضِيْفَ إلى غير متمكن(٧٤) ، وهما قسمان :

الأول منهما : الظروف المضافة نحو قوله تعالى : « هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ »(٧٥) [وقوله تعالى](٧٦) : « وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ »(٧٧) ....(٧٨) وهو على ضربين :

أحدهما : مضاف إلى الجملة ، كقولك : أعجبني يوم يقوم زيد ، والثاني : مضاف إلى المفرد وهو (إذ) وقد قررنا مثالهما في التنزيل ،وما هذا حاله يجوز إعرابه على الإضافة ، وقد قُرِئَ قوله تعالى : « وهم من فزع يومئذ(٧٩) » بوجهين(٨٠) .

---

(٧٢) هو الأعشى ميمون بن قيس ينظر ديوانه ص (٢٢٥) .

والشاهد في : أدب الكاتب (٣١٥) ، وإصلاح المنطق (٢٩٧) ، والجمل (٧٥) ، والخصائص (١/٢٦٥) ، والإقتضاب (٣٩٠) ، ونتائج الفكر (٣٠٨) .

قوله : « اسحم داج » هو الأسود الشديد السواد والمقصود به حلمة الثدي .

(٧٣) في خزانة الأدب (٧/١٦٤) : « وقال صاحب العين : (عوض) كلمة تجري مجرى القسم ، و (عوض) على هذا القول معناه : حلفًا بالدهر لا نتفرق ، فحذف حرف القسم ونصب المقسم به كما في قولك : الله لأفعلن » وينظر اللسان (عوض) حيث فسره هناك بأن (عوض) اسم صنم .

(٧٤) قوله : « متمكن » سقط من (ب) .

(٧٥) من الآية (١١٩) من سورة المائدة .

(٧٦) زيادة يستقيم بها النص .

(٧٧) من الآية «٦٦» من سورة هود .

(٧٨) كلمة لم أتبينها ، والكلام يستقيم بدونها .

(٧٩) من الآية «٨٩» من سورة النمل .

(٨٠) « .... قرأ الكوفيون بتنوين « فزع » ، وقرأ الباقون بغير تنوين ... » النشر (٢/٣٤٠) ، وينظر : السبعة (٤٨٧) ، والكشف (٢/١٦٩) ، والإقناع لابن الباذش ، ت / د. عبدالمجيد قطامش ، ط/ دار الفكر (ط/١) ١٤٠٣هـ (٢/٧٢١) .

القسم الثاني : ماليس كذلك ، وذلك نحو : (غير) ، و (مثل) ، وبنيا لما فيهما من الإبهام[٨١] ، فاشبها الظروف ، ومن جهة أن : (ما) ، و (إن) و (أن) تستلزم المصدر ، فكانت مستلزمة للأفعال ، ومثاله قوله تعالى « مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُون »[٨٢] وقول الشاعر[٨٣]:

[٦٠] لَمْ يَمْنَعَ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ *** حَمَامَةٌ فِي غُصُوْنٍ ذَاتِ أَوْ قَالِ

بالفتح في (غَيْرَ) وقد قُرِئ قوله تعالى « مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ » بالفتح على البناء كما تقدم ، والرفع على الأصل[٨٤] .

وقد أغفل الشيخ بعض الظروف المبنية ، وليس له عذر إلا الغفلة[٨٥] .

الموضع الثالث : وهو في ذكر ما أهمله الشيخ ، وما تكلم عليه ، وجملة ما أهمل الشيخ[٨٦] :

(أَمْسِ) و (الآنَ) ، و (لَمَّا) في بعض مواقعها ، و (مَعَ) ، ونتكلم عليها واحداً واحداً .

فأولها : (أَمْسِ) وفيها لغتان :

إحداهما : وهي لغة أهل الحجاز ، وهو أنه مبني على الكسر ، فأما بناؤه فلأنه متضمن للام التعريف ، وبناؤه على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين .

---

(٨١) في أمالي ابن الحاجب (١٠٩/٤) : « ... إنما خصت (مثل) و (غير) في بنائهما على الفتح مع (ما) ، و (أن) في مثل قوله : « إنَّه لَحَقٌ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ » ، وغير أن نطقت ، لكثرتها في الكلام ككثرة الظروف ، فلما أضيفتا إلى المبنى أجريتا مجرى الظروف في جواز البناء .... » .

(٨٢) من الآية «٢٣» من سورة الذاريات .

(٨٣) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت ، والبيت في ديوانه ص(٨٥) ت/ د. حسن باجودة ، ط/ مكتبة دار التراث ـ القاهرة .

والبيت من شواهد سيبويه (٣٢٩/٢) ولم ينسبه إلى أحد ، وينظر : معاني الزجاج (٣٨٦/٢) ، وشرح اللمع لابن برهان (٣٢٣/١) ، والأمالي الشجرية (٤٦/١) ، وشرح ابن يعيش (٨٠/٣) ، والخزانة (٤٠٦/٣) .

قوله : « أو قال » جمع « وقل » وهو ضرب من الشجر ، الصحاح (وقل) .

(٨٤) في الكشف (٢٨٨/٢) : « ....قرأ أبو بكر ، وحمزة ، والكسائي : « مثل » بالرفع ، ونصبه الباقون ، وحجة من رفعه أنه جعله صفة « لحق » وحسن ذلك لأنه نكرة ..... » وينظر : البيان (٣٩١/٢) ، والإقناع (٧٧٠/٢) .

(٨٥) قوله : « وقد أغفل الشيخ بعض الظروف المبنية ، وليس له عذر إلا الغفلة » سقط من (ب) .

(٨٦) قوله : « وجملة ما أهمل الشيخ » سقط من (ب) .

وأما اللغة الثانية : وهي لغة بني تميم ، وهي أنهم يعربون ذلك بجميع أنواع الإعراب لكنهم يعربون إعراب مالا ينصرف ، لأن فيه العلمية والعدل عن لام التعريف ، وقد جاء في الشعر ، قال الشاعر(٨٧) :

[٦١] لَقَدْ رَأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا *** عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

وأما (الآنَ) فهو : عبارة عن الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم(٨٨) ، ثم فيه بعد ذلك مذهبان :

أحدهما : أنه مبني ـ وهذا هو رأي أكثر النحاة ـ ثم اختلفوا في العلة، فذهب الكوفيون ألى أنه منقول عن : آن الشئ ـ إذا حان ـ وهو في الأصل فعل ماض، .ومذهب البصرين : أن اللام تكون داخلة للجنس ، وهذه الموجودة للحضور فبنى لأجل التفرقة بين الجنس والحضور(٨٩) وحُكي عن المبرد أنه لما ورد غير مفارق لهذه اللام دل على أنه مبنى لأجل الملازمة(٩٠) .

المذهب الثاني : أنه معرب ، وهذا الذي اختاره الإمام عماد الإسلام ـ يحيى بن حمزة ـ قدس الله روحه(٩١) ـ لأن الأصل الإعراب ، ولا يعدل عنه إلا لدليل ، ولا دليل(٩٢) .

وأما (بَيْنَ) فهي مبنية لتضمها الإضافة ، وهي للمكان فتقول : بين زيد وعمرو وتلحقها (ما) كالحديث : « بَيْنَمَا رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ » فيجب الرفع فيما بعد (ما) لأنها قطعت عن الإضافة ، فإذا حذفت عنها (ما) ودخلت الألف ، جاز الوجهان

---

(٨٧) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

والبيت من شواهد سيبويه (٣/٢٨٤) ، وينظر : النوادر (٢٥٧) ، والمسائل العضديات (١٩٩) ، والأمالي الشجرية (٢/٢٦٠) ، ونتائج الفكر (١١٤) ، ولباب الإعراب (٢٠٩) ، والخزانة (٧/١٦٧) .

قوله : « السَّعالي » جمع سِعْلاة بكسر السين ، وسكون العين : أخبث الغيلان ، الصحاح (سعل) .

(٨٨) قوله : « يقع فيه كلام المتكلم » سقط من (ب) .

(٨٩) ينظر خلاف البصريين والكوفيين في الانصاف (٢/٥٢٠ ـ ٥٢٤) .

(٩٠) قول المبرد في : معاني القرآن للزجاج (٣/٢٤ ـ ٢٥) ، وكتاب اللامات للزجاجي ت / د مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية ١٣٨٩هـ (٣٧) وشرح ابن يعيش (٤/١٠٣) وشرح الرضي (٢/١٢٦) .

(٩١) قوله : « قدس الله روحه » سقط من (ب) .

(٩٢) بل الدليل السماع حيث قالت العرب : « أنا من الآن أصير إليك » .

الإضافة والقطع ، فإذا قطعت رفعت ما بعدها على الابتداء[٩٣] وعليه / قول الشاعر[٩٤] : أ / ٩٦ و

[٦٢] بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ *** يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

بالرفع والجر في (تَعَنُّقِهِ) و (رَوغِهِ) عطف عليه في الحالين[٩٥] .

وأما (لَمَّا) فهي ظرف زمان إذا وليها الفعل الماضي كقوله تعالى :

« وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ »[٩٦] وقول امرؤ القيس[٩٧] :

[٦٣] فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى *** بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

وإنما بنيت لأنها تكون حرفًا إذا وليها الفعل المستقبل .

وأما (مَع) فهي لازمة للإضافة ، وهي اسم معرب ، قال الله تعالى : « هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي »[٩٨] وذكر بعض النحاة[٩٩] أنه إذا سكن صار حرفًا وهو فاسد لوروده

---

(٩٣) في (ب) : « وإن دخلت (ما) وجب الرفع بكل حال كقوله :

.... *** فبينما الفقر إذ دارت مياسير

(٩٤) هو أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر ديوان الهذليين (١٨/١) .

والشاهد في : الجمل (٣٠٣) ، والخصائص (١٢٢/٣) ، وإصلاح الخلل (٣٣٢) ، وشرح ابن يعيش (٣٤/٤) وشرح الرضي (١١٥/٢) وتذكرة النحاة (٥١١) ، وشفاء العليل (٤٦٩/١) و الخزانة (٧١/٧) .

قوله : « تعنقه » أي تأخذه بالعنق إشارة إلى دنوه من الأعداء في الحرب كما يتعانق الرجلان ، « روغه » أي يحيد عن ضرباتهم، « أتيح» أي قدر له ، « سلفع » على وزن جعفر وهو الجري الجسور .

الصحاح : (عنق) ، (روغ) ، (تيح) ، « سلفع » .

(٩٥) قوله : « بالرفع والجر في (تعنقه) ، و (روغه) عطف عليه في الحالين » سقط من (ب) .

(٩٦) من الآية «٢٣» من سورة القصص .

(٩٧) والبيت من ديوانه ص(١٤٩) ت / حسن السندوبي ، ط/ المكتبة التجارية الكبرى (ط/٥) ، وشرح القصائد السبع لابن الانباري ت / عبد السلام هارون ط /دار المعارف ص(٥٤) .

والشاهد في : أدب الكاتب (٢٧٣) ، والأزهية (٢٤٤) ، والاقتضاب (١٨٥) ، وشرح الرضي (١٢٧/٢) ، والخزانة (٤٣/١١) ، والأزهار الصافية (٢٩٥/١) .

قوله : « قفاف » جمع (قف) وهو ما غلط من الأرض وارتفع ، « عقنقل » المنعقد الداخل بعضه فوق بعض ، الصحاح (قفف) ، (عقل) .

(٩٨) من الآية «٢٤» من سورة الأنبياء .

(٩٩) هو أبو جعفر النحاس ، ينظر: مغني اللبيب (٣٣٣/١) .

منونًا قال الشاعر(١٠٠) :

[٦٤] مُكَرٍّ مُفِرٍّ مُقْبِلٍ [مُدْبِرٍ] مَعًا *** كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وقال سيبويه : تقول العرب : ذَهبَ مِنْ مَعِه (١٠١) .

****

****

****

(١٠٠) هو امرؤ القيس أيضًا ، ينظر ديوانه (١٥٥) ، وشرح القصائد السبع (٨٢) .

والبيت في : أدب الكاتب (٢٧٣) ، والاقتضاب (٣٤٠) ، وأوضح المسالك (١٦٥/٣) ، ومغني اللبيب (١٥٤/١) والخزانة (٣٩٧/٢) .

قوله : « جلمود صخر » هو أصلب الصخر ، الصحاح (جلمد) .

(١٠١) في كتاب سيبويه (٢٨٧/٣) : « وقد ذهب مَعه ، ومن مَعِه ، صارت ظرفًا فجعلوها بمنزلة أمام وقدام ... » وقد سقطت عبارة سيبويه من (ب) ، ودخول حرف الجر عليه دليل على اسميته كما أن وقوعه منوناً دليل على اسميته أيضاً .

[المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ]

[قوله][١] : (فَالمَعْرِفَةُ[٢] مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ .... إلى آخره) .

والكلام منها يقع في فصلين : الأول : في المعرفة ، والثاني في النكرة .

أما الفصل الأول : وهو في المعرفة فالكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقة المعارف ، والثاني في قسمتها ، والثالث : في الكلام على أيها أعرف؟ أما الموضع الأول : وهو في حقيقة المعارف ، فالمعرفة : مصدر عرف معرفة ، وقد حدها الشيخ بأمر معنوي ؛ لامتناع اللفظي ، فقال : (مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ) فقوله : (مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ) يشمل المعرفة والنكرة ، وقوله : (بِعَيْنِهِ) يفصل النكرة .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمة المعارف ، فهي سبع :

المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وما عُرِّف باللالف واللام وما عُرِّف بالإضافة ، وما عُرِّف بالنداء ، فهذه جملتها.

القسم الأول : المضمرات ـ وقد تقدم الكلام فيها[٣] ، وتعريفها من جهة التكلم تارة نحو : أنا فعلت ، وأفعل (٤) ، ومن جهة الخطاب نحو : أنتَ ، وضربكَ ، وإيّاك ، ومن جهة الغيبة مع تقدم من يعود إليه ، فأما مجرد الغيبة فلا تكفي في تعريفه نحو : (هو) وشبهه ، فقد بان لك أن تعريفها ليس من جهة الاضمار فقط بدليل : رُبَّه رجلاً ، وما لا يرجع إلى شئ فإنه لا تعريف فيه .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) اختلاف بين النص داخل الشرح ، والنص الأعلى .

(٣) ينظر ص (٧ ـ ٣٢) .

(٤) قوله : « أنا فعلت ، أفعل » سقط من (ب) .

[العَلَمُ]

وأما القسم الثاني : وهو الأعلام ، فالكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته ، والثاني : في قسمته ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته ، فله حقيقتان : لغوية ، واصطلاحية ، فاللغوية : مأخوذة من علم الطريق ، وهو منارها لظهوره ، وأما الاصطلاحية : فقال الشيخ[٥] : (مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ بِوَضْعٍ واحِدٍ[٦]) فقوله :

(مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ) يشمل المعارف كلها ، وقوله (غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ ما أَشْبَهَهُ بِوَضْعٍ واحد) خرج عنه نحو : أنت وشبهه فإنها بأوضاع مختلفة .

والأصل في وضع الأعلام أن تكون للأناسي لشدة الحاجة إليها ، وقد يعرض مثل ذلك في الحيوانات المألوفة لشدة الحاجة[٧] / إليها أيضاً[٨] ، وأما مالا يؤلف فوضعوا العلم للجنس بأسره . ٩٧/أ و

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمة الأعلام ، فله تقسيمات :

الأولى : أنه ينقسم إلى : مفرد كـ : زيد ، وعمرو ، وإلى مركب إما جملة كـ : بَرَقَ نَحْرُه[٩] ، وَتَأَبَّطَ شَرًّا ، وإما اسمان جعلا اسماً واحداً كـ : بَعْلَبَك ، وَمَعْدي كَرِبُ وإما مضاف ومضاف إليه كـ : عبدالله ، وعبدمناف ، وامرئ القيس[١٠] ، والكني جميعها ، وتركيب مع صوت نحو : سيبويه .

---

(٥) قوله : « وأما » الاصطلاحية فقال الشيخ » سقط من (ب) .

(٦) يلاحظ اختلاف بين النص داخل الشرح ، والنص الأعلى .

(٧) كتب الجزء الأخير من هذه الكلمة على هامش الأصل الأيسر .

(٨) وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته حيث يقول :

اسم يعين المسمى مطلقًا *** علمه : كجعفر ، وخرنقا

وقرن ، وعدن ، ولاحق *** وشذ قم ، وهيلة ، وواشق .

شرح ابن عقيل (١١٨/١) .

(٩) في القاموس المحيط (برق) : « برق نحره : لقب رجل » .

(١٠) قوله : « امرئ القيس » سقط من (ب) .

وينقسم أيضاً إلى منقول ، ومرتجل ، فالمنقول : ما كان له اسم ثم نقل عنه وهو ستة أنواع :

منقول عن عين كـ : ثور ، وأسد ، ومنقول عن معنى كـ : فَضْلٍ ، وإِيَاسٍ(١١) ومنقول عن صفة كـ : حَاتمٍ(١٢) ، ونَائِلةٍ(١٣) ، ومنقول عن صوت كـ : بَبَّه(١٤) ومنقول عن مركب ، وقد تقدم .

ومنقول عن فعل : إما ماضي كـ : شمر ، و كـ : عشب ، وإما مستقبل كـ : يزيد ، ويشكر ، او أمر كـ : اطرقا ، في البيت في قوله(١٥) :

[٦٥] عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَاةِ *** يُزَبِّرُهَا الكَاتِبُ الحِمْيَرِي

على اطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَـــــامِ *** إلاَّ الثُمَامَ وإلا العِصَى

---

(١١) إياس مصدر آسه يئوس إياساً و أوساً ، وفي الصحاح (أوس) : « الأوس العطاء ، أبو زيد : أست القوم أؤوسهم أوساً إذا أعطيتهم .... » .

(١٢) في الصحاح (حتم) : « الحتم : إحكام الأمر ، والحتم : القضاء ... وحتمت عليه الشئ أوجبت ... وحاتم الطائي يضرب به المثل في الجود وهو حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج » .

(١٣) جاء في الصحاح (نول) : « النوال : العطاء ، والنائل مثله ، يقال : نلت له بالعطية أنول نولا ..... » وهو اسم امرأة زنت في الحرم فمسخت حجراً .

(١٤) في الصحاح (ببب) : « يقال للأحمق الثقيل : ببة وهو أيضاً لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب والي البصرة » وقد كانت أمه هند بنت أبي سفيان ترقصه وتقول :

لأنكحن ببه *** جارية خدبه

مكرمة محبه *** تجب أهل الكعبه

(١٥) هو أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر ديوان الهذليين (٦٥/١) .

والشاهد في : المبهج (٥٢) ، والاقتضاب (٩٢) ، (٤٧٣) ، التخمير (١٦٩/١) ، وشرح ابن يعيش (٢٩/١) ، والخزانة (٣١٧/٢) .

قوله : « رقم الدواة » أي خطها ، والدواة المحبرة ، « يزبرها » يكتبها « اطرقا » اسم بلد ، « الثمام » نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص .

الصحاح : (رقم) ، (زبر) ، (طرق) ، (ثمم) .

و (إِصْمِتْ) في قوله(١٦) :

[٦٦] اشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِها *** بَوَحْشِ إِصْمِتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ

والمرتجل على ضربين : قياسي ، وشاذ ، فالقياس نحو : عمران ، وحمدان(١٧) وشبهها، والشاذ نحو : مَحْبَبٌ ، ومَوْهَبٌ ، وحَيْوَة، ومَكْوَزَة(١٨) ، وينقسم أيضًا إلى خاص وعام، فالخاص كـ : زيد ، وعمرو وشبههما(١٩) ، والعام كـ : أعلام الأجناس كـ : أسامة ، وثعالة ، فإن العلم فيه للجنس بأسره، وعلامة كونه علمًا منع الصرف للعلمية والتأنيث .

وينقسم أيضًا إلى ما يكون علمًا بالغلبة ، وإلى ما يكون بالوضع - والوضع ما قدمناه - والغلبة : أن تغلب بعض الأسماء السابقة على بعض المسمين نحو : ابن عبَّاس ، وابن عمر، ونحوهما(٢٠) .

وأما الموضع الثالث ، وهو في أحكام العلم ، فله أحكام : الحكم الأول : أنه قد يدخل بعضها اللام ، وهو على ضربين : لازم وغير لازم ، فاللازم نحو : النجم للثريا ، وكذلك

---

(١٦) هو الراعي النميري واسمه : عبيد بن حصين والبيت في ديوانه ص(٤٦) جمع / ناصر الحاني ، دمشق ١٣٨٣هـ .

والشاهد في : المفصل (٧) ، والتخمير (١/١٦٩) ، وشرح ابن يعيش (١/٢٣) ، وأمالي ابن الحاجب (٢/٤٩، ٧٣)، والخزانة (٧/٣٢٤) .

قوله : « اشلى » اغرى وحض كلبه على الصيد ، « سلوقية » كلاب تنسب إلى قرية باليمن يقال لها : سلوق ، « بوحش إصمت» أي مكان قفر لا أنيس به « أود » أي عوج .

الصحاح : (شلا) ، (سلق) ، (صمت) ، (أود) .

(١٧) في الأصل : « أحمدان » وهو سهو من الناسخ ، والمثبت من (ب) .

(١٨) في الأزهار الصافية (١/٣٠٦) : « ..... وإما أن يكون مخالفًا لها فليس يخلو حاله : إما أن يكون مخالفًا لقياس إعلال مثل : حيوة ومكوزة ، وإما لقياس إدغام نحو : محبب ، فالقياس في الأول الادغام ، والقلب فيقال : حية ، ومكازة ، والقياس في الثاني الإدغام لالتقاء المثلين » .

(١٩) قوله : « وشبههما » سقط من (ب) .

(٢٠) في (ب) : « وابن الزبير ، وابن مسعود غلبت على العبادلة دون أخوتهم » .

الصَّعِق [٢١] والدَّبِران [٢٢] والعَيُّوق [٢٣] ، والسِّمَاك [٢٤] ، وما أشبه ذلك ، وغير اللازم نحو: الحارث والعباس .

الحكم الثاني : أن العلم يجوز اضافته ، وإدخال حرف التعريف عليه وذلك عند اشتباهه بغيره نحو : أن تكون جماعة اسم كل واحد منهم : زيد ، فتصير كثرتهم كاسم الجنس، ويجوز حينئذ اضافته ، قال الشاعر [٢٥] :

[٦٧] عَلاَ زَيْدُنا يَوْمَ النَقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ *** بَأبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي

وقال [٢٦] :

[٦٨] رَأيتُ الوَلِيدَ ابنَ اليَزِيْدَ مُبَارَكًا *** شَدِيْدًا بَأعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

الحكم الثالث : أنك إذا ثنيت العلم ، أو جمعته عوضت عن العلمية الألف واللام غالبًا احترازًا عن : أَبَانَين ، وعَمَايَتَيْن ، وعَرَفَات ، وإذْرِعَات [٢٧] .

---

(٢١) الصعق : لقب خويلد بن نفيل اتخذ طعامًا فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه صاعقة ، ينظر القاموس المحيط (صعق) .

(٢٢) « الدبران : خمسة كواكب من الثور ، يقال إنه سامه ، وهو من منازل القمر » الصحاح (دبر) .

(٢٣) « العيوق » : نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن ، يتلو الثريا لا يتقدمه » الصحاح (عوق) .

(٢٤) في الصحاح (سمك) : « السما كان : كوكبان نيران : السماك الأعزل وهو من منازل القمر ، والسماك الرامح وليس من المنازل ، ويقال : إنهما رجلا الأسد » .

(٢٥) لرجل من طيء يقال له : زيد من ولد عروة بن زيد الخير .

والشاهد في : الكامل للمبرد (١٥٧/٣) ، والمقتصد (٧٥٥/٢) ، وشرح ابن يعيش (٤٤/١) ، وأمالي ابن الحاجب (٥٨/٢) ، وشرح الرضي (١٣٦/٢) ، والخزانة (٢٢٤/٢) .

قوله : « النقا » كثيب الرمل ، « الشفرتين » حد السيف ، وثناه باعتبار وجهيه .الصحاح (نقا) ، (شفر) .

(٢٦) هو ابن ميادة : الرماح بن أبرد ، وميَّادة : أمه ، ينظر ديوانه ص(١٩٢) ت/ حنا حداد ، ط / مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٢هـ) ورواية الديوان :

.... *** ..... بأحناء ....

والشاهد في : التخمير (١٩٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٤٤/١) ، والإنصاف (٣١٧/١) وأمالي ابن الحاجب (٦٠/٢) وشرح الرضي (١٣٦/٢) ، والخزانة (٢٢٦/٢).

قوله : « أحناء » أعباء واتعاب ، الصحاح (حنى) .

(٢٧) ينظر سيبويه (١٠٣/٢) ، والمقتضب (٣٢٤/٤) .

ومما يلحق بالعلم علم المعنى كـ : سبحان علماً للتسبيح ، وعلم الكني كـ : فلان وفلانة لأعلام الأناسيّ ، والفلان ، والفلانة لأعلام البهائم ، وهن ، وهنة لأسماء الأجناس[٢٨] .

ومن ذلك الأوزان فإنها أعلام للموزونات[٢٩] كقولك : فعلان الذي مؤنثه فعلى ، وأفعل صفة لا ينصرف وشبهه ، ووزن : طلحة : فعلة / وامتنع أفعل ، ومن أحكامه : أنه إذا اجتمع أ / ٩٧ ظ
للرجل علم ولقب أضيف العلم إلى اللقب ، لأن اللقب أشهر نحو : زيد قُفَّة ، وقيس بَطَّة[٣٠] .

القسم الثالث : أسماء الإشارة ، وقد تقدمت[٣١] أيضاً ، وتعريفها من جهة القصد وذكر النحاة : أن الإشارة[٣٢] بمنزلة وضع اليد ، والفرق بينها وبين العلم ، أن العلم تعريفه من جهة التعيين لا باعتبار قيد بخلاف الإشارة ، فإن تعريفها بالقصد مع الإشارة .

القسم الرابع : الموصولات وهي وأسماء الإشارة من المبهمات لما كانا في أصل وضعهما غير مختصين بمعنى ، وقد عُدَّا في المعارف لكونهما حين استعملا لم يكونا إلا لمخصوص ، وقد اختلف في تعريف الموصول ، فمنهم من جعله مثل أسماء الإشارة بالقصد مع الصيغة - وهو الصحيح - ومنهم من قال : إن تعريفه باللام ، وأصل الذي : لَذِي[٣٣] ، ثم حملت بقية الموصولات عليها[٣٤] ، ومنهم من قال : إن تعريفه من جهة إيضاحه للجملة ، ومنهم من قال : من جهة الجملة نفسها .

القسم الخامس : ما عُرِّف بالأداة ، وهو الألف واللام عند الخليل ، لأن أكثر حروف

---

(٢٨) ينظر ص(٨٥) .

(٢٩) قوله : « للموزونات » سقط من (ب) .

(٣٠) في (ب) : « سعيد كرز ، وزيد بطة » .

(٣١) ينظر ص (٣٣) فما بعدها .

(٣٢) قوله : « وذكر النحاة : أن الاشارة » سقط من (ب) .

(٣٣) قال الرضي في شرحه (٣٩/٢) : « والذي عند البصريين على وزن : عم ، وشج أرادوا الوصف بها من بين الأسماء الموصولة ... وإنما الزموها اللام الزائدة لأنها لو نزعت تارة ، وأدخلت أخرى ، لأوهم كونها للتعريف ... وقال الكوفيون : أصل الذي ، الذال الساكنة ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة .... » ينظر أيضاً : المفصل (١٤٣) وشرح ابن يعيش (١٤٠/٣) .

(٣٤) قوله : « واصل الذي : لذي ، ثم حملت بقية الموصولات عليها » سقط من ب .

المعاني على حرفين كـ : (هَلْ) ، و (بَلْ) ، و (مِنْ) ، و (عَنْ) وأشباهها ، وعند سيبويه : أنها اللام فقط لأن الهمزة إنما دخلت وصلة بدليل سقوطها عند الوصل ،والدرج[٣٥] وهذه اللام دخولها على ثلاثة أنواع :

للعموم في الجنس بدليل صحة الاستثناء كقوله تعالى : « إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ »[٣٦] وكقولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، والمعنى أنها[٣٧] تفيد الاستغراق للحقيقة الذهنية ، ولا دخول لها في الخارج لعمومها .

النوع الثاني : العهد الوجودي كقولك لرجل دخل عليك آنفًا : جاءني الرجل تعني به ذلك الشخص ، ومنه قوله تعالى : « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كالانْثَىٰ »[٣٨] - أي ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها .

الثالث : العهد الذهني ، وهو الحقيقة الذهنية المجردة ، من غير عموم كقولك : أنت السوق ، وكقوله[٣٩] :

[٦٩] وَلَقَدْ أَمَرُّ على اللئِيمِ يَسُبُّني *** فَمَرَرتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيْنِي

---

(٣٥) جاء في كتاب سيبويه (٣/٣٢٤) : « وزعم الخليل أن الألف واللام التي يعرفون بهما حرف واحد كـ : قد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أأريد ، ولكن الألف كألف أيم في : ايم الله ، وهي موصولة كما أن ألف ايم موصوله ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه » ، وقال في موضع آخر (٣/٣٢٥) :

« وقال الخليل : ومما يدل على أن (أل) مفصولة من : الرجل ، ولم يبن عليها ، وأن الألف واللام فيها بمنزلة (قد) قول الشاعر :

دع ذا وعجل ذا والحقنا بذل *** بالشحم إنا قدمللناه بجل

ينظر أيضًا : كتاب سيبويه (٤/١٤٧) ، وكتاب اللامات للزجاجي (١٧ - ٢٠) وشرح ابن يعيش (٩ /١٧ - ١٩) ومعاني الحروف للرماني (٦٩) .

(٣٦) الآية «٢» من سورة العصر .

(٣٧) قوله : « والمعنى أنها » ساقطة من درج النص وهي على هامش الاصل .

(٣٨) من الآية «٣٦» من سورة آل عمران .

(٣٩) لرجل من بني سلول مولد .

البيت من شواهد سيبويه (٣/٢٤) ، وينظر : الخصائص (٣/٣٣٠ ، ٣٣٢) والاقتضاب (٣٨٨) ، والأمالي الشجرية (٢/٣٠٢) ولباب الأعراب (٣٩٠) ، والخزانة (١/٣٥٧) .

ومرجع هذا النوع إلى التنكير(٤٠) ، بدليل جعلهم الجملة صفة لا حالا في قوله : (يَسُبُني) ، وقوله تعالى : «وآيَةٌ لَهُمُ الليْل نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ فَإِذا هُمْ مُظْلِمُوْنَ »(٤١) فـ : «نَسْلَخُ مِنْهُ» صفة لا حال على الصحيح ، وقد تدخل اللام بعد ما ذكرنا في الأعلام للتفخيم كـ : الحسن ، والحسين أو للغلبة فيه كالنَّجم ، والصَّعْقِ(٤٢) .

القسم السادس : ما عُرّف بالإضافة وهذا أيضًا من جملة المعارف وقد تقدمت أحكام الإضافة وتفصيلها(٤٣) ، وإنما كان ذلك معرفة لاكتساب ذلك من المضاف إليه ، إما تعريفًا حقيقيًا كما يضاف إلى المعارف ، وإما(٤٤) تخصيصًا كالذي يضاف إلى النكرات ، وإنما تفيد الإضافة التعريف بشرطين :

أحدهما : أن يكون المضاف مما يصح تعريفه ، فإن كان لا يصح تعريفه(٤٥) نحو : (مثل) ، و (غير) لم يتعرف .

الثاني : أن تكون الإضافة معنوية ، فإن كانت لفظية لمجرد التخفيف لم يفد التعريف على ما مضى تفصيله .

القسم السابع : المنادى ، وتعريفه بالقصد والإقبال ، فقد صار شبيهًا بالمضمر والمبهم في تعيينه بالقصد مع حرف النداء ، أو لأنه قصد تقدم الأعلام مثل : يا زيد ، ولأن الضمة في : يا رجل ، كالضمة في : يا زيد ، فكان معرفة عند قصده بالنداء(٤٦) ، فإن قيل : كيف نصنع بنداء الأعلام ، وأسماء الاشارة ، وهما معرفتان ؟ .

---

(٤٠) قوله : « ومرجع هذا النوع إلى التنكير » تكررت هذه العبارة في الأصل .

(٤١) الآية «٣٧» من سورة يس .

(٤٢) جاء في كتاب سيبويه (١٠١/٢) : « ..... وقولهم : النجم صار علمًا للثريا ... فإن أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يصر معرفة من قبل أنك صيرته معرفة بالألف واللام » .

(٤٣) ينظر القسم الأول من المخطوط لوحة (٧٠ ـ ٧٣) .

(٤٤) في الأصل : « وإنما » وهو سهو من الناسخ .

(٤٥) قوله : « فإن كان لا يصح تعريفه » سقط من(ب) .

(٤٦) قال ابن الحاجب في شرحه (٥٧٥) : « والمعرف بالنداء كقولك : يا رجل ، لأنه لما قصد قصده بعينه وجب أن يدخل في حد المعرفة » . وينظر : التخمير (٣٨٠/٢) .

فالجواب : أن تقدر سلب التعريف الأول ، ويحتمل : أن دخول حرف النداء عليه كدخول اللام على الأعلام .

أ / ٩٨ و
وأما الموضع الثاني / : وهو في الكلام على أيّها أعرف ؟ .

فالذي عيه الجمهور : أن أعرف المعارف : المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم المبهمات ثم المعرف بالألف واللام ، ثم المنادي ، ثم المضاف إلى أحدها معنى ، ومنهم من قال : أعرفها : العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، وهذا هو مذهب السيرافي[٤٧] من جهة : أن العلم واضح في نفسه لا يحتاج إلى إيضاح ثم على ترتيب ما تقدم وذهب ابن السراج إلى : أن أعرفها : اسم الإشارة لأنه يتعرف بالعين والقلب ، ثم المضمر ، ثم العلم على ترتيب ما تقدم[٤٨] ، والذي ذهب إليه الكوفيون : أن أعرفها المضمر ، ثم المبهم ، ثم العلم ، ثم على هذا الترتيب ، وحجتهم ما ذُكِرَ عن ابن السّرّاج[٤٩] .

فأما المعرف بالألف واللام ، والإضافة : فقد اختلف في أيّها أعرف ، بعد اتفاقهم على أن سائر المعارف أعرف منها ؟ .

فمنهم من جعل المضاف حكمه حكم ما أضيف إليه[٥٠] ، ومنهم من جعل تعريفه تعريف ما بعده فالمضاف إلى المضمر حكمه حكم العلم ، واحتج بقوله تعالى : « عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ »[٥٠] فوصف المضافَ إلى المضمر بالمعرف باللام كما فعل في العلم ومنهم من منع ذلك وقال : «الْمُحَرَّمِ» بدل من الضمير الأول ، ومنهم من قصره على السماع فجعل المضاف كالعلم فقط ولا يلزم الاستمرار .

---

(٤٧) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي ، قرأ النحو على ابن السراج ، وعلى مبرمان ، وقرأ اللغة على ابن مجاهد ، وابن دريد ، وكان عالمًا زاهداً وكان يذكر بالاعتزال ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيبويه ، توفي ٣٦٨هـ ينظر في ترجمته : انباه الرواة (١/٣١٣) ، إشارة التعيين (٩٣) ، شذرات الذهب (٣/٦٥) .

(٤٨) ليس في الأصول (١ / ٤٩) ماذكر الشارح بل الذي فيه أن أعرفها المضمر ثم المبهم ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام ثم ما أضيف إليه .

(٤٩) عقد ابن الانباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف رجح فيها رأي الكوفيين (٢/٧٠٧) ، وينظر في هذه المسألة أيضًا : المفصل (١٩٧) ، شرح ابن يعيش (٢/٨٧) ، الأزهار الصافية (١/٣١٦ ـ ٣١٧) .

(٥٠) من الآية «٣٧» من سورة إبراهيم .

ومنهم من جعلها أنقص من جميع المعارف ، وهذا هو الصحيح .

وأما ابن مالك[٥١] فقد جعل المضمر المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم العلم ، ثم الغائب ، ثم الإشارة إلى آخرها[٥٢] ، وزاد الإمام مع العلم على كلام ابن مالك المنادى[٥٣] وليس تظهر فائدة العِلْم بالأعرف فيها إلا الوصفية لما تقرر من أن الموصوف لابد أن يكون أعرف من الصفة أو مساويًا لها[٥٤] .

وأما الفصل الثاني : وهو النكرة فالكلام منها يقع في موضعين :

الأول : في حدها ، والثاني في قسمتها[٥٥] .

أما الموضع الأول : وهو في حدها ، فهو ما ذكره الشيخ بقوله :

(مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ) ولم يكن حدها بحد لفظي كما قلناه في المعرفة فقوله : (مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ) احترازًا من المهملات وقوله : (لاَ بِعَيْنِهِ) يخرج عنه المعرفة ، وهذا الحد منتقض[٥٦] بالألفاظ المشتركة كـ : القُرْءِ ، فإنه دال على شئ لا بعينه ، ومع ذلك فإنه معرفة فلابد من أن يقال : بوضع واحد وهذا الحد منتقض بالأسماء المشتركة فلو قال بوضع واحد لزال الاعتراض ، قلت : الاعتراض غير صحيح لأن الواضع وضعه لأحدهما لكن ألبس على السامع ولا ينقض هذا الحد : ثُعَالَة ، وأُسَامة لكونها علمًا للحقيقة الذهنية المتصورة في الذهن .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمتها فهي سبع :

شَيْءٌ ، ثُمَّ جَوْهَرٌ ، ثم جِسْمٌ ، ثم نَامِي ، ثم حَيَوانٌ ، ثم إِنْسَانٌ ، ثُمَّ رَجُلٌ ومنهم من

---

(٥١) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ، إمام في العربية ؛ مع ديانة وخير ، وقرأ القراءات ، من شيوخه : ابن الحاجب ، والكلاعي ، والشلوبين ، ومن تلامذته : أبو حيان ، وابن أبي الربيع ، من مصنفاته : الكافية الشافية، والخلاصة توفي (٦٧٢هـ) . تنظر ترجمته في : البلغة (٢٢٩) ، وبغية الوعاة (١/١٣٠) .

(٥٢) ينظر قول ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ت/ محمد كامل بركات / ط / دار الكتاب العربي(٢١) وينظر كذلك : الكافية الشافية (١/٢٢٢) .

(٥٣) الأزهار الصافية (١/٣١٧)

(٥٤) قوله : « لما تقرر من أن الموصوف لابد أن يكون أعرف من الصفة أو مساويًا لها » سقط من (ب) .

(٥٥) في (ب) : « في حصرها » .

(٥٦) في (ب) « بالاسماء » بدلا من قوله : « بالألفاظ » .

عَدّها إلى أكثر من هذا ، ولا حاجة إليه(٥٧) .

تنبيه على فوائد منها :

(رُبَّ) فإنها تختص بالنكرة كقولك : رب رجل ، ومنها دخول لام التعريف ، فإنها إنما تدخل على النكرات لتعريفها ، ومنها : كم خبرية كانت أو استفهامية ، كقولك : كم غلام وكم درهماً ملكت ؟ ومنها : (مِنْ) المزيدة(٦٠) كقولك : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من امرأة. ومنها : إضافة (كُلّ) كقولك : كل رجل ، فلابد منتنكير ما وقع بعد هذه الأسماء .

****

****

****

---

(٥٧) قال المبرد في المقتضب (٣/١٨٦) : « ...... فأنكر الأسماء قول القائل : شئ ، لأنه مبهم في الأشياء كلها ، فإن قلت : جسم فهو نكرة وهو أخص من شئ ، كما أن حيواناً أخص من جسم وإنساناً أخص من حيوان ، ورجلاً أخص من إنسان» وينظر : المرجع نفسه (٤/٢٨٠) .

(٥٨) قال الرضي في شرحه (٢/١٤٥) : « .... و (من) هذه وإن كانت زائدة ـ كما ذكر النحاة ـ لكنها مفيدة لنص الاستغراق كأن أصلها (مِنْ) الابتدائية ...... » وينظر : المقتضب (٢/١٧٦ ـ ١٧٧) .

[العَدَدُ]

أ / ٩٨
ظ

قوله :(أَسْمَاءُ العَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ آحادِ الأَشْيَاءِ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في / ثلاثة مواضع :

الأول : في حده ومراتبه ، والثاني : في التمييز ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حده ومراتبه ، أما حده ، فحده على اختلاف أصوله[١] فمن جعل [٢] واحداً ، واثنين من جملته قال : ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، وهو الشيخ والجماهير من النحاة[٣] ، لأنه إذا قيل : كم عندك ؟ فسر به بواحد واثنين لأنهما أول العدد[٤] فكيف لا تكون منه ؟ وقد حُكِيَ عن بعض أهل الحساب : أنهما ليسا من العدد فحده عنده : ما وضع لمعرفة مقادير الأشياء[٥] .

وأما مراتبه فهي أربع : الآحاد ، والعشرات ، والمئون ، والآلاف ، وجميع المعدودات تدخل فيها ، وأصولها جميعًا اثنا عشر كلمة ، واحد إلى عشرة ، ومائة ، وألف .

فأما المرتبة الأولى : وهي الآحاد ، فأولهما : واحد ، واثنان ، وهاتان الصيغتان ثابتتان[٦] على القياس في التذكير والتأنيث .

وأما واحد فهو أول ما يُعدّ به ، ولا يفتقر إلى مميز إذ فيه لفظ المقصود بالعدد[٧] ، وكذلك اثنان إلا أنه صيغة للتثنية ، وليس بمثنى حقيقي وهمزته وصل ، وقد يجوز قطعها

---

(١) قوله : « أما حده فحده على اختلاف أصوله » سقط من (ب) .

(٢) قوله : « جعل » سقط من الأصل وهو في (ب) .

(٣) قوله : « هو الشيخ والجماهير من النحاة » سقط من (ب) .

(٤) قال ركن الدين في الوافية ص(٢١٧) : « .... فالواحد والاثنان عددان لوقوعهما جوابًا من قول القائل : كم عندك ؟ » .

(٥) في شرح الكافية للرضي (٢/١٤٥) : « وعند أهل الحساب ليس الواحد من العدد ، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد ، ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد ، قالوا : لأن الفرد الأول ، أي الواحد ، ليس بعدد ، فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول .... » .

(٦) قوله : « وهاتان الصيغتان ثابتتان » سقط من (ب) .

(٧) ينظر المقتضب (٢/١٥٥) .

كقوله[٨] :

[٧٠] إذا جاوز الإثنين سر فإنه *** ببث وتكثير الوشاة قمين

وإعرابه بالحروف الألف في حال الرفع ، وبالياء في حال النصب والجر.

وأما ثلاثة إلى عشرة ، وثلاث إلى عشر فقد خالفا القياس ، فذكر المؤنث ، وأنث المذكر ، ووجه ذلك : أن للمعدود جماعة فسبق المذكر فأخذ العلامة ، والمؤنث ترك بغير علامة للفرق بينهما[٩] .

وقيل : إن أسماء العدد الأصل فيها : ثلاثة ، أربعة إلى آخرها ، فجعل الأصل للأصل وهو المذكر ، والفرع للفرع وهو المؤنث[١٠] .

---

(٨) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانه ص(١٠٥) ت / د. ناصر الدين الأسد ط / مطبعة المدني ، (ط/١) ١٣٨١هـ ورواية الديوان :

.... *** بنشر وتكثير الحديث قمين

وقد وهم المبرد حيث نسب البيت في الكامل (٣١٣/٢) إلى جميل بن معمر العذري .

والشاهد في : نوادر أبي زيد(١٠٥) ، والكامل للمبرد (٣١٣/٢) والتخمير (٣٠٢/٤ ، ٣٠٣) ، وشرح ابن يعيش (١٩/٩) ، وشفاء العليل (٨٥٤/٢) والأزهار الصافية (٣٣١/١) .

إذا جاوز الخلين .... هربًا من قطع الهمزة ، ينظر الكامل (٣١٣/٢) .

قوله : « قمين » جدير وخليق ، الصحاح (قمن) .

(٩) وهذا الرأي رأي المصنف صرح به في شرحه (٥٧٩) حيث قال : « ...... وخولف باب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فأنث المذكر ، وذكر المؤنث ... لأن الثلاثة جماعة ؛ والمذكر سابق ، فأنث لذلك ، ثم ذكر للمؤنث ، وإن كان جماعة أيضًا ، ليفرق بينه وبين المذكر عند عدم المميز ، أو كراهة أن يجمعوا بين تأنيثين فيما هو كالشئ الواحد ... » .

(١٠) جاء في كتاب سيبويه (٥٥٧/٣) : « اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث وذلك قولك : ثلاثة بنين وأربعة أجمال .... وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الاسماء ، وتكون مؤنثة ليس فيها علامة التأنيث وذلك قولك : ثلاث بنات وأربع نسوة ... » .

وينظر: المقتضب (١٥٥/٢) ، والأصول (٤٢٤/٢) ، والفصول في العربية لابن الدهان ت / د. فائز فارس ، ط / مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٩هـ ص(٢٨) ، وشرح ابن الحاجب (٥٧٩) ، وشرح الرضي (١٤٧/٢) .

والاعتبار في التذكير والتأنيث بالمفسر ، فإن كان واحداً وهو اسم فالاعتبار باللفظ تقول : ثلاثة شخوص ، للنسوة ، وعندي ثلاث أعين ، للمذكر[(١١)] وإن كان المفسر صفة فالاعتبار بالمعنى دون اللفظ فتقول : عندي ثلاثة ربعات إذا كان المقصود مذكراً ، وعندي ثلاث دواب للمذكر أيضاً ، وإن قصدت المؤنث قلت : ثلاث فيهما ، وإن كان المفسر اثنان وهما مختلفان راعيت الأسبق منهما سواء تأخرا عن العدد أو تقدما نحو : له ثلاثة ذكور من البط ، وثلاث من البط ذكور ، والتقدم : له ذكور من البط ثلاثة ، وله من البط ذكور ثلاث ، وكذلك إذا توسط العدد ، والفرق فيما تقدم بين الصفة والاسم ، أن الصفة تابعة لموصوفها ، والاسم مستقل بنفسه ، فروعي هذا ، والأحسن جواز الوجهين .

المرتبة الثانية : في الأعشار وهي من عشرة إلى تسعة وتسعين وهما ضربان :

الأول : مركب فتقول فيه : أحد عشر ، إحدى عشر ، اثنا عشر ، اثنتا عشرة ، فالواحد والاثنان على ما تقدم في الآحاد من جريه على القياس[(١٢)] وأما عشرة : فقد خالف التركيب فذكروه مع المذكر لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث[(١٣)] في : ثلاثة عشر ، وحملوا هذين عليه ولما زال الموجب بحذف علامة التأنيث في عشرة في المذكر ؛ أتو بها في المؤنث فقالوا : ثلاث عشرة ، فأما ثلاث وثلاثة فعلى القياس المتقدم[(١٤)] .

وقوله : (وَتَمِيْمٌ تَكْسِرُ الشِّيْنَ مِنْ عَشَرَةَ) كراهة للفتحات المتواليات ، وأهل الحجاز يسكنون الشين[(١٥)] ، ثم كذلك إلى تسعة عشر وتسع عشرة / وقد رُوي فتح الشين من عشرة[(١٦)] أ / ٩٨ ظ

---

(١١) جاء في كتاب سيبويه (٥٦٢/٣) : « وتقول : ثلاثة أشخص ، وإن عنيت نساء ؛ لأن الشخص اسم مذكر ، ومثل ذلك : ثلاث أعين وإن كانوا رجالا ؛ لأن العين مؤنثة » .

(١٢) ينظر ص (١٣٧) .

(١٣) في (ب) : « تانيثين » بدلا من « تأنيث » .

(١٤) ينظر ص(١٣٧) .

(١٥) قال سيبويه (٥٥٧/٣) : « ..... وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت : إحدى عشرة بلغة بني تميم ، كأنما قلت : إحدى نبقة ، وبلغة أهل الحجاز إحدى عشرة كأنما قلت : إحدى تمرة .... » وينظر : المقتضب (١٦١/٢) والأصول (٤٢٤/٢) ، وشرح المصنف (٥٨٠) .

(١٦) قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح ط / دار إحياء الكتب العربية (٢٧٤/٢) : « وكسرتها في لغة أكثر بني تميم تشبيها بتاء (كتف) ، وبعضهم وهم الأقلون من بني تميم يفتحها ابقاء لها على أصلها » .

وقرأ الأعمش[١٧] : « فانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنَاً »[١٨] بالفتح[١٩] ، وفي المذكر تحريك العين من عشر ، وقد رُوي تسكينها في أحد عشر ، وفي ثماني عشر أربع لغات :

فتح الياء لتوافق المركبات من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، واسكانها لأنها كـ : قاضي، وحذف الياء مع ابقاء الكسرة على النون لتدل عليها ، وحذف الياء ، وفتح النون ، وكل هذه المركبات مبنية إلا اثنى عشر لما تقدم من العلة وهو كون عشر بمنزلة نون التثنية .

الضرب الثاني : في مفرد الأعشار[٢٠] وهو عشرون وأخواتها إلى تسعين ، فهما فيها على سواء ، لأنها ليست بجمع لعشرة ، إذ لو كانت جمعًا لوجب فتح العين ، ولكان ثلاثون جمعًا ، وإنما هي صيغة موضوعة بإزاء العشرتين ، وكسرت عينه كما كسروا همزة اثنين ؛ لأنه عشرتان فقد أشبهه في أنه صيغة مثنى العقود[٢١] .

أحد وعشرون غير لفظ : واحد إلى أحد ، ولفظ : واحدة إلى إحدى وإنما غيروا لأجل أنه يحدث في التركيب مالا يحدث في المفردات .

قوله : (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم) .

يعني أنك تقول : اثنان وعشرون ، وثلاثة وعشرون في المذكر ، واثنتان وعشرون وثلاث وعشرون في المؤنث إلى تسعة وتسعين .

---

(١٧) هو سليمان بن مهران ، شيخ المقرئين والمحدثين ، قرأ القرآن على زر بن حبيش ، وزيد بن وهب ، وإبراهيم النخعي ، توفي سنة (١٤٨هـ) بالكوفة . ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي ت / جماعة من المحققين ط / مؤسسة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٢هـ (٢٢٦/٦) وشذرات الذهب (٢٢٠/١) .

(١٨) من الآية «٦٠» من سورة البقرة .

(١٩) قال ابن جني في المحتسب (٨٥/١) : « .... ومن ذلك قراءة الأعمش : « اثنتا عَشَرة عينًا » بفتح الشين ، قال أبو الفتح: القراءة في ذلك : « عَشْرة » ، « عَشِرة » فأما « عَشَرَة » فشاذ ، وهي قراءة الأعمش » ، وفي البحر المحيط (٢٢٩/١) : « وقرأ ابن الفضل الأنصاري والأعمش بفتح الشين ، وروي عن الأعمش الإسكان والكسر أيضًا ، قال الزمخشري : الفتح لغة ، وقال ابن عطية هي لغة ضعيفة ، وقال المهدوي : فتح الشين غير معروف ، ويحتمل أن تكون لغة ، وقد نَصَّ بعض النحويين على أن فتح الشين شاذ ... » وينظر : إملاء مامن به الرحمن (٣٩/١) .

(٢٠) قوله : « مفرد الأعشار » سقط من (ب) .

(٢١) رَدَّ هذا القول المبرد في المقتضب (١٦٣/٢) حيث قال : « قال قوم : إنما كسرت ليدلوا على الكسرة التي في أول اثنين لأنها تثنية عشرة وليست بجمع ، وليس هذا القول بشئ » وقد وجه المبرد كسر عين عشرين وأفاض في ذلك . ينظر: المقتضب (١٦٣/٢ ـ ١٦٤) .

وإعراب العقود كإعراب جمع السلامة ، وقد تقدم .

المرتبة الثالثة : المئون ، فالمائة عقد لعشر عشرات ، وأصلها : مئي على مثال : معي فحذفت لامها تخفيفًا ، وعوض منها الهاء وكنت بالالف لذلك أيضًا .

وهي للمذكر على سواء فتقول : مائة رجل وامرأة ومائتا رجل، ومائتا امرأة ، والعطف على ما تقدم من واحد إلى تسعة وتسعين حتى تصل المائتين ثم كذلك إلى ثلاثمائة ، وفيها لغات ثلاث :

[اللغة الأولى(٢٢)] : مئون ، مثل سنون ـ بكسر الميم وضمها ـ ، ومنهم من يعربها على النون نحو : سنين .

اللغة الثانية : مئات ، واصلها : مئيات فحذفوا : لامه كـ : ثبات ، وعزات .

اللغة الثالثة : المئي قال الشاعر(٢٣) :

[٧١] .... *** وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَّابُ المِئي

قيل : أصله : المئين فحذفوا النون تخفيفًا .

المرتبة الرابعة : في بيان الألوف ، فالألف عبارة عن عشر مئات ، ويجرى بوجوه الإعراب تقول : ألف ، ألفان ، ثلاثة الآف للمذكر والمؤنث على سواء ولفظه مذكر ، فالحق به العلامة إلى العشرة ، وهو نهاية الأعداد ، وغايتها ثم يستعمل ما تقدم بعد ذلك من : إحدى عشر إلى ألف ألف على ما ذكرناه في التركيب والعطف .

وأما الموضع الثاني : وهو في ذكر المميز فالواحد والاثنان لا يفتقران إلى مميز لأنهما ينصان على المعدود بلفظهما ، فتقول : رجل ، رجلان(٢٤) وأما الثلاثة إلى العشرة فمميزها

---

(٢٢) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق دلَّ عليها ما بعدها .

(٢٣) هذا البيت نسبه أبو زيد في نوادره ص(٩١) لامرأة من بني عامر ، وهذا عجز بيت وصدره :

حَيْدَة خالي ولَقَيْطٌ وعلى *** ....

والشاهد في : إعراب ثلاثين سورة لابن خالوية (١٧) ، والعضديات (١١٣) والخصائص (٣١١/١) ، والأمالي الشجرية (٣٨٣/١) ، والانصاف (٦٦٣/٢) ، والخزانة (٣٥٧/٧) ، واللسان (مأي) .

(٢٤) في (ب) : « درهمان ورجل وما أشبهه » .

مخفوض مجموع(٢٥) ، أما خفضة فللإضافة لأنه المقصود ، فلو نصبوه لأدي إلى أن يصير ما هو مقصود غير مقصود ولهذا فإن الصفة تجرى عليه دون المضاف كقوله تعالى : « سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ»(٢٦) / ولم ينصبها(٢٧) ، ولم يفعلوا ذلك في المركبات لتعذر الاضافة ، وأما كونه مجموعًا فيطابق العدد لفظًا أو معنى نحو : ثلاثة رجال وتسعة رهط ، وينبغي أن يكون جمع قلة ، ليدل علىّ أنه قليل ، وقد جاء خلافة على سبيل الاستعارة كقوله تعالى: « ثَلَاثَةَ قُرُوْءٍ »(٢٨) . أ / ٩٩ ظ

وقوله : (إلا ثَلاثَمِائَةٍ) استثنى من الجمع لأنه مؤنث ، وجمع فخفف بالإفراد وقد جاء مميز الثلاثة منصوبًا كقولهم : ثلاثة أثوابًا ـ وهو قليل ـ ، وقد جاء مجموعًا في الآية : « وَلَبِثُوا فِي كَهفِهِمْ ثَلاَثَمِائَةٍ سِنِيْنَ »(٢٩) وهو في الثلاث ، وهو قول الشاعر(٣٠) :

[٧٢] ثَلاثُ مِئِينٍ لِلمُلوكِ وَفَى بِهَا *** رِدَائِي وَجَلَّت عَنْ وُجوهِ الأَهَاتِمِ

فَقُرِئت الآية بالتنوين ، فيكون نصب « سِنِيْنَ » على البدل أو عطف البيان وليس بتمييز، وقرأ حمزة(٣١) ، والكسائي بالإضافة فيكون تمييزًا(٣٢) ، وفيه وجهان :

الأول : أنه وضع الجمع موضع المفرد ، وقيل : إن أصله : ثلاث مئات ، فلما أفرد

---

(٢٥) سيبويه (٥٥٧/٣) ، والمقتضب (١٥٧/٢) .

(٢٦) من الآية «٤٣» من سورة يوسف .

(٢٧) قوله : « ولم ينصبها » سقط من (ب) .

(٢٨) من الآية «٢٢٨» من سورة البقرة .

(٢٩) من الآية «٢٥» من سورة الكهف .

(٣٠) هو الفرزدق ، ينظر ديوانه ص(٦١٣) ورواية الديوان :

فدى لسيوف من تميم وفى بها *** ....

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

والشاهد في : المقتضب (١٧٠/٢) ، والمبهج (٢٢٠) ، والمقتصد (٧٣٣/٢) ، والأمالي الشجرية (٢٤/٢) ، ولباب الإعراب (٣٣٤) ، وشفاء العليل (٥٦١/٢) ، والخزانة (٣٧٠/٧) .

قوله : « الأهاتم » جمع أهتم وهو من كسرت ثنيته والمقصود هنا أن الأهاتم فخذ من تميم ، الصحاح (هتم) .

(٣١) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، أخذ القرأة عن الأعمش وغيره ، وقرأ عليه الثوري والكسائي وغيرهما وكان عارفًا بالعربية زاهدًا ورعًا توفي سنة (١٥٦هـ) . ينظر في ترجمته : سير أعلام النبلاء (٩٠/٧) ، وشذرات الذهب (٢٤٠/١) ، والنشر (١٥٨/١) .

(٣٢) « قرأ حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى سنين ، ولم يضف الباقون ، ونونوا (مائة) ، وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في قولك : ثلاث مائة درهم ، وثلاثمائة سنة .... وقد منعه المبرد ولم يجزه » الكشف (٥٨/٢) وينظر : النشر (٣١٠/٢) ، والسبعة (٣٨٩ ، ٣٩٠) ، والاقناع لابن الباذ ش (٦٨٩/٢) .

جمع تمييزه عوضاً منه ، قال أبو إسحاق الزجاج : لوكان تمييزًا لكانوا قد لبثوا تسعمائة سنة لأن « ثَلاثَة » جمع ؛ وأقله : ثلاثة ، و « سِنِيْن » جمع وأقله : ثلاثة ، فإذا جمعت ثلاثة كان تسعة[٣٣] .

ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرد منصوب ؛ أما إفراده فلأن المقصود منه معرفة الجنس ، وهو حاصل بالإفراد ، وأما نصبه فلأن هذا العدد في تقدير التنوين[٣٤] .

ومميز مائة وألف مخفوض مفرد ، أما إفراده فلما ذكرناه من إفادة الجنس وأما[٣٥] خفضة فللإضافة .

وقوله (وَجَمْعِهِ) ولم يقل : وجمعهما ، لأن المئات لا تجمع كما تقدم[٣٦] ، وأما قوله تعالى « وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَمِائَةٍ سِنِيْنَ وَازْدَادُوا تِسْعًا » فقد تقدم تعليلها على القرأتين جميعاً[٣٧] .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله أحكام :

الحكم الأول : أنه إذا كان المعدود مؤنثًا واللفظ مذكرًا ، أو بالعكس فوجهان ، وقد تقدم الكلام عليه[٣٨] .

الحكم الثاني : أنه لا يميز واحد[٣٩] وأثنان وقد تقدم أيضاً[٤٠] .

---

(٣٣) معاني القرآن للزجاج (٢٧٨/٣ ـ ٢٧٩) ، وينظر : شرح الرضي (١٥٤/٢ ، ١٥٥) .

(٣٤) قال الفارسي في الإيضاح العضدي (٢٣٦/١) : « فإذا زاد على العشرة شئ ، جعلت العشرة مع اسم العدد الذي زاد على العشرة اسماً واحداً ، وبنيته على الفتح ، وجعل الاسم الثاني بمنزلة ما ثبتت فيه النون من أسماء الأعداد ، وذلك قولك: أحد عشر درهمًا ، وثلاثة عشر ثوبًا » وينظر : المقتصد (٧٣٥/٢ ، ٧٣٦) ، وشرح المصنف (٥٨٥) .

(٣٥) قوله : « وأما » سقط من (ب) .

(٣٦) ينظر ص(١٢٣) .

(٣٧) ينظر ص(١٢٤) .

(٣٨) ينظر ص(١١٨) .

(٣٩) قوله : « واحد » وقعت في الأصل منصوبة ، وهو سهو من الناسخ .

(٤٠) ينظر ص(١١٨) .

الحكم الثالث : الاشتقاق في الأسماء العددية وهو قول الشيخ :

(تَقُولُ فِي المُفْرَدِ مِنَ المُتَعَدِدِ بَاعْتِبَار تَصْيِيرِهِ : الثَّانِي والثَّانِيَة إلى العَاشِرِ والعَاشِرَةِ) وفي الحالية : الأول والأولى إلى التاسع عشر والتاسعة عشر ، والاشتقاق في الأسماء العددية على ضربين : تصييريا ، وحاليًا .

أما التصييري : فهو أن تُطلق الاسم المشتق من العدد على عدد أقل منه بواحد لتصيره على العدد الذي اشتق منه ، وقد مثله الشيخ بقوله : (الثاني) .

فإنه مشتق من عدد الإثنين ليصير مع الواحد اثنين بنفسه، وكذلك الثلاثة والثالث مشتق من لفظ ليصير الإثنين بنفسه [ثلاثة] ، وكذلك الثالثة إلى العاشر والعاشرة، وإنما بدأ بالثاني لأنه لا عدد أقل منه يصير ذلك القليل واحداً فيجري في التذكير مذكراً وفي التأنيث مؤنثًا من جهة كونه مشتقًا من الفعل لأنك تقول فيهم : ثلثتهم ، إذا صاروا ثلاثة [بك][٤١] ، وربعتهم إذا صاروا أربعة بك ولا يتجاوز العشرة ؛ لأنه في معنى الفعل ، وليس فيما زيد على العشرة معنى فعل لعدم التركيب في الأفعال باعتبار كونها أفعالا[٤٢]، فلا يقال : ثالث عشرة ، ولا يأتي عشرة لامتناع / الفعل فيها ، ومن ثم قيل : ثالث اثنين ـ أي مصيرهما ، ورابع ثلاثة ـ أ/١٠٠ و بالجر والنصب ـ على أنه معمول لاسم الفاعل وهو ثالث ورابع ، فأما سيبويه فقد أجازه فيما فوق العشرة[٤٣].

وأما الحالية : فهو أن تذكر المفرد من العدد باعتبار كونه واحدًا من المذكورين فتقول: أول اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة ؛ ولم يقل : واحدين لأن الواحد إنما يراد أنه العدد والمقصود الصفة فغير لفظ الواحد تنبيها على ذلك[٤٤] ، وأما الحادي عشر والحادية عشرة إلى

(٤١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يتطلبها النص.

(٤٢) قوله : « أفعالا » وقعت في الأصل : « أفعلانا » وهو سهو من الناسخ .

(٤٣) في سيبويه (٥٦٠/٣) : « ومن قال خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر ، وحادي أحد عشر ، وكان القياس أن تقول : حادي عشر أحد عشر ، لأن حادي عشر ، وخامس عشر بمنزلة خامس وسادس ، ولكنه يعني حادي ضم إلى عشر بمنزله حضرموت ، قال : تقول حادي عشر فتبنيه وما أشبهه كما قلت : أحد عشر وشبهه » وينظر : المقتضب (١٨٠/٢) وشرح ابن يعيش (٣٥/٦) ، والملخص (٤٣١/١) .

(٤٤) في سيبويه (٥٥٩/٣) : « ......فبناء الأثنين وما بعده إلى العشرة فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد وذلك كقولك : ثاني اثنين ، قال الله تعالى : « ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ » و : « ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ » وكذا ما بعد هذا إلى العشرة» ، و ينظر المقتضب (١٧٩/٢) ، والفصول في العربية لابن الدهان (٢٩) ، والوافية شرح الكافية (٢٢٣) .

التاسع عشر والتاسعة عشر ؛ فإنك تستعمله باعتبار حاله لا باعتبار التصيير كما تقدم[٤٥] فعلى هذا تقول : الحادي عشر ـ بتنكير الجزئين ـ لأنه اسم للمذكر بخلاف ثلاثة عشر فإنه اسم للجماعة[٤٦] ، وقيل : إنه صفة ، والصفة جارية على الموصوف[٤٧] ، والحادية عشرة بتأنيثها جميعًا إلى التاسعة عشر ؛ لأنه الأصل .

قوله : (وتقول : حَادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلى الثَّانِي خَاصَّةً) .

أي باعتبار الحالية وإسناده إلى ما بعده ، على ثلاثة أضرب :

الأول : حادي عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وحادية عشرة إحدى عشر إلى تاسعة عشرة تسع عشرة ، ويكون ذلك مبنيًا لأنه متضمن للحرف .

الضرب الثاني : حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر ، فتعرب الأول ، وتبني الثاني لذهاب التركيب[٤٨] .

الضرب الثالث : حادي عشر على تأويل حذف عشر من الأول وحادي[٤٩] من الثاني فيكونان مبنيين .

الحكم الرابع : تعريف الأعداد ، وهي على ثلاثة أضرب :

الأول منها : مالا يصح تعريفه وهو أن يكون الأول معرفة ، والثاني نكرة ، وذلك مثل : الثلاثة أثواب[٥٠] .

---

(٤٥) ينظر ص (١١٩) .

(٤٦) قال المصنف في شرحه (٥٩٠) : « وقد يقع في بعض المصنفات : الحادية عشر ، إلى التاسعة عشر في المؤنث ، وكذلك وقع في المفصل » ، ولم أجد في المفصل (٢١٦) ما ذكره المصنف .

(٤٧) قوله : « إنه صفة ، والصفة جارية على الموصوف » سقط من (ب) .

(٤٨) قوله : « وتبنى الثاني لذهاب التركيب » سقط من (ب) .

(٤٩) في الأصل : « أحد » وهو سهو من الناسخ .

(٥٠) في شرح الرضي (٢٧٧/١) : « ..... أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه ، والمضاف هو المقصود بالنسبة وإنما جئ بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو ... وهذا هو الوجه لمن قال : الثلاثة أثواب ... » .

الثاني : يجوز تعريفه وذلك[٥١] : ثلاثة الأثواب .

الثالث : مختلف فيه ، وذلك الثلاثة الأثواب ، فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون[٥٢]، وتعليل ذلك قد تقدم[٥٣] ، هذا في الآحاد ، فأما المركبات نحو : أحد عشر فإنه يُعَرَّف[٥٤] الأول لأنه قد صار كالكلمة الواحدة فتقول : الأحد عشر درهمًا ، فأما [٥٥] قوم من الكتاب فيعرفون الثلاثة الأعداد فيقولون : الأحد العشر الدرهم ، وقد قيل بتعريف الأول والثاني، بخلاف الثالثة فيقال : الأحد عشر درهماً،وهو ضعيف لأن التمييز يكون نكره [٥٦] .

الحكم الخامس : أن الإضافة لا تخرجها عن البناء عند جماهير النحاة ، ومنهم من قال : إن الإضافة تخرجها عن البناء[٥٧] ، ثم إن الإضافة على وجهين :

أحدهما : أن تضيف الجزئين إلى غيرها نحو : خمسة عشركم ، وفيه على هذا مذهبان :

أحدهما : أن تعرب الأول ، والثاني مضاف إليه نحو : هذه خمسة عشركم ، ورأيت خمسة عشركم ، وعجبت من خمسة عشركم .

---

(٥١) في (ب) : « نحو » بدلا من قوله : « وذلك » .

(٥٢) قال المبرد في المقتضب (١٧٣/٢) : « اعلم أن قومًا يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم ، وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش » ، وينظر :مجالس ثعلب (٥٨٤/٢) ، والإنصاف (٤٣٦/٢) ، وشرح ابن يعيش (٢٢١/٢) ، وشرح المصنف (٣٨٠) ، وشرح الوافية له أيضًا (٢٤٨) ، وشرح الرضي (٢٧٧/١) .

(٥٣) ينظر القسم الأول من هذا الشرح لوحة (٧١/ظ) ، وقد علله هناك بقوله : « ... فذهب الكوفيون إلى جوازه ، ووجه [ذلك] كون الأول هو الثاني ولا حجة في ذلك لدخول : خاتم فضة ، وذهب البصريون إلى منعه للسماع والقياس » .

(٥٤) في الأصل : « لا يعرف » وهو سهو من الناسخ .

(٥٥) قوله (ب) : « قوم من الكتاب » من (ب) .

(٥٦) قوله : « الأحد عشردرهماً ، وهو ضعيف لأن التمييز يكون نكره » من (ب) .

(٥٧) وهو الأخفش كما ذكر ذلك المبرد بقوله في المقتضب (٣٠/٤) : « وكان الأخفش يجيز فيه الإضافة وهو عدد ويعربه ، فأما الإضافة فجيدة ، وأما الإعراب فرديء ، لأن ما أعرب مضافًا أعرب نكرة ، فترك الإعراب له نكرة مخرج له من الإعراب مضافًا ....» .

والمذهب[٥٨] الثاني : بناء الجزء الأول ، وإعراب الثاني نحو : هذه خمسةَ عَشَرُكم ، ورأيت خمسةَ عَشَرَكم ، وعجبت من خمسةَ عَشَرِكم .

والوجه الثاني من الإضافة[٥٩] : أن تضيف أحدهما إلى الآخر فقط ـ وهذا قليل ـ إلا ما شذ نحو قول الشاعر[٦٠] :

[٧٣] عُلِّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ *** بِنْتُ ثَمانِيْ عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهْ

الحكم السادس :أن الأعداد مبنية[٦١] نحو: واحد ، اثنان ؛ كحروف التهجي فإذا /حصل العقد والتركيب أعربت نحو : ثلاثة نصف ستة[٦٢] .

أ/١٠٠
ظ

****

****

****

---

(٥٨) في (ب) : « والوجه » بدلا من قوله : « والمذهب » .

(٥٩) قوله : « من الإضافة » سقط من (ب) .

(٦٠) هو نفيع بن طارق .

والشاهد في : معاني القرآن للفراء (٣٤/٢) والأنصاف (٣١٠/١) ، وشفاء العليل (٥٦٨/٢) ، والخزانة (٤٣٠/٦) والأزهار الصافية (٣٦٧/١) .

قوله : « وشقوته » الشقوة الشقاء والعسر ، « حجته » سنته . الصحاح : (شقا) ، (حجج) .

(٦١) قوله : « إن الأعداد مبنية » سقط من (ب) .

(٦٢) قال الخوارزمي : « الإعراب لا يكون إلا عند العقد والتركيب ، لأنه وضع ليدل على المعاني الحادثة عند العقد والتركيب فما لم توجد المعاني لم يكن الإعراب » التخمير (٥٦/٣ ، ٥٧) .

[المُذَكَّرُ والمؤَنَّثُ]

المذكر والمؤنث [قوله][١] (والمُؤَنَّثُ مَا فِيْهِ عَلاَمَةُ تَأنِيْثٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيْرًا ، والمُذَكَّرُ بِخِلاَفِهِ ..... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقة المذكر والمؤنث وقسمته ، والثاني : في علامات التأنيث ، والثالث : في إسناد الفعل إليه .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقتهما[٢] ، أما المؤنث فقال الشيخ[٣] : (مَا فِيْهِ عَلاَمَةُ التَّأنِيْثِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيْرًا) ، وكان الأولى أن يزيد لفظ : الاسم في أوله .

فقولنا اسم ، يعم المذكر والمؤنث ، ويخرج عنه ماليس باسم ، وقوله :

(فِيْهِ عَلاَمَةُ تَأنِيْثٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيْرًا) ، فاللفظ مثل : طَلْحَة ، وحُبْلَى ، والتقدير ليدخل فيه : أرض ، وعين[٤] .

وحقيقة المذكر : اسم ليس فيه علامة تأنيث لفظًا ولا تقديراً .

وأما قسمته ، فهو ينقسم إلى قسمين : حقيقي ، ولفظي .

فالحقيقي : ما بإزائه ذكر في الحيوان ، واللفظي بخلافه ، وينقسم أيضًا إلى : معنوي ولفظي ، فالمعنوي : مالا علامة فيه ظاهرة ، واللفظي : ما فيه علامة[٥] .

---

(١) زيادة من المحقق دلَّ عليها اطرادها في مثل هذا الموضع .

(٢) في (ب) : « في حقيقته » .

(٣) قوله : « فقال الشيخ » سقط من (ب) .

(٤) قال ركن الدن الإستراباذي : « إنما عرف المؤنث أولا ، لأن التأنيث وجودي ، والتذكير عدمي ، ومعرفة المكان سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التأنيث لفظًا نحو : ضاربة ، وحبلى ، وحمراء أو تقديراً ..... » الوافية شرح الكافية (٢٢٤) ، وقد جعل العلوي التذكير أصلا والتأنيث فرع عليه ، ينظر : الأزهار الصافية (٣٧٠/١) ، التبصرة للصيمري (٢/٦١٣) .

(٥) في (ب) : « علامة تأنيث » .

والعلامات ثلاث على ما سيأتي بيانه ، وينقسم أيضاً إلى سماعي ، وقياسي فالقياسي ما قدمناه ، والسماعي ثلاثة أنواع :

الأول : نحو أعضاء الحيوان نحو : العنق ، والفخذ ، واليد ، والرجل ، والأذن ، والعين إلى غير ذلك مما اعتزموا على تأنيثه منها .

والثاني : الجمادات نحو : الدّار ، والعَرُوض(٦) ، وجَهَنَّم ، وسَقَر(٧) ، والسَّماء،والأَرض والشَمْسِ ، وَقدَّام ، وَوَرَاء ، والطَّسْتِ(٨) ، والمَنْجَنِيْق(٩) .

والثالث : الحيوانات كـ : الخيل ، والإبل ، والغنم ، والجَزَوُر ، والكِبَاش ، والقَلُوص(١٠) .

وأما الموضع الثاني : وهو في علامته ، فالمؤنث ينقسم إلى : معنوي ، ولفظي .

فاللفظي ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

بالتاء ، والألف الممدودة ، والألف المقصورة ، وزاد بعضهم(١١) الياء في : هذى ، وزاد بعضهم الهاء في : هذه ، والتحقيق : أن علامة التأنيث : التاء ، والألف ، فأما الهمزة في: حمراء ، فأصلها الألف ، والأكثر ما قدمناه ، فأما في هذي ، وهذه ؛ فمبنيات لها صيغ موضوعة لذلك مرتجلة في المؤنثات ، وقد اختلف في تسمية علامة التأنيث بالتاء ، فعند

---

(٦) جاء في الصحاح (عرض) : « والعروض الناحية يقال : أخذ فلان في عروض ما تعجبني ـ أي في طريق وناحية ـ » .

(٧) يرى ابن الانباري وغيره : أن (جهنم) اسم أعجمي ، كما يرى آخرون أن (سقر) اسم أعجمي أيضاً ، ينظر : الزاهر (١٤٦/٢ ، ١٤٧) .

(٨) قال الفراء في المذكر والمؤنث ، ت / رمضان عبدالتواب ، القاهرة (١٩٧٥م) ص٩٤ : « كلام العرب الطَّسَّة ، وقد يقال لها: الطس ... وبعض أهل اليمن يقول : طست » .

(٩) قال الجوهري في صحاحه فصل الجيم : « والجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ، إلا أن يكون معرباً .... والمنجنيق : التي ترمي بها الحجارة معربة وأصلها بالفارسية « من جي نيك » أي ما أجودني ، وهي مؤنثة » . ينظر : في التعريب والمعرب ، المعروف بحواشي ابن بري على كتاب المعرب لابن الجواليقي ت / د. إبراهيم السامرائي ط / مؤسسة الرسالة (ط / ٥) ١٤٠٥هـ ص(١١٩) ، (١٤٥) .

(١٠) في الصحاح (قلص) : « والقلوص من الإبل الشابة ..... » .

(١١) هو الزمخشري ، ينظر المفصل (١٩٨) .

البصريين انها تسمى التاء ؛ اعتباراً بالوصل ، والكوفيون : الهاء اعتباراً[١٢] بالوقف .

والمعنوي : كـ : زينب ، وسعاد ، واللفظي ما قدمناه ، وأما المعنوي فإما أن يكون ثلاثيًا أو زائدًا عليه ، إن كان ثلاثيًا فالدلالة على تأنيثه من أوجه ثمانية :

الأول : التصغير ، الثاني : الإضمار نحو : الأذن قطعتها ، الثالث[١٣] : الإشارة نحو : هذه الأذن ، الرابع : الجمع على : أفعل ، فإنه في الأغلب في المؤنث كـ : عقاب وأعقب ، وقد شذَّ أغرب ، والخامس : الصفة كقولك : عين حوراء ، أو عوراء ، السادس : الخبر كقولك : العين سوداء ، السابع : العدد مثل : ثلاث أعين ، الثامن : إسناد الفعل كقولك : العين أوجعتني فهذه دلائل التأنيث بالتاء في المعنوي ، في الاسماء الثلاثية .

وأما الرباعي : فكل ذلك جائز فيه[١٤] إلا التصغير ، فإن الرباعي يصغر من غير ياء كـ : عناق ، وعقرب ، فتقول فيهما : عُنَيْق ، عُقَيْرب ، وأما الصفات فمنها ما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو عَانِسً / لمن تطول إقامته في بيت أبويه من غير تزويج ، وعاشق ، فهذه تجرى عليها جميعًا بغير شرط ، وأما (فَعَيل) بمعنى : (مَفْعُول) كـ : جَرِيْح ، أو (فَعِيل) بمعنى : (فَاعِل) نحو : صبور ؛ فإنهما يستويان فيه أيضًا ، وإن كان : (فَعِيْل) بمعنى : (فاعل) لم يستويا نحو : كريم ، وكريمة وكذلك (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) نحو : هموم ، وهمومه ، وملول وملولة ، ومنها ما يختص بالمؤنث نحو : حَائِض ، وطَامِثٌ ، فذهب الكوفيون : أنه حذف منه التاء لاختصاصه بالمؤنث ؛ فهو لا يلبس ، ومذهب البصريين : أنه على النسب على تأويل الخليل أو على تأويل إنسان ؛ على تأويل سيبويه[١٥] .

أ/١٠١ و

---

(١٢) قال الرضي في شرح الكافية (١٦١/٢) : « وقال الكوفيون : الهاء أصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للألف ، وليس بشئ........ » وينظر شرح ابن يعيش (٨٩/٥) .

(١٣) قوله : « الثالث : الإشارة نحو : هذه الأذن » سقط من (ب) .

(١٤) قوله : « فكل ذلك جائز فيه » سقط من (ب) .

(١٥) في كتاب سيبويه (٣٨٣/٣) : « هذا باب ما يكون مذكرًا يوصف به المؤنث وذلك قولك : امرأة حائض ، وهذه طامث كما قالوا : ناقة ضامر ، يوصف به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر فكأنهم قالوا : هذا شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحه ، فزعم الخليل : أنهم إذا قالوا : حائض ؛ فإنه لم يخرجه عن الفعل ، كما أنه حين قال : دارع ؛ لم يخرجة عن (فعل) ، وكأنه قال : درعي فإنما أراد : ذات حيض ، ولم يجئ على الفعل ، وكذلك قولهم : مرضع ، إذا أراد ذات رضاع ، ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع ، فإذا أراد ذلك قال : مرضعة ، وتقول : هي حائضة غداً ، لا يكون إلا ذلك ، لأنك إنما أجريتها على الفعل على : هي تحيض غداً ، هذا وجه مالم يجر على فعله فيما زعم الخليل » ، ينظر في هذه المسألة : الإنصاف (٧٥٨/٢) ، والتخمير (٣٩٠/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٠٠/٥) ، وشرح العلوي (٣٧٩/١) .

وأما اللفظي بـ : التاء فهو في عشرة مواضع ، ستة لمجرد التأنيث :

أولها :للفرق في الصفة كـ : قائمة ، والثاني : في الاسم كـ : إنسانة ؛ والثالث : لتأكيد التأنيث كـ : نعجة ، والرابع لتأنيث الجمع كـ : حجارة ، والخامس : لتأنيث اللفظ كـ : ظُلْمَة والسادس : للدلالة على الإفراد كـ : تَمْرة .

وأربعة لشبه التأنيث ، فالأول : للتعويض عن المحذوف[١٦] كـ : عِدَة ، وَزِنة ، والثاني : للنسب كـ :المَهَالِبَة[١٧] ، والأَشَاعِثَة[١٨] ، والثالث : التعريب كـ : المَوَازِجَة[١٩] ، والجَوَارِبَة[٢٠] والرابع : للمدح والمبالغة كـ : عَلاَّمَة ، وَنَسَّابَة ، والأكثر في التاء أنها بمنزلة كلمة [أخرى] ، فلم تقلب الياء قبلها لتوسطها وتحصنًا بها [٢١] .

وأما المؤنث بالألف المقصورة ، فالكوفيون يقولون : التأنيث بالياء مراعاة للخط والبصريون يقولون : التأنيث بالألف مراعاة للفظ [٢٢] ، وهي على ثلاثة أضرب :

[الضرب الأول][٢٣] : لمجرد التأنيث نحو : فَعَلى كـ :بَرَدَى ـ اسم نهر[٢٤] ـ ، وإما

---

(١٦) في (ب) : « للتعويض عن غير المحذوف » وهو سهو من الناسخ .

(١٧) المهالبة هم أبناء وأتباع المهلب بن أبي صفرة ، وكان منتدبًا لقتال الخوارج من قبل الدولة الأموية ، تنظر أخباره في: الكامل للمبرد (١/١٧٣) ، (٢/٣١) ، (٣/٣١٠) وغيره .

(١٨) قوم ينسبون إلى عبدالرحمن بن الأشعث الكندي وكان قد خرج على الدولة الأموية ، وقاتله والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي وهزمه ، ينظر : الكامل للمبرد (١/٢٢٧) ، (٣/٣٥٠) وغيره .

(١٩) « الموزج معرب وأصله بالفارسية موزه ؛ والجمع : الموازجة ، مثال : الجوارب والجواربة ، الهاء للعجمة ، وإن شئت حذفتها » الصحاح (مزج) .

(٢٠) في الصحاح (جرب) : « والجورب معرب ، والجمع : الجواربة ، والهاء للعجمة ، ويقال : الجوارب أيضًا كما قالوا في : جمع الكيلج والكيالجة ، وتقول : جوربته فتجورب ، أي ألبسته الجوارب فلبسه » . وينظر : في التعريب والمعرب ص(٦٥) وينظر في هذ ه العشرة المواضع : شرح ابن يعيش (٥ / ٩٨) .

(٢١) وذلك مثل : حضر موت ، وبعلبك وينظر في هذه المسألة كتاب سيبويه (٣ / ٤١٩) وشرح ابن العيش (٥ / ٨٩) .

(٢٢) ينظر الانصاف (٢/٧٥٤ ـ ٧٥٨) .

(٢٣) زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٢٤) وهو نهر في الشام .

صفة نحو :جَمَزَى[٢٥] ، وفُعَلى كـ : أُرَبى[٢٦] ، وشُعَبى[٢٧] .

الضرب الثاني : المشترك ، فأولها : فُعْلى كـ : بُشْرى ، ورُجْعى ؛ فإنهما للتأنيث وما عداهما للإلحاق نحو : أَرْطى[٢٨] ، وَعلْقَى[٢٩] لقولهم : أَرْطَاة ، وَعلْقَاة .

الضرب الثالث : ما ورد فيه التنوين ، وتركه ، فمن نونه : فألفه للإلحاق ومن لم ينونه : فهو للتأنيث نحو : تَتْرَى[٣٠] ، وَمَعْزَى .

وأما المؤنث بالألف المدودة ، فالكوفيون يقولون : التأنيث بالهمزة والبصريون يقولون : التأنيث بالألف المدودة ، لأنها التي كانت مقصورة فمدت[٣١] ، وهي أنواع :

الأول : لمجرد التأنيث ، وهمزته أصلية نحو : حمراء ، وصحراء ، وعَاشُوراء وما أشبه ذلك[٣٢] .

والثاني : للالحاق نحو : عِلْبَاء[٣٣] ، وحِرْبَاء ، والثالث : للجمع نحو : الطَّرَفَاء[٣٤] والحَلْفَاء[٣٥] ، والرابع : للمصدر نحو : السَّرَّاء ، والضَّرَّاء .

---

(٢٥) « الجمز : ضرب من السير أشد من العنق ... وحمار جمزى أي سريع » الصحاح (جمز) .

(٢٦) « الأربي : الداهية ، بضم الهمزة » الصحاح (أرب) .

(٢٧) في الصحاح (شعب) : « وشعبي : موضع ، بضم الشين وفتح العين » .

(٢٨) « الأرطي : شجر من شجر الرمل » الصحاح (رطي) .

(٢٩) « وعلقى : نبت ، قال سيبويه : يكون واحداً وجمعاً » ، ينظر : الصحاح (علق) وسيبويه (٣/٢١١ ، ٢١٢) .

(٣٠) جاء في الصحاح (وتر) : « وتترى فيه لغتان : تنون ولا تنون مثل علقى ...... وأصلها وترى من الوتر وهو الفرد قال الله تعالى : « ثمَّ أَرْسَلْنا رُسلَنا تَتْرى » [من الآية «٤٤» المؤمنون] أي واحداً بعد واحد » .

(٣١) ينظر الإنصاف (٢/٧٥٤ ـ ٧٥٨) .

(٣٢) قوله : « وما أشبه ذلك » سقط من (ب) .

(٣٣) « العلباء : عصب العنق وعلباء : اسم رجل ، وقال امرؤ القيس :

وأفلتهن علباء جريضاً *** ولو أدركنه صفر الوطاب » .

الصحاح (علب) وينظر: المذكر والمؤنث لابن جني ، ت / د. طارق نجم ، ط / دار البيان العربي ، ط (١) ١٤٠٥هـ ص(٨٣).

(٣٤) « والطرفاء : شجر ، الواحدة طرفة » الصحاح (طرف) .

(٣٥) « والحلفاء : بنت في الماء » ، الصحاح (حلف) .

وأما الموضع الثالث : وهو في إسناد الفعل ، فلا يخلو إما أن يسند إلى مفرد المؤنث أو إلى المجموع مطلقًا ، فإن كان الأول ؛ فلا يخلو إما أن تسنده إلى ظاهر أو إلى مضمر فإن كان الأول ؛ فلا يخلو إما أن يكون حقيقيًا أو غيره ، فإن كان الأول فلابد من التاء إلا أن يقع فصل ، كقول الشاعر(٣٦) :

[٧٤] لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ *** مُقَلَّدَةٌ مِن الأُماتِ عَارَا

وإن كان غير حقيقي جاز الأمران مثل : طلع الشمس ، وطلعت الشمس ، وما ورد خلاف ذا فشاذ ومتاؤل ، كقول الشاعر(٣٧) :

[٧٥] فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *** وَلَا أَرْضَ أَبْقَل إِبْقَالَهَا

/ فتاؤيله : ولا موضع أرض ، وإن وقع فصل جاز الحذف كقولك : الشمس اليوم طلع والمرأة في الدار قام . أ/١٠١ و

وأما الإسناد إلى الجمع فلا يخلو(٣٨) إما أن يكون جمع مذكر سالم أو غيره ، فإن كان الأول ؛ فإن أسند إلى الظاهر أفرد مثل : قام المسلمون(٣٩) ، وإن أسند إلى المضمر جمع مثل: المسلمون قاموا ، وإما إن كان غير جمع المذكر السالم ، فإما أن تسنده إلى ظاهر أو مضمر فإن كان إلى ظاهر جاز الأمران(٤٠) مثل : قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقام المسلمون

---

(٣٦) هو جرير ، والبيت في ديوانه ص (٥١٥) ، ورواية الديوان :

.... *** على باب استها صلب وشام

والشاهد في : المقتضب (٢/١٤٥) ، (٣/٣٤٩) ، والخصائص (٢/٤١٤) والإقتضاب (٣٥٩) ، والأمالي الشجرية (٢/٥٥ ، ١٥٣) ، والإنصاف (١/١٧٥) والتخمير (٢/٣٨٤) ، وشرح ابن يعيش (٥/٩٢) .

(٣٧) هو عامر بن جوين الطائي .

البيت من شواهد سيبويه (٢/٤٦) ، وينظر : الخصائص (٢/٤١١) والمحتسب (٢/١١٢) ، والأمالي الشجرية (١/٥٨) ، والتبصرة والتذكرة (٢/٦٢٤) وشرح ابن يعيش (٥/٩٤) ، والمقرب (١/٣٠٣) ، والخزانة (١/٤٥) .

(٣٨) قوله : « فلا يخلو إما » سقط من (ب) .

(٣٩) في (ب) : «قام الزيدون ، والزيدون قاموا » .

(٤٠) قوله « فإن كان إلى ظاهر جاز الأمران » سقط من (ب) .

وقامت المسلمون ، ومضى الأيام ، ومضت الأيام ، وإن أسند إلى مضمر فهو أقسام أربعة : مذكر يعقل ، ومذكر لا يعقل ، ومؤنث يعقل ، ومؤنث لا يعقل .

فإن كان مذكراً يعقل قلت[٤١] : فَعَلتْ ، وفعلوا مثل : الرجال فَعَلتْ وفعلوا ، وإن كان من الثلاثة الباقية قلت : فعلت ، وفعلن مثل : النساء فعلت ، وفعلن ، والأيام مضت ، ومضين وإنما خص المذكر بـ : فعلوا للفرق بين المذكر والعاقل وغيره ، وخصوه بالواو دون النون لأن الواو من حروف المد واللين ، وحروف المد استحقت جمع المذكر السالم العاقل [٤٢] .

ويلحق بهذا التأريخ ، وهو أنك إذا قلت مؤرخًا لمضيّ أيام من الشهر ؛ فما كان من الثلاثة إلى العشرة فالأحسن أن تأتي به مجموعاً[٤٣] فتقول : لخمس من الشهر[٤٤] خلون ومضين ، وإنما كان الجمع مختاراً لأنهم أرادوا المطابقة بين هذا وبين مميز الثلاثة إلى العشرة لأنه مجموع ، وما فوق العشرة إلى الأربعة عشر مفرد فتقول : لثلاث عشرة من الشهر مضت لمطابقة التمييز[٤٥] ؛ لأن تمييز هذا مفرد، ويجوز خلاف ذلك[٤٦] ، ويكتفي في الخمسة عشر بذكر النصف ، وأما الزائد فـ : إلى التسعة عشر مفرد والزائد على التسعة عشر مجموع فتقول في الأول : لأربعة عشر من الشهر بقيت ، وفي الثاني : لعشرة أيام ، أو ثمانية أيام من الشهر بقين ، أو إن بقين احترزت بالشرط لجواز نقصان الشهر[٤٧] .

---

(٤١) في (ب) « فإن كان من العقلاء ففيه وجهان » .

(٤٢) جاء في شرح الكافية للمصنف (٥٩٧) : « وإنما خصوه بالواو دون النون ولم يعكسوا لأن الواو من حروف المد واللين وهي في هذا الباب أقعد من الحروف الصحيحة بدليل إعرابهم الأسماء بها ، والأفعال بالنون ، فلذلك خصوا المذكر العاقل بها وجعلوا النون لمن دونه » ، وينظر : شرح الرضي (٢/١٧٠) والأزهار الصافية (١/٣٩٨) .

(٤٣) في (ب) : « فالأحسن جمعه » .

(٤٤) قوله : « من الشهر » سقط من (ب) .

(٤٥) قوله : « لمطابقة التمييز » سقط من (ب) .

(٤٦) في (ب) : « ويجوز الجمع وهو قليل » .

(٤٧) قوله : « احترزت بالشرط لجواز نقصان الشهر » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

[المُثَنَّى]

[قوله][1] : (المُثَنَّى مَا أُلحِقَ آخِرَهُ أَلفُ أَوْ يَاء ..... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته وقسمته ، والثاني في كيفية التثنية ، والثالث : في أحكامها .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته فهو : (مَا أُلحِقَ بآخِرِهِ ألفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ لِيَدلَّ أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ) ، فقوله : (أَوْ يَاءٌ مَفْتوحٌ مَا قَبْلَهَا) ، يفيد التثنية احتراز عن الجمع ، ولم يذكر الألف لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، وقوله : (وَنُونٌ مَكْسُوْرَةٌ) احترازاً أيضاً عن الجمع ، وقوله : (لِيَدَلَّ عَلى أَنَّ مَعَهُ مِثْله مِنْ جِنْسِهِ) إشارة إلى الأسماء المشتركة ، فلا يجوز تثنيتها باعتبار معانيها المختلفة ، فلا يقال : قرءان - وأنت تعني طهراً وحيضاً - لكن باعتبار حيضين أو طهرين ، ومنهم من أجازه ، وقد ذكره ابن الأنباري[2] وغيره ؛ واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام : « الأيدِي ثَلاثٌ : يَدُ اللّهِ ، وَيدُ المُعْطِي ، وَيَدُ السَّائِلِ[3] »، وقالوا : القَلمُ أَحدُ اللسانينِ والخَالُ أَحدُ الأبوينِ ، وهو كثير في اللغة إلى غير ذلك .

وأما العُمَرانِ[4] ، والقَمَرانِ[5] فإنما جاز بعد التغليب .

فإن قيل : إن تثنية العلم تشبه المشتركة ؛ لأن نسبة العلم إلى سائر مسمياته كنسبة الاسم إلى سائر مسمياته ، وقد صح أن يقال : الزيدان ، فيجوز القرءان .

---

(١) زيادة من المحقق يتطلبها النص ويقتضيها السياق .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ، أحد الأئمة المشهورين ، وكان من الحفاظ الصالحين ، من شيوخه : ثعلب، وابن دريد ، ومن تلامذته : الزجاجي وأبوجعفر النحاس ، وأبي علي القالي ، ومن تصانيفه : الزاهر ، الأضداد توفي (٣٢٨هـ) ينظر في ترجمته : إشارة التعيين (٣٣٥) ، ومقدمة كتاب الزاهر .

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤٧٢/٣) .

(٤) العمران : أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - .

(٥) القمران : الشمس والقمر .

فالجواب : أن العلم لم يوضع إلا لذات / معينة ، فإذا اتفق علم آخر لذات أخرى أ/١٠٢
بوضع آخر جاز تثنيته ، بخلاف المشترك فإنه صالح في أصل وضعه للجميع فأشبهت الآعلام و
في تعددها[٦] أسماء الأجناس ، وكما جاز تثنية الأجناس جاز تثنية الأعلام ، وأيضًا فإن الأعلام لا أجناس لها توحد آحادها فتثنى وتجمع بخلاف المشتركة فإنه لو عدل عما ذكرنا مع إمكانه خافي اللبس .

وقد أُورِد على تثنية العلم إشكال آخر وهو : أن تثنيتها تخرجها عن كونها أعلامًا إلى النكرة[٧] كقولك : جاءني زيد وزيد آخر ـ وذلك قليل ـ فكذلك الزيدان .

والجواب : أن الأعلام كثيرة في كلامهم ، فلو لم يثنوه ويجمعوه لأدى إلى مثل ما كرهوه في مثل : جاءني رجل ورجل آخر ، فلما اضطروا إلىَ تثنيته وجمعه عوضوه اللام للتعريف ، وأيضًا فإن العرب قد سوغوا إضافة العلم ، وإدخال اللام عليه بتأويل ؛ فإذا أجازوا ذلك من غير تعويض ؛ فلأن تجوز التثنية مع التعويض أولى .

وأما قسمته فله قسمتان : الأولى تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

تثنية في اللفظ والمعنى كـ : الزيدين ، وتثنية في المعنى دون اللفظ ؛ كقوله تعالى « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا »[٨] ، وتثنية في اللفظ دون المعنى كـ : العمرين والقمرين غلبوا عمر لطول خلافته والقمر لتذكيره .

القسمة الثانية : أن المثنى ينقسم إلى صحيح ومعتل ؛ فالمعتل مقصور وممدود .

وأما الموضع الثاني : وهو في كيفية التثنية ، فقد قدمنا أنه إما صحيح، وإما معتل فإن كان صحيحًا ، أو ملحقًا به ؛ فتثنيته[٩] أن تلحق باخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة .

---

(٦) قوله : « الأعلام في تعددها » سقط من (ب) .

(٧) في (ب) : « تخرجها عن التعريف » .

(٨) من الآية (٤) من سورة التحريم .

(٩) قوله : « فتثنيته » سقط من (ب) .

وأصل التثنية في اللغة من : ثنيت الحَبْل - إذا عطفته - ، وأصلها : زيد وزيد ؛ فقلت : الزيدان اختصاراً ، والشاعر إذا اضطر عاود الأصل(١٠) :

[٧٦] كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ *** فَأرةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِيْ سَكِّ

واللفظية على ما قدمنا(١١) ، أو ما ألحق به بتأويل ؛ كـ : أبانين(١٢) وعمايتين(١٣) والعمرين ، والقمرين ونحوه ، وقولهم : لبيك وسعديك وكل تثنية للفظ دون المعنى.

وأما التثنية في المعنى دون اللفظ فهو في نحو : « فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا(١٤) » و : « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا »(١٥) ، والضابط لما هذه حاله : أنه إذا كان معنى فإنه يجوز في المضاف ثلاثة أوجه :

الجمع كالآية - وهو الأكثر - ، والثاني : الإفراد كقولك : قطعت رأسهما .

الثالث : التثنية نحو قوله(١٦) :

[٧٧] وَمَهْمَهَيْنِ قَذفَيْنِ مَرْتَيْنِ *** ظَهْرَاهُمَا مِثل ظُهورِ التُّرْسَيْنِ

---

(١٠) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي ، وقيل : لغيره .

والشاهد في : إصلاح المنطق (٧) ، والمقتصد (١٨٤/١) ، والأمالي الشجرية (١٠/١) ، وشرح ابن يعيش (١٣٨/٤) ، وشفاء العليل (١٣٩/١) والأشباه والنظائر للسيوطي ، ت/ عبدالإله نبهان وزملائه ، ط / مجمع اللغة العربية بدمشق (٤٨٥/١) ، والخزانة (٤٦٨/٧) .

قوله : « فارة مسك » النافجة - وهو وعاء المسك - ، « ذبحت » فضت « سك » نوع من الطيب ، الصحاح (فأر) ، (سكك).

(١١) ينظر ص (١٥٨) .

(١٢) أبانان : جبلان في البادية ، وقيل أحدهما أسود والآخر أبيض فالابيض لبني أسد ، والأسود لبني فزارة بينهما واد يقال له الرُّمة ، الصحاح (أبن) ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ط / دار صادر (١٩٥٧م) ، (٦٢/١) .

(١٣) عمايتان : جبلان ، وقيل : عمايتان جبال حمر وسود سميت بذلك لأن الناس يضلون فيها ، معجم البلدان (١٥٢/٤).

(١٤) من الآية «٣٨» من سورة المائدة .

(١٥) من الآية (٤) من سورة التحريم .

(١٦) نسبة سيبويه في (٤٨/٢) إلى خطام المجاشعي ، وفي (٦٢٢/٣) إلى هميان بن قحافة ، لكن صاحب الخزانة قطع بنسبته لخطام المجاشعي (٧ / ٥٤٤) .

وينظر : التبصرة (٦٨٤/٢) ، والأمالي الشجرية (١٢/١) ، والفصول لابن برهان (٦٧) ، وشرح ابن يعيش (١٥٥/٤ - ١٥٦) ، وإملاء ما من به الرحمن (١٢١/١) .

قوله : « مهمين » تثنية مهمة وهي الصحراء ، « قذفين » تثنية قذف أي بعيدتين « مرتين » تثنية مرت وهي الصحراء لانبت فيها ، « الترسين » تثنية ترس وهو ما يتقي به في الحرب . الصحاح واللسان : (مهه) ، (قذف) ، (مرت) ، (ترس) .

وفيه شاهدان : التثنية ، والجمع .

وشاهد الإفراد قوله(١٧) :

[٧٨] كَأَنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيَيْنِ قَدْ غَضِبَا *** مُسْتَهْدَفٍ لِطِعَانٍ غَيْرَ تَذْبِيْبِ

فإن كان المضاف إليه مفرقًا بواو العطف ؛ لزم الإفراد كقوله تعالى « لُعِنَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ عَلَى لِسَانِ دَاود وَعِيْسَى بن مَرْيَمَ »(١٨) ، ومن اللفظية اللذان ، وهذان وشبههما .

وأما تثنية اللفظ والمعنى ؛ فإنه يجب حفظ صيغة المفرد / فإن كان مذكرًا قلت : الزيدان ، وإن كان مؤنثًا بالتاء لم تحذفها وقلت : الطلحتان ، والحمزتان ، والفاطمتان ؛ لأنها قد نزلت منزلة الجزء من الكلمة ، وقد شذ عن القياس(١٩) : ١٠٢/أ ظ

[٧٩] تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ

وكذلك قولهم : خُصْيان ، وأَليان ، ووجهه أنهما لما كانا على حال لا يفترقان بحال نزلا منزلة ما وضع وضعًا أولا ، وكأن خصيان ليس تثنية خصية ، ولا أليان تثنية ألية ، وإنما هما اسمان مفردان ، والمفرد لا يقع في وسطه تاء تأنيث ، وأما المعتل فالمنقوص لا يغير فتقول : القاضيان .

---

(١٧) نسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، شرح / علي فاعور .

والشاهد في : الاقتضاب (٤١٧) ، وإصلاح الخلل (٣٣٨) ، والتبصرة (٦٨٥/٢) والأمالي الشجرية (١٢/١) والفصول لابن برهان (٦٨) ، وشرح ابن يعيش (١٥٧/٤) ، والخزانة (٦٣٢/٧) .

قوله : « تذبيب » أي طعن مبالغ فيه ، الصحاح (ذبب) .

(١٨) من الآية «٧٨» من سورة المائدة .

(١٩) لا يعرف قائل هذا البيت ، وقبله:

كأنما عطية بن كعب *** ظعينة واقفة في ركب

ترتج أُلياه ...... البيت

والشاهد في : النوادر (١٣٠) ، والمقتضب (٤١/٣) ، والاقتضاب (٣٩٣) والأمالي الشجرية (٢٠/١) والتخمير (٣٢٢/٢) ، والخزانة (٥٢٥/٧) .

قوله : « ألياه » مثنى ألية على غير قياس ، والألية : هي الكفل والمؤخرة « الوطب » سقاء اللبن ، الصحاح (ألا) ، و (وطب).

والمقصور فهو: ما آخره ألف مفردة، فإما أن يكون ثلاثيًا، أو زائدًا فإن كان ثلاثيًا وعرف أصل الألف في الواو والياء؛ ردت إلى ذلك الأصل كقولك: رحيان[٢٠]، وعصوان، وإن لم يعرف أصلها؛ فإن أميلت فبالياء نحو: بليان، ومتيان[٢١]؛ لأنهما قد أميلا، وإن لم تُمل فإن كانت تصير ياء في بعض أحوالها ؛ فمنهم من جعلها واواً ـ وهو الزمخشري[٢٢] ـ ومنهم من جعلها ياء وإن لم تمل ولم تكن مما تصير ياءً قالوا وعلى كل حال نحو : أما، وألا ، إذا سمي بهما وإن كان زائدًا علي الثلاثة ، وجب قلب ألفه ياء لكثرته ؛ واوًا كانت أو ياء ، كان كـ : أعشيان ومرميان ، وقد خالف القياس قولهم : مذروان ، فإن واوه وقعت رابعة ، ولم تقلب ياء ـ والمذروان : طرفا الألية ـ قال عنترة[٢٣] :

[٨٠] أَحَوْلِيْ تَنْفص اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا *** لِتَقْتُلَنِي فَهَأنذا عُمَارا

وإنما وجب بقاؤها واوًا من جهة أن التثنية فيه لازمة لم يسمع له مفرد ، وواوه قد توسطت أيضًا .

وأما الممدود فهو أربعة أنواع :

أولها : أن تكون همزة أصلية نحو : حناء ، ووضاء ، فهذه يجب بقاؤها[٢٤] .

والثاني : ما كان للتأنيث[٢٥] كـ : حمراء ، وصحراء ، فإنها تقلب واوًا بكل حال تقول : حمراوان ، فرقًا بينها وبين المقصور وهو حبلى ـ بالياء ـ ، لأنه الأخف فسبق ، وقد رُوِي

---

(٢٠) مثنى « رحى » ، والرحى : ما يطحن به القمح ونحوه . الصحاح (رحى) .

(٢١) مثنى (بلى) ، و (متى) .

(٢٢) المفصل ص (١٨٤ ، ١٨٥) .

(٢٣) هو عنترة بن شداد العبسي ـ كما ذكر الشارح ـ ، والبيت في : أشعار عنترة العبسي ، تقديم وشرح : عبدالمنعم خفاجي ط / مكتبة القاهرة (ط/١) ١٣٨٨هـ ص (٥٣) .

والشاهد في : إصلاح المنطق (٣٩٩) ، والكامل للمبرد (١/١٠٠) ، ومجالس ثعلب (١/٤٣) ، والأمالي الشجرية (١/١٩) ، وشرح ابن يعيش (٤/١٤٩) ، والملخص (١/١١٨) والخزانة (٧/٥١٤) .

(٢٤) وذلك نحو : حناءان ، ووضاءان .

(٢٥) في (ب) : « للتأكيد » وهو سهو من الناسخ .

عن بعضهم إبقاء الهمزة كالأصلية ـ وهو ضعيف قليل ـ[٢٦] .

الثالثة : المنقلبة عن حرف أصلي نحو : كساء ففيه وجهان :

إبقاء الهمزة فتقول : كساءان ـ وهو الأجود ـ ، والقلب نحو : كساوان .

والرابع : همزة[٢٨] الإلحاق نحو : حرباء ، وعلباء ففيها وجهان :

الإبقاء ، والقلب ، فتقول : عِلباءان ، وعِلباوان ـ وهو الأجود[٢٩] ـ وإنما كان الأجود لأنها أشبهت ألف التأنيث من وجهين :

أحدهما : أنها ليست لام الكلمة ، والثاني : أنها بعد ألف زائدة .

وإن كانت تصير ياء في بعض أحوالها فالابقاء في المنقلبة أجود ؛ وهو باب الكساء وإنما كان أجود لأنه أشبه ما همزته أصلية من وجهين :

أحدهما : أن همزه لام الكلمة ، والثاني : أنها بعد ألف زائدة ، وقد شذَّ عن ذلك : ثنايان ـ وهو حبل يثنى فيعقل به البعير ـ ووجه خروجه أن الياء إذا وقعت بعد ألف زائدة جاز فيها ما جاز في : كساء ، ووجه بقائها : أن شرط القلب إلى الهمزة هو تطرف الياء ، وهذه وقعت متوسطة لأنه لم يسمع له مفرد ، فلم يقل : ثناي[٣٠] .

/ وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله أحكام :

١٠٣/أ الحكم [الأول] : أن إعرابه على خلاف القياس من وجهين كما تقدم[٣١] .

و

---

(٢٦) في شرح الأشموني (٦٦٣/٣) : « والذي شذ من الممدود خمسة أشياء ، الأول : حمراءان بالتصحيح ، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه ...... » وينظر: شرح الرضى (١٧٤/٢ ، ١٧٥) .

(٢٧) قوله « عن حرف أصلي » سقط من (ب) .

(٢٨) قوله : « والرابع همز » سقط من (ب) .

(٢٩) يرى سيبويه أن ابقاء الهمزة أولى حيث يقول (٣٩١/٣) : « اعلم أن كل ممدود كان منصرفًا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع ، وبالياء والنون في الجر والنصب ، بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك ، وذلك نحو : علباءان ، فهذا الأجود الأكثر » .

(٣٠) في سيبويه (٣٩٢/٣) : « وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنائين ، وهنايين لم لم يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم يبنوا عليه ، فهذا بمنزلة السماوة ، لما لم يكن لها جمع كالغطاء والعباء يجئ عليه جاء على الأصل » وينظر : المقتضب (١٦٤/٢) ، (٤٠/٣) .

(٣١) قوله : « من وجهين » سقط من (ب) ، وينظر ص(١٦٢) .

الحكم الثاني : أن النون عوض عن الحركة عند سيبويه(٣٢) ، أو من التنوين عند الكسائي والفراء وغيرهما(٣٣) في : رجلان ، أو عن أحدهما في : يا زيدان أو من التنوين وحده كقولك : عصوان - وهو رأي المصنف(٣٤) - .

الحكم الثالث : أن نونه تحذف للإضافة ، للاستطالة لمضافها .

الحكم الرابع : أنها كسرت لالتقاء الساكنين ، وقد قيل فيها : الفتح - وهو قليل - كقوله(٣٥) :

[٨١] عَلَىَ أَحْوَذِيَينِ اسْتَقَلَتْ عَشِيَّةً *** فَمَا هِيَ إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ

وقد يُضَمُّ ، قالت فاطمة - عليها السلام - : يا حَسَنَان يا حُسَيْنان(٣٦) ، وقد تحذف نونه لغير الإضافة كقوله(٣٧) :

[٨٢] لَها مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا *** أَكَبَّ عَلى سَاعِدَيهِ النِمَرْ

(٣٢) مذهب سيبويه أن النون عوض عن الحركة وعن التنوين أيضًا وهو ما صرح به في كتابه (١٧/١، ١٨) : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منها : حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ...... وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر » . وينظر : شرح ابن يعيش (١٤٠/٤) ، وشرح الرضي (٣١/١) .

(٣٣) عقد ابن الأنباري في الأنصاف مسألة في هذا الخلاف (٣٣/١ - ٣٩) .

(٣٤) ينظر رأي ابن الحاجب في شرح الكافية (٦٠٤) .

(٣٥) هو حميد بن ثور الهلالي ، ينظر: ديوانه ص(٥٥) ت / عبدالعزيز الميمني ط / الدار القومية (١٣٧١هـ) .

والشاهد في : معاني الفراء (٤٢٣/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٤١/٤) وشفاء العليل (١٣٦/١) وأوضح المسالك (٦٣/١) ، وشرح ابن عقيل (٦٩/١) والخزانة (٤٥٨/٧) .

قوله « أحوذيين » مثنى أحوذي وهو الخفيف السريع ، الصحاح (حوذ) .

(٣٦) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢٢٦/٥) والروض الأنف (٢٨٩/٢) .

(٣٧) هو امرؤ القيس ، ينظر ديوانه ص(٩٨) .

والشاهد في : المسائل العسكرية ص(٢٨٠) ، والمسائل البغداديات لأبي علي الفارسي ، ت / صلاح الدين السنكاوي ط / مطبعة العاني ص(٤٣٦) و (٤٤٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١٨٥/٢) والمقرب (١٨٦/٢) ، والفوائد المحصورة (٢٥٨) ، واللسان (خظا) .

قوله : « متنتان » مثنى متنة ومتنتا الظهر : مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم يذكر ويؤنث ، « خظاتا » مثنى خظة ، أي مكتنزه اللحم ، الصحاح (متن) ، (خظا) .

(٣٨) البيت لتأبط شرًا ، واسمه : ثابت بن جابر ، وهذا جزء من البيت وتمامه :

وقوله[٣٨] :

[٨٣] هُمَا خُطَتَا إمّاإسَارٌ ...... *** ....

برفع « إسار » وإلا فالجر بالإضافة ولم يعتد بالفصل .

الحكم الخامس : أنه قد يثنى على الجمع على تأويل الجماعتين ، قال أبو النجم[٣٩] :

[٨٤] تبقلتْ مِنْ أَحْسَنِ التَّبَقُلِ *** بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالك وَنَهْشَلِ

وقال أبو عبيد[٤٠] [منشداً][٤١] :

[٨٥] لأَصْبَحَ الحَي أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا *** عِنْدَ التَّفَرقِ فِي الهَيْجا جِمَالَيْنِ

= .... ومنة *** وإما دم والقتل بالحر أجدر

ورواية الديوان :

لكم خصلة إما فداء ومنة *** وإما دم والقتل بالحر أجدر

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت ، ينظر ديوان تابط شرًا ، ت/ علي ذو الفقار شاكر ، ط / دار الغرب الإسلامي (ط/١) ١٤٠٤هـ ص(٨٩) .

والشاهد في الخصائص (٤٠٥/٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١٨٥/٢) وشفاء العليل (١٣٧/١) ، والخزانة (٤٩٩/٧) .

(٣٩) هو أبو النجم العجلي ـ كما ذكر الشارح ـ وينظر ديوانه ص (١٧٥ ، ١٧٦) . ورواية الديوان :

.... أول التبقل *** ....

والشاهد في : التخمير (٣٢٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٥٥/٤) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١٣٨/١) وشفاء العليل (١٣٤/١)، والخزانة (٥٠/١) ، والأزهار الصافية (٤٢٠/١) .

قوله : « تبقلت » أي أكلت البقل ، والشاعر هنا يعني قبيلته .

(٤٠) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي ، أخذ عن الكسائي ، وأبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي وغيرهم ، كان إمامًا في سائر الفنون له : الغريب المصنف ، وكتاب الأمثال ، وغريب الحديث ، توفي بمكة سنة (٢٢٤) هـ . ينظر في ترجمته : إشارة التعيين (٢٦١) ، وبغية الوعاة (٢٥٣/٢) .

(٤١) وقد جاء في الأصل أبو عبيدة وهو سهو من الناسخ ، أما قائل البيت فهو : عمرو بن العداء الكلبي .

والشاهد في : مجالس ثعلب (١٤٣/١) ، وشرح ابن يعيش (١٥٤/٤) ، وتذكرة النحاة (٥٢٠) ، وشفاء العليل (١٣٤/١) ، والهمع (٤٢/١) ، والخزانة (٥٧٩/٧) .

والحديث : « مَثَلُ المُنَافِقِ كَالشَّاةَ العَائِرَةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ »[٤٢] .

الحكم السادس : أن الاسم المحذوف منه في المفرد حذف إما أن يكون الفاء أو العين أو اللام ، فإن كان الفاء أو العين لم يرد في التثنية نحو : عدة ، وزنة ، وإقامة ؛ فتقول : عدتان [وزنتان][٤٣] ، وإقامتان ؛ لأن تاء التأنيث عوض عن المحذوف ، وأما المحذوف اللام فمنه مالا يرد أيضاً ، كقولك :اسمان ، واثنان ؛ وإنما لم يرد للتعويض لهمزة الوصل[٤٤] ، ومنه ما يرد كقولك :

أخوان ، وأبوان ، والأسماء الستة ، وإنما وجب ردها لأنها إنما حذفت لتطرفها وقد توسطت في التثنية .

ومنه ما يجوز [فيه][٤٥] الأمران نحو : دمان ، ودميان ، على من قال : لامه ياء[٤٦] ودموان عند من جعلها واواً ، فمن ردها فعلى الأصل ، ومن حذفها فلالتزام التخفيف مع كثرة الاستعمال .

الحكم السابع أنه لابد في حال التثنية من الألف ، واللام لتكون عوضاً عن العلمية الذاهبة بالتأنيث .

الحكم الثامن : أن تاء التأنيث لا يجوز حذفها ؛ تقول الطلحتان والحمزتان ، وقد شذ كماتقدم ذكره في خصيان ، وأليان .

---

(٤٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه (١٢٥/٨) ، والإمام النسائي في سننه (١٢٤/٨) ، والإمام أحمد في مسنده (٢/٤٧، ١٤٣) .

(٤٣) زيادة من المحقق يقتضيها النص .

(٤٤) قوله : « وإنما له يرد للتعويض لهمزة الوصل » سقط من (ب) .

(٤٥) زيادة يستقيم بها النص ويتطلبها السياق .

(٤٦) قال العلوي : « وربما جاز فيه الأمران كقولك : دمان ، ودموان على رأي من قال : لامه واو ، ودميان على رأي سيبويه والمبرد في كونها ياء » الأزهار الصافية (٤١٩/١) وينظر سيبويه (٤٥١/٣) .

[المَجْمُوعُ]

قوله : (المَجْمُوْعُ : مَا دَلَّ على آحادٍ مَقْصُوْدَةٍ بِحُرُوفٍ مَفْرَدَةٍ بِتَغْيِيرٍ مَا .... إلى آخره).

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته ، والثاني : في قسمته ، والثالث : في الكلام على كل واحد من أقسامه.

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته ، فهو ما ذكر الشيخ[1] ، فقوله : (مَا دَلَّ عَلىٰ آحادٍ مَقْصُوْدَةٍ) ، جنس الحد ، وذكر ركن الدين[2] أن مقصوده زائد يستغنى عنه لو قال : ما دل على آحاد بحروف مفردة لكفى[3] ، ويخرج عنه المفردات والتثنية ، وقوله : (بِحُرُوفٍ مَفْرَدَةٍ) احترازًا عن ما يدل لا بحروف مفردة فإنه ليس بجمع على الحقيقة نحو : رَهْط ، وَنفَر[4] .

١٠٣/أ — ظ وأما تَمْر / ورَكْب ففيهما خلاف ،فعند الشيخ[5] : أنهما اسما جمع وليسا بجمع محقق لأن فعلا ليس من أبنية الجموع ، ولتصغيرهما على لفظهما[6] ، ولأن دلالة (تَمْرٍ) كدلالة (عَسَل)، وشبهه من الأجناس فلم يفيدا جمعًا ، وزعم غيره[7] : أنهما جمع لأن مفردهما(تَمْرَةٍ)

---

(١) قوله : «فهو ما ذكر الشيخ » سقط من (ب)

(٢) هو الحسن بن شرف شاه السيد ركن الدين العلوي الاستراباذي ، مدرس الشافعية بالموصل ، وشارح مختصر ابن الحاجب ، ومقدمته في النحو ، وله على مقدمة ابن الحاجب ثلاثة شروح : مطوّل ، ومختصر ، ومتوسط ـ وهو أشهرها ـ كان جليل القدر معظمًا عند الملوك ، حسن السمت ، توفي سنة (٧١٥هـ) . ينظر في ترجمته : طبقات الشافعية للسبكي ،ت/محمد الطناحي ، وعبدالفتاح الحلو ط / البابي (ط / ١) ، (٤٠٧/٩ ، ٤٠٨) .

(٣) الوافية شرح الكافية ص (٤٣١) .

(٤) قوله : « ونفر » سقط من (ب) .

(٥) قوله : « فعند الشيخ » سقط من (ب) .

(٦) ينظر تعليلات المصنف في شرحه على الكافية ص (٦٠٥ ، ٦٠٦) .

(٧) جاء في شرح الرضي (١٧٨/٢) : « ...... وعند الأخفش : جميع أسماء الجموع التي لها آحاد مع تركبها كـ : جامل وباقر ، وركب ، جمع خلافًا لسيبويه » وينظر كتاب سيبويه (٥٨٣/٣ ـ ٥٨٦) ، وشرح ابن يعيش (٧١/٥) .

(٨) في (ب) : « نحو : فلس ، وأفلس » .

و (راكب) ـ وهو ضعيف ـ ، لأن فاعل لا يجمع على فَعْل ، وكذلك فعلة لا تجمع على فَعْل أيضًا .

فأن قيل : فقد ذكرتم في الحد : (بِحُروفٍ مَفْردَةٍ) ؛ وحروف (راكب) مثل حروف (ركب) بالزيادة ؛ فهلا كان جمعًا لدخوله في الحد .

فالجواب أن حروف (راكب) ليست التي في (ركب) ، وإنما هي صيغة جمع اتفق أن فيه ما يشبه حروف المفرد بخلاف القياسي .

قوله : (بِتَغْيِيرٍ مَا) .

والتغيير : إما زيادة ، أو نقصان ، أو بتغيير حركة .

أما الزيادة فنحو: زيد ، وزيود[٨] ، والنقصان نحو : كتاب وكتب ، وتغيير الحركة نحو: أَسَد ، وأُسْد ، وأما فُلْك ، وهِجَان[٩] فقد يكونان مفردين وجمعين ؛ فإذا كانا مفردين كانا نحو : قفل وكتاب ، وإذا كان جمعين [كانا][١٠] نحو : أُسُد ، وجِمَال .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمته ، فهو ينقسم إلى : جمع سلامة وجمع تكسير وجمع السلامة على ضربين : مذكر ، ومؤنث ، وكذلك التكسير .

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل قسم من أقسامه .

فالأول : الجمع السالم ، والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حده ، والثاني في قسمته ، والثالث : في الكلام على كل قسم من أقسامه:

أما الموضع الأول : وهو في حده ، فهو : ما سلم[١١] فيه نظم واحده وبنائه .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمته ، فهو :مذكر ، ومونث .

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل قسم من أقسامه .

---

(٩) في الصحاح (هجن) : « الهجان من الإبل : البيض ، قال عمرو بن كلثوم :

.... *** هجان اللون لم تقرأ جنينا

ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع » .

(١٠) زيادة من المحقق دل عليها ما قبلها .

(١١) في الأصل : « علم » وهو سهو من الناسخ .

[جمع المذكر السالم]

فالأول : جمع المذكر ، والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته وشروطه ، الثاني : في كيفية الجمع ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته(١) ، فهو ما ذكر الشيخ(٢) وهو : (ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر من جنسه).

وكان الأحسن الاحتراز من المقصور ؛ بأن يقول : ما لم يكن آخره ألفًا لأن الذي آخره ألف ، يبقى ما قبل الياء مفتوحًا .

وقوله : (من جنسه(٣)) ، فيه احتراز عن المشتركات نحو : عين وشبهه ، وفي التحقيق أن المشترك في جمع السلامة لا يحتاج إلى ذكره ، لأن من شرطه ، أن يكون علمًا ولا اشتراك في الأعلام ، فلا حاجة إلى قولنا : من جنسة ، فأما المؤنث فهو ممكن ، أو في الصفات أيضًا .

وأما شروطه ، فإن كان اسمًا فهي ثلاثة(٤) :

أن يكون مذكرًا علمًا يعقل ، أما كونه مذكرًا فيحترز به عن : طلحة ، وحمزة وقد حكي عن الكوفيين : أنه يجوز جمعه بالواو والنون(٥) ، وأما كونه علمًا [فتدخل] (٦) الملائكة ، والأنس والجن (٧) ، ولأن الأعلام اختصت بأحكام كثيرة فخصت بهذا الجمع .

---

(١) في (ب) : « في حده » .

(٢) قوله : « فهو ما ذكر الشيخ » سقط من (ب) .

(٣) قوله : « من جنسه » لم ترد في النص الذي اعتمدت عليه ، ولعلها في بعض النسخ الأخرى .

(٤) قوله : « فإن كان اسمًا فهي ثلاثة » سقط من (ب) .

(٥) جاء في الإنصاف (٤٠/١) : « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : طلحة وطلحون ، وإليه هب أبو الحسن بن كيسان » ، وينظر : شرح ابن يعيش (٤٧/١) وشرح المصنف (٦٠٨) ، وشرح الرضي (١٨٠/٢) .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) والشرط الثالث : أن يكون من جملة العقلاء ، لذلك لا يجوز جمع أعلام البهائم جمع سلامة كـ : لاحق ، وشذقم ، وينظر: الأزهار (٤٢٨/١) .

فإن كان صفة ، فله شرائط ست :

الأولى : أن يكون مذكرًا ، الثانية : العقل كـ : المسلمين ، والصالحين ، الثالثة : أن لا تكون أَفْعَل ، فَعْلاَءَ نحو : أحمر ، حمراء لأنا قد جمعنا : أَفْعَل فَعْلاَء كـ : أفضل ، فضلاء ففرقوا بينهما ؛ وخصوا أفضل بالجواز لأنه جارٍ على الفعل مشتق منه فجرى مجرى اسم الفاعل .

الرابعة : أن لا يكون : فَعْلان ، فَعْلى نحو : سَكْران ، سَكْرى احترازًا عن فعلان فَعْلاَنة نحو : ندمان ، ندمانة ؛ فإنه قد جمع بالواو والنون وقصدوا أيضًا الفرق ، وخصوا : ندمان أيضًا لجريانه على الفعل[8] ، لقولهم : ندمت فهي ندمانه / لأنه صار بـ : تاء تأنيث كاسم الفاعل كـ : قائمة وتقول : سكرى ـ بالألف ، فافترقا[9] . ١٠٤/أ و

الخامسة : أن لا يشترك فيه لفظ المذكر والمؤنث نحو : جريح ، وصبور لئلا يجعلوا للفرع ـ وهو الجمع ـ على الأصل مزية[10] .

السادسة : أن لا يكون بـ تاء تأنيث كـ : عَلاَّمة ، ونسابة ، وكان يكفي عن هذا قوله (مذكر) ، وإنما ذكره زيادة في البيان ، وحذرًا من أن يظن على أنه مذكر فزال اللبس[11] .

وقد شَذَّ عن هذا الباب : أَرَضُونَ ، وسِنونَ[12] ، وإِحَرُّون[13] ، وإِوزّون[14] وقُلُون[15] ،

(٨) معنى جريه على الفعل أن تتصل به تاء التأنيث .

(٩) قوله : « بالألف فافترقا » سقط من (ب) .

(١٠) علق الرضي على قول المصنف : (ولا مستويًا فيه مع المؤنث ....) فقال : « عبارة أسخف من الأولى ، لأن مستويًا عطف على : أفعل فعلاء فيكون المعنى ، وأن لا يكون الوصف المذكر : مستويًا في ذلك الوصف مع المؤنث ، ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ؟ ولو قال : ولا مستويًا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئًا » شرح الكافية(١٨٣/٢) .

(١١) في (ب) : « وقد تقدم أن شرطه التذكير ، فهو من باب التأكيد » بدلاً من قوله في الأصل : « وحذراً من أن يظن على أنه مذكر فزال اللبس » .

(١٢) وهذا ما أشار إليه ابن مالك حيث قال :

.... *** وأرضون شذ والسنونا

شرح ابن عقيل (٦٢/١) .

(١٣) في الصحاح (حرر) : « والحرة » : أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار ...... وربما جمع بالواو والنون فقيل : حرون كما قالوا : أرضون ، وإحرون أيضًا ، كأنه جمع إحرة » .

(١٤) جمع : إوز ـ وهو طائر معروف .

(١٥) « القلة مخففة عودان يلعب بهما الصبيان ، والمقلاء : الذي يضرب به والقلة ، الصغيرة التي تنصب ... وكا الفراء يقول: إنما ضم أولها ليدل على الواو ، والجمع : قلات ، وقلون ، وقُلون ـ بكسر القاف وضمها ـ » الصحاح (قلا) .

(١٦) « العزة : الفرقة من الناس ، والهاء عوض من الياء ، والجمع عِزَى على فعل وعزون ، وعزون أيضًا بالضم ، ولم يقولوا : عزات كما قالوا ثبات » الصحاح (عزا) .

وبَنُون ، وعِزُون[١٦] ؛ فهذه على خلاف القياس ، وقد وجهها بعضهم بأنها عوض من المحذوف منها ، وهو لاماتها[١٧] .

وأما الموضع الثاني : وهو في كيفية[١٨] الجمع ، فالاسم الذي تريد جمعه ؛ إما أن يكون صحيحًا ، أو ملحقًا ، أو معتلا .

فالصحيح والملحق به إذا سمى به فليس إلا إلحاق أحد الحرفين والنون بعدهما كما تقدم[١٩] .

وإن كان معتلا بالياء نحو : القاضي وشبهه من المنقوص فانه يحذف منه الياء فتقول: قاضون ، والأصل فيه : قاضيون نقلت الضمة على الياء فحذفت لأجل الثقل[٢٠] فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وبدلوا الضمة عن الكسرة التي قبل الواو ، لتصح الواو، وكذلك الجر والنصب ، أصلهما : القاضيين ، بيائين مكسورتين فحذفوا الكسرة عن الياء لثقلها عليها، فالتقى ساكنان فحذفوا الياء الأولى ؛ لأن الثانية للإعراب ، ولدلالة الكسرة [على ما] قبلها عليها[٢١] .

وإن كان معتلا بالألف[٢٢] نحو : المقصور ، فإنه يحذف الألف الآخرة لالتقاء الساكنين

---

(١٧) جاء في المقتضب (١٦٤/٢) : « آلا ترى أنهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ، ليكون التغيير دليلا على خروجه من بابه ، وذلك قولك : سنة ثم تقول : سنون فتكسر السين ، وكذلك : قلة وقلون » . وينظر كذلك : شرح ابن يعيش (٥/٥) وشرح الرضي (١٨٤/٢)،ويقصد المبرد بقوله : « منقوص المؤنث » وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّر .

(١٨) في (ب) : « كيفيته » .

(١٩) ينظر ص (١٤٨) .

(٢٠) قوله : « لأجل الثقل » سقط من (ب) .

(٢١) في سيبويه (٤١٤/٣ ، ٤١٥) : « واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا فلحقته الواو والنون في الرفع ، والياء والنون في الجر والنصب للجمع ، حذفت منه الياء التي هي آخره .... ويصير الحرف الذي كانت تليه مضمومًا مع الواو لأنه حرف الرفع فلابد منه ، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو ، ويكون مكسورًا مع الياء ، وذلك نحو : قاضون وقاضيين وأشباه ذلك » وينظر : الأصول (٤١٨/٢) .

(٢٢) قوله : « وإن كان معتلا بالألف » سقط من (ب) .

مثل : مصطفى ، وأصله : مُصْطَفَيون ؛ فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فالتقى ساكنان : الألف ، والواو فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبلها مفتوحًا لا حاجة إلى تغييره لخفة الفتحة ، وكونها دالة على الألف المحذوفة[٢٣] ، وإن كان ممدودًا وهو الذي قبل همزه ألف ، فإنه يجمع بـ : الواو والنون ، فتقول : حمراؤون ، وعلباؤون ، وقراؤون ، وكساوون على جميع أنواعه .

فألف التأنيث لا تمنع من جمعه ، والهمزة حرف جَلْدٌ يقبل الحركة ، فلهذا جاز جمعه إذا سمي به جماعة من العقلاء ؛ فإن كان همزته لا ألف قبلها كـ رَشَأ ، وحِدَأ[٢٤] فإنه في حكم الصحيح ، فيقال فيه : رشأون ، وحدأون ، قال الله تعالى : «لا يَأْكُلُهُ إلاَّ الخَاطِئُوْنَ»[٢٥] ، فإن كان الاسم مضاعفًا نحو : مَرْجوّ ، ومَغْزوّ ، فهو أيضًا في حكم الصحيح نحو : دلو ، ولحي فتقول : مرجوّون ، ومغزوّون .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله أحكام ستة :

الحكم الأول : الإعراب ، ومخالفته القياس وقد تقدم[٢٦] .

الثاني : في حكم النون ، وأنها عوض عن الحركة ، أو من التنوين أو منهما جميعًا على ما تقدم[٢٧] .

الثالث : أنها تحذف للاضافة والاستطالة .

الرابع : أنها مفتوحة فرقًا بينها وبين نون التثنية ، وقد قيل بالكسر ـ وهو شاذ ـ والرفع أيضًا ، وفتحته هذه للخفة لثقل الجمع[٢٨] .

---

(٢٣) في سيبويه (٣٩٠/٣) : « هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجر والنصب ، اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها ، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان .... وذلك قولك : رأيت مُصْطَفِين ، وهؤلاء مُصْطَفَون » . وينظر : الأصول (٤١٩/٢) .

(٢٤) حدأ جمع حدأة وهو الطائر المعروف ، الصحاح (حدا) .

(٢٥) الآية «٣٧» من سورة الحاقة .

(٢٦) ينظر ص (١٤١) فما بعدها .

(٢٧) ينظر ص (١٤٣) .

(٢٨) « حق نون الجمع وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذًا .... وليس كسرها لغة ، خلافًا لمن زعم ذلك » شرح ابن عقيل (٦٧/١ ، ٦٨) .

الخامس : أنه لابد من الألف واللام ليكونا عوضًا من العلمية الذاهبة بالجمعية إلا ما شذ من نحو : أذرعات ، وعرفات ، وجوابه : أنه اسم مفرد في الحقيقة فقد صار علمًا ولو كان أصله جمعًا .

السادس : أن الشاذ من المجموع يجوز فيه أن يجعل إعرابه على النون ، وتلزم الياء إذ ذاك نحو : أتت عليه سنين / [ومنه قول الشاعر][(٢٩)] : ١٠٤/أ ظ

[٨٦] وماذا يدري الشعراء مني *** وقد جاوزت حد الأربعين

****

****

****

(٢٩) زيادة يستقيم بها النص ، ويتطلبها السياق ، والشاعر هو : سحيم بن وثيل الرياحي .

والشاهد في : إصلاح المنطق (١٥٦) ، والمقتضب (٣٣٢/٣) والكامل للمبرد (٨٠/٢) ، وإعراب القرآن للنحاس (١٤٥/٢)، والمسائل العضديات (١٠٦) ، ولباب الإعراب (١٣١) ، وتذكرة النحاة (٤٨٠) ، والخزانة (٦٥/٨) .

قوله : « يدري » من قولهم : ادراه يدريه إذا ختله وخدعه ، الصحاح (درى) .

[جَمْعُ المؤَنَثِ السَّالِمِ]

وأما القسم الثاني من السالم[1] : وهو الجمع المؤنث السالم ، والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته ووجه إعرابه ، والثاني : في شروطه ، والثالث :[في كيفية جمعه وأحكامه] .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته فهو : ما لحق آخره ألف و تاء زائدتان ، فقولنا : مالحق آخره ألف وتاء ، عام في ما كان جمعًا وفي غيره نحو : مصطفاه ، وعرقاه ، وقولنا : زائدتان ، يخرج عنه ما ذكرنا أيضًا ، وإنما اختص بزيادتين من حيث كان جمعًا مؤنثًا فالألف دال على الجمع لأنها تكون للجمع كألف : رجال ، ومساجد وشبهها ، والتاء دالة على التأنيث كـ : قائمة ، وقاعدة[2] .

وأما إعرابه : فرفعه بالضم ، ونصبه وجره بالكسر ، وإنما أعرب بالحركة ـ وقد أعرب جمع المذكر بالحروف ـ من حيث إنه أشبه المفرد في الصفة فـ : مسلمات وهندات مثل : مصطفاة ، وعرقاة ، وأما قصره على حركتين فلأنه فرع على جمع المذكر السالم ، فلو أعربوه بثلاث حركات لكان جمع المؤنث أقوى من جمع المذكر ـ وهذا ضعيف ـ .

وأما الموضع الثاني : وهو في شروطه ، فقال الشيخ : (وَشَرْطُهُ – إنْ كَانَ صِفَةً ، وَلَهُ مُذَكَّرٌ – فَأنْ يَكونَ مُذَكَّره مَجْموعاً بَالواوِ ، والنّونِ ، وإنْ لَمْ يَكنْ له مُذَكَّرٌ فأَنْ لاَ يَكُونَ مُجَرَّدًا كـ : حَائِضٍ ، وإلا جُمِعَ مُطْلَقًا) .

وجمع المؤنث : إما صفة ، أو اسم ، فإن كان اسمًا فهو يجمع بـ : الألف والتاء مطلقًا، علي جميع أنواعه وهو : اللفظي ، والمعنوي وسيأتي تفصيله ـ إن شاء الله تعالى[3] ـ .

---

(١) قوله : « وأما القسم الثاني من السالم » سقط من (ب).

(٢) جاء في شرح الرضى (١٨٧/٢) : « وإنما جلب له علامتان ليكون كزيادتي جمع المذكر ، وإنما خص الزيادة بالألف والتاء ، لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيثه غير حقيقي ، وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنين كما في : رجال ، وسكرى ، والجمالة ، والضاربة » .

(٣) ينظر ص (١٥٤) فما بعدها .

وإن كان صفة فإما أن يكون لها مذكر أو لا ، فإن كان لها مذكر ، فشرطه أن يجمع مذكره بـ : الواو ، والنون ، وإن لم يجمع مذكره بـ : الواو ، والنون لم يجز جمع مؤنثه بـ : الألف والتاء ؛ لئلا يكون للفرع على الأصل مزية ؛ فعلى هذا لا يجمع : حمزة ، ولا سكرى ولا جريح ، ولا صبور ، وإن لم يكن له مذكر فشرطه ألا يكون مجرداً عن حرف التأنيث نحو : حائض ، وطامث ، مجرداً عن التاء نحو : امرأة حَائِض ، وطَامِث جمع على : حوائض ، وطوامث ولا يجمع بالألف والتاء ، وإن لم يتجرد عن التاء نحو حائضة ، جمع بالألف والتاء ؛ فقيل : حائضات ، والفرق بينهما : أنهم جعلوا الحادث للحادث والثبوت للثبوت مناسبة(٤) ، وتفرقة بين التائين لئلا يختلطا .

وأما الموضع الثالث : وهو في كيفية جمعه وأحكامه . ـ

أما كيفية جمعه : فقد انقسم التأنيث إلى معنوي ولفظي ، فالمعنوي : إما أن يكون ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي(٥) فإن كان زائداً فليس فيه إلا إلحاق الألف والتاء كـ : رَبِيْبَات(٦) وإن كان ثلاثياً فإما أن يكون مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها ، فإن كان مفتوحها ففيه وجهان :

الفتح ، والسكون ـ في لغة قليلة ـ فتقول : دعدات ، ودعدات ، والمكسور الفاء فيه وجهان:

الاتباع ، والتخفيف بالفتح ، وعن بني تميم : السكون ، وكذلك مضموم الفاء نحو : جُمُلات(٧) ففيه وجهان :

الاتباع ، والتخفيف بالفتح ، والإسكان في لغة بني تميم .

وأما اللفظي فالذي بـ : التاء إما أن يكون على وزن(٨) : فعلة ، أو زائداً عليه ، فإن

---

(٤) قوله :« والثبوت للثبوت مناسبة » سقط من (ب) .

(٥) قوله : « إما أن يكون ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي » سقط من (ب) .

(٦) جمع : ربيبة وهي : بنت امرأة الزوج ، وينظر : الصحاح (ربب) .

(٧) جمع : جمل وهو اسم امرأة .

(٨) في (ب) : « إذا كان اسماً على وزن فعلة » .

كان زائدًا حذفت التاء ، والحقت الفاء وتا مثل : فاطمة فتقول : فاطمات ، وإن كان على فعلة فإما أن يكون صحيحًا أو معتلا[٩] .

/ فإن كان صحيحًا فإما أن يكون مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها فالمفتوح ليس فيه إلا وجه واحد وهو الفتح نحو : جَفَنَات[١٠] ، قال[١١] : ١٠٥/أ و

[٨٧] لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعنَ بالضُّحَى *** وَأَسْيافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدةٍ دَمًا

والمكسور فيه : الاتباع والفتح للتخفيف نحو : كِسرة ، ولغة بني تميم : السكون ؛ وإن كان مضموم الفاء نحو : ظُلمة ، ففيه الوجهان أيضًا .

والثالث : السكون في لغة تميم ؛ وإن كان معتل العين نحو : جوزة ، وبيضة ، فلا يجوز فيه إلا السكون ، إلا في لغة هُذَيل[١٢] ، قال شاعرهم[١٣] :

[٨٨] أَخُو بَيَضاتٍ رَائِحٌ مَتَاوِّبٌ *** رَفِيْقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

وإن كان معتل الفاء نحو : وَرْدَةٌ ، وَوَدْعَةٌ[١٤] ؛ فليس فيه إلا الفتح ، وإن كان مضاعفًا

---

(٩) قوله : « معتلا » على هامش الأصل الأيسر .

(١٠) في الصحاح (جفن) : « والجفنة كالقصعة ، والجمع : الجفان والجفنات بالتحريك » .

(١١) هو حسان بن ثابت ، ينظر ديوانه ص(٣٥) ، ت / د. وليد عرفات ، ط / دار صادر .

والبيت من شواهد سيبويه (٥٧٨/٣) ، وينظر : المقتضب (١٨٨/٢) ، والكامل للمبرد (١٩٢/٢) ، والخصائص (٢٠٦/٢) ، والمحتسب (١٨٧/١) ، والتبصرة (٦٤٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٠/٥) ، والخزانة (١٠٦/٨) .

(١٢) قال سيبويه (٦٠٠/٣) : « وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء ، لأنه مؤنث مثله ، وذلك قولهم : عُرُسات ، وأَرَضات ، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل ، لأنهم يقولون : بَيَضات وجَوَزات » ، وينظر: التبصرة (٦٤٩/٢) ، ولباب الإعراب (١٣٣) ، والتخمير (٣٤٦/٢) .

(١٣) قائله غير معروف ، وليس في ديوان الهذليين .

والشاهد في : الخصائص (١٨٤/٣) ، والمحتسب (٥٨/١) ، والتبصرة (٦٤٩/٢) وشرح ابن يعيش (٣٠/٥) ولباب الإعراب (١٣٣) ، والخزانة (١٠٢/٨) .

قوله : « رائح » الذي يسير ليلا ، « متاوب » الذي يسير نهارًا ، « سبوح » شديد الجري ، الصحاح : (روح) ، (أوب) (سبح) .

(١٤) « الودعات : مناقف صغار تخرج من البحر ، وهي خرز أبيض تتفاوت في الصغر والكبر .... الواحدة ودعة وودعة أيضًا بالتحريك» . الصحاح : (ودع) .

نحو : سَلَّة ، وغِلَّة ، وحُلَّه ؛ فليس فيه إلا إبقاء صيغة المفرد والتزام التعريف لأن فك الادغام ثقيل، وإن كان معتل اللام نحو : دعوة ، وحنوة بالواو ، وبالياء نحو : رمية ، ودمية فلا يجوز فيه إلا الفتح ؛ فرقًا بين الواحد والجمع ، وقد جاء السكون ، ولا يجوز الاتباع في الضم والكسر للثقل .

وإن كان صفة فالسكون بكل حال لثقله بتحمل الضمير نحو : جارية خَدْلة[١٥] وساعة سَهْلَةً ، وحُكِيَ عن قُطْرِبٍ : أنه جوز فيه الفتح قياسًا على الأسماء وهو نادر[١٦] .

وأما قولهم : لَجَبات[١٧] ، ورَبَعَات ؛ فعلى أنهما اسمان في الأصل وصف بهما[١٨] .

وأما اللفظي بالألف المقصورة ، فإنه تقلب ألفه ياء اسماً كـ : البُهْمِيَات[١٩] و حُمْـيَات[٢٠] أو مصدراً كـ : ذكريات ، أو ملحقًا كـ : علقيات ، أو صفة كـ : جبليات في الذي لا مذكر له ، أو فيما جمع مذكره بالواو والنون فلا يجوز سكريات ـ كما تقدم ـ فإن سمي رجل بـ : حَبلى ، وشبهه لم يجمع بالألف والتاء بل بـ : الواو ، والنون .

وأما اللفظي بالألف الممدودة نحو : حمراء وشبهها ؛ فإن كان اسمًا جاز جمعه بالألف والتاء وتقلب همزه واوًا فرقًا بينه وبين المقصور فأما قوله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ »[٢١] فعلى تأويل الاسمية ، وأما الصفة فلا تجمع بالألف والتاء إذا لم يجمع مذكرها بالواو والنون نحو : حَمْراوات ، وطَرْفاوات ، وعَاشُوْرَات ، وكذلك اسم المعنى كـ: السَّرَّاوَات ، والضَّرَّاوَات .

---

(١٥) الخدلة : الممتلئة الساقين والذراعين . الصحاح : (خدل) .

(١٦) الأزهار الصافية (٤٤١/١) .

(١٧) اللجبة : الشاة إذا خف لبنها ، الصحاح : (لجب) .

(١٨) ينظر سيبويه (٦٢٧/٣) ، ومجالس ثعلب (٥٢٧/٢) .

(١٩) البهمي : اسم نبات ، الصحاح (بهم) .

(٢٠) والحُميّات : جمع حُمَّى .

(٢١) أخرجه الترمذي في صحيحه (١٣٢/٣ ، ١٣٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٩/٤) ، والدار قطني في سننه ص(٢٠٠) .

وأما أحكامه : فله أحكام ثلاثة :

الحكم الأول : ذكر بعض النحاة أن مالا علامة فيه من التأنيث المعنوي لا يجمع بالألف والتاء منه إلا ما سُمِعَ ، فلا يجوز عنده : سماوات ، ولادارات ؛ بل يقصره على السماع على زعمه ، وبعضهم جعله قياساً كالذي فيه العلامة[٢٢] .

الحكم الثاني : إذا سميت امرأة بـ : مسلمات ، ففيه لغتان [٢٣]:

أحدهما : أن حكمه بعد التسمية مثل حكمه قبلها ، وأما تنوينه ، فلهم فيه قولان :

فالزمخشري : جعله منصرفًا[٢٤] ، وباقي النحاة : جعلوه تنوين مقابلة[٢٥] ، والإمام : جعله تنوين مماثلة لنون : سنين ونحوه في الجمع الذي أعرب على النون[٢٦] .

اللغة الثانية : طرح تنوينه ، وفيه وجهان [أيضاً] :

أحدهما أن يكون نصبه بالجر كما كان .

القول الثاني : أن [يكون][٢٧] نصبه بالفتحة ، ويحمل مجروره على منصوبه ومن العرب أيضًا من يعرف للعوض على حذف لامه بـ : تا التأنيث نحو عِدَة ، وعِزَة ، وثُبَة - بالفتح - في حال النصب أيضًا .

الحكم الثالث : أنه يجري في المذكر في مواضع منها :

الثلاثي فما فوقه مما لا يعقل منه أيضًا نحو : فُلَيْسَات ، ودُرَيْهِمَات ومنها في صفات

---

(٢٢) ينظر : شرح الرضي (١٨٧/٢) ، والأزهار الصافية (٤٤٦/٢) .

(٢٣) المقتضب (٧/١ ، ٨) .

(٢٤) قال الزمخشري في الكشاف (٣٤٨/١) : « وعرفات علم للوقف سمي بجمع كـ : أذرعات ، فإن قلت : هلا منعت الصرف وفيه السببان التعريف والتأنيث قلت : لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظها ، وإما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليس للتأنيث .... ولا يصح تقدير التاء فيها .... » .

(٢٥) ومنهم ابن الحاجب وغيره ، شرح المصنف (٦١١) .

(٢٦) قال العلوي : « والمختار عندنا : أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث اللذين فيه وأن هذا التنوين فيه ليس تنوين مقابلة كما ذكر النحاة بإزاء نون في المذكر وإنما هو تنوين مماثلة » . الأزهار الصافية (٤٤٧/٢) .

(٢٧) زيادة من المحقق دل عليها ما قبلها .

مالا [علامة][٢٨] فيه نحو : « أَشْهُرٍ مَعْلُوْمَاتٍ[٢٩] » و : « أيَّامٍ مَعْدُوْدَاتٍ »[٣٠] وفيما / يتعذر جمعه جمع التكسير نحو : أ/١٠٥ ظ

سُرَادِقَات[٣١] ، وَحَمَّامَات ، واصْطَبْلَات ، وجُوَالِقَات[٣٢] .

****

****

****

(٢٨) زيادة يقتضيها السياق ويتطلبها المعنى .

(٢٩) من الآية «١٩٧» من سورة البقرة .

(٣٠) من الآية «٢٠٣» من سورة البقرة .

(٣١) « السرادق : واحد السرادقات التي تمتد فوق صحن الدار ، وكل بيت من كرسف فهو سرادق » ، الصحاح (سردق) .

(٣٢) جاء في الصحاح فصل الجيم : « الجوالق : وعاء ، والجمع : الجوالق بالفتح والجواليق أيضًا ... وربما قالوا جوالقات» وقد سقط من (ب) قوله : « اصطبلات وجو القات » .

[جَمْعُ التَّكْسِيْرِ]

وأما القسم الثاني من أصل الجموع ، وهو جمع التكسير ، فالكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته ، وذكر جموع القلة ، الثاني : في كيفية جمعه ، الثالث : في أحكامه.

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته فهو : ما تغير نظم واحده وبناؤه تحقيقًا أو تقديرًا .

وهو مأخوذ من : تكسير الآنية ، وهو : تغيير بنيتها[1] ، وقد يكون التغيير لفظًا أو تقديرًا بزيادة[2] أو نقصان ، وجموع القلة[3] قد جمعها بعض الشعراء فقال :

آلا إنّ أَفْعَالاً مِثَالاً وَأُفْعَــــلاً *** وَفِعْلَةَ للجَمْعِ القَلِيْلِ وَأَفْعِلَه

كَحمْلٍ وَأَحْمالٍ ، وفلسٍ وَأَفْلُسٍ *** وَفِتْيَةَ صِدْقٍ ، والقَذَالِ وَأَقْذِلَه

وقيل فيها بيت [آخر] :

بِأَنْفُسٍ حُرَّةٍ وَأَفِئَدَةٍ *** وَغِلْمَةٍ فِي اللِقَا أَكْبَاشِ

ومعنى كونها جموع قلة أنها للعشرة فما دونها ، وقول الشيخ :(وَجَمْعُ التَّصْحِيْحِ)يعني أنه من جملة القلة،وأما جمع القلة فهو أربعة أوزان [4] ، وقد يستعار أحدهما في مكان الآخر تجوزًا ، قال الله تعالى : «ثَلاثَةَ قُرُوْءٍ »[5] في موضع أقراء ، وقد قيل : إنه جاء على الكثرة ؛ لكثرة النساء الحُيَّض .

---

(١) قوله : « وهو تغيير بنيتها » سقط من (ب) .

(٢) قوله : « كما تقدم بزيادة » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٣) قوله : « وأما جمع القلة فهو أربعة أوزان » من (ب) .

(٤) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية (٦١٢) : « ..... وجمع التصحيح كله جَمع قلة ، وما عدا ذلك فجمع كثرة .... » .

(٥) من الآية «٢٢٨» من سورة البقرة .

وأما الموضع الثاني : وهو في كيفية جمعه ، فهو على أربعة أقسام :

ثلاثي مجرد ، ورباعي ، وخماسي أصول ، وما فيه زيادة من الأسماء .

أما الثلاثي : فله أسماء وصفات ، والأسماء مذكرة ومؤنثة ، فالمذكر عشرة معروفة في التصريف ، وجموعها عشرة أمثلة أيضًا .

(أَفْعَال) : وهو أعمها ؛ لأنه يستوعب العشرة الأصول .

و (فِعَال) : وهو بعده ؛ نحو : فِرَاخ ، وفيه ستة أمثلة من الأصول .

و (فِعْلَان) : نحو : صِيْرَان[٦] ، و (فُعُوْل) نحو : فُلُوْس ، وفيه خمسة أمثلة من الأصول .

ثم (أَفْعُل) : وفيه أربعة أمثلة ، ثم (فُعْلَان) : وفيه ثلاثة نحو : بُطْنَان[٧] ، ثم (فِعَلَة) وله أيضًا ثلاثة نحو : غِرَدَة[٨] ، ثم (فُعْل) وله مثالان : سُقْف ، وفُلْك ، و (فِعْلَة) نحو : جِيْرَة ، و (فُعُل) نحو :نُمُر .

والمؤنث له ستة أمثلة :

(فِعَال) نحو : قِصَاع ، و (فُعُول) نحو : بُدُور ، و (أَفْعُل) نحو : أَيْنُق و (فِعَل) نحو : لِقَح[٩] ، و (فُعَل) نحو : بُرَق[١٠] ، و (فُعْل) نحو : بُدْن .

وأما الصفات فللمذكر عشرة أمثلة أيضًا :

(أَفْعَال) نحو : أَشْيَاخ ، و (أَفْعُل) نحو : أَعْبُد ، و (فِعَال) نحو : صِعَاب ، و (فِعْلَان) نحو : ضِيْفَان ، و (فُعْلَان) نحو : وُغْدَان ، و (فُعُول) نحو : كُهُول ، و (فِعَلَة)

---

(٦) « الصيران : جمع صوار ، وهو القطيع من البقر » ، الصحاح (صور) .

(٧) « البطن : الجانب الطويل من الريش ، والجمع : بطنان » الصحاح (بطن) .

(٨) « الغرد : بالكسر : ضرب من الكمأة ، والجمع : غردة » الصحاح (غرد) .

(٩) « اللقوح : الحلوبة من الإبل ، والجمع : لقح » الصحاح (لقح) .

(١٠) الأبرق : أرض غليظة ذات أحجار وطين ورمل مختلطة والجمع برق ينظر : الصحاح (برق) .

نحو: رِطَلَة[١١] ، و (فِعْلَة) نحو : شِيَخَة ، و (فُعْل) نحو : وُرْد ، و (فُعُل) نحو : سُحُل[١٢] .

ومثال المؤنث لم يأت إلا بجمع السلامة ، وقد سُمِعَ : كِمَاش[١٣] ، وعِلَج[١٤] . وأما الرباعي فهو على : (فَعَالِل) نحو : جَعَافِر ، يجمع جمع سلامة نحو : بُهْصُلَات[١٥] وشبهه . وأما الخماسي فلا يُكَسَّر إلا على استكراه ، فإن كُسِّر لم يتجاوز به [١٦] مثال : (فَعَالِل) بحذف خامسه عند سيبويه[١٧] ، لأنه جعل به الثقل ، وعند الأخفش : فرازق لأن الدال مشابهة لبعض حروف الزيادة[١٨] .

وفي الصفة أيضًا كذلك نحو : جَحْمِرَش[١٩] ، وجَحَامِر وجَحَارِش ـ على الخلاف ـ ويُجمعان جمع السلامة نحو : صَهْصَلِقون[٢٠] ، وجَحْمَرِشَات .

وأما الذي فيه الزيادة فهو أنواع :

النوع الأول : ما كان على وزن (فعال) وشبهه ، وضابطه : أن يكون ثالثه مدة ، فإنه يجمع مذكره على أحد عشر مثالا :

(أَفْعِلَة) نحو : أَحمرة ، و (فُعُل) نحو : قُذُل[٢١] ، و (فِعْلَان) نحو : غِزْلَان و

---

(١١) جمع : رطل وهو الرجل الرخو ، الصحاح (رطل) .

(١٢) جمع سحل وهو الثوب الأبيض من القطن ، وجمعه سحل وسحول ، الصحاح (سحل) .

(١٣) جمع : كمش وهو الرجل السريع المشي ، الصحاح (كمش) .

(١٤) العلج : أشاء النخل ، القاموس المحيط (علج) .

(١٥) البهصل بالضم : الجسيم ، والبهصلة من النساء القصيرة ، الصحاح (بهصل) .

(١٦) كلمة غير واضحة في الأصل ، والمثبت من المفصل وغيره وينظر : شرح المفصل (٥ / ٣٩) .

(١٧) كتاب سيبويه (٣٠١/٤) ، وينظر : الأصول (١١/٣) ، والتبصرة (٦٧٦/٢) والفصول لابن الدهان (٧٤) ، والتخمير (٣٥٦/٢) ، وشرح ابن يعيش (٣٩/٥) .

(١٨) ينظر : الهمع (١١٦/٦ ، ١١٧) .

(١٩) « الجحمرش : العجوز الكبيرة » ، الصحاح (جحمرش) .

(٢٠) « الصهصلق : العجوز الصخابة » ، الصحاح (صلق) .

(٢١) القذال : جماع مؤخر الرأس ... ويجمع على : أقذلة ، وقذل » الصحاح (قذل) .

(فَعَائِل) نحو : شَمَائِل ، و (فُعْلَان) نحو : زُقَّان[٢٢] ، و (فِعْلَة) نحو : غِلْمَة ، و (أَفْعَال) نحو: أَفْلَاء[٢٣] و (فِعَال) نحو : فِصَال[٢٤] ، و (فُعُول) نحو : عُنُوق ، و (أَفْعِلَاء) / نحو أَنْصِبَاء[٢٥] و (أَفْعُل) نحو : أَلْسُن ، و (أُفْعُل) قياسية للمؤنث ، ولم يأت للمذكر إلا نحو : مكان وَأَمْكُن ـ وهو شاذ ـ ، وأما مؤنثه فله مثالان : (فَعَائِل) نحو : صَحَائِف ، و (فُعُل) نحو : سُفُن ، وصفة المذكر تسعة : أ/١٠٦ و

(فُعَلَاء) نحو : كُرَمَاء ، و (فُعُل) نحو : نُذُر ، و (فِعَال) نحو : كِرَام ، و (فُعْلَان) نحو : شُجْعَان ، و (فِعْلَان) نحو :خِصْيَان ، و (أَفْعَال) نحو : أَشْرَاف ، و (أَفْعِلاء) نحو : أَنْبِيَاء ، و (أَفْعِلَة) نحو : أَشِحَّة ، و (فُعُول) نحو : ظُرُوف ، ويجوز جمعه للسلامة إذا كان مما يصح فيه ذلك .

ولصفة المؤنث منه ثلاثة أمثلة :

(فِعَال) نحو : صِبَاح[٢٦] ، و (فَعَائِل) نحو : عَجَائِز ، و (فُعَلَاء) نحو : خُلَفَاء .

النوع الثاني : ما كان على (فَاعِل) ؛ فاسماؤه المذكرة لها ثلاثة أمثلة :

(فَوَاعِل) نحو : كَوَاهِل ، و (فُعْلَان) نحو : حُجْرَان[٢٧] ، و (فِعْلَان) نحو : جِنَّان[٢٨] .

ولمؤنثه مثال واحد : (فَوَاعِل) نحو : كَوَاثِب[٢٩] ، وقَوَاصِع ، ولصفات مذكره تسعة

---

(٢٢) « الزق : السقاء ، وجمع القلة أزقاق ، والكثرة زقاق ، وزقان » الصحاح (زقق) .

(٢٣) جمع : فلو بتشديد الواو وهو المهر ، وجمعه أفلاء ، ينظر : الصحاح (فلا) .

(٢٤) الفصيل : ولد الناقة إذا فطم عن أمه ، الصحاح (فصل) .

(٢٥) جمع نصيب وهو الخط والقسمة ، الصحاح (نصيب) .

(٢٦) الصباحة : الجمال ، وامرأة صبيحة : جميلة وجمعها : صباح ، الصحاح (صبح) .

(٢٧) جمع : حاجر وهو ما يمسك الماء من شفة الوادي ، والصحاح (حجر) .

(٢٨) « الجان : أبو الجن ، والجمع : جنان مثل : حائط ، وحيطان ، وحيطان » الصحاح (جنن) .

(٢٩) جمع : كاثبة ، والكاثبة من الفرس . مقدمة المنسج حيث تقع يد الفارس ، الصحاح (كثب) .

أمثلة : (فُعَّل) نحو : شُهَّد ، و (فُعَّال) [نحو : جُهَّال ، و (فَعَلة) كفَسَقة ، و (فُعَلَة) نحو : قُضَاه وهو يختص بالمعتل اللام] (٣٠) ، (فُعْل) نحو : بُزْل(٣١) و (فُعَلاء) نحو : شُعَراء ، و (فُعْلاَن) نحو : صُحْبَان ، و (فِعَال) نحو : تِجَار ، و (فُعُول) نحو : قُعُود ، وشَذَّ : فَوَارِس ، ووجهه تنزيله منزلة الاسم بحذف موصوفه(٣٢) .

وأما صفات مونثه فمثالان : (فَوَاعِل) نحو : ضَوَارِب ، و (فُعَّل) نحو : نُوَّم .

النوع الثالث : وزن (أَفْعَل) فلاسمه مثال واحد نحو : أَجَادِل(٣٣) ، ولصفته ثلاثة أمثلة (فُعْل) نحو : حُمْر ، و (فُعْلاَن) نحو : شُقْرَان ؛ جمع أَشْقَر ، و (الأَفَاعِل) نحو : الأَصَاغِر .

النوع الرابع : ما كان من الرباعي فيه حرف لين نحو : قِنْدِيل،فإنه جاء على قَنَادِيْل وكذلك الملحق به أيضاً نحو : كَوْكَب ، وجَدْوَل ، فإنه أتى على مثال جمعه .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ؛ فله أحكام خمسة :

الحكم الأول : أن إعرابه بالحركات لشبهه بالواحد ، ولأنه الأصل ، فلا يحتاج إلى تعليل .

---

(٣٠) ما بين المعوقفين من (ب) وقد سقط من الأصل .

(٣١) جمع : بازل ، وبزل البعير : إذا فطر نابه أي انشق فهو بازل ، الصحاح (بزل) .

(٣٢) في سيبويه (٣/٦١٤ ، ٦١٥) : « وأما ما كان صفة فأجرى مجرى الأسماء فقد يبنونه على (فعلان) كما يبنونها .... وقد كسروه على(فعال) . . . ولا يكون فيه فواعل كما كان في تابل وخاتم وحاجر ، لأن أصله صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما إلا في فوارس ..... لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال » ، وينظر : شرح ابن يعيش (٥/٥٦) .

(٣٣) جمع : أجدل وهو الصقر ، الصحاح (جدل) .

الحكم الثاني : أن جمع القلة يجوز جمعه مطلقًا ، فتقول : أَكْلُب ، وأَكَالِب ، وفي أَنْعَام أَنَاعِم ، وفي (أَفْعِلة) أَفَاعِل نحو : أَسَاوِر ، وأما جمع الكثرة فلم يُجْمع إلا شاذًا ، وقد جاء : جَمَائِل(٣٤) ، ومَصَارِين(٣٥) ، وبُيُوتَات ، وحُمُرات .

الحكم الثالث : أنه قد جاء الجمع لا واحد له من لفظه كـ : أَرَاهِط(٣٦) ، وأَبَاطِيْل.

الحكم الرابع : أن التاء تأتي للفرق بين الجمع والمفرد على عكس : تَمْرة وتَمْر نحو : كَمَأة وكَمْء، فـ : كمأة جمع ، وكمء مفرد .

الحكم الخامس : أن التكسير يعيد الأشياء إلى أصولها ، فأما قولهم :

أعياد ، فللفرق بين : عِيد ، وعود ، ويرد ما حذف أيضًا نحو : دِماء ، وأَسْمَاء وشبهها.

****

****

****

---

(٣٤) جمع : جمل ، ويجمع على : جمال ، وأجمال ، وجمالات ، وجمائل .

(٣٥) جمع : مصير وهو المعا ، والجمع مصران ، وجمع الجمع مصارين ، الصحاح (مصر) .

(٣٦) جمع : رهط ، وهو ما دون العشرة من الرجال ، والجمع : أرهط ، وأرهاط وأراهط كأنه جمع أرهط ، وأراهيط ، الصحاح (رهط) ، وينظر : سيبويه (٦١٦/٣) ، والمقتضب (٢٧٩/٢) .

[المَصْدَرُ]

[قوله][1] : (المَصْدَرُ اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلى الفِعْلِ .. إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حد المصدر العامل ، ووجه عمله ، والثاني : في أبنيته ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حده ، فهو ما ذكر الشيخ[2] : (اسْمُ الحَدثِ الجَارِي عَلى الفِعْلِ) ، فقولنا : (الحَدَثِ) يعم المصدر العامل والمنصوب[3] ، وقولنا : (الجَارِي عَلى الفِعْلِ) يخرج عنه مالا فعل له نحو : ويحك ، وويسك ، ونعني بـ : (الجَارِي) أن يكون المصدر له فعل يصح أن يذكر بياناً لمدلوله كقولك : ضربت ضرباً شديداً ، وشبهه .

أ/١٠٦ ظ / وأما وجه عمله : فلأنه دال على الفعل بنفسه ، وقد قال سيبويه : هو الفعل فعمل لما كان بمعنى (أَنْ) والفعل[4] .

وأما الموضع الثاني : وهو في أبنيته ، فالمصادر من الأفعال على ضربين : سماعية وقياسية[5] ، أما السماعية فهي في الثلاثي خاصة ، ذكر سيبويه أنها ترتقي إلى اثنين وثلاثين بناء[6] وهي :

قَتْلٌ ، وفِسْقٌ ، وشُغْلٌ ، ورَحْمَةٌ ، ونِشْدَةٌ ، وكُدْرَةٌ[7] ، ودَعْوَى ، وذِكْرَى ، وبُشْرَى ،

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة دل عليها ما تقدم من نظائرها .

(٢) قوله : « فهو ما ذكر الشيخ » سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : « يعم العامل وغيره » .

(٤) قوله : « فعمل لما كان بمعنى (أن) والفعل » سقط من (ب) .

(٥) قوله : « فالمصادر على ضربين سماعية وقياسية » سقط من (ب) .

(٦) ينظر: كتاب سيبويه (٤/٥ــ ٤٥) .

(٧) « الكدر خلاف الصفو » الصحاح (كدر) .

ولَيَّان[٨] وحِرْمَان،وغُفْرَان ، ونَزَوان[٩] ، وطَلَبٌ ، وخِنَقٌ ، وصِغَر ، وهُدَى ، وغَلَبَة ، وسِرَقَةٌ ، وَذِهَابٌ، وَصِرَافٌ ، وَسُؤَالٌ ، وَزَهَادَةٌ ، ودِرَايَةٌ ، ودُخُولٌ ، وقَبُولٌ ،وَجِيْفٌ[١٠] ، وصُهُوبَةٌ[١١] ، ومَدْخَلٌ،ومَرْجِعٌ ، ومَسْعَاةٌ ، ومَحْمَدَةٌ .

وزاد غيره : رَفَاهِيَةٌ ، وعَلَانِيَةٌ .

النوع الثاني : الزائد على الثلاثي فإنه على قياس مستمر في : أَفْعَل إِفْعَالاً[١٢] وفي اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعَالاً[١٣] ، وفي افْتَعَل افْتِعَالاً[١٤] ، وفي : اخْرَوَّطَ اخْرِوّاطًا[١٥] واسْحَنْكَكَ اسْحِنْكَاكاً[١٦] ، وفي : اشْهَابَّ اشْهِيْبَاباً[١٧] ، وفي كَلَّم تَكْلِيْمًا ، وقد جاء على خلاف القياس [كقوله تعالى][١٨] : « وكَذَّبُوا بِأَيَاتِنَا كِذَّابًا »[١٩] ، وقياسه : تِكْذِيْباً،وجاء أيضًا : قِيْتَال ، وتَحَمَّلَه تِحْمَالاً ، قياسهما مُقَاتَلة ، وتَحَمُّلاً .

وأما الرباعي فالمجرد منه على : فَعْلَلَة ، وفِعْلَال نحو : دَحْرَجَة ، ودِحْرَاج ، والمزيد فيه على تَفَعْلَل [نحو][٢٠] : تَقَرْطَس[٢١] ، وعلى افْعِلَال نحو : اقْشِعْرَار .

---

(٨) اللبان : المطل والتسويف في قضاء الدين ، الصحاح (لوى) .

(٩) النزوان : السفاد ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر ، اللسان (نزا) .

(١٠) « الوجيف : ضرب من سير الإبل والخيل » ، الصحاح (وجف) .

(١١) « الصهبة : الشقرة في شعر الراس ، وهي الصهوبة » الصحاح (صهب) .

(١٢) وذلك مثل : أكرم إكرامًا .

(١٣) ومثاله : استخرج استخراجًا .

(١٤) وذلك نحو : اقتدر اقتدارًا .

(١٥) « اخروط بهم السير اخرواطًا ، أي امتد » ، الصحاح (خرط) .

(١٦) « اسحنكك الليل ، أي أظلم » ، الصحاح (سحك) .

(١٧) « الشهبة في الألوان : البياض الذي غلب على السواد ... » الصحاح (شهب) .

(١٨) زيادة يقتضيها السياق .

(١٩) الآية «٢٨» من سورة النبأ .

(٢٠) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٢١) القرطاس الذي يكتب فيه والقرطاس ـ بالضم مثله .... ويسمى الغرض قرطاسًا ، يقال : رمي فقرطس ، إذا أصابه » ، الصحاح (قرطس) .

النوع الثالث : ما جاء على خلاف ذلك ، وهو على أوجه خمسة :

الأول : على وزن الفَاعِل نحو : الفَاصِلة ، بمعنى الفَصْل ، والكَاذِبة بمعنى الكَذِب .

الثاني : ما جاء على وزن اسم المفعول ، نحو قوله تعالى :«بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ »(٢٢) على بابه على زيادة الياء .

الثالث : ما ورد على وزن اسم المفعول من الثلاثي المزيد فيه نحو : المُدْخَل ، والمُخْرَج.

والرابع : التَّفْعَال كـ : التَّهْدَار(٢٣) ، والتَّرْدَاد وشبهه(٢٤) .

والخامس : الفِعِّيلَى : كـ : الحِثِّيثَى(٢٥) ، والدِلِّيلَى(٢٦) .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله تسعة(٢٧) أحكام :

الحكم الأول : أنه يعمل من غير شرط استقبال ولا حال ، لأنه لم يعمل بالمشابهة ؛ بل هو نفس الفعل(٢٨) ، ثم هو في عمله على ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون منونًا كقولك : أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا(٢٩) .

الثاني : أن يكون مضافًا ، إما إلى الفاعل ، وإما إلى المفعول نحو : يعجبني ضربُ زيد ، ودق القصارِ الثوبَ ، ودق الثوبِ القصارُ ، وذكرهما[معاً] قليل ، بل الكثير إضافته إلى

---

(٢٢) الآية «٦» من سورة القلم .

(٢٣) « هدر البعير هديرًا ، أي ردد صوته في حنجرته » ، الصحاح (هدر) .

(٢٤) في سيبويه (٨٣/٤) : « هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت .... وذلك قولك في الهذر : التهذار ، وفي اللعب : التلعاب، وفي الصفق . التصفاق .... وليس شئ من هذا مصدر فعلت ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعلت » وينظر : شرح ابن يعيش (٥٦/٦) .

(٢٥) في الأصل : « البيثي»والمثبت من (ب) وأما « الحثيثي » فمعناه كثرة الحث ينظر : كتاب سيبويه (٤ / ٤١ ، ٢٦٤) .

(٢٦) الدليلي : الدليل ، وهو من يدل على الطريق ، ينظر : الصحاح (دلل) .

(٢٧) قوله : « تسعة » سقط من (ب) .

(٢٨) ينظر الإيضاح العضدي (١٨١/١) : والمقتصد (٢ / ٥١٣) ، والتبصرة (١ / ٢٣٩) وشرح المصنف (٦١٤) .

(٢٩) قوله : » أعجبني ضرب زيد عمرًا » سقط من (ب) .

أحدهما وحذف الآخر ، وقد جاءا في قوله تعالى : « ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا »(٣٠) وإنما كانت إضافته إلى الفاعل أكثر ، لأنه الأخص به ، والمفعول فضلة .

الثالث : أن يكون معرفًا باللام كقولك : يعجبني الضرب زيدًا عمرًا وإعماله باللام قليل؛ لأنه مقدر بـ : أن والفعل ، وتقدير الفعل مع اللام متعذر ، لأنهم ذكروه على وجه يمكن إضافته ، ولا يمكن إضافته مع اللام .

فإن قيل : فيذكر فاعله غير مضاف ، قلنا لا يمكن في كل فاعل ألا أن يضاف نحو المضمر ، فإنه لا يجوز ذكره غير مضاف ، وقد جاء اعماله في الشعر في قوله(٣١):

[٨٩] لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلي المُغِيْرَةِ أَنَّني *** كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

أ/١٠٦ / وقوله(٣٢) : و

[٩٠] ضَعِيْفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ *** يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِيْ الأَجَلْ

الحكم الثاني : أنه لا يضمر فيه لأن الإضمار من خصائص الأفعال ، والمصدر اسم جامد ، لأن الإضمار إنما يكون(٣٣) حيث يجب ذكر الفاعل وذكره هاهنا غير واجب ـ كما سنذكره(٣٤) ـ ولأن الاضمار يؤدي إلى محال لأنه يستحق التثنية والجمع لنفسه ، فلو أضمرت

---

(٣٠) الآية «٢» من سورة مريم .

(٣١) ينسب للمرار الأسدي ، وقيل : لمالك بن زغبة الباهلي .

والبيت من شواهد سيبويه (١٩٣/١) ، وينظر : المقتضب (١٤/١) ، والإيضاح العضدي (١٨٦/١) ، والمقتصد (٥٦٧/١) ، وشرح ابن يعيش (٩/٦) ، والخزانة (١٢٩/٨) .

قوله : « أنكل » أي أجبن وأفر ، الصحاح (نكل) .

(٣٢) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

والبيت من شواهد سيبويه (١٩٢/١) ، وينظر : الإيضاح العضدي (١٨٦/١) والمقتصد (٥٦٣/١) ، والتبصرة (٢٤٠/١) ، والمقرب (١٣١/١) ، والخزانة (١٢٧/٨) .

قوله : « النكاية » قتل العدو وجرحهم ، وينظر الصحاح (نكى) .

(٣٣) قوله : « والمصدر اسم جامد لأن الإضمار إنما يكون » سقط من (ب) .

(٣٤) ينظر ص (١٩٤) .

فيه مثنى أو مجموع لأدى إلى تثنيتين وجمعين ، وهو مستحيل .

الحكم الثالث : أنه لا يلزم ذكر الفاعل(٣٥) ، وإنما يلزم ذكره لأمور منها :

أن الفاعل هنا ليس هو أحد جزيء الجملة بخلافه مع الفعل ، ولأن المصدر اسم فلا يلزم ذكر الفاعل ، ولأنه يؤدي إلى الاضمار ، وقد ذكرنا أنه لا يضمر فيه .

الحكم الرابع : أنه إذا كان مفعولا مطلقًا فالعمل للفعل ، واعلم أن المصدر إذا ذكر فلا يخلو : إما أن يذكر فعله معه ؛ أو لا ، فإن ذكر فعله معه فالعمل للفعل نحو : ضربت ضربًا زيداً وإن لم يذكر معه ، فإما أن يكون بدلاً عنه ؛ أم لا ، فإن كان بدلا عنه نحو المصادر الواجب حذف أفعالها نحو : سقيا ، وَرَعْياً ، وأشباهها ففيه وجهان(٣٦) :

أحدهما : المصدر العامل(٣٧) ، الثاني المصدر وعمله على ضربين :

إما بنفسه ، [وإما](٣٨) نيابه عن الفعل ، وإن ذكر المصدر ولا فعل معه وهو بدل عنه فهو العامل مثل : أعجبني ضربك زيد .

الحكم الخامس : أنه لا يتقدم معموله عليه ، لأنه من صلته ، والصلة لا تتقدم على الموصول(٣٩) .

الحكم السادس(٤٠) : أنه لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، لكونه صلة له .

---

(٣٥) جاء في كتاب سيبويه (١٨٩/١) : « وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا لأنك إذا قلت : هذا ضارب فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت :عجبت من ضرب فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل » ، وينظر : المقتضب (١٥٢/١) ، وشرح الرضى (١٩٦/٢) .

(٣٦) في شرح الرضي (١٩٧/٢) : « اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة إذا لو كان لم يقدر الفعل قبل كما مر في باب المفعول المطلق فلم يتنصب ، بل يكون بدلا من الفعل إذا صار اسم فعل كما مر ، وإنما يقال : إنه بدل من الفعل مجازًا ... » وينظر :الأزهار الصافية (٤٩٣/١) .

(٣٧) في (ب) : « أحدهما أن العمل له لنيباته عن الفعل » .

(٣٨) زيادة يستقيم بها النص .

(٣٩) قوله : « والصلة لا تتقدم على الموصول » سقط من (ب) .

(٤٠) في (ب) : « السادس : أنه يتبع على اللفظ والمحل » .

الحكم السابع : أنه يجوز في تابعه أن يتبعه على لفظه ومحله كالصفة في قوله(٤١):

[٩١] .... *** طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُوْمُ

والعطف في قوله(٤٢) :

[٩٢] قَدْ كُنْتَ دَايَنْتَ بِهَا حَسَّانًا *** مَخَافَةَ الإفْلاَسِ واللَّيَّانَا

الحكم الثامن : أنه لا يضمر فيه عاملاً كقولك : مروري بزيد حسن ، وبعمرو وقبيح .

[الحكم التاسع](٤٣) : أنه لا يوصف إلا بعد تمام الكلام بمعموله فلا تقول : أعجبني ضربك الشديد زيداً .

****

****

****

---

(٤١) هو لبيد بن ربيعة ، والشاهد في ديوانه ص(١٢٨) ، ت/ د. إحسان عباس ، الكويت (١٩٦٢م) وهذا عجز البيت وصدره :

حتى تهجر في الرواح وهاجه *** ....

والشاهد في : معاني القرآن للفراء (٦٦/٢) ، والإيضاح العضدي (١٨٥/١ ، ١٨٦) والمقتصد (٥٦٢/١) والإنصاف (٢٣٢/١) ، وشرح ابن يعيش (٢٤/٢) ، والخزانة (٢٤٠/٢) .

قوله : (المعقب) هو الذي يتردد في طلبه مُجِدًّا ، الصحاح (عقب) .

(٤٢) هو رؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه ص(١٨٧) ، ت / وليم بن الورد ط / دارالآفاق الجديدة (ط/٢) ١٤٠٠هـ .

والبيت من شواهد سيبويه (٩١/١) ، وينظر : الإيضاح العضدي (١٨٤/١) والتبصرة (٢٤٣/١) ، والأمالي الشجرية (٢٢٨/١) ، والإرشاد ص(١٩٥) .

قوله : « الليانا » المطل والتسويف في قضاء الدين ، الصحاح (لوى) .

(٤٣) زيادة يقتضيها السياق .

[اسم الفاعل]

قوله : (اسْمُ الفَاعِلِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوْثِ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :-

الأول : في حده وصيغه ، والثاني : في عمله ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حده وصيغه[١] ، أماحده : فهو مثل ما قال الشيخ : (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوْثِ) ، فقوله : (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يعم[٢] جميع المشتقات ، وقوله : (لِمَنْ قَامَ بِهِ) يخرج عنه اسم المفعول ، وأسماء الزمان والمكان ، وقوله : (على مَعْنَى الحُدُوْثِ) خرجت الصفة المشبهة ، وأما صيغه فهي على ضربين : مبالغة ، وغير مبالغة على ضربين : ثلاثي ، ومزيد عليه ، والثلاثي صيغته على فاعل ، وبه سمي لما كان الأكثر
أ/١٠٧ ظ من الثلاثي ، وقد يكون اسم الفاعل حقيقة كـ : ضارب ، وقاتل / وشبهه ، ومجازاً على النسب كـ : « عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ »[٣] ، وَعاشِق ، وضَامِر[٤] - أي ذات رضى ، وذات عشق - .

والثاني من صيغه : ما زاد على الثلاثي فإنه يكون بـ : ميم مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر لفظًا إن لم يكن مكسوراً نحو : مُخْرِج ، مُسْتَخرِج ، أو تقديراً نحو : مُخْتَار ، ومُحْمَر[٥] .

وقولنا : إن لم يكن مكسوراً نحو : يذكر ، ويتذكر[٦] فإنك تقول فيه : مُتَذكِر بكسر ما قبل آخره لأنهم قصدوا المخالفة[٧] .

---

(١) قوله : « وصيغه » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « يشمل » بدلا من قوله : « يعم » .

(٣) من الآية «٢١» من سورة الحاقة .

(٤) في الصحاح (ضمر) : « والضمر : الرجل الهضيم البطن اللطيف الجسم ، وناقة ضامر وضامرة » .

(٥) في الأزهار الصافية (١/٥٠٤) : « .... فما هذا حاله تكون الكسرة فيه مقدرة ، وإنما زالت لأجل قلب العين ألفًا . ولأجل ادغام العين في اللام » ، ويقصد بإدغام العين في اللام نحو قولك : محمر ، مصفر .

(٦) وذلك لأن مضارعة يتذكر - بالفتح - .

(٧) أي المخالفة بين اسم الفاعل والفعل .

والثاني من صيغه : ما بُني للمبالغة نحو : ضَرّاب ، وضَرُوب ، ومِضْرَاب ، وضَرِيْب وضَرِب .

وأما الموضع الثاني[٨] : وهو في وجه عمله ، فاسم الفاعل يعمل عمل فعله لأجل[٩] مشابهته له ، والمشابهة بينهما من ثلاثة أوجه :

الأول : عدد حركاته وسكناته فإن : ضاربًا مثل : يضرب .

الثاني : وقعه موقع الصفة ، والصلة ، والحال ، والخبر .

الثالث : تخصيصه بعد العموم ، فإن : يضرب يصلح للحال[١٠] والاستقبال فإذا دخلت اللام تخصص .

ووجه رابع[١١] : وهو أن اسم الفاعل قد يكون للمضي ، والحال ، والاستقبال فلهذه المشابهات عمل عمله بشرطين :

الأول : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لأن الشبه الخاص ، إنما كان لأجل ذلك خلافًا للكوفيين[١٢] .

والشرط الثاني : الاعتماد عند البَصريين ، وعند الكوفيين لا حاجة إلى الاعتماد[١٣].

---

(٨) قوله : « وأما الموضع الثاني » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٩) قوله : « فاسم الفاعل يعمل عمل فعله لأجل » سقط من (ب) .

(١٠) قوله : « فإن يضرب يصلح للحال » سقط من (ب) .

(١١) في (ب) : « الرابع : أن اسم الفاعل يقترن بالأزمنة الثلاثة » .

(١٢) جاء في شرح المصنف (٦١٩) : « وإنما اشترط معنى الحال والاستقبال ليقوى شبهه بالفعل لفظًا ومعنى لأنه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون اسم الفاعل موازنًا له في اللفظ وموافقًا له في المعنى ، فيقوى شبهه » ، وينظر : شرح الرضي (٢/٢٠٠) ، وشرح ابن عقيل (١/١٨٩ ـ ١٩٥) .

(١٣) جاء في الملخص (١/٢٩٦) : « الاعتماد على ماقبله ، وهو أن يكون خبرًا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال نحو: زيد قائم أخوه ومررت برجل مكرم أبواه ، وجاء في زيد صالحة حاله ، ويجرى مجرى هذا تقدم همزة الاستفهام أو حرف النفي فتقول : أقائم أخواه ، وما قائم أخواك ، وإنما عمل عند الاعتماد ، ولم يعمل بغير اعتماد ، لأنه إذا اعتمد قوي جانب الفعل ، وكذلك يقوى جانب الفعل بتقدم همزة الاستفهام ، ولا النافية ، وما النافية لأنهن بالفعل أقوى » . وينظر : شرح ابن يعيش (٦/٩٦) ، وشرح الرضي (٢/٢٠٥) .

ويختلفان بعد ذلك من وجوه :

أولها : أنه لابد من الاعتماد بخلاف الفعل[١٤] ، الثاني : أنه يعمل في الحال والاستقبال بخلاف الفعل ، الثالث : أنه يجوز حذف النون ، الرابع : أن ما يبرز من اسم الفاعل حروف بخلاف الفعل ، الخامس :أنك إذا أخبرت باسم الفاعل فأنت مخبر بمفرد بخلاف الفعل ، [السادس][١٥] أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله برز الضمير [بخلاف الفعل][١٦] .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله أحكام :

الحكم الأول : أنه إذا كان بمعنى المضي لم يعمل وأضيف وكانت إضافته معنوية وعن الكسائي : أنه يعمل أيضاً[١٧] ، واحتج بقوله تعالى : « وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ»[١٨] وبقوله تعالى : « وجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا »[١٩] .

وأجاب البصريون : أنه على حكاية الحال الماضية[٢٠] ، أو على تقدير فعل وهو معنى قوله: (فَإِنْ كَانَ مَفْعُولاً آخر فَبِفعل مُقَدَّرٍ مِثْلُ : زَيْدٌ مُعْطِي غُلَامِهِ دِرْهَمًا) لأن التقدير «يُعْطِيْهِ»، وهذا في حال المضي ، فأما في الحال والاستقبال فلا خلاف في إعماله ، وحكمه حكم فعله في اللزوم والتعدي بشرط الاعتماد كما قدمنا على مبتدأ كقولك : زيد ضارب عمراًءأو صفة

---

(١٤) في (ب) : « أنه لا يعمل إلا إذا اعتمد خلافاً للكسائي » .

(١٥) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها النص .

(١٦) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها النص .

(١٧) ينظر قول الكسائي في : الايضاح العضدي (١/١٧٣) ، والمقتصد (١/٥١٨) ومشكل إعراب القرآن (١/٥٢٣) وشرح ابن يعيش (٦/٧٧) ، وشرح الرضى (٢/٢٠٠) .

(١٨) من الآية « ١٨ » من سورة الكهف ، وقد وقع قوله تعالى : « بالوصيد » وقعت في الأصل : بالوصيط وهو سهو من الناسخ .

(١٩) جاءت القراءة هنا غير موافقة لقراءة الكوفيين ، ينظر : النشر (٢/٢٦٠) ، والبحر المحيط (٤/١٨٦) ، والآية «٩٦» من سورة الأنعام .

(٢٠) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٥٣) ، والملخص (١/٢٩٦) .

نحو : مررت برجل ضارب أخاه أو صلة [كقولك : جاءني الضارب عمرًا ، أو حالا[٢١]] كقولك : جاءني زيد ضاربًا عمرًا أوعلى همزة الاستفهام نحو : أضارب الزيدان عمرًا ، أو النفي نحو : ما ضارب أخوك عمرًا ، فإن أضفته جررت المضاف ، ولم يتعرف وإنما تكون الإضافة لفظية لتخفيف التنوين .

الحكم الثاني : أن ما وضع للمبالغة فإنه يعمل عمله ، وإن فات الشبه اللفظي ، لأن المبالغة قامت مقام الشبه نحو : (فعال) ، قال الشاعر[٢٢] :

[٩٣] أخا الحرب لباسًا إليها جلالها *** وليس بولاج الخوالف أعقلا

أ/١٠٨ / و (فعول) نحو : شكور ، قال الشاعر[٢٣] :

و

[٩٤] ضروب بنصل السيف سوق سمانها *** إذا عدموا زادًا فإنك عاقر

و (مفعال) قال الشاعر[٢٤] :

[٩٥] شم مهاوين أبدان الحزور مخا ميص العشيات لاخور ولا قزم

---

(٢١) زيادة من المحقق يتطلبها المعنى ويقتضيها السياق .

(٢٢) هو القلاخ بن حزن التميمي .

والبيت من شواهد سيبويه (١/١١١) ، وينظر : المقتضب (٢/١١٣) والتبصرة (١/٢٢٥) ، والمفصل (٢٣٦) ، وشرح ابن يعيش (٦/٧٠) والملخص (١/٣٠٤) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦٠) ، والإرشاد (١٩٨) .

قوله : « جلالها » ما يلبس في الحرب من الدروع وغيره ، « الخوالف » جمع خالفة وهو عمود الخيمة واستعمله هنا للخيمة «أعقلا » هو التواء في الرجل ينتج عن الفزع والخوف ، الصحاح (جلل) ، (خلف) ، (عقل) .

(٢٣) هو أبوطالب - عم النبي صلى الله عليه وسلم - ينظر ديوانه ص(٧٩) تصحيح وتعليق . محمد صادق بحر العلوم .

والبيت من شواهد سيبويه (١/١١١) ، وينظر : المقتضب (٢/١١٤) والأصول (١/١٢٤) ، والتبصرة (١/٢٢٥) والأمالي الشجرية (٢/١٠٦) ، والملخص (١/٣٠٤) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٥٦٠) ، والخزانة (٤/٤٤٢) .

قوله : « نصل السيف » حد السيف ، « عاقر » أي ينحر الأبل وهي كناية عن كرمه ، الصحاح (نصل) ، (عقر) .

(٢٤) هو الكميت بن زيد الأسدي ، ينظر ديوانه ص(١٠٤) ، جمع وتقديم : داود سلوم .

[٩٥] البيت من شواهد سيبويه (١/١١٤) ، وينظر : التبصرة (١/٢٢٨) ، وشرح ابن يعيش (٦/٧٤) ، وشرح الرضى (٢/٢٠٢) ، والخزانة (٨/١٠٥) ، والأزهار الصافية (٢/٥١١) .

قوله : « شمٌ » جمع أشم من الشمم ، وهو ارتفاع قصبة الأنف ، يعنى أنهم سادات « مهاوين » جمع مهوان وهو الذي يهين الجزور ليذبحها قرى للأضياف ، « مخاميص » جم مخماص وهو الذي بلغ به الجوع مبلغًاشديدًا ، « خور » جمع أخور وهو الضعيف ، « قزم » أي أراذل ، الصحاح (شمم) (خمص) ، (خور) .

و (فعيل) [قال الشاعر](٢٥) :

[٩٦] حتى شآها كليل موهنا(٢٦) عمل *** باتت طرابًا وبات الليل لم ينم

وقال أيضًا(٢٧) :

[٩٧] فتاتان أمامنهما فشبيهة *** هلالا والاخرى منهما تشبه البدرا

و (فعل) نحو : حذر ، قال [الشاعر(٢٨)] :

[٩٨] حذر أمورًا لا تضير وآمن *** ماليس منجيه من الأقدار

وقد قيل : إنه غير عامل لأنه مصنوع غير عربي ، والشاهد قوله(٢٩) :

[٩٩] أتاني أنهم مزقون عرضي *** جحاش الكرملين لها فديد

---

(٢٥) هو ساعد بن جؤية الهذلي ينظر ديوان الهذليين (١٩١/١) وما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق .

والبيت من شواهد سيبويه (١١٣/١) ، وينظر : المقتضب (١١٥/٢) والمسائل العضديات (٨٧) ، والتبصرة (٢٢٦/١) ، والمقرب (١٢٨/١) ، والخزانة (١٥٥/٨) .

قوله : « شآها » شاقها ، « موهن » وقت من الليل ، « طرابًا » أي طربة إليه ، الصحاح (شأي) ، (وهن) ، (طرب).

(٢٦) قوله : (موهنا) جاءت في الأصل مهونًا ، وهو سهو من الناسخ .

(٢٧) هو عبيد الله بن قيس بن الرقيات ، ينظر ديوانه ص(٣٤) ت / د . محمد يوسف نجم ، ط / دار بيروت ١٣٧٨هـ ورواية الديوان :

..............ال *** هلال والأخرى منهما تشبه الشمسا

وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، ت / د . عبدالمنعم هريدي ط / دار المأمون (١٠٣٧/٢) ، وتذكرة النحاة ص (٤٥٠) ، وأوضح المسالك (٢٢/٣) وشرح الأشموني (٢٩٧/٢) ، والتصريح (٩٨/٢) ، والأزهار الصافية (٥١٢/٢).

(٢٨) هو أبو يحى اللاحقي ، وقيل : ابن المقنع ، وقيل : إن البيت من صنع النحاة ، وما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

والبيت من شواهد سيبويه (١١٣/١) ، وينظر : المقتضب (١١٦/٢) ، وإعراب القرآن للنحاس (٢٥/٢) والتبصرة (٢٢٧/١) ، والأمالي الشجرية (١٠٧/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٦٢/١) ، والملخص (٣٠٥/١) والخزانة (١٦٩/٨) .

(٢٩) هو زيد الخير ، ينظر ديوانه ص(٤٢) .

والشاهد في : إصلاح الخلل (٢١٠) ، وشرح ابن يعيش (٧٣/٦) ، والمقرب (١٢٨/١) ، وأوضح المسالك (٢٢٤/٣) وشرح قطر الندى (٣٨٧) وشرح ابن عقيل (١١٥/٢) ، وشفاء العليل (٦٢٥/٢) .

قوله : « مزقون » جمع مزق وهو شق الثياب ونحوها ، « جحاش » جمع جحش ، « الكرملين » اسم ماء ، « فديد » أي صوت.

الصحاح (مزق) ، (فدد) .

الحكم الثالث : أنه المثنى والمجموع أيضًا مثله في العمل كقوله(٣٠) :

[١٠٠] مِمَّنَ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ *** حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

الحكم الرابع :أنه يجوز حذف النون مع التعريف ، وانتفاء الإعمال تخفيفًا كقوله(٣١):

[١٠١] الفَارِجُو بَابَ الأَمِيْرِ المُبْهَمِ

ـ بنصب باب ـ .

الحكم الخامس : أنه إذا عمل ، فتابعه يجوز فيه وجهان :حمله على اللفظ والمعنى كقوله(٣٢) :

[١٠٢]-هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ بِحَاجَتِنَا *** أَوْ عَبْدَ رَبٍّ(٣٣) أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ

ـ بنصب عبد ـ .

الحكم السادس : أنه إذا صغر أو وصف(٣٤) فمن النحاة من أبطل عمله ، لأنه بهذين

---

(٣٠) هو : أبوكبير الهذلي ، ينظر ديوان الهذليين (٢/٩٢) .

البيت من شواهد سيبويه (١/١٠٩) ، وينظر : الإنصاف (٢/٤٨٩) والتخمير (٣/١٠٦) ، وشرح ابن يعيش (٦/٧٤) ، والخزانة (٨ / ١٩٢) والأزهار الصافية (٢/٥١٧) ، الصحاح (هبل) .

قوله : « عواقد » جمع عاقدة وهي أن تشد المرأة نطاقها عليها ، « حبك » جمع حبيك وهو الطريق في الرمل ونحوه «النطاق» شقة تلبسها المرأة وتشد بها وسطها ، « مهبل » هو الذي يكثر عليه اللحم ويركب بعضه بعضًا .

الصحاح (عقد)، (حبك) ، (نطق) ، (هبل) .

(٣١) البيت لرجل من ضبة .

وهو من شواهد سيبويه (١/١٨٥) ، وينظر : المقتضب (٤/١٤٥) والجمل (٨٩) ، والمقتصد (١/٥٢٨) والتبصرة (١/٢٢٢) .

قوله : الفارجو » جمع فارج وهو الفاتح« المبهم » المغلق الصحاح (فرج) ، (بهم)

(٣٢) قائل هذا البيت مجهول ، وقد نسبه بعضهم إلى جابر بن رألان ، وإلى تأبط شرًا ، وإلى جرير ، وقيل إنه مصنوع ، ينظر الخزانة (٨/٢١٩) .

والبيت من شواهد سيبويه (١/١٧١) ، وينظر : المقتضب (٤/١٥١) والأصول (١/١٢٧) ، وإعراب القرآن للنحاس (٤/١٣) ، والمقتصد (١/٥٢٠) وشرح الرضي (٢/٢٠٣) ، والخزانة (٨/٢١٥) .

(٣٣) قوله : « رب » سقطت من الأصل وهي في (ب) .

(٣٤) في الأصل : « أو ضعف » وهو سهو من الناسخ .

بعد عن شبه الفعل [٣٥].

الحكم السابع : أنه إذا دخله اللام استوى الماضي وغيره في العمل وإنما كان كذلك لأن اللام مع اسم الفاعل موصوله ، وأصل الصلة أن تكون بالجملة الفعلية ، وإنما عدل إلى اسم الفاعل لأمر استحساني لفظي وهو مشابهته اللام بلام التعريف عن شبه الفعل .

الحكم الثامن : أنه إذا رفع به الظاهر وجب إفراده في مثل : أضارب الزيدان عمرًا[٣٦] .

الحكم التاسع : إنه إذا دخل على المضمر ففيه ثلاثة أقوال : أحدها : أنه عامل في المضمر ، الثاني : أنه مضاف ، والثالث : قول سيبويه : إن كان بالألف واللام فهو عامل ، وإلا فهو مضاف[٣٧] .

الحكم العاشر : أن اللام إذا دخلت على اسم الفاعل لم يجز تقديم معموله عليه لأنه من صلته .

---

(٣٥) في الأزهار الصافية (٥٢٠/١) : « وحكي عن الكسائي : أنه يجوز إعماله مع التصغير والصفة » .

(٣٦) قوله : « في مثل أضارب الزيدان عمرًا » سقط من (ب) .

(٣٧) جاء في كتاب سيبويه (١٨٧/١) : « ولا يجوز في الإظهار : هم ضاربو زيدًا ، لأنها ليست في معنى الذي ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي » ، وينظر : المقتضب (٥٧/١) ، والمفصل (٨٤) وشرح ابن يعيش (١٢٤/٢) وشرح الرضي (٢٨٤/١) .

[اسم المفعول]

قوله : (اسْمُ المَفْعُولِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :-

الأول : في حقيقته وصيغه ، والثاني : في عمله ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته وصيغه ، أما حقيقته ، فهو ما ذكر الشيخ[١] :(ما اشتق من فعل لمن وقع عليه) ، فقوله : (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) عام فيه وفي غيره[٢] من أسماء الزمان والمكان ، واسم الفاعل ، والصفة ، وقوله : (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) يفصله عن سائرها ، ويتعين له .

وأما صيغه : فهو من الثلاثي على مفعول وبه سمى ، ومن الرباعي وما زاد نحو : صيغة اسم الفاعل بـ : ميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كـ : مُخْرَج ومُسْتَخْرَج[٣] .

أ/١٠٨ ظ وأما الموضع الثاني : / وهو في عمله ، فعمله كاسم الفاعل لشبه الفعل وحكمه كحكمه في جميع ما تقدم ذكره من الشروط[٤] وغيرها .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله أحكام ثلاثة :

الحكم الأول : أنه ينقص عن اسم الفاعل مفعول لأنه قد بني لما لم يسم فاعله فنقول : الفعل لا يخلو إما أن يكون متعدياً أو لازماً ، فالثاني لا يبنى منه لأنه لا يوجد ما يقام مقام الفاعل نحو : قام زيد ، وإن كان متعدياً ؛ فإن كان متعدياً إلى اثنين نقص أحدهما ،

---

(١) قوله : « وصيغه ، أما حقيقته فهو ما ذكر الشيخ » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « ويشمل المشتقات » .

(٣) جاء في كتاب سيبويه (٤/٢٨٠) : « وأما الاسم فيكون على مثال (أفعل) إذا كان هو الفاعل ، إلا أن موضع الألف ميم وإن كان مفعولا فهو على مثال (يفعل) . فأما مثال مضروب فإنه لا يكون إلا لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة » ، وينظر المقتضب (٢/١١٧ - ١١٨) .

(٤) في (ب) : « وقد خالفه في أحكام » .

وإن كان إلى ثلاثة صار متعدياً إلى اثنين .

الحكم الثاني : أن حكمه في العمل والاشتراط والاعتماد حكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم[٥] ، وخلاف الكوفيين في إعماله[٦] .

الحكم الثالث : أنه إذا كان مصغراً أو موصوفاً لم يعمل خلافاً للكسائي[٧] .

****

****

****

(٥) ينظر ص (١٩٧) .

(٦) في (ب) : « وخلاف الكسائي على ما تقدم » .

(٧) ينظر ص(٢٠٣) .

****

****

[الصفة المشبهة]

قوله : (الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوْتِ ... إلى آخره) .

والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقتها[1] ، وصيغها ، ووجه عملها ، والثاني : في تقسيمها . والثالث : في أحكامها .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقتها فهو ما ذكره الشيخ ، فقوله : (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يشمل المشتقات ، وقوله : (لِمَنْ قَامَ بِهِ) خرج عنه ما عدا اسم الفاعل ، وقوله : (عَلى مَعْنَى الثُّبوت) خرج اسم الفاعل ، فإنه حادث والصفة ثابتة .

وأما صيغها : فهي سماعية ، كـ : حسن ، وصعب ، وشديد ، وأحمر، وطويل وشبعان وليس لها قياس ، ولا ظابط مطرد ؛ إلا في نوعين :

أحدهما : ما كان من الألوان ، فإنها على : (أَفْعَل) كـ : أحمر ، واصفر ، وأسود وأبيض إلى غير ذلك من الألوان[2] .

النوع الثاني : ما كان من أفعال الغرائز فإنها تأتي على (فَعِيْل) كـ : ظريف ، وكريم وشريف .

وأما وجه عملها : فلشبهها باسم الفاعل في أنها تطابق من هي له في التذكير والتأنيث والإفراد ، والتثنية والجمع فعملت عمله وذلك نحو قولك : مررت بجارية حسن أبوها ، وبرجل حسنة جاريته ، وبامرأة حسنة ، وبرجل حسن ، وفي التثنية والجمع كذلك[3] .

وأما الموضع الثاني : وهو في تقسيمها ، فلها ثلاث قسم :

---

(١) قوله : « في حقيقتها » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٢) قوله : « إلى غير ذلك من الألوان » سقط من (ب) .

(٣) قوله : « وفي التثنية والجمع كذلك » سقط من (ب) .

القسمة الأولى : أنها ثمانية عشرة مسألة ، وبيان ذلك : أنها على ضربين :

مجردة عن اللام ، وباللام ، وفي معمولها ثلاثة أوجه : الإضافة ، واللام ، ومجردًا عنهما ، فتضرب اثنين في ثلاثة يكون ستة ، وإعراب المعمول ثلاثة : رفع ، ونصب ، وجر ، فتضرب ثلاثة في ست فتكون ثماني عشرة ، وإذا كان معمولها مضافًا إلى شئ آخر كان فيه ـ أيضًا ـ الثماني عشرة ، تقول فيهما : حسن وجهه ، ثلاثة ، حسن وجه ، ثلاثة ، حسن الوجه، ثلاثة وتدخل اللام فتكون تسعًا أخرى ، وتضيف المعمول فيكون كذلك أيضًا ـ تقول : حسن وجه أبيه رفعًا ونصبًا ، الحسن وجه أبيه ، ثلاثة ، ثم كذلك باقيها .

القسم الثاني : باعتبار الجائز والممتنع إلى ثلاثة أقسام : ما هو ممتنع بالاتفاق ، وما هو جائز بالاتفاق ، وما فيه خلاف ، فالممتنع مسألتان : الحسن وجه ؛ لأنها عكس الإضافة والحسن وجهه ؛ لأنها لم تفد تخفيفًا ولا تعريفًا ، والتي فيها خلاف : حسنُ وجهِه ، فسيبويه أجازها(٤) ، ومنعها المبرد(٥) والزجاج(٦) ، فحجة سيبويه القياس والسماع .

أما القياس فلأن أضافه بعض الشئ إليه جائزة ، وليست بإضافة الشئ إلى نفسه

---

(٤) جاء في كتاب سيبويه (١٩٩/١) : « وقد جاء في الشعر حسنه وجهها شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام وهو من سبب الأول كما كان من سببه بالألف واللام » .

(٥) قال المبرد في المقتضب (١٥٩/٤) : « .... فيجوز في هذا أوجه منها الأصل نحو : حسن وجهه ، وحسن الوجه ، وحسن وجها وحسن الوجه ، كل ذلك جائز ومعناه واحد في نكرته ، وأجود من ذلك إذا لم تقل حسن وجهه : حسن الوجه ، وذلك لأن (وجهه) كان معرفة وهو الأصل ، فكان الأحسن أن يوضع في موضعه معرفة مثله » .

(٦) الصواب أن الزجاجي ، والزجاجي هو : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق تلميذ الزجاج أخذ عن : ابن كيسان ، وابن السراج ، والأخفش الصغير ، له كتاب الجمل في النحو ، والأمالي توفي سنة (٣٤٠هـ) .

ينظر ترجمته : طبقات الزبيدي (١٢٩) ، والبلغة (١٢١) ، والفهرست (٨٠) .

قال الزجاجي في كتابه الجمل (٩٨) : « ..... والوجه الحادي عشر ، أجاز سيبويه وحده وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه ؛ بإضافة (حسن) إلى (الوجه) ، وإضافة (الوجه) إلى الضمير العائد على (الرجل) ، وخالف جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ لأنه قد أضاف الشئ إلى نفسه ، وهو كما قالوا » ينظر : شرح المصنف (٦٣١) وشرح ابن يعيش (٨٦/٦) ، وشرح الرضي (٢٠٧/٢) .

كما زعموه بدليل جواز قولهم : يد زيد وجهه ، وأما السماع فبيت الشَّمَّاخ(٧) :

/ [١٠٣] أَقَامَتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارتَاَ صَفَا *** كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا أ/١٠٩ و

فأضاف : « الجونتين » إلى « المصطلى » المضاف إلى ضمير « الجارتين » وهو عين مسألة : زيد حسن وجهه ، وقد جاء مثله في الحديث في صفة الدجال : « أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى »(٨) وفي صفته عليه الصلاة والسلام : « شَثْنُ أَصَابِعِهِ »(٩) .

وأما قولهم(١٠) : إنه إضافة الشئ إلى نفسه ، فإن أرادوا أن : الحسن الوجه قد أضيف إليه فهو باطل ، لأن (الحسن) للرجل بدليل مطابقته لما سبقه ، وأيضًا فإنه لو سلم أنه (للوجه) فهو من إضافة الخاص إلى العام بدليل : خاتم حديد ، وكل الدراهم ، وأيضًا فإن قولنا : حسن الوجه ، جائزة بالتفاق وهي مثلها ، وإن أرادوا أن (الحسن) مضاف إلى (الوجه) ، و (الوجه) مضاف إلى ضمير موصوفه ؛ فكأنه بهذا التدريج مضاف إلى نفسه فكأنه قال : مررت برجل حَسَنِهِ ، وهو أيضًا(١١) باطل ؛ لأن توسط غيره يزيل ذلك بدليل : مررت(١٢) برجل ضارب غلامه ، فلو قلنا :بفساد تلك قلنا بفساد هذه(١٣) .

---

(٧) هو الشماخ بن ضرار الذبياني ـ كما ذكر الشارح ـ والبيت في ديوانه ت / صلاح الدين الهادي ، ط / دار المعارف ١٩٦٨م ص(٣٠٨) .

البيت من شواهد سيبويه (١٩٩/١) ، وينظر الخصائص (٤٢٠/٢) ، والمقتصد (٥٤٨/١) ، وإصلاح الخلل (٢١٢) ، والتبصرة (٢٣٤/١) ، والخزانة (٢٩٣/٤) .

قوله : « ربعيهما » مثنى ربع وهو الدار ، « جارتا صفا » هما الاثفيتان والصفا : ثالثة الأثافي ، « كميتا » الكميت الأحمر الذي يضرب للسواد « جونتا » مثنى جونة وهي من الأضداد يقصد بها هنا السواد « مصطلاهما » مثنى مصطلى وهو موضع الوقود . ينظر الصحاح : (ربع) ، (صفا) (كمت) ، (جون) ، (صلى) .

(٨) في صحيح البخاري باب اللباس ص(٦٨) ، وباب الفتن (٣٦) ، وصحيح مسلم في باب الإيمان (٢٧٣) ، (٢٧٤) ، (٢٧٧) وباب الفتن (١٠٠) ، وعند أحمد (١٣٢/٢ ، ١٤٤) .

(٩) صحيح البخاري باب اللباس (٦٨) ، والترمذي باب المناقب (٨) وأحمد (٨٩/١ ، ٦٩) ، وقوله : (شثن) أي خشن الصحاح (شثن) .

(١٠) أي قول المبرد والزجاجي ، ينظر ص(٢٦٠) .

(١١) قوله : « أيضًا » سقط من (ب) .

(١٢) قوله : « مررت » سقط من (ب) .

(١٣) قال العلوي : « .....فإنها لو فسدت لما قاله لوجب أن يقضي بفساد قولنا : مررت برجل ضارب غلامه ، لأنه يصير في ذلك بمنزلة « ضاربه » فبطل ما قاله ، وصح ما قاله سيبويه وغيره من النحاة » الأزهار الصافية (٥٤٠/١) .

القسم الثالث : باعتبار حالها إلى ثلاثة أقسام : قوية ، وضعيفة ، ومتوسطة ، وهو مراد الشيخ بـ : الحسن ، والأحسن ، والضعيف(١٤) فالقوى ما فيه ضميران ، فالمسائل الجائزة ست عشرة مسألة، أربع منها ضعيفة: حسن وجه، الحسن الوجه ، حسن الوجه، الحسن وجه.

والمتوسط ما اجتمع فيه ضميران كقولك : الحسن وجهه ـ نصبًا ـ حسن وجهه ـ نصبًا وجرًا ـ على كلام سيبويه(١٥) ، والشاهد عليه قول الشاعر(١٦) :

[١٠٤] .... *** كُومُ الذَّرَا وَادِقَةٌ سُرَّاتِها

ـ بالجر ـ والحجة في النصب كقوله(١٧) :

[١٠٥] وَنَأخذُ بَعْدَه بِذنابِ عَيْشٍ *** أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فهذه ثلاث مسائل بمسألة سيبويه .

وأما القوى فهي تسع وهي اثنتان من المعمول المضاف : الحسن وجهه ، وحسن وجهه

---

(١٤) قال ابن الحاجب في شرحه ص(٦٣٢) : « ......فعلم بذلك وجود الضمير في الصفة وانتفاءه وعليه تبنى معرفة الأحسن ، والحسن ، والقبيح في هذه المسائل » .

(١٥) ينظر كتاب سيبويه (١/١٩٩) ، والمقتضب (٤/١٥٩) .

(١٦) هو عمر بن لجأ التيمي ، ينظر ديوانه ص(١٥٣) ت / د . يحيى الجبوري ، ١٣٩٦هـ والذي ذكره الشارح عجز البيت ورواية البيت في الديوان :

أنعتها أني من نعاتها *** مندحة السرات وادقاتها

والشاهد في : المقتصد (١/٥٥١) ، وإصلاح الخلل (٢١٣) ، وشرح الرضي (٢/٢٠٨) والخزانة (٨/٢٢١) والدرر اللوامع (٢/١٣٥) .

قوله : « كوم » هي الناقة العظيمة ، « الذرا » ذرى الشئ أعلاه ، « وادقه سراتها » أبل وادقة البطون والسرر أي اندلقت لكثرة شحمها ، الصحاح (كوم) ، (ذرى) ، (ودق) .

(١٧) هو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه ص(١١٠) ، ورواية الديوان :

ونمسك .... *** ....

والبيت من شواهد سيبويه (١/٩٦) ، وينظر :المقتضب (٢/١٧٩) ، والاقتضاب (٣٤٤) ، والأمالي الشجرية (٢/١٤٣) ، والانصاف (١/١٣٤) ، والخزانة (٩/٣٦٣) .

قوله : « أجب الظهر » أي مقطوع السنام ، الصحاح (جبب) .

ـ بالرفع ـ وأربع من المعمول بالألف واللام : الحسن الوجه مع نصبه وجره ، والشاهد على النصب قول الشاعر[١٨] :

[١٠٦] فما قَومي بثعلبةَ بنِ بكرٍ *** ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وحسن الوجه مع جرِّه ونصبه ، وثلاث من المعمول النكرة :

حسن وجهًا وجه ، والحسن وجهًا ، دون الجر فقد[١٩] ذكرنا أنها عكس الإضافة وأنها لا تجوز[٢٠] .

وأما الضعيفة فأربع ـ وهي التي لا ضمير فيها ـ وهي : زيد الحسنُ الوجهُ ، والحسنُ وجهُ ، ومررت برجل حسن وجه ، حسن الوجه ـ بالرفع ـ والضابط للضمير في ذلك الصفة إذا رفعت بها فلا ضمير فيها ، وإذا جررت أو نصبت ففيها ضمير الموصوف ، وأما المعمول فضميره بارز إن كان فيه ضمير فيعرف بهذا ، أو وجودهما أو انتفاؤهما أو وجود أحدهما .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامها ، فلها أحكام ستة :

الأول : أنها جارية على إعراب موصوفها تابعة له في الإفراد والتثنية والجمع ما لم يكن معمولها مخالف لموصوفها فهي حينئذ كالفعل ، فعلى[٢١] هذا تقول : مررت برجل حسنٍ وجهِهِ ، وحَسَنةٍ جاريتِهِ .

الثاني : أنها إذا رفعت اسمًا ظاهرًا بعدها كانت مفردة كالفعل على ما مضى في الصفة[٢٢] ، إلا في جمع التكسير نحو : قعود غلمانه ، فيجوز .

(١٨) هو الحارث بن ظالم المري .

البيت من شواهد سيبويه (٢٠١/١) ، وينظر : المقتضب (١٦١/٤) واصلاح الخلل (٢٣٠) ، والتبصرة (٢٣٣/١)، والأمالي الشجرية (١٤٣/٢) ، والفوائد المحصورة (٢٨٠) ، والإنصاف (١٣٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٨٩/٦) .

قوله : « الشعر الرقابا » جمع أشعر ، وهو كثير شعر القفا ، والمراد بها القبيلة ، ينظر الصحاح (شعر) .

(١٩) في (ب) : « وقدمنا أنه » .

(٢٠) قوله : وأنها لا تجوز » سقط من (ب) .

(٢١) قوله : « فعلى هذا » سقط من (ب) .

(٢٢) قوله : « على ما مضى في الصفة » سقط من (ب) .

الثالث : أنك(٢٣) إذا رفعت بها فهو فاعل وقيل : إنه / بدل من الضمير، وإن نصبت فعلى التشبيه بالمفعول إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ومنهم من جعله تمييزًا مطلقًا (٢٤)، وإذا جررت بها فبالإضافة وهو الأقوى (٢٥) ؛ لأنه الأصل ، والرفع والنصب بتقدير وتوجيه . ١٠٩/أ ظ

الرابع : أن اسم الفاعل إن كان لازمًا جاز اجراؤه مجرى الصفة ، وإنما اشترط اللزوم ؛ لئلا يلتبس إذا نصبت به ؛ هل كان منتصبًا به من قبل أو بالتشبيه بالصفة ؟ ولابد من تقييد آخر وهو أن يكون فيه دلالة على صفة ثابتة من أفعال الغرائز(٢٦) ؛ ليصح فيها الانتقال إلى موصوفها لأنك إذا قلت : زيد عالم أبا وحاسن ابنًا ، فربما اكتسب هذه الصفة من أبيه بخلاف قولنا : قائم أبا فإنها صفة لا يكتسبها منه ، وكذلك اسم المفعول(٢٧) .

الخامس : أن الصفة تخالف(٢٨) اسم الفاعل في أشياء :

الأول : أنها لا يتقدم(٢٩) عليها معمولها .

والثاني : أنها لا تعمل في المستقبل ، بل لابد من حصولها في موصوفها ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في الحال والاستقبال .

---

(٢٣) في (ب) : « أنها » .

(٢٤) جاء في شرح الرضي (٢١٠/٢) : « .... هذا عند البصريين ، وقال الكوفيون : بل هو على التمييز في الجمع ، وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع ، والأولى التفصيل » .

(٢٥) هو الفراء ينظر : إعراب القرآن للنحاس (١ / ٢٦٣) ومشكل إعراب القرآن المكي (١ / ١١١) .

(٢٦) جاء في شرح العلوي (٥٤٧/١) : « اعلم أن الشيخ قد أطلق في (الأم) أن اسما الفاعل والمفعول غير المتعدين مثل الصفة ، ولم يشر في ذلك إلى ضابط ولا قيدها بقيد ، وهذا منه تساهل في ترك التقييد ، وكان الأخلق به أن يقول : وأسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين بمنزلة الصفة إذا كان فيهما دلالة على صفة ثابتة أو كانا من أفعال الغرائز » .

(٢٧) قوله : « فإنها صفة لا يكتسبها منه ، وكذلك اسم المفعول » سقط من (ب) .

(٢٨) في (ب) « مخالفة » .

(٢٩) في الأصل « يتقدم » وهو سهو من الناسخ .

الثالث : أنها لا تبنى من الأفعال المتعدية ، وإنما تبنى من الأفعال اللازمة ، بخلاف اسم الفاعل .

الرابع :أنها لا تعمل في السببي دون الأجنبي ، بخلاف اسم الفاعل فلا تقول : زيد حسن وجه عمرو ، وتقول : زيد ضارب غلام بشر .

الخامس : أنها غير جارية على فعلها في عدد حركاته وسكناته ، بخلاف اسم الفاعل.

السادس : أن الصفة لابد أن تكون مشتقة ، وقد جاءت بخلاف ذلك فيجب تاؤيله نحو قوله(٣٠) :

[١٠٧] فَلولاَ اللّهُ والمُهْرُ المُفَدَّى *** لأبتَ وأَنتَ غِرْبَالُ الإهَابِ

فيتاؤل بمعنى : مُثَقَّبِ الإهاب من الطعن .

****

****

****

(٣٠) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

والشاهد في : الخصائص (٢٢١/٢) ، (١٩٥/٣) ، المساعد (٢٢٤/٢) والهمع (١٠٣/٥) ، والأشباه والنظائر (٦٦١/١) ، والدرر اللوامع (١٣٦/٢) .

قوله : « المفدى » الفرس السريع ، « الإهاب » الجلد .

الصحاح ، (أهب) .

[اسم التفضيل]

(اسْمُ التَّفْضِيْلِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِالزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِه ..... إلى آخره) .

والكلام منه يقع على ثلاثة مواضع :-

الأول : في حقيقته ، وصيغه ، ومما بنى ؟ ولم بني ؟ والثاني : في كيفية استعماله والثالث : في إعماله .

[أما الموضع الأول] وهو في حقيقته وما يتبعها ، أما حقيقته فهو :(ما اشتق من فعل) عام في المشتقات ، ويقال : فما تقولوا في قولهم : آبلُ من حُنَيْفِ[1] الحَنَاتِم ، وأَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ[2] فإنهما لا فعل لهما ؟ .

وجوابه : أنها نادرة ، والنادر لا يعترض به على الأصول ، وقوله : (لِمَوْصُوفٍ) يشمل من له صفة كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وقوله (بِالزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ) يخرج عنه بقية المشتقات .

وأما صيغته هو (أَفْعَلَ) ، وأما قول الشيخ : (اسْمُ التَّفْضِيلِ) فلأنه يعم مثل : خير وشر ، فإنه ليس على (أَفْعَل) ، ولأن أصله : أخير ، وأشرر؛ لكنهما غيرا عن أصلهما للتخفيف .

ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي لأن الرباعي يتعذر بناؤه وهو باق على زيادته وحذف زيادته هدم له لابناء ، وسيبويه أجاز البناء من الرباعي بالزيادة بأن تحذف الزيادة[3] ، ولا يبنى أيضًا

---

(١) قوله : (آبل) من قولهم : فلان آبل الناس - أي أشدهم تانقًا في رعيه للإبل وأعلمهم بها - ، و (حنيف الحناتم) رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة . ينظر : مجمع الأمثال (٨٦/١) ، والمستقصى للزمخشري (١/١) والصحاح (أبل) .

(٢) « قولهم : هذا البعير أحنك الأبل ، مشتق من الحنك ، يريدون أشدها أكلا وهو شاذ ، لأن الخلقة ، لا يقال فيها ما أفعله » الصحاح (حنك) ، وينظر: لباب الإعراب (٤٨٤) .

(٣) جاء في كتاب سيبويه (٧٣/١) « ... وبناؤه أبدًا من فعل ، وفعل ، وفعل ، وأفعل ؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثلا واحدًا يجري عليه » ، وينظر: المقتضب (١٨١/٤) .

من الألوان والعيوب لأن منها (أفعل) لغيره ، فأما قولهم[٤] :

[١٠٨] جَارِيةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ *** أَبْيَضُ مِنْ أُختِ بني إِبَاضِ

وقوله[٥] :

[١٠٩] إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا واشْتَدَّ أَكلُهُمْ *** فَأَنتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاخِ

فهو متأوّل على معنى : مبيضهم .

وأما لم بني ؟ فقياسه للفاعل ، وإنما كان كذلك ، لأنه لا يخلو : إما أن تبنيه للفاعل أو للمفعول ، أولهما ، لا جائز أن تبنيه لهما لحصول اللبس، ولا جائز أن تبنيه للمفعول لخلو بعض الأفعال ، وهي اللازمة عن التفضيل فتعين بناؤه للفاعل ، وقد جاء مبنيًا للمفعول مسموعًا/ وهو وهو قليل نحو : أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ[٦] ، وأَزْهَى مِنْ دِيْكٍ[٧] ، وأَعْذرُ وأَلْوَمُ مما سُمِعَ للمفعول[٨] . أ/١١٠ و

(٤) هو رؤبة بن العجاج ينظر ديوانه ص(١٧٦) ، ورواية الديوان :

لقد أتى في رمضان الماضي *** جارية في درعها الفضفاض

تقطع الحديث بالإيماض *** أبيض من أخت بني إباض

والشاهد في الأصول (١٠٤/١) ، والجمل (١٠٢) ، والإنصاف (١٤٩/١) ، وشرح ابن يعيش (٩٣/٦) ، وشرح الرضي (٢١٣/٢) ، ولباب الإعراب (٤٨٢) ، والخزانة (٢٣٠/٨) .

(٥) هو طرفة بن العبد البكري ، والبيت في ديوانه ص(١٨) ت / درية الخطيب ولطفي الصقال ، ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ ، ورواية الديوان :

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم *** لومًا ، وأبيضهم سربال طباخ

والشاهد في : معاني القرآن للفراء (١٨٢/٢) ، والجمل (١٠٢) ، والإنصاف (١٤٩/١) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٧٨/١) ، والمقرب (٧٣/١) ، والخزانة (٢٣٠/٨) .

(٦) ذات النحيين : امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن ، فشغلها خَوَّات بن جبير - أيام الجاهلية - حتى قضى منها وطره ، والقصة معروفه . ينظر : مجمع الأمثال (٣٧٦/١) ، والمستقصى (١٩٦/١) .

(٧) أزهى : أي ذو زهو وكبر ، ينظر مجمع الأمثال (٤٥٩/١) .

(٨) قال المصنف في شرحه (٦٣٨) : « وقد استعملوه للمفعول على غير قياس كقولهم : هو أعذر أي معذور كثيرًا ، وألوم أي : ملوم وأشغل : أي مشغول ، وأشهر أي : مشهور » ، وينظر : شرح ابن يعيش (٩٤/٦ ، ٩٥) ، وشرح الرضي (٢١٤/٢).

وأما الموضع الثاني : وهو في كيفية استعماله ، فهو على أحد ثلاثة أوجه :

الأول : أن يستعمل بالألف واللام ، أو بالإضافة ، أو بـ (من) وذلك أنه لما كان المقصود منه ذكر الزيادة على غيره احتيج إلى ذكر ذلك الغير بإحدى هذه الصيغ :

الصيغة الأولى : الإضافة نحوْ : زَيدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ ، وإضافته عند الجمهور على حسب الإضافة المطردة ، فإن كان مضافًا إلى معرفة فهو معرفة ، وإن كان مضافًا إلى نكرة فهو نكره ، وعند الكوفيين [٩]: أنه إذا كان بمعنى اللام وهو أن يكون مشاركًا في الخصلة التي هي له فهو معرفة وإن كان بمعنى (مِنْ) وهو أن لا يكون مشاركًا ؛ بل قصد به زيادة مطلقة[١٠] فهو نكرة[١١] .

فإذا أضيف فحكمه حكم (أي) في أنه لا يضاف إلا إلى متعدد[١٢] لفظًا أو معنى فإذا أضيف إلى معرفة كان متعددًا لفظًا كقولك : زيد أفضل الرجال ، وأفضل الرجلين ، ولا يجوز أفضل الرجل ، لأن اللام للعهد فيوهم أن الرجل معهود وإن أضيف إلى نكرة كان متعددًا معنى لا لفظًا تقول : هذا أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهما أفضل رجال .

وله معنيان : أحدهما ـ وهو الأكثر ـ أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه[١٣] ، فله شرط وحكم ، أما شرطه : فأن يكون من جنس المضاف إليهم ، وأما حكمه : فهو جواز المطابقة وعدمها ، أما المطابقة فلأنه أشبه الذي بـ : اللام من جهة التعريف ، وأما عدم المطابقة: فلشبهه الذي بـ : (مِنْ) من حيث ذكر المفضل عليه معه .

---

(٩) في الأصل : « الكوفيون » وهو سهو من الناسخ .

(١٠) في (ب) والزيادة مطلقًا » .

(١١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل (٦/٣) : « وقال الكوفيون : إذا أضيف : على معنى (من) فهو نكرة ، وهو رأي أبي علي ، وإذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة ، وقال البصريون : هو معرفة بالإضافة على كل حال إلا أن يضاف إلى نكرة » .

(١٢) في الأصل : « متعديًا » وهو سهو من الناسخ .

(١٣) قال الرضي في شرح الكافية (٢١٦/٢) : « وإنما كان هذا أكثر لأن وضع أفعل لتفضيل الشئ على غيره ، فالأولى ذكر المفضول وليس قوله : على من أضيف إليه بمرضى ؛ لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه ، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه » .

الثاني : أن الألف واللام قد علم من المفضل عليه معها ، و (مِنْ) أُتي بها لبيانه[١٨] فالجمع بينهما لا حاجة إليه ، وفي أحدهما غنية عن الآخر .

الثالث : أن اللام مشعرة بالعهد[١٩] ، و (مِنْ) مشعرة بالشياع ، فيؤدي إلى أن نفضله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود[٢٠] .

الرابع : أن (مِنْ) مشعرة بنقصانه واحتياجه إلى غيره ، واللام تشعر بتمامه فالجمع
بينهما يؤدي إلى التضاد ، وقد يجوز / حذف (مِنْ) حيث يعلم نحو : الله أكبر ونحوه بيت الفرزدق[٢١] : أ/١١٠ ظ

[١١٠] إنَّ الذّي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنا *** بَيْتًا دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

ولأنه بمنزلة المفعول فيحذف كما يحذف المفعول ، وأما بيت الأعشى[٢٢] :

[١١١] وَلَسْتَ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً *** وإنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

---

(١٨) في (ب) « أن (من) للبيان واللام كذلك » .

(١٩) في (ب) : « أن الألف واللام للعهد » .

(٢٠) في الأزهار الصافية (٦٧٢/١ ، ٥٧٣) : « .... معنى التعريف باللام يجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه ، ومعنى (من) تفضيله على من ذكر بعدها دون سواه ، فيصير المعنى عند الاجتماع تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود ، وذلك متناقض » .

(٢١) هو الفرزدق ـ كما ذكر الشارح ـ ينظر ديوانه ص(٤٨٩) .

والشاهد في : الزاهر (١٣٠/١) ، ومعاني القرآن للنحاس (٢٢٨/٤) ، والعمدة (١١٤/٢) ، وشرح الرضي (٢١٥/٢) ، وشفاء العليل (٦١٥/٢) ، والخزانة (٢٤٢/٨) .

قوله : « سمك » رفع ، الصحاح : (سمك) .

(٢٢) هو الأعشى ـ كما ذكر الشارح ـ ينظر ديوانه ص(١٤٣) .

والشاهد في النوادر (٢٥) ، والمسائل العضديات (٢٩) ، والخصائص (١٨٥/١) وشرح ابن يعيش (١٠٣/٦) والملخص (٦١٤/١) ، ومغني اللبيب (٥٧٢/٢) ، والخزانة (٨ / ٢٥٠) .

وبيت ابن هانئ[٢٣] :

[١١٢] كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِن فَوَاقِعِهَا *** حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فقد تأولا على أن (مِنْ) ليست بالتي في قولك : زيد أفضل من عمرو ، وإنما هي بمنزلة قولهم : أنت منهم الفارس الشجاع - أي من بينهم - جاءت لبيان الجنس - والله أعلم - .

وأما الموضع الثالث : وهو في إعماله ، فعمله في الضمير جائز إذا قلت : زيد أفضل منك ، ففي (أَفْضَل) ضمير مرفوع به ، وأما الظاهر فينصب التمييز نحو : خير منك أبًا والحال نحو :تمر بسرًا أطيب منه رطبًا[٢٤] ، ولا يعمل في المفعول منه ، ولا يرفع ظاهرًا - على الأصح - لأن (أَفْعَل) لما لم يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث قصر عن العمل ، وعن شبه الصفة فلهذا لم يعمل ، وأما قوله[٢٥] :

[١١٣] أَكَرَّ وَأَحْمَي لِلحَقِيْقَةِ مِنْهُمُ *** وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا

فهو متأول بإضمار فعل دل عليه (أَضْرَب) ، وهو (نضرب) ، ومنهم من أعمله

---

(٢٣) هو أبو نواس الحسن بن هانئ - كما ذكر الشارح - والبيت في ديوانه ص(٧٢) ، ت / أحمد عبدالمجيد الغزالي ، ط / دار الكتاب العربي (ط/١) .

والشاهد في : المرتجل (٨٣) ، وشرح ابن يعيش (١٠٣/٦) ، ومغني اللبيب (٣٨٠/٢) ، وأوضح المسالك (٢٨٧/٢)، والخزانة (٢٢٧/٨) .

قوله : « فواقعها » وقعت في أوضح المسالك (٢٨٧/٢) ، ومغني اللبيب (٣٨٠/٢) : « فقاقعها » وقد علق محقق أوضح المسالك على ذلك بقوله (٢٨٧/٢) : « فقاقعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف ، وعند الأشموني ، وهو المطابق لما في كتب اللغة وهو جمع فقاعة - بضم الفاء وتشديد القاف ، والفقاقع : نفاخات الماء ..... » وفواقعها وهي جمع فاقعة يراد بها نفاخة الماء ، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللفظ بهذا الوجه » . وينظر الصحاح (فقع) .

(٢٤) في (ب) : « هذا بسرًا طيب منه رطبًا » ، وينظر : المقتضب (٣٥١/٣) .

(٢٥) هو العباس بن مرداس وينظر : شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢٢٨/١) ط / عالم الكتب .

والشاهد في : النوادر (٥٩) ، والمقتصد (٦٠٤/١) ، وشرح ابن يعيش (١٠٥/٦) ، وأمالي ابن الحاجب (٦٥٨/٢)، وشرح الرضى (٢١٩/٢) ، والخزانة (٣١٩/٨) .

قوله « أكر » من كر عليه إذا صال عليه ، « القوانسا » جمع قونس : وهو أعلى بيضة الحديد ، وهو أيضًا العظم الناشئ بين أذني الفرس ، ينظر الصحاح : (كرر) ، (قنس) .

مطلقًا ، واحتج بما روى سيبويه عن العرب : زيدٌ خَيْراً مِنْكَ أَبُوه[٢٦] .

ومنهم من فَصَّل وقال : إن كان له فعل بمعنى : (حسن) عمل وإلا لم يعمل[٢٧] وهو في مسألتين اتفق[٢٨] الجميع على عمله فيهما ، فمنهم من استثناهما ، ومنهم من لا يقول بإعماله، ومنهم من يقول : وجدناه فيهما بمعنى (حسن)[٢٩] .

فالمسألة الأولى : (الحِجَّة)[٣٠] فـ (أَحَبَّ) أفعل التفضيل منصوب اللفظ مخفوض المحل صفة لـ : (إيّام) ، و (الصَوَمُ) مرفوع بـ : (أحب) لما ذكرنا مع كونهم لم يصح لهم تأويله على أنه مبتدأ كما فعلوا في مسألة : زيد خير منك أبوه لأنه بأجنبي وهو (الصَوَمُ)[٣١] وإما إلى تقديم (مِنه) فيعود الضمير إلى غير مذكور ، فإن قيل : إن الضمير يعود على المبتدأ وهو وإن تأخر لفظًا فهو متقدم رتبه .

فالجواب : أن الضمير[٣٢] لم يتصل بما هو حُرُّ الكلام فيصبح ما قبله ولكنه اتصل بفضله وهو منه وليس بخبر فلهذا لم يعتد به .

---

(٢٦) جاء في كتاب سيبويه (٣٤/٢) : « ..... وتقول : مررت بعبدالله خير منه أبوه ، فكذلك هذا وما أشبه ، ومن أجرى هذا على الأول ، فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة ، فيقول : مررت بعبدالله خيراً منه أبوه ، وهي لغة رديئة » .

(٢٧) قوله : « وإلا لم يعمل » سقط من (ب) .

(٢٨) في الأصل : « اتفقوا » وهو سهو من الناسخ .

(٢٩) قال العلوي : « منهم من قال : إنه غير عامل مطلقًا فإذا وجد عمله في مرفوع أو منصوب وجب تأويله عندهم ، وهذا هو رأي متقدمي النحاة ، ومنهم من قال : إنه يعمل فيه حال دون حال ، وليس يعمل مطلقًا ، وهذا هو رأي الشيخ ، وحجه من قال : إنه عامل على الاطلاق النقل والقياس » الأزهار الصافية (٥٧٨/١) . وينظر : كتاب سيبويه (٣٤/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٠٦/٦) ، وشرح التصريح (١٠٦/٢)

(٣٠) يعني الشارح بالحجة هنا الاثر الذي يستشهد به النحاة وهو : « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » وقد أورده بعض النحاة على أنه من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لكن كتب الحديث المعتمدة لم ترو هذه الرواية ، بل الرواية فيها : « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام ، يعنى العشر قالوا : يا رسول ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله ، قال : إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع منها بشئ » .

أخرجه البخاري (٧/٢) كتاب العيدين ، والترمذي (١٣٠/٣) كتاب الصوم وأبوداود (٨١٥/٢) كتاب الصوم ، وأحمد (٢٢٤/١) ، والبيهقي في السنن (٢٨٤/٤) كتاب الصوم .

(٣١) في (ب) : « لأدى به إلى أحد باطلين : إما إلى الفصل بين (أفعل) ومعموله بأجنبي وهو الصوم » .

(٣٢) قوله : « أن الضمير » سقط من (ب) .

المسألة الثانية : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ في عينِه الكُحْلُ مِنْهُ في عَينِ زَيدٍ ، وقد ذكرها الشيخ في المقدمة مقيدة بقيود[٣٣] :

أحدهما : إذا كان (لِشيء) يعنى[٣٤] به (الرَّجل) احترازًا من أن يكون لغيره كقولك : زيد أفضل منك أبوه ، فـ (أفضلَ) للأب لا لـ (زيد)[٣٥] .

القيد الثاني : أن تكون في المعنى لمسبب ، وهو (الكُحْلُ) فقولك (أَحْسَنَ) هو صفة لـ : (رَجلٍ) وهو في الحقيقة للكحل لأنه قاصد تفضيله[٣٦] ، واحترز عن أن لا يكون له نحو قولك : ما رأيت رجلا أفضل من أبيك عمرو ، فلا يجوز رفعه به لأنه غير مسبب الرجل .

القيد الثالث : أن يكون (الكُحلُ) مفضلا باعتبار الأول وهو (الرجلُ) على نفسه - أي نفس (الكُحْلُ) - فلو لم يكن كذلك لم يرفع نحو : ما رأيت أحسنَ من الكحلِ في عين زيد كحلاً[٣٧] ؛ لأنه بمعنى لم يفضل الكحل على نفسه .

القيد الرابع : أن يكون ذلك التفضيل باعتبار عين (الرَّجُل) لتتحقق الأفضلية ، ويزول تفضيل الشئ على نفسه لا يصح فإذا فضلت (الكُحْلُ) على نفسه مقيد بكونه في (عَيْنِ زَيْدٍ) دون / غيره أمكن تفضيله على نفسه بهذه الطريقة . ١١٠/أ

القيد الخامس : أن يكون منفيًا لأن مع النفي يحصل الحصر[٣٨]، وبه يحصل التفضيل، ويتحصل معنى الفعل[٣٩] ، لأن المعنى : ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينه الكحلُ إلا في عينِ زيدٍ . ظ

---

(٣٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب (٦٤٢ ، ٦٤٤) .

(٣٤) في (ب) : « وهو » .

(٣٥) جاء في شرح الرضي (٢/٢١٩) : « وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، وبرجل خير منه عمه ، وليس ذلك بمشهور » . وينظر : المقتضب (٣/٢٤٨) ، وشرح ابن يعيش (٦/١٠٥، ١٠٦) .

(٣٦) قوله : « قاصد تفضيله » سقط من (ب) .

(٣٧) قوله « كحلا » سقط من (ب) .

(٣٨) قوله : « يحصل الحصر » سقط من (ب) .

(٣٩) في (ب) : « ويتحصل معنى الفعل وهو حسن » .

ولو كان مثبتًا لم يتحصل هذا المعنى(٤٠) ، لأن الاثبات لا عموم له لو قلت : أحسن شئ في عيون الرجال الكحل ، لم يكن (الكُحْلُ) فاعلا ومنفيًا حال من (مُفَضَّلٍ) أو من ضميره أو خبر لكان ، فالضمير في قوله (ولا يعمل لأفعل) ، وكذا في كان ، والشئ هو (الرجل) ولفظ (هو) عائد على (أَفْعَل) أيضًا ليست(٤١) بمعنى (الكُحلِ) مفضل باعتبار من هو له وهو (الرجل) على نفسه الضمير (للكحل) باعتبار غيره ، الضمير (للرَّجلِ) منفيًا - أي حال كونه منفيًا - ثم قال :(ولك فيه عبارة أخرى ، وهو : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد ، ولا يقال : فقد زال الضمير ، وهو المانع لمسألة(٤٢) الابتداء ، إلا أن نقول : هذه فرعها ، ولك عبارة أخرى من هذه ، وهي : ما رأيت كـ عين زيد أحسن فيها الكحل(٤٣) .

ومثل هذا ما أنشده سيبويه(٤٤) :

[١١٤] مَرَرْتُ عَلَىَ وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى *** كَوَادِي السِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِيًا
أَقَلَّ بِهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تَئِيــَّـــةً *** وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

وإن غيرت بالعبارة المتوسطة قلت : ولا أرى واديًا أقل به ركب وأخوف من وادي السباع ، وإن غيرت الأولى قلت : ولا أرى واديًا أقل به ركب ، وأخوف منه من وادي السباع و (التَّئِيَّةُ) البطؤ والريث - يعنى لخوفه لا يطمئن أحد فيه و (سَاريا) حال من ضمير (أَخوَفُ) أو تمييز ؛ لأنه بعد (أفعل) كقولك : هو أكرم أبا وأشرف حسبًا ، وقد أهمل الشيخ أسماء الزمان والمكان ، واسم الآلة ؛ لكونها غير عاملة وصيغها قريبة .

---

(٤٠) قوله : « لو كان مثبتًا لم يتحصل هذا المعنى » سقط من (ب) .

(٤١) في (ب) : « ومسبب » .

(٤٢) في (ب) : « الذي منع في مسألة الابتداء » .

(٤٣) في شرح المصنف (٦٤٢) : « وإنما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وشبه الصفة إنما كان بذلك ، فضعف عن شبه الفعل ، هذا قول النحويين وخير منه أن يقال : إنما عمل ما تقدم عمل الفعل لأن له فعلا بمعناه وأما هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة ، فلم يعمل ذلك » . وينظر : المقتضب (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩)، وشرح الرضى (٢/٢٢١) .

(٤٤) أنشده سيبويه في كتابه (٢/٣٢) منسوبًا إلى سحيم بن وثيل الرياحي .

[١١٤] الشاهد في : المسائل العضديات (٢٠٩) ، والتبصرة (١/١٨٠) ، وشرح الوافية لابن الحاجب (٣٣٧) ، وشرح الرضي (٢/٢٢٢) ، والملخص (١/٣١٣) ولباب الإعراب (٤٨٧) ، والخزانة (٨/٣٢٧) .

قوله : « وادي السباع » موضع بطريق البصرة ، قتل فيه الزبير بن العوام - رضي الله عنه - .

[الأَفْعَالُ]

(الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنًا بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ...... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته وحده ، والثاني : في خواصه ، والثالث : في قسمته .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته ، فله حقيقتان : لغوية ، واصطلاحية ، أما اللغوية : فالفعل هو المصدر ، يقال : للضرب والخروج فعلاً ، ومعناه بحسب تصرفه ولغاته ، فالفعل - بالفتح - مصدر : فعل يفعل كـ ضرب ضربًا ، وبالكسر هو الاسم ، وقوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ »[١] - أي افعلو فعل الخيرات - والفعال بالفتح هو الكرم ، قال الكميت[٢]:

/[١١٥] عِيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَدُ العَدُّ *** إليهِم مَحْطُوطَةُ الأَعْكَامِ — ١١١/أ ظ

والفِعَال بالكسر مصدر فاعل كـ : قاتل ، أو مصدر : فَعَّل نحو : صرفت الكلمة صرافًا، واشتقاق الفعل ، وتسميته فعلا ؛ من حيث إنهم زادو صيغة يعبرون بها عن الأحداث كلها ويزنون بها ما اصطلحوا عليه فبنوا صيغة تكون أحرفها مأخوذة من جميع المخارج ، فـ : الفاء من الشفة ، والعين من الحلق ، واللام من [اللسان][٣] ليكون مطابقًا لمعناها فصارت على هذه الصيغة ، يوزن بها جميع الأفعال ، ويعبرون به عنها[٤] ، قال الله تعالى : « لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُون »[٥] .

---

(١) من الآية «٧٣» من سورة الأنبياء .

(٢) هو الكميث بن زيد الأسدي - كما ذكر الشارح - والبيت في شرح هاشميات الكميت بتفسير أبي رياش أحمد القيسي ، ت/د. نوري القيسي ، ط/عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٤هـ ، ص(٢٦) .

والشاهد في : المفصل (٢٣١) ، والتخمير (٣٤٧/٢) وشرح ابن يعيش (٣٣/٥) ، والأزهار الصافية (٥٩٣/٢) والنهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ت / عبدالله حاج ص(٤٠٨) .

قوله : « عيرات » جمع عير وهي الإبل ، « العدد » الشئ الكثير ، « محطوطة الأعكام » أي تركب الإبل بأحمالها ، الصحاح (عير) ، (عكم) .

(٣) زيادة يتم بها المعنى .

(٤) ينظر : المغني في تصريف الأفعال لمحمد عضيمة ط / دار الحديث ص(٣٢) .

(٥) الآية «٢٣» من سورة الأنبياء .

وأما حدة الإصطلاحي فهو : ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فقوله (مَا دَلَّ عَلَىٰ مَعْنىً) يشمل الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وقوله : (فِي نَفْسِهِ) خرج الحرف ، وقوله : (مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) خرج عنه الاسم ، ويرد عليه من الاعتراضات ما ورد على الاسم ؛ لكنها نقيض تلك فما ورد على الطرد هناك فهو هنا على العكس ، وكذلك ما ورد على العكس هناك فهو هنا على الطرد ، فيرد على طرده الحال ، ونعم وبئس ، ويرد على عكسه اسم الفاعل ، والجواب هنا كالجواب هناك ، وهو في أصل وضعه(٦).

وأما الموضع الثاني : وهو في خواصه فهي أربع : أما من أوله نحو : (قَدْ) ، و (لَوْ) وَالسِّينْ ، وَسَوْفَ(٧) ، وأما من آخره نحو اتصال الضمير به نحو : فعلت ، وفعلنا ، وفعلا وفعلوا ، وفعلن ، وأما من جملته مثل كونه أمرًا أو نهيًا أو متصرفًا(٨) .

وأما من معناه مثل كونه خبرًا ولا يخبر عنه فهذه جمله خواصه ، وقد أشار الشيخ منها إلى الخواص اللفظية(٩) .

وأما الموضع الثالث ، وهو في قسمته فهي أربع :

الأولى : باعتبار حالها إلى متصرفة وغير متصرفة ، وكل واحد منها ينقسم إلى إنشاء وخبر(١٠) .

---

(٦) من قوله : « ونعم وبئس » إلى قوله : « وهو في أصل وضعه » سقط من درج النص ، وهو على هامش الأصل الأيسر .

(٧) في شرح الرضي (٢٢٣/٢) : « وأما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال : نفست الخناق - أي وسعته - وسوف أكثر تنفيسًا من السين » وينظر سيبويه (٢٣٣/٤) .

(٨) وقد نظم ابن مالك هذه الخواص وأودعها ألفيته ، يقول :

بتافعلت وأتت ، ويا افعلي *** ونون أقبلن فعل ينجلي

ينظر : شرح ابن عقيل (٢٢/١) . أما ابن الحاجب فيقول في الوافية :

خصائص الفعل دخول السين *** ونحوتا فعلت بالسكون

ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب (٣٣٧) .

(٩) وقد علل العلوي إهمال الشيخ للخواص المعنوية بقوله : « وأما الخواص المعنوية فلم يذكر الشيخ منها شيئًا ، ولعله إنما لم يذكرها من أجل أن الخصائص اللفظية أقوى في الدلالة من جهة كونها مذكورة بخلاف المعنوية فهي غير مذكورة » الأزهار الصافية (٥٩٨/٢) .

(١٠) قوله : « وخبر » سقط من (ب) .

الثانية : باعتبار صيغها إلى مجردة ومزيدة ، فالمجردة نوعان : ثلاثية ورباعية فالثلاثية لها في الماضي أبنية ثلاثة : (فَعَل) نحو : (ضَرَبَ) ، و (فَعِل) نحو :(عَلِمَ) ، و (فَعُل) نحو : شَرُفَ ، فمضارع (فعَل) بالفتح يأتي على (يَفْعِل) بالكسر نحو (يِضْرِبُ) و (يَفْعُل) ، بالضم نحو : يَقْتُل[١١] ، وقد يأتي على (يَفْعَل) بفتح العين وذلك حيث تكون اللام أو العين حرفًا من حروف الحلق نحو : (ذَبَحَ) ، (يَذْبَحُ) ، ونحو : (يَنْحَرُ) ، وقد شذ قولهم : (أَبى) ، (يَأْبَى) و (رَكَنَ) ، (يَرْكَنُ) ، ومضارع (فَعِلَ) بالكسر يأتي على (يَفْعَلُ) بالفتح نحو : (عَلِمَ) ، (يَعْلَمُ) ، وعلى (يَفعِل) نحو : (وَمِقَ) ، (يَمِق) ، و (وَثِقَ) ، (يَثِقُ) ، وأما (فَعُل) بالضم فلا يأتي إلا على (يَفْعُل) نحو : (كَرُم) ، (يَكْرُم)[١٢] و(أَشْرُفَ) (يَشْرُفُ).

وأما الرباعية فليس فيها إلا بناء واحدًا وهو (فَعْلَلَ) إما متعديا نحو : دَحْرَجَ الحجر وسَرْهَفَ[١٣] الصبي ، وإما لازمًا نحو : دَرْبَخَ[١٤] الحمام ، (وَبَرْهَمَ)[١٥] .

وأما المزيد على الثلاثي منها فهو على ثلاثة أنواع :

أولها : موازن للرباعي على جهة الإلحاق ، وللإلحاق شرطان :

أحدهما : أن يكونا مستويين في عدة الحروف ، فلا يلحق الرباعي والخماسي والثاني: أن يستويان في الوزن فلا يلحق : (أَخْرَجَ) (يُخْرِجُ) بـ (دَحْرَجَ) (يُدَحرِج) لأن وزن (أَخْرَجَ) (أَفْعَلَ) ووزن (دَحْرَجَ) : (فَعْلَلَ) وعلامته أن يتحد المصدران ، وعلامة اتحادهما استواؤهما ، فمثال الملحق : (حَوْقَلَ)[١٦] ، و (جَهْوَرَ)[١٧] ، و (بَيْطَرَ)[١٨]

---

(١١) قوله : « ويفعل بالضم نحو يقبل » سقط من (ب) .

(١٢) قوله : « كرم يكرم » سقط من (ب) .

(١٣) في الصحاح (سرعف) : « وسرعفت الصبي إذا أحسنت غذاءه وكذلك سرهفته » وقد جاءت في الأصل « سهرف» وهو سهو من الناسخ

(١٤) « دربخت الحمامة لذكرها إذا خضعت له وطاوعته » ، الصحاح : (دربخ) .

(١٥) « البرهمة : إدامة النظر وسكون الطرف » الصحاح : (برهم) .

(١٦) « حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا إذا كبر وفتر عن الجماع » الصحاح (حقل) .

(١٧) في الصحاح (جهر) : « وجهر بالقول رفع صوته ، وجهور » .

(١٨) في الصحاح (بطر) : « وبطرت الشئ أبطره بطرًا : شققته ومنه سمى البيطار وهو المبيطر ... وربما قالوا : بيطر مثال هزبر » .

و(قَلْنَسَ)[١٩] ، و (قَلْسَيَ) فإن هذه أفعال ثلاثية زيد عليها حرف رابع للالحاق بالرباعي وهو: (قَرْطَسَ) ، فتقول : (حَوْقَلَةً) ، و (أَبْطَرَةً) ، وكذلك سائرها كما تقول : (قَرْطَسَةُ) و(دَحْرَجَةُ).

/ وثانيها : موازن للرباعي على غير سبيل[٢٠] الإلحاق وذلك نحو (أَخْرَج) و(ضَرَّبَ) لأن هذه الأفعال مزيد فيها فكانت على شكل الرباعي لكنها غير ملحقة لمخالفة المصدر والوزن . ١١٢/أ و

وثالثها : غير موازن للرباعي نحو : (اقْتَدَرَ) ، و (انْطَلَقَ) ، و (اسْتَخْرَجَ) وأما المزيد على الرباعي ، فله ثلاثة أمثلة : (افْعَنْلَلَ) نحو : (احْرَنْجَمَ) ، و (افْعَلَّلَ) نحو : (اقْشَعَرَّ) ، و (تَفَعْلَلَ) نحو : (تَقَرْطَسَ) ، ولم يذكر الزمخشري إلا المثالين الأولين[٢١] .

الثالثة : باعتبار التعدي واللزوم ، فاللازمة ما كانت فهميته غير متوقفة على متعلق نحو : (قَعَدَ) ، و (خَرَجَ)[٢٢] والمتعدي ما كانت فهميته متوقفة على متعلق نحو : [ضَرَبَ][٢٣] ويختلف حاله فتارة يكون إلى واحد نحو : ضرب عمرو زيداً ، أو إلى اثنين متغايرين نحو : أعطيت زيداً درهما ، وإلى اثنين متفقين نحو : علمت زيداً قائماً ، وإلى ثلاثة نحو : أعلمت زيداً عمراً قائماً[٢٤] .

الرابعة : إلى ماض ، ومستقبل ، وحال وهي التي أشار إليها الشيخ فأما الكوفيون فلم يبنوا الحال لأنه لاستقرار لها ، وكلام البصريين أليق من جهة السماع والقياس[٢٥] ، أما القياس : فلأنا نعلم بالعقل أن ثم حالا مستقرة يتفرع منها الماضي والمستقبل فما انقضى فهو الماضي وما بقي فهو المستقبل : وأما السماع فقوله تعالى : « لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ »[٢٦] ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمنُ بَيْنَ يَوْمَيْنِ : يَوْمٌ قَدْ مَضَى لاَ يَدْرِي

---

(١٩) « قلسيته فتقلسى ، وتقلنس ، وتقلس ، أي ألبسته القلنسوة فلبسها » الصحاح (قلس) .

(٢٠) في (ب) : « لا على سبيل » .

(٢١) المفصل ص (٢٨٢) .

(٢٢) قوله : « نحو : قعد وخرج » سقط من (ب) .

(٢٣) زيادة يتم بها المعنى ويقتضيها السياق .

(٢٤) قوله : « وإلى ثلاثة نحو : أعلمت زيداً عمراً قائماً » سقط من (ب) .

(٢٥) ينظر : شرح ابن يعيش (٤/٧) ، والأزهار والصافية (٦٠٢/٢ ، ٦٠٣) .

(٢٦) من الآية «٦٤» من سورة مريم .

مَا اللَّهُ صَانِعٌ فِيْهِ ، وَيَوْمٌ بَقِيَ لاَ يَدْرِي مَا اللَّه قَاضٍ فِيْهِ » ، وقول الشاعر(٢٧) :

[١١٦] وَاعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَه *** وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

ولأنا وجدنا ألفاظًا وضعتها العرب منها ما هو موضوع لنفي المستقبل نحو (لَنْ) و(لا) ، وللماضي نحو : (لَمْ) ، و (لَمَّا) ، وللحال نحو : (مَا) ، و (لَيْسَ) .

****
****
****

(٢٧) هو زهير بن أبي سُلمى ، ينظر ديوانه ص(٨٦) .

[١١٦] والشاهد في : شرح القصائد السبع (٢٨٩) ، وإصلاح الخلل (١٩) ومعاهد التنصيص للعباسي ت / محمد محيى الدين ط/عالم الكتب (٣٢٥/١) والملخص (٥٦٦/١) .

والشاهد في البيت اثبات الحال وأنها مستقرة ، وذلك في سياق الرد على الكوفيين الذي لم يثبتوا الحال .

[الفِعْلُ المَاضِي]

ثم أخذ الشيخ يتكلم على قوله : (المَاضِي مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ) .

والكلام منه يقع في ثلاث مواضع :-

الأول : في حده ، وعلة بنائه ، والثاني : في قسمته ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حده ، فقال الشيخ[1] : (مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ) فقوله : (مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ) جنس الحد ، وقوله : (قَبْلَ زَمَانِكَ) يخرج المضارع .

وأما علة بنائه على الفتح : فالعلة في ذلك مشابهته للمضارع من حيث وقع موقعه في الصفة ، والصلة ، والحال ، والخبر ، فلمشابهته ذلك يبنى على حركة ، وخص بالفتحة طلباً للتخفيف[2] ، وأما البناء فلا سؤال عليه لأنه الأصل ، ولا يخرج عن هذا إلا لعارض والذي يعرض له فيزيله عن الفتحة التي وجبت له وله أمران : أحدهما : السكون مع بعض الضمائر صحيحاً كان أو معتلا ، فالصحيح نحو : (ضربتُ) للمتكلم ، وللمخاطب : (ضَربتَ) (ضَربتـهُمَا) ، وكذلك المعتل في هذه الضمائر نحو : (رميتُ) ، و (دعوتُ) ، و (رمينا) و(دعونا) ، و (رميتَ) ، و (غزوتَ) للمخاطب ، و (خشيتُ) للمتكلم ، و (خشينا) و(خشيتَ) و (خشيتني) وقد قدمنا تعليله في المضمر[3] .

الثاني : الضم مع ضمير الجماعة ، وإنما ضموه من أجل مجانسة حروف العلة بحركة مثلها مالم يكن معتلا بالألف نحو : (غزوا) ، و (رموا) لأن الفتحة تدل على الألف المحذوفة .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمته ، فله قسم ثلاث : الأولى : منها ما يكون ماضياً في اللفظ والمعنى نحو : (قَعَدَ) ، و (قَام) وفي اللفظ دون المعنى نحو : إن قمت قمت[4] ، وماضي في المعنى دون اللفظ نحو : لم يقم ولما يقم .

---

(١) قوله : « فقال الشيخ » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « وخص بالفتحة لأنه أخف » .

(٣) ينظر ص (٩) فما بعدها .

(٤) في (ب) : « إن ضربت ضربت » .

١١٢/أ
ظ

الثانية / : إلى صحيح ومعتل ، فالصحيح ظاهر ، والمعتل ما يكون معتل الفاء والعين ، واللام ، فالفاء : (وَرَد) ، و (وَعَد) واللام نحو : (غزا) و (رمى) ، فإن ما هذا حاله[٥] لا يتغير عن صيغته الأصلية بحال ، فتقول : (وعدت) ، و (رميت) ، و (غزوت) فتجده على حاله من غير تغيير ، وأما معتل العين فنحو : (قال) ، و (باع) ؛ فإن هذا قد حولته العرب عند اتصال ضمير الفاعل به ، فتحول نحو :(فَعَل) من الواو إلى (فعُل) ـ بضم العين ـ ، و (فعل) من الياء إلى (فعل) بكسر العين ، ثم نقلت الضمة والكسرة من العين إلى الفاء فقيل فيها : (قُلْت) و(بِعْت) لأنك لما نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء التقي ساكنان الواو أو الياء ، واللام الساكنة لأجل الضمير فحذفوا الواو والياء ، لالتقاء الساكنين فبقيت الضمه والكسرة على الفاء دالة على الواو والياء المحذوفتين وإنما يكون بشرطين :

الأول : أن يكون الفعل معتل العين ، الثاني : أن يكون الفاعل متصلا به .

الثالثة[٦] : إلى معتد ولازم ، فالمتعدي نحو : (قتل) ، و (كتب) ، واللازم نحو (قام) و (قعد) وقد تقدم[٧] .

وأما الموضع :الثالث[٨] : وهو في أحكامه ، فله أحكام أربعة[٩] :

الأول : أنه مبنيٌّ على الفتح كما قدمناه[١٠] .

الثاني : أنه إذا اتصلت به ياء المتكلم زيدت النون[١١] نحو : ضَرَبَنِي ، وكَلَّمَنِي[١٢] .

الثالث : أنه لا يجوز دخول نون الإعراب فلا يقال : ضَرَبونَه ، ولا قَتَلونَه .

الرابع : أنه لا يجوز كسره .

---

(٥) قوله : « فإن ما هذا حاله » سقط من (ب) .

(٦) في الأصل : « الثالث » وهو سهو من الناسخ .

(٧) ينظر ص (٢٢٨)

(٨) في الأصل : (الثاني) وهو سهو من الناسخ .

(٩) قوله : « أربعة » سقط من (ب) .

(١٠) ينظر ص (٢٣٠) .

(١١) في (ب) : « دخلت عليه نون الوقاية » .

(١٢) قوله : « كلمني » سقط من (ب) .

[الفِعْلُ المُضَارِعُ]

قوله : (المضارع : ما أشبه الاسم بأحد حروف (نَأَيْتُ) .....) .

والكلام منه يقع في ثلاث مواضع :

الأول : في حده وحصر حروف المضارعة ، وحكم حركتها[١] ، والثاني : في وجه إعرابه ، والثالث : في كيفية دخول الإعراب عليه[٢] .

أما الموضع الأول : وهو في حده ، فقال الشيخ[٣] : (مَا أَشْبَهَ الاسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ «نَأَيْتُ») ، وقوله : (لِوُقُوعِهِ مُشْتَرِكًا) تعليل للمشابهة ، وكان الأحسن أن يقول : لوقوعه مختصًا بعد العموم لأن المضارع محتمل[٤] بين الحال والاستقبال فإذا أدخلت السين ، أو سوف صار مختصًا بالاستقبال ، وكذلك قولنا : رجل ، فإنه صالح لـ : زيد ، وعمرو ، فإذا دخلت اللام التي للعهد تخصص[٥] فصار مختصًا ، لأن قولنا : رجل لا اشتراك فيه ، وإنما هو عام صالح للجنس .

وأما حصر حروف المضارعة فقد حصرها الشيخ[٦] في : (نَأَيْتُ) ، وحصرها بعضهم في (أَنَيْتُ)[٧] ، وبعضهم : (يَنْتَأُ) ، وهي الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء[٨] فالهمزة للمتكلم مثل : (أَفْعَل) ؛ مذكرًا أو مؤنثًا ، وإنما كانت للمتكلم من جهة موافقتها لـ : (أنا) ، ولا تكون دالة على المتكلم إلا باعتبار معناها دون صورتها والنون له مع غيره ، لأن النون تكون للمثنى مذكرًا أو مؤنثًا ، وللجمع مذكرًا أو مؤنثًا ولا تستعمل للمفرد إلا إذا كان معظمًا ، وإنما

---

(١) قوله : « وحكم حركتها » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « في كيفية إعرابه » .

(٣) قوله : « فقال الشيخ » سقط من (ب) .

(٤) في الأصل : « محتملا » وهو سهو من الناسخ .

(٥) قوله : « تخصص » سقط من (ب) .

(٦) في (ب) : « فقال الشيخ » .

(٧) جاء في الأزهار الصافية (٦١٤/٢، ٦١٥) : « فأما أبو علي الفارسي فقد ضبطها بقوله : « أنيت » وهو محكي عن ابن جني » .

(٨) في سيبويه (١٣/١) : « وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء والياء ، والنون » ، وينظر : الإيضاح العضدي (٦٩/١) ، والمقتضب (١٦٨/١) .

كانت النون للمتكلم لتوافق قولنا[٩] : (نحن) والتاء تستعمل للمخاطب مطلقًا على اختلاف أحواله ، وإنما كانت التاء للمخاطب لتوافق قولنا : (أنت) ، وتستعمل أيضًا في الغائبة والغائبتين في مثل : هند تضرب ، والهندان تضربان ، وأما الياء فتستعمل للغائب مطلقًا. (غيرهما) أي غير المفرد والمؤنث ، والمؤنثين ، فتقول : زيد يضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، والهندات يضربن .

وأما حكم حركة حرف[١٠] المضارعة ، فيكون مفتوحًا ومضمومًا ، فالمفتوح في الثلاثي وإنما فتح لكثرته / في ألسنتهم فخففوه بالفتحه، و [أما] [١١] الخماسي والسداسي فإن حرف المضارعة يكون منها مفتوحًا ، وذلك لثقله ، فلو ضموا حرف المضارعة لأدى إلى الثقل فخففوه بالفتح ، ويكون مضمومًا في الرباعي ؛ وإنما ضم الرباعي خوف التباسه بالثلاثي ، ألا ترى أنك إذا قلت في مضارع (أضرب) (يضرب) وفي مضارع (ضرب) كذلك ، لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم الرباعي ؟ أو لأن الرباعي أقل فجعلوا الضم للأقل[١٢] .

أ/١١٣ و

وأما الموضع الثاني : وهو في وجه إعرابه ، قال الشيخ : (وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الفِعْلِ غَيْرُهُ) يعني الفعل المضارع إذا لم تتصل به (نون) تأكيد ، ولا (نون) جمع مؤنث .

واعلم أن الإعراب في الأفعال ليس بأصل - على الأصح - ، ثم اختلف النحاة في الوجه الذي لأجله كانت الأفعال المضارعة مستحقة للإعراب ، فحُكي عن بعض أهل الكوفة : أنها إنما كانت الأفعال المضارعة مستحقة لمطلق الإعراب من جهة دلالتها على الأوقات المتطاولة وهو باطل بالفعل الماضي[١٣] ، وحكى عن الكسائي : أن إعراب الفعل المضارع إنما كان من

---

(٩) قوله : « قولنا » سقط من (ب) .

(١٠) في (ب) : « حروف » .

(١١) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(١٢) قال الرضي في شرحه (٢/٢٢٧) : « .... لأن الرباعي أقل فاحتمل الأثقل الذي هو الضم ، وتركوا الكسر لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة إلا الياء لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين » . وينظر : شرح المصنف (٦٥٠) ، والوافية في شرح الكافية (٢٥٧) .

(١٣) اختلف الكوفيون والبصريون في علة إعراب المضارع ، فقال الكوفيون : أعرب لأنه داخل على الأحوال المختلفة ، والأوقات الطويلة وقال البصريون : أنه أعرب لأجل مشابهته للاسم ، ينظر تفصيل الخلاف في : الإنصاف (٢/٥٤٩) وشرح ابن يعيش (٧/٦) ، وشرح الرضي (٢/٢٢٧) .

أجل حروف المضارعة واعترضه الموصلي[١٤] بقوله : العوامل تدخل عليه مع وجود الزوائد وهي حروف المضارعة [١٥] ، وحكي عن سيبويه أنه قال : إنما استحقت مطلق الإعراب من جهة وقوعها موقع الأسماء [١٦] .

ووقوعها موقع الأسماء من حيث شابهت اسم الفاعل من وجوه :

الأول : أنها تقع في الصفة والصلة ، والحال ، والخبر ، ولأنها تخصص بعد العموم ولأنها مشبهة له في أن عدد حروفه ، وحركاته ، وسكناته كعدد حروف اسم الفاعل وحركاته وسكناته ، وقال الإمام - قدس الله روحه - : إن مطلق الإعراب في الأفعال إنما كان من أجل العقد والتركيب لما كان ذلك في الأسماء ، ولابد من اعتبار ضَمِيْمَةٍ في الفعل ؛ وهو اتصال حروف المضارعة فعلى هذا لا تكون الأفعال باعتبار هذا القيد منحطَّة عن درجة الأسماء من جهة أن الإعراب فيها مستحق بالعقد والتركيب من غير زيادة[١٧] ، وهو مذهب الكوفيين .

ولا استثنى من هذا إلا صورتين[١٨] : أحدهما : مع نون التوكيد ، والثاني : مع نون جمع المؤنث وإنما استثني ذلك لتعذر الإعراب ، وإنما تعذر لأن ما قبل نون التأكيد مبني على حركة لازمه ، إما مضموماً مع المذكرين[١٩] ، وإما مكسوراً مع المؤنث المخاطبه ، وإما مفتوحاً

---

(١٤) هو أبو المعالي أحمد بن الحسين بن أحمد ، عرف بابن الخباز البلدي ، شارح ألفية ابن معط ، سكن الموصل ونشأ بها وكان يقرىء النحو واللغة والعروض ، والفرائض والحساب ، ولم ير في زمانه أسرع حفظاً منه توفي سنة ٦٣٩هـ . ينظر ترجمته : إشارة التعيين (٢٩) ، والبلغة (٩) ، وبغية الوعاة (٣٠٤/١) .

(١٥) لم أجده فيما رجعت إليه من آثار ابن الخباز .

(١٦) جاء في كتاب سيبويه (١٠/٣) : « .... وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ » ، وينظر : المفصل (٢٤٥) .

(١٧) جاء في الأزهار الصافية (٦١٨/٢ ، ٦١٩) : « والمختار عندنا تفصيل نشير إليه وهو : أن مطلق الإعراب في الأفعال كان مستحقاً من أجل العقد والتركيب لما كان ذلك في الأسماء ، فهذه الجهة هي الأصل في استحقاق مطلق الإعراب في الأسماء المطلق في الأفعال بالعقد والتركيب مع حروف المضارعة ، وعلى هذا تكون الأفعال باعتبار هذا القيد منحطة عن درجة الأسماء من جهة أن مطلق الإعراب فيها مستحق بالعقد والتركيب من غير زيادة » .

(١٨) قوله : « ولا استثنى من هذا إلا صورتين » سقط من(ب) .

(١٩) في الأصل : « المذكورين » وهو سهو من الناسخ .

وهو فيما عداهما هذا فيما قبل النون ، وأما النون فهي لازمة للفتح إذا كانت مشددة وإما ساكنة إذا كانت مخففة[٢٠] ، وأما نون جمع المؤنث فلا يعرب ما قبل النون لأن ما قبلها لازم للسكون ولا يزول عنها ، وأما النون فلأن هذا الفعل لا يعرب إلا بالنون إذا كان مجموعًا ، فلو أعرب بالنون لأدى إلى الجمع بين النونات ، وأما ما يعرب به من الحركات فهو يعرب بالرفع والنصب والجزم كما أن ذلك في الأسماء ، لكن الأسماء بالجر ، والأفعال بالجزم ؛ لما كان الجزم ذهاب حركة والأفعال فيها ثقل[٢١] .

وأما الموضع الثالث : وهو في كيفية الإعراب في الأفعال المضارعة ، قال الشيخ :

(وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ) فأما النصب والجزم ، فإنما يكون بالحروف الناصبة والجازمة ، وسيأتي الكلام عليها[٢٢] ، وأما الرفع فإنما يكون في الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع ، وللمخاطب المؤنث[٢٣] ، فأما المتصل به ذلك فإنما يكون بالنون / وحذفها نحو قولك : هما يضربان ، وهم يضربون ، وأنت تضربين يا امرأة ، ولن يضربا ، ولن يضربوا ، ولن تضربي ، ولم يضربا ، ولم يضربوا ، ولم تضربي وإنما أعرب ما ذكرنا بالنون رفعًا لموافقته لصور التثنية والجمع[٢٤] . ١١٣/أ ظ

هذا إذا كان صحيحًا ، فأما المعتل بالواو والياء فإنه يعرب بالضمة تقديرًا لثقل الضمة على الواو والياء ، وبالفتحة لفظًا لخفتها ، والحذف عند الجزم كقولك : لم يعد ، ولم يرم وإنما أوجب الحذف في الجزم لأن هذه الأحرف لا تتحرك لثقل الحركة فنزلت منزلة الحركة لأن الألف لا يتحرك بحال ، والجزم بالحذف كما كان في الواو والياء ، فإذا تجرد عن الناصب والجازم كان مرفوعًا ، وقد اختلف في رفعه ، فذهب علي بن حمزة الكسائي أنه مرتفع بحرف

---

(٢٠) قوله : « وأما النون فهي لازمة للفتح إذا كانت مشددة ، وإما ساكنه إذا كانت مخففة » سقط من (ب) .

(٢١) قوله : « والأفعال فيها ثقل » سقط من (ب) .

(٢٢) ينظر ص (٢٣٩) فما بعدها .

(٢٣) من قوله : « فإنما يكون بالحروف الناصبة والجازمة » إلى قوله : « ..... وللمخاطب المؤنث » سقط من (ب) .

(٢٤) قوله : « وإنما أعرب ما ذكرنا بالنون لموافقته لصورة التثنية والجمع » سقط من (ب) .

المضارعة ، وحكي عن سيبويه أنه قال : إنه إنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم[٢٥] ، وحكي عن الفراء أنه مرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم ، وهو رأي ابن الحاجب ، والذي اختاره الإمام ـ قدس الله روحه ـ الجمع بين مقالة سيبويه ، ومقالة الفراء[٢٦] فيجعل العلة في الرفع وقوعه موقع الاسم مع التجرد عن الناصب والجازم ولابد في هذا القيد تجرده عن الناصب والجازم لأنه ما لم يتجرد عنهما لم يكن مرفوعاً بحال كما بينا في المبتدأ[٢٧] ، وهو الذي يريده النحاة بقولهم : إن العامل في الفعل المضارع الرفع ، وهو العامل المعنوي فحقيقته راجعة إلى ما ذكر[٢٨] .

****
****
****

(٢٥) قال سيبويه في كتابه (٣/ ٩ ، ١٠) : « هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بني علي مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع الزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها » وينظر (٣/ ١١) منه .

(٢٦) قال العلوي (٢/ ٦٢١) : « والمختار عندنا هو الجمع بين مقالة سيبويه والفراء ويكون مجموعها علة واحدة » .

(٢٧) ينظر القسم الأول من المخطوط لوحة (٤٧) .

(٢٨) ينظر في خلاف البصريين والكوفيين : الإنصاف (٢/ ٥٥٠) ، وشرح ابن يعيش (٧/ ١٢) ، وشرح الرضي (٢/ ٢٣١).

[نَوَاصِبَ الفِعْلِ المُضَارِعِ]

[قوله][1] : (وَيَنْتَصِبُ بـ (أَنْ) ، و (لَنْ) ، و (كَيْ) .... إلى آخرها) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في ذكر نواصب الأفعال ، ولم أختصت بالنصب ؟ والثاني : فيما ينتصب بنفسه ، والثالث : فيما ينصب بإضمار (أَنْ) .

أما الموضع الأول : وهو في ذكر نواصب الأفعال ، ولم نصبت[2]؟ أما النواصب فهي تسعة ، وهي ما يأتي ذكره مفصلا، وأما اختصاصها بالنصب فالوجه فيه[3] أن أم الباب هي (أَنْ) ، وهي مشبهة لـ (أَنّ) المشددة الناصبة للاسم ؛ فلما اشبهتها عملت في الأفعال النصب كعمل تلك في الاسماء النصب ؛ لأن هذه مصدرية الأفعال ، وتلك مصدرية الأسماء وحملت بقيتها عليها بعلة نقلها للأفعال نقلين وتأثيرها فيها ، نقل من الحال إلى الاستقبال ، ونقل إلى معنى كل حرف بذكره معها ، وقد سلك في تقديم المرفوع هنا على المنصوب طريقته في الأسماء[4].

وأما الموضع الثاني : وهو فيما ينصب منها[5] بنفسه فهي أربعة - على الصحيح - : أولها : (أَنْ) ولها أربعة أقسام[6]:

زائدة كقوله تعالى : « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ »[6] - في أحد وجهيه - ، الثاني : أنها المخففة من الشديدة - أي فلما أنه جاء البشير - لأنه مقام تفخيم ، / ومفسرة نحو قوله تعالى : ١١٤/أ و
« أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ »[7] ، ومخففة من الشديدة نحو قوله تعالى : «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى»[8]

---

(١) زيادة من المحقق دل عليها ما قبلها .

(٢) قوله : « ولم نصبت ؟ » سقط من (ب) .

(٣) قوله : « فالوجه فيه » سقط من (ب) .

(٤) من قوله : « ونقل إلى معنى كل حرف » إلى قوله : « طريقة الأسماء » سقط من (ب) .

(٥) قوله : « منها » سقط من (ب) .

(٦) من الآية «٩٦» من سورة يوسف .

(٧) من الآية «١» من سورة نوح .

(٨) من الآية «٢٠» من سورة المزمل .

ولابد من العوض مما حذف منها بالتخفيف[٩] ، وذلك السين ، وسـوف ، وحـروف النفي ، أو تدخل على فعل غير متصرف ، نحو قوله تعالى : « وأَنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلا مَا سَعَى »[١٠] والدعاء نحو : « أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا »[١١] ، وناصبة للفعل وهي هذه .

ودخول الأفعال عليها على ثلاث أقسام : علم ، ويقين ؛ فتكون المخففة من الشديدة وفعل طمع وإشفاق - وهي الناصبة - ، وفعل ظن وحسبان وفيها الوجهان ، وحكى عن سيبويه إلغاؤها مع علة وجود النصب[١٢] كقوله[١٣] :

[١١٧] أَنْ تَقْرآنِ عَلى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا *** مِنّي السَّلامَ وأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدا

وقرأ مجاهد[١٤] : « أن يتم الرضاعة »[١٥] - بالرفع[١٦] - .

(لَنْ) وهي ناصبة[١٧] بنفسها غير مركبة ، وذكر الخليل أنها مركبة من (لا) و (أن)

---

(٩) قوله : « ولابد من العوض مما حذف منها بالتخفيف وذلك » سقط من (ب) .

(١٠) الآية «٣٩» من سورة النجم .

(١١) من الآية «٦» من سورة النور .

(١٢) في الأزهار الصافية (٢/٦٥٧) : « حكى سيبويه إلغاء (أن) عن العمل مع استكمال شرائطها » .

(١٣) لم أعثر على نسبته لقائل معين فيما رجعت إليه من مصادر .

الشاهد في : مجالس ثعلب (١/٣٣٢) ، وشرح ابن يعيش (٧/١٥) ، ولباب الإعراب (٤٦٥) ، والإرشاد (٤٤٩)، وشفاء العليل (٢/٩١٨) ، والخزانة (٨/٤٢٠) .

ولم ينتصب الفعل بها تشبيهاً لها بـ (ما) المصدرية وقال بعض النحاة منهم ابن جني في المنصف ت / إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط / الحلبي (١/٢٧٨) بأن (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة وليست المصدرية .

(١٤) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي الحافظ ، شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة قرأ على حنبل وابن كثير وغيرهما وكان له طلاب كثيرون توفي ٣٢٤ هـ . ينظر في ترجمته : النهاية (١/١٣٩) ، والفهرست (٤٧) .

(١٥) من الآية «٢٣٣» من سورة البقرة .

(١٦) في البحر المحيط (٢/٢١٣) : « وقرئ« أن يتم » برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد ، وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب .... والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة » ، ينظر : دراسات في أسلوب القرآن الكريم لمحمد عبدالخالق عضيمة ، ط/ مطبعة السعادة (ط/١) ١٣٩٢هـ القسم الأول (١/٤١٣) وقد نسبها ابن هشام في مغني اللبيب (١/٣٠) وفي أوضح المسالك (٤/١٥٦) إلى ابن محيصن .

(١٧) في الأصل : « خاصة » وهو سهو من الناسخ .

حذفت ألفها والهمزة من (أَنْ) فهي عاملة عنده بإضمار[١٨] (أَنْ) ، وذكر الفراء أن أصلها (لا) قلبت نونًا وميمًا في (لَنْ) ، و (لَمْ)[١٩] ، ولا دليل [على][٢٠] ذلك كله ، والصحيح الأول وهي لنفي المستقبل تفيد الاستغراق قال الله تعالى : « لَنْ تَرَانِي »[٢١] فأما دوام النفي ففيه خلاف فحكى عن بعض النحاة أنها لا تفيده[٢٢] .

(إِذَنْ) وهي[٢٣] ناصبة بنفسها - أيضًا - ومعناها الجواب والجزاء تقول : لمن قال لك : أنا أحسن إليك ، إذن أشكرك ، أجبته وجازيته بالشكر وتنصب بشروط ثلاثة :

[الشرط الأول][٢٤] : أن تكون في الاستقبال[٢٥] ؛ فإن كان فعلها حالا ، لم تنصب نحو قولك لمن حدثك : إذن أظنك صادقًا ، فلست تعني به الاستقبال ، بل تريد حديثه .

والشرط الثاني : ألا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، كقولك : أنا إذن أشكرك فأشكرك

---

(١٨) جاء في كتاب سيبويه (٦/٣) : « .... فأما الخليل فزعم أنها (لا) ، (أن) ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه يريدون : وي لأمه » وينظر: المقتضب (٨/٢) ، ونتائج الفكر (١٣٠) ، وشرح ابن يعيش (٨ /١١٢) .

(١٩) ينظر رأي الفراء في : التخمير (٩٠/٤) ، والبحر المحيط (١٠٢/١) .

(٢٠) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٢١) من الآية (١٤٣) من سورة الأعراف .

(٢٢) من قال بتأبيد النفي الزمخشري حيث قال في الكشاف (١١٣/٢١) :« فإن قلت : ما معنى لن ؟ قلت : تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) ، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل ، تقول : لا أفعل غدًا ، فإذا أكدت نفيها قلت : لن أفعل غدًا » وقال في المفصل ص(٣٠٧) : « و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل » والذي دعى الزمخشري إلى ذلك عقيدته الاعتزالية حيث أنه من عقيدتهم أن الله تعالى لا يرى عندهم ، وهذا باطل لثبوت ذلك في السنة المطهرة كقوله صلى الله عليه وسلم : « إنكم سترون ربكم يوم القيامة ، كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامنون في رؤيته » ، وقد رد ابن هشام قول الزمخشري حيث قال : « ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه ، ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ... » مغني اللبيب (٢٨٤/١) ، وفي شفاء العليل (٩٢١/٢) « قال الشيخ : والذي حمل الزمخشري على ذلك إن الله عنده لا يرى » وينظر : الأشباه والنظائر (١٧/٣) .

(٢٣) قوله : « وهي » سقط من (ب) .

(٢٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٢٥) قوله : « أن تكون في الاستقبال » سقط من (ب) .

خبر لـ: (أنا) فصارت (إِذَنْ) حشواً غير جزائية[٢٦] .

الشرط الثالث : ألا تكون معها الواو والفاء في أحد الوجهين . فإذا كانت معهافإنها تحتمل النصب على أن الواو والفاء لا يمنعان العمل لأنهما زائدان فتكون أدل على بابها ، والرفع على أنهما يعطفان على ما قبلها فكأن ما بعدهما معتمد على ما قبلها ، فيكون حشواً ، وقد قرئ قوله تعالى : « وإذَنْ لَا يَلْبَثُوا »[٢٧] ، و (يَلْبَثُونَ) بالرفع والنصب[٢٨] .

وقول سيبويه :إلغاؤها هنا عن العمل[٢٩] ، ومن حكمها أنها تكتب بالألف تشبيها لنونها بالتنوين[٣٠] ، ومنهم من كتبها بالنون فرقًا بينها وبين (إذا) الظرفية ، وهو قوي والأول أكثر .

(كَيْ) ومعناها الغرض ، تقول : أسلمت كي أدخل الجنة[٣١] ، وفيها ثلاثة أقوال : منهم من قال : إنها ناصبة بنفسها ، ومنهم من قال : بإضمار (أَنْ) ومنهم من فَصَّل ، وقال : إن كان معها اللام نحو : أسلمت لكي أدخل الجنة[٣٢] ، فهي ناصبة بنفسها ، وإن / كانت أ/١١٤ ظ

(٢٦) وقد أشار ابن مالك إلى هذه الشروط الثلاثة حيث قال :

ونصبوا بإذن المستقبلا *** إن صدرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليمين ، وانصب وأرفعا *** إذا (إذن) من بعد عطف وقعا

شرح ابن عقيل (٣٤٣/٢ ، ٣٤٤) .

(٢٧) من الآية «٧٦» من سورة الإسراء .

(٢٨) « قرأ أبي : « وإن لا يلبثوا » بحذف النون أعمل (إذا) فنصب بها على قول الجمهور ، وبـ (أن) مضمرة بعدها على قول بعضهم ، وكذا في مصحف عبدالله محذوفة النون » البحر المحيط (٦٦/٦) ، وفي الكشاف (١٧١/٣) يوجه الزمخشري القرائتين حيث يقول : « فإن قلت : ما وجه القرائتين ؟ قلت : أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر (كاد) ، والفعل في خبر (كاد) واقع موقع الاسم ، وأما قراءة أبي : ففيها الجملة برأسها التي هي « وإذا لا يلبثوا » عطف على جملة : « وإن كادوا ليستفزونك » ، وينظر : شرح الكافية الشافية (١٥٣٦/٣ ، ١٥٣٧) .

(٢٩) في الكتاب (١٦/٣) : « وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون : إذن أفعل ذاك ، في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعدن ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع جعلوها بمنزلة هل ، وبل » .

(٣٠) قوله : « تشبيهًا لنونها بالتنوين » سقط من (ب) .

(٣١) قوله : « تقول : أسلمت كي أدخل الجنة » سقط من (ب) .

(٣٢) قوله : « نحو : أسلمت كي أدخل الجنة » سقط من (ب) .

مجردة[٣٣] ، فهي ناصبة بإضمار (أَنْ) لأنها إذا دخلت عليها اللام تمحضت للمصدرية لاستحالة دخول حرف الجر على مثله[٣٤] .

وأما الموضع الثالث : وهو فيما ينصب بإضمار (أَنْ) فهي خمسة وهي : (حَتَّى) و (اللاَّم) ، و (الفَاء) ، و (الْوَاو) ، و (أَوْ) ، وإنما لم تعمل بنفسها[٣٥] لأنها مشتركة بين الأسماء ، والأفعال ، والعمل لا يكون إلا[٣٦] بالاختصاص فـ (حَتَّى) ، و (اللام) حرفاجر والبواقي عواطف فلما لم تمخض للفعل[٣٧] افتقرت إلى إضمار (أَنْ) ، واختيرت (أن) من بين حروف المصدر ، لأنها أم الباب ، ولأنها ناصبة ظاهرة[٣٨] وغيرها ليس كذلك فكانت أولى ونحن نذكرها أيضاً واحداً واحداً[٣٩] .

فأولها : (حَتَّى) ، ولها ثلاث أقسام : عاطفة[٤٠] ، وابتدائية ، وجارة وهي الناصبة للفعل وذلك أنها لما لم تكن مختصة بالفعل ، قدر معها مصدر تدخل عليه وهي جارة في التقدير ناصبة لفعله لفظاً نحو : سرت حتى أدخل البلد - أي حتى الدخول[٤١] - فالدخول اسم مجرور

---

(٣٣) قوله : « مجردة » سقط من (ب) .

(٣٤) ذهب البصريون إلا الأخفش : أن (كي) تكون ناصبة بنفسها مثل (أن) وذلك إذا تقدمها اللام نحو قوله تعالى : «لكيلا تأسوا » ـ من الآية «٢٣» الحديد ـ ، وذهب الكوفيون وتبعهم المصنف إلى أن (كي) حرف نصب مثل (أن) ولم يشترطوا تقدم اللام عليها أو تجردها عنها ، ومذهب الأخفش أن (كي) حرف جر وينتصب الفعل بعدها بتقدير (أن) ، وذهب الخليل إلى أن (كي) ناصبة لما بعدها بإضمار (أن) . ينظر : سيبويه (٦/٣) ، والمقتضب (٨/٢ ، ٩) ، ومعاني الحروف (٩٩ ، ١٠٠) ، والإنصاف (٥٧٠/٢) ، ومغني اللبيب (١٨٢/١ ، ١٨٣) .

(٣٥) في الأزهار الصافية (٦٣٨/٢) : « وإنما لم تكن هذه عاملة بأنفسها على رأي أكثر النحاة من البصريين خلافاً لما قاله الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة أنها عاملة بنفسها من جهة أنها حروف عاطفة » .

(٣٦) في : (ب) : « إنما هو » .

(٣٧) قوله : « فلما لم تمخض للفعل » سقط من (ب) .

(٣٨) في (ب) : « ولأنها ناصبة في الظاهر » .

(٣٩) قوله : « ونحن نذكرها واحداً واحداً » سقط من (ب) .

(٤٠) قوله : « عاطفة » على هامش الأصل الأيسر .

(٤١) ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل بدون تقدير (أن) ، وذهب البصريون إلى أنها حرف جر وينتصب الفعل بعدها بتقدير (أن) ، وينظر : الانصاف (٥٩٧/٢) وشرح ابن يعيش (١٩/٧) ، وشرح الرضي (٢٤٠/٢) .

بها وتقدير (أَنْ) مع لفظ الفعل ناصبة له : كأنه قال : حتى أن أدخل[٤٢] البلد ولها معنيان : الغرض ، والغاية فالغرض : أسلمت حتى أدخل الجنة ، والغاية : [سرت][٤٣] حتى تغيب الشمس ، وقولك : [حتى][٤٤] أدخل البلد تحتملها جميعًا[٤٥] ، وشرط نصبها للفعل أن يكون مستقبلا حقيقة ومعناه أن يكون مترقبًا عند السير ، ولما يوجد ، أو حكاية أيضًا نحو : كنت سرت حتى أدخلها ، حاكيًا لما كان منك قبل الدخول ، بخلاف الحال ، وهو الذي يوجد في حال السير كقولك : سرت حتى أدخل البلد ، وأنت في حال الدخول .

وسواء كان حقيقة كما مثلناه ، أو حكاية لما قد تقضى ومضى كقولك : سرت حتى أدخلها، تحكي حال دخولك ، ومنه قولهم : مرض حتى لا يرجونه[٤٦] ، وقوله : شربت الإبل حتى يجئ البعير يجر[٤٧] بطنه لأن هذا في خلال التحدث[٤٨] ، وقوله : (كَانَتْ حَرْفَ ابْتَدَاءٍ) لذلك وقوله : (وَتَجِبُ السَّبَبِيَّةُ) لأنها لم توثر النصب[٤٩] ، فزال تعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا، فوجب تعليقه به معنى ، فمن ثم وجب كونها سببًا بخلاف الناصبة ، فأنها مؤثرة للنصب لفظًا فقد علقت ما بعدها بما قبلها فلم يحتج إلى ذكر سبب لوضوحه لفظًا .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي : كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا) - أي من أجل أن حتى يكون حرف ابتداء لأنه على تقدير الرفع يكون ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها

---

(٤٢) في الأصل : « حتى أدخل أدخل البلد » وهو سهو من الناسخ .

(٤٣) زيادة يستقيم بها النص .

(٤٤) زيادة أيضًا يستقيم بها النص .

(٤٥) في (ب) : « ويجتمعان في قولنا : سرت حتى أدخل البلد » .

(٤٦) في سيبويه (١٦/٣) : « ..... ومثل ذلك قول الرجل : لقد رأى مني عامًا أول شيئًا حتى لا أستطيع أن أكلمه بشئ ولقد مرض حتى لا يرجونه ، والرفع هاهنا في الوجهين جميعًا كالرفع في الاسم » وينظر : المقتضب (٣٩/٢) ، والأصول (١٥٢/١) ، والتخمير (٢٢٧/٣) .

(٤٧) ينظر سيبويه : (١٦/٣) والإيضاح العضدي (٣٢٧/١) والمفصل (٢٤٧) ، وشرح ابن يعيش (٧ / ٣١) ، وشرح المصنف (٦٦٠) .

(٤٨) قوله : « لأن هذا خلال التحدث » سقط من (ب) .

(٤٩) في (ب) : « لم تؤثر في اللفظ النصب .

فتبقى كان ناقصة بلا خبر ، وهو غير جائز[٥٠] فإن قصدت التامة جاز - أي جاز الرفع -[٥١] وكذلك لو قلت في الناقصة : كان سيري متعبًا أو بالأمس حتى أدخلها ، جاز أيضًا وأما إذا نصبت فلا أشكال في جواز الكل .

وقوله : (وَأَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟) عطف على قوله : (ومن ثم) — أي ومن أجل — /أن ما قبلها يجب أن يكون سببًا لما بعدها امتنعت هذه المسألة أيضًا لأنك إذا رفعت فقد حكمت بوقوع الدخول وسببه السير ، وأنت شاك فيه مستفهم[٥٢] عنه فاستحالت المسألة في همزه وجاز[٥٣] أيهم سار حتى يدخلها لأنك شاك في تعيين السائر فقط ، وقد حصل سائر ما فالدخول غير مستحيل . ١١٥/أ ظ

لام (كي) ، ولام الجحود نحو : أسلمت لأدخل الجنة ، « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ »[٥٤] ، وهما مشتركان في أنهما في الصورة سواء[٥٥] ، وفي الدخول على الأفعال وفي نصبهما لها ، وفي أنهما مكسورتان ، ويختلفان أن لام (كي) للتعليل بخلاف أختها ، وأنها إذا حذفت اختل الكلام دون أختها ، وأنها لا تدخل على نفي دخل على كان بخلاف أختها، وأن اللام التي بمعنى (كي) تظهر مع (أن) دون[٥٦] أختها ، وخصوا لام (كي) بإظهار (أن)[٥٧] فرقًا بينهما من أول الأمر لقوتها لكونها للتعليل ، ولأن سقوطها يخل بمعناها ، فاختصت بإظهار (أن) وتجب (أن) مع اللام عند دخولها على (لا) نحو : «لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ»[٥٨]

---

(٥٠) قوله : « وهو غير جائز » سقط من (ب) .

(٥١) قوله : « أي جاز الرفع » سقط من (ب) .

(٥٢) في الأصل : « مستفهمًا » وهو سهو من الناسخ .

(٥٣) قوله : « في همزه وجاز » سقط من (ب) .

(٥٤) من الآية «٣٣» من سورة الأنفال .

(٥٥) قوله : « سواء » سقط من (ب) .

(٥٦) في (ب) : « بخلاف » .

(٥٧) قوله : « لام كي بإظهار أن » سقط من (ب) .

(٥٨) من الآية «٢٩» من سورة الحديد .

لئلا يدخل حرف على حرف ، ومما يجوز أظهارها في الحروف العاطفة وهي : الواو ، والفاء ، و (أو) حيث تكون عاطفة لفعل صريح بخلافها إذا عطفت فعلا على فعل حيث نصب باضمار (أن) ، فإنه يمتنع اظهارها فيها لئلا يعطف الفعل على الاسم ، وبقية الحروف يمتنع إظهار (أن) معها لعدم الموجب للجواز وهو العطف لأن تقديرها كاف[٥٩]...

الفاء ، وتكون ناصبة للفعل[٦٠] بشرطين أحدهما : السببية ، والثاني : أن يكون قبلها أمر[٦١] نحو : قم فأقوم[٦٢] ، أو نهي : لا تقم فأقوم ، أو استفهام نحو : أتقوم فأقوم ؟ أو نفي نحو : ما أسأت فأهانَ ، أو عرض نحو : آلا تنزل فتصب خيرًا ، أو تمن نحو : « يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعهُمْ فَأَفُوْزَ فَوْزَاً عَظِيْمَاً »[٦٣] أو دعاء نحو : رزقك الله العافيةَ ، فتصح وقد ألحقوا هذه (كأن) نحو قولهم : كأنك علينا أمير فنطيعك ، وما في معنى النفي كقولك : أنا غير منكر حديثك ، فيكون صحيحًا ، والتقليل - أيضًا - نحو : قل من يقول ذلك فيصدقك ، وضده - أيضًا كثر - نحو : كثر اتيانك إلينا فتحدثنا ، وكذلك (إنما) لأنها في معنى النفي قال الله تعالى : « إِنَّما أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُوْلَ لَهُ كَنْ فَيَكُوْنَ »[٦٤] - بنصب (يكونَ) - في قراءة ابن عَامر[٦٥] .

وقد يرفع الفعل بعدها إذا لم تكن سببية ، نحو قوله تعالى : « وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ

---

(٥٩) ينظر الفرق بين لام (كي) ولام الجحود : نتائج الفكر (١٣٨ ، ١٣٩) . والأشباه والنظائر (٥٠٢/٢) .

(٦٠) قوله : « وتكون ناصبة للفعل » سقط من (ب) .

(٦١) في (ب) : « أن يكون قبلها أفعال الطلب » .

(٦٢) في الأصل : « قام فأقوم » وهو سهو من الناسخ .

(٦٣) من الآية «٧٣» من سورة النساء .

(٦٤) الآية «٨٢» من سورة يس .

(٦٥) « قرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب .... ووجه النصب أنه جواب على لفظ (كن) لأنه جاء بلفظ الأمر ، فشبه بالأمر الحقيقي ، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء » البحر المحيط (٣٦٦/١) ، وينظر : كتاب السبعة (٥٤٤) ، ودراسات لإسلوب القرآن الكريم القسم الأول (٢٧٧/٢ ، ٢٧٨) . وابن عامر هو : عبدالله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي ، مقري الشام وأحد القراء السبعة ، ولد سنة ٢١هـ ، وتوفي سنة (١١٨هـ) . ينظر في ترجمته : طبقات القراء (١٢٣/١) ، وسير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥) .

فَيَعْتَذِرُونَ»(٦٦) ، على استئناف العطف ، وكقوله(٦٧) :

[١١٨] ألم تسأل الربع القواء فينطق *** وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

/ جعله ينطق على كل حال ، ولقولك : ما تاتينا فتحدثنا ـ بالنصب ـ معنيان : ١١٥/أ ظ

أحدهما : أن تنفي الإتيان والحديث جميعًا ، والثاني : أن تنفي الإتيان والحديث في حال الإتيان فكأنه نفى الحديث دون الإتيان ـ أي منك إتيان كثير ولا حديث منك ـ وأما في الرفع فله ـ أيضًا ـ معنيان :

أحدهما : أن تكون عاطفة ، فيكون معناه أنه لا يأتي ، وأنه لا يحدث(٦٨) .

الثاني : أنه نفي الإتيان دون الحديث فتكون مستأنفة ـ أي ما تأتينا فأنت تحدثنا ـ

الواو تكون ناصبة بإضمار (أن) بشرطين : أحدهما : أن تكون جامعة ، والثانية : أن تكون جوابًا لأحد (٦٩) الأشياء الثمانية المتقدمة كقوله (٧٠) :

[١١٩] فقلت ادعي وأدعو إن أندى *** لصوت أن ينادي داعيان

---

(٦٦) الآية «٣٦» من سورة المرسلات .

(٦٧) هو جميل بن معمر العذري ، ينظر العذري ، ينظر ديوانه ص(٣٣) ط / دار بيروت١٣٨٥هـ ورواية الديوان :

...... الخواء .... *** ....

البيت من شواهد سيبويه (٣٧/٣) ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس (١٠٥/٣) ، والجمل (١٩٤) ، ومعاني الحروف للرماني (٤٤) ، وشرح ابن يعيش (٦٣/٧) ، والخزانة (٥٢٤/٨) .

قوله : « القواء » القفر ، « سملق » القاع الصفصف .الصحاح (قوى) ، (سلق) .

(٦٨) في (ب) : « أنه لم يأت ولم يحدث » .

(٦٩) قوله : « لأحد » سقط من (ب) .

(٧٠) نسبه سيبويه للأعشى (٤٥/٣) ، والزمخشري في المفصل (٢٤٨) لربيعة بن جشم ، ونسبه ابن يعيش (٣٥/٧) للأعشى أو الحطيئة والصحيح أنه لدثار بن شيبان النمري ، كما في التنبيه على أمالي القالي للبكري ط/دار الكتب ١٣٤٤هـ ص(١٠٠) ، والمفضل في شرح أبيات المفصل للنعساني ، مطبوع في حاشية المفصل ص(٢٤٨) ، واللسان (ندى).

والبيت من شواهد سيبويه (٤٥/٣) ، وينظر : معاني القرآن للفراء (١٦٠/١) ، ومجالس ثعلب (٤٥٦/٢) ومعاني القرآن للنحاس (٢١٥/٥) ت / محمد علي الصابوني ط / جامعة أم القرى (ط/١) ١٤١٠هـ ، والتبصرة (٣٩٩/١) والإنصاف (٥٣١/٢) ، وأمالي ابن الحاجب (١٣٥/٤) ، والصحاح (ندى) .

– أي ليجتمع دعاي ودعاؤك – ، ونحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن – أي لا تجمع بينها – ، ويجوز فيها الجزم على أنه ناه له عن أن يستعمل واحد منهما وألا يجمع بينهما ، ويجوز فيها الرفع على أنه جملة حالية فعلى هذا لا يكون ناهيًا له عن جمعهما إلا على هذه الصفة وهو الأكل في حال الشرب ، فإن جمع بينهما مفرقًا لم يكن مخالفًا ، وفي النصب يكون مخالفًا ، وفي الجزم يكون مخالفًا وإن تناول واحد(٧١) فقط .

وقد يرفع ما بعدها على الاستئناف كقوله تعالى : « وَتَكْتُمُونَ الحَقَّ »(٧٢) في قراءة ابن مسعود(٧٣) ، وكذلك : « وَنقِرُّ فِي الأَرْحامِ »(٧٤) ، ومنه البيت(٧٥) :

[١٢٠] وما أنا للشئ الذي ليس نافعي *** ويغضب منه صاحبي بقؤول

– أي وهو يغضب – وروي منصوبًا .

(أو) ومعناها الاستثناء أو الغاية تقول : لا أكرمك أو تعطيني حقي – أي إلا أن – أو إلى أن ، ومعناهما متقارب ، وهي ناصبة أيضًا بإضمار (أن)(٧٦) ، وقد يكون الفعل بعدها

---

(٧١) قوله : « واحدًا » على هامش الأصل الأيسر .

(٧٢) من الآية «٤٢» من سورة البقرة وأول الآية « ولا تلبسوا الحق بالباطل .... » .

(٧٣) « قرأ عبدالله : « وتكتمون الحق » وخرج على أنه جملة في موضع الحال وقدره الزمخشري : كاتمين ، وهو تقدير معنى لا تقدير إعراب ..... ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر ، وهو أن يكون الله قد نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق ؛ فتكون الجملة خبرية عطفت على جملة النهي على من يرى جواز ذلك وهو سيبويه » البحر المحيط (١/ ١٨٠) .

(٧٤) من الآية «٥» من سورة الحج .

(٧٥) البيت لكعب بن سعد الغنوي .

والبيت من شواهد سيبويه (٣/ ٤٦) ، وينظر : المقتضب (٢/ ١٩) وشرح ابن يعيش (٧/ ٣٦) ، ولباب الإعراب (٣٦٤) ، والملخص (١/ ١٣٧) والخزانة (٨/ ٥٦٩) .

(٧٦) قوله : « ومعناهما متقارب ، وهي ناصبة بإضمار (أن) » سقط من (ب) .

مرفوعًا كقوله تعالى : « تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ »(٧٧) على الاستئناف أوالاشتراك ، وكقوله(٧٨) :

[١٢١] فقلت له لا تبك عينك إنما *** نحاول ملكًا أو نموت فنعذرا

– بالرفع في (نموت) على الوجهين – ويجوز نصبه ، والكل عربي صحيح(٧٩) .

قوله : (والعاطفة إذا كان المعطوف(٨٠) عليه اسمًا) يعني أنه من موجبات نصب الفعل أن تكون هذه الأحرف العاطفة وهي : الواو ، والفاء ، و (أو) عاطفة على أسم لأنه إذا كان المعطوف عليه اسمًا يوجه تقديرها بالمصدرية فيصير اسمًا ليصح عطف اسم على مثله لأنه لا يصح عطف فعل على اسم كقولها(٨١) :

[١٢٢] للبس عباءة وتقر عيني *** أحب إلي من لبس الشفوف

– أي وإقرار عيني – ليصح عطفه على (لبس)(٨٢) .

مسألة : اعلم أن الحروف العاطفة في نصب الأفعال على ضربين :

الضرب / الأول : تنصب بإضمار (أن) إذا كانت عاطفة لفعل على فعل بشرطين: ١١٦/أ و
السببية ، وأن [يكون](٨٣) قبلها الأمور الطلبية المشهورة ، وخالف الكسائي فيها وجعلها ناصبة

---

(٧٧) من الآية «١٦» من سورة الفتح .

(٧٨) هو أمرؤ القيس ، ينظر ديوانه ص(٨٩) .

البيت من شواهد سيبويه (٤٧/٣) ، وينظر : المقتضب (٢٨/٢) ومعاني الحروف (٧٩) ، والخصائص (٢٦٣/١)، والتبصرة (٣٩٨/١) وشرح ابن يعيش (٢٢/٧ ، ٢٣) ، والفوائد المحصورة (١٧٢) ، والخزانة (٤٤٥/٨) .

(٧٩) من قوله : « على الاستئناف أوالاشتراك ، إلى قوله « والكل عربي صحيح » سقط من (ب) .

(٨٠) الفاء من قوله : « المعطوف » سقطت من درج النص وهي على الهامش .

(٨١) هي ميسون بنت بحدل الكلبية .

البيت من شواهد سيبويه (٤٥/٣) ، وينظر : المقتضب (٢٧/٢) ومعاني الحروف (٦٢) ، والمحتسب (٣٢٦/١)، والاقتضاب (١١٥) ، والأمالي الشجرية (٢٨٠/١) ، ونتائج الفكر (٣١٨) ، وشرح ابن يعيش (٢٥/٧) ، والخزانة (٥٠٣/٨) .

(٨٢) قوله : « أي وإقرار عيني ، ليصبح عطفه على (لبس) » سقط من (ب) .

(٨٣) زيادة يتطلبها المعنى ويقتضيها السياق .

بنفسها من غير حاجة إلى الاضمار ، وحجة البصريين : أنها مشتركة بين الأسماء والأفعال فلم تعمل لعدم الاختصاص(٨٤) واشترطوا أن يكون قبلها الأمور المذكورة ليحصل معنى المصدرية فيها كما إذا قلت : قم فأقوم - أي ليكن قيام منك وقيام مني - إلى آخرها وضعف عند الأمور الخبرية كقولك(٨٥) :

[١٢٣] سأترك منزلي لبني تميم *** وألحق بالحجاز فأستريحا

ولا يجوز فيها إظهار (أن) لقيام القرينة عليها مع كون الحذف أحصر .

الضرب الثاني : أن تكون عاطفة لصريح الفعل على صريح الاسم فتختص بأحكام آخر منها : أنه يجب قصرها على الواو ، والفاء ، و (أو) ، و (ثم) دون غيرها(٨٦) ، فلا تقول : عجبت من قيامك ، بل تقوم لعدم دخول بقية العواطف في نواصب الأفعال ، فمثالها في الواو قولها(٨٧) :

م [١٢٢] للبس عباءة وتقر عيني *** أحب إليَّ من لبس الشفوف

ومثالها في الفاء قوله(٨٨) :

[١٢٤] لولا توقع معتر فأرضيه *** ما كنت أوثر إترابًا على ترب

---

(٨٤) ينظر ص(٢٤٣) هامش (٣٥) .

(٨٥) هو المغيرة بن حبناء .

البيت من شواهد سيبويه (٣/٣٩) ، وينظر : المقتضب (٢/٢٤) والإيضاح العضدي (١/٣٢٢) ، والمحتسب (١/١٩٧) ، والعمدة (٢/٢٧٦) وإصلاح الخلل (٤٠٨) ، والتبصرة (١/٤٠٢) ، وشرح ابن يعيش (٧/٥٥) ، ولباب الإعراب (٣٦٠) ، والخزانة (٨/٥٢٢) .

(٨٦) في (ب) « دون سائر الحروف » .

(٨٧) تقدم هذا الشاهد ص(٢٥٠) .

(٨٨) لم أقف على نسبته لقائل معين .

الشاهد في : أوضح المسالك (٣/١٨٢) ، وشرح ابن عقيل (٢/٣٦٠) وشفاء العليل (٢/٩٣٧) ، وهمع الهوامع (٤/١٤١) ، والدرر اللوامع (٢/١١) ، والأزهار الصافية (٢/٦٤٧) .

قوله : « معتر » هو الفقير والمحتاج ، « إترابًا » مصدر أترب الرجل ، إذا استغنى ، « ترب » هو الفقر والعوز . الصحاح (عرر) ، و (ترب) .

ومثال (أو) قوله تعالى : « إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُوْلاً »[٨٩] في قراءة من ينصب وهم من عدا نافع[٩٠] ، ونحو قوله[٩١] :

[١٢٥] ولولا رجال من عقيل أعزة *** وآل سبيع أو أسوءك علقما

وفي هذا المعطوف عليه اسم غير مصدر ، والكل سواء في نصب الفعل بعده .

ومثال العطف بـ (ثم) قوله[٩٢] :

[١٢٦] إني وقتلي سليكًا ثم أعقله *** كالثور يضرب لما عافت البقر

ومنها أن هذه العواطف المقيدة بالاسمية[٩٣] يجوز إظهار (أن) فيها ، وإنما جاز فيها دون المتقدمة فرقًا بينهما ، وخصوا هذه بالاظهار لكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرًا فلم تقو القرينة مع الظاهر بخلاف التي تعطف على الفعل فلا مخالفة في الظاهر فجاز اعتمادًا على القرينة وهو وجوب الإضمار لعدم استقلالها بالعمل بنفسها على الصحيح - على

---

(٨٩) من الآية (٥١) من سورة الشورى .

(٩٠) جاء في الكشف (٢/٢٥٣ ، ٢٥٤) : « قرأ نافع برفع (يرسل) وإسكان الياء في (يوحي) ، وحجة من رفع ، وأسكن الياء أنه استأنفه ، وقطعه مما قبله ، أو رفعه على اضمار مبتدأ تقديره : أو هو يرسل رسولا ..... ويعطف عليه (فيوحي)»، وينظر : النشر (٢/٣٦٨) ، والإقناع (٢/٧٥٨ ، ٧٥٩) والبدور الزاهرة (٢٨٦) .

(٩١) هو : حصين بن حمام المري .

البيت من شواهد سيبويه (٣/٤٩ ، ٥٠) ، وينظر : المحتسب (١/٣٦٢) وشفاء العليل (٢/٩٢٧) ، والهمع (٤/١١٧) ، والتصريح (٢/٢٤٤) ، واللسان (رزم) .

قوله : « علقمًا » العلقم شجر مُرّ ، ويقال للحنظل ولكل شيء مُر : علقم . الصحاح (علقم) .

(٩٢) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي .

[١٢٦] والشاهد في : شرح ابن عقيل (٢/٢/٣٥٩) ، وهمع الهوامع (٤/١٤١) والتصريح (٢/٢٤٤) ، والصحاح (عيف)، واللسان (ثور) .

والشاهد قوله : « ثم أعقله » حيث نصب المضارع بـ (أن) المضمرة بعد (ثم) العاطفة بعد اسم صريح ، وهو قوله: «قتلي» .

قوله « « أعقله » العقل : الدية ، وإنما سميت بذلك لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي المقتول ، « عافت » كرهت أن تشرب . الصحاح (عقل) ، (عيف) .

(٩٣) قوله : « ومنها أن هذه العواطف المقيدة بالأسمية » سقط من (ب) .

ما قدمناه[٩٤] .

وقد حكي عن الكسائي ، وأبي سعيد السيرافي جواز إضمار (كي) في النواصب قالا : لأنها تنصب في بعض المواضع فصح إضمارها وضعف كلامهما بامتناع ذلك لفساد المعنى في بعض الصور كقولها[٩٥] :

م / [١٢٢] .... وتقر عيني *** ....

فلا يصح فيها : كي تقر عيني ، إذ ليس معناه ذلك ، ولأن (كي) محمولة في عمل النصب على (أن) كما حمل عليها (لن) ، و (إذن) فكما لا يجوز اضمار هذه الأحرف كذلك (كي) .

****

****

****

(٩٤) ينظر ص (٢١٧) فما بعدها .

(٩٥) تقدم هذا الشاهد ص(٢١٨) .

[جوازم الفعل المضارع]

قوله : (وينجزم بـ (لم) ، و (لما) ، ولام الأمر ، ولام النهي ...... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في ذكر جوازم الأفعال[١] ، والوجه الذي لأجله عملت ، ولم اختصت[٢] بالجزم؟ والثاني : فيما يجزم فعلا واحدًا ، والثالث : فيما يجزم فعلين .

أما الموضع الأول : وهو في ذكر جوازم الأفعال ، والوجه الذي لأجله عملت ولم اختصت بالجزم ؟

أما الجوازم فهي على ثلاثة أضرب : أسماء غير ظروف ، وظروف ، وحروف .

أما الأسماء غير الظروف فهي : (ما) ، و (من) ، و (أي) ، و (مهما) ، وأما الأسماء الظروف فهي : (أين) ، و أني ، و (متى) ، و (إذما) و أما (إذاما) و(كيفما) فشاذ ، وأما الحروف فهي : (لم) ، و (لما) و (لام) في الأمر ، و (لا) في النهي[٣] .

وأما الوجه الذي لأجله عملت[٤] ، فلأن الجوازم اختصت بالأفعال ، ومن أصولهم أن الحرف إذا اختص ولم يكن جزءًا من الكلمة فلابد من عمل .

وأما لم اختصت بالجزم ؟ فلوجهين :

أما أولا : فلأن النصب والرفع قد استحقا[٥] ، والجر من خصائص الأسماء فلم يبق إلا الجزم .

وأما ثانيًا : فلأن الاسم لما اختص بالجر خص الفعل بالجزم[٦] ؛ وذلك لأن الفعل ثقيل

---

(١) قوله : « الأفعال » سقط من (ب) .

(٢) قوله : « والوجه الذي لأجله عملت ، ولم اختصت بالجزم ؟ » سقط من (ب) .

(٣) قوله : « وأما الحروف فهي : (لم) ، و (لما) ، و (لا) في النهي » سقط من (ب) .

(٤) قوله : « وأما الوجه الذي لأجله عملت » سقط من (ب) .

(٥) أي قد انتهيا منهما .

(٦) وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته حيث قال :

والاسم قد خصص بالجر كما   قد خصص الفعل بأن ينجز ما

ينظر شرح ابن عقيل (٤١/١) .

والجزم حذف حركة أو حرف فقصدوا تخفيف الأفعال .

الموضع الثاني : وهو فيما يجزم فعلا واحدًا فهي : (لَمْ) و (لمَـا) ، ولام الأمـر ، و (لا) في النهي ، فأما (لم) فلقلب[٧] المضارع ماضيًا ونفيه تقول : لم يقم زيد فتجدها كما ذكر .

وأما (لما) فهي مثلها ، وتختص بأشياء خمسة :

أولها : الاستغراق تقول : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، فنفي النفع في جميع الأوقات[٨] بخلاف (لَمْ) .

الثاني : أنها تكون جواب فعل معه (قَدْ) ، تقول : قد قام زيد ، فنقول : لما يقم .

الثالث : أن فعلها يحذف ، وإنما حذف لزيادة حروفها على (لم)[٩] .

الرابع : أنهـا تكون بمعنى (إلاّ) وذلك كـقـوله تعـالى : « إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ »[١٠] ، وتقول العرب : عزمت عليك لما فعلت[١١] .

الخامس : أنها تكون اسمًا في قوله : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ »[١٢] أي حِينَ[١٣] .

وأما لام الأمر فالمطلوب بها الفعل ، وكان من شأن الشيخ أن يقول : ولام الطلب ليدخل فيه مثل[١٤] : لِتَغْفِرْ لنا ، وهذه اللام قد تكون للمتكلم مثل : لأضرب ، وللمخاطب غير

(٧) في الأصل : « فلقب » وهو سهو من الناسخ .

(٨) قوله : « فنفي النفع في جميع الأوقات » سقط من (ب) .

(٩) وذلك مثل : خرجت ولما ، أي : ولما تخرج .

(١٠) الآية «٤» من سورة الطارق .

(١١) جاء في معاني الحروف (١٣٣) : « ..... أن تقع بمعنى إلا ، حكى سيبويه : نشدتك الله لما فعلت ، أي إلا فعلت » ولم أجد ماذكره الروماني في كتاب سيبويه .

(١٢) من الآية «٢٣» من سورة القصص .

(١٣) سقط الموضع الخامس من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(١٤) في الأصل : « مثل قوله تعالى » وهو سهو من الناسخ .

الفاعل مثل : لتضرب أنت ، وللغائب مثل : ليقم زيد فأما المخاطب الفاعل فلم / يجز[١٥] لدلالة الخطاب ، وقد أجازه الكوفيون محتجين[١٦] بما ورد من الشاذ كقراءة عثمان - رضي الله عنه[١٧] « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا »[١٨] ، وبقوله عليه الصلاة والسلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »[١٩] . ١١٧/أ ظ

وقد تحذف هذه اللام ، وحذفها على ثلاثة أوجه :

أحدها : قياس كقوله تعالى : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ »[٢٠] - أي ليقيموا - وإنما حذفت اللام لدلالة « قل » عليها ، ولا يصح أن يكون جوابًا لـ « قل » لأنه كان يلزم[٢١] أن يكون « يُقِيمُوا » ثانيًا .

وثانيها : أن يكون حذفها على وجه الجواز كقول الشاعر[٢٢] :

[١٢٧] قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا *** تِيذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

---

(١٥) قوله : « فلم يجز » سقط من (ب) .

(١٦) في الأصل : محتجون » وهو سهو من الناسخ .

(١٧) جاء في المحتسب (٣١٣/١ ، ٣١٤) : « ...... ومن ذلك قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان بن عفان ، وأبي بن كعب .... : « فبذلك فلتفرحوا » بالتاء ، وقرأ : « فبذلك فافرحوا » أُبي بن كعب ، « فلتفرحوا » بالتاء ، خرجت عن أصلها وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام .... وكأن الذي حَسَّنَ التاء هنا أنه أمرلهم بالفرح فخوطبوا بالتاء لأنها أذهب في قوة الخطاب فاعرفه » وينظر : النشر (٢٨٥/٢) ، والبدور الزاهرة (١٤٧) ، ودراسات لإسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول (٥٠٩/٢) ، وتذكرة النحاة (٦٦٥) .

(١٨) قراءة الجمهور : « فبذلك فليفرحوا » من الآية «٥٨» من سورة يونس .

(١٩) لم أجده بهذه الرواية ، ووجدته بروايات مختلفة ، منها رواية البخاري في تفسير سورة النساء « ونحن في مصافنا » ، ورواية : « فيأخذ الناس مصافهم » في صحيح مسلم باب المساجد (٥٩) ورواية : « قال لنا على مصافكم كما أنتم » في صحيح الترمذي ، تفسير سورة النساء ومسند الإمام أحمد (٤٣/٥) .

(٢٠) من الآية «٣١» من سورة إبراهيم .

(٢١) قوله : « لأنه كان يلزم » طمس في الأصل والمثبت من (ب) .

(٢٢) هو منظور بن مرثد الأسدي .

والشاهد في : إصلاح المنطق (٣٤٠) ، وشرح الكافية الشافية (١٥٧/٣) ومغني اللبيب (٢٢٥/١) ، والهمع (٣٠٩/٤) ، والدرر (١٧/٢) ، والخزانة (١١/٩) .

وهي حيث تكون بعد القول غير أمر كالمثال وهو (قُلْتُ)[٢٣] .

الثالث : أن يكون الحذف على جهة الشذوذ كقوله[٢٤] :

[١٢٨] مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *** إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

لأن التقدير : لتفد نفسك ، وهذه اللام مكسورة لأنها لام الجر إلا إذا دخل عليها أحد العواطف كقوله تعالى[٢٥] : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُم » - بالسكون والكسر[٢٦] - فالكسر على ما كانت عليه قبل دخول الأحرف ، والسكون على التخفيف لأنها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة فصارت كـ (كَتِفْ) فجاز فيها الوجهان .

و (لا) في النهي ، وكان من حقه أن يقول : و (لا) في الدعاء ليدخل مثل قوله تعالى : « لا تُزِغْ قُلُوبَنَا »[٢٧] وهي في المعنى نهي ، وأما النافية فغير جازمة .

وأما الموضع الثالث : وهو فيما يجزم فعلين فذلك يكون من الحروف ، ومن الأسماء ومن الظروف ، أما الحروف فذلك نحو : (إن) وهي على ضربين : ظاهرة ، ومقدرة[٢٨] فالمقدرة مع الأمور الطلبية وهي :

الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والدعاء ، وترفع مع الجحد لأنه

---

(٢٣) قوله : « وهي حيث تكون بعد القول غير أمر كالمثال وهو قلت » طمس في الأصل والمثبت من (ب) .

(٢٤) نسب هذا البيت إلى : أبي طالب ، وحسان ، والأعشى ؛ وليس في ديوان واحد منهم .

والبيت من شواهد سيبويه (٨/٣) ، وينظر : المقتضب (١٣٢/٢) ، والأمالي الشجرية (٣٧٥/١) ، والإنصاف (٥٣٠/٢) ، وشرح ابن يعيش (٢٥/٧) ، والخزانة (٦٢٩/٣) .

قوله : « تبالا » سوء العاقبة ، وهو بمعنى الوبال .

(٢٥) من الآية «٢٩» من سورة الحج .

(٢٦) « قرأ ابن عامر ، وأبو عمرو ، وورش ، ورويس ؛ بكسر اللام فيهما ، ووافقهم قنبل في : « ليقضوا » وانفرد ابن مهران بكسر اللام فيهما عن روح ، وكذلك انفرد فيهما الخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر مخالفًا سائر الناس في ذلك ، وقرأ الباقون بإسكان اللام فيهما » النشر (٣٢٦/٢) وينظر : معاني القرآن للفراء (٢٢٤/٢) والسبعة (٤٣٤) ، والبدور الزاهرة (٢١٣) .

(٢٧) من الآية «٨» من سورة آل عمران .

(٢٨) في الأصل : « المقدرية » وهو سهو من الناسخ .

خبر محض ، فـ (إن) هاهنا من القسم الأول ؛ وهو ما يجزم فعلا واحداً ، لأن جواب هذه الأشياء مجزوم بتقدير (إن) .

وأما إذا كانت ظاهرة جزمت فعلين ، ووقوع الفعلين بعدها على أربعة أضرب :

الأول : مضارعين مثل : إن تكرمني أكرمك ، فهذه جازمة لهما جميعًا ، وقد شذَّ إلغاؤها في الثاني مثل[٢٩] :

[١٢٩] يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرعُ *** إنَّكَ أنْ يُصْرَعْ أَخُوك تُصْرَعُ

ـ وتاؤيله فَأنتَ تُصْرَعُ ـ

وإن كانا ماضيين جزمت تقديراً[٣٠] ، وإن كان الأول مضارعًا[٣١] والثاني ماضيًا جزمت الأول لفظًا والثاني تقديراً مثل :إن تقم قمت ، ومثل قوله[٣٢] :

[١٣٠] إن يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِها فَرَحًا *** مِنيّ وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر[٣٣] :

[١٣١] مَنَ يَكِدْني بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ *** كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيْدِ

---

(٢٩) البيت لجرير بن عبدالله البجلي ، أو لعمرو بن خثارم العجلي .

البيت من شواهد سيبويه (٣/٦٨) ، وينظر :المسائل المشكلة (٤٥٤) ، والعمدة (٢/٢٧١) ، والأمالي الشجرية (١/٨٤)، وشرح ابن يعيش (٤٩/١٥٨) ، وشرح ابن عقيل (٢/٣٧٤) ، والخزانة (٨/٢٠) .

(٣٠) في (ب) « فالجزم مقدر » .

(٣١) في الأصل : مضارعٌ » وهو سهو من الناسخ .

(٣٢) لقعنب بن أم صاحب ، واسمه ضمرة ، أحد بني عبدالله بن غطفان .

الشاهد في : المحتسب (١/٢٠٦) ومغنى اللبيب (٢/٦٩٢) ، وشرح الأشموني (٤/١٧) ، والأزهار الصافية (٢/٦٦٨) .

(٣٣) البيت لأبي زبيد الطائي ، والشاهد في ديوانه ص(٥٢) ت / د . نوري القيسي ، ط / مطبعة المعارف ١٩٦٧ ، ورواية الديوان :

من يردني .... *** ....

والشاهد في : المقتضب (٢/٥٨) ، والمقرب (١/٥٩) ، وشرح ابن عقيل (٢/٣٧١) ، وشرح الأشموني (٤/١٧) ، والخزانة (٣/٦٥٤) .

قوله : « الشجا » ما يعترض في الحلق كالعظم ونحوه ، « الوريد » عرق تزعم العرب أنه من الوتين .

الصحاح (شجى) ، (ورد) .

/ وإن كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً فقد أنكره الشيخ طاهر[٣٤] ، وأثبته الشيخ ابن الحاجب ، وأجاز الوجهين ، فعملهما على الأصل ، وإلغاوها لما بطل عملها في الأول لفظاً لم يتهيأ بعد ذلك ، والجزم أكثر وقد ورد قوله[٣٥] : ١١٩/أ ظ

[١٣٢] وإن أتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ *** يَقولُ لاَ غَائِبٌ مَالي وَلا حَرِمُ

وقد تدخل الفاء على الجزاء ، ودخولها على ثلاثة أضرب :

الأول :ممتنع وهو إذا كان الجزاء ماضياً بغير (قد) لفظاً أو معنى فاللفظ : إن تكرمني أكرمتك والمعنى مثل : إن أكرمتني لم أكرمك[٣٦] ، لأن الشرط هاهنا مؤثر في الجزاء لما قلبت معناه إلى الإستقبال .

والثاني : جائز الوجهان ، وهو إذا كان الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ (لا) لفظاً مثل : إن أكرمتني لا أكرمك ، وإن أكرمتني فلا أكرمك وإنما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير الشرط فيها وصحة نفيه ؛ وذلك أن المنفي بـ (لا) إن أجريته مجرى (لَنْ) بعد تأثير حرف الشرط فيها لتمحصها للإستقبال[٣٧] .

---

(٣٤) جاء في المقدمه المحسبة (٢٤٥/١) : « و (إن) في المجازاة تجزم فعلين وهذان الفعلان إن كانا مستقبلين ؛ كانا مجزومين وظهر الجزم فيهما مثل : إن تقم أقم ، وإن كانا ماضيين كانا مبنين على حالهما ، وكان الجزم فيهما مقدراً ، مثل : إن قمت قمت ، وإنْ كان الأول ماضياً ، والثاني مستقبلا ، فعلى هذا الحكم ، مثل : إن قام أقم ، الأول مبني ، والثاني معرب ، ولا يجوز عكس هذا الوجه ، لا يكون الأول مستقبلا والثاني ماضياً لا يجوز : إن تقم قمت » ، ومما تقدم يلاحظ أن الشيخ طاهر قد منع أن يكون فعل الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً ، وليس كما ذكر الشارح .

(٣٥) هو زهير بن أبي سلمى ينظر ديوانه ص(٩١) ورواية الديوان :

.... مسألة *** ....

البيت من شواهد سيبويه (٦٦/٣) ، وينظر : المقتضب (٧٠/٢) ، والإنصاف (٦٢٥/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٥٧/٨) ، وشرح ابن عقيل (٣٧٣/٢) .

قوله : « مسغبة » أي يوم جوع وفاقة ، « حرم » أي ممنوع على طلابه . الصحاح (سغب) ، (حرم) .

(٣٦) في المقتضب (٤٩/٢) : « وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معني المستقبلة ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع فتكون مواضعها مجزومة ... وذلك قولك : أن اتيتني أكرمتك » .

(٣٧) قال ابن الحاجب : « وإنما جاز الوجهان لصحة تأثير تقدير حرف الشرط فيهما ، وصحة نفي تأثيره ، وذلك أن المنفي بـ (لا) إن أجريتها مجرى (لن) ـ في أصل وضعها ـ تعذر تأثير حرف الشرط كما يتعذر مع (لن) والسين ، وسوف إذا لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال ، فيتعين بهذا التقدير دخول الفاء » شرح الكافية ص(٦٧٢) .

والثالث : يجب فيه دخول الفاء ؛ وذلك يكون في أمور أربعة :

أحدها : مع الجملة الإسمية مثل : إن قمت فزيد قائم ، وقد شذَّ قوله(٣٨) :

[١٣٣] مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *** والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ

والثاني : الأمر مثل قوله تعالى : « إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوْنِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ »(٣٩) أو في النهي كقوله : « فَإِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوْهُنَّ(٤٠) إلى الكُفَّارِ»(٤١) أو استفهامًا نحو: إن تركتنا فمن يرحمنا ؟ أو دعاء نحو : إن أكرمتني فجزاك الله خيرًا .

والثالث : إذا دخل على الفعل السين ، أو سوف نحو : إن قمت فسوف يقوم زيد أو فسيقوم .

الرابع : مع (قد) مثل : إن قمت فقد قام زيد .

---

(٣٨) نسب سيبويه في كتابه (٦٤/٣) هذا البيت إلى حسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، وهو في ديوان كعب بن مالك الأنصاري ص(٢٨٨) ورواية الديوان :

.... *** ....سيان

البيت من شواهد سيبويه (٦٤/٣) ، وينظر : نوادر أبي زيد (٣١) والمقتضب (٧٠/٢) ، والمسائل المشكلة (٤٥٤) ، والخصائص (٢٨١/٢) ، والعمدة (٢٧١/٢) ، وإصلاح الخلل (٤٠) ، والكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لجمال الدين الأسنوي ، ت / د . محمد حسن عواد ط / دار عمار (ط/١) ١٤٠٥هـ ص(٤٢١) ، والخزانة (٥٠/٩) .

في مغني اللبيب (١٦٥/١) : « وعن المبرد أنه منع ذلك في الشعر ، وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره *** .... »

والصحيح أن المبرد لم يمنع ذلك وإنما رواه عن الأصمعي كما في النوادر ومذهب المبرد جواز مجيء الفاء في الشعر ، والرواية عنده :

من يفعل الحسنات الله يشكرها *** ....

فهو مع سيبويه في تخريج البيت على التقديم والتأخير . ينظر : المقتضب (٢ / ٧٠ ، ٧١) الحاشية رقم (٣) .

(٣٩) من الآية «٣١» من سورة آل عمران .

(٤٠) سقطت الهاء من قوله تعالى (ترجعوهن) وهو سهو من الناسخ .

(٤١) من الآية «١٠» من سورة الممتحنة .

قوله : (وَتَجِيُّ إذا مَعَ الجُمْلَةِ الإسْمِيَّةِ .... إلى آخره) ، كقوله تعالى :

« وإنْ تُصبِهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ إيْدِيهِم إذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ »[٤٢] من جهة أن (إذاَ) مثل الفاء في الربط بين الجملتين لدلالته على التعقيب[٤٣] ، وتعليق إحدى الجملتين بالأخرى .

وأما الأسماء فهي : (من) ، و (ما) ، و (أي) ، و (مهما) مثل : من تضرب أضرب ، وما تاكل أكل ، وأي القوم تكرم أكرم ، و (مهما) مثل : مهما تفعل أفعل ، وعليه قوله [تعالى[٤٤] : « وَقَالوا مَهْمَا تَاتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِتَسْحرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤمِنِيْن »[٤٥]] .

وأما الظرف فهي : (أَيْنَ) ، و (أَنَّي) ، و (مَتَى) ، و (حَيْثُما) ، و (إذْمَا) و (إذَامَا) ، و (إذَا)[٤٦] ، و (كَيْفَمَا) ، فـ (أَيْنَ) للمكان مثل : أين تكنْ أكنْ و : أنّى تكنْ أكنْ ويفترقان فـ (أين) للمكان ، و (أنىّ) للجهة ، و (مَتَى) للزمان مثل : متى تأتني آتك ، و (حَيْثُمَا) للمكان ؛ ولا يجازي بها إلا مع (ما)[٤٧] مثل : حيثما تكنْ أكنْ[٤٨] .

[وإذ ما مثل][٤٩] : إذ ما تفعل أفعل ، ومثل قوله[٥٠] :

[١٣٤] إذْ مَا أتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَه *** حَقًّا عَليكَ إذَا اطْمَأنَّ المَجْلِسُ

---

(٤٢) من الآية «٣٦» من سورة الروم .

(٤٣) قوله : « في الربط بين الجملتين لدلالته على التعقيب » سقط من (ب) .

(٤٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٤٥) الآية «١٣٢» من سورة الأعراف .

(٤٦) قوله : « إذا » سقط من (ب) .

(٤٧) قوله : « ما » سقط من الأصل وهو في (ب) .

(٤٨) قوله : « مثل : حيثما تكن أكن » سقط من (ب) .

(٤٩) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٥٠) هو العباس بن مرادس .

والبيت من شواهد سيبويه (٥٧/٣) ، وينظر : المقتضب (٤٦/٢) ، والجمل (٢١٦) ، والخصائص (١٢١/١) وشرح ابن يعيش (٩٧/٤) ، والخزانة (٤٦/٧) .

وأما (إذا) ، و (إذاما) ، و (كَيْفَمَا) ، فأما (إذا) فلا تجزم في اختيار الكلام
سواء اتصلت بها / (ما) أم لا ، لأنها ظرفية لا شرطية ، وإنما يجزم بها في الضرورات ١١٧/أ ظ
حملا لها على الأدوات الشرطية ، كقول الشاعر(٥١) :

[١٣٥] إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا *** خُطَانَا إِلى أَعْدائِنَا فَنُضَارِبِ

وقوله(٥٢) :

م [٢٧] إذا مَا أَتَيْتَ بني مَالكٍ *** فَسَلِّمْ عَلى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

وأما (كَيْفَمَا) فلم يجزم(٥٣) بها البصريون ، وجزم بها الكوفيون ، ووجه امتناع الجزم أنك إذا قلت : كيفما تكن أكن ، فالغرض من هذا أنك على جميع صفاته وأحواله وهو متعذر ووجه الجزم بها اتفاقهم على المجازاة بها في المعنى ، ذكر في التَّسْهِيْلِ أن (كَيْفَمَا)(٥٤) يجازي بها معنى اتفاقًا(٥٥) ، وفي اللفظ خلاف ، فالبصريون لا يجزمون بها ، ويقولون : كيف تكون أكون ، والكوفيون يجزمون فيقولون : كيف تكن أكن ، لأنها إذا جازت كانت كالشروط ؛ والشروط تجزم فعلين(٥٦) .

قوله : (وَ (إِنْ) مُقَدَّرَةً .... إلى آخره) .

---

(٥١) هو قيس بن الخطيم ، ينظر ديوانه ص(٤١) .

البيت من شواهد سيبويه (٦١/٣) ، وينظر : المقتضب (٥٥/٢) وإعراب القرآن للنحاس (٣٧٩/٣) ، والأمالي الشجرية (٣٣٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٩٧/٤) ، والخزانة (٢٥/٧) .

(٥٢) تقدم هذا الشاهد ص(٤٧) .

(٥٣) قوله : « فلم يجزم بها » سقط من (ب) .

(٥٤) قوله : « كيفما » سقط من درج النص وهي على هامش الأصل .

(٥٥) قال ابن مالك : « وجوزي بكيف معنى لا عملا خلافًا للكوفيين » المساعد على تسهيل الفوائد (١٣٨/٣) .

(٥٦) جاء في كتاب سيبويه (٦٠/٣) : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع ، فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها على أي حال تكن أكن » . وينظر في خلاف البصريين والكوفيين الإنصاف (٦٤٣/٢) .

اشترط[٥٧] فيه أن يكون الأول سببًا في الثاني ، فإن لم يقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها ، فيرتفع إما على الاستئناف كقولهم : لا تذهب به تغلب عليه[٥٨] ، وإما على الصفة فمثل قوله تعالى : «علُوًّا كَبِيرًا » : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي »[٥٩] ، وأما على الحال كقوله تعالى : « ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ »[٦٠] ، وإنما صحَّ تقدير (إن) لما علم في هذه الآية تقدير الطلب ، وأمثلتها ظاهرة .

وأما جواب النهي فجماهير البصريين أنها لا تجزم[٦١] ، فلا تقل : لا تدن من الأسد يَأكُلْكَ ، ووجهه : أنك تقدر مع المحذوف ما تقدر في المذكور ، وهو صورة النفي ، وتقديره : إن لا تدن من الأسد ، وهذا فاسد أن تجعل عدم الدنو سبب في الأكل ، وكذلك : لا تكفر تدخل النار لا يجوز جزمه ـ كما ذكرنا ـ وعند الكوفيين أنه يجزم على ظاهر اللفظ من دون تقدير نفي وذكر الكسائي[٦٢] إنه وإن سلم هذا فيتبعه شرط مبين تقديره : لا تدن من الأسد إن لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك ، ولا تكفر أن لا تكفر فإن تكفر تدخل النار ، وأيضًا فجواب النهي من الأمور الطلبية فيجزم كغيره من الطلبيات ، ولأن الفساد لا يطرد في غير هذه الصورة فلا يلزم فسادها مطلقًا بفساد بعض الصور ، والخبر في معنى الأمر ينجزم به جوابه كقولهم : اتق اللّهَ امرؤٌ فعَل خَيْرًا يُثَبْ عليهِ[٦٣] ـ أي ليتق ـ ، وحَسْبُك يَنمِ النَّاسُ[٦٤] ـ أي اكتف ـ .

****

(٥٧) في (ب) : « وشرطه » .

(٥٨) ينظر شرح المصنف (٦٧٥) ، وشرح العلوي (٦٧٢/٢) .

(٥٩) من الآية « ٥ ، ٦ » من سورة مريم .

(٦٠) من الآية «٩١» من سورة الأنعام .

(٦١) ينظر : سيبويه (٩٧/٣) ، والمقتضب (٨١/٢) ، والأصول (١٦٢/٢) والمفصل (٢٥٣) ، وشرح ابن يعيش (٥٠/٧).

(٦٢) جاء في شرح الرضي (٢٦٧/٢) : « وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل » ، وينظر : شرح المصنف (٦٧٦) .

(٦٣) قول رواه سيبويه في كتابه (١٠٠/٣) عن بعض العرب ، وينظر : نتائج الفكر (٣٥٥) ، التصريح (٢٤٣/٢) .

(٦٤) ينظر : سيبويه (١٠٠/٣) ، والتصريح (٢٤٣/٢) .

[فِعْلُ الأَمْرِ]

[قوله][١] : (مِثَالُ الأَمْرِ : صِيْغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ المُخَاطَبِ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حقيقته ، والثاني : في حكم آخر الفعل ، والثالث : في حكم آوله .

أما الموضع الأول : فحقيقته ، قد ذكرها الشيخ ، وسماه (مِثَالُ الأَمْرِ) ليخرج عنه الدعاء / والطلب ، لأنهما لا يسميان أمرًا ، فحقيقته : (صِيْغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ المخاطب بحذف حرف المضارعة) ، فقوله : (صِيْغَةٌ) يدخل فيها الأمر باللام ، وقوله : (مِنَ الْفَاعِلِ المُخَاطَبِ) خرج منه الذي باللام لأنه لغير المخاطب ـ كما مرّ ـ[٢] . ١١٧/أ ظ

فأما حكمه : فمنهم من قال : لا يقتضيه ، ومنهم من قال : هو مشترك بين الوجوب والندب[٣] ، ثم اختلفوا أيضًا : هل يجب على الفور أو على التراخي ؟ فمنهم من قال : يحتمل الفور ، ومنهم من قال يحتمل التراخي ، ومنهم من قال : يحتملها جميعًا بحسب القرائن[٤] .

وأما الموضع الثاني : وهو في حكم آخره ، فعند البصريين : أنه مبني على الوقف وعند الكوفيين : أنه مجزوم[٥] ، واحتج البصريين بأن قالوا : إن الفعل إنما أعربَ بدخول حرف المضارعة عليه ، وإذا حذفت للأمر بني لعدم موجب الإعراب ، واحتج الكوفيون : بأنه أمر، وقد

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ينظر ص (٢٥٧) فما بعدها .

(٣) في (ب) : « ومنهم من جوز حسب الدليل » .

(٤) جاء في شرح العلوي (٢/٦٨٤) : « والمختار أنه حقيقة في مطلق الطلب دالة عليه بصريحة ، وأنه مشترك بين الوجوب والندب ، لأن من قال : لغيره : اضرب ، فإنه يفهم من ظاهره الطلب بصراحة » .

(٥) ينظر في خلاف البصريين والكوفيين : الإنصاف (٢/٥٢٤) فما بعدها حيث رجح ابن الأنباري رأي البصريين ، ورجح ابن هشام في مغني اللبيب (١/٢٢٧) رأي الكوفيين ، وينظر : شرح ابن يعيش (٧/٦١) وشرح المصنف (٦٧٧) وشرح الرضي (٢/٢٦٨) .

ثبت في فعل الأمر باللام أنه معرب ، فكذا هذا ، وجعلوا اللام مضمرة ، واحتجوا بقوله[٦] :

م [١٢٨] مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *** إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

فدل على جواز حذفها ، ولا خلاف أن لفظه لفظ المجزوم ، فإن كان صحيحًا [٧] كان ساكنًا ، وإن كان معتلا فإنه يجوز حذف حرف العلة ، ويبقى ما قبله على حركته قبل الحذف فنحو : اغزُ - بضم الزاي - ، ونحو : ارمِ - بكسر الميم - ، ونحو : اخشَ - بفتح الشين - فأما معتل العين فإنه يحذف حرف العلة لأنه لما سكن آخره بالجازم التقى ساكنان بحرف العلة ، والحرف الذي سكنه الوقف فحذفته فقلت : قل ، وبع .

وأما الموضع الثالث : وهو في حكم أوله ، فلا يخلو إما أن يكون ما بعد حرف المضارعة ساكنًا[٨] أو متحركًا ، فإن كان متحركًا حذفت حرف المضارعة فقط ، ولم تزد عليه شيئًا صحيحًا كان أو معتلا[٩] نحو : دَحْرِج ، وضَارِب ، وَعلِّم ، وَقِهِ ، وَشِهِ ، إلا أنك اجتلبت هاء السكت في : قه ، وشه ، لما لم يبق من الفعل إلا حرف واحد ، وإن كان ساكنًا فإما أن يكون ثلاثيًا أو رباعيًا[١٠] ، فإن كان ثلاثيًا اجتلبت همزة وصل يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا ثلاثة أشياء :

الأول : معتل الفاء نحو : وَعَدَ ، فإنك تقول فيه : عِدْ .

والثاني : معتل العين ، نحو : يقول ، ويبيع ، فإنك تقول فيه : قُلْ ، وبِعْ ، والثالث : ما كان فاؤه همزة من نحو : أَكَلَ ، وأَخَذَ ، وأَمَرَ ، فإنك تقول في الأمر منه : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ وقد أجازوا ذكرها مع الواو في الأمر وحده ؛ كقوله تعالى / : « وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاة »[١١] ، ووجه حذفها اتفاق همزتين عند اختلاف همزة الوصل ، وحذف حرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة ١١٨/أ ظ

(٦) تقدم هذا الشاهد ص(٢٢٥) .

(٧) قوله : « وليس إعرابه بالحرف » سقط من (ب) .

(٨) في الأصل « ساكن » وهو سهو من الناسخ .

(٩) قوله : « لم تزد عليه شيئًا صحيحًا كان أو معتلا » سقط من (ب) .

(١٠) في (ب) : « زائدًا عليه » .

(١١) من الآية «١٣٢» من سورة طه .

الأصلية فزال الموجب للاتيان بها فحذفت أيضًا فصار هكذا : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ .

وإن كان رباعيًا كانت الهمزة مقطوعة[١٢] ، وإنما كانت كذلك لأن الرباعي بالهمزة نحو : أكرم ، وأخرج وشبهه[١٣] من جملة حروف مضارعة الهمزة فثقل اجتماع همزتين فحذفت الهمزة الأولى وطردوا الباب في باقي حروف المضارعة[١٤] ، فلما حذفت حرف المضارعة للأمر زال موجب حذف الهمزة الأصلية[١٥] فوجب عود المحذوف ، فمن ثم كانت مقطوعة لأنها في الأصل كذلك .

ويتصل بذلك الكلام في الهمزات وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في ذكر همزات الوصل والقطع ،فإذا حصرت همزات الوصل فما عداها همزة قطع ، ولها ثلاثة مواضع : في الأسماء والأفعال ، والحروف[١٦] . أما في[١٧] الأسماء ففي موضعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهي عشرة : ابن ، ابنة ، ابنم ، اثنان اثنتان ، امرؤ ، امرأة ، اسم ، است ، ايمن .

والثاني : في مصادر الأفعال الخماسية والسداسية نحو : (اقتدر) ، استخرج وشبهها وأما التي في الأفعال : فهي في الأمر من الثلاثي ، وأفعال الخماسي والسداسي نحو

---

(١٢) في (ب) : « قطعًا » .

(١٣) قوله : « وأخرج ، وشبهه » سقط من (ب) .

(١٤) جاء في شرح المصنف (٦٧٩) : « وإنما حذفوها في المضارع لأن منه (أعلم) ، و (أرسل) ، وأصله أأعلم ، و أأرسل فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ، فحذفوا الثانية تخفيفًا ، ثم أجروا حروف المضارعة كلها مجرى واحدًا لأنه باب واحد » .

(١٥) في (ب) : « الأولى » .

(١٦) في الأصول (٣٦٧/٢) : « ألف الوصل همزة زائدة يوصل بها إلى الساكن في الفعل والاسم والحرف ، إذ لا يكون أن يبدأ بساكن وبابها أن تكون في الأفعال غير المضارعة ، ثم المصادر الجارية على تلك الأفعال ، وقد جاءت في أسماء قليلة غير مصادر ، ودخلت على حرف من الحروف التي جاءت لمعنى » . وينظر : التبصرة والتذكرة (٤٣٦/١) فما بعدها .

(١٧) قوله « في » سقط من (ب) .

: اَقْتَلَ ، واسْحَنكَكَ ، واحمَّر ، وأما التي في الحروف فهي لام التعريف وميمه ، فهذه همزات الوصل[١٨] ، وماعداها فهمزات قطع .

والمسألة الثانية : في حكم الهمزات ، ولها حكمان : حكم في الحركة وحكم في الثبوت، أما حركتها في الأمر فتكون مضمومة إذا كان ما قبل الآخر مضموماً لازماً نحو : اخرج[١٩] ، واقتل ، وقولنا : لازماً ، احترازاً[٢٠] عن قوله تعالى : « امْشُوا »[٢١] ، فإن الضمه لأجل الواو ؛ فضمها عارض وتكون مفتوحة مع همزة لام التعريف ، وميمه ، وهمزة (أيمن) لكثرة الاستعمال ، وطلب التخفيف وما عدا ذلك تكون مكسورة لالتقاء الساكنين ، ولئلا يلتبس باب بباب[٢٢] ؛ لأنا لو فتحنا همزة (اضرب) لألبس بالأمر من الرباعي ، ولو ضممنا في نحو استخرج لألبس بما لم يسم فاعله ولو فتحناها لألبس بفعل المتكلم نحو : أنا استخرج.

وأما همزة القطع فلا تكون إلا مفتوحة طلباً للتخفيف ، وأما الهمزة من غير الأمر فهي على ما يقتضيه وضعها اللغوي من كسر ، وفتح ، وضم نحو :أين ، أخ ، أسد ، وأما حكمها في الثبوت والحذف فهمزات القطع أين ما كانت تثبت لفظاً وخطاً ووقفاً ووصلا / ١١٩/أ ظ وهمزات الوصل تزول وصلا لفظاً لا [خطاً][٢٣] ، وتثبت عند الابتداء بها لفظاً وخطاً .

****
****
****

---

(١٨) قوله : « فهذه همزات الوصل » سقط من (ب) .

(١٩) قوله : « أخرج ش سقط من (ب) .

(٢٠) في (ب) : « احتراز » .

(٢١) من الآية «٦» من سورة (ص) .

(٢٢) قوله : « فأن الضمة لاجل الواو » من (ب) .

(٢٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

[فِعْلُ مَالَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ]

(فِعْلُ مَالَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُه ، وَأُقِيْمَ مَفْعُوله مَقَامَهُ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع .

الأول : في حقيقته ، ولم حذف فاعله ؟ والثاني : فيما يقام مقام الفاعل عند حذفه والثالث : في صيغته .

أما الموضع الأول : وهو في حقيقته : فهو ما حذف فاعله ، وأقيم مفعوله مقامه ، وقد يقدم باعتبار الفاعل ، وذكره هنا باعتبار الفعل(١) ، وأما وجه حذف الفاعل ، فوجوه سبعة : أولها : الجهل به ، والثاني : الإبهام على المخاطب ، والثالث : الخوف على الفاعل ، والرابع : لتأتي الإنكار ، الخامس : لخساسته ، السادس : لجلالته ، السابع : للاختصار والإيجاز(٢) .

واعلم أن حذف الفاعل على ضربين : قياسي ، وسماعي .

أما القياسي فما ذكرناه ، ولا يجوز إلا حيث يقوم غيره مقامه ، هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فقد أجازوا حذفه للقرينة(٣) .

وأما السماعي : فهو نحو قوله : « ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الأيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ »(٤) ، وكذلك قولهم : إذا كان غداً فاتني(٥) - أي إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني - ففي هذين لا فاعل معنا في اللفظ .

وأما الموضع الثاني : وهو فيما يقام مقام الفاعل - وقد تقدم(٦) - والمفعولات على أربعة

---

(١) قوله : « وقد يقدم باعتبار الفاعل ، وذكره هنا باعتبار الفعل » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) بعد قوله : والايجاز « أو للقافية كقوله : ولابد يوماً أن ترد الودائع » .

(٣) ينظر : شرح المصنف (١٢٠) .

(٤) الآية «٣٥» من سورة يوسف .

(٥) جاء في كتاب سيبويه (٢٢٤/١) : « .... وإن شئت قلت : إذا كان غداً فأتني وهي لغة بني تميم ، والمعنى أنه لقى رجلا فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني ولكنهم اضمروا استخفافًا لكثرة (كان) في كلامهم » .

(٦) ينظر القسم الأول من المخطوط لوحة (٤٥) .

أضرب : منها ما يقام مقامه مطلقًا وهو المفعول به ، ومعه ، والحال ، والتمييز ، والمفعول الثاني من باب (عَلِمْتُ) ، والثالث من باب (أَعْلَمت) ، ومنها ما يقام في حال وهو المصدر المخصص والظرفان والمفعول به بواسطة[(٧)] ، وقد تقدم ذلك في باب الرفع[(٨)] .

وأما الموضع الثالث : وهو في صيغه فهي على ضربين : ماضي ، ومستقبل وكل واحد منهما صحيح ومعتل فهي أربعة أقسام :

الأول : الماضي الصحيح فإنه يضم أوله ، ويكسر ما قبل آخره نحو : (ضرب) فمنهم من لم يتصد لتعليله ، وجعله من الأحكام التي لا تعلل ؛ لأنها من الأوضاع ، ومنهم من تعرض لذلك ؛ وقال : إنما خُصَّ أوله بالضم ليكون عوضًا عن الفاعل الذي يستحق الرفع وكسر ما قبل الآخر ، لأن الكسرة واسطة الحركات ثقلا ودورًا في الكلام ، لأن الرفع اثقل منها ، وهو قليل الاستعمال[(٩)] واختاروا الكسرة لتوسطها بينهما ، واستثنى فعل (قال) ، ويضم الثاني مع التاء والثالث مع الهمزة ، لأنه لو اكتفى بضم الهمزة فقط لألبس بما لم يسم فاعله عند الدرج لو قلت : آلا انطلق[(١٠)] ، فضموا الثالث ؛ لأن الكسر بعد الضم ثقيل ، والفتح يلبس وفي الضم اتباع[(١١)] ، وأما ضم الثاني مع التاء فهو نحو : تعلم ، وإنما ضموه لأنهم لو اقتصروا

---

(٧) « لا يقام المصدر مقام الفاعل إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون مفيدًا ، الثاني : أن يكون متسعًا فيه .... ، الثالث أن لا يحضر المفعول به . ويبني لظرف الزمان ، ولظرف المكان بثلاث شروط أيضًا : أحدها : أن يكون الظرف متصرفًا الثاني : أن ينصب ، نصب المفعول به على جهة الاتساع ، الثالث : أن لا يحضر المفعول به حقيقة » الملخص (١/ ٢٩٢ ، ٢٩٣) وينظر : سيبويه (١/٢٢٣ ، ٢٢٨) ، والمقتضب (٤/ ٥١) ، والأصول (١ / ٧٨) .

(٨) ينظر القسم الأول من المخطوط لوحة (٤٥) .

(٩) جاء في شرح الرضي (٢/ ٢٧٠) : « وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالا منه ، وإنما غير الثلاثي إلى وزن فعل دون سائر الأوزان لكون معناه غريبًا في الأفعال ، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به ، فلما حذف منه ذاك خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء ، فجعل على وزن لا يكون في الأسماء » .

(١٠) جاء في شرح المصنف (٦٨٠) : « .... لأنهم لو اقتصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل في الدرج لألبس حينئذ بصيغة الأمر في مثل قولك : آلا استخرج ، فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس » ينظر : شرح الرضي (٢/ ٢٧٠) والأزهار الصافية (٢/ ٦٩٣).

(١١) قوله : « فضموا الثالث ؛ لأن الكسر بعد الضم ثقيل ، والفتح يلبس وفي الضم اتباع » سقط من (ب) .

/على ضم التاء لألبس بمضارع : عَلِمْتُ ، وَجَاهَلْتُ[١٢] . أ/١٢٠ ظ

وأما المعتل نحو : قال ، وباع ففيه ثلاث لغات :

اللغة الأولى[١٣] : قيل ، وبيع ، وأصله : قول ، وبيع ؛ فنقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت منها ثم نقلت إلى الفاء بعد حذف الضمة في : بيع ، لتصح الياء ، وحمل عليها قيل لأن الياء أخف .

واللغة الثانية[١٤] : قول ، وبوع ، وأصله ما قدمنا ذكره فحذفت الكسرة من الواو والياء لأجل الثقل ، وبقيت الواو لأجل الضمة ، وقلبت الياء واواً من (بيع) حملا على (قيل) ليمكن النطق بها ، والأولى أفصح لأن قلب الواو ياء أخف من العكس .

واللغة الثالثة[١٥] : الإشمام[١٦] ، فمنهم من قال : بضم الشفتين قبل النطق بالكلمة ثم ينطق بها مكسورة الأول ، ومنهم من قال : إن الإشمام هو : إشراب صوت الكسرة الضمة فيضم شفتيه عند الكسر .

قوله : (وَمِثْلُهُ بَابُ : اخْتِيرَ، وَانْقِيدَ) .

لأن أصله مثل : قيل ، وبيع تقول فيه : اختير ، وانقود ففعلت فيه ما فعلت في باب : قيل وبيع[١٧] على اللغات ، دون أقيم ، واستقيم لأن أصله : أقوم فلما كان ما قبل حرف العلة

---

(١٢) جاء في كتاب سيبويه (٢٨٢/٤) : « وتلحق التاء (فاعل) أولا فيكون على (تفاعل يتفاعل) ، ويكون (يفعل) منه على ذلك المثال إلا أنك تضم الياء ، ويكون (فعل) منه على (تفوعل) ، وذلك قولك : تغافل يتغافل وتغوفل » .

(١٣) قوله : « اللغة الأولى » سقط من (ب) .

(١٤) قوله : « اللغة الثانية » سقط من (ب) .

(١٥) قوله : « اللغة الثالثة » سقط من (ب) .

(١٦) جاء في شرح الرضى (٢٧٠/٢ ، ٢٧١) : « حقيقة الإشمام : أن تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع وقال بعضهم : الإشمام هاهنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً ، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين » وينظر: الإقناع (٥٣٤/١ ، ٥٣٥) .

(١٧) قوله : « ففعلت فيه ما فعلت في باب : قيل وبيع » سقط من (ب) .

ساكنًا ، وحكم حرف العلة إذا تحرك وسكن ما قبله أن تلقى حركته على الساكن قبله ، فلهذا قيل : أقيم ، استقيم .

وأما [١٨] الفعل المستقبل : فالصحيح يضم أوله ، ويفتح[١٩] ما قبل آخره فلابد من من اعتبار الأمرين ، فلو اقتصرنا على الفتح لألبس بمثل : يعلم ، ويتعلم ، ولو اقتصرنا على الضمّ لألبس بمضارع (اضرب) (يضرب) وشبهه ، وأما المعتل منه فقلب العين ألفًا فتقول : يباع ، ويقال ، ووجهه : أنه تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله في الأصل فقلب ألفًا أو أعل لإعلال الماضي ، وأما معتل الفاء فيبقى على حاله كالصحيح إلا أنه يجوز قلبها همزة كـ [قوله تعالى][٢٠] : « أُقِّتَتْ »[٢١] .

****

****

****

(١٨) قوله : « وأما من (ب) .

(١٩) في الأصل : « ويفتل » وهو سهو من الناسخ .

(٢٠) زيادة يستقيم بها المعنى ، ويتطلبها السياق .

(٢١) من الآية «١١» من سورة المرسلات وأول الآية : « وإذا الرسل أقتت » .

[المُتَعَدّي وَغَيْرُ المُتَعَدّي]

قوله : (المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع : -

الأول : في حد المتعدي ، وغير المتعدي[1] ، وذكر أسباب التعدية ، والثاني : في قسمة الأفعال باعتبار التعدي واللزوم ، والثالث : في كيفية التعدي .

أما الأول : وهو في حده[2] ، وذكر أسباب التعدي ، أما حده فله حدان :

لغوي ، وصناعي ، أما اللغوي : فالتعدي : المجاوزه ، ومنه تعدي طوره ، والواقع الصناعي فهو ما ذكر الشيخ وهو (مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ) ولذلك إذا قلت : قتل وضرب؛ فإن كل واحد من هذين الفعلين يتوقف فهمه على متعلق ، وهو مقتول ، ومضروب[3] .

وأما أسباب التعدية فهي ثلاثة : الهمزة مثل : أخرج ، والتضعيف نحو : فرّح وحرف الجر نحو : مررت بزيد ، وزاد بعضهم المفاعلة نحو : جَاذَبْتُ زيدًا / الثوب ، ولابد في ذلك أن تكون مصيرة ، فإن أتت غير مصيرة لم تكن من هذا القبيل نحو : أكب[4] ، واقشع السحاب[5] وَمَوَّتَ المال[6] ، وَرَبَّضَ الشاء[7] وَبَرَّكَ النعم[8] ، ونحو : جِئتُ للسمن ، فإن ما هذا حاله ليس من هذا القبيل[9] .

أ/١٢٠ ظ

وهذه المعديات ما كان من الأفعال لازم عدَّته إلى واحد نحو : مررت بزيد وما كان

---

(١) في (ب) : « في حقيقته » بدلا من قوله : « في حد المتعدي وغير المتعدي » .

(٢) في (ب) : « في حقيقته » بدلا من قوله : « في حده » .

(٣) جاء في شرح الرضى (٢٧٢/٢) : « ..... ولا يبعد أن يرسم المتعدي بأنه الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بأنه الذي لا يصح أن يشتق منه ذلك » .

(٤) أكب الرجل بمعنى لزم ، وأكب فلان على الأمر يفعله ، الصحاح (كبب) .

(٥) جاء في الصحاح (قشع) : « وقشعت الريح السحاب أي كشفته » .

(٦) في الصحاح (موت) : « والموتان بالضم : موت يقع في الماشية يقال : وقع في المال موتان » .

(٧) « ربوض الغنم والبقر والفرس ، مثل بروك الإبل وجثوم الطير تقول منه ربضت الغنم ... » الصحاح (ربض) .

(٨) في الصحاح (برك) : « برك البعير يبرك بروكًا ، أي استناخ » .

(٩) قوله : « ونحو جئت للسمن فإن ما هذا حاله ليس من هذا القبيل » سقط من (ب) .

متعديًا إلى واحد عُدِّته إلى اثنين نحو : أضربت زيدًا عمرًا ، وما كان يتعدى به الى اثنين عُدِّته إلى ثلاثة نحو : أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا ولا يزاد على ذلك لأنه لا نظير له .

وهذه المعديات حكمها حكم الفعل متصلة به خلا حرف الجر فإن فيه خلافًا (١٠) عند بعضهم : أنه من الفعل لأنه الذي أتى به من أجله ، وعند بعضهم : أنه من الأسم ، وهو المختار عند الإمام ـ قدس الله روحه ـ قال : لأنه لا يجوز الفصل بينه وبين الاسم(١١) ، ويجوز حذفه وهو على ضربين : قياس ، وسماع . فالقياس مع (أن)، و (أن) المصدريتين نحو : عجبت أنك قائم وسررت أنك مسافر ـ أي من أنك ـ ، وهذان الحرفان يطرد حذف حرف الجر فيهما وإذا حذف فهل يكونان مجروين، أو منصوبين؟ فالذي ذهب إليه الخليل ـ رحمه الله ـ والكسائي وحكى عن أبي سعيد السيرافي، والأخفش: أنهما يكونان مجرورين، وحجتهم على ذلك: أن حرف الجر يضعف عن العمل وهو محذوف، فلما حذف اتساعًا، تعدي إليهما الفعل فنصبهما(١٢) .

وأما السماع : فهو لا يقاس عليه ، وإنما يُقَرُّ حيث ورد ، وشاهده(١٣) :

[١٣٦] أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ *** فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

---

(١٠) في الأصل : « خلافٌ » وهوَ سهو من الناسخ .

(١١) ينظر : الأزهار الصافية (٧٠٢/٢) .

(١٢) في مغني اللبيب (٥٢٦/٢) : « ومحل (أن) و (أن) وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه ، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرًا » وفي الأشموني (١٩٧/١ ، ١٩٨): « فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر ...... وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب » ، والصواب أن الخليل ـ رحمه الله ـ صرح بأن (محل (أن) و (أن) وصلتهما بعد حذف حرف الجر النصب ، وقد نقل عنه سيبويه ذلك في كتابه (١٢٦/٣ ، ١٢٧) فقال : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : « وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » فقال : إنما هو على حذف اللام كأنه قلا : ولأن هذه أمتكم ..... فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب ... هذا قول الخليل». وينظر : الأمالي الشجرية (٤١٨/١) ، والإنصاف (٣٩٥/١) ، وشرح الرضي (٢٧٣/٢) ومغني اللبيب (٥٢٧/٢) ، والأزهار الصافية (٧٠٣/٢ ، ٧٠٤) . ولم يذكر الشارح المذهب الثاني وهو : أن يكونا في موضع نصب وهو رأي سيبويه والفراء ، وقد اختاره العلوي في شرحه (٧٠٤/٢) .

(١٣) الشاهد لعمرو بن معد يكرب ، والبيت في ديوانه ص(٣٥) ، صنعة / هاشم الطعان .

والبيت من شواهد سيبويه (٣٧/١) وينظر : المقتضب (٣٥/٢) والكامل للمبرد (٣٣/١) ، والأصول (١٧٨/١) وإعراب القرآن للنحاس (٣١٧/١) والمحتسب (٥١/١) ، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (١١) والخزانة (٣٩٩/١)

قوله : « نشب » ، النشب : المال والعقار ، الصحاح (نشب) .

ـ أي أمرتك بالخير ـ وكذلك قول الآخر(١٤) :

[١٣٧] أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهِ *** رَبُّ العِبَادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

ـ أي من الذنب ـ وشواهده كثيرة(١٥) .

وفيه مذهبان :

أحدهما : أن ينصب عند الحذف ، والشاهد ما تقدم ، وقول الآخر(١٦) :

[١٣٨] لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ *** فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وتقديره : كما عسل في الطريق ـ

والثاني : أن الجر به ، ولا يقدم على حذفه إلا سماعًا ـ كما تقدم ـ وشاهده قول الشاعر(١٧) :

[١٣٩] إذا قِيلَ أَيُّ النَّاس شَرُّ قَبِيلَةٍ *** أَشَارتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

والتقدير فيه : إلى كليب الأصابع ، وقال الآخر(١٨) :

[١٤٠] وَقَالوا كَيْفَ أَنْتَ فَقُلْتُ خَيْرٌ *** تُقَضَّى حَاجَةٌ وتَفُوتُ حَاجِ

---

(١٤) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

والبيت من شواهد سيبويه (٣٧/١) ، وينظر : المقتضب (٣٢١/٢) والأصول (١٧٨/١) ، والخصائص (٢٤٧/٣) ، والمقتصد (٦١٤/١) والإقتضاب (٤٦٠) ، والتبصرة (١١١/١) ، والخزانة (١١١/٣) .

(١٥) قوله : « أي من الذنب ، وشواهد كثيرة » سقط من (ب) .

(١٦) هو ساعد بن جؤية الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين (١٩٠/١) .

البيت من شواهد سيبويه (٣٥/١) ، وينظر : النوادر (١٥) ، والكامل (٢١٨/١) وإعراب القرآن للنحاس (١١٧/٢)، والايضاح العضدي (٢٠٧/١) ، والخصائص (٣١٩/٣) والمقتصد (٦٤٣/١) ، والأمالي الشجرية (٤٢/١) وشفاء العليل (٤٢٤/١) والخزانة (٨٣/٣) .

قوله : « لدن » لين ، « عسل » العسل والعسلان : الخبب ، يقال ، عسل الذئب يعسل عسلا وعسلانا ، إذا أعنق وأسرع الصحاح (لدن) ، (عسل) .

(١٧) هو الفرزدق ، ينظر ديوانه ص (٣٦٢) .

الشاهد في : مغني اللبيب (١١/١) ، وأوضح المسالك (١٧٨/٢) ، وشرح ابن عقيل (٣٩/٢) ، والهمع (٢٢١/٥) ، والدرر (٣٧/٢) ، والخزانة (١١٣/٣) .

(١٨) لم أقف على نسبته إلى قائل معين فيما رجعت إليه من مظان .

والشاهد قد وضحه الشارح .

ـ أي بخير ـ

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمة الأفعال في التعدي واللزوم فهي على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : منها[١٩] ما يكون لازمًا لا أثر لتعديته ، ويعلم لزومه بأحد ثلاثة أشياء : إما بالوزن ، وإما بالمعنى ، وإما بالمطاوعة .

فالأول : نحو أفعال الغرائز نحو : كَرُم ، وشَرُف ، وظَرُف[٢٠] ، وكذلك ما أتى على (افْتَعَل) نحو : اقتدر ، واعتدى[٢١] ، أو على وزن (افْعَلَلَّ) نحو : اقْشَعَرَّ الجلد ، أو اشْمَأَزَّ وعلى مثال (افْعَنْلَلَ) نحو : احر نجم الأسد[٢٢] ، واحْرَنْبَى الدِّيك ـ إذا نفش ريشه ـ فهذه لازمة من غير نظر إلى معنى .

وأما الذي يكون لازمًا باعتبار[٢٣] المعنى فنحو : حَدَثَ ، ومرِض ، وثَبَتَ ، لأن هذه الأفعال لا يتعدى معناها[٢٤] ، وأما ما يكون بالمطاوعة فنحو : حَطَّمْتُه فانحطم ، وأَغْلَقْتُه فانغلق وكَسَّرتُه فانكسر ، ودَحْرَجْتُه فتدحرج[٢٥] .

الضرب الثاني : ما يكون متعديًا : وهو ما يتوقف فهمه على متعلق[٢٦] ، وهو على ثلاثة أضرب :

[الأول][٢٧]: ما يكون إلى واحد نحو : أفعال الحواس الخمس وغيرها نحو : قتلت وضربت .

---

(١٩) قوله : « منها سقط من (ب) .

(٢٠) قوله : « ظرف » سقط من (ب) .

(٢١) في (ب) : « اعتذر » بدلا من قوله : « اعتدى » .

(٢٢) جاء في الصحاح (حرجم) : « ..... وحرجمت الإبل فاحر نجمت إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت » .

(٢٣) قوله : « يكون لازمًا باعتبار » سقط من (ب) .

(٢٤) في (ب) : « لا يتعدى إلى شئ » بدلا من « لا يتعدى معناها » .

(٢٥) قوله : « وأغلقته فانغلق ، ودحرجته فتدحرج » سقط من (ب) .

(٢٦) قوله : « ما يتوقف فهمه على متعلق » سقط من (ب) .

(٢٧) الثاني مأخوذ من النسخة (ب) .

الثاني : منها مايكون متعدياً إلى متفقين نحو : علمت أو إلى أثنين غير متفقي نحو : كسوت [٢٧] .

[الثالث : ما يكون متعديًا إلى ثلاثة] وذلك نحو : أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا .

الضرب الثالث : ما يكون تارة يتعدى بنفسه ، وتاره بحرف جر ، ومعناه واحد سواء تعدى بنفسه ، أو بحرف جر نحو : شَكرتُهُ ، وشَكرْتُ لَهُ ، وَوَزَنْتُهُ ، وَوزَنْتُ لَه[٢٨] أو يكون المعنى مختلفًا بحسب التعدي واللزوم ، وذلك نحو : فَغَرِفاه ، وشَجَافاه - بمعنى فتحه - ، وإذا قلت : فغرفوه ، وشجافوه ، كان المعنى : انفتح الفم وهكذا - أي في زاد ، ونقص[٢٩] .

وأما الموضع الثالث : وهو في كيفية التعدي ؛ فالمفعولات على ضربين[٣٠] :

الضرب الأول : ما يستوي فيه المتعدي واللازم ، وذلك[٣١] نحو : المصدر ، والظروف الزمانية والمكانية[٣٢] ، والمفعول له[٣٣] ، والمفعول معه[٣٤] ، والحال ؛ فإذا أدخلت[٣٥] هذه الأشياء على المتعدي إلى واحد صارت سبعة ، وإذا أدخلت على المتعدي إلى اثنين صارت ثمانية ، وإذا أدخلت على المتعدي إلى ثلاثة صارت تسعة ، وإذا أدخلت الاستثناء صارت عشرة ، ومثالها :

---

(٢٨) قوله : « وزنته ووزنت له » سقط من (ب) .

(٢٩) قال صاحب الأزهار الصافية (٢/٧١٠) : « ...... وهكذا في (زاد) و (نقص) فإنهما يكونان متعدين ولازمين فالتعدي في مثل قوله : « فزادهم الله مرضًا » ، وقوله : « زدناهم عذابًا فوق العذاب » واللزوم في نحو قولهم : مازاد إلا نقص ، فإذا قلت : زدته درهمًا على دراهمه ونقصته درهمًا من حسابه ، فعديتهما إلى هذين المفعولين ، فالمعنى فيهما مخالف لقولك : زاد السعر ، ونقص الدرهم ، لأجل التعدي واللزوم » .

(٣٠) في (ب) : « على ضروب » بدلا من قوله : « ضربين » .

(٣١) في (ب) : « وهو » بدلا من قوله : « وذلك نحو » .

(٣٢) قوله : « الزمانية والمكانية » سقط من (ب) .

(٣٣) في الأصل : « المفعول به » وهو سهو من الناسخ ، والمثبت من (ب) .

(٣٤) جاء في الأزهار الصافية (٢/١٧١) : « ثم إن أكثر النحاة على عد المفعول له والمفعول معه من جملة المفاعيل اللازمة لكل فعل تعدى أو لزم ، وخالف في ذلك أبو القاسم الزجاجي ؛ فلم يعد إلا إلى المصدر والظرفين من الزمان والمكان ، وأهمل المفعول له والمفعول معه » .

(٣٥) في (ب) : « اجتمعت » بدلا من قوله » أدخلت » .

أعلمت القوم عمرًا قائمًا يوم الجمعة عند فلان ضاحكًا تفهيمًا له وجعفرًا إلا زيدًا(٣٦) .

الضرب الثاني : يختص بالمتعدي(٣٧) من الأفعال ، وهي على ثلاثة أضرب:

أولها ما يتعدى إلى واحد(٣٨) وذلك أفعال الحواس الخمس ، وقد تقدم(٣٩) .

الثاني : ما يتعدى إلى اثنين متفقين ومختلفين ، فالأول : يتعدى بمنسوب ومنسوب إليه ، والثاني : ليس كذلك .

والثالث : ما يتعدى إلى ثلاثة ، وذلك كـ : أعلم ، وأرى(٤٠) لأن أصله ما يتعدى إلى اثنين ، فلما دخلت الهمزة عدته(٤١) إلى الثالث ، وحمل على ذلك : أَنْبَأ ، ونَبَّأ ، وأَخْبَر ، وخَبَّر وحَدَّثَ ، لأنها لا تعدي إلى مصادرها ، ومصادرها فيها معنى المفعولين ، لأنها كلام ، وحديث ، ونبا وخبر ، فتعدت بعد ذلك إلى ما هو في معنى / مصادرها ، وهما المفعولان . أ/١٢١ ظ

وروي أن الفراء أجاز : أَظْنَنْتُ ، وأَحْسَبْتُ ، وأَخَلْتُ(٤٢) ، والشاهد على جوازه في :

---

(٣٦) في (ب) : « بكرًا » بدلا من قوله : « زيدًا » .

(٣٧) قوله : « بالمتعدي » سقط من (ب) .

(٣٨) في (ب) : « وهي » بدلا من قوله : « وذلك » .

(٣٩) ينظر ص (٢٨٠) .

(٤٠) جاء في كتاب سيبويه (٤١/١) : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ؛ لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى وذلك قولك : أرى الله بشرًا زيدًا أباك ونبأت زيدًا عمرًا أبا فلان ، وأعلم الله زيدًا عمرًا خيرًا منك » . وينظر : المقتضب (١٢١/٣ ، ١٢٢) ، والأصول (٢٨٥/٢)، وشرح المصنف (٦٨٥) ، وشرح ابن يعيش (٦٣/٧) .

(٤١) في (ب) : « تعدى » بدلا من قوله « عدته » .

(٤٢) نسب هذا الرأي ابن جني في الخصائص (٢٧١/١) إلى الأخفش وكذلك الزمخشري في المفصل (٢٥٧) ، وابن يعيش في شرحه (٦٦/٧) ، والرضي في شرح الكافية (٢٧٤/٢) ، وقد رد السهيلي قول الأخفش حيث قال في نتائج الفكر(٣٥٠): « فإن قيل : فهل يجوز : أظننت زيدًا عمرًا قائمًا ، كما تقول : أعلمت ؟ قلنا : الصحيح امتناعه ؛ لأن الظن إن كان بعد علم - والعلم ضروري - فمحال أن يرجع ظنًا ، وإن كان العلم نظريًا لم يرجع العالم إلى الظن إلا بعد النسيان أو الذهول عن ركن من أركان النظر » .

حدث قوله(٤٣) :

[١٤١] أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُـدْ ـدِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَينا العَلاءُ ؟

وقال : كعب بن زهير(٤٤) :

[١٤٢] نُبئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي *** وَالعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولُ

****

****

******

---

(٤٣) هو الحارث بن حلزة ، ينظر : شرح القصائد السبع (٤٦٩) .

والشاهد في التخمير (٣/٢٦٤) ، وشرح ابن يعيش (٧/٦٦) ، والمساعد (١/٣٨٣) ، وشفاء العليل (١/٤٠٩)، والهمع (٢/٢٥٢) ، والدرر (١/١٤١) .

قوله : « العلاء » العلو والشرف والرفعة ، الصحاح (علا) .

(٤٤) ينظر : شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة أبي سعيد السكري ، ط/دار الكتب المصرية (ط/١) ١٣٦٩هـ ص (١٩) ورواية الديوان :

أنبئت .... *** ....

والشاهد في : الأمالي الشجرية (٢/١٢٢) ، والأشباه والنظائر (٣/١٤٠) ، والأزهار الصافية (٢/٧١٤) .

[أَفْعَالُ القُلُوبِ]

قوله : (أَفعَالُ القُلُوبِ (ظَنَنْتُ) ، و (حَسِبْتُ) .... إلى آخر ما ذكر) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع : -

الأول : في حدها[1] وصيغها ، والثاني : فيما ألحق بها ، والثالث : في أحكامها أما الموضع الأول : وهو في حدها فهو : ما وضع لتقرير المفعول على صفة لازمة[2] .

فقولنا : ما وضع لتقرير المفعول ، يخرج عنه اللازم ، وقوله : على صفة ، يخرج عنه سائر الأفعال ، وقوله : لازمة ، يخرج عنه الحال .

وأما صيغها : فهي سبع - كما ذكر الشيخ - ثلاث للعلم وهي : (عَلِمْتُ) ، و (رَأَيْتُ) وَ (وَجَدْتَ) ، وثلاث للظن وهي : (ظَنَنْتُ) ، و (حَسِبْتُ) ، و (خِلْتُ) ، وواحد متردد بين ذلك ؛ وهو (زَعَمَ) ، وعليه قول الشاعر[3] :

[١٤٣] فإنْ تَزْعُمِيْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيْكُمُ *** فَإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدكِ بالجَهْلِ

ومعناه : الاعتقاد ، قال الله تعالى : « زَعَمَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا »[4] فإن استعملت في كون الشئ على صفة ، فلها مفعولان .

وأما الموضع الثاني : وهو في بيان ما حمل عليها ، فالذي حمل عليها شيئان :

أحدهما : ما كان[5] يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، إذا بني لما لم يسم فاعله ، وذلك نحو ما يوافقها في معناها ، وينصب مفعولين : فأولها : القول ، والأصل في القول أن يكون ما بعده

---

(١) في (ب) : « في حقيقتها » .

(٢) قوله : « لازمة » سقط من (ب) .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين (٣٦/١) .

البيت من شواهد سيبويه (١٢١/١) ، وينظر : الايضاح العضدي (١٦٧/١) والمقتصد (٤٩٣/١) ، والتبصرة (١١٤/١) ، وشفاء العليل (٣٩١/١) ، ومغني اللبيب (٤١٦/٢) ، والمساعد (٣٥٦/١) ، وشرح ابن عقيل (٤٢٣/١) .

(٤) من الآية «٧» من سورة التغابن .

(٥) قوله : « كان » سقط من (ب) .

من الجمل محكية نحو : قلت زيد قائم ، وأنا أقول زيد منطلق فإن كان مفرداً نصب ما بعده نحو : قلت حديثًا ، وقلت شعراً ، ولا خلاف في ذلك وإن كان جملة ، فالذي عليه الجمهور : أنهم ينصبون بشروط أربعة :

أولها : أن يكون في القول معنى الظن ، الثاني : أن يكون فعلا مضارعًا ، والثالث : أن يكون مسنداً إلى[6] الخطاب ، الرابع : أن يكون متصلا بالاستفهام ، فمتى حصلت هذه الشروط عمل فيما بعده ، وعليه قول الشاعر[7] :

[١٤٤] مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا *** يُدْنِيْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وقال الآخر[8] :

[١٤٥] أَمَّا الرَّحِيْل فَدُوْنَ بَعْدَ غَدٍ *** فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين ، أو جار ومجرور ، أو ظرف لم يضر الفصل ، وذلك نحو قول الشاعر[9] :

[١٤٦] أَجُهَّالاً تَقُول بَنِي لُؤَيٍّ *** لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

---

(٦) قوله : « أن يكون مسنداً إلى » سقط من (ب) .

(٧) هو هدبة بن خشرم العذري ، ينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١٣/٢) .

الشاهد في : الجمل (٣٢٨) ، والتخمير (٢٧٥/٣) ، والمقرب (٢٩٥/١) ، وشرح ابن عقيل (٤٤٧/١) ، والهمع (٢٤٦/٢) .

قوله : « الرواسما » الرسيم : ضرب من سير الإبل ، وهو فوق الذميل . الصحاح (رسم) .

(٨) هو عمر بن أبي ربيعة ، ينظر ديوانه ص(٤٣٤) .

والبيت من شواهد سيبويه (١٢٤/١) ، وينظر : المقتضب (٣٤٨/٢) والجمل (٣٢٨) ، والتبصرة (١١٨/١) والتخمير (٢٧٥/٣) ، والإرشاد (١٨٦) ، والخزانة (٤٢٣/١) ، واللسان (رحل) .

(٩) هو الكميت بن زيد الأسدي ، ينظر : ملحقات ديوانه (٣٩/٣) .

البيت من شواهد سيبويه (١٢٣/١) ، وينظر : المقتضب (٣٤٨/٢) والتبصرة (١١٨/١) ، وشرح ابن يعيش (٨٧/٧) والملخص (٢٦٥/١) وشرح ابن عقيل (٤٤٨/١) ، والمساعد (٣٧٦/١) ، والخزانة (٤٢٣/١) .

/ وأما سُلَيْمٌ فلا يشترطون شيئًا من ذلك ، وإنما يعملونه مطلقًا . ١٢٢/أ ظ

والثاني : (تُرى) تقول : أين ترى بشرًا جالسًا ؟ قال الشاعر(١٠) :

[١٤٧] وَكُنْتَ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيْلَ سَيِّدًا *** إِذَا أَنَّهُ عَبْدُالقَفَا وَاللهَازِمِ

والثالث : (حَجَى) نحو : حجوت زيدًا منطلقًا ، وكذلك : أحجو أنك منطلقًا ـ أي أظنك ـ قال الشاعر(١١) :

[١٤٨] قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَاثِقَةٍ *** حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ

الرابع : (دَرَيْتُ) ، تقول : دريت زيدًا قائمًا ، قال الشاعر(١٢) :

[١٤٩] اللهُمَّ لاَ أَدْرِي وَأَنْتَ الدَّارِي *** ....

الخامس : (سَمِعَ) حكاه أبو علي الفارسي(١٣) ، إذا وليها اسم غير مسموع كقولك: سمعت زيدًا يقرأ ، والصحيح : أنه من قبيل أفعال الحواس التي تعدى إلى مفعول(١٤).

السادس : (صَيَّرَ) نحو : صَيَّرتُ زيدًا أميرًا .

السابع : (تَرَكَ) قال الله تعالى : « وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوْجُ فِيْ بَعْضٍ »(١٥) .

---

(١٠) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

البيت من شواهد سيبويه (١٤٤/٣) ، والمقتضب (٣٥١/٢) ، والأصول (٢٦٥/١) ، والخصائص (٣٩٩/٢)، والمقتصد (١١٠١/٢) ، وإصلاح الخلل (١٧٩) ، وشرح ابن يعيش (٩٧/٤) ، والإرشاد (١٦٩) ، والخزانة (٢٦٥/١٠) .

قوله : « عبدالقفا » كناية عن الذل والدناءة .

(١١) نسب إلى تميم بن أبي مقبل ، وليس في ديوانه .

والشاهد في : أوضح المسالك (٣٥/٢) ، وشرح ابن عقيل (٤٢٦/١) وشفاء العليل (٣٩٠/١) ، والهمع (٢١٠/٢) والدرر(١٣٠/١) ، والأزهار الصافية (٧٣٥/٢) .

(١٢) لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وهذا صدر بيت وأما عجزه :

.... *** كل امرىء منك على مقدار

الشاهد في : معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، ت / نديم مرعشلي ط/ دار الفكر ص(١٧١) وتذكرة النحاة (٥٤٠) ، والأزهار الصافية (٧٣٦/٢) والصحاح واللسان (درى) .

(١٣) ينظر : شرح الرضي (٢٨٧/٢) ، والبحر المحيط (٣٢٤/٦) .

(١٤) قوله : « التي تتعدى إلى مفعول » سقط من (ب) .

(١٥) من الآية «٩٩» من سورة الكهف .

الثـامن : (جَـعَل) نحـو قـوله تعـالى : « وَجَعَلُوا الملائِكَةَ الذِّيْنَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا »[١٦].

التاسع : (رَدَّ) قال الشاعر[١٧] : ـ

[١٥٠] رمَى الحَدَثَانِ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ *** بِدَاهِيَةٍ صَمَدنَ لَهَا صُمُودَا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّـودَ بِيْضًا *** وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيْضَ سُودَا

والعاشر : (اتّخَذَ) قال الله تعالى : « وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيْلا »[١٨] .

وكـذلك : « ضَرَبَ اللهُ مَثَلا »[١٩] ، ووهبني الله فـداك ، ومـا أشـبـه ذلك ، وهل يكون سماعًا أو قياسًا ؟ فيه تردد ، والذي ذهب إليه الإمام ـ قدس الله روحه ـ : أنه يكون قياسًا[٢٠] .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكام هذه الأفعال ، فلها أحكام ثمانية[٢١] :

الأول : أنها تدخل على الجملة الإسمية[٢٢] لبيان ما هي عنه من ظن أو يقين[٢٣] أو غير ذلك[٢٤] .

---

(١٦) من الآية «١٩» من سورة الزخرف .

(١٧) هو عبدالله بن الزبير الأسدي ، ينظر ديوانه ص (١٤٣ ، ١٤٤) ت / د. يحيى الجبوري ، ط/ دار الحرية ، بغداد (١٣٩٤هـ) ، ورواية الديوان :

.... *** بداهية سمدن لها سمودا

والشاهد في : العمدة (٦/٢) ، وشرح ابن عقيل (٤٣٠/١) ، والمساعد (٣٦١/١) ، وشفاء العليل (٣١٢/١) .

(١٨) من الآية «١٢٥» من سورة النساء .

(١٩) من الآية «٧٥» من سورة النحل ، ومن الآية «٢٩» من سورة الزمر ، ومن الآية «١٠» من سورة التحريم .

(٢٠) قال يحيى بن حمزة : « .... وهل يكون سماعًا أو قياسًا ؟ فيه تردد والأقرب أنه يكون قياسًا من جهة أن المعنى إذا كان حاصلا في الفعل ـ أعني التصيير ـ وجب اجراؤه على القياس فيما وجد » الأزهار الصافية (٧٣٩/٢) .

(٢١) قوله : « هذه الأفعال ، فلها أحكام ثمانية » سقط من (ب) .

(٢٢) قوله : « الإسمية » سقط من (ب) .

(٢٣) في (ب) : « علم » بدلا من « يقين » .

(٢٤) في (ب) « أو سائر معانيها » بدلا من قوله « أو غير ذلك » .

الثاني : أنه يجوز الاقتصار على ذكرها دون متعلقاتها ، وذلك حيث يكون ثَمَّ قرينة .

الثالث : أنه لا يجوز ذكر أحد المفعولين دون الآخر ، ولا ينقض هذا بالمبتدأ فإنه يجوز اختصار أحدهما دون الآخر ، لأن الأصل مخالف للفرع[٢٥] ، والحذف على ضربين :

اختصار : وهو الحذف لدليل فيجوز قياساً على المبتدأ والخبر ، عند وجود الدليل .

واقتصار : وهو الحذف لا لدليل ، فلا يجوز في باب (علمت) لأن أحد الجزئين لا يفيد من دون الجزء الآخر ، ولعل مراده هو هذا الآخر - والله أعلم - .

والرابع : أنه يجوز إلغاؤها بخلاف غيرها من الأفعال لأن الجملة مستقلة دونها[٢٦] وهي على ثلاث مراتب :

الأولى : إلغاؤها إذا تأخرت - وهو أجودها[٢٧] - لبعدها عن محلها .

الثانية : إلغاؤها إذا توسطت ، والإعمال أجود ، لقربها من محلها[٢٨] ، وعليه قول الشاعر[٢٩] :

[١٥١] أَبا لأَرَاجِيْزِ يَابنَ اللّؤمِ تُوعِدُني *** وَبالأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

---

(٢٥) قال ابن الحاجب في شرحه (٦٨٨) : « .... منها : أنه إذا ذكر أحد المفعولين فلابد من ذكر الآخر بخلاف باب (أعطيت) لأنهما في المعنى على ما كانا عليه من منسوب إليه ، فلو اقتصر على أحدهما لاختل المعنى ؛ بخلاف باب (أعطيت) فإن مفعولها ليس لها منسوباً أو منسوباً إليه فلذلك جاز ذكر أحدهما وترك الآخر » .

(٢٦) قوله : « لأن الجملة مستقلة » سقط من (ب) .

(٢٧) قوله : « وهو أجودها » سقط من (ب) .

(٢٨) في (ب) : « لأنها متصلة بأول الكلام » .

(٢٩) هو اللعين المنقري ، واسمه منازل بن زمعة .

[١٥١] البيت من شواهد سيبويه (١/١١٩ ، ١٢٠) ، وينظر : الأصول (١/١٨٣) والإيضاح العضدي (١/١٦٨) واللمع (١٠٨) ، والمقتصد (١/٤٩٦) ، والتخمير (٣/٢٧٨) ، وشرح ابن يعيش (٧/٨٤) ، وأوضح المسالك (٧/٨٤) والخزانة (١/٢٦٨) .

قوله : « الاراجيز » ، والاراجيز : جمع أرجوزة والرَجَز : ضرب من الشعر ، « الخور » الضعف .

الصحاح : (رجز) ، (خور) .

/ الثالثة : إلغاؤها إذا تقدمت ـ وهو أضعفها ـ ومنع ذلك الإمام[٣٠] وقال : ما سمع عليه شاهداً ، والصحيح جوازه[٣١] ، وعليه قول الشاعر[٣٢] : ١٢٢/أ ظ

[١٥٢] أرجو وآمل أن تدنو مودّتها *** وما إخالُ لدَيْنا منْك تَنْويلُ

الخامس[٣٣] : أنه يجوز[٣٤] أن يُعلق قبل حرف النفي والإستفهام واللام وذلك لأن هذه الأشياء لها صدر الكلام ، فلا يصح أن ما قبلها يعمل[٣٥] فيما بعدها ، وكذلك العكس ، والفرق بين التعليق والإلغاء : أنها تكون عاملة مع التعليق تقديراً بخلاف الإلغاء ، وأن الإلغاء يجوز أن تعملها لفظاً بخلاف التعليق ، ومثالها مع التعليق : علمت لزيد قائم ، وعلمت أزيد قائم ، وأعلمت أبو من أنت ، وعلمت ما زيد قائم ، فإن دخلت (أنّ) نحو : علمت إن زيداً قائم ، سدت مسد المفعولين[٣٦] ، فإن دخلت اللام في خبرها كانت مكسورة نحو : علمت إنّ زيداً لقائم لأن اللام قد منعت الفعل عن العمل ، لأن محلها التقديم لكن لما دخلت اللام في خبرها كانت مكسورة وتأخرت .

---

(٣٠) قال العلوي : « وهو ضعيف ، ولم أعرف عليه شاهداً من جهة العرب دالا على إلغائها مصدرة » الأزهار الصافية (٧٤٣/٢) .

(٣١) قوله : « وهو أضعفها ، ومنع ذلك الإمام وقال : ما سمع عليه شاهداً والصحيح جوازه » سقط من (ب) .

(٣٢) هو كعب بن زهير بن أبي سُلمى ينظر ديوانه ص(٩) ورواية الديوان :

.... أن يعجلن في أبد *** وما لهن طوال الدهر تعجيل

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

الشاهد في : شرح ابن عقيل (٤٣٥/١) ، والمساعد (٣٦/١) والهمع (٢٢٩/٢) ، والدرر (١٣٦/١) والخزانة (١٤٣/٩)

قوله : « تنويل » النوال : العطاء ، الصحاح (نول) .

(٣٣) في (ب) : « الثالث » وهو سهو من الناسخ .

(٣٤) قوله : أنه يجوز » سقط من (ب) .

(٣٥) قوله : « يعمل » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٣٦) جاء في كتاب سيبويه (١٢٠/٣) : « هذا باب من أبواب (أن) ، تقول : ظننت أنه منطلق ، فـ(ظننت) عاملة ، كأنك قلت : ظننت ذاك .... » ، وينظر :المقتضب (٣٣٩/٢) ، والمفصل (٢٩٤) ، وشرح ابن يعيش (٦٠/٨) .

السـادس : أنه يجـوز أن يكون فـاعلهـا ومـفـعـولهـا ضـمـيـرين لشئ واحـد نحـو : علمتني منطلقًا[٣٧] ، بخلاف غيرها من الأفعال ، وذلك أن علم الإنسان بنفسـه أقوى من علمه بغيره وقد أجرت العرب : (عَدِمْتُ) و (فَقَدْتُ) مجرى (علمت) في اجتماع الضميرين وأنشدوا[٣٨] :

[١٥٢] لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَينِ عَدِمْتُنِي *** وَعَمَّا أُلاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزِحُ

وقال الآخر[٣٩] :

[١٥٤] نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِني فَقَدْتُنِي *** كَمَا يَنْدَمُ المَغْبُونُ حِيْنَ يَبِيْعُ[٤٠]

وأما ما عداها من الأفعال فإنهم عدلوا عن الضمير إلى لفظ النفس مضافًا إلى ذلك المضمر نحو : شريت نفسي ، وشريت نفسك .

السابع : أن (علمت) ، و (ظننت) ، و (رأيت) ، و (وجدت) لهامعنى آخر يعدي

---

(٣٧) قوله : « علمتني منطلقًا » سقط من (ب) .

(٣٨) البيت لجران العود ، ينظر ديوانه ص(٤) برواية أبي سعيد السكري ط/ دار الكتب المصرية (ط/١) ١٣٥٠هـ .

الشاهد في : معاني القرآن للفراء (١٠٦/٢) ، والأمالي الشجرية (٣٩/١) والتخمير (٢٨٢/٣) ، وشرح ابن يعيش (٨٨/٧) ، وتذكرة النحاة (٤٢١) .

(٣٩) هو قيس بن ذريح .

الشاهد في : الإقتضاب (٢٩١) ، والمساعد (٣٧٤/١) ، وشفاء العليل (٤٠٣/١) .

قوله : « المغبون » المخدوع ، الصحاح (غبن) .

(٤٠) سقط من هذا الشاهد من (ب) .

به إلى مفعول واحد ، فـ : (علمت) بمعنى : عرفت و (ظننت) بمعنى : اتهمت ، و (رأيت) بمعنى : أبصرت ، و (وجدت) بمعنى : أصبت[٤١] .

والثامن : أن كل ما يعرض في المبتدأ من تعريف ، أو مقاربة المعرفة بالصفة وغيرها والتقديم والتأخير ، وغير ذلك من الأمور المعتبرة من التعريف والتنكير ، والإفراد ، والجملة والتعدد ، وغير ذلك فإنه يكون في المفعول الثاني من هذه الأفعال[٤٢] .

****

****

****

---

(٤١) جاء في كتاب سيبويه (١/٤٠) : « ...... وإن قلت رأيت فأردت روية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت ، ولكنك إنما تريد بوجدت علمت ، وبرأيت ذلك أيضاً ، آلا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيت زيداً الصالح ، وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى : « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت » وقال سبحانه : « وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » فهي هاهنا بمنزلة عرفت ؛ كما كانت رأيت على وجهين .... » وينظر : (١/١٢٦) منه ، والمقتضب (٣/١٨٩) والايضاح العضدي (١/١٦٩) ، والتبصرة (١/١١٥ ، ١١٦) ، وشرح المصنف (٦٩٣) .

(٤٢) في (ب) : « الثامن : أن كلما جاز أن يكون خبر المبتدأ ؛ كان مفعولا ثانياً لها من مفرد ، وجملة على جميع أنواعها » .

[الأَفْعَالُ النَّاقِصَةِ]

قوله : (الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ : مَا وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الفَاعِلِ عَلىَ صِفَةٍ ... إلى آخره) .

وإنما سميت ناقصة لوجوه عدة وهي : أنها لا يتم بفاعلها كلامٌ ، وأنها لا مصدر بعدها وأن مفعولها هو فاعلها بخلاف الأفعال ؛ فإن المفعول غير الفاعل / وأنها تقع زائدة ، وأنها لا تدل على الحدث بل الزمان قال الشيخ طاهر - رحمه الله تعالى - ، وأنها لا تعمل في الفضلات نحو : الحال والتمييز ، والظرفين ، وعند المحققين : أنها عاملة[1] ، وأنه يجوز حذف نون مستقبلها في بعض المواضع ، فلذلك سميت ناقصة[2] ، فإذا عرفت هذا فالكلام منها يقع في ثلاثة مواضع : ١٢٣/أ و

الأول : في حدها وصيغها ، والثاني : في أحكامها مطلقًا ، والثالث : في الكلام على كل واحد منها .

أما الموضع الأول : وهو في حدها ، وذكر صيغها ، أما حدها فهو : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لازمة ، فقولنا : ما وضع لتقرير الفاعل ، يعم كل فعل دون أفعال القلوب فإنها لتقرير المفعول ، وقولنا : على صفة يخرج عنه الأفعال اللازمة مما لا يحتاج فاعلها إلى صفة ، وقولنا لازمة يخرج عنه الحال .

وأما ذكر صيغها ، فاعلم أن سيبويه لم يتعرض لحصرها[3] ، وإنما ذكر (كان) و (صار) ، وما زال ، وليس ، ثم قال : وما أشبهه مما لا يستغنى الفاعل عنه ، وأما الشيخ فقد ذكر الأصول والملحق - على زعمه - فالأصول ما كان مبتدأ أولا في الكلام كثيرًا في الاستعمال وذلك ثلاث عشرة ، وذكر الملحق وهو : (آضَ) ، و (عَادَ) ، و (غَدَا) ، و (رَاحَ)

---

(١) مذهب الكوفيين : أنها تنصب خبرها على الحال ، وقد ضعف البصريون هذا القول ، ينظر الإنصاف (٢٨١/١) المسألة (١١٩) ، والملخص (٢١١/١) ، والأشباه والنظائر (٣٦٥/٢)، ولم أجد قول ابن بابشاذ فيما رجعت إليه من كتبه .

(٢) جاء في شرح الرضي (٢٩٠/٢) : « إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلامًا ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تتم كلامًا بالمرفوع دون المنصوب ، وما قال بعضهم :من أنها إنما سميت ناقصة لأنها تدل عل الزمان دون المصدر ليس بشئ » .

(٣) قال سيبويه (٤٥/١) : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول : ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد ..... وذلك كقولك : كان ، ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عنه الخبر » .

وما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حربة ، فهذه ألحقها الشيخ بـ (كان) لنقصانها وسيأتي الشاهد عليها[٤] ، وزاد بعض المتأخرين[٥] : (تَحَوَّلَ) ، و (رَجَعَ) و (ارْتَدَّ) ، و (تَرَكَ) وهي ملحقة بـ (صَارَ) ، وستأتي شواهدها فيما بعد[٦] . ـ إن شاء الله تعالى ـ .

وأما الموضع الثاني : وهو في أحكامها ـ على سبيل العموم[٧] ـ فلها أحكام عشرة :

الحكم الأول : أنها مشتركة في كونها أفعالا سواء كانت ملحقة أو أصلية[٨] لأن خصائص الفعلية حاصلة فيها من التصرف ، والدلالة على الأزمنة، ولا يخرج عن التصرف إلا (ليس) ، و (ما دام) ، والتصرف وأن عدم فيها لمعنى فالفعلية موجودة بدليل آخر ؛ وهو : اتصال الضمائر بها واستتاره ، وكان أبو علي يعتقد فيها الحرفية تارة ، والفعلية أخرى[٩] ، وما حُكي عن الزجاج[١٠] أنها حروف فهو مخالف لما عليه النحاة[١١] وليس غرضه أن حقيقة الحرفية حاصلة فيها ، وإنما أراد أنها كالحروف المشبهة بالأفعال في دخولها على المبتدأ والخبر وفعليتها ظاهرة لا يمكن إنكارها .

الحكم الثاني : أنها مشتركة في النقصان ، وكونها لا مصادر لها ، فلا يقال : كان زيد قائمًا كونًا ، ولا أَزْهَفَ شَفْرَتَه حَتى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ قُعُوْدًا ، فإن ذلك دلالة على تمامها .

---

(٤) ينظر ص(٣٠٧ ، ٣٠٨) .

(٥) منهم ابن مالك ، ينظر : شرح الكافية الشافية (١/١٠٢ ، ١٠٣) ، والمساعد (١/٢٥٧ـ٢٥٩) .

(٦) ينظر ص (٣٠٩ ، ٣١٠) .

(٧) في (ب) : « العامة » .

(٨) في (ب) : « أصليها وفرعيها » .

(٩) في مغني اللبيب (١/٢٩٣) : « وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلبيات ، وابن شقير وجماعة » وفي الأشباه والنظائر (٣/١٠) : « قال ابن السراج : أنا أفتي بفعلية ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها ، نقله ابن النحاس في التعليقة » والذي صرح به ابن السراج في الأصول (١/٩٠) فعلية (ليس) وساق أدلة كثيرة على ذلك . وينظر : الحلبيات للفارسي (٢٢٢) ت / د . حسن هنداوي ، ط / دار القلم (ط/١) ١٤٠٧ هـ .

(١٠) وقد وافقه أبو القاسم الزجاجي حيث قال : « باب الحروف التي ترفع الأسماء ، وتنصب الأخبار وهي : كان ، وأمسى ، وأصبح ..... » الجمل ص(٤١) .

(١١) في (ب) : « وهو توسع ، والحق ما ذكرناه » .

الحكم الثالث : أنها مشتركة في أنها رافعة للاسم الذي بعدها لأنها أفعال ولابد لها من فاعل ، وأما خبرها / فهل تكون عاملة فيه أم لا ؟ فيه خلاف بين النحاة[١٢] ، وقد تقدم ذكر الخلاف في الاسم[١٣] . ١٢٣/أ ظ

الحكم الرابع : أنها مشتركة في كونها داخلة على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر وقد يكون المبتدأ أو الخبر معرفتين ، ونكرتين ، ومختلفين ، فإن كانا معرفتين فأيهما كان منصوبًا فهو الخبر ، وإن كانا نكرتين فأيهما تخصص فهو الاسم والثاني الخبر ، وإن كانا مختلفين فاسمها المعرفة ، وخبرها النكرة ، ولا يجوز العكس ، فأما قول الشاعر[١٤] :

[١٥٥] قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا *** ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

وقول الآخر[١٥] :

[١٥٦] فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ *** أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

وقول حَسَّان[١٦] :

[١٥٧] كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بيْتِ رَأْسٍ *** يَكُونُ مِزاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

---

(١٢) الذي عليه جماهير البصريين أنها عاملة فيه ، وذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة أن خبرها ينتصب على الحال من اسمها ، وأنها إنما تعمل في المرفوع دون المنصوب لنقصانها عن الأفعال ، ينظر : شرح الرضي (٢٩٢/٢) والأزهار الصافية (٧٥٨/٢) .

(١٣) ينظر القسم الأول من المخطوط .

(١٤) هو القطامي ينظر ديوانه ص(٣١) .

البيت من شواهد سيبويه (٢٤٣/٢) ، وينظر : المقتضب (٩٤/٤) والأصول (٩٤/١) ، والإيضاح العضدي (١٣٧/١) واللمع (٨٧) ، والمحتسب (٢٧٩/١) ، والتصبرة (١٨٦/١) ، وشرح ابن يعيش (٩١/٧) ، والملخص (٤٧٧/١) ، والخزانة (٢٨٥/٩) .

قوله : « ضباعًا » هي ضباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي ، وحذف الهاء للترخيم .

(١٥) هو خداش بن زهيروفي الخنذانة (٧ / ١٩٢) أن البيت لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري .

البيت من شواهد سيبويه (٤٨/١) ، وينظر : المقتضب (٩٤/٤) ومعاني القرآن للنحاس (٧٦/٥) ، والتخمير (٢٨٥/٣) ، وشرح ابن يعيش (٩٤/٧) والكوكب الدري (٣٩٥) ، والخزانة (١٩٢/٧) .

(١٦) ينظر ديوانه ص(١٧) ، ورواية الديوان :

كأن خبيئة .... *** ....

البيت من شواهد سيبويه (٤٩/١) ، وينظر : المقتضب (٩٢/٤) والجمل (٤٦) ، والمحتسب (٢٧٩/١) ، وشرح ابن يعيش (٩١/٧) ، ولباب الإعراب (٦٨٤) ، ومغني اللبيب (٤٥٣/٢) ، والخزانة (٢٨٣/٩) .

قوله : « سبيئة » هي الخمر ، و« بيت رأس » موضع بالشام . الصحاح (سبأ) .

فإن ذلك من ضرورة الشعر، وقيل : لعدم اللبس ، لأنه لا يلبس بغيره ، وعليه قول الشاعر[(١٧)] :

[١٥٨] مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ *** نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوأتِهِمْ هَجَرُ

وكذلك : قَدَّ الثوبَ المِسْمَارُ ، ونحو : أدخلتَ القلنسوةَ رأسي ، وأدخلت الخاتمَ إصبعي.

الحكم الخامس : أنها مشتركة في أن دخولها إنما كان لإعطاء الخبر حكم معناها كقولنا : كان زيد قائمًا فالغرض أنها دالة على كون القيام حاصلا فيما مضى .

الحكم السادس : أنها مشتركة في أنها لا تبنى لما لم يسم فاعله ، فلا يقال : كين قائم[(١٨)] ، لأنها لو بنيت لما لم يسم فاعله[(١٩)] ، لكان فاعلها إما المصدر ولا مصدرلها ، وإما الخبر ، والعلة في منعه كالعلة في منع المفعول الثاني من باب (علمت) ، وأما ظروف الزمان والمكان فهي غير لازمة لها فلا جرم استحال بناؤها لما لم يسم فاعله .

الحكم السابع : أنه لا يقدم مرفوعها عليها ، ولا يجوز[(٢٠)] حذفه لأنه بمنزلة[(٢١)] الفاعل.

الحكم الثامن : أنها مشتركة في جواز تقديم أخبارها على اسمائها إلا حيث يقع

---

(١٧) هو الأخطل التغلبي ، ينظر ديوانه ص(١٠٩) ، ورواية الديوان :

على العيارات هداجون قد بلغت *** نجران أو حدثت سواتهم هجر

والشاهد في : تأويل مشكل القرآن ص(١٩٤) ، والكامل للمبرد (٣٧٠/١) وإصلاح الخلل (٢٥٨) ، والأمالي الشجرية (٣٣٠/١) ، والمخلص (٢٨٦/١) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢) .

قوله : « هداجون » جمع هَدَّاج ، وقولهم : هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش فهو : هداج ، وهدجدج ، الصحاح (هدج).

(١٨) قوله : « فلا يقال : كين قائم » سقط من (ب) .

(١٩) قوله : « لما لم يسم فاعله » سقط من (ب) .

(٢٠) قوله : « لا يجوز » سقط من (ب) .

(٢١) قوله : « بمنزلة » سقط من (ب) .

اللبس نحو : كان صاحبي عدوي[٢٢] ، وكان غلامي رفيقي ، فلا يقدم الخبر هنا وقد يعرض ما يوجب تقديمه على الاسم نحو : كان ضارب هند غلامها .

الحكم التاسع : أنها مشتركة في أنها يتصل بها ضمير الشأن والقصة والتفسير له بالجملة ، وعليه قول الشاعر[٢٣] :

م [١٥] إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ *** وآخَرُ مُثْنٍ بالَّذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ

وقول الآخر[٢٤] :

[١٥٩] هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَو ظَفِرْتُ بِهَا *** وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ

/ الحكم العاشر : أنه لا يجوز أن يتصل بها معمول أخبارها ، فلا يجوز : كان الخبز زيد آكلا ، وكان الماء زيد شاربًا ، لأنه يكون أجنبيًا عنها ، وأجاز ذلك الكسائي ، فأما إذا كان الخبر مقدمًا على الاسم نحو : كان الخبز آكلا زيد ، فقد أجازه الشيخ طاهر[٢٥] ومنعه سبويه ، فأما إذا كان ظرفًا جاز نحو : كان يوم الجمعة زيد لابسًا ، وكان في المسجد عمرو معتكفًا[٢٦] . ١٢٤/أ و

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل واحد منها أصليها وملحقها[٢٧] ، فنحن نسردها واحدًا واحدًا :

فأولها : (كان) : وإنما قدمت لأنها أم الباب ، وتختص بأحكام أربعة غير ما ذكر .

---

(٢٢) في (ب) : « كان صاحبي صديقي » .

(٢٣) تقدم هذا الشاهد ص (٣٠) .

(٢٤) البيت لهشام أخي ذي الرمة .

والبيت من شواهد سيبويه (٧١/١) ، وينظر : المقتضب (١٠١/٤) وشرح القصائد السبع (٤٧٤) ، والجمل (٥٠) ، والأزهية (١٩١) ، وإصلاح الخلل (١٤١) ، وشرح ابن يعيش (١١/٣) وتذكرة النحاة (١٤١) .

(٢٥) الذي صرح به الشيخ طاهر في شرح المقدمة المحسبة (٣٥٥/٢) المنع حيث يقول : « ..... وكذلك لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول غيرها مثل قولك : ما كان زيداً آكلا طعامك فلا يجوز أن يتقدم (الطعام) على (كان) ولا يليها » .

(٢٦) قوله : « كان في المسجد عمرو معتكفًا » سقط من (ب) .

(٢٧) في (ب) : « أحكامها الخاصة » .

[الأول][٢٨] : أنها زائدة ، وعليه قول الشاعر[٢٩] :

[١٦٠] جِيَادُ بِنِي أَبِي[٣٠] بَكرٍ تَسَامى *** عَلى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

ـ أي على المسومة العراب ـ وقول الآخر[٣١] :

[١٦١] فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ *** وَجِيْرَانٍ لَنا كَانوا كَرامِ

ـ أي وجيران كرام ـ

الثاني : أن تكون تامة ، وعليه قول الشاعر[٣٢] :

[١٦٢] إذا كانَ الشّتَاءُ فَأدْفِئوني *** فإنَّ الشَّيْخَ يِهْدِمُه الشّتَاءُ

وقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرةٍ »[٣٣] .

---

(٢٨) زيادة يتطلبها السياق .

(٢٩) لم أقف على نسبته لقائل معين .

والشاهد في : اللمع (٨٩) ، وإصلاح الخلل (١٥٧) ، والتبصرة (١٩٢/١) والتخمير (٢٨٨/٢) ، وشرح ابن يعيش (٩٨/٧ ، ١٠٠) ، والهمع (١٠٠/٢) والخزانة (٢٠٧/٩) .

قوله : « المسومة » الخيل التي تركت في المرعي ، « العراب » أي الخيل العربية .

(٣٠) قوله : « أبي » سقطت من الأصل ، وهي في (ب) .

(٣١) هو الفرزدق ، وينظر ديوانه ص(٥٩٧) ، ورواية الديوان :

فكيف إذا رأيت .... *** ....

البيت من شواهد سيبويه (١٥٣/٢) ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس (٤٠٠/١) ومغني اللبيب (٢٨٧/١) وشرح ابن عقيل (٢٨٩/١) ، والمساعد (٢٦٩/١) ، وشفاء العليل (٣٢٠/١) ، والخزانة (٢١٧/٩) .

(٣٢) هو الربيع بن ضبع الفزادي .

الشاهد في : الجمل (٤٩) ، واللمع (٨٨) ، والاقتضاب (٣٦٩) والملخص (٢٢٢/١) ، والهمع (٨٢/٢) ، والدرر (٨٤/١) .

(٣٣) من الآية «٢٨٠» من سورة البقرة .

الثالث : بمعنى (صَارَ) ، وعله قول الشاعر[٣٤] :

[١٦٣] بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا *** قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

الرابع : أنها تحذف نونها عند وجود الجازم ، نحو قول الشاعر[٣٥] :

م [١٥٥] .... *** ولا يك موقف ....

والوجة في ذلك أنها حُذِفَتْ حركتها من آخرها ، وعين الكلمة ساكن فأجتمع ساكنان ومن أصولهم : أنه إذا اجتمع ساكنان ، وأحدهما حرف علة حذف ، ثم حذفت النون لخفائها فإن بقي آخره ساكناً كسرت النون ، وعليه قوله تعالى : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا »[٣٦] ، وأما المصدر فعند البصريين : أنه لا يعمل[٣٧] ، وأن المنصوب بعده على الحال ، وأما الكون فقد اختلف فيه ، فمنهم من جعله ناصباً وإن كان مصدر التامة ؛ لأنه له حكم مخالفة لأصله ومنهم من جعل المنصوب بعده على الحال ، والتزم اجراؤه مجرى أصله[٣٨] .

وَ (صَارَ) للانتقال حقيقة نحو : صار الطين خزفًا ، ومجازًا نحو : صارت الأمور إلى الله .

وَ (أَصْبَحَ) ، و (أَمْسَى) ، وَ (أَضْحَى) لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها من

---

(٣٤) هو عمرو بن أحمر ، ينظر ديوانه ص(١١٩) .

الشاهد في إصلاح الخلل (١٥٤) ، والتخمير (٢٨٩/٣) ، وشرح ابن يعيش (١٠٢/٧) ، والإرشاد (١٤٨) ، والخزانة (٢٠١/٩) .

قوله : « تيهاء » الصحراء التي لا يهتدي فيها ، « قطا» نوع من الطير « الحزن » ما غلظ من الأرض .

الصحاح : (تيه) ، (قطا) ، (حزن) .

(٣٥) تقدم هذا الشاهد ص(٢٥٧) ، والشاهد هنا قوله : (ولايك) حيث حذفت نون (يكن) ؛ وذلك لوجود الجازم .

(٣٦) من الآية «١» من سورة البينة .

(٣٧) ينظر : كتاب سيبويه (٢٤/١ ، ٢٥) ، والمقتضب (١٦٧/٣) .

(٣٨) وقد جاء عاملا في قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى *** وكونك إياه عليه يسير

وينظر : شرح ابن عقيل (٢٧٠/١) ، والأزهار (٧٧٦/٢) كما ينظر في الآراء السابقة الهمع (١ / ١١٤) .

الصباح ، والمساء ، والضحى ، وتكون تامة نحو : « أَصْبَحْنا وأَصْبَحَ المُلْكُ لِلّهِ »(٣٩) والمعنى (صَارَ) وعليه قول الشاعر(٤٠) :

[١٦٤] فأَصْبَحوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ *** إذ هُم قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقوله(٤١) :

[١٦٥] أَضْحَتْ خَلاءً وأَضْحَى أَهْلُهَا احْتَملوا *** أَخْنَى عَلَيها الذّي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

(ظل) ، و (بات) لاقتران مضمون الجملة بأزمانها ، وبمعنى (صار) ، وعليه قوله تعالى : « ظَلَّ وَجْهُهُ / مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ »(٤٢) . أ/١٢٤ ظ

[قوله](٤٣) : (مَا زَالَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا فَتِئَ ، وَمَا أَنْفَكَّ لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ) .

أراد الشيخ : أن هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار لأنه لا يفهم من قول القائل : ما زال زيد أميراً ، أنه كان على هذه الصفة في أول وجوده ، ولكن الغرض من وقت صلاحيته لها(٤٤) .

---

(٣٩) قطعة من حديث شريف ، ينظر سنن ابن ماجة باب الدعاء (١٤) كما أخرجه ابن السني والبزار ، وقال البيهقي إسناده جيد .

(٤٠) هو الفرزدق ، ينظر ديوانه ص (٦٧) .

البيت من شواهد سيبويه (٦٠/١) ، وينظر : المقتضب (١٩١/٤) ، والمقتصد (٤٣٣/١) ، والإرشاد (١٦١) وأوضح المسالك (٢٨٠/١) ، والأشباه والنظائر (٤٥٨/١) والخزانة (١٣٣/٤) .

(٤١) هو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه ص(٣١) ورواية الديوان :

أمست خلاء وأمسى .... *** ....

والشاهد في : معاني الحروف (٩٩) ، وإصلاح الخلل (١٤٦) ، وتذكرة النحاة (٢٦٧) ، والمساعد (٢٥٧/١) والهمع (٧٦/٢) والخزانة (٥/٤) ، والأزهار الصافية (٧٦٧/٢) .

(٤٢) من الآية : «٥٧» من النحل ، وكذلك من الآية «١٧» من سورة الزخرف .

(٤٣) زيادة يستقيم بها النص .

(٤٤) قوله : « ولكن الغرض من وقت صلاحيته لها » سقط من (ب) .

قوله : (وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ) أي ويلزم هذه الأفعال فيكون حينئذ بمنزلة (كان) في الثبوت من جهة أن الأفعال موضوعة للنفي ، فإذا أدخل النفي على النفي صار إثباتًا ، ولهذا فإنه لا يجوز : ما زال زيد إلا عالمًا ، لأنه في الثبوت بمنزلة (كان) لا يجوز(٤٥) : كان زيد إلا عالمًا من [جهة](٤٦) أن المقصود إثبات الخبر ، وقد تأتي غير منفية ، نحو قول الشاعر(٤٧) :

[١٦٦] تَنْفكُ تَسْمَعُ مَا حَيِّيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَه

والمرءُ قَدْ يَرْجُو الحَيَاةَ مُؤَمِلاً والموتُ دُوْنَه

وقول امرؤ القيس(٤٨) :

[١٦٧] فَقلتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبرحُ قَاعِداً *** وَلو قَطَّعوا رَأسِي لَدِيكِ وَأَوْصَالِي

وقوله تعالى : « وَالْمُشْرِكِيْنَ مُنْفَكِّيْنَ حَتَّى تَأتِيَهُمُ البَيِّنَةُ »(٤٩) .

---

(٤٥) في (ب) : « ومن ثم لم يجز » .

(٤٦) زيادة يستقيم بها النص ، ويتم بها المعنى .

(٤٧) هو خليفة بن براز .

والشاهد في : الإنصاف (٢/٨٢٤) ، والتخمير (٢/٢٩٦) ، وشرح ابن يعيش (٧/١٠٩) ، وشرح ابن الحاجب للكافية (٦٩٩) ، ولباب الاعراب (٣٥١) ، والإرشاد (١٥٠) ، والهمع (٢/٦٦) ، والخزانة (٩/٢٤٢) .

(٤٨) ينظر ديوانه ص (١٦١) .

البيت من شواهد سيبويه (٣/٥٠٣ ، ٥٠٤) ، وينظر : المقتضب (٢/٣٢٥) ، ومعاني القرآن للفراء (٢/٥٤) وإعراب القرآن للنحاس (٢/٦٤٣) ، والخصائص (٢/٢٨٤) ، واللمع (٢٤٤) ، والأمالي الشجرية (١/٣٦٩) ، وشرح ابن يعيش (٧/١١٠) ، وأوضح المسالك (١/٢٣٢) .

قوله : « وأوصالي » أي مفاصلي .

(٤٩) من الآية «١» من سورة البينة .

فأما الكسائي ، والفرَّاء ، والأحمر[٥٠] ، فقد أجازوا دخول (إلا) عليها[٥١] ، واستشهدوا بقول ذو الرمة[٥٢] :

[١٦٨] حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً *** عَلى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

فأما البصريون فتأولوا ذلك على أحد أربعة أوجه[٥٣] :

أولها : أن تكون (تنفك) تامة لا تفتقر إلى خبر ، ويكون التقدير : أنها لا تنفك عن الإتعاب إلا في حالة الإناخة .

وأما ثانيًا : فأن تكون ناقصة ، ويكون الخبر (عَلى الخَسْفِ) ، و (مُنَاخَةً) حالا من (عَلى الخَسْفِ) لكي يضعف من ذلك تقدم الحال على عاملها المعنوي .

وأما ثالثًا : فتكون (إلاّ) زائدة وتكون (مُنَاخَةً) خبرها ـ وهو ضعيف ـ لأن (إلا) لا تزاد في فصيح الكلام.

وأما رابعًا : فأن تكون ناقصة[٥٤] ، ويكون الخبر محذوفًا تقديره : ما تنفك سائرة ولا

---

(٥٠) هو خلف بن حيان الأحمر ، أحد الموالي ، كان راوية للغريب واللغة والشعر تنسك في آخر عمره ، وكان يختم القرآن في يوم وليلة له تآليف حسان توفى بعد المیئتين بيسير . ينظر في ترجمته : إشارة التعيين (١١٣) ، والبلغة (٧٧) ، والفهرست (٥٠) .

(٥١) قال الفراء في معاني القرآن (٢٨١/٣) : « ..... قد يكون الانفكاك على جهة يزال ويكون على الانفكاك الذي تعرفه فإذا كانت على جهة يزال فلابد لها من فعل وأن يكون معها جحد ، فتقول : ما انفككت أذكرك تريد ما زلت أذكرك ، فإذا كنت على غير معنى يزال ، قلت : قد انفككت منك ، وانفك الشئ من الشئ فيكون بلا جحد ، وبلا فعل ، وقد قال ذو الرمة :

قلائص ما تنفك إلا مناخة *** على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا

فلم يدخل فيها إلا (إلا) وهو ينوي بها التمام ، وخلاف يزال لأنك لا تقول : ما زلت إلاقائمًا » .

(٥٢) ينظر ديوانه ص(٢٤٠) .

والبيت من شواهد سيبويه (٤٨/٣) ، وينظر : المحتسب (٣٢٩/١) ، والأمالي الشجرية (١٢٤/٢) ، والتبصرة (١٨٩/١) ، والملخص (٢١٩/١) ، ومغني اللبيب (٧٣/١) ، والإرشاد (١٥٠) ، والمساعد (٢٦٤/١) ، وشفاء العليل (٣١٨/١) .

قوله : « حراجيج » جمع حرجوج ، وهي الناقة الضامرة ، « مناخة » اسم المفعول من أناخ البعير إذا أبركه ، « الخسف » يقال: سامه الخسف : إذا كلفه المشقة والذل . الصحاح (حرج) ، (نخخ) ، (خسف) .

(٥٣) قوله : « فأما البصريون فتأولوا ذلك على أحد أربعة أوجه » سقط من (ب) .

(٥٤) قوله : « أما رابعًا فأن تكون ناقصة » سقط من (ب) .

وجه لتخطيئة ذي الرمة ، مع هذه التأويلات(٥٥) .

(مَادَامَ) لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها ، و (ما) فيها مصدرية ، و (مادام) صلتها وهي مفتقرة إلى كلام [قبلها] ، ومع كونها مفتقرة دالة على الزمان ، فإذا قيل : أكرمك مادام زيد جالسًا ، فالمعنى :أكرمك مدة دوام جلوسه ، قال الله تعالى : « وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً »(٥٦) ، وقوله تعالى : « خَالِدِيْنَ فِيْهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتِ»(٥٧) ولذلك قال الشاعر(٥٨) :

[٦٩] أَلبَانُ إِبلِ تَعِلَّةَ بنَ مُسَافِرٍ *** مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَيَّ حَرَامُ

أ/١٢٥ / فيملكها توقيت لمدة التحريم .

و

(لَيْسَ لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالًا) ، ولا خلاف في أنها موضوعة للنفي ، ولكن الخلاف هل هي حقيقة في الحال مجاز في غيره ؟ فمنهم من قال : إنها للحال وتستعمل في غيره مجازًا ، ومنهم من قال : هي للنفي مطلقًا .

ويجوز تقديم أخبارها عليها ، أما تقديم أخبارها على أسمائها ، فقد تقدم الكلام عليه وأما تقدم أخبارها عليها فيجوز بشرطين :

أحدهما : أن يكون الفعل متصرفًا ، والثاني : لا يكون أوله (ما) .

---

(٥٥) وهناك وجه خامس ذكره البغدادي في الخزانة (٩/٢٤٨ ، ٢٤٩) : « ...... قال الصولي : وحدثنا محمد بن سعيد الأصم ، وأحمد بن يزيد ، قالا : حدثنا يزيد المهلبي عن إسحاق الموصلي أنه كان ينشد هذا البيت لذي الرمة :

حرجيج ما تنفك آلا مناخة *** ....

والآل : الشخص .... وعلى هذا يكون (آلا) خبر (تنفك) و (مناخة) صفته » ، وينظر : المحتسب (١/٣٢٩) ، والأمالي الشجرية (٢/١٢٤) وشرح ابن يعيش (٧/١٠٦) والإنصاف (١/١٥٦) .

(٥٦) من الآية «٣١» من سورة مريم .

(٥٧) من الآية «١٠٧» من سورة هود .

(٥٨) نُسب هذا البيت لبعض بني تميم .

الشاهد في : البخلاء للجاحظ ت / أحمد العوامري وعلى الجارم ط / دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ (٢/١٥٥) والكامل للمبرد (١/٥٩) ، والزاهر (٢/٣٤٤) وأمالي ابن الشجري (١/٣٢٩) ، وتذكرة النحاة (٣٥٨) ، واللسان (علل).

قوله : « تعلة بن مسافر » اسم رجل .

وقوله : (مِنْ كَانَ إلى رَاحَ) جامع للشرطين ، وقسم لا يجوز ، وهو ما لزم أوله (ما) على رأي سيبويه والأخفش والمبرد[٥٩] ، وهو رأي الفراء من نحاة الكوفة وذلك لأن (ما) للنفي والنفي له صدر الكلام لا يتقدم عليه غيره[٦٠] ، وزعم الكسائي أن ذلك جائز لأنها قد صارت للإيجاب ، وإلى هذا ذهب ابن كيسان[٦١] من البصريين في غير (مادام) لأنها موصولة بخبرها، والصلة لا تتقدم على الموصول[٦٢] .

وقسم مختلف فيه وهو (لَيْسَ) ، فالذي عليه الكسائي والفراء وغيرهما امتناع تقديم خبرها وهو رأي المبرد ، وأبي بكر الأنباري[٦٣] البصري ، لأنها موضوعة للنفي ، فلا يجوز أن يتقدم عليها غيره لأن له صدر الكلام ، ولم يوجد نص في إثبات ولا نفي ، وأما سائر البصريين ، فذهبوا إلى جواز تقديم خبرها عليها ، وهو رأي المصنف[٦٤] صرح به في شرح الأمام وعمدته . قوله تعالى : « ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفاً عَنْهُمْ »[٦٥] ، والعامل يجب تقدمه إلى حيث معموله ، وفي ذلك حصول الغرض من المسألة لأن (يوم) معمول لمصروف فإذا تقدم المعمول وهو فضلة فبالأولى العامل[٦٦] .

---

(٥٩) ينظر المقتضب (٤ / ١٩٣ - ١٩٤) .

(٦٠) ينظر : المفصل (٢٦٩) ، والإنصاف (١٥٥/١ ، ١٦٠) ، وشرح الرضى (٢٩٧/٢) .

(٦١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، أخذ النحو عن المبرد وثعلب ، وكان ميله إلى مذهب البصريين ، وكان إماماً في العربية توفي سنة (٢٩٩هـ) . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة (٥٧/٣) ، والفهرست (٨١) ، وبغية الوعاة (٨١/١) .

(٦٢) ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أنه يجوز تقديم أخبار ما في أوله (ما) النافية عليها ، ينظر الانصاف (١٥٥/١) ، وشرح ابن يعيش (١١٣/٧) وشرح الكافية الشافية (١٠٧/١) ولباب الاعراب (٤٢٥) .

(٦٣) الصواب أنه أبو البركات الانباري حيث قال في الانصاف (١٦٣/١) : « والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون » وأبو البركات الانباري اسمه عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله أبي سعيد الأنباري ، قرأ النحو على ابن الجواليقي وابن الشجري، وبرع فيه من مصنفاته : الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء ، كانت وفاته سنة (٥٧٧هـ) . ينظر في ترجمته : إشارة التعيين (١٨٥) ، والبلغة (١٢٤) ، والأعلام (١٠٤/٤) .

(٦٤) ينظر شرح المصنف ص(٧٠٥) .

(٦٥) من الآية «٨» من سورة هود .

(٦٦) ينظر في هذه المسألة : الأصول (٩٠/١) ، والإيضاح العضدي (١٣٧/١) ، والخصائص (١٨٨/١ ، ١٨٩) والمقتصد (٤٠٨/١) والهمع (٨٨/٢ ، ٨٩) ، والأزهار الصافية (٧٧٤/٢) ، وقد عقد ابن الانباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ، وقد رجح فيها رأي الكوفيين ، ينظر الانصاف (١٦٠/١ - ١٦٤) .

وأما الكلام في الألفاظ الملحقة :

فأولها : (آضَ) قال العجاج[٦٧] :

[١٧٠] .... *** حَتَّى إِذَا ما آضَ ذَا أَعْرَافِ

وأما (عاد) فشاهده قول الشاعر[٦٨] :

[١٧١] وماالمرْءُ إلاَّ كَالشِّهابِ وَضَوئِهِ *** يَعُودُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

وأما (غَدا) ، و (رَاحَ) فشاهده قوله صلى الله عليه وعلى آله [وسلم][٦٩] :

«لَوْ تَوكَّلْتُمْ عَلى اللَّهِ حَقَّ تَوكُّلِهِ لَكُنْتُم كَالطَّيْرِ تَغْدو خِمَاصًا وَتروحُ بِطَانًا »[٧٠] .

وأما(جاء) فالشاهد عليه قول علي عليه [السلام] أنه أرسل ابن عباس إلى الخوارج فقالوا : ما جاءت حاجتك[٧١] ، بالرفع والنصب في (حاجتك) ، فالرفع على أنها فاعل

---

(٦٧) هو العجاج ، وينظر ديوانه (١/١٦٩ ، ١٧٠) ت / د. عبدالحفيظ السطلي ، ط/ مكتبة أطلس ، ورواية الديوان :

سرعفته ما شئت من سرعاف *** ....

الشاهد في : المحتسب (٢/٨٢) .

قوله « آض » صار ، « أعراف » جمع عرف وهو الشعر فوق رقبة الفرس ، ينظر ، الصحاح (أيض) ، (عرف) .

(٦٨) هو لبيد بن ربيعة العامري (١٦٩) ورواية الديوان :

.... *** يحور ....

الشاهد في : الزاهر (١/٢٥) ، والكشاف (٣/٣٢٠) ، والمساعد (١/٢٥٩) ، وشفاء العليل (١/٣١٢) ، الهمع (٢/٦٩) والدرر (١/٨٣) .

(٦٩) زيادة من المحقق .

(٧٠) رواه الإمام أحمد في مسنده (١/٢٤٣) ، ورواه النسائي وابن حبان والحاكم وينظر : تحفة الأحوذي (٧/٧) (ط/١) ١٤١٠هـ .

(٧١) جاء في كتاب سيبويه (١/٥٠ ، ٥١) : « .... ومثل قولهم : من كان أخوك قول العرب : ما جاءت حاجتك كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التأنيث . على (ما) حيث كانت الحاجة .... وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتك فيرفع » وينظر : المفصل (٢٦٣) ، وشرح ابن يعيش (٧/٩١) ، وشرح المصنف (٦٩٥) ، وشرح الرضي (٢/٢٩٢) .

لـ (جاء) ، و (ما) استفهامية كأنه قال : أي شئ جاءت حاجتك ؟ وأما نصبها فعلى أحد وجهين :

إما على أنها نافية فيكون الفاعل مضمراً ، يرجع إلى شئ متقدم ، فيكون المعنى على نفي أن يكون ذلك الشئ على قدر حاجتك ، كما لو استعاروا قميصاً من غيره ليلبسه فقصر عن قامته ، فيقال : ماجاءت حاجتي ، وإما أن تكون استفهامية ، وفي (جاء) ضمير يعود إلى (ما) فكأنه / قال : أي شئ جاءت باعتبار حاجتك ؟ وأما (قعد) فعليه قوله تعالى : « فَتَقْعُدَ مَلُوْماً مَحْسُوْراً »[٧٢] وقالوا فِيمَنْ أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ : قَعَدَتْ كَأنها حَرْبَةً[٧٣] ، والضمير في (قَعَدَتْ) راجع إلي الشفرة . ١٢٥/أ ظ

فهذا ما ألحقه الشيخ ، وما زيد عليه فذلك نحو : ارتدَّ عليه ، كقولك : ارتدَّ زيد كافراً[٧٤] ، قال الله تعالى : « فَارْتَدَّ بَصِيْراً »[٧٥] .

و (تحول) نحو : تحول زيد سائراً ، قال امرؤ القيس[٧٦] :

[١٧٢] فَبُدلتُ قُرْحًا دائِمًا بَعْدَ صِحَّةٍ *** فَيالِكِ نُعْماً تَحَوَّلنَ أَبْؤُسًا

و (رجع) نحو : رَجَعَ زَيد في حَافِرَتِهِ[٧٧] ، وعليه الحديث : « لَا تَرْجِعوا بَعْدِي كُفَاراً

---

(٧٢) من الآية «٢٩» من سورة الإسراء .

(٧٣) ينظر : معاني الفراء (٢٧٤/٢) ، والأمالي الشجرية (١٥/١) ، وشرح ابن يعيش (٩١/٧) ، والأزهار الصافية (٧٥٥/٢) واللسان (قعد) .

ومعنى « أرهف » أي رقق ، الصحاح (رهف) .

(٧٤) قوله : « ارتد زيد كافراً » سقط من (ب) .

(٧٥) من الآية «٩٦» من سورة يوسف .

(٧٦) ينظر ديوانه ص (١١٧) ورواية الديوان :

وبدلت .... *** فيالك من نعمى ....

الشاهد في : المنتخب (٧٤١) ، والفوائد المحصورة (٥٩) ، ومغنى اللبيب (٢٨٨/١) ، والمساعد (٢٥٩/١) وشفاء العليل (٣١٢/١) .

قوله : « قرحًا » أي جرحًا ، « أبؤسا » جمع بؤس وهو البلاء والشدة ، الصحاح (قرح) ، (بؤس) .

(٧٧) « رجع على حافرته أي الطريق الذي جاء منه ، وأصله من حافر الدابة ، كأنه رجع على أثر حافره ، يضرب للراجع إلى عادة السوء » مجمع الأمثال (٣٠٨/١) .

يَضْرِبُ بَعْضُكم رِقَابَ بَعْضٍ »(٧٨) .

وكذلك (تَرَكَ) في قولك : تركته مصروعًا(٧٩) ، قال الله تعالى : « وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ »(٨٠) ، وقال الشاعر(٨١) :

[١٧٣] وَرَبَّيْتهُ حَتَّى إذَا مَـا تَرَكْتَه *** أَخَا القَوم واسْتَغْنَى عَن المَسْحِ شَارِبُهْ

وبالمَحْضِ حَتَّى صَارَ جَعْدًا عَنَطْنَطَا *** إذَا قَامَ سَاوَيَ غَارِبَ الفَحْـلِ غَارِبُـهْ

****

****

****

(٧٨) رواه الإمام البخاري في صحيحه (٥٦) كتاب العلم والأضاحي ، ورواه الإمام مسلم في صحيحه (٨١) كتاب الإيمان والقسامة ورواه الإمام أحمد في مسنده (٨٥/٢) .

(٧٩) قوله : « في قولك : تركته مصروعًا » سقط من (ب) .

(٨٠) من الآية «١٧» من سورة البقرة .

(٨١) هو فرعان بن الأعرف في ابنه منازل ، والأبيات في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٩/٤ ، ١٠) ورواية الديوان في البيت الثاني :

لربيته حتى إذا آض شيظما يكاد يساوي غارب الفحل غار به .

والشاهد في : شرح الكافية الشافية (٣٨٨) ، وشرح ابن عقيل (٤٢٩/١) ، وشفاء العليل (٣٩٥/١) ، والهمع (٦٨/٢) ، والدرر (١٣٣/١) ، واللسان (جعد) .

قوله : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن كبره واستغنائه بنفسه « المحض » اللبن الخالص ، « الجعد » الشديد ، «عنطنط » الطويل ، «الغارب» أعلى الشئ . ينظر الصحاح (محض) ، (جعد) ، (عنط) ، (غرب) .

[أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ]

[قوله][1] : (أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ : مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءً ، أَوْ حُصُولاً ، أَوْ أَخْذًا فِيْه ..... إلى آخره) .

والكلام في هذه الأفعال كالأفعال الناقصة ، لكن لما كانت أخبارها جملا في الغالب أفرد لها بابًا في الذكر ، وقولنا : في الغالب لأنه قد يأتي مفردًا كقول الشاعر[2]:

[١٧٤] فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آيِبًا *** وَكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ

أصله : وما كدت أؤب ، وكذلك : عَسَى الغُوَيْرُ أبؤسًا[3] ، وهو وارد على الأصل .

فإذا فرغت [من][4] هذا فالكلام منه يقع في موضعين :

الأول : في حدها وصيغها ، والثاني : في الكلام على كل واحدة من صيغها[5] .

أما الموضع الأول : وهو في حدها ، فهو ما ذكر الشيخ بقوله[6] : مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءً ، أَوْ حُصُولاً ، أَوْ أَخْذًا فِيْهِ) ، فقوله : (مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ) يعم جميع الأفعال ، وقوله:

---

(١) زيادة يتم بها المعنى ويقتضيها السياق .

(٢) هو تابط شرًا ، ينظر ديوانه ص(٩١) .

الشاهد في : الخصائص (٣٩١/١) ، والمقتصد (١٠٤٨/٢) ، والإنصاف (٥٥٤/٢) ، وشرح ديوان الحماسة (٤١/١) ، وشرح ابن يعيش (١٣/٧) وشرح ابن عقيل (٣٢٤/١) ، والمساعد (٢٩٧/١) ، والخزانة (٣٧٤/٨) .

قوله : « أبت » رجعت ، « فهم » قبيلة الشاعر ، « تصفر » تأسف وتحزن .

(٣) ينظر : الكتاب (٥١/١) ، والمقتضب (٧٠/٣) ، وجمهرة الأمثال (٥٠/٢) والمستقصى (١٦١/٢) ، ومجمع الأمثال (١٧/٢) .

قوله : « الغوير » تصغير غار ، « أبؤسا » جمع بؤس ، وهو الشدة .

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) في (ب) : « على كل واحد منها » بدلا من « على كل واحد من صيغها » .

(٦) قوله : « فهو ما ذكر الشيخ بقوله » سقط من (ب) .

(رَجَاءً ، أَوْ حُصُولاً ، أَوْ أَخْذاً فِيْهِ) يخرج عنه ما سواه ، فالأول يعني به : (عَسَى)[٧]، والثاني (كَادَ) والثالث : (جعل) ، و (طَفِق) ، و (كَرِبَ) ، ودخول (أو) ليس للتخيير وإنما يكون ما بعدها على سبيل الإبدال ، ولا يمكن حدها بخلاف ما ذكر، وأما صيغها : فهي ثلاث ـ كما ذكر الشيخ : ـ منها ما يكون للرجاء ، ومنها ما يكون للحصول ، ومنها ما يكون على الأخذ فيه .

وأما الموضع الثاني : وهو في الكلام على كل واحد من هذه الصيغ[٨] :

فأولها : (عَسَى) ، وهي فعل والدليل على فعليتها : اتصال الضمير بها نحو :

(عَسَيتُ) ، و (عسيتَ) كما تقول : ضربت ، وأكلت ، وكذلك نون الوقاية نحو : (عَسَانِي) ، وسلبت التصرف دلالة على معنى[٩] الإنشاء ، ثم فيها لغتان :

اللغة الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، وهي في ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون لها اسم وخبر ، ويشترط في ذلك / أن يكون الخبر فعلا مضارعًا معه (أن) ، والمضارعة للمقاربة ، واشتراط (أَنْ) لتحقق الترجي [لأنه] لا يكون إلا في المستقبل وهذا هو الأكثر ، قال الله تعالى : « عَسَىَ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ »[١٠] وقد تحذف (أن) تشبيها لها بـ (كاد) لاشتراكهما في المقاربة ، قال الشاعر[١١] : ١٢٦/أ و

[١٧٥] عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فِيهِ *** يَكونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

(٧) جاء في شرح الرضي (٣٠١/٢) : « الذي أرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حق غيره تعالى وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو مالا يوثق بحصوله » .

(٨) قوله : « كل واحد من هذه الصيغ » سقط من (ب) .

(٩) قوله : « دلالة على معنى » سقط من (ب) .

(١٠) من الآية «٨» من سورة الإسراء .

(١١) هو هدبة بن خشرم العذري .

البيت من شواهد سيبويه (١٥٩/٣) ، وينظر : المقتضب (٧٠/٣) والكامل للمبرد (١٩٦/١) ، والجمل (٢٠٠) ، واللمع (٢٠٥) ، والمقتصد (٣٦٠/١) ، والمقرب (٩٨/١) ، ولباب الإعراب (٣٢٧) والخزانة (٣٢٨/٩) .

والشاهد قوله : « يكون وراءه .... » حيث جاء خبر (عسى) فعلا مضارعًا مجردًا من (أن) وهو قليل .

وثانيها : أن يكون لها اسم لا غير فيكتفي به[١٢] ، نحو : عسى أن يخرج زيد ، قال الله تعـالى : « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَ هُوَ شَرٌّ لَكُمْ»[١٣] فيجعل ما كان خبراً لها في موضع اسمها لكونه يسد مسد الاسم والخبر[١٤] ، ومنهم من يقول : الخبر محذوف ؛ والتقدير : عسى خروج زيد حالا وقال الإمام : لا حاجة إلى تقديره ؛ لأن الظاهر يسد مسده[١٥] ، فإن تقدم اسم ظاهر عليها نحو : الزيدان عسى أن يقوما[١٦] ، جاز في (عسى)[١٧] الإفراد والمطابقة .

اللغة الثانية[١٨] : أن يكون الفـاعل مـضـمـراً ، وهو على ضـربين : مـرفـوع نحـو : (عسيت)، ومنصوب نحو : (عساك) ، وقد تقدم الكلام عليه في باب المضمرات[١٩] .

وأما ما يكون علي جهة الحصول فهو (كاد) نحو : كاد زيد يخرج ، وكادت الشمس تزول ، يريد أن دنوها من الزوال قد قرب ، وأن خروج زيد قد قرب ، فالغرض هنا المقاربة لحصوله ، وقد التزموا في خبرها أن يكون فعل حال لما يقتضيه معناها[٢٠] ، وقد تدخل على خبرها (أن) تشبيهاً لها بـ (عسى) ، قال الشاعر[٢١] :

[١٧٦] قد كاد من طول البلى أن يمصحا

---

(١٢) قوله : « فيكتفي به » سقط من (ب) .

(١٣) من الآية «٢١٦» من سورة البقرة .

(١٤) في (ب) : « فيجعل (أن) سادة مسد الجملة لأنها تدخل على المبتدأ والخبر » .

(١٥) قال العلوي في شرحه (٧٨٢/٢) : « وقد قررنا أن ما يحصل في الظاهر كاف فلا حاجة إلى إضمار عنده » .

(١٦) في (ب) : « يخرجا » .

(١٧) قوله : « في عسى » سقط من (ب) .

(١٨) قوله : « اللغة الثانية » سقط من (ب) .

(١٩) ينظر ص (٢١) فما بعدها .

(٢٠) قوله : « لما يقتضيه معناها » سقط من (ب) .

(٢١) هو رؤبة بن العجاج ، ينظر ملحقات ديوانه ص (٧٢) .

البيت من شواهد سيبويه (١٦٠/٣) ، وينظر : تأويل مشكل القرآن (٥٣٤) ، والمقتضب (٧٥/٣) ، والجمل (٢٠٢) ، والإيضاح العضدي (١٢١/١) والاقتضاب (٣٩٦) ، والمقرب (١٠٠/١) ، والخزانة (٣٤٧/٩) .

قوله « البلى » مصدر بلى المنزل إذا درس ، « يمصحا » مصح الشئ ذهابه . الصحاح (بلا) ، (مصح) .

والخبر فعل مضارعًا ليكون أدل على معناها ، وعينها واو على كلام بعضهم من : «كاد يكود » فتكون مفتوحة الفاء ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : ضم الكاف[٢٢] هذا إذا لم يدخلها نفي ، فإذا دخلها النفي فللنحاة فيها أقوال ثلاثة:

أولها : أن تكون للاثبات ماضيًا كان أو مستقبلا ، واحتجوا في الماضي بقوله تعالى : « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ »[٢٣] وفي المستقبل بتخطيئة الشعراء ذا الرمة في قوله[٢٤] :

[١٧٧] إِذَا غَيَّرَ النَّايءُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ   رَسِيْسُ الهَوىٰ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

لأنهم فهموا من قوله : « لَمْ يَكَدْ » الاثبات ، وهو زوال الحب وبروحه ، ولو لم يكن للاثبات لم يكن لتخطئته وجه ؛ هذا هو مذهب ابن شُبْرَمة[٢٥] .

---

(٢٢) في كتاب سيبويه (٣٤٢/٤ ، ٣٤٣) : « ..... وحدثنا أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل ، وما زيل زيد يفعل ذاك ، يريدون زال ، وكاد .... وكذلك كدت تكاد اعتلت من فعل يفعل » ، وفي لسان العرب (كود) : « ...... ولغة بني عديّ : كدت أفعل - بضم الكاف حكاه سيبويه عن بعض العرب » ، وينظر : شرح ابن يعيش (١٢٤/٧) والصحاح (كود) .

(٢٣) من الآية «٧١» من سورة البقرة .

(٢٤) ينظر ديوان ذي الرّمة ص (١٠٨) .

الشاهد في : دلائل الاعجاز للجرجاني ت / محمود شاكر ، ط/ مكتبة الخانجي ص(٢٧٤) ، والكشاف (٦٩/٣) وشرح ابن يعيش (١٢٥/٧) ، وشرح الوافية (٣٧٠) ولباب الأعراب (٣٢٩) ، والخزانة (٣٠٩/٩) ، واللسان (رسس) .

والشاهد قوله : « لم يكد » حيث أنشده النجراني شاهدًا على أن بعض النحاة يرى أن النفي إذا دخل على كاد فإنها تكون للاثبات بدليل تخطيئة الشعراء لذي الرمة .

قوله : « النائ » البعد ، رسيس الهوى » أول مسه ، يبرح » يزول .الصحاح (نأي) ، (رسس) ، (برح) .

(٢٥) جاء في دالائل الاعجاز (٢٧٤ ، ٢٧٥) : « .... وروي عن عنبسة أنه قال : قدم ذو الرُّمة الكوفة ، فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية .... قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه عبدالله بن شبرمة : يا غيلان أراه قد برح قال : فشنق ناقته ؛ وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال :

إذا غير النائ المحبين لم أجد   ***   رسيس الهوى من حب مية يبرح

قال : فلما انصرف حدثت أبي فقال : أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ، وأخطأ ذو الرُّمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة ، إنما هذا كقول الله تعالى : « ظلمات بعضها فوق بعض إذا اخرج يده لم يكد يراها » ، وإنما هو يرها ولم يكد .... » ، وابن شبرمة هو : عبدالله ابن شبرمة بن طفيل بن هبيرة ، كان فقيهًا عالمًا قاضيًا ، وكان راوية شاعرًا وكان خطيبًا ناسبًا ، وكان حاضر الجواب مفوهًا ، وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يُشبَّه بعامر الشعبي ، وكان يكنى أبا شبرمة ينظر : البيان والتبيين للجاحظ ، ت / فوزي عطوي ، ط / دار صعب ص(١٧٨) ، والتخمير (٣٩٧/٣) .

الثاني : مذهب من فرق بين الماضي والمستقبل[٢٦] ، فقالوا في الماضي للاثبات مستمسكين بقوله تعالى : « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ »[٢٧] وفي المستقبل كالأفعال تمسكًا بقوله تعالى:« إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا »[٢٨] .

الثالث : من جعل حكمها حكم الفعل ماضيًا كان أو مستقبلا ، وهذا هو رأي ابن الحاجب[٢٩] ؛ / فالحجة على ذلك ما يعلم من القاعدة المطردة من كلام العرب وهو : أن الكلمة إذا لم يدخل عليها نفي فهي باقية على إفادة مدلولها التي وضعت له ، وإذا دخل عليها حرف نفي كان نفيًا . ١٢٦/أ و

وأما ما يكون على جهة الأخذ فيه فهو (جَعَلَ) ، و (طَفِقَ) ، و (كَرَبَ) و (أَخَذَ) فهذه لا تقال إلا عند الأخذ في الشئ ، قال الشاعر[٣٠] :

[١٧٨] وَقَدْ جَعَلَتْ قَلوصَ بني نِزَارٍ *** مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وقال تعالى : « وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ »[٣١] ، و (كَرِبَ) من قولهم : كَرِبت الشمس تغرب ، وفي الحديث : « فَإِذا اسْتَغْنَى أَوْ كَرِبَ اسْتَعَفَّ »[٣٢] أراد : وكَرِبَ يستغني ـ أي قارب الاستغناء ـ ، و (أَخَذَ) كقول الشاعر[٣٣] :

[١٧٩] أَخَذْنَا بَأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا *** وَسَالَتْ بَأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ

---

(٢٦) قوله : « بين الماضي والمستقبل » .

(٢٧) تقدمت هذه الآية ص(٢٧٤) .

(٢٨) من الآية «٤٠» من سورة النور .

(٢٩) ينظر شرح المصنف ص(٧١١) .

(٣٠) لم أقف على نسبته لقائل معين .

الشاهد في : شرح الرضي (٣٠٧/٢) ، وأوضح المسالك (٣٠٤/١) ومغني اللبيب (٢٣٥/١) ، والهمع (١٤١/٢) والدرر (١٠٨/١) والخزانة (٣٥٢/٩) .

(٣١) من الآية «٢٢» من سورة الأعراف ، ومن الآية «١٢١» من سورة طه .

(٣٢) الحديث في مسند الإمام أحمد (٣/٥ـ٥) برواية : « فإذا بلغ أو كرب استعف » .

(٣٣) هو كثير عزة ، ينظر ديوانه ص(٥٢٥) جمع وشرح : إحسان عباس ط /دار الثقافة ، بيروت (١٣٩١هـ) .

والشاهد : الخصائص (٢١٨/١) ، وأمالي القالي (١٦٦/٣) وأسرار البلاغة (٢١ ، ٢٢) ، ودلائل الاعجاز (٤٩) ومعاهد التنصيص (١٣٤/٢) ، والأزهار الصافية (٧٨٨/٢) .

قوله : « الأباطح » جمع أبطح وهو : مسيل الماء فيه دقاق الحصى . الصحاح (بطح) .

قوله : (وهيَ مِثْلُ (كَادَ) ....) في أن (أن) المصدرية[٣٤] لا تدخل عليها قوله : و(أَوْشَكَ) وهي مثل (كاد) : و (عسى) في الاستعمال) فحيث تكون مثل (عسى) نحو : يوشك زيد أن يخرج ، ويوشك أن يخرج زيد وحيث تكون مثل (كاد) تقول فيها : يوشك زيد يجئ ، وقد يستعمل فيها اسم الفاعل كقول الشاعر[٣٥] :

[١٨٠] فإنّكَ مُوشِكٌ ألاَّ تَرَاهَا *** ....

وفيها لغات : (يوَشُك) بضم الشين ، وفتح الياء ، و(يوَشَك) بفتح الشين - وهي قليلة رديئة - و (يُوْشِكُ) بكسر الشين وضم الياء وهي الصواب[٣٦] ؛ لأن الماضي منه :(أوشك) فكان مضارعه (يوشك) كـ : أَوْدَعَ يُوْدِعُ ، وأَوْرَدَ يُوْرِد ، ومعنى يوشك : يسرع وشاهد كسر[٣٧] الشين قول الشاعر[٣٨] :

[١٨١] يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مِنِيَّتِهِ *** فَي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يَوافِقُهَا

****

---

(٣٤) قوله : « المصدرية » سقط من (ب) .

(٣٥) هو كثير عزة ، ينظر ديوانه ص (٢٢٠) وهذا صدر بيت وعجزه :

.... *** وتعدو دون غاضرة العوادي

الشاهد في : أوضح المسالك (٣٢١/١) ، والمساعد (٣٠٣/١) وشرح الأشموني (٢٦٥/١) ، وشرح التصريح (٢٠٨/١) ، والهمع (١٣٥/٢) ، والدرر (١٠٤/١) ، والأزهار الصافية (٧٩١/٢) .

قوله : « غاضرة » اسم جارية ، « العوادي » جمع عادية وهي عوائق الدهر وغوائله .

(٣٦) قوله : « وهي الصواب » سقط من (ب) .

(٣٧) قوله « كسر الشين » سقط من (ب) .

(٣٨) هو أمية بن أبي الصلت ينظر ديوانه ص(٤٢١) .

البيت من شواهد سيبويه (١٦١/٣) ، وينظر : الكامل للمبرد (٧١/١) ، والعمدة (١٦٤/١) ، والعقد الفريد (١٢٢/٣) ت / محمد سعيد العريان ط / دار الفكر ، وشرح ابن يعيش (١٢٦/٧) والملخص (٤٤٣/١) ، والمقرب (٩٨/١) والمساعد (١٦٤/١) .

قوله : « غراته » جمع غرة وهي الغفلة . الصحاح (غرر) .

[فعلا التعجب]

قوله : (فعلا التعجب : ما وضع لإنشاء التعجب ... إلى آخر ما ذكره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :-

الأول : في حده ، وصيغه ومم يبنى[١] ؟ والثاني : في أحكامها عمومًا ، والثالث: فيما يتعلق بكل صيغة بإفرادها[٢] .

أما الموضع الأول : وهو في حده ، فهو ما ذكر الشيخ ؛ فقوله : (ما وضع لإنشاء) يخرج منه : تعجبت من زيد ، وقوله (التعجب) يخرج المدح والذم ، وسائر الانشاءات ، وقال الإمام - قدس الله روحه - : هي الصيغة الإنشائية الدالة على حصول أمر مستطرف ، وفائدته كفائدة الأول[٣] .

وأما صيغة : فله صيغ كثيرة كقولك : لله دره ، وواهًا له ما أطيبه ، وسبحان الله ، وليس المقصود منها الاتيان بالصيغة الإنشائية / لأنه لما كان وارداً على جهة الإنشاء وجب اختصاصه بصيغة ؛ كما وجب ذلك في الأمور الإنشائية من الأمر ، والنهي ، وله صيغتان : (ما أفعله) و (أفعل به) . أ/١٢٧ و

وأما مم يبنى ؟ فيبنى[٤] من فعل ثلاثي متصرف تام قابل للزيادة غير مبني للمفعول ليس بلون ولا عيب ، فقولنا : من فعل ، احترازًا عن الاسم ، فإنه لا يبني منه لاختلال المعنى وقولنا ثلاثي ، احترازًا من دحرج وما أشبهه فإنه لا يبني منه لما تقدم في اسم التفضيل[٥] متصرف احترازًا من (نعم) ، (بئس) ، و (عسى) لأنها أشبهت الأسماء في عدم بنائه

---

(١) قوله : « مم يبنى ؟ » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) « الثالث : ما يختص بكل صيغة » .

(٣) قال العلوي : « وقولنا : ما أحسن زيداً ، لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا ، لما كان حاصلا على معنى الإنشاء ، والتعجب من المعاني الضرورية التي يعلمها الإنسان من نفسه كفرحه وغمه وألمه » الأزهار الصافية (٧٩٥/٢) .

(٤) قوله : « فيبنى » سقط من (ب) .

(٥) ينظر ص (٢١٤) فما بعدها.

منه، تام(٦) ، احتراز من الأفعال الناقصة فإنه لا يبنى منها لنقصانها ، وقولنا : قابل الزيادة احترازًا عن الأمور السلبية نحو : عدم الشئ ؛ لأن الأمور العدمية لا يمكن الزيادةفيها وقولنا: غير مبني للمفعول ، احترازًا من نحو : ما أغدره ، وألومه ، فإن ما هذا حاله لا يبنى منه كما لا يبنى أفعل التفضيل لما سبق من العلة(٧) ، وقولنا : ليس بلون ولا عيب احترازًا من نحو : ما أسوده ، وأحمره ، وأبيضه ، ومن أفعاله العيوب نحو : ما أحمقه ؛ لأن له (أفعل) لغير التعجب كما تقدم(٨) تعليله .

وأما الموضع الثاني : وهو في أحكامه على سبيل العموم(٩) ، فله أحكام خمسة(١٠) :

أولها : أنه لا يتصرف كتصرف الأفعال لماضٍ ولا لمستقبل ، وإنما ترك تصرفها ؛ لأنها وضعت للإنشاء فترك تصرفها إيذانًا بهذا الغرض .

وثانيها : أنه لا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير فلا تقول :زيدًا ما أحسن ، ولا : ما زيدًا أحسن ، وإنما لزم ذلك لأنها غير متصرفة .

وثالثها : أنه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها فلا يقال : ما أحسنَ واللهِ في الدارِ زيدًا ، وأجاز المازني(١١) الفصل بالظرف في مثل : ما أحسَنَ اليومَ زيدًا(١٢) .

---

(٦) في الأصل : « تمام » وهو سهو من الناسخ .

(٧) ينظر ص (١٨٧) .

(٨) ينظر ص(٢٨٧) .

(٩) في (ب) : « العامة » بدلا من قوله : « على سبيل العموم » .

(١٠) قوله : « خمسة » سقط من (ب) .

(١١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني ، بصري ، روى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ كتاب سيبويه عن الأخفش، من مصنفاته كتاب التصريف توفي سنة (٢٤٧هـ) ينظر في ترجمته : البلغة (٤١) ، إنباه الرواة (٢٤٦/١) ، إشارة التعيين (٦١) .

(١٢) نسب الزمخشري في مفصله (٢٧٧) هذا القول إلى الجرمي ، وكذلك ابن الحاجب في شرحه (٧١٤) ، وابن يعيش في شرحه (١٥٠/٧)، ونسبه الرضي في شرحه للكافية (٣٠٩/٢) إلى الفراء ، والجرمي ، وأبي علي ، والمازني . وينظر: المقتضب (١٧٨/٤) ، والتبصرة (٢٦٨/١) ، والتوطئة (٢٤٧) ، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٧/٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٨٧/١) ، والمساعد (١٥٧/٢) .

الرابع : أنها لاتثنى ولا تجمع ، بل على صفة واحدة لأنها جرت مجرى المثل[١٣] فتقول: زيد ما أحسنه ، وزيد أحسن به ، والزيدان ما أحسنهما ، والزيدان أحسن بهما ، والزيدون ما أحسنهم ، والزيدون أحسن بهم ، فلا تختلف صيغها .

الخامس : أنه ما امتنع أن يبنى منه فعلا التعجب ، فإنه يتوصل إليه بـ : أَشَدَّ وأشدد.

[وأما الموضع] الثالث : وهو فيما يتعلق بكل صيغة من هاتين الصيغتين[١٤] ، فالأول منهما[١٥] : ما أحسن زيداً ، دالة على ما قلنا ، فيجب أن يكون تعجباً ، ومعناه : شيء جعله حسناً ؛ ذلك الشيء هو ما شاهده من حسن صناعته وسمته ، فهو الذي جعله حسناً ، ويحكى أن بعض تلامذة المبرد قدم بغداد فحضر بحلقة أحمد بن يحيى ـ ثعلب ـ ، فسألوه عن معنى قولنا : ما أعظم الله ، فقال : معناه : شيء جعله عظيماً ، فشنعوا عليه هذه المقالة ، وأخرجوه من الحلقة ، وقالوا : إن الله عظيم لذاته لا بجعل جاعل ، فلما قدم المبرد أعادوا عليه هذه / ١٢٧/أ و
المسألة فأجاب بجوابه وردَّ عليهم مقالتهم وقال : معناه شيء جعله عظيماً وليس بجعل جاعل ، وإنما مخلوقاته ومصنوعاته المشاهدة هي التي جعلته عظيماً ـ أي دلت على ذلك ـ أو لأنه عظم نفسه فعظمته بذاته لا بغيره فهذا معناها[١٦].

ولها أحكام ثلاثة : الأول في ذكر الخلاف في هذه الصيغة ، والخلاف فيها من جهات ثلاث :

الجهة الأولى : (ما) وفيها ثلاثة مذاهب ، فعند سيبويه : أنها نكرة مبهمة ليست بموصوفة ولا موصولة ، وأنها في موضع رفع بالابتداء أيضاً[١٧] ، وقال الأخفش : هي بمعنى

---

(١٣) قوله : « بل على صفة واحدة لأنها جرت مجرى المثل » سقط من (ب) .

(١٤) قوله : من هاتين الصيغتين » سقط من (ب) .

(١٥) قوله : « فالأول منهما » سقط من (ب) .

(١٦) الأشباه والنظائر (١٣٥/٤ ، ١٣٦) ط / دار الكتب العلمية . وينظر : المقتضب (١٧٦/٤) ، والإنصاف (١٤٧/١) .

(١٧) قال سيبويه في كتابه (٧٢/١ ، ٧٣) : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبدالله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبدالله ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ، ولم يتكلم به ..... ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب : إني مما أن أصنع ، فجعل (ما) وحدها اسماً » .

الذي ، وذهب بعض النحاة وهو الفراء وابن درستويه : إلى أنها استفهامية في موضع رفع وكل واحد من هذه الأقوال ضعيف من وجه ، قوي من آخر ، فقوة كلام سيبويه : أنه لم يحذف الخبر ، وضعفه أن (ما) بمعنى شئ قليل(١٨) ، وقوة كلام الأخفش أن (ما) موصولة كثير وضعفه أنه حذف الخبر ، وأما القول الثالث فضعف من جهة أنه نقلها من إنشاء إلى إنشاء(١٩).

الجهة الثانية : (أَحْسَنَ) ، وفيه مذهبان(٢٠):

أحدهما : مذهب الكوفيين ، وبعض متأخري البصريين : أنه اسم .

وثانيها : مذهب جماهير البصريين : أنه فعل غير متصرف في موضع رفع خبر لـ (ما) ، وهذا هو الصحيح لدخول نون الوقاية في نحو : ما أحسنني ، وهو من خواص الأفعال(٢١).

الجهة الثالثة : نصب (زيد) وفيه مذهبان ـ أيضًا ـ :

أحدهما : مذهب البصريين : أنه مفعول به ، وأن (أحسن) فعل ناصب ومقتض له .

وثانيها : مذهب الكوفيين (٢٢): أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كما في قولك : زيد أحسن منك وجهًا ، لأن (أحسن) عندهم من باب الأسماء(٢٣) .

الثاني : أنها تدخل عليها (كان) لتفيد المضيّ فتقول : ما كان أحسن زيداً .

الثالث : أنها إذا بنيت من الألوان(٢٤) ، والزائد على الثلاثة ، ويوصل إليه بـ (أشد)

---

(١٨) في (ب) : « وضعف من حيث ابتدئ بالنكرة » .

(١٩) ينظر : المقتضب (١٧٧/٤) ، والأصول (٩٩/١) ، وشرح ابن يعيش (١٤٩/٧) ، وشرح الرضي (٣١٠/٢) ، ومغني اللبيب (٢٩٧/١) وقد نقل عن الأخفش أن (ما) عنده نكرة تامة كمذهب الجمهور ونكرة موصوفة بأفعل والخبر محذوف وجوبًا ، ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد (١٤٨/٢ ، ١٤٩) ، وشرح الأشموني (٣٦٣/٢) .

(٢٠) قوله : « وفيه مذهبان » سقط من (ب) .

(٢١) عقد ابن الانباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ، رجح فيها رأي البصريين ، ينظر : الإنصاف (١٢٦/١ ـ ١٤٨) .

(٢٢) في (ب) : « وعند الكوفيين على التميز » .

(٢٣) ينظر : الأزهار الصافية (٨٠٤/٢، ٨٠٥) .

(٢٤) كتب هذه الكلمة على هامش الأصل .

فإنك لا تفك الإدغام .

وأما الصيغة الثانية [٢٥] : وهي (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) فلها أحكام ثلاثة أيضًا :

الأول : في ذكر الخلاف فيها ، والخلاف فيها من جهتين :

أحدهما : في قولنا : أكرم بزيد ، هل [أكرم][٢٦] أمر أو خبر ، الثانية : في ذكر الجار والمجرور ، فالذي عليه أكثر النحاة : أنه خبر ، وأن معنى : أكرم بزيد ، أكرم زيد - إذا صار ذا كرم - كـ : أغد البعير ، إذا صار ذا غدة[٢٧] ، وأن الجار والمجرور في موضع رفع على الفاعلية والباء مزيدة مثلها في : « وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا »[٢٨] وهذا هو مذهب سيبويه[٣٠] .

والثاني أنه أمر لكل أحد أن تصفه بالكرم ففيه ضمير تقديره : أكرم أنت هذا مذهب الأخفش[٣٠] ، ونصره الزمخشري[٣١] ، والباء مزيدة مثلها في : « وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلى التَّهْلُكَةِ »[٣٢] ، أو للتعدية ، والهمزة زائدة ولا خلاف في كونها جملة فعلية بخلاف الأولى .

الثاني : أن (كان) لا تدخل على هذه الصيغة فلا يقال : / أحسنَ كان بزيدٍ . ١٢٨/أ و

الثالث : أنك تفك الإدغام نحو : أَشْدُدْ بزيد[٣٣] .

(٢٥) قوله : « الثانية » من (ب) .

(٢٦) زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٢٧) ينظر : المفصل (٢٧٦) .

(٢٨) من الآية (٧٩) والآية (١٦٦) من سورة النساء ، ومن الآية (٢٨) من سورة الفتح .

(٢٩) نسبة ابن الحاجب في شرحه (١٧٦) إلى سيبويه ، وتبعه الرضي في شرحه (٢/ ٣١٠) ، ونسبه ابن يعيش (١٤٨/٧) ولم أجد نصًا صريحًا في هذه المسألة لسيبويه - رحمه الله - .

(٣٠) هذا الذي ذكره الشارح هنا ليس بمذهب الأخفش ، وإنما هو مذهب الزمخشري والفراء وابن خروف ، كما ذكر ذلك الرضى في شرحه (٢/ ٣١٠) ، وينظر : شرح المصنف (٧١٧) .

(٣١) قال الزمخشري في المفصل (٢٧٦) : « وعندي أن أسهل منه مأخذًا ، أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا - أي بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة في قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » ، للتأكيد والاختصاص » ، وينظر : الكشاف (١/ ٣٤٣) ، وعقب ابن يعيش على قول الزمخشري بقوله : « ..... وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذًا ، وعزاه إلى نفسه فهو شئ يحكى عن أبي أسحاق الزجاج » شرح ابن يعيش (١٤٨/٧) .

(٣٢) من الآية «١٩٥» من سورة البقرة .

(٣٣) قوله : « نحو : أشدد بزيد » سقط من (ب) .

[أَفْعَالُ المَدْحِ والذَّمِ]

قوله : (أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِ : مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في أربعة مواضع :

الأول : في حدها ، وذكر لغاتها ، والثاني : في بيان[1] فاعلها ، والثالث : في بيان المخصوص[2] بالمدح والذم ، والرابع : في أحكامها .

أما الموضع الأول : وهو في حدها ، فقد حدها الشيخ بهذا الحد ـ وفيه نظر ـ وقال الإمام : هي الصيغ الإنشائية الدالة على المدح والذم[3] ، فقوله :الصيغ عام له ولغيره ، وقوله : الإنشائية يخرج الخبرية ، وقوله : الدالة على المدح والذم يخرج عنه ما عداه .

وأما صيغها : فهي (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ، و (حَبَّذَا) ، و (سَاء) في أحد الوجهين وقد تكون خبرية نحو : ساءني الأمر ـ إذا أحزنني[4] ـ وأما لغاتها :فـ (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) فيها أربع لغات[5] : (نَعِم) بفتح الفاء وكسر العين على الأصل ، و (نِعِم) بكسر الفاء والعين للاتباع و (نِعْم) بكسر الفاء وسكون العين للتخفيف ، و (نَعْم) بفتح الفاء وسكون العين للتخفيف ـ أيضًا ـ ، وكذلك (بِئْسَ) .

وأما (حَبَّذَا) ففيه لغتان : ضم الفاء ، وفتحها وهي أفعال [6]، هذا على كلام البصريين وأما كلام أهل الكوفة فيقضون بأنها أسماء ، ويحتجون على ذلك بأن حروف الجر

---

(١) في (ب) : « والثاني في الفاعل » .

(٢) في (ب) : « والثالث في المخصوص » .

(٣) الأزهار الصافية (٢/٨١٢ ، ٨١٣) .

(٤) قوله : « في أحد الوجهين ، وقد تكون خبرية نحو : ساءني الأمر ـ إذا أحزنني ـ » سقط من (ب) .

(٥) قوله : « وبئس ، وفيها أربع لغات » سقط من (ب) .

(٦) قوله : « وهي أفعال » سقط من الأصل وهي في (ب) .

تدخل عليها ، وأنها لا تتصرف[٧] ، وذلك نحو قول الشاعر[٨] :

[١٨٢] أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ *** أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا

وكذلك : ما هي بنعم المولودة ، والجواب : أنها سلبت التصرف للمدح العام أو الذم العام ، وأما حرف الجر فإنما دخل على شئ مقدر[٩] محذوف تقديره : ألست بالذي هو نعم الجار ، وكذلك : والله ما هي بالشئ الذي يقال لها : نعم المولودة ، والدليل على أنها أفعال : اتصال تاء التأنيث بها نحو : نعمت الجارية جاريتك ، وبئست المرأة امرأتك ، ولأنها عاملة الرفع والنصب في مثل :نعم الرجل زيد ، ونعم رجلا زيد[١٠] .

وأما الموضع الثاني : وهو في بيان فاعلها ، فأما [فاعل][١١] (نعم) ، و (بئس) فهو يكون أحد أشياء ستة : إما المعرف باللام نحو: نعم الرجل، وإما مضاف نحو: نعم غلام الرجل زيد، وإما مضاف إلى المضاف نحو :نعم غلام غلام الرجل زيد ، قال الشاعر[وهو] أبو طالب[١٢]:

[١٨٣] فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ *** زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ[١٣]

---

(٧) عقد ابن الأنباري في الإنصاف (١/٩٧ - ١٢٦) مسألة لهذا الخلاف رجح فيها مذهب البصريين ، وينظر : المقتضب (٢/١٤٤) . والتخمير (٣/٣١٣) .

(٨) هو حسان بن ثابت ، ينظر ديوانه ص(٣٥) ، ورواية الديوان :

.... *** كذا العرف ذا مال كثير ومعد ما

الشاهد في : الأمالي الشجرية (٢/١٤٧) ، والانصاف (١/٩٧) وشرح ابن يعيش (٧/١٢٧) ، والخزانة (٩/٣٨٩) .

قوله : « يؤلف » أي يألف الناس بيته ويردونه ، « مصرما » هو المعدم الذي لا يجد شيئًا .

(٩) في (ب) : « على موصوف محذوف » .

(١٠) قوله : « نعم الرجل زيد ، ونعم رجلا زيد » .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق وهي غير موجودة في الأصل ولا في (ب) .

(١٢) والقصيدة بتمامها في السيرة النبوية لابن هشام (١/٢٧٢) .

الشاهد في : الروض الأنف (٢/١٦) ، وأوضح المسالك (٣/٢٧٢) والمساعد (٢/١٢٥) ، وشفاء العليل (٢/٥٨٦) ، والهمع (٥/٢٩) والدرر (٢/١٠٩) ، والأزهار الصافية (٢/٨١٩) ، واللسان (حمل) .

قوله : « زهير » اسم رجل ، « حمائل » جمع حمالة وهي علاقة السيف . الصحاح (حمل) .

(١٣) في الأصل : زهير حسان حمائل ، وهو سهو من الناسخ .

وإما مضمر مميز بنكرة منصوبة نحو : نعم رجلا زيد ، وإما بضمير نحو : « فَنِعِمَّا هي »(١٤) ، وأما موصولة نحو : نعم ما شربت الماء ، ونعم ما يؤكل الخبز ، والسادس : [أن](١٥) تكون نكرة مرفوعة / حكاه الأخفش نحو : نعم غلام زيد(١٦) .

١٢٨/أ
ظ

وأما المعرف باللام ، فهل اللام للجنس أو للحقيقة الذهنية(١٧) ؟ فالذي ذهب إليه طاهر أنها للجنس(١٨) ، لأنها تكون أكثر في المدح لأن الشئ إذا أبهم أولا ثم فسر ثانيًا كان أوقع في النفس ، والذي ذهب إليه الجمهور أنها للحقيقة الذهنية(١٩) .

وأما (حَبّذَا) فلا يكون فاعله إلا على صيغة واحدة(٢٠) باسم الإشارة وهو (ذا) ولا يتغير عن حالته التي هو عليها في تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث ولا يقام مقام (ذا) غيره من أسماء الإشارة .

وأما الموضع الثالث : وهو في بيان(٢١) المخصوص فلابد من أن يكون معرفة أو نكرة موصوفة نحو : نعم الرجل رجل صدق ، والمعرفة على ضربين : ظاهر ومضمر ، أما الظاهر فقد يكون علمًا ، وغير علم ، فالعلم نحو : نعم الرجل زيد ، وأما غير العلم فنحو : بئس الصاحب أخوك ، وأما المضمر فنحو : نعم رجلا هو ، وبئس صاحبًا هو ، بعد تقدم ذكر .

---

(١٤) من الآية «٢٧١» من سورة البقرة .

(١٥) زيادة يقتضيها السياق .

(١٦) نسب هذا الرأي إلى الأخفش ابن يعيش والسيوطي أيضًا وليس في معاني القرآن للأخفش ، ينظر : شرح ابن يعيش (١٣٠/٧) والهمع (٨٦/٢) ، ومع الأخفش الأسط (٣٨) .

(١٧) قوله : « للحقيقة الذهنية » سقط من (ب) .

(١٨) قال ابن بابشاذ : « .... وإذا كان معرفة كانت تلك المعرفة بالألف واللام التي للجنس ، أو بالاضافة إلى ما فيه ألف ولام الجنس » المقدمة المحسبة (٣٨٢/٢ ، ٣٨٣) ، ونسب الرضي هذا القول للفارسي واتباعه (٣١٢/٢) ، ونسبه العلوي (٨١٨/٢) لأبي نصر الجوهري وغيره من المتقدمين ، وينظر : الايضاح العضدي (١٢٤/١) ، والمقتصد (١٦٧/١) وشرح المصنف (٧١٨) .

(١٩) ينظر : شرح ابن يعيش (١٣٠/٧ ، ١٣١) ، وشرح الرضي (٣١٢/٢) .

(٢٠) قوله : « على صيغة واحدة » سقط من (ب) .

(٢١) قوله : « بيان » سقط من (ب) .

وتقول في (حَبَّذا) حبذا رجلا زيد ، وحبذا الرجل ، وفي (حَبَّذا) خلاف ـ كما تقدم ـ[٢٢] ، منهم من يقول : (حَبَّذا) برمته فعل ، ومنهم من يقول : هو برمته اسم ؛ لأنه يدخل عليه حرف النداء نحو قول الشاعر[٢٣] :

[١٨٤] يا حَبَّذا أَنتِ يا صَنْعاءُ مِنْ بَلَدٍ *** وَحَبَّذا وَادِيَاكِ الطَّهرُ والضَّلَعُ

ونقيضه (لَا حَبَّذا)[٢٤] :

[١٨٥] لَا حَبَّذا أَنْتِ يا صَنْعَاء مِنْ بَلدٍ *** وَلَا شَعُوبُ هَوَىً مِنّي ولَا نُقُمُ

ومنهم من فصل وقال : (حَبَّ) فعل ، و (ذَا) اسم[٢٥] وهو الصحيح .

وفي ارتفاع[٢٦] المخصوص مذهبان[٢٧] :

أحدهما مبتدأ ، وما قبله خبره ، وما فيه من الإبهام يسد مسد العائد ، أولما كان الأول هو الثاني لم يحتج إلى عائد ، وعليه قول الشاعر[٢٨] :

[١٨٦] لَا أَرَىٰ الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ *** نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا

(٢٢) لم يتقدم خلاف في (حبذا) .

(٢٣) لم أقف على نسبته ، ولم أجده فيما رجعت إليه من مظان .

(٢٤) هو زياد بن حمل بن سعد ، ينظر :شرح الحماسة للتبريزي (١٨٠/٣) .

الشاهد في : شرح ابن يعيش (١٣٩/٧) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٦١٢/١) وتذكرة النحاة (٤٦٤) ، والهمع (٥١/٥) ، والدرر (١١٧/٢) .

قوله : « شعوب » قصر باليمن ، « نقم » اسم جبل .

(٢٥) ينظر : المقتضب (١٤٥/٢) ، والتبصرة (٢٧٤/١) ، وشرح الرضى (٣١٨/٢ ، ٣١٩) .

(٢٦) قوله : « وفي ارتفاع » سقط من (ب) .

(٢٧) قوله : « مذهبان سقط من (ب) .

(٢٨) نسبه سيبويه (٦٢/١) إلى سواد بن عدي ، ونسبه غيره إلى أبيه عدي بن زيد ، ونسبه آخرون إلى أمية بن أبي الصلت وليس في ديوان عدي ولا ديوان أمية بن أبي الصلت .

البيت من شواهد سيبويه (٦٢/١) ، وينظر : الخصائص (٥٣/٣) والاقتضاب (٣٦٨) ، والأمالي الشجرية (١٢٣/١) ، وأمالي ابن الحاجب (٥٨/١) ، ومغني اللبيب (٥٠٠/٢) ، والخزانة (٣٧٩/١) .

قوله : « نغص » كدر وأحزن ، الصحاح (نغص) .

فلما كان الأول هو الثاني لم يحتج إلى عائد ، وكان القياس : يسبقه شئ .

والمذهب الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير فيه :نعم الرجل هو زيد، ويشترط في مخصوص (نِعْم) ، و (بِئْسَ) أن يكون مطابقًا للفاعل، ولا ينتقض هذا بقوله تعالى : «بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ»(٢٩) فإنه متاؤل على أحد وجهين: إما حذف المخصوص ، وتقديره : بئس مثل القوم مثلهم وإما بحذف الفاعل، ويكون التقدير: بئس المثل مثل القوم .

وأما الموضع الرابع : وهو في أحكامه ، فله أحكام سبعة :

[الأول](٣٠) : إنه يحذف المخصوص إذا علم نحو قوله تعالى : « فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ»(٣١) وقوله تعالى : « نِعْمَ الْعَبْدُ »(٣٢) .

الثاني : أنه لا يتصرف بشئ من أنواع التصرفات لأنها وضعت للمدح العام / والذم العام ، فسلبت التصرف إيذانًا بذلك(٣٣) . ١٢٩/أ و

الثالث : أنها إذا كان فاعلها مضمرًا ، فلابد من تفسيره(٣٤) بنكرة منصوبة مثل : نعم رجلا زيد ، وحبذا رجلا زيد ، خلا أنهم التزموا ذلك في (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) ، ولم يلتزموا ذلك في (حَبَّذا) ، وما ذاك(٣٥) إلا لأن الفاعل في (حَبَّذا) موجود بخلاف (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) .

الرابع : أنها تعمل في الحال والتمييز النصب في مثل قولك : [نعم](٣٦) رجلا وبئس

---

(٢٩) من الآية «٥» من سورة الجمعة .

(٣٠) زيادة يقتضيها السياق .

(٣١) من الآية«٤٨» من سورة الذاريات .

(٣٢) من الآية «٤٤» من سورة ص .

(٣٣) قال ثعلب في مجالسه (٥٥٧/٢) : « العرب تقول : (حبذا) ، و (حبذا) لا يثنى ولا يجمع ومعناه : حب الشئ ذا ، حب الشئ زيد ، ونعم الشئ زيد ، ونعم الشئ الزيدان » .

(٣٤) في (ب) : « تمييزه » بدلا من قوله : « تفسيره » .

(٣٥) قوله : « وما ذاك إلا » سقط من (ب) .

(٣٦) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق .

غلامًا ، وحبذا رجلا ، وحبذا امرأة في قول المبرد[٣٧] ، وعند سيبويه أن الجمع بين الفاعل والتمييز شاذ[٣٨] ، والبيت عنده من الشواذ ، وهو قوله[٣٩] :

[١٨٧] تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِيْنَا *** فَنِعْمَ الزادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

ـ لأن لها حظًا في الفعلية ـ .

الخامس :أنه لا يتقدم عليها شئ من معمولاتها فلا تقول : رجلا نعم زيد ، ولا أمراة حبذا هند[٤٠].

السادس : أنها لا تعمل في المصادر ، ولا في المفعول له ، ولا المفعول معه ، وأما الظروف ففيها خلاف .

السابع : أنه إذا كان فاعلها مؤنثًا جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، بخلاف غيره من الأفعال نحو : نعمت الجارية جاريتك ، ونعم الجارية جاريتك .

****

****

****

(٣٧) جاء في المقتضب (١٤٨/٢) : « واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلا زيد فقولك (رجلا) تؤكيد ؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا ، وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهمًا ، إنما ذكرت الدراهم توكيدًا ولو لم تذكره لم تحتج إليه ، وعلى هذا قول الشاعر : تزود مثل زاد أبيك فينا .... » .

(٣٨) قال سيبويه (١٧٥/٢) : « هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا وذلك لأنهم بدؤا بالاضمار ؛ لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا ، فجرى ذلك في كلامهم هكذا ، كما جرت (إن) بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل ، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم ، كما لزمت (إن) هذه الطريقة في كلامهم ، وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب : حسبك به ، وويحه ، وذلك قولهم : نعم رجلا عبدالله ، كأنك قلت : حسبك به رجلا عبدالله ، لأن المعنى واحد » ، وينظر : الايضاح العضدي (١٢٨/١ ، ١٢٩) ، والمقتصد (٣٧٢/١) ، ومغني اللبيب (٤٦٣/٢) وشرح ابن عقيل(١٦٣/٢ ـ ١٦٥) ، والأزهار الصافية (٨٢٠/٢) .

(٣٩) هو جرير ، ينظر ديوانه ص(١٣٥) .

الشاهد في : المقتضب (١٤٨/٢) ، والخصائص (٨٣/١) ، وشرح ابن يعيش (١٣٢/٧) ، والمقرب (٦٩/١) ولباب الإعراب (٢٣٤) والارشاد (١٣٧) ، وشفاء العليل (٦٢٩/٢) ، والخزانة (٣٩٤/٩) .

(٤٠) قوله : « فلا تقول : رجلا نعم زيد ، ولا أمراة حبذا هند » سقط من (ب) .

[الحُرُوفُ]

قوله : (الحَرْفُ : مَا دَلَّ عَلَىَ مَعْنىً فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ احتيج فِي جُزْئِيَّتِهِ إلِىَ اسْمٍ أوَفِعْلٍ) .

وهذا هو آخر الكتاب ، والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حده ولقبه ، وما يرد عليه من الإشكالات[(١)] ، والثاني في قسمته ، والثالث : في الغرض منها ، ولم جئ بها؟[(٢)] .

أما الموضع الأول : وهو في حده ولقبه ، وما يرد عليه من الإشكالات[(٣)] .

أما حده : فهو ما ذكر الشيخ ، فقوله : (مَا دَلَّ عَلى مَعْنًى)يُخبر به عن المهملات(في غَيْرِهِ) خرج عنه الاسم والفعل ، يعنى النحاة بقولهم : (فِي غَيْرِهِ) أن وضعه غير كافٍ في مفهوم حقيقته بل لابد هناك من ضَمِيمَةٍ ، فإذا قلت :خرجت من الدار ، فلابد من ذكر الدار ، لتتضح فائدة الحرف الذي هو (مِنْ) ، وأما الموصلي فلم يتعرض لحده[(٤)] .

وأما لقبه ، فإنما لقب حرفًا لأحد أمرين[(٥)] :

أحدهما : أن حرف الشئ طرفه كما ذكر ، فمن حيث كان الحرف دل على معنى في غيره صار كأنه طرف له .

وثانيها : أنه لما لم يكن له من الثبوت والمكانة في الدلالة على نفسه[(٦)] ما للأسم والفعل سمي حرفًا ، وهو في اللغة يطلق على معان :

أحدهما : حدُّ الشئ ، فيقال لحد السيف : حرف ، والثاني : شفير الشئ ، قال الله

---

(١) في (ب) : « الأول : في حقيقته واشتقاقه » .

(٢) في (ب) : « الثالث : في الكلام عليه » .

(٣) قوله : « وما يرد عليه من الإشكالات » سقط من (ب) .

(٤) قال الموصلي : « الحرف : دال على معنى في غيره ولابد منه » ينظر : النهاية في شرح الكفاية ص(١٢٢) .

(٥) قوله : « فإنما لقب حرفًا لأحد أمرين » سقط من (ب) .

(٦) قوله : « في الدلالة على نفسه » سقط من (ب) .

تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ »(٧) .

والثالث : الناقة الضامر ، وعليه قول الشاعر(٨) :

[١٨٨] وَحَرفٌ كَالواحِ الإِرَانِ نَسَأْتَهَا *** عَلى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ

وأما ما يرد عليه من الإشكالات ، فترد إشكالات(٩) :

أحدهما : قولنا : الحرف يدل على معنى في غيره ، فإنه نجده يدل على معنى في نفسه في قولك : (مِنْ) حرف جر ، و (لَمْ) حرف نفي(١٠) .

والجواب : أن الحروف إنما وجب أن تدل على معاني في غيرها إذا كانت مستعملة في معانيها التي وضعت له ، فأما إذا استعملت في غيرها جاز ذلك ، لأن الحرف مُدَحْرَج عن أصله الذي وضع له .

الثاني : (الذي) ، و (التي)(١١) وسائر الموصلات ، ووجه إشكالها أنها دالة على معان في غيرها ، وهي صلاتها ؛ فيجب أن تكون حروفًا(١٢) .

والجواب : أن الموصولات دالة على معانٍ في أنفسها في أصل وضعها ، وإنما عرض

---

(٧) من الآية «١١» من سورة الحج .

(٨) هو طرفة بن العبد ، ينظر ديوانه ص(١٢) ، ورواية الديوان :

أمون .... *** ....

والشاهد في : شرح القصائد السبع ص (١٥١) ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ط/دار الجيل ص(٦٢) والصحاح (أرن) ، واللسان (نصا) .

قوله : « الإران » تابوت كانوا يجعلون فيه سادتهم وكبراءهم ؛ شبه الناقة في عظم جنبيها به ، « نسأتها » ضربتها بالمنسأة وهي العصا « لاحب » الطريق المنقاد البين ، « برجد » كساء فيه خطوط وطرائق شبه الطرائق بطرائق البرجد وهو كساء من أكسية العرب ، وظهر البرجد : وسطه . ينظر في شرح هذه الألفاظ : المراجع السالفة الذكر .

(٩) قوله : « من الإشكالات ، فترد اشكالات » سقط من (ب) .

(١٠) قوله : « (ولم) حرف نفي » سقط من (ب) .

(١١) في (ب) : « الموصولات » بدلا من قوله : « الذي والتي » .

(١٢) قوله : « فيجب أن تكون حروفًا » سقط من (ب) .

لها الإبهام فأوضحت بصلاتها .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمته ، فله قسم أربع(١٣) :

القسمة الأولى : باعتبار صيغها إلى ما تكون موحدة ، ويجمعها : سَألْتُ كَشَفَ نَائِمٍ وَهَبْ ، وإلى ما تكون ثنائية ، وجملتها ثلاثة عشرَ حرفًا وهي : (أَلْ) للتعريف على رأي الخليل، ومن وافقه(١٤) ، و (أَمْ) في العطف ، و (أَنْ) و (إِنْ) للتأكيد مخففتين(١٥) ، و (أَيْ) في الجواب ، و (بَلْ) في العطف ، و (عَنْ) و (فِيْ) ، و (قَدْ) ، و (كَيْ) ، و (لَوْ) ، و (لَمْ) ، و (لاَ) ، و (لَنْ) ، و (مَا) و (مِنْ) ، و (وا) للندبة ، و (يَا) ، و (هَلْ).

وإلى ثلاثية(١٦) وهي : (أَنَّ) ، و (إِنَّ) - مشددتين - ، و (ثُمَّ) ، و (جَيْرَ) و (خَلاَ)، و (رُبَّ) ، و (عَدَا) ، و (مُنْذُ)(١٧) ، و (نَعَمْ) ، و (هَيَا) للنداء ومنها ما يكون رباعيًا ، وهي خمسة عشر حرفًا وهي :

(أَلاَّ) ، و (أَمَّا) التي للتفصيل ، و (إلا) في الاستثناء ، و (حَاشا) ، و (كَأَنَّ) و (حَتَّى) ، و (كَلاَّ) ، و (لَعَلَّ) ، و (لَكِنْ) خفيفة للاستدراك ، و (لَوْلا) و (لَمَّا) لنفي الماضي ، و (إِنَّمَا) ، و (هَلاَّ) ، و (لوما) ، و (إِمَّا) .

ومنها ما تكون خماسية: ولم يأت إلا حرف واحد وهو (لَكِنَّ) المشددة .

القسمة الثانية : باعتبار متعلقاتها إلى ما يكون مختصًا بالأفعال كـ (قَدْ) ، و (لَوْ) والسين ، و (سَوْفَ) ، وحروف الشرط ، والجوازم ، وإلى ما يكون مشتركًا بينهما ؛ كحروف العطف ، وحروف الاستفهام(١٨) .

---

(١٣) قوله : « أربع » سقط من (ب) .

(١٤) ينظر ص (١١٤) .

(١٥) قوله : « للتاكيد مخففتين » سقط من (ب) .

(١٦) في (ب) : « ثلاثة » .

(١٧) في الأصل : « مذ» وهو سهو من الناسخ .

(١٨) قوله : « وإلى ما يكون مشتركًا بينهما ؛ كحروف العطف ، وحروف الاستفهام » سقط من (ب) .

القسمة الثالثة : باعتبار مواقعها إلى ما يكون في أول الكلام في الأسماء كحروف الجر ، وفي الأفعال كالحروف الجازمة ، وإلى ما يكون في آخر الأسماء كـ (تاء) التأنيث وياء النسبة ، وفي الأفعال كنوني التأكيد .

القسمة[١٩] الرابعة : إلى عاملة وغير عاملة ، وما يعمل في حال دون حال .

وأما الموضع الثالث : وهو في الغرض منها ،ولم جئ بها[٢٠] ؟.

فأما الغرض منها في كلام العرب تخصص معانيها ، وجئ بها لمقاصد خمسة[٢١]:

الأول : للربط ، وذلك نحو[٢٢] حروف العطف نحو : جاء زيد وعمرو .

الثاني :لإيصال معاني الأفعال / إلى الأسماء وذلك نحو حروف الجر . ١٣٠/أ و

الثالث : للنقل ، ومعنى هذا أن تكون الجملة على حالتها فتقلبها بدخولها إلى حالة أخرى ، ومعنى آخر وذلك نحو : زيد قائم ، فإذا دخلت عليها (لَيْتَ) صارت للتمني ، وكذلك الترجي[٢٣] وغيره .

الرابع : زائدة إماعاملة كقولنا : ما جاءني من أحد ، وإما غير عاملة نحو : مَا إن زيد قائم ، ومعنى الزائد ما لا يكون سقوطه مخلا في المعنى وفائدتها التأكيد .

الخامس : العمل ، وهي عاملة رفعًا ، ونصبًا ، وجرًا ، وجزمًا ، فما كان يعمل الرفع والنصب فلشبهه بالفعل ، وما عمل الجر أو الجزم فهو لأجل الاختصاص ، لأن كل شئ اختص بشئ من الأسماء ، ومن الأفعال فهو عامل إلا أن يكون بمنزلة الجزء من الكلمة .

---

(١٩) قوله : « القسمة » سقط من (ب) .

(٢٠) قوله : « ولم جئ بها ؟ » سقط من (ب) .

(٢١) قوله : « وجي بها لمقاصد خمسة » سقط من (ب) .

(٢٢) في (ب) : « وهي » بدلًا من قوله : « وذلك نحو » .

(٢٣) قوله : « صارت للتمني وكذلك الترجي » سقط من (ب) .

[حُرُوفُ الجَرّ]

قوله : (حُرُوفُ الجَرّ : مَا وُضِعَ لِلْإفضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ .... إلى آخره) .

وإنما بدأ الشيخ بهذه الأحرف لأمرين :

أحدهما : أنها لا تنفك عن العمل بخلاف غيرها .

الثاني : أن عمل هذه ، إنما هو لأجل الاختصاص ، والاختصاص أدخل من المشابهة[(١)] .

والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حدها ، الثاني : في قسمتها ، والثالث :في الكلام على كل قسم من أقسامها ، وبيان تعلقها[(٢)] .

أما الموضع الأول : وهو في حدها فهو ما ذكره الشيخ ، فقوله[(٣)] :

(مَا وُضِعَ للإفْضَاءِ) علم لأن الافضاء هو الظهور ، ومنه الفضاء لظهوره وانكشافه وقيل : الإفضاء : الإلصاق لقوله تعالى : « وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إلى بَعْضٍ »[(٤)] ، وقوله : (بفعل) يخرج عنه ما يظهر بغير فعل نحو الموصوف فإنه ظهر بصفته ، أو الصلة فإنها ألصقت بالموصول وظهر بها ، والخبر - أيضًا - فإنه أظهر بالمبتدأ ، قوله : (أَوْ مَعْنَاهُ) يدخل تحته ما كان في معنى الفعل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر، كقولك : مررت بزيد ، وأنا مار بزيد ، وزيد ممرور به ، ومروري بزيد حسن ، فهذه كلها تفضي بحرف الجر ، قوله : (إلى مَا يَليْه) ليدخل[(٥)] الاسم أو ما في معناه ، فالاسم ظاهر ، والذي في معناه[(٦)] : عجبت من أنك

---

(١) في الأزهار الصافية (٢/٨٤٠) : « ..... ولا شك أن الاختصاص أدخل من المشابهة ، لأن المشابهة تكون بالأمور العامة ، بخلاف ما قلناه من الاختصاص فإنه أوقع وأخص » ومعني المشابهة في الحروف : أن بعض الحروف عملت بسبب مشابهتها الأفعال مثل : إن وأخواتها فهي مشبهة الأفعال في المعني وعدد الحروف .

(٢) قوله : « بيان تعلقها » سقط من (ب) .

(٣) قوله : ما ذكره الشيخ فقوله » سقط من (ب) .

(٤) من الآية «٢١» من سورة النساء .

(٥) في (ب) : « ليشمل » بدلا من قوله : « ليدخل » .

(٦) قوله : « فالاسم ظاهر والذي في معناه » سقط من (ب) .

خارج ، ومن أن سافرت ، وقوله تعالى : « ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ »(٧) .

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمتها ، فهي تنقسم إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول : ما يكون حرفًا وهي (مِنْ) ، وَ (إِلىَ) ، وَ (حَتَّى) ، وَ (فِي) وَالبَاءُ وَاللَّامُ ، وَ (رُبَّ) ، واوها ، وَ (وَاوُ) القَسَمِ ، وَتَاؤُهُ .

القسم الثاني : يكون حرفًا واسمًا وهي : (عَنْ) ، وَ (عَلىَ) ، والْكَافُ ، وَ (مُذُ) وَ (مُنْذُ) ، فإن قيل : قد عدَّ قوم (عَلىَ) اسمًا وفعلا وحرفًا فكيف لم يعدها الشيخ ؟ قال الشاعر(٨) :

/[١٨٩] عَلىَ قَطَنَا بالشَّيْمِ أَيمَنَ صَوْبِهِ *** وأَيْسَرُهُ أَعلى السِّتَارِ فَيَذْبُلِ أ/١٣٠ ظ

وقول الآخر(٩) :

م [٦٧] عَلَي زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيدِكُم *** بأَبيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتينِ يَمَانِي

والجواب :أن الشيخ إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار اللفظ والمعنى الأصلي فلو لم يقصد ذلك لزم أن يعد اللام حرفًا وفعلا في مثل : لِ زيدًا ، من : ولى يلي ، وللزم أن يعد (إلى) حرفًا واسمًا في قولك : إلى زيد ، بمعنى : نعمة زيد ، فلو عدوها لخرجت عن لفظها الأولى بالإعلال ، وعن معناها الأصلي وهو : الملك ، فلما اختلف معناها ولفظها في الفعل لم يعد ، وهكذا (على) التي تكون فعلا ؛ لأنها منقلبة عن : واو ، بخلاف الإسمية والحرفية فإنها لأ أصل لها فافترقا .

ولا ينتقض هذا بـ (حَاشَا) ، و (عدَاَ) ، و (خَلا) فإنها إنما عدت باعتبار وقوعها

---

(٧) من الآية «١١٨» من سورة التوبة .

(٨) هو امرؤ القيس ينظر: ديوانه ص(١٥٧) .

الشاهد في : الأزهية (١٩٣) ، وشرح القصائد السبع (١٠٢) وشرح القصائد العشر ص(٥٠) .

قوله : « قطنًا » اسم جبل ، « الشيم » النظر إلى البرق ، « صوبه » الصوب المطر الذي يصيب الأرض ، « الستار » و«يذبل» مكانان .

(٩) تقدم هذا الشاهد ص(١١٢) .

في الاستثناء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال فلا يكون لألفها أصل[١٠] .

وأما القسم الثالث : ما يكون حرفاً وفعلا وذلك نحو : (حَاشا) ، و (عَدَا) ، و (خَلاَ)[١١] .

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل واحد من هذه الأقسام ، وبيان تعلق الحرف ، فنحن نتكلم عليها واحداً واحداً .

فأما الكلام على الحروف المحضة ، فأولها (مِنْ) ولها أقسام[١٢] :

أولها : تكون لابتداء الغاية ، إما بتقدير الانتهاء نحو : خرجت من البصرة إلى الكوفة وإما على أنها لا انتهاء لها مثل : أعوذ بالله مِن الشيطان الرجيم ، فهذه لا أنتهاء لها لعدم القصد إليه ، وأما الزمانية فنحو قوله تعالى : « لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ»[١٣] ، وقول الشاعر[١٤]

[١٩٠] لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ *** أَقْوينَ مِن حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

على مذهب أهل الكوفة والأخفش[١٥] من البصريين ، والإمام ـ قدس الله روحه[١٦] ـ وأما

---

(١٠) قال العلوي في شرحه (٨٤٣/٢) : « .... وإذا كان الاسم في نفسه مشبهاً للحروف لم يكن لألفه أصل ، نحو الألف في : ضربها ، والألف في : ضربتما ، فهكذا حال الفعل إذا كان مشبهاً للحرف من غير تفرقه بينهما » .

(١١) ينظر ص(٣٥٥) .

(١٢) في (ب) : « ولها أربعة معان » .

(١٣) من الآية «١٠٨» من سورة التوبة .

(١٤) هو زهير بن أبي سلمى ، ينظر ديوانه ص(٢٧) ، ورواية الديوان :

.... *** .... شهر

الشاهد في : الجمل (١٣٩) ، ومعاني الحروف (١٠٣) ، والأزهية (٢٨٣) والمقتصد (٨٥٤/٢) ، وإصلاح الخلل (٢٨٣) ، والمثلث للبطليوسي (٤٣٨) والخزانة (٤٣٩/٩) .

قوله : « قنة » أعلى الجبل ، « الحجر » منازل ثمود ، « أقوين » خلون « حجج » جمع حجة وهي السنة .

(١٥) جاء في معاني القرآن للأخفش (٣٣٧/٢) : « .... وقال : (أسس على التقوى من أول يوم أحق) يريد : « منذ» و (من أول يوم) يريد به أول الأيام » .

(١٦) الأزهار الصافية (٨٤٤/٢) .

الجمهور فلا يجيزون ذلك ، وما ورد تأولوه على الشذوذ[١٧] .

وقد تكون للانتهاء نحو : نَظَرتُ مِنْ دَاري الهلال من خلل السحاب ، وهو رأي ابن السرّاج[١٨] وحكاه سيبويه نحو : مُنْ رَبّي إنّك لأشَرّ[١٩] .

والثاني : التبيين كقوله تعالى : «فَاجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ »[٢٠] وتعرف هذه : أن يوضع مكانها (الذي) فيستقيم معه المعنى ـ أي الذي هو وثن[٢١] ـ .

الثالث : التبعيض نحو : أخذت من الدراهم ، وتعرف : أنه إذا أتى بالبعض مكانها استقام المعنى[٢٢] .

الرابع :الزيادة في غير الموجب نحو : ما جاءني من أحد ، وإنما قيل في غير الموجب ولم يقل : في النفي ، ليدخل فيه الاستفهام ، تقول : هل جاءك من أحد ، وتعرف : أنها لو حُذِفَتْ لبقي المعنى على حاله وإنما / زيدت في غير الموجب لأنها إنما تأتي مؤكدة ، وهذا إنما ١٣١/أ و

---

(١٧) عقد ابن الانباري في الإنصاف مسألة لهذا الخلاف (١/٣٧٠) وقد رجح فيها رأي البصريين ، وينظر : شرح ابن يعيش(٤/٩٣) ورصف المباني (٣٨٦) ، ومغني اللبيب (١/٣٣٥) ، والفوائد الضيائية للجامي ت / د. أسامة الرفاعي ، ط/ وزارة الأوقاف بالعراق ١٤٠٣هـ (٢/٣٢٠) .

(١٨) قال ابن السراج في الأصول (١ / ٤١١) : « و(من) لابتداء الغاية ، وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت : رايت الهلال من موضعي (فمن) لك ، وإذا قلت : رأيت الهلال من خلال السحاب ، (فمن) للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك ، فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك : رأيته من ذلك الموضع ، وهي عنده ابتداء غاية اذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منوية فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل على ذلك قوله : مارايته مذ يومين فجعلتها غاية ، كما قلت : أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى ، أي لم ترد ابتداء له منتهى أي استغني الكلام دون المنتهى وهذا المعنى أراد والله أعلم .

(١٩) قال سيبويه في كتابه (٣/٤٩٩) « واعلم أن من العرب من يقول : من ربي لأفعلن ذلك ، ومن ربي إنك لأشر .... يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء .... ولا تدخل الضمة في (من) إلا هاهنا ، كما لا تدخل الفتحة في (لدن) إلا مع (غدوة) حين تقول : لدن غدوة إلى العشي » ، وينظر : رصف المباني (٣٩١ ، ٣٩٢) ، وشرح الرضي (٢/٣٢٢) .

(٢٠) من الآية «٣٠» من سورة الحج .

(٢١) جاء في مشكل إعراب القرآن (٢/٤٩٢) : قوله : « من الأوثان » (من) لإبانة الجنس ، وجعلها الأخفش للتبعيض على معنى : فاجتنبوا الرجس الذي هو بعض الأوثان ، ومن جعل (من) لابانة الجنس الذي الأوثان منه فهو أعم في النهي وأولى» وينظر : إعراب القرآن للنحاس (٣/٩٦) ، ومعاني الحروف (٩٧) ، وشرح المصنف (٧٢٨) .

(٢٢) كتاب سيبويه (٤/٢٢٥) وينظر : المقتضب (٤/١٣٧) ، والتبصرة (١/٢٨٥) ، والملخص (١/٥١٤) .

يكون في غير الموجب ، وهل تزاد في الإيجاب أم لا ؟ فيه خلاف ، فالذي ذهب إليه البصريون أنها لا تزاد إلا في غير الموجب ، لأنها إنما يؤكد بها الأمور القطعية ـ كما تقدم ـ بخلاف السلبية نحو : ما زيد بقائم ولا من رجل في الدار[٢٣] والذي ذهب إليه الأخفش[٢٤] وأهل الكوفة : أنه يجوز زيادتها في غير الموجب ، وحجتهم على ذلك قوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم»[٢٥] وجميع الذنوب مغفور بدليل قوله تعالى : « إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيْعًا »[٢٦] وبقولهم : قد كان من مطر ، وأجاب الشيخ عما قالوه : بأنه تعالى يغفر بعض الذنوب لقوم ، ويغفر جميعًا لأخرين، وإن سلم بأن قوله تعالى : « إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيْعًا » لهذه الأمة ، فليس قوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم » خطابًا لها ، وإنما هو خطاب لقوم نوح .

ومنهم من زاد قسماً وهو : أنها تكون بمعنى (عَنْ) نحو قوله تعالى : « أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوْعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْف »[٢٧] .

(إلى) للانتهاء ، وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا ؟ .

فيه خلاف ، فمنهم من قال : إنها مدخلة[٢٨] ، واحتج صاحب هذا القول بقوله تعالى: «فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُم إِلَـى الْمَرَافِقِ »[٢٩] ولا حجة في ذلك لأن (المرافق) إنما دخلت بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبيانه .

---

(٢٣) ينظر : سيبويه (٤/٢٢٥) ، والمقتضب (٤/١٣٧) ، والايضاح العضدي (١/٢٢٦) .

(٢٤) قال الأخفش في معاني القرآن (١/٩٨ ، ٩٩) : « .... وهل جاءك من أحد ؟ تريد هل جاءك رجل ؛ فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك قال : « ويكفر عنكم من سيئاتكم » فهذا ليس باستفهام ولا نفي ...... وتقول العرب : قد كان من حديث فخل عني حتى أذهب ، يريدون : قد كان حديث » ، وينظر : شرح ابن يعيش (٨/١٢، ١٣) ، ومغني اللبيب (١/٣٢٥) .

(٢٥) من الآية «٣١» من سورة الأحقاف ، ومن الآية«٤» من سورة نوح .

(٢٦) من الآية «٥٣» من سورة الزمر .

(٢٧) من الآية «٤» من سورة قريش .

(٢٨) ينظر: شرح ابن يعيش (٨/١٥) ، وشرح الرضي (٢/٣٢٤) .

(٢٩) من الآية «٦» من سورة المائدة .

ومنهم من قال : غير مدخلة[٣٠] ، واحْتَجَّ بقوله تعالى : « ثُمَّ أَتِمُّوا الصِيَام إلى الليْلِ»[٣١] ، والليل ليس بداخل في الصيام ، وقيل مشتركة ، لأنها قد وجدت تارة مدخلة ، وتارة غير مدخلة ، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل وإلا فلا ، والذي اختاره الإمام - قدس الله روحه أنها غير مُدْخِلة[٣٢] ، فإن دخل أي شئ فإنما هو مجاز .

وقوله : (وبِمَعْنَى مَعَ قَلِيلاً) ، وذلك نحو قوله تعالى : « مَنْ أَنْصَارِي إلى الله »[٣٣] «ولا تَأْكُلوا أَمْوالَهمْ إلى أَمْوَالِكم »[٣٤] ، والذي ذهب إليه الزمخشري[٣٥] : أنها على بابها في الاثنين - أي لا تضموا في الإنفاق إلى أموالكم ، وهذا رأي سيبويه لأجل أن يبقى الحرف على حاله الذي وضع له[٣٦] .

(حَتَّى) كذلك ، أراد أنها بمعنى الانتهاء إلا أنها مدخلة ما بعدها فيما قبلها كقولك: أكلت السمكة حتى رأسِها ، ونمت البارحة حتى الصباح ، والمعنى : أن رأسها مأكول والصباح قد نيم ، وهي مختصة بالظاهر من الأسماء ، فلا يقال : حتاه ، ولا حتاك كما يقال : إليه وإليك

---

(٣٠) وهو رأي سيبويه وجماهير النحاة ، قال سيبويه (٢٣١/٤) : « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول من كذا إلى كذا .... ويقول الرجل : إنما أنا إليك ، أي : أنت غايتي » ، وينظر : المقتضب (١٣٩/٤) ، والأصول (٤١١/١) ، ومعاني الحروف (١١٥) .

(٣١) من الآية «١٨٢» من سورة البقرة .

(٣٢) قال العلوي في شرحه (٨٤٨/٢) : « والمختار أن ظاهره في الانتهاء وخلافه مجاز ، لأن حقيقتها على أنها للغاية والغاية هي الحدبين الشيئين فلو دخل ما بعدها فيما قبلها لم تكن غاية ولم تكن حداً » .

(٣٣) من الآية «١٤» من سورة الصف .

(٣٤) من الآية «٢» من سورة النساء .

(٣٥) قال الزمخشري في مفصلة (٢٨٣) : « وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله تعالى « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، راجع إلى معنى الانتهاء » وينظر الكشاف (٤٩٥/١) ، (١٠١/٤) .

(٣٦) جاء في كتاب سيبويه (٢٣١/٤) : « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا ..... ويقول الرجل : إنما أنا إليك ، أي إنما أنت غايتي » ، وينظر: المقتضب (١٣٩/٤) ، وشرح ابن الحاجب (٧٣١) ، ومغني اللبيب (٦٥٦/٢)، ورصف المباني (١٦٩) ، والأزهار الصافية (٨٩/٢ ، ٨٥٠) .

(٣٧) ينظر : شرح ابن يعيش (١٦/٨) ، وشرح المصنف (٧٣٣) ، وشرح الوافية لابن الحاجب (٣٧٢) ، وشرح الرضي =

خلافًا للمبرد(٣٧) ، فإنه أجاز دخولها على المضمر ، واحتج بقول الشاعر(٣٨) :

[١٩١] فَلا وَأَبِيْكَ لَا يُلفى أُنَاسٌ(٣٩) *** فتىً حَتَّاكَ يَا ابنَ أَبِي زِيَادِ

أ/١٣١ / ولا حجة في ذلك لشذوذه ، ولأنها لو كانت كذلك لجاز قلبها ياء كـ : ياء (على) ، و (إلى) ، و (لدى) ، في نحو : عليك ، وإليك ، ولديك، ولم يقل ذلك ، ولأنه لو استغنى عنها بـ(إلى) كما استغنى بـ (مثل) عن كاف التشبيه بدخولها على المضمر ، فلم يقولوا : كك ، وقالوا : مثلك ، وكذلك (مُذْ) ، و (مُنذُ) لا يجوز : (مُذْهُ) ، ولا (مُنْذُهُ) لأنهم استغنوا عنها بـ(أَمَدْ) ، إذا قلت : أمده يومان ، فكذلك (حَتَّى) استغنوا عنها بـ (إلى).

ظ

قوله : (وَبِمَعْنَى مَعْ كَثِيْرًا) - أي مع رأسها، ومع الصباح - لما كان ما بعدها داخل فيما قبلها كثرت بمعنى (مع) .

(فِي) معناها(٤٠) الظرفية حقيقة نحو : صليت في المسجد ، ومجاز نحو : نظرت في الكتاب .

وقوله : (وَبِمَعْنَى عَلَىَ قَلِيلًا) نحو قوله تعالى : « وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوْعِ النَّخْلِ »(٤١) والذي ذهب إليه(٤٢) الزمخشري : أنها على بابها لكونهم يستقرون على جذوع النخل كاستقرارهم في الظروف(٤٣) .

= (٣٢٦/٢) ، والفوائد الضيائية (٣٢٣/٢) ، والهمع (١٦٦/٤) .

(٣٨) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

والشاهد في :المساعد (٢٧٣/٢) ، وشرح ابن عقيل (١١/٢) والمقرب (١٩٤/١) ، وشفاء العليل (٦٦٨/٢) والخزانة (٤٧٥/٩) .

قوله : « يلفي » يجد .

(٣٩) وقعت في الأصل « أناسًا » وهو سهو من الناسخ .

(٤٠) قوله : « معناها » سقط من (ب) .

(٤١) من الاية «٧١» من سورة طه .

(٤٢) قوله : « والذي ذهب إليه » سقط من (ب) .

(٣٤) قال الزمخشري في المفصل (٢٨٤) : « ..... وقولهم في قول الله عز وجل : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) أنها بمعنى (على) عمل على الظاهر والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف » وينظر : الكشاف (٥٤٦/٢) .

قوله : (وَالْبَاءُ وَمَعْنَاهَا الإِلْصَاق ..... إلى آخر ما ذكره) ، إما حقيقة نحو : به داء ، وإما مجاز نحو : مررت بزيد ، أي الصقت مروري بالمكان الذي يلاقيه ، ونحو: سُبْحَان الله وبحمده ، وهو عاطف[٤٤] جملة على جملة في التقدير ، تقديره : أسبح الله والتبس[٤٥] بحمده والاستعانة : نحو : كتبت بالقلم وما أشبهه ، والمقابلة نحو : شريت هذا بهذا - أي مقابلا - والمصاحبة نحو : شريت الفرس بسرجه[٤٦] ولجامه ، ودخل علينا بثياب السفر ، والتعدية نحو : خرجت بزيد ، والظرفية نحو : صليت بالمسجد ، وزائدة في الاستفهام والنفي قياساً ؛ في مثل: هل زيد بقائم ، وما زيد بقائم ، لأن زيادة الحرف للتأكيد ، وهي مطابقة لنفي العموم وزيادتهما في غيرهما إنما تكون على جهة[٤٧] السماع في : حَسْبُك زيدٌ ، وألقَى يَدَهُ بحسبك زيدٌ ، وألقَى بيدِهِ ، وأقل من هذه زيادتها في الفاعل كقوله تعالى : « وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْداً »[٤٨] .

اللام للاختصاص نحو : المال لزيد ، والسرج للدابة ، والتعليل نحو : جئتك للسمن والبر ، وزائدة في مثل قوله تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ »[٤٩] وبمعنى (عن) مع القول وذلك مثل قوله تعالي : « وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لِلَّذِيْنَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُوْنَا إِلَيهِ »[٥٠] - أي وقال الذين كفروا بعضهم لبعض عن الذين آمنوا : لو كان خيراً ما سبقونا إليه - هذا ما قاله الشيخ[٥١] وذكر الزمخشري أن اللام للتعليل - أي وقال الذين كفروا من أجل الذين آمنوا[٥٢] ، وذكر بعض المتأخرين : أن اللام على بابها وأنهم قالوا لمن آمن منهم : لو كان خيراً ما سبقنا إليه أصحاب محمد وذلك لأنه لو كان خطاباً للمؤمنين لقالوا : ما سبقتمونا إليه[٥٣]

(٤٤) في (ب) : « عطف » بدلا من قوله : « عاطف » .

(٤٥) في الأصل : والناس » وهو سهو من الناسخ .

(٤٦) قوله : « بسرجه » سقط من (ب) .

(٤٧) قوله : « إنما يكون على جهة » سقط من (ب) .

(٤٨) مرت هذه الآية ص (٢٨٠) .

(٤٩) من الآية «٧٢» من سورة النمل .

(٥٠) من الآية «١١» من سورة الاحقاف .

(٥١) ينظر شرح المصنف (٧٣٥) .

(٥٢) ينظر الكشاف (٥١٩/٤) .

(٥٣) ينظر : شرح ابن الحاجب (٧٣٥) ، وشرح الرضي (٣٢٨/٢ ، ٣٢٩) .

وبمعنى الواو في القسم للتعجب / ولا توجد في القسم إلا بمعنى التعجب ، وذلك نحو قول الشاعر(٥٤) : ١٣٢/أ و

[١٩٢] للّه يَبْقَى عَلى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ *** بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

ولله لا يوخر الأجل

(رُبَّ) للتَّقْلِيلِ ، وفيها لغات : بضم الراء ، إما مع تشديد الباء ، وفتحها وإما تخفيفها وفتحها ، وإما تخفيفها وضمها ، وإما تخفيفها وإسكانها و (رَبَّ) بفتح الراء مع تشديد الباء وفتحها ، وإما تخفيفها وإسكانها و (رُبَّ) باتصال التاء بها ، وهل تكون اسمًا أو حرفًا ؟ .

فذهب البصريون : إلى أنها حرف ، وزعم الكسائي والفراء أنها اسم(٥٥) ، والذي ذهب إليه الإمام : أنها حرف لأنها دالة على معنى في غيرها(٥٦) .

فلغاتها عشر : ست بالتخفيف ، وأربع بالتشديد ، فالتشديد : (رُبَّ) ، (رَبَّ) (رُبَّتْ) ، (رَبَّتْ) ، والتخفيف : (رُبَ) ، (رَبَ) ، (رُبْ) (رَبْ) ، (رُبَتْ) ، (رَبَتْ) فيضبط ما في الكتاب عليه ثمت .

ولها صدر الكلام(٥٧) لأنها للتقليل ، وتقليل الشئ يقارب نفيه ، والنفي له صدر الكلام

---

(٥٤) نسبه سيبويه (٤٩٧/٣) إلى أمية بن عائذ الهذلي ، وفي ديوان الهذليين (٢/٣) أنه لمالك بن خالد الهذلي ، وقيل لغيرهما .

والبيت من شواهد سيبويه (٤٩٧/٣) ، وينظر : المقتضب (٣٢٤/٢) والأصول (٤٣٠/١) ، والتبصرة (٤٤٦/١) والأمالي الشجرية (٣٦٩/١) وشرح ابن يعيش (٩٨/٩ ، ٩٩) ، ومغني اللبيب (٢١٤/١) ، والخزانة (٩٥/١٠).

قوله : « ذو حيد » جمع (حيد) وهو الحرف الشاخص يخرج من الجبل ، « مشمخر » هو الجبل المرتفع ، « الظيان » نوع من الياسمين ، « الآس » الريحان .

(٥٥) ذهب البصريون إلى أن (رب) حرف ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن (رب) اسم حملا على (كم) ، ينظر: المقتضب (٥٧/٣) ، والأصول (٤١٦/١) ، ومعاني الحروف (١٠٦) والأنصاف المسألة (١٢١) ، (٨٢٣/٢) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٧٧/١) ، والملخص (٥١٦/١) ، وشرح الرضي (٣٠٨/٢) .

(٥٦) قال العلوي في شرحه (٨٥٦/٢) : « ...... والمختار حرفيتها لكونها دالة على معنى في غيرها » .

(٥٧) قوله : « ولها صدر الكلام » سقط من (ب) .

وتختص بالنكرة(٥٨) وإنما اختصت بها لأمرين :

أما أولا : فلأن تعريفها لا فائدة فيه ، لأن التقليل حاصل بالتنكير .

وأما ثانيًا : فلأن التعريف باللام يكون للجنس ، وتعريف الجنس دال على الكثرة وهو مناقض لحكمها ، ثم حملت سائر المعارف عليها في اشتراكها في التعريف(٥٩) .

وقوله : (مَوْصُوفَةٍ) لأنها وضعت لا بانة نوع من جنس ؛ لأنك إذا قلت : رب رجل فهو جنس ، فإذا قلت : كريم ، خصصته من الجنس بالصفة .

وقوله : (عَلى الأَصَحّ) لأن منهم من لا يوجب ذلك نظرًا إلى أن الصفة لا توجب في غير هذا الموضع ، فكذلك هذا(٦٠) ، والذي اختاره الإمام وجوبها لما تقدم(٦١) .

قوله : (وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوفٌ غَالِبًا) أراد أن(٦٢) الصفة التي تكون لازمة لها تكون تارة إما صفة مفردة نحو : رب رجل كريم ، وإما فعلا ماضيًا نحو : رب رجل لقيته(٦٣) واشترط أن يكون ماضيًا لتحقيق التقليل وتزيده ثبوتًا ، ولابد لها من عامل ، لأنها من جملة حروف الجر فقدروه محذوفًا ولا يكون إلا متأخرًا نحو : رب رجل لقيته ، ويحذف كثيرًا لقيام الصفة مقامه ، وربما جاء موجودًا قليلا كما مثل ، وقد أنشد النحاة على حذف جوابها والعامل فيها قول الأعشى(٦٤) :

[١٩٣] رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُه ذَلك اليَـ ـوم وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيالِ

وقد تأتي للتكثير على القلة .

---

(٥٨) في الأصل : المكره » وهو سهو من الناسخ .

(٥٩) في (ب) : « لاشتراكها في التعريف » .

(٦٠) ينظر : الأصول (٤١٨/١) ، والايضاح العضدي (٢٦٥/١) ، والمفصل (٢٨٦) ، وشرح الرضي (٣٣١/٢، ٣٣٢) .

(٦١) الأزهار الصافية (٨٥٧/٢) .

(٦٢) قوله : « أراد أن » سقط من (ب) .

(٦٣) في (ب) : « رب رجل كريم لقيته » .

(٦٤) هو الأعشى ـ كما ذكر الشارح ـ ينظر ديوانه ص(١٣) ورواية الديوان :

.... *** .... أقتال

الشاهد : في الزاهر (٢٠٩/٢) ، والايضاح العضدي (٢٦٦/١) والمبهج (١٦٧) ، والمقتضب (٨٣٠/٢) ، وأمالي القالي (٩٠/١) والمفصل (٢٨٦) ، وشرح ابن يعيش (٢٨/٨) ، والارشاد (٣١١) ، والخزانة (٥٧٥/٩) .

قوله : « رفد » القدح العظيم ، « هرقته » سكبته ، « أقيال » جمع : قيل وهو الملك ، وقيل هو خاص بملوك حمير ، وأما «أقتال» وهي رواية الديوان ـ فمعناها : أعداء . ينظر : الصحاح : (رفد) ، (هرق) ، (قيل) .

١٣٢/أ
ظ

قوله : (وَتَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ بنِكرَةٍ مَنْصُوبَةٍ) نحو : ربه رجلا ، وهل يكون/ هذا المضمر لمضمر في الذهن ، أو لمضمر قد تقدم ذكره ؟ فالذي عليه البصريون : أنه لمضمر في الذهن فلا يكون إلا مفرداً ، كما كان في (نعم) ، ولهذا تقول : ربه رجلا ، وربه رجلين ، وربه رجالاً ، وربه نساء ، وزعم الكوفيون أنه يعود إلى شئ تقدم ذكره فتجب المطابقة(٦٥) .

قوله : (وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتَدخُلُ عَلَى الجُمَلِ) مطلقًا ، وإنما جاز ذلك لأن التقليل في المفرد ، وقد يكون التقليل في نسبة من جمل منسوبة إلى (زيد) فتوصلوا إلى ذلك بـ (ما) فقالوا : ربما قام زيد ، وقصدوا تقليل هذه النسبة ، وربما زيد قائم ، وقد تكون للتحقيق كقوله تعالى : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا »(٦٦) كما قالوا في (قد)(٦٧) في مثل قوله تعالى : « قَدْ يَعْلَمُ اللهُ »(٦٨) .

وواها وفاؤها في مثل قول الشاعر(٦٩) :

[١٩٤] فَحُورٍ قَدْ لَهَوتَ بِهِنَّ حِيْنٌ *** نَواعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

---

(٦٥) ينظر : الأزهية (٢٧٠) ، وشرح ابن يعيش (٢٧/٨) وشرح الرضي (٣١٥/٢) ، والأزهار الصافية (٨٥٨/٢) .

(٦٦) من الآية «٢» من سورة الحجر .

(٦٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (٣٧٥/٢ ، ٣٧٦) ، وشرح المصنف (٧٣٩) ، ومغني اللبيب (١٣٧/١) .

(٦٨) من الآية «٦٣» من سورة النور ، ومن الآية «١٨» من سورة الأحزاب .

(٦٩) هو المتنخل ، واسمه مالك بن عويمر الهزلي ، ينظر ديوان الهذليين (١٩/٢) .

الشاهد في : الأمالي الشجرية (١٤٣/١) ، والمرتجل (٢٢٤) ، والإنصاف (٣٨٠/١) ، (٥٢٩/٢) ، والمقدمة المحسبة (٢٣٧/١) ، وشرح ابن يعيش (١١٨/٢) وفي (ب) « لهوت بهن عين » بدلاً من قوله : « حين » .

قوله : « حور » جمع حوراء وهي شديد بياض العين مع شدة سواد العين ، « نواعم » جمع ناعمة وهي التي ترفل في النعيم ، « المروط » جمع مرط وهو الثوب من الخز ، « الرياط » جمع ريطة وهو ضرب من الثياب .

الصحاح (حور) ، (نعم) ، (مرط) ، (ريط) .

وقول الآخر(٧٠) :

[١٧٥] وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ *** إِلاَّ اليَعَافِيْرُ وإِلاَّ العِيْسُ

وهل تكون عاملة بنفسها أو بتقدير (رُبَّ) ؟

فالذي ذهب إليه البصريون أنها لا تعمل بنفسها ، وإنما تعمل بواسطة (رُبَّ) لأن الواو والفاء مشتركة فلا تعمل ، وحكى(٧١) عن الكسائي والفراء أنها عاملة بنفسها(٧٢)، وإليه ذهب المبرد (٧٣) من البصريين، وقالوا : إن الحرف لا يعمل وهو مضمر .

ولم يذكر الشيخ الفاء ، وعذره : استغناؤه بالواو عن ذكرها لأنها في معناها ، وذهب الإمام [إلى](٧٤) أنها عاملة بواسطة (رُبَّ) (٧٥) .

---

(٧٠) هو جران العود ينظر ديوانه ص(٥٣) ، ورواية الديوان :

قد نـــدع المنزل ياليس *** يعس فيه السبع الجروس

الذئب أو ذو لبد هموس *** بسابسا ليس بـه أنيـس

إلا اليعافير وإلا العيس *** وبقـــر ملمـــع كنـــوس

كأنما هن الجواري الميس

والبيت من شواهد سيبويه (٣٢٢/٢) ، وينظر : المقتضب (٣١٨/٢) ومعاني الفراء (١٥/٢) ، ومعاني الحروف (٦١) وإعراب القرآن للنحاس (٥٠٣/١) ومشكل إعراب القرآن (٣٥٤/١) ، وشفاء العليل (٥٠١/١) ، والخزانة (١٢١/٤).

قوله : « اليعافير » جمع يعفور ، وهو ولد الظبي ، « العيس » جمع عيساء وهي بقر الوحش ، وأصله في الإبل فاستعاره للبقر .

(٧١) في (ب) : « وقال » .

(٧٢) ينظر في هذا الخلاف الانصاف (٣٧٦/١ ـ ٣٨١) ، وشرح الرضي (٣٣٣/٢) .

(٧٣) قال المبرد في المقتضب (٣٤٦/٢) : « واحتجوا بإضمار (رب) في قوله : وبلدة ليس أنيس ، وليس كما قالوا ؛ لأن الواو بدلا من (رب) .... » .

(٧٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٧٥) قال العلوي في الأزهار الصافية (٨٦١/٢) : « فالتحقيق أن الواو والفاء لا تعملان ، إذا لا عمل لهما من أجل الاشتراك ولا تعمل (رب) وهي مضمرة ؛ لأن عمل الحرف وهو مضمر على خلاف الأصل فلم يبق إلا أنهما عاملتان بواسطة (رب)....» .

قوله : (وَاوُ القَسَمِ) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حده ، والثاني : في أدوات القسم[٧٦] ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول وهو في حده فهو : جملة فعلية أو أسمية يؤكد بها جملة مثبته أو منفية بينهما نسبة ، فقولنا : جملة فعلية نحو :أقسمت بالله ، أو أسمية نحو : لعمر الله ، تؤكد بها جملة مثبتة نحو : والله إن زيداً لقائم ، أو منفية نحو : والله ما زيد قائم ، بينهما نسبة يحترز بها [٧٧] عن قولنا : زيد قائم زيد قائم ، فإن الثانية مؤكدة للأولى ، وليس بينهما نسبة .

وأما الموضع الثاني : وهو في أدواته فهي خمس : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام وأيمن ، فـ : الباء أعمها من جهة أنها تكون مع وجود الفعل وحذفه نحو : بالله لأفعلن ، وأقسم بالله لأفعلن ، ومع الظاهر كقولك : بالله ، ومع المضمر مثل : به ، وبك ، ومع السؤال كقولك : بالله ، وبحياتك ، والواو إنما تكون عند حذف الفعل ، فلا تقول : أقسم والله ، ويلزم من مجيئها حذف الباء لأنها عوض عنها ، وحذف الفعل والاختصاص بالظاهر / وأما التاء فهي مختصة باسم الله تعالى ، وقد روي عن الأخفش : تَرَبِّ الكعبة [٧٨] ، واللام في مثل : لعمري لأفعلن ، ولله لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ[٧٩] ، وأيمن الله لأفعلن ، وهي دون ما تقدم ، وفيها ثمان لغات : ١٣٣/أ و

(أيمن) بفتح الهمزة مع اثبات النون وكسرها وفتحها ، وكسرها مع حذف النون وحذف الهمزة نحو : من الله ، بضم الميم وكسرها مع اثبات النون ، و : مُِ الله مع ضم الميم وكسرها مع حذف النون .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله أحكام :

الأول : أنه يجوز حذف هذه الآلات[٨٠] مع تعويض الهمزة ، وهاء التنبيه ، وقطع

---

(٧٦) قوله : « القسم » سقط من (ب) .

(٧٧) قوله : « إن زيداً لقائم ، أو منفية نحو : واله ما زيد قائم ، بينهما نسبة يحترز بها » سقط من (ب) .

(٧٨) قول الأخفش في : المفصل (٢٨٧) ، وشرح ابن يعيش (٣٤/٨) ، وشرح المصنف (٧٤٢) ، وشرح الرضي (٣٣٤/٢) .

(٧٩) ينظر شرح الوافية للمصنف (٣٨٢) ، وشرح الأشموني (٢١٦/٢) وشرح التصريح (١١/٢) .

(٨٠) في (ب) : « القسم » بدلا من قوله : « الآلات » .

الهمزة نحو : هأ الله ، وأالله ، وأها الله ، ولك أن تحذفها من غير تعويض ، فإن عوض أحد هذه الأشياء ، فالقسم باق على حاله[٨١] فيما يجب له من الإعراب ولك في (إي) التي للإيجاب ثلاثة أوجه مع الاسم[٨٢] (الله) من غير واو :

أولها : تحريك الياء بالفتح فتقول : إيَ اللهِ ، لأجل التقاء الساكنين .

وثانيها : تبقيتها ساكنة ، والجمع بين الساكنين : إي الله .

وثالثها : حذف الياء لالتقاء الساكنين فتقول :إالله .

فإذا أتيت بالواو مع اسم الله أو كان بعدها متحركًا نحو : لعمري ، فليس فيها إلا وجه واحد ، وهو تبقيتها ساكنة ، فأما إذا حذفتها من غير تعويض جاز في [اسم][٨٣] الله ثلاثة أوجه : الرفع على الابتداء ، والنصب ، والجر ، الله ، الله ، الله ـ وهو أضعفها ـ .

الثاني : أن جوابه يكون بأحد ثلاثة أشياء[٨٤] : اللام ، أو (إن) ، أو حرف النفي وهي لا تخلو إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، فإن كان اسمية فهو إما منفي ، أو مثبت ، وإن كان منفيًا فبـ (ما) ، أو (إن) النافية نحو والله ما زيد قائم ، أو إن زيد قائم ، وإن كان مثبتًا فـ (إن) أو اللام نحو : لعمري إن زيدًا لقائم ، أو لزيد قائم ، وإن كان فعلية فلا يخلو حاله إما أن يكون ماضيًا أو مستقبلا ؛ فإن كان ماضيًا فلا يخلو إما أن يكون مثبتًا أو منفيًا فإن كان منفيًا فبـ (ما) ، أو (إن) النافية نحو : والله ما قام زيد ، أو إن قام[٨٥] ، وإن كان مثبتًا فباللام ، و (قد) أو بأحدهما وهو ضعيف باللام وحدها ، ومثاله : والله لقد قام زيد والله قد قام زيد ، والله لقام زيد وإن كان مستقبلاً فلا يخلو حاله ـ أيضًا ـ إما أن يكون منفيًا أو مثبتًا، فإن كان منفيًا فبـ (لا) نحو : والله لأقومن ، وإن كان مثبتًا فباللام ، وتلزم نون التأكيد

---

(٨١) قوله : « حاله » سقط من (ب) .

(٨٢) في (ب) : « مع اسم الله » .

(٨٣) زيادة يقتضيها المعنى .

(٨٤) في (ب) : « أوجه » .

(٨٥) قوله : « إما أن يكون مثبتًا أو منفيًا ، فإن كان منفيًا فبـ (ما) أو (إن) النافية » سقط من (ب) .

نحو : والله ليقومن زيد .

الحكم الثالث من هذه الأحكام[٨٦] : أنه يجوز حذف / جواب القسم وذلك حيث يعترض بين المبتدأ والخبر نحو : زيد والله قائم ، أو تقدمه ما يدل عليه نحو :زيد قائم والله وإنما حذف في ذلك لأنه في المعنى المقسم عليه ، فاغنى عن إعادته ، فهذا هو الكلام عن الحروف المختصة . ١٣٣/أ و

فأما ما يكون مشتركًا بين الاسمية والحرفية ، فهي خمسة :

فأولها : (عَنْ) فحيث تكون حرفًا تكون للمجاوزة إما حقيقة نحو : رميت السهم عن القوس ، لأنه يجاوز السهم عنها ، وإما مجاز نحو: أطعمه عن الجوع، وكساه عن العري لأنه يجعلهما متجاوزين له ، وقد ترد بمعنى (بَعْد) مجازًا كقوله تعالى : « لَتَركَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ»[٨٧] - أي بعد طبق - وتكون اسمًا حيث يدخل عليها أحد حروف الجر كقول الشاعر[٨٨]:

[١٩٦] فَقُلْتُ لِلرَكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمُ *** مِنْ عَنْ يمِيْنِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

- وهي بمعنى جانب - وقول الآخر[٨٩] :

[١٩٧] ظَلِلْتُ كَأنّي لِلرِّمَاحِ دَرِيْئَةً *** مِنْ عَنْ يمِيْنِي مَرّةً وَأَمَامِي

- أي من جانب يميني -

---

(٨٦) قوله : « من هذه الأحكام » سقط من (ب) .

(٨٧) الآية «١٩» من سورة الانشقاق .

(٨٨) هو القطامي ينظر ديوانه ص(٥) .

والشاهد في : الجمل (٦٠) ، ومعاني الحروف (٩٥) ، والاقتضاب (٤٢٧) ، وشرح ابن يعيش (٤١/٨) ، والملخص (٥٢٣/١) ، ورصف المباني (٤٢٩) .

قوله : « الحبيًا » موضع بالشام ، « قبل » أي نظرة أولى لم يتقدمها نظرة .

(٨٩) هو قطري بن الفجاءة .

الشاهد في : الأمالي الشجرية (٢٢٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (٤٠/٨) ومغني اللبيب (١٤٩/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٩/٢) ، وشفاء العليل (٤٠٢/١) ، والهمع (٢٤١/٢) ، والخزانة (١٥٨/١٠) .

قوله : « دريئة » هي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن . الصحاح (درأ) .

(عَلى) للاستعلاء إما حقيقة نحو : جلست على الحائط ، وإما مجاز نحو :فلان علينا أمير ، قال الله تعالى : « إنَّ إلَيْنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم »(٩٠) : «وَعلى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيْلِ»(٩١) وإما حيث تكون اسمًا فإذا دخلت عليها (من) وتكون بمعنى (فوق) قال الشاعر(٩٢) :

[١٩٨] غَدَتْ مِنْ عليه بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا *** تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

وقد تأتي بمعنى (عَنْ) كقول الشاعر(٩٣) :

[١٩٩] إذَا رَضِيَتْ عَلَيّ بَنُو قُشَيْرٍ *** لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الكاف للتشبيه كقولك : زيد كالأسد ، وتكون زائدة كقوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»(٩٤) - أي [ليس](٩٥) مثله شيءٌ - وقيل : ليس هي زائدة وإنما هي على بابها ، و (مِثْل) هاهنا بمثابة النفس ، التقدير : ليس كهو شيءٌ .

وقد تأتي للتعليل(٩٦) كقوله تعالى : « واذْكُرُوْهُ كَمَا هَدَاكُمْ »(٩٧) ، وأما كونها اسمًا

---

(٩٠) الآيتان (٢٥ ، ٢٦) من سورة الغاشية .

(٩١) من الآية «٩» من سورة النحل .

(٩٢) هو مزاحم العقيلي .

البيت من شواهد سيبويه (٢٣١/٤) ، وينظر : المقتضب (٥٣/٣) والإيضاح العضدي (٢٧٢/١) ، والمسائل العضديات(٨٢) ، ومعاني الحروف (١٠٧) والاقتضاب (٤٢٨) ، وشرح ابن يعيش (٣٧/٨) ، ولباب الإعراب (٤٤٢) .

قولها : « ظمؤها » الظمء مدة الصبر على الماء ، « تصل » أي يصل جوفها ويصوت من يبسه من العطش ، « قيض » هو قشور البيض ، « زيزاء » هو ما ارتفع من الأرض ، « مجهل » التي لا يهتدي فيها .

الصحاح (ظمأ) ، (صلل) ، (قيض) ، (زأز) ، (جهل) .

(٩٣) هو القحيف العقيلي .

الشاهد في : المقتضب (٣٢٠/٢) ، والمحتسب (٥٢/١) ، والخصائص (٣١١/٢) ، والأمالي الشجرية (٣٦٩/٢) والاقتضاب (٢٤٠ ، ٢٤١) ، والإنصاف (٦٣٠/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢٠/١) ، والخزانة (١٣٢/١٠) .

(٩٤) من الآية «١١» من سورة الشورى .

(٩٥) زيادة يستقيم بها النص .

(٩٦) قوله : « وقد تأتي للتعليل » سقط من (ب) .

(٩٧) من الآية « ١٩٨» من سورة البقرة .

فحيث يدخل عليها حرف الجر ، كقول الشاعر(٩٨)

[٢٠٠] بِيْضٌ(٩٩) ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ *** يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

(مُذْ) ، و (مُنْذُ) للابتداء في الماضي والظرفية للحاضر في قولك : ما رأيته مذ شهر كذا - أي ابتداء ذلك من هذا الشهر - والحاضر نحو : ما رأيته مذ شهرنا ، مذ يومنا ، فتكون نفياً لرؤيته في الشهر المذكور ، وهو متفق على أنهما ابتداء في الزمن الماضي(١٠٠) /كاستعمال ١٣٤/أ و (مِنْ) في غير الزمان ، فإذا كانت لجميع المدة قلت : ما رأيته مذ يومين وشهرين ، فهي بمعنى (في) وإذا كانت لأولها قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فهي بمعنى (مِنْ)(١٠١) للابتداء وأما الرفع فقد تقدم(١٠٢) ، والفرق بين الجر والرفع من وجهين أحدهما : أن الكلام في الجر جملة واحدة ، وفي الرفع جملتان .

الثاني : إذا قلت : مارأيته مذ يوم الجمعة ، ففي الجر : الرؤية منتفية في جميع اليوم وفي الرفع يجوز أن تراه في بعض اليوم .

وأما ما يكون مشتركاً بين الفعلية والحرفية فهي ثلاثة - كما تقدم(١٠٣) - فأما (حَاشَا)

---

(٩٨) هو العجاج ، والبيت في ملحقات ديوانه ص(٨٣) .

الشاهد في إصلاح المنطق (٢٥٥) والمقتصد (١٢٦/١) ، وشرح ابن يعيش (٤٤/٨) ، وشرح الوافية للمصنف (٣٨٤) ، ومغني اللبيب (١٨٠/١) ، والخزانة (١٦٦/١٠) .

قوله : « جم » جمع جماء وهي النعجة التي لا قرن لها ، « المنهم » أي الذائب ، الصحاح (جمم) .

(٩٩) قوله : « بيض » سقط من الأصل ، وهي في (ب) .

(١٠٠) في (ب) : « للابتداء والزمن الماضي » .

(١٠١) قال الخوارزمي : « ...... (مذ) ، و (منذ) يكونان حرفين واسمين قال ابن السراج : فإذا أردت بهما معنى الحرف فقدرهما تقدير (من) و (في) الكلا إذا رفعت جملتان ، وإذا خفضت جملة واحدة فهما إذا رفعت اسمان مبتدأن ، وما بعدهما خبر لهما .... » التخمير (٢٧٣/٢) وينظر : الأصول (١٣٧/٢ ، ١٣٨) .

(١٠٢) ينظر ص (١٠١ ، ١٠٢) .

(١٠٣) ينظر ص (٢٩٢) .

فالمختار عند سيبويه[١٠٤] أنها حرف جر ، والنصب بها قليل[١٠٥] فإذا نصب بها فهي أفعال فاعلها مضمر فيها فـ (عدا) من : عدا يعدو ، و (خلا) من : خلا يخلو ، و (حاشا) من حاشا يحاشي ، ومعناها جانب .

وأما بيان ما تعلق به حروف الجر : فهي تعلق بموجود ، وبمحذوف وبما هو في حكم الموجود ، فالذي يكون موجوداً نحو : كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ، فإن حرف الجر متعلق بالفعل الموجود الذي هو : كتبت ونجرت ، وأما المحذوف الذي تعلق به فذلك حيث يكون خبر المبتدأ أو صفة الموصوف ، أو صلة الموصول ، أو حال لذي حال ، فإن حرف الجر يتعلق[١٠٦] أبداً بمحذوف ، مثال الأول : زيد من الكرام ، ومثال الصلة : هذا الذي من الكرام ، ومثال الصفة : رجل من الكرام ، ومثال الحال : هذا زيد من الكرام - أي كائن أو مستقر - حذفت هذا العامل وأقمت هذا الجار والمجرور مقامه ، ونقلت الضمير الذي كان مضمراً[١٠٧] في العامل إلى هذا المعمول ، وأما الذي في حكم الموجود فنحو : التفادي ، والتهاني ، والبسملة ، والأقسام في نحو : بالرِّفَاءِ والبَنِيْن[١٠٨] ، وبأبي وأمي ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، فـ : بسم الله ، على هذا في موضع رفع خبر لمبتدأ .

****

****

****

---

(١٠٤) جاء في كتاب سيبويه (٢/٣٤٩) : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدالله ، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) ، فإذا قلت : ما خلا؛ فليس فيه إلا النصب » وينظر : الإنصاف (١/٢٧٨) ، وشرح ابن يعيش (٨/٤٨) ، ومغني اللبيب (١/١٢١) والبسيط (٢/٨٥٤) ، ورصف المباني (٥٥) .

(١٠٥) في (ب) : « وأما (عدا) ، و (خلا) فاستعمالهما فعلين هو الأكثر ، والجر بهما قليل » .

(١٠٦) في ب : « متعلق » .

(١٠٧) في (ب) : « مستتراً » .

(١٠٨) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب (٤١) : « وقوله : بالرفاء والبنين ، يدعى بذلك للمتزوج ، والرفاء : الالتحام والاتفاق » وينظر : العقد الفريد (٣/٢٠) ، والصحاح (رفأ) ، وهذا القول من سنن الجاهلية التي نهى عنها النبي ﷺ .

[الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ]

قوله : (الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ وَهِيَ (إِنَّ) ، وَ (أَنَّ) ، و (لَكِنَّ) ، و (كَأَنَّ) و (لَيْتَ) ، و (لَعَلَّ) .... إلى آخره) .

والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في كيفية عملها والوجه الذي لأجله عملت ؟ والثاني في أحكامها العامة والثالث : في الكلام على كل واحد من هذه الحروف .

أما الموضع الأول : وهو في كيفية عملها ، والوجه الذي لأجله عملت ؟ أما كيفية عملها فهو نصب الاسم ، ورفع الخبر مثل : إن زيداً قائم . وأما الوجه الذي لأجله عملت فإنما /عملت لأنها أشبهت الفعل من ثلاثة[١] : ١٣٤/أ ظ

أحدهما : أنها على ثلاثة أحرف كالفعل ، الثاني : أنها مبنية على الفتح كالفعل والثالث : أن نون الوقاية تلحقها[٢] كالفعل فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت كعمله إلا أنها أضعف فأشبهت ما قدم مفعوله على فاعله ، فأشبه قولك : كأن زيداً الأسد ، افترس زيداً[٣] الأسد .

وأما الموضع الثاني : وهو في أحكامها العامة ، فلها أحكام ثمانية[٤] :

الأول : أن لها صدر الكلام سوى (أنَّ) ، وإنما خالفتها لأنها لم تأت إلا معمولة .الحكم الثاني : أنها تلحقها (ما) فتلغى على الأفصح ، ومنهم من أعملها واحتج عليه بقول

---

(١) قوله : « ثلاثة » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « تدخل عليها » بدلا من قوله « تلحقها » .

(٣) قوله (زيداً) سقطت من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٤) قوله : « ثمانية » سقط من (ب) .

الشاعر(٥) :

[١٢٠] قَالتْ آلا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامُ لَنَا *** إلى حَمَامَتِنا أو نِصْفَه فَقَدُ

وكان الأحسن أن يفصل ، ويقال : مالم يغير الابتداء نحو : (إن) و (أن) و (لكن) فالأحسن الرفع لأن المبتدأ والخبر لم يتغير عن بابه(٦) ، وماكان قد غير معنى الابتداء النصب أحسن نحو : (ليت) ، و (كأن) ، و (لعل) لأن هذه قد جرت إلى معنى آخر وهو التمني والتشبيه ، والترجي .

الحكم الثالث : أنها مشتركة في أنها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة كانت أخبارها جملا نحو : إنه زيد قائم ، ولا يجوز حذف هذا الضمير إلا في الضرورة مثل قول الشاعر(٧) :

م [١٧] إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَة يَومًا *** يَلقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

الحكم الرابع : أنْ كلما جاز أن يقع خبراً المبتدأ جاز أن يكون خبرًا لها في المعرفة نحو : إن زيداً أخوك ، والنكرة نحو : إن زيداً قائم ، وفي المفرد نحو ما تقدم ، والجملة نحو : إن زيداً أبوه منطلق ، وإن زيداً انطلق أبوه .

الحكم الخامس : أنه لا يجوز أن تتقدم أخبارها واسماؤها عليها لأن ليس لها من القوة ما للفعل .

الحكم السادس : أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها(٨) إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها .

---

(٥) هو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه ص(٣٥) .

والبيت من شواهد سيبويه (١٣٧/٢) ، وينظر : الأصول (٢٣٣/١) ومعاني الحروف (٨٩) ، والخصائص (٤٦٠/٢) ، والمقتصد (٤٦٩/١) والتبصرة (٢١٥/١) ، والمقرب (١١٠/١) ، والارشاد (٢٤٢/١) ، والخزانة (٢٥١/١٠) .

(٦) في (ب) : « فالأحسن فيه الالغاء لأنه لم يخرج عن بابه » .

(٧) تقدم هذا الشاهد ص(٣١) .

(٨) في (ب) : « أن تتقدم أخبارها على اسماءها » .

الحكم السابع : أنها عاملة في الجزئين جميعًا، في الأول النصب وفي الثاني الرفع خلافًا لأهل الكوفة فإنه عندهم باق على أصل المبتدأ والخبر[٩] .

الحكم الثامن : أن لكل واحد منها معنى يخالف الآخر فـ (إنّ) و (أنّ) للتأكيد ، و (كَأَنَّ) للتشبيه ، و (لَكِنَّ) للاستدراك ، و (لَيْتَ) للتمني ، و (لَعَلَّ) للترجي .

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل واحد من هذه الحروف بانفرادها :

فأولها : (أنّ) ، و (إنّ) وهما أخوان لذلك فإن سيبويه لم يعد هذه النواصب / إلا خمسة[١٠] ، وجعل (إنّ) ، و (أنّ) واحداً لأن الأصل المكسورة وإنما تفتح إذا وقعت موقع المفرد ، وهما يتفقان من وجوه[١١] ، ويختلفان من وجوه . فيتفقان : أنهما للتأكيد ، وأنهما يسدان مسد المفعولين في أفعال القلوب وأنهما من عوامل المبتدأ و الخبر ، وأنهما يخففان . ١٣٥/أ و

وأما ما يختلفان فيه : فيختلفان من وجوه ، وقد أشار الشيخ إلى ذلك بقوله[١٢] :

(فإنَّ المَكْسُورة لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الابْتَداءِ) يعني أنها تدخل على الجملة الاسمية مع بقاء معناها ، وليس يعني مطلق الجملة وإنما أراد التي لا تضاد معناها فعلم بذلك أنها لا تدخل على جملة استفهامية لأن الاستفهام له صدر الكلام ، و (إنّ) لها صدر الكلام ، فيتضادا .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوَاضِعِ الجُمَلِ ، والْفَتْحُ فِي المُفْرَدِ) .

أي ومن أجل أن المكسورة تبقي معها الجملة على فائدتها ، والمفتوحة نقلتها إلى حكم المفرد ، فوجب الكسر في موضع[١٣] الجمل ، والفتح في موضع المفرد .

قوله : (فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً) .

---

(٩) عقد ابن الانباري في الانصاف (١٦٧/١) مسألة لهذا الخلاف مرجحًا رأي البصريين .

(١٠) قال سيبويه (١٣١/٢) : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، .... وهي : إن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكأن » .

(١١) قوله : « من وجوه » سقط من (ب) .

(١٢) ينظر شرح المصنف على كافيته ص(٧٥٢) .

(١٣) في (ب) : « مواضع » .

مثل : إن زيداً قائم من جهة أن لا تقع هذا الموقع إلا الجملة لأن المفتوحة لا يبتدأ بها .

وبعد القول ، لأنه لا يقع بعده إلا الجملة كقوله تعالى : « قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ»[١٤] .

وبعد الموصول ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة كقوله تعالى : « ما إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ»[١٥] .

وكذلك بعد القسم كقولك : والله إن زيداً قائم ، وكذلك إذادخلت اللام في خبرها نحو : أعجبني إن زيداً لقائم ، فهذا مما تخالف به[١٦] المفتوحة[١٧] ، وأنها تكون مكسورة ابتداء في الكلام ، وفي الناقص تمام ، وفي خبرها اللام وجوباً للأقسام ، وبعد القول ، والسلام .

قوله : (وَفُتِحَتْ فَاعِلَةً ، وَمَفْعُولَةً ، وَمُبْتَدَأَةً ، ومُضَافاً إِلَيْهَا) .

لأن الفاعل والمفعول والمبتدأ ، والمضاف إليه ؛ كل ذلك لا يكون إلا مفرداً فالأول : أعجبني أنه زيد عالم[١٨] - أي علمه[١٩] ، والثاني : كرهت أنك كافر - أي كفرك - ، والثالث : عندي أنك عالم ، والرابع : عجبت من أنك عالم ، وأعجبني اشتهار أنك عالم .

وقوله : (وقَالُوا : لَوْلاَ أَنَّكَ)[٢٠] إشارة إلى وجوب الفتح بعد (لولا) الابتدائية ، لأن ما بعد (لولا) مبتدأ خبره محذوف ، والمبتدأ مفرد (ولو أنك) إشارة أيضاً إلى أنها تكون مفتوحة في هذا الموضع لكونه فاعلا لفعل محذوف - أي لو وقع قيامك - .

---

(١٤) الآية «٤٨» من سورة سبأ .

(١٥) من الآية «٧٦» من سورة القصص .

(١٦) قوله : « به » سقطت من الأصل وهي في (ب) .

(١٧) وكذلك إذا وقعت في موضع الحال كقولك : جئت وإن زيداً حاضر ، ينظر شرح العلوي (٨٩٣/٢) .

(١٨) في (ب) : « قائم » .

(١٩) في (ب) : قيامه » .

(٢٠) قال الرضي في شرحه (٣٥٠/٢) : « قوله : (وقالوا لولا أنك) هو جوا ب سؤال مقدر ، وهو أن (لولا) تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر (إن) فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيتها ..... بل يجب حذف الخبر ، فلو كسرنا (أن) لكان خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون (أن) مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف » .

قوله : (فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ جَازَ الأَمْرَانِ) .

أي تقدير المفرد ، وتقدير الجملة / وحيث يجوز التقديران فمع الشرط نحو قول الشاعر[٢١] : ١٣٥/أ ظ

م [١٤٧] وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيْلَ سَيِّدًا *** إذا أَنَّهُ عَبْدُالقَفَا واللَّهَازِمِ

فإن كان المراد (هو : عَبْدُ القَفَا) وجب الكسر لوقوعها مبتدأ ويكون المعنى : هو نفس العبد[٢٢] ، وإن كان المراد : فإذا العبودية حاصلة ، وجب الفتح لوقوعها مبتدأ وخبرها (حَاصَلة) ويكون المعنى فإذا شأنه أو فعله فعل العبد ، وليس بعبد[٢٣] .

وكذلك قولهم : أول ما أقول : إني أحمد الله ، فمن فتح (إن) كان التقدير :

أول قولي حمد الله ، ومن كسرها فتقديره : أول ما أقول : إني حامد الله فأول : مبتدأ بمضافه ، وقوله : إني أحمد الله ، جملة خبرية في موضع خبر المبتدأ ولم يحتج إلى عائد لأنها نفس المبتدأ من جهة المعنى ؛ كأنه قال : أول ما أقول هذا الكلام المفتتح : بإني أحمد الله وضابط هذا[٢٤] أن ما صلح أن يكون للمفرد والجملة جاز فيه الأمران ، وما لا يكون إلا للجملة فهو مواقع المكسورة ، ومالا يكون إلا للمفرد فهو مواقع المفتوحة ، قال أبو على الفارسي[٢٥] :

أن كل ما كان يصلح للاسم والفعل جميعًا فإنه يكون للمسكورة ، ومالا يصح إلا لأحدهما فإنه يكون للمفتوحة ، وهو منتقض بقولنا : فإذا أنه عبد القفا ، لأنه لا يصح فيه إلا الاسم ، لأن (إذا) للمفاجأة ، ولا يقع بعدها إلا الاسم ، وقد جاء فيه الكسر ـ كما تقدم ـ[٢٦] .

---

(٢١) تقدم هذا الشاهد ص (٢٤٩) .

(٢٢) في (ب) : « هو عبد نفس العبد » .

(٢٣) جاء في كتاب سيبويه (١٤٤/٣) : « فحال (إذا) ـ هاهنا ـ كحالها إذا قلت : أذا هو عبدالقفا والهازم ، وإنما جاءت (إن) ـ هاهنا ـ لانك أردت هذا المعنى كما أردت في (حتى) معنى حتى هو منطلق ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت (أن) في هذا الموضع جاز » . وينظر : المقتضب (٣٥٠/٢) وشرح ابن يعيش (٦١/٨) ، وشرح الرضي (٣٥٠/٢) .

(٢٤) في (ب) : « وعقد هذا » ، بدلا من قوله : « وضابط هذا » .

(٢٥) قال أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي (١٦٢/١) : « وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، أو الفعل دون الاسم ، وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة » .

(٢٦) ينظر ص (٣١٢) .

الفـرق الثـاني : أنه يجـوز العطف على اسم المكسـورة لفظًا أو حكمًا بالرفع دون المفتـوحـة مـثل : إن زيدًا قـائم وعـمـرو ، وهو مـعنى قـوله : (وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلى اسمِ المكْسُورَةِ) لما كانت لا تغير معنى الجملة فتقدر كالمعدوم ، فلهذا عطف على محل ما عملت فيه وقوله : (لفظًا) ، وقوله : (إن زيدًا قـائم وعـمرو) وإنما كان هذا لفظًا لما كانت (إن) فـيه مكسورة ، (والحكم) في نحو : علمت أن زيدًا قائم وعمرو ، وعليه قول الشاعر[٢٧] :

[٢٠٢] وإلاَّ فَاعْلَموا أَنَّا وَأَنْتُمْ *** بُغَاةٌ ما بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

١٣٦/أ
وكـذلك قـوله تعـالى / : « وَأذانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُوْلِهِ إلى الناسِ يَومَ الحجِّ الأكْبَرِ أنَّ اللّهَ بَرِيءٌ من المشـركينَ وَرَسُوْلُهُ »[٢٨] فجعل : (ورسُوْلُه) عطفًا على محل (أَنّ) لأن المفتوحة وما عملت فيه في تأويل الجملة ، فلهذا جاز العطف على محلها
و

والذي يدل على أنها في محل الجملة هو جواز دخول اللام في الخبر ولذلك وجب كسرها مع دخول اللام ، وأجاز ابن مالك وابن معطي[٢٩] العطف على محل اسم المفتوحة واحتجا بالآية والبيت ، فالآية : « إنّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشركينَ وَرسُوْلُه » والبيت : وإلا فاعلموا أنا وأنتم[٣٠] .

قوله : (وَيُشْتَرَطُ مُضِيُّ الْخَبَرِ لَفْظًا) .

أي ويشترط مضي الخبر في العطف على المحل لفظًا أو تقديرًا ، فاللفظ نحو : إن

---

(٢٧) هو بشر بن أبي خازم ، ينظر ديوانه ص(١٦٥) ت / د . عزة حسن ، دمشق ١٣٧٩هـ .

البيت من شواهد سيبويه (١٥٦/٢) ، وينظر معاني القرآن للزجاج (٢١٢/١) ، والأصول (٢٥٣/١) ، وإعراب القرآن للنحاس (٣٣/٢) والانصاف (١٩٠/١) ، والتبصرة (٢١٠/١) ، وشرح ابن يعيش (٦٩/٨) ولباب الإعراب (٤٥٦) ، وشفاء لاعليل (٣٧٧/٢) ، والخزان (٢٩٣/١٠) .

(٢٨) من الآية «٢» من سورة التوبة .

(٢٩) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبدالمعطي الزواوي ، ولد سنة (٥٦٤هـ) روي عن القاسم بن عساكر وغيره ، أقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، من مصنفاته الفيته المشهورة توفي سنة (٦٢٨هـ) . ينظر في ترجمته : شذرات الذهب (١٢٩/٥) والنجوم الزاهرة (٢٧٨/٦) ، والبغية (٤١٦) .

(٣٠) ينظر : شرح الكافية الشافية (٥١٣/١، ٥١٤) ، وشرح ألفية ابن معط ت / علي موسى الشوملي ، ط/ مكتبة الخريجي (ط/١) ١٤٠٥هـ (٩٥٣/٢ ، ٩٥٤) .

زيداً قائم وعمرو ، والتقدير : إن زيداً وعمرو قائم ، واختلفوا في تقدير المحذوف فمنهم من قال:خبر الأول هو الموجود ، وخبر الثاني محذوف ، ومنهم من قال : إن المحذوف خبر الأول ، وخبر الثاني هو الموجود ، واحتج الأول بقول الشاعر(٣١) :

[٢٠٣] .... *** فَإني وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

لأن دخول اللام في خبر (إن) فقط ، واحتج الثاني بقوله(٣٢) :

[٢٠٤] نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدكَ *** رَاضٍ وَالرَّأيُ مُخْتِلِفُ

وتقديم الخبر تقديراً فيما ذكرنا ، وعند الفراء أنه لا يجب تقدم الخبر ، والكسائي والمبرد اشترطا أن يكون اسمها(٣٣) مبنيًا ، فأجازا : إنك وزيد ذاهبان ومنعا ما سواه(٣٤) .

قوله : (وَلَكِنَّ كَذَلِكَ) .

يعني أن (لَكِنَّ) ، تماثل (أَنَّ) في جواز العطف على المحل بعد تمام خبرها لفظًا أو حكمًا كقولك : ما جاء زيد لكن عمراً خارج وبكر ، والتقدير : ما جاء زيد لكن عمراً وبكر خارج، وإنما جاز ذلك في (لَكِنَّ) دون ما عداها عند سيبويه ، وهو رأي البصريين(٣٥) من جهة أن (لَكِنّ) للاستدراك ، وهو لا ينافي التأكيد ، والابتداء جميعًا بخلاف سائر أخواتها،

---

(٣١) هو ضابئ بن الحارث البرجمي ، والمذكور عجز البيت وصدره :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله *** ....

والبيت من شواهد سيبويه (٧٥/١) ، وينظر : تأويل مشكل القرآن (٥٣) ، والنوادر (٢٠) ، والكامل للمبرد (٣٢٠/١) ، ومجالس ثعلب (٢٦٢/١) وأسرار البلاغة (١٧٩) ، والإرشاد (١٧١) ، والخزانة (٣١٢/١٠) .

(٣٢) هو قيس بن الخطيم ، ينظر ديوانه ص(١٧٣) .

البيت من شواهد سيبويه (٧٥/١) ، وينظر : المقتضب (١١٢/٣) ومعاني القرآن للنحاس (٢٢٨/٣) ، والأنصاف (٩٥/١) ولباب الإعراب (٤٥٥) ، ومعاهد التنصيص (١٨٩/١) ، والخزانة (٢٩٥/١٠) .

(٣٣) قوله : « اسمها » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٣٤) في شرح الرضي (٣٥٥/٢) : « الظاهر أن هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي ، كما هو مذكور في كتب النحو» ، وينظر : المقتضب (١١١/٤ ـ ١١٤) ، والانصاف (١٨٥/١) ، وشرح المصنف (٧٥٧) ، وشرح الكافية الشافية (٥١٢/١) ، والأزهار الصافية (٩٠٠/٢) .

(٣٥) ينظر : كتاب سيبويه (١٧٦/٢) ، وشرح المصنف (٧٥٨) ، وشرح الرضي (٣٥٤/٢) .

وأنشدوا على ذلك شاهداً [وهو][36] قوله[37] :

[٢٠٥] وَمَا زالتْ سَبَّاقًا إلى كُلِّ غَايَةٍ *** لَهَا تَقْتَضِي فِي[38] النَّاسِ مجدٌ وإجْلَالُ
وَمَا قَصَرَتْ بي فِي النِّسَـاءِ خُؤولَةٌ *** وَلكِـنَّ عَمِّيَ طَـيِّبُ الأَصْـلِ والخَـالِ

الفرق الثالث : جواز دخول اللام[39] على خبر المكسورة ، أراد أن المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء ؛ دخلت معها اللام التي للابتداء ، ولكن لما كانا متفقين في معنى التأكيد لم /يجمعوا بينهما ؛ ولكن أدخلوها على الخبر إذا كان الاسم متقدماً كقولك : إن زيداً لقائم ، أ/١٣٦ ظ وعلى الاسم إذا كان متأخراً نحو : إن في الدار لزيداً ، وعلى فضله الخبر إذا تقدمت على الخبر كقولك : إن زيداً لطعامك آكل ، وإنما جاز ذلك لما كانت الفضلة في محل الخبر ، ولا يجوز ما عدا ذلك ، وهل يجوز دخول اللام في خبر (لكن) أم لا ؟ .

فالذي عليه نحاة البصرة : أنه لا يجوز دخولها من جهة أن اللام منافية لمعنى (لكن) لأنها توسطت بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً واللام تأتي على جهة الابتداء قاطعة لما قبلها عما بعدها ؛ فلذلك منعوا دخولها عليها ، وحكى عن الكسائي والفراء جواز دخول اللام على خبرها[40] ؛ محتجين بقول الشاعر[41] :

[٢٠٦] .... *** وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

(٣٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٣٧) لم أقف على نسبتهما إلى قائل معين .

الشاهد في : شرح الكافية الشافية (٥١١/١) ، وشرح الأشموني (٢٨٧/١) ، وشرح التصريح (٢٢٧/١) ، والهمع (٢٩١/٥) والدرر (٢٠٢/٢) ، والأزهار الصافية (٩٠٢/٢) .

(٣٨) قوله : « في » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٣٩) في (ب) : « في » بدلا من قوله « على » .

(٤٠) عقدا ابن الانباري في الإنصاف (٢٠٨/١) مسألة لهذا الخلاف .

(٤١) لم أقف على نسبته لقائل معين ، والمذكور عجز البيت ولم يذكر صدره فيما وقفت عليه من مراجع إلا ابن عقيل في شرحه (٣٦٣/١) وصدر البيت :

يلومونني في حب ليلى عواذلي *** ....

والشاهد في : معاني الفراء (٤٦٥/١) ، وإعراب القرآن للزجاج (٢٠٧/١) وإعراب القرآن للنحاس (٦٥٦/٢) ومعاني الحروف (٥٢) ، وإصلاح الخلل (١٦٥) ، وشرح ابن يعيش (٦٤/٨) ، والخزانة (١٦/١) .

قوله : « عميد » رجل معمود وعميد ، أي هَدَّه العشق . الصحاح (عمد) .

الفرق الرابع : أن المكسورة تخفف فتلزمها[٤٢] اللام تفرقه بينها وبين النافية ؛ لأنها لما خففت صار لفظها مثل لفظها - فلو لم تدخل لم يقع فرق في مثل قولك : إن زيداً قائم ، وإن زيد قائم ، فلا يعلم هل أريد المخففة أم النافية عند إبطال العمل ؟ قال الإمام : وكان القياس أنها إذا كانت عاملة أن لا تلزمها اللام لزوال اللبس ، ولكنهم جعلوا الأمر كله واحداً[٤٣] من جهة أن كثيراً من الأسماء لا يظهر معه الإعراب ، إما لكونه مبنياً وإما لتعذره[٤٤] ، ثم استحسن أن المتكلم بالخيار في إثبات اللام وانتفائها[٤٥] .

قوله : (وَيَجُوزُ إلغَاؤُهَا) وإنما جاز إلغاوها عند التخفيف لعدم شبه الفعل ، قوله : (وَيَجُوزُ دُخُولَها عَلى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ المُبْتَدأ خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيْمِ) لأنها لما خففت صلح دخولها على الأسماء والأفعال فاشترط في الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ ليكون كالعوض عما فاتها من الاسم لأن أفعال المبتدأ تقتضي اسمين كقوله تعالى : « وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِين»[٤٦] وقوله تعالى : « وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرهُمُ لَفاسِقِيْنَ »[٤٧] ، وقوله تعالى : « وإنْ كُنْتَ مَنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الغَافِلِيْنَ »[٤٨] والفراء والكسائي أجازا دخولها على فعل مطلقًا واحتجوا على ذلك بقول الشاعر[٤٩] :

[٢٠٧] بِاللّهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا *** وَجِبَتَ عَلَيْكَ عُقوْبَةُ المُتَعمِدِ

---

(٤٢) في (ب) : « فتدخلها » .

(٤٣) قوله : « أنها إذا كانت عاملة أن لا تلزمها اللام لزوال اللبس ، ولكنهم جعلوا الأمر كله واحداً » سقط من (ب) .

(٤٤) جاء في الأزهار الصافية (٩٠٤/٢) : « وكان الأظهر في القياس إذا كانت عاملة أن لا يلزمها اللام لزوال اللبس بالأعمال لها ، ولكنهم جعلوا الباب كله واحداً من جهة أن كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه إعراب : إما لكونه مبنيًا ، وإما لتعذره فيه لثقله » .

(٤٥) الأزهار الصافية (٩٠٥/٢) .

(٤٦) من الآية «١٨٦» من سورة الشعراء .

(٤٧) من الآية «١٠٢» من سورة الأعراف .

(٤٨) من الآية «٢» من سورة يوسف .

(٤٩) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، زوجة الزبير بن العوام - رضي الله عنه - .

الشاهد في : المحتسب (٢٥٥/٢) ، وإصلاح الخلل (١٧٦) ، والتبصرة (٤٥٨/١) ، و شرح ابن يعيش (٧١/٨) والإرشاد (١٧٤) ، وأوضح المسالك (٣٦٨/١) ، ومغني اللبيب (٢٤/١) ، وشرح ابن عقيل (٣٨٢/١) .

وأهل البصرة لا يعتدون بذلك لخروجه عن القياس ، واستعمال الفصحاء(٥٠).

قوله / (وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر ، وتدخل على الجمل مطلقًا) . ١٣٧/أ و

وإنما حكم بإعمالها في ضمير الشأن والقصة لأمرين :

أما أولا : فلأنهم لو أعملوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ ؛ فإعمال المفتوحة أجدر ، لأن شبهها بالفعل أقوى من حيث إن لها معنى مخصوصاً وهو انسباكها بالمصدر .

الثاني : أنهم أدخلوها على الأفعال التي لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على الصحيح ، فلولا تقدير الإعمال في المضمر المقدر لخرجت عن القياس .

قوله : (وشذ إعمالها في غيره) .

يعني في غير ضمير الشأن كقول الشاعر(٥١) :

[٢٠٨] لقد علم الضيف والمرملون *** إذا اغبر أفق وهبت شمالا

بأنك ربيع وغيث مريـــع *** وأنك هنـــاك تكـون الثمالا

قوله : (ويلزمها مع الفعل السين ..... إلى آخر ما ذكره) .

لأنهم لما ألزموا إعمالها في ضمير الشأن والقصة التزموا في الخبر أن يكون جملة

---

(٥٠) جاء في الهمع (١٨٣/٢) : « .... فالبصريون إلا الأخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ، وذهب الأخفش إلي جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك » وينظر : الإنصاف (٦٤١/٢) ، وشرح المصنف (٧٦٠) .

(٥١) قوله « الشاعر » سهو منه ، والصواب أن البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب .

[٢٠٨] الشاهد في : إصلاح الخلل (٣٨٣) ، والإنصاف (٢٠٧/١) وشرح ابن يعيش (٧٥/٨) ، ومغني اللبيب (٣١/١) وشفاء العليل (٣٧٠/١) والخزانة (٤٢٧/٥) .

قولها : « المرملون » جمع مرمل وهو الفقير والمحتاج ، « غيث مريع » أي خصيب ، « الثمالا » النخر والغياث .

الصحاح : (رمل) ، (مرع) ، (ثمل) .

إما اسمية كقول الشاعر الأعشى(٥٢) :

[٢٠٩] فِي فِتْيَةٍ كَسيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا *** أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ونحو : علمت إن زيد قائم ، والتقدير فيه : علمت أنه زيد قائم و : أنه هالك كل من يخفى .

وإما فعلية ، ولابد في ذلك مما ذكر الشيخ ، وذلك للفرق بينها وبين المصدرية فـ : السين حيث يكون الفعل مضارعًا ، نحو قوله تعالى : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَرضى »(٥٣) والذي يكون بعد حيث يكون الفعل ماضيًا مثبتًا ، والذي يكون بحرف النفي حيث يكون مضارعًا كقوله تعالى : « وَحَسِبوا أَنَ لا تَكونَ فِتنَة »(٥٤) على من قرأها بالرفع(٥٥) ، والذي بـ (لن) كقوله تعالى : « أَيَحسبُ الإنسانُ أَنْ لَنْ نَجْمع عظامَهُ »(٥٦) والذي بـ (لو) نحو قوله تعالى: « فَلما خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أَنْ لَو كَانوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ »(٥٧) فأما إذا ورد على جهة الدعاء، أو كان الفعل غير متصرف ؛ فإنها لا تفتقر إلى عوض ، نحو قوله تعالي : « والخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللّهِ عَلَيْها »(٥٨) : « والخامسةُ أَنْ لَعْنَةُ اللّهِ عَلَيه »(٥٩) ، قال الإمام ـ قدس الله روحه ـ(٦٠) : وإنما

(٥٢) هو الأعشى ـ كما ذكر الشارح ـ ينظر ديوانه ص(٥٩) ، ورواية الديوان :

.... *** أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

البيت من شواهد سيبويه (١٣٧/٢) ، وينظر : المقتضب (٩/٣) والأصول (٢٣٩/١) ، والخصائص (٤٤١/٢) والمحتسب (٣٠٨/١) والتبصرة (٤٦١/١) ، وشرح ابن يعيش (٧٤/٨) ، والخزانة (٤٢٦/٥) .

(٥٣) من الآية (٢٠) من سورة المزمل .

(٥٤) من الآية «٧١» من سورة المائدة .

(٥٥) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي « الا تكون » برفع النون والباقون بنصبها . ينظر : التيسير للداني (١٠٠) ، والنشر (٢٥٥/٢) ، والكشاف (٦٣٣/١) .

(٥٦) الآية «٣» سورة القيامة وقد وقع في الأصل سهو فاحش حيث جاءت الآية هكذا : أيحسب الإنسان إن لن يترك سدى .

(٥٧) من الآية «١٤» من سورة سبأ .

(٥٨) « واختلفوا في (إن لعنة الله ، وإن غضب الله) قرأ نافع ويعقوب باسكان النون مخففة فيهما ورفع (لعنة) واختص نافع بكسر الضاد وفتح الباء من (غضب) ورفع الجلالة بعده»ويعقوب برفع الباء من (غضب) وقرأ الباقون بتشديد النون فيهما ونصب (لعنة»و غضب) النشر (٢ / ٣٣٠ - ٣٣١) وهذا جزء من آية (٦) سورة النور .

(٥٩) من الآية «٧» سورة النور .

(٦٠) الأزهار الصافية (٩٠٩/٢) .

قال في حق المرأة (غَضَبَ اللهِ) ، وفي حق الرجل (لَعْنَةُ الله) من جهة أن الغضب أعظم حالا وهي منشأ الفاحشة ، ولم يتغير لفظ الماضي في الغضب إلى الاسم لما كان الغضب واقع لا محالة .

ومثال الثاني: قوله تعالى : « وأن لَيْسَ للإنسان إلا مَا سَعَى » (٦١) ، وقوله تعالى :«وأَنْ عَسَى أنَ يكونَ قَدْ اقتربَ أجَلُهُمْ »(٦٢) وترك الفاصل في الدعاء وهو (قد) في الماضي لأنه لو دخل لوقع اللبس لكونه خبراً أو دعاء ، وترك أيضاً في غير المتصرف / لأن (أنْ) المصدرية لا تدخل فيه . ١٣٧/أ — ظ

(كَأَنَّ) للتشبيه وهي من كاف التشبيه مع (أَنَّ) على كلام الزمخشري(٦٣) وليس بالقوي لاحتمال أن تكون مفردة ، ولها حكمان :

أحدهما : أنها إذا خففت جاز إعمالها والإلغاء أكثر ، وأنشد النحاة شاهداً على الإلغاء(٦٤) :

[٢١٠] وَنَحْرٌ مُشْرِقُ اللَّونِ *** كَأنْ ثَدْيَاهُ حُقَانٌ

وقول الآخر(٦٥) :

[٢١١] وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *** كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

---

(٦١) الآية (٣٩) من سورة النجم .

(٦٢) من الآية «١٨٥» من سورة الأعراف .

(٦٣) جاء في المفصل (٣١٠) : « كأن هي للتشبيه ركبت الكاف مع (أن) كما ركبت مع (ذا) ، و (أي) في (كذا) ، و (كأين) » .

(٦٤) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

البيت من شواهد سيبويه (١٣٥/٢) ، وينظر : الأصول (٢٤٦/١) ، ومغاني الحروف (١٢٢) ، والمرتجل (١٤٨) والأمالي الشجرية (٢٣٧/١) ، والانصاف (١٩٧/١) ، وشرح ابن يعيش (٨٢/٨) ، والمساعد (٣٢/١) ، والخزانة (٣٩٨/١٠) .

قوله : « حقان » مثنى حق وهو وعاء من العاج .

(٦٥) هو ابن صريم اليشكري ، وقيل : زيد بن أرقم .

البيت من شواهد سيبويه (١٣٤/٢) ، وينظر : تأويل مشكل القرآن (٥٢٨) والكامل للمبرد (٢٨/١) ، والمنتخب (٧٧٧/٢) وإعراب القرآن للنحاس (٣٠٥/٢) والمحتسب (٣٠٨/١) ، والتبصرة (٢٠٧/١) ، والارشاد (١٧٩) ، والملخص (٢٤١/١).

قوله : « توافينا » تأتينا ، « مقسم » جميل ، « تعطو » تتناول ، « السلم » شجرة من العضاة .

الصحاح : (وفي) ، (قسم)، (عطا) ، (سلم) .

برفع (ظبية) ، على بطلان العمل ، ونصبها على أنها عاملة ـ وهو قليل ـ والجر بها على زيادة (أنْ) والكاف للتشبيه .

وثانيها(٦٦): أنها يجوز إعمالها في الأحوال لقوة شبهها بالفعل ، وعليه قول الشاعر(٦٧):

[٢١٢] كَأَنَّهُ خارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ *** سَفُّودُ شَرْبٍ نَسَوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

[قوله](٦٨) : (لَكِنَّ للاسْتِدراكِ تَتَوَسَّطُ بِيْنَ كَلامَينِ مُتَغايِرَيْنِ مَعْنىً) .

أراد أنها للتغاير المعنوي دون اللفظي ، سواء [وقع](٦٩) التغاير اللفظي أو لم يقع وذلك نحو : ما جاء زيد لكن عمرًا لم يجئ ، فالتغاير هاهنا من جهة المعنى ولها أحكام :

أولها : ما تقدم .

الثاني : أنه يجوز العطف على محلها بالرفع كما جاز في (إن) وقد تقدم تعليله(٧٠) .

وثالثها : أنها تخفف فيبطل عملها كأخواتها ، ويجوز معها الواو كقوله تعالى : «وَلَكِنِ الشَيَاطِيْنُ كَفَرُوا »(٧١) فيمن قرأها مخففة خلافًا لبعضهم(٧٢) ، فإنه يمتنع من ذلك لأنها تصير عاطفة ، والواو عاطفة ولا يجوز دخول الحرف على مثله ، فأما إذا كانت مشددة فالأكثر دخول الواو نحو قوله تعالى : « وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّم »(٧٣) .

---

(٦٦) في الأصل : « وأنها » والمثبت من (ب) .

(٦٧) هو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه (٣٢) .

الشاهد في : إعراب القرآن للنحاس (٢٩٥/٣) ، والخصائص (٢٧٥/٢) ، والمقتصد (٤٥٢/١) ، ونتائج الفكر (٣٤٤) والإقتضاب (٢٩٩) ، ورصف المباني (٢٨٦) ، والخزانة (١٨٥/٣) .

قوله : « صفحته » الصفحة الجانب ، « سفود » حديدة يشوي عليها اللحم ، « الشرب » جماعة يشربون ، «نسوه » ، تركوه «مفتاد» موضع النار الذي يشوي فيه . الصحاح (صفح) ، (سفد) ، (شرب) ، (فأد) .

(٦٨) زيادة يستقيم بها النص .

(٦٩) زيادة يستقيم بها النص .

(٧٠) ينظر ص (٣١٦) .

(٧١) من الآية «١٠٢» من سورة البقرة .

(٧٢) « قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي « ولكن الشياطين » وفي الأنفال : « ولكن الله قتلهم » ، و« لكن الله رمى » وفي الثالثة بكسر النون ورفع ما بعدها والباقون بفتح النون مشددة ونصب ما بعدها » التيسير ص(٧٥) وينظر : النشر (٢١٩/٢) .

(٧٣) من الآية «٤٣» من سورة الأنفال .

(لَيْتَ) للتمني ، وأجاز الفراء : ليت زيدًا قائمًا ، بمعنى : تمنيت ، وقال الكسائي - علي بن حمزة - تقدير نصبه على تقدير (كانَ)(٧٤) والذي حملهما على ذلك ، قول الراجز(٧٥) :

[٢١٣] يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

- أي حاصلة لنا في حال رجوعها - .

(لَعَلَّ) للترجي في أمر مرجو ، نحو(٧٦) لَعَلَّ اللّهَ يَغْفِرُ لِي ، وهو المطرد الشائع ، وقد يرد للتوقع في المخلوقات نحو قوله تعالى : « لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْبٌ »(٧٧) وتدخل (أنّ) المفتوحة في صدرها فتسد مسد اسمها وخبرها حكاه الأخفش(٧٨) نحو : لعل أن زيدًا قائم .

والفرق بين التمني والترجي : أن التمني يكون في الأمور الممكنة ، وفيها لغات :

(لَعَلَّ) وهو الكثير الذي ورد به التنزيل ، و (عَلَّ) بطرح اللام ، و (لَعَنَّ) بقلب لامها نونًا ، و (عَنَّ) بطرح اللام الأولى ، وقلب الثانية نونًا و (لأَنَّ) بقلب العين همزة و (أَنَّ) .

---

(٧٤) ينظر : معاني الحروف (١١٣) ، والمفصل (٣٠٢) ، وشرح ابن يعيش (٤٨/٨) ، وشرح الرضي (٣٤٦/٢) ، ورصف المباني (٣٦٦) .

(٧٥) هو العجاج ، ينظر ملحقات ديوانه ص(٨٢) .

البيت من شواهد سيبويه (١٤٢/٢) ، وينظر : الأصول (٢٤٨/١) ، ومعاني الحروف (١١٣) ، وشرح ابن يعيش (١٠٣/١) ، والملخص (٢٤٦/١) وتذكرة النحاة (٧٣٣) ، ومغني اللبيب (٢٨٥/١) ، والخزانة (٢٣٤/١٠) .

(٧٦) في الأصل : « نحو قوله تعالى » وهو سهو من الناسخ .

(٧٧) من الآية «١٧» من سورة الشورى .

(٧٨) ذكره السيوطي - أيضًا - في الهمع (١٥٨/٢) منسوبًا إلى الأخفش ولم أجده في معاني القرآن ، وينظر : مع الأخفش الأوسط في معاني القرآن ص(٣٩) .

قوله : (وَشذَّ الجَرُّ بِها) نحو : لَعَلَّ زيدٍ ، قال الشاعر(٧٩) :

[٢١٤] فَقُلْتَ ادْعُ أُخْرَى وارْفِعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً *** لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

قيل : إنه على حذف اللام كأنه قال : لأبي المغوار ، حذف لكثرة الأمثال وقيل : إن أصل هذه / الحروف أن يجر بها لاختصاصها لكن عرض لها شبه الفعل ، قال الشيخ(٨٠): ولعله [وهم](٨١) أو قصد الحكاية . ١٣٨/أ ظ

****
****
****

(٧٩) هو كعب بن سعد الغنوي ، ينظر : الاصمعيات ص(٩٦) .

الشاهد في معاني الحروف (١٢٥) ، وأمالي القالي (١٥١/٢) والاقتضاب (٤٥٩) ، وشرح الرضي (٣٦١/٢) ومغني اللبيب (٢٨٦/١) وشفاء العليل (٣٧٥/١) ، والخزانة (٤٢٦/١٠) .

(٨٠) قال ابن الحاجب في شرحه (٧٦٦) : « ولعله وهم أو قصد للحكاية » .

(٨١) سقط من الأصل ومن (ب) والمثبت من شرح المصنف على كافيته .

[الحُرُوْفُ العَاطِفَةِ]

قوله : (الحُروفُ العَاطِفَةِ : الوَاوُ ، والفَاءُ ، و (ثُمَّ) ، و (حَتَّى) و (أَوْ) ، (أَمْ) ، و (لَا) ، و (بَلْ) ، و (لَكِنْ) ..... إلى آخره) .

والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حدها وتعدادها ، والثاني : في قسمتها ، والثالث : في الكلام على كل واحد منها .

أما الموضع الأول : وهو في حدها فهو : ما وضع للجمع بين الشيئين أو الأشياء في اللفظ والمعنى ، أو في اللفظ لا غير ، فـ : الواو ، والفاء ، و (ثُمّ) ، و (حَتَّى) جامعة للمعطوف عليه في اللفظ والمعنى[(١)] ، وما عدا هذه الأربعة فإنما هو جامع من جهة اللفظ ، وهو الإعراب دون معناها لأنها موضوعة لتعلق جهة اللفظ ـ وهو الإعراب ـ الحكم بأحدهما إما مبهمًا كـ(أو) و (إِمَّا) ، و (أَمْ) ، وإما معينًا نحو : (لا) ، و (بَلْ) و (لَكِنْ)[(٢)] .

[وأما][(٣)] تعدادها فأكثر النحاة على أنها عشرة ـ كما ذكر المصنف ـ وخالف أبو علي الفارسي في (إما) وزعم أنها لا تعد من حروف العطف[(٤)] ونصره الإمام[(٥)] ، وخالف

---

(١) قال الرضي (٢/٣٦٣) : « ...... مراد النحاة بالجمع ـ هنا ـ أن لا يكون لأحد الشي ، أو الاشياء كما كانت (أو) ، و (إما) وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو في مكان فقولك : جاءني زيد وعمرو ، أو فعمرو أو ثم عمرو ؛ أي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد أو عمرو ؛ أي حصول الفعل من أحدهما دون الآخر » .

(٢) ينظر : اللمع ص(١٤٩) هامش (٢) ، والأشباه والنظائر (٢/٢٣٨) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ويتطلبها المعنى .

(٤) قال أبو علي الفارسي: «وليست (إما) بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدًا، وإما عمرًا فتجدها عارية من هذين القسمين » الإيضاح العضدي (١/٢٩٧)، وقد نصره الجرجاني في المقتصد (٢/٩٤٥) بقوله : « وقد استمر النحويون على جعل (إما) من حروف العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي ، ولهذا قال في أول الباب: إن حروف العطف تسعة ، وهم يقولون: إنها عشرة ، لعدهم (إما) في جملتها ، وذلك سهو ظاهر» ، وقد ذهب إلى هذا القول: يونس، والزجاج والرماني، وابن كيسان، وابن الشجري، وابن مالك، ينظر معاني الحروف (١٣١)، والأمالي الشجرية (٢/٣٤٤)، وشرح الكافية الشافية (٢/٤٧٦)، ومغني اللبيب (١/٥٩) .

(٥) الأزهار الصافية (٢/٩٢٣) .

يونس في (لِكَنّ)[٦] ونصره الجرجاني عبدالقاهر[٧] .

وخالف الخوارزمي في (بَلْ)[٨] ، وخالف الزجاج[٩] في (لاَ) إذا دخلت على الماضي نحو : قام زيد لاقعد عمرو ؛ فإنها ـ هاهنا ـ على زعمه دعاء[١٠] ، وزاد صاحب المفتاح (أَيْ)[١١].

وأما الموضع الثاني : وهو في قسمتها ، فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

منها ما يكون للجمع بين الشيئين في اللفظ والمعنى ، وهي الأربعة الأول ، ومنها ما يكون لأحد الشيئين مبهماً وهي (أَوْ) ، و (إمَّا) ، و (أَمْ) .

ومنها ما يكون لأحدهما معيناً ، وهي (لاَ) ، و (بَلْ) ، و (لَكِنْ) .

وأما الموضع الثالث : وهو في الكلام على كل واحد منها :

فأولها : الواو : وهي جامعة بين الشيئين في اللفظ والمعنى نحو : جاء زيد وعمرو ، من غير ترتيب أن يكون جاء أحدهما قبل الآخر ، يدل على ذلك قوله تعالى : « وادْخُلُوا البَابَ

---

(٦) في التخمير (٨٥/٤) : « .... وكان يونس يخرجه عن حروف العطف ، ويقول : هو تخفيف (لكن) ..... قال الإمام عبدالقاهر الجرجاني ـ رحمه الله ـ هذا مذهب قوي » .

(٧) هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحو ، إمام في العربية ، تخرج على أبي الحسين الفارسي ، ولم يقرأ على غيره له المقتصد ، والأسرار ، والدلائل ، توفي عام (٤٧١هـ) . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة (١٨٨/٢) ، وإشارة التعيين (١٨٨) .

ولم أجد ما ذكره الشارح في آثار الجرجاني المطبوعة ، وقد أشار إلى رأيه كل من ابن يعيش في شرحه (٨٩/٨) والرضي (٣٧٩/٢) والسيوطي في الهمع (٢٦٣/٥) ، والعلوي في شرحه (٩٢٣/٢) .

(٨) قال صدر الأفاضل الخوارزمي : « وأنا ممن يدور في خلده ذلك وتدعوه النفس إلى أن يخلع ربقة التقليد ويقول : بأن (بل) ليست من حروف العطف » التخمير (٨٣/٤ ، ٨٤) .

(٩) الصواب أنه أبو القاسم الزجاجي .

(١٠) تابع النجراني شيخه العلوي في نسبة هذا القول إلى أبي القاسم الزجاجي ، حيث قال العلوي في شرحه (٩٤٠/٢):«وحكى عن أبي القاسم الزجاجي ـ صاحب الجمل ـ أنه منع في كتاب : معاني الحروف ، أن يعطف بـ (لا) الفعل الماضي فلا يجوز : قام زيد لا قعد عمرو ، وهذا فاسد لا وجه له » ، والصحيح أن الزجاجي منع العطف بـ (لا) على معمول فعل ماضي نحو : قام زيد لا عمرو ، وأما قوله : قام زيد لا قعد عمرو فإنه من باب عطف الجمل لا عطف المفردات، وينظر : شرح الرضي (٣٧٨/٢) ، ومغني اللبيب (٢٤٢/٢) ، والأزهار الصافية (٩٤٠/٢) هامش (٣) .

(١١) ينظر : مفتاح العلوم للسكاكي ، ضبط / نعيم زرزور ، ط / دار الكتب العلمية (ط١) ١٤٠٣هـ ص(١١٨) ، وقال بعضهم: إن هذا هو مذهب الكوفيين ، ينظر : شرح الرضي (٣٦٣/٢) .

سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ »[١٢] ، وفي آية أخرى : « وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا البَابَ »[١٣] والقصة واحدة .

وذهب بعض الكوفيين : إلى أنها مرتبة[١٤] واحتج بقوله تعالى : « يَا أَيُّها الذِّيْنَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَي الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى المَرافِقِ وامْسَحُوا بِرؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلى الكَعْبَيْنِ »[١٥] ، ولا حجة في ذلك لأن الترتيب إنما ثبت[١٦] بفعل النبي صلى الله عليه وسلم لا بالآية .

والفاء للترتيب والتعقيب ، قال الله تعالى : « ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرهُ »[١٧] وقال : « خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ »[١٨] ، فأما قوله تعالى :« أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً»[١٩] فعقب / الاخضرار بعد نزول المطر ، ومعلوم أن بينهما أوقاتًا متطاولة ، فإنما هو من جهة أن ما كان من حق الباريء فإنه في حكم الحاصل في الوقت المتعقب . ١٣٨/أ ظ

(ثُمَّ) للترتيب والمهلة ، وذلك نحو قوله تعالى : « ثُمَّ إذا شَاءَ أَنْشَرَهُ »[٢٠] ولا ينقض ما وضعت له بقوله تعالى : « إِنَّ الذِّيْنَ قَالوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ استقاموا »[٢١] فإنه متاول بأنه متراخ في الرتبة .

(حَتَّى) نحو (ثُمَّ) في الترتيب والمهلة ، خلا أن معطوفها يكون جزءًا من المعطوف

---

(١٢) من الآية «٥٨» من سورة البقرة .

(١٣) من الآية «١٦١» من سورة الأعراف .

(١٤) نقل بعضهم عن الكسائي ، والفراء ، وثعلب ، وأبو عمر الزاهد أن الواو للترتيب ، ينظر : مجالس ثعلب (٣٨٦/٢) وشرح ابن يعيش (٩٠/٨) ، وشرح الرضي (٣٦٤/٢) ، ومغني اللبيب (٣٥٤/٢) .

(١٥) من الآية «٦» من سورة المائدة .

(١٦) في (ب) : « إنما وقع الترتيب » .

(١٧) الآية «٢١» من سورة عبس .

(١٨) من الآية «٧» من سورة الانفطار .

(١٩) من الآية «٦٣» من سورة الحج .

(٢٠) الآية «٢٢» من سورة عبس .

(٢١) من الآية «٣٠» من سورة فصلت ، ومن الآية «١٣» من سورة الأحقاف .

عليه ، أو في حكم الملاقي لذلك الجزء نحو : أكلت السمكة حتى راسها ، ونحو قول الشاعر(٢٢):

[٢١٥] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ *** والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فعطف (النَّعْلَ) على (الصَّحِيْفَةِ) وليس ملاقيًا لها ، ولكنه في حكم الملاقي .

وتكون لعطف قليل على كثير ليفيد قوة أو ضعفًا ، نحو : مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحاج حتى المشاة ، وعليه قول الشاعر(٢٣) :

[٢١٦] قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاةَ فَإِنَّكُم *** لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الأَصَاغِرَا

ـ فجمع بين القوة والضعف في البيت ـ

وأما ما يكون مبهما(٢٤) فهي (أَوْ) ، و (إمَّا) ، و (أَمْ) ، و (أَوْ) و (إِمَّا) تكونان للشك نحو : جاء زيد أو عمرو ، وجاء إما زيد وإما عمرو . والتخيير نحو : خذ درهمًا أو دينارًا ، أو : إما دينارًا وإما درهمًا والإباحة نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، وتعلم إما فقهًا وإما نحوًا .

والإبهام نحو : جاء زيد أو عمرو ، وجاء إما زيد ، وإما عمرو .

والتقسيم نحو : الاسم إما معرفة وإما نكرة ، والحروف إما حرف تهجي وإما حرف معنى، و (أَوْ) عند الكوفيين للاضراب(٢٥) نحو : قم(٢٦) أو اقعد ، وتختص (إما) أنها تكون

---

(٢٢) هو أبو مروان النحوي ، وقيل : المتلمس .

البيت من شواهد سيبويه (٩٧/١) ، وينظر : المسائل المعضديات (٧٢) ، ومعاني الحروف (١٢٠) ، واللمع (١٣٣) والتبصرة (٤٢٣/١) ، ومغني اللبيب (١٢٤/١) ، وأوضح المسالك (٣٦٥/٣) ، والخزانة (٢١/٣) .

(٢٣) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

الشاهد في : شرح التحفة الوردية لابن الوردي ت / د . عبدالله علي الشلال ، ط/مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ ص(٢٩٧)، ومغني اللبيب (١٢٧/١) والمساعد على تسهيل الفوائد (٤٥٢/٢) ، وشرح الأشموني (٩٧/٣) ، والهمع (٢٥٨/٥) ، والدرر (١٨٨/٢) ، والأزهار الصافية (٩٢٧/٢) .

(٢٤) قوله : « مبهمًا » سقط من (ب) .

(٢٥) حكى عن الكسائي والفراء جواز استعمال (أو) للاضراب وإلى هذا ذهب الفارسي، وابن جني ، وابن برهان من البصريين وقد أجاز سيبويه أن تكون أو بمعنى (بل) بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ينظر : سيبويه (١٨٨/٣) والإيضاح العضدي (٢٩٦/١) ، ومغني اللبيب (٦٤/١) .

(٢٦) في الأصل : « اجلس » والمثبت من (ب) .

لازمة قبل المعطوف عليه مع (إمّا) ، جائزة مع (أو) : فإنه عارض[٢٧] .

وأما (أَمْ) فلها موقعان :

الأول : أن تكون متصلة لازمة للأستفهام ، وسميت متصلة لأن ما بعد (أم) مفتقر إلى الواقع بعد الهمزة ، وهما مستويان ، فإن كان ما بعد الهمزة اسم وجب أن يكون ما بعد (أَمْ)[٢٨] اسم نحو : أزيد عندك أم عمرو ، وإن كان بعد الهمزة فعل وجب أن يكون ما بعد (أم) فعلا نحو : أقام زيد أم قعد ، و : أقام زيد أم قعد عمرو .

وقوله : (عَلى الأَصَحّ) إشارة إلى أنها قد تأتي غير معادلة لهمزة الاستفهام كقول الشاعر[٢٩] :

[٢١٧] فَوَاللّهِ مَا أَدْرِيْ وإنْ كُنْتُ دَارِيًا *** بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

وهي مخالفة للمنقطعة من وجوه ثلاثة :

الأول : أنه يجب أن[٣٠] توليها ما أوليت همزة الاستفهام ، الثاني : أنها مقدرة بـ (أَيْ)، الثالث : أنها تكون لطلب التعيين[٣١] .

---

(٢٧) قوله : « فإنه عارض » سقط من (ب) .

وقوله فإنه عارض يعني تقدم (إما) داخلة على المعطوف عليه لأن الأصل أن يكون المتكلم بـ(أو) جازمًا غير شاك من أول الأمر ثم يعرض الشك فيقول : أو عمرو بعد قوله : جاء زيد .

(٢٨) قوله « ما بعد (أم) » سقط من (ب) .

(٢٩) هو عمر بن أبي ربيعة ينظر ديوانه ص(٢٥٨) ، ورواية الديوان :

فوالله ما أدري وإني لحاسب *** ....

البيت من شواهد سيبويه (١٧٥/٣) ، وينظر : المقتضب (٢٩٤/٣) ، والمحتسب (٥٠/١) ، والأمالي الشجرية (٢٦٦/١) ، وشرح ابن يعيش (١٥٤/٨) ، ولباب الإعراب (٤٦٨) ، ومغني اللبيب (١٤/١) ، والخزانة (١٢٢/١١) .

(٣٠) قوله (أن) سقط من الأصل والمثبت من (ب) .

(٣١) في المقتضب (٢٨٦/٢) : « فأما (أم) فلا تكون إلا استفهامًا وتقع من الاستفهام في موضعين : أحدهما : أن تقع عديلة للألف في معنى (أي) وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ؟ وكذلك أأعطيت زيدًا أم حرمته ؟ فليس جواب هذا (لا) ولا (نعم) .... فالجواب أن تقول : زيد أو عمرو » ، وينظر : الأصول (٥٧/٢) ومعاني الحروف (٧٠) ، والأزهية (١٣١) .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ : أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا) يعني في باب المتصلة لأنك أوليت (أم) خلاف ما أوليت الهمزة[٣٢] .

١٣٩/أ
/ قوله : (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ جَوابُهَا بِالتَّعْيِينِ دُونَ (نَعَمْ) أَوْ (لَا) ....) .
و

يعني ومن أجل أن (أَمْ) لطلبْ أحد الأمرين بعد تقدير أحدهما على جهة الإبهام لطلب تعيينه كان الجواب بأحدهما معينًا ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو ؟ فإن الجواب يكون بـ (زيد) أو (عمرو) بخلاف (أَوْ) و (إمّا) فإن السؤال معهما لا يكون جوابه بالأحدية .

الموقع الثاني : أن تكون منقطعة كـ (بَلْ) ، والهمزة ، يعني أن المنقطعة في المعنى هي مثل (بل) والهمزة فإذا قيل : أرايت زيدًا أم عمرًا ، فهي المنقطعة ، وهي تكون منقطعة إذا كان الكلام عار عن معنى (أي) وفُهِم منه الإضطراب كقوله تعالى : « أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُوْنَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُوْنَ بِهَا »[٣٣] ، وتقع في الاستفهام كثيرًا إذا قصد الإضراب ، وهل ترد في الخبر أم لا ؟ .

والظاهر من كلام الشيخ[٣٤] أنها لا ترد في الإخبار ، ولهذا قال في قول العرب : إنها لإبلٌ أم شَاءٌ ، أن التقدير فيها : بل أهي شَاءٌ[٣٥] ، فلابد من تقدير الاستفهام ، وهذا هو ظاهر كلام النحاة ، والذي ذهب إليه الإمام - قدس الله روحه -[٣٦] أنها واردة في الأخبار من غير حاجة إلى تقدير الاستفهام[٣٧] .

---

(٣٢) يرى سيبويه أن مثل قولنا : أعندك زيد أم عمرو ، استعمال صحيح ولكن الأحسن أن يقدم الاسم ، وذلك قوله : « ..... ولو قلت : ألقيت زيدًا أم عمرًا كان جائزًا حسنًا ، أو قلت : أعندك زيد أم عمرو وكان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم - هاهنا - أحسن - » كتاب سيبويه (١٧٠/٣) ، وينظر : شرح الرضي (٣٧٣/٢) ومغني اللبيب (٤٢/١) .

(٣٣) من الآية «١٩٥» من سورة الأعراف .

(٣٤) في (ب) : « المصنف » .

(٣٥) قال ابن الحاجب في شرحه (٧٧٠) : « وأما (أم) المنقطعة فتلك بمعنى (بل) والهمزة لقولك لشبح رايته : إنها لإبل فإذا حصل الشك في أنها شاء ؛ قلت : أم شاء ، قاصدًا إلى الاضراب عن الاخبار الأول واستئناف سؤال كأنك قلت : بل أهي شاء » .

(٣٦) قوله : « قدس الله روحه » سقط من (ب) .

(٣٧) جاء في الأزهار الصافية (٩٣٧/٢) : « والمختار جواز وقوعها في الأخبار كقولهم : إنها لأبل أم شاء ، من غير حاجة إلى تقدير استفهام ، وهو كثير في كلام الله تعالى ، وفي كلام الفصحاء » .

وأما الذي يكون لأحدهما معينًا فهي ثلاثة : (لاَ) ، و (بَلْ) ، و (لَكِنْ) فإن هذه الأحرف الثلاثة مشتركة في إيجاب الحكم لأحد المذكورين على جهة التعيين بخلاف الأحرف التي قبلها .

فأولها (لاَ)(٣٨) وهي لا يجاب الحكم الأول دون الثاني في الخبر نحو : جاء زيد لا عمرو ، وفي : اقصد بكرًا لا خالدًا ، وفي النداء نحو : يا زيد لا يا عمرو ومنع الزجاجي العطف بـ (لاَ) في الماضي ـ كما تقدم(٣٩) ـ فلا يجوز على زعمه قام زيد لا قعد عمرو ، وضعفه الإمام(٤٠) ؛ وقال العرب تقول :جدك لاكدك ـ أي نفعك جدك لا كدك ـ (٤١) .

(بَلْ) للاضراب عن الأول موجبًا كان أو منفيًا نحو : جاء زيد بل عمرو ويكون على جهة الغلط(٤٢) .

(لَكِنْ) للاستدراك ، ونقول العطف(٤٣) إما أن يكون واقعًا في المفردات أو في الجمل فإن كان في المفردات لم يكن العطف بها إلا بعد النفي من جهة أن وضعها إنما هو على جهة(٤٤) المغايرة ، والمغايرة لا تكون إلا أن يكون الأول منفيًا : ما جاء زيد لكن عمرو ، وسواء

---

(٣٨) قوله : « فأولها (لا) » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٣٩) ينظر ص (٣٢٥) .

(٤٠) قوله : « وضعفه » على هامش الأصل الايسر .

(٤١) قال العلوي في شرحه (٢/٩٤٠) : « ..... وهذا فاسد لا وجه له ، فإنه يجوز أن يقال : نفعك الله بهذا الدواء لا ضرك حكى عن العرب : جدك لا كدك ، والمراد نفعك جدك لا كدك ، فيبطل ما قاله الزجاجي » .

(٤٢) أجاز المبرد أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها حيث قال في المقتضب (١٢/١) : « ومنها (بل) ومعناه الاضراب عن الأول ، والاثبات للثاني نحو قولك : ضربت زيدًا بل عمرًا .... » وأما ابن مالك فقد منع ذلك ، ينظر : شرح الرضي (٣٧٩/٢) ، ومغني اللبيب (١١٢/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٣٦/٢) .

(٤٣) في (ب) : « العطف لا يخلو » .

كان النفي بـ (لا) أو بـ (ما) أو بـ (ليس) ، وإن كان العطف في الجمل ؛ فلا فرق بين أن يكون النفي قبلها أو بعدها .

مسألة : ذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة إلى أن (ليس) من حروف العطف(٤٥) ، واحتجوا بقول زيد بن عمرو بن نُفَيل(٤٦) :

[٢١٨] .... *** والأَشْرَمُ المَغْلوبُ لَيْسَ الغَالِبُ

****

****

****

(٤٤) قوله : « جهة » سقط من (ب) .

(٤٥) قال ابن هشام في مغني اللبيب (٢٩٦/١) وهو يتحدث عن (ليس) : « الرابع : أن تكون حرفًا عاطفًا ، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة » وقد خالفهم ابن مالك في ذلك ، وينظر : شفاء العليل (٧٧٨/٢) ، والهمع (٢٧٣/٥) .

(٤٦) الذي في سيرة ابن هشام (٥٣/١) أن قائله هو نفيل بن حبيب ، والمذكور عجز البيت ، أما صدره :

أين المفر والإله الغالب *** ....

الشاهد في : الروض الأنف (٧١/٣) ، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان لأبي حيان ت/ د . عبدالحسين الفتلي ، ط/ مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٥هـ ص(١٣١) ، ومغني اللبيب (٢٢٨/١) وشفاء العليل (٧٧٨/٢) ، والهمع (٢٦٣/٥) ، والدرر (٢٢٨/١) .

قوله : « الأشرم » هو مشقوق الانف ولذلك قيل لابرهة : الأشرم . الصحاح (شرم) .

[حُرُوفُ التَّنْبِيهِ]

قوله : (حُروفَ التَّنْبيهِ : (أَلَا) ، و (أَمَا) ، و (هَا) .

والكلام منها يقع في موضعين :

الأول : في حدها ، وتعدادها ، وفائدتها ، والثاني : في أحكامها .

أما الموضع الأول : وهو في حدها ، فهي الحروف[١] الداخلة على المفرد لا يقاظ /المخاطب ، ولم يذكره الشيخ اتكالا على وضوح[٢] معناها . ١٣٩/أ و

وأما تعدادها : فهي ما ذكره الشيخ ، وأما فائدتها : فهي إيقاظ المخاطب لئلا يفوت الغرض من الخطاب[٣] .

وأما الموضع الثاني ، وهو في أحكامها ، فلها أحكام تعم ، وأحكام تخص ، فالتي تعمها : أن لها صدر الكلام ، وأنها غير عاملة ، وأنها داخلة على الاسم والفعل ، والحرف .

وأما ما تختص كل واحدة منها ، فتختص (آلا) أنها تدخل على حرف النداء نحو[٤]:

[٢١٩] أَلاَ يا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سَنْجَال *** ....

وتختص (أما) أنها تطرح ألفها نحو : و الله ، وأنها تقلب همزتها (ها) فيقال :

---

(١) في (ب) : « الأحرف » .

(٢) كعادة النجراني يذكر التعريف الذي أرتضاه شيخه العلوي عندما لا يذكره المصنف ، وقد قال العلوي بعد أن ذكر التعريف ونقله عنه تلميذه النجراني : « إنما لم يذكر الشيخ لها تعريفًا :إما اتكالا على وضوح معناها وظهوره وجلائه ، وإما لأنه استغنى بماذكره من تفاصيل أحكامها عن تعريفها ، لأن التفصيل للأحكام غنية عن التعريف » الأزهار الصافية (٩٤٨/٢)، والصحيح أن الشيخ لم يذكر تعريف حروف التنبيه في الكافية ولكنه ذكره في شرحه عليها إذ قال : « وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له » شرح الكافية (٧٧٣) .

(٣) في (ب) : « بترك تنبيه المخاطب » .

(٤) هو الشماخ بن ضرار ، ينظر ديوانه ص(٤٥٦) ، والمذكور صدر البيت وأما عجزه فهو :

.... *** وقبل منايا باكرات وآجال

والبيت من شواهد سيبويه (٢٢٤/٤) ، وينظر: شرح ابن يعيش (١١٤/٨)، وتذكرة النحاة (٦٨٧) ، والمقرب (٧٠١).

قوله : « سنجال » قرية بأرمينية .

هما والله ، وعينًا تقول : عما والله ، وأنها مختصة بالقسم وشاهدها[٥] :

[٢٢٠] أمَا والذي أبكَى وأضْحَكَ والذي *** أماتَ وأحْيَا والذي أمْرُهُ الأمْرُ

وأما (هَا) فتختص بأسماء الإشارة من نحو : هذا ، وهذه ، قال النابغة[٦] :

[٢٢١] هَا إنّ تَاعِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ *** فإنّ صَاحِبَها قَدْ تَاهَ فِي البَلَدِ

وتقديره : إن هاتا ، ولكنه وسط (أنّ) ليستقيم الوزن ، ولا يجوز دخولها على المضمر عند الخليل ، وأجاز سيبويه[٧] : دخولها على المضمر كقوله تعالى : « هَا أنْتُمْ هَؤلاءِ»[٨].

****
****
****

(٥) هو أبو صخر الهذلي ، ينظر : شرح أشعار الهذليين (٩٥٧) .

والشاهد في : شرح ابن يعيش (١١٤/٨) ، ومغني اللبيب (٦٨/١) ، والهمع (٣٦٨/٤) ، والدرر (٨٧/٢) .

(٦) هو النابغة الذبياني - كما ذكر الشارح - ينظر ديوانه ص(٣٧) ، ورواية الديوان :

ها إن تاعذرة إلا تكن نفعت *** فإن صاحبها مشارك النكد

الشاهد في شرح ابن يعيش (١١٤/٨) ، وشرح المصنف (٧٧٤) ، وشرح الرضي (٣٨٠/٢) ، والخزانة (٤٥٩/٥) والأزهار الصافية (٩٤٩/٢) ، والصحاح (عذر) .

قوله (ها) اسم إشارة بمعنى هذه ، (عذرة) اسم للعذر .

(٧) جاء في كتاب سيبويه (٣٥٣/٢ ، ٣٥٤) : « .... وكذلك ها أنا ذا وها نحن أولاء ، وها هو ذاك ، وها هما ذانك ... وزعم الخليل أن (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت : هذا .... وقد تكون (ها) في ها أنت ذا غير مقدمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا ، يدلك على هذا ، قوله - عز وجل - : « ها أنتم هولاء » ..... » .

(٨) من الآية «٦٦» من سورة آل عمران .

[حُرُوْفُ النِّدَاءِ]

قوله : (حُرُوفُ النِّدَاءِ : (يَا) أَعَمُّهَا ، و (أَيَا) ، و (هَيَا) لِلبَعِيْدِ و (أَيْ) ، والهَمْزَةُ لِلقَرِيْبِ) .

والكلام من هذه الحروف يقع في موضعين :

الأول : في حدها وعدتها ، والثاني : في أحكامها .

أما الموضع الأول : وهو في حدها فهو : ما وضع للتصويت بالمنادى، وأما عدتها : فأكثر النحاة على أنها خمسة ـ كما ذكر الشيخ ـ ، وزاد[1] الزمخشري ، (وا)[2] ، وزاد الكسائي والفراء (آ) و (أي) .

وأما الموضع الثاني : وهو في أحكامها ، فلها أحكام :

الأول : أنها عاملة على الصحيح ، الثاني : أن لها صدر الكلام ، الثالث : أنها حروف وقد زعم بعض النحاة أنها أسماء أفعال[3] ، الرابع : أنها مقصورة ما دامت على حالها أحرف؛ فإن خرجت إلى الاسمية أعربت ومدت .

الخامس : أنها على ثلاثة أضرب :

منها ما يكون للندبة ، ومنها ما يكون للمنادى ، ومنها ما يكون مشتركًا ، أما الضرب الأول : (وا) التي للندبة ؛ وإنما ألحقه النحاة بالمنادى لاختصاصه ببعض أحكام المنادى[4] .

---

(١) قال الزمخشري في المفصل (٣٠٩) : « ومن أصناف الحرف : حروف النداء وهي : (يا) ، و (هيا) ، و (أي) ، والهمزة، و (وا) » .

(٢) في الجني الداني للمرادي ت / فخر الدين قباوة ومحمد نديم ، ط/ المكتبة العربية ط(١) ١٩٧٣م ص(٢٣٢) : « (آ) من حروف النداء حكاه الأخفش والكوفيون » وفي مغني اللبيب (٢٠/١) : « (آ) بالمد حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه ، وذكره غيره » .

(٣) قال المرادي في الجني الداني (٣٥٥) : « ذهب بعض النحويين إلى أن (يا) وأخواتها التي ينادي بها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكنًا فيها ، ونقل عن الكوفيين » ، وينظر : الأزهار الصافية (٩٥٤/٢) .

(٤) يرى سيبويه أن (وا) ليست من حروف النداء ولا هي ملحقة بها وذلك قوله (٢٢٠/٢) : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء بـ (يا) ، و (أيا) ، و (هيا) و (أي) وبالألف » أما المبرد فقد أجاز استعمال (وا) في النداء والندبة وذلك قوله (٢٣٣/٤) : « وتقع (وا) في الندبة ، وفيما مددت به صوتك كما تمده بالندبة ، وإنما أصلها للندبة » ينظر : الأصول (٣٥٥/١) ، والمفصل (٣٠٩) ، وشرح المصنف (٧٧٥) ، وشرح الكافية الشافية (٥٠٥/٢) .

والضرب الثاني : يختص[٥] بالمنادى ، وهو باقي الأحرف .

والضرب الثالث : ما يكون مشتركًا بين المنادى والندبة وهي (يا) وحدها[٦] .

الحكم السادس : أنها في الإستعمال بالإضافة التي وضعت له على مذهبين :

فالمذهب الأول : أنه ليس لها إلا حالة قرب ، وحالة بعد ، هذا هو رأي سيبويه وأبي العباس المبرد ومن وافقه أن : (يا) ، و (هَيَا) للبعيد وما عداهما للقريب[٧] .

والمذهب الثاني : اثبتوا / متوسطًا ، هذا هو رأي المصنف ، والموصلي وابن برهان[٨] أ/١٤٠ و
ثم اختلفوا بعد ذلك ، فقال الشيخ : (يَا) أعمها ، يعني أنها تكون للقريب والبعديد ، و (أَيْ) والهمزة للقريب[٩] ، وقال الموصلي وابن برهان : (أَيَا) ، و (هَيَا) للبعيد خاصة[١٠] ، و (أَيْ) للمتوسط خاصة و (يَا) للجميع منهما[١١] .

واعلم أن النحاة متفقون على جواز نداء القريب بما يكون لبعيد على جهة التوكيد والمحافظة ، ومنعوا من نداء البعيد[١٢] بما يكون للقريب لأنه خلاف وضعه .

---

(٥) قوله : « يختص » سقط من (ب) .

(٦) في سيبويه (٢٣١/٢) : « والندبة يلزمها (يا) و (وا) لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم » ، وينظر : الملخص (٤٧٠/١) ، ولباب الإعراب (٣٠٨) .

(٧) جاء في كتاب سيبويه (٢٢٩/٢) ، ٢٣٠) : « هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو ، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء : (يا) ، و (أيا) و (هيا) و (أي) وبالألف نحو قولك : أحار بن عمرو ، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشئ المتراخي عنهم ، أو للإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستثقل ، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ، ولا يستعملون الألف التي يمدون فيها » ، وفي المقتضب (٢٣٥/٢) : « وهذه الحروف فاشية في النداء ، فإن كان صاحبها قريبًا منك أو بعيدًا ناديته بـ (يا) تقول : يا زيد ، ويا أبا فلان ، وأما (أيا) ، و (هيا) فلا يكونان إلا للنائم ، والمستثقل والمتراخي عنك لأنهما لمد الصوت » . وينظر : شرح الرضي (١٣٢/١) ، وشرح ابن يعيش (١٢٧/١) .

(٨) هو عبدالرحمن بن علي بن برهان العكبري ، إمام في النحو واللغة ، له تصانيف مفيدة ، منها شرحه على اللمع تخرج عليه جماعة من العلماء توفي سنة (٤٥٦هـ) . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة (٢١٣/٢) ، والبلغة (١٣٣) ، وبغية الوعاة (١٢٠/٢) . وقد وقع في الأصل : « ابن بهران » وهو سهو من الناسخ ، والمثبت من (ب) .

(٩) هذا كلام المصنف ، ولا يفهم منه أنه أثبت متوسطًا .

(١٠) قوله : « وقال الموصلي وابن برهان : (أيا) ، و (هيا) للبعيد خاصة » سقط من (ب) .

(١١) قال الرماني في معاني الحروف (١١٧) : « (أيا) وهي من الحروف العوامل ينبه بها المنادى ، وذلك إذا كان بعيدًا منك أو نائمًا أو متراخيًا ...... (هيا) ومجرها مجرى (أيا) » ، وفي مغني اللبيب (٧٦/١) « (أي) ..... حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك » ، وينظر : شرح الأشموني (٤٤٢/٢) ، والأزهار الصافية (٩٥٤/٢) وينظر في الأراء السابقة الهمع (١ / ١٧٢) .

(١٢) في (ب) : « من أن ينادى » .

[حُرُوفُ الإيْجَابِ]

قوله : (حُروفَ الإيْجَابِ : (نَعَمْ) ، و (بَلى) ، و (إيْ) ، و (أَجَلْ) و (جَيْر) ، و (إنّ) ..... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في موضعين :

الأول : في حدها ، ووجه التسمية لها ، وعدتها ، والثاني : في الكلام على كل واحد منها ، أما الموضع الأول : وهو في حدها فهو : ما وضع لجواب المتكلم ، وأما وجه التسمية لها فإنما سميت بذلك[1] ؛ لأنها وضعت جواباً للمتكلم ، أو تصديقًا له وإيجاباً لكلامه ، وهي تسمى بأحد هذه الأشياء ، وأما عدتها : فهي ما ذكره الشيخ[2] .

وأما الموضع الثاني ، وهو في الكلام على كل واحد منها :

فأولها : (نَعَمْ) وفيها ثلاث لغات[3] :

(نَعِمْ) - بالكسر[4] - وهي لغة كنانة ، وقراءة ابن مسعود ، وثانيها : (نَعَم) - بالفتح - وهي المشهورة ، وثالثها : (نَحَم) بـ : الحاء لقرب مخرجهامن مخرج العين لأنها من حروف الحلق ، وهي لغة رواها النَّضْر بن شميل[5] عن بعض العرب[6] .

وأما معناها : فهو التصديق في جميع أحوالها ، ولها موقعان :

الأول : في الجملة الخبرية سواء كانت مثبتة أو منفية نحو : زيد قائم ، فيقال : نعم

---

(١) قوله : « بذلك » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٢) قوله : « وأما عدتها فهي ما ذكره الشيخ » سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : « وفيها لغات ثلاث » .

(٤) قوله : « بالكسر » سقط من الأصل وهي في (ب) ، وتنظر قراءة ابن مسعود في النشر (١ / ٣٦٩) وإعراب القرآن للنحاس (٢ / ١٢٧)

(٥) هو النصر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني ، أحد أصحاب الخليل كان إمامًا في اللغة والأنساب ، له من التصانيف : غريب الحديث ، توفي سنة (٢٤٧هـ) . ينظر في ترجمته : طبقات اليزيدي (٥٣) ، ومراتب النحويين (١٠٧) ، وإشارة التعيين (٣٦٤) .

(٦) ينظر : الزاهر (٥١/٢) ، والهمع (٣٩١/٤) .

ونحو : ما زيد قائم ، فيقال ـ أيضًا ـ : نعم .

الثاني : أن تكون في الجملة الاستفهامية فتكون حروف الاستفهام في نية الطرح ولا فرق في ذلك بين أن يكون مثبتًا أو منفيًا(٧) .

وأما (بَلى) فمعناها الإيجاب بعد النفي خاصة ، وهي واقعة في الخبر والاستفهام نحو : لم يقم زيد ، فتقول : بلى ، والثاني(٨) : ألم يقم زيد ؟ وعليه قوله تعالى « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى »(٩) ، فلو كان (نعم) لكان كفرًا وكذلك لو قال : أَلَيْسَ لي عليكم مال؟ فلو قال : نعم، لما لزمه شئ في وضع اللغة ، ويلزمه من جهة العرف(١٠) .

و (إيْ) إثبات بعد الاستفهام نحو قوله تعالى : « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ »(١١) ، فإن استعملت مع الله من غير (واو) ففيها ثلاثة أوجه قد تقدم الكلام عليها في حروف القسم ، وإن استعملت بـ (واو) فليس فيها إلا وجه واحد وهو السكون للياء(١٢) لا غير.

وأما (جَيْرِ) ففيه لغتان :

كسر الراء ، وفتحها ، فالكسر على أصل إلتقاء الساكنين ، والفتح على التخفيف

---

(٧) مثاله في الاثبات : أزيد قائم ، ومثاله في النفي : أليس زيد قائمًا ، فالجواب في الحالين بـ (نعم) مصدقًا لكلامه في ذلك ، ينظر : مجالس ثعلب (٢/٤٧٥) ، وشرح الرضي (٢/٣٨١) .

(٨) قوله : « نحو : ألم يقم زيد؟ فتقول : بلى ، والثاني » سقط من (ب) .

(٩) من الآية «١٧٢» من سورة الأعراف .

(١٠) قال السمين الحلبي : « قوله : (بلى) جواب لقوله : (ألستُ) قال ابن عباس : لو قالوا : نعم لكان كفرًا ، يريد أن النفي إذا أجيب (بنعم) كان تصديقًا له ، فكأنهم أقروا بأنه ليس بربهم ، هكذا ينقلونه عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ وفيه نظر إن صح عنه ؛ وذلك أن هذا النفي صار مقررًا فكيف بتصديق التقرير ؟ وإنما المانع من جهة اللغة ، وهو أن النفي مطلقًا إذا قصد إيجابه أجيب بـ (بلى) وإن كان مقررًا بسبب دخول الاستفهام عليه ، وإنما كان ذلك تغليبًا لجانب اللفظ ، ولا يجوز مراعاة المعنى إلا في شعر » الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، ت / د . أحمد محمد الخراط ، ط/ دار القلم (ط/١) ١٤٠٨هـ (٥/٥١٢) ، وينظر : تفسير القرطبي (٢/١٢) ، ومغني اللبيب (٢/٣٤٦) ، ورصف المباني (٤٢٦) .

(١١) من الآية «٥٣» من سورة يونس .

وشاهده قوله[١٣] :

[٢٢٢] وَقُلنَ على الفِردوسِ أَوَّلَ مَشْربٍ *** أَجَلْ جَيْرَ إنْ كانتْ أُبيحَتْ دَعاثِرُه

فالرواية فيه فتح الراء ، ولا تستعمل إلا في الأخبار ، ولا تصح في الاستفهام بحال وقد تأتي بمعنى حقًا نحو : جير لأفعلن - أي حقًّا لأفعلن - وأما (أَجَلْ) فلا[١٤] تستعمل إلا في الاخبار خاصة ولا يصح / دخولها في الاستفهام .

أ/١٤٠
ظ

و (إنّ) كذلك ، وشاهدها قول عبدالله بن الزبير لما قال له الأعرابي : لعن الله ناقة حملتني إليك ، قال إن وراكبها[١٥] ، وليس قوله[١٦] :

[٢٢٣] وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قدْ علاكَ *** وَقدْ كبُرْتَ فقُلْتِ : إنَّهْ

---

(١٢) في (ب) « سكون الياء » .

(١٣) هو مضرس بن ربعي الأسدي ، وفي الخزانة (١٠/١٠٦) : « وهذا البيت كذا في المفصل وغيره ، ولم أره كذا في شعر مضرس على ما رواه الأصمعي ، وإنما الرواية كذا :

وقلن على الفردوس أول محضر *** من الحي إن كانت أبيرت دعاثره

وهذا ليس فيه : أجل جير ، والذي فيه الشاهد ، إنما هو شعر طفيل الغنوي :

وقلن ألا البرديّ أول مشرب *** أجل جير إن كانت رواءً أسافله

ولهذا قال الصغاني عند الكلام على (جير) : « .... وقد غير النحاة هذا الشاهد ، وجعلوه خنثى » .

والشاهد في : شرح ابن يعيش (٨/١٢٢) ، ومغني اللبيب (١/١٢٠) ، والهمع (٥/٢٠٧) ، والخزانة (١٠/١٠٣) .

قوله : « الفردوس » اسم ماء لبني تميم ، « دعاثره » جمع دعثور وهو : الحوض المتلثم .

(١٤) في (ب) : « فليس » بدلا من قوله (فلا) .

(١٥) ينظر الخبر في البيان والتبيين (٣٥١) ، وشرح الرضي (٢/٣٨٣ ، ٣٨٤) .

(١٦) هو عبدالله بن قيس بن الرقيات ، ينظر ديوانه ص (٦٦) .

[٢٢٣] البيت من شواهد سيبويه (٣/١٥١) ، وينظر : الأصول (٢/٣٨٣) والمنتخب (٢/٦٢٢) ، والمسائل المشكلة (٤٢٩) واللمع (٩٥) ، ومغني اللبيب (١/٣٨) ، والكوكب الدري (٣٥٥) ، والخزانة (١١/٢١٣) .

والشاهد قوله : « فقلت : إنه » على أن (إنه) هنا بمعنى (نعم) .

حجة على أن : (إنّه) بمعنى (نَعَمْ) لاحتمال أن يكون محذوفًا(١٧) وهي المؤكدة ؛ لأن خبرهايحذف نحو قوله(١٨)

[٢٢٤] إنّ مَحَلاً وإنّ مُرْتَحَلاَ *** وإنّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلا

- أي إن لنا محلا ، وإن لنا مرتحلا - .

****
****
****

(١٧) في الأصل « محذوف » وهو سهو من الناسخ .

(١٨) هو الأعشى ، ينظر ديوانه ص (٢٣٣) ، ورواية الديوان :

.... *** ..... إذا ما مضى مهلا

البيت من شواهد سيبويه (١٤١/٢) ، وينظر : المقتضب (١٣٠/٤) والأصول (٢٤٧/١) ، والخصائص (٣٧٣/٢) والمحتسب (٣٤٩/١) والتبصرة (٢١١/١) ، ولباب الاعراب (٢٧٢) ، والخزانة (٤٥٢/١٠) .

قوله : « محلا » و « مرتحلا » مصدران ميميان من الحلول والارتحال ، أو اسما زمان ، « السفر » اسم جمع مسافر ، وقيل جمع مسافر ، « مهلا » المهل : السبق .

[حُرُوْفُ الزِّيَادَةِ]

[قوله] : (حُرُوْفُ الزِّيَادَةِ : (إِنْ) ، و (أَنْ) ، و (مَـا) ، و (لاَ) واللاَّمُ ..... إلى آخره)[١] .

والكلام منه يقع في موضعين :

الأول : في حدها ، والوجه الذي لأجله جئ بها ، وعدتها ، والثاني : في بيان مواقعها.

أما الموضع الأول : وهو في حدها : فهي الحروف المستعملة في غير ما وضعت له في الأصل ، والوجه[٢] الذي جئ بها ، فقد اختلف في ذلك ، فمنهم من قال : إنما أتى بها للفصاحة والبلاغة ، ومنهم من قال زيدت لأمر يرجع إلى المعاني لما يحصل[٣] فيها من[٤] زيادة المعاني ، والذي اختاره الإمام ـ قدس الله روحه[٥] ـ أنها إنما زيدت لمجموع الأمرين فيحصل بها البلاغة الراجعة إلي الألفاظ ، وزيادة فصاحة لم يكن مع عدمها ، ويحصل فيها من البلاغة للمعاني ما لم يكن ليحصل من دونها[٦] ، وأما عدتها فهي ما ذكره الشيخ ، والذي ذهب إليه أهل الكوفة أنها عشرة ، وزادوا على ما ذكره[٧] الشيخ : الفاء ، والواو ، و (ثم)[٨] .

وأما الموضع الثاني وهو بيان مواقعها ، فنحن نتكلم عليها واحداً واحداً[٩] ، بعون الله تعالى .

---

(١) في (ب) : « إلى آخر ما ذكره » .

(٢) في (ب) : « وأما الوجه » .

(٣) في الاصل و (ب) : « لما لم » وهو سهو من الناسخ .

(٤) قوله : (من) سقط من (ب) .

(٥) قوله : « قدس الله روحه » سقط من (ب) .

(٦) في الأزهار الصافية (٩٦٢/٢) : « والمختار أنها إنما زيدت لمجموع الأمرين ، فيحصل فيها من البلاغة الراجعة إلى الألفاظ زيادة فصاحة لم يكن مع عدمها ، ويحصل فيها من البلاغة للمعاني ما لم يكن ليحصل من دونها » .

(٧) في (ب) : « ما ذكر » .

(٨) ينظر ص (٣٤٣ ، ٣٤٤) .

(٩) في (ب) : « واحدة واحدة » .

فأولها (إنْ) فتزاد مع (ما) النافية نحو : ما إنْ رأيت زيداً ، والمعنى : ما رأيت زيداً [١٠] ، وليس الغرض أن دخولها كخروجها في حسن اللفظ وبلاغة المعنى ، وإنما الغرض في زيادتها هو أن اللفظ يستقيم مع حذفها كما مر بيانه ، وأنشد النحاة شاهداً على زيادة (إنْ) قوله[١١] :

[٢٢٥] فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلكِنْ *** مَنَايَانَا وَدولَةُ آخِرِيْنَا

وقلت زيادتها مع (مَا) المصدرية نحو : انتظرني ما إن جلس القاضي والمعنى : ما جلس القاضي - أي مدة جلوسه ، ومع (لما) في قولك : لما إن جلستَ جلستُ[١٢] ، والفتح هو الكثير المطرد .

وأما (أن) تزاد مع (لما) كثيراً كقوله تعالى : « فَلما أنْ جَاءَ البَشْيرُ »[١٣] في أحد وجهيه ، وبين (لو) والقسم نحو : والله أن لو قمت ، وقلت زيادتها مع الكاف نحو قول الشاعر[١٤] :

م [٢١١] وَيَوماً تُوافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *** كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى نَاضِرِ السَّلَمْ

على من رواه مجروراً .

وأما (ما) فتزاد كثيراً مع (إذَا)[١٥] ، و (مَتَى) ، و (أَيْ) ، و (أَيْنَ) ، و (أَنَّ)

---

(١٠) قوله : « والمعنى ما رأيت زيداً » سقط من (ب) .

(١١) هو فروة بن مسيك المرادي .

البيت من شواهد سيبويه (١٠٨/٣) ، وينظر : المقتضب (٥١/١) والكامل للمبرد (٣٤١/١) ، والأصول (٢٣٦/١) وإعراب القرآن للنحاس (٢٤٢/٤) ، ومعاني الحروف (٧٦) ، والخصائص (١٠٨/٣) ، والمقتصد (٤٩٢/١) ومغني اللبيب (٢٥/١) ، وشفاء العليل (٣٢٩/١) ، والخزانة (١١٢/٤) .

قوله : « طبنا » أي العلة في قتلنا لم تكن علة الجبن ولكنها منايانا ودولة آخرينا . ، « دولة » الدولة في الحرب أن تدال إحدى الفيئتين على الأخرى أي تغلب ، الصحاح (دول) .

(١٢) قوله : « جلست » سقط من (ب) .

(١٣) من الآية (٩٦) من سورة يوسف .

(١٤) تقدم هذا الشاهد ص (٣٤٠).

(١٥) ينظر مجالس ثعلب (٣٠١/١) .

فالأول نحو قول الشاعر[١٦] :

م / [٢٧] إذَا مَا أتيْتَ بِني مَالكٍ *** فَسَلِّمْ على أَيّهمْ أَفْضَلُ

- أي إذا أتيت بني مالك - والثاني نحو قول الشاعر[١٧] :

[٢٢٦] مَتَى ما نَلْتقي فَرْدَينِ تَرْجُفْ *** رَوانِفُ إلْيَتيكَ وتَسْتَطارَا

- أي متى نلتقي -

و (أَيٍّ) نحو قوله تعالى : « أَيًّا مَّا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى »[١٨]

و (أَيْنَ) كقوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوْتَ »[١٩] - أي أين تكونوا - .

وأما مع (أن) فنحو قوله تعالى : « فَإما نَذْهَبَنَّ بِكَ »[٢٠] ويلزم فعلها نون التأكيد غالبًا ، ويكون الفعل مضارعًا غالبًا ، فقوله : (غَالِبًا) يحترز به عن نحو : إن ما تقم أقم وقولنا : ويكون الفعل مضارعًا غالبًا ، يحترز به عن مثل : إما قام زيد فإني مكرمه[٢١] ، وقوله: شرط انتصابه على الحال أي ما يزاد في هذه الإشياء في حال كونها شرطًا ، وإنما كان كذلك من جهة تأكيد الشرط ، قوله : (وَبَعْضَ حُرُوفِ الجَرِ) يعني أنها تكون مزيدة مع الباء نحو

---

(١٦) تقدم هذا الشاهد ص(٤٧) .

(١٧) هو عنترة العبسي ، ينظر ديوانه ص (٥٣) .

والشاهد في : الأمالي الشجرية (٩١/١) ، والتبصرة (٢٣٦/١) وشرح ابن يعيش (١١٦/٤) ، والارشاد (٢٣٦) وشفاء العليل (٥٣٥/٢) ، والخزانة (٢٩٧/٤) .

قوله : « فردين » - أي منفردين ، « ترجف » تضطرب ، « روانف » جمع رانفة وهي أسفل الآلية ، « تستطارا » أي تصرع . الصحاح (فرد) ، (رجف) ، (رنف) ، (سطر) .

(١٨) من الآية «١١٠» من سورة الإسراء .

(١٩) من الآية (٧٨) من سورة النساء .

(٢٠) من الآية «٤١» من سورة الزخرف .

(٢١) في (ب) « أكرمه » .

قوله تعالى : « فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ »(٢٢) ، ومع (مِنْ) نحـو « مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ »(٢٣) ، وقلت مع المضاف مثل : غضبت من غير ما جرم ، وجئت من غير ماشئ .

وأما (لاَ) فتزاد مع الواو بعد النفي نحو : ما جاءني زيد ولا عمر ، ومثل قوله تعالى : « وَلاَ الضَّالِّينَ »(٢٤) ، وبعـد (أنْ) المصدرية نحـو : « مَا مَنَعَكَ أن لا تَسْجُدَ »(٢٥) ـ أي أن تسجد ـ ، وقلت قبل (أقسم) نحـو : « لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ »(٢٦) ، وذهب بعضـهم إلى أنها على بابها ، وهو النفي ـ أي لا أقسم بهذه الأشياء ـ ولكن أقسم بغيرها ، وقيل : إنها لام الابتداء كأنه قال : لا أقسم بيوم القيامة ويؤكد الحكم بزيادتها نحو : « وإنَّه لَقَسمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ »(٢٧) وشذت بين المضاف والمضاف إليه ، نحو قوله رؤبة(٢٨) :

[٢٧] فِي بِئْرِ لاَحُوْرٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ

ـ أي في بئر حُورٍ ، والبئر [الحُور](٢٩) : المهلكة .

قوله : (وَمِنْ ، والبَاء ، واللامَ ، تَقَدَّمَ ذِكْرُها) .

يعني في حروف الجر ، ويقال : إن الكاف كذلك ، فكان عليه ذكر الجميع ، أو ترك الجميع وأما الذي زاده أهل الكوفة فهي ثلاثة :

أولها : الواو ؛ في مثل قوله تعالى : « وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ »(٣٠) ، وكذلك قوله تعالى : « حَتَّى

---

(٢٢) من الآية «١٥٥» من سورة النساء ، ومن الآية «٣» من سورة المائدة .

(٢٣) من الآية «٢٥» من سورة نوح .

(٢٤) الآية «٧» من سورة الفاتحة .

(٢٥) من الآية «١٢» من سورة الأعراف .

(٢٦) الآية «١» من سورة القيامة .

(٢٧) الآية «٧٦» من سورة الواقعة .

(٢٨) الصواب أنه العجاج والدرؤية ، ينظر: ديوان العجاج (١٦) .

الشاهد في : تأويل مشكل القرآن (٢٤٦) ، والخصائص (٤٧٧/٢) وشرح ابن يعيش (١٣٦/٨) ، وشرح الرضي (٣٨٥/٢) ، وتذكرة النحاة (٥٦٩) ، والأشباه والنظائر (٤٥٨/١) ، والخزانة (٥١/٤) .

(٢٩) زيادة يستقيم بها النص .

(٣٠) من الآية «٢٢» من سورة الكهف .

إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا »[٣١] ، فجعلوا زيادتها مع الثامن من العدد ، وقالوا : أبواب الجنة ثمانية ، فالحق بها الواو ، وفي قولنا : سبحانك اللهم وبحمدك حكاه أبو إسحاق الزَّجاج عن أبي عثمان المازني[٣٢] .

الثاني : الفاء ، حكاه الأخفش[٣٣] ؛ في مثل قول الشاعر[٣٤] :

[٢٢٨] وَقَائِلَةٍ خَوْلَانَ فَانكِحْ فَتَاتَهُم *** وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

الثالث : (ثم) في قوله تعالى : « ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا »[٣٥] ، والصحيح أنها ليست بزوائد ، أما (ثم) فهي عاطفة جاءت بمعناها ، وهي تراخي الرتبة لموقع التوبة بعد ما تقدمها من تلك الأوصاف المتقدمة ، وأما الفاء في البيت فقد تُؤَوَّل بمعنى : هذه خولان ، وقوله : (فانكِحْ فَتَاتَهم)[٣٦] ؛ مستأنف فهي على بابها غير زائدة[٣٧] ، وأما الواو في : « وَثَامِنُهُمْ »[٣٨] فهي بمنزلة كذلك وهي الفذلكة[٣٩] / تأتي لتصحيح ما سبقها وتحقيقه كقولك في أخذ الحسنات ١٤١/أ ـ ظ

---

(٣١) من الآية «٧٣» من سورة الزمر .

(٣٢) قال الزجاج : « ..... وقوله عز وجل : « حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها » ، إلى قوله : « خالدين » ، اختلف الناس في الجواب لقوله : « حتى إذا جاؤها » فقال قوم : الواو مسقطة المعنى حتى إذا جاؤها فتحت أبوابها » معاني القرآن وإعرابه (٣٦٣/٤ ، ٣٦٤) .

(٣٣) قال الأخفش في معاني القرآن (٢٤٧/١) : « .... كأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلال فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إليه ، فاضمر الاسم » ، وينظر : المقتصد (٣١٣/١) ، وشرح ابن يعيش (١٠٠/١) ، ورصف المباني (٤٤٩) ، والهمع (٥٩/٢) .

(٣٤) من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

البيت من شواهد سيبويه (١٣٩/١) ، وينظر : الإيضاح العضدي (٩٦/١) ، والأزهية (٢٥٢) ، والإرشاد (١٢٥) ، ومغني اللبيب (١٦٥/١) وشفاء العليل (٣٠٢/١) ، والخزانة (٤٥٥/١) .

قوله : « خولان » قبيلة باليمن ، « أكرومة » كريمة ، « الحيين » حي أبوها وحية أمها ، « خلو » أي خالية من الزوج .

الصحاح (خول) ، (كرم) ، (خلا) .

(٣٥) من الآية «١١٨» من سورة التوبة .

(٣٦) قوله : « فتاتهم » سقط من (ب) .

(٣٧) قوله : « غير زائدة » سقط من (ب) .

(٣٨) تقدمت هذه الآية ص(٣٢٠) .

(٣٩) قوله : « الفذلكة » سقط من (ب) .

: فكذلك كذا وكذا ، وأما : « وَفُتِحَتْ أَبْوابُها »[٤٠] فللحال فرقًا بين الجنة والنار، أو على تقدير : إذا جاؤها ، جاؤها وفتحت أبوابها وأما : سبحانك اللهم وبحمدك ، فهذا محتمل لغير الزيادة بأن يقدر معطوف عليه محذوف تقديره : سبحانك اللهم[٤١] بفضلك وبحمدك ، و : سبحانك إشارة إلى التنزيه ملتبسًا بالفضل والحمد ؛ لأن كل نعمة وشكرها منه، وهو أهل المحامد فلا مانع من ذلك ، والله أعلم[٤٢] .

****

****

****

(٤٠) تقدمت هذه الآية ص(٣٤٤) .

(٤١) قوله : « اللهم » سقط من (ب) .

(٤٢) قوله : « أعلم » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

[حَرْفَا التَّفْسِيْرِ]

[قوله][1] : (حَرْفَا التَّفْسِيْرِ : (أَيْ) ، و (أَنْ) ، فـ (أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِما فِي مَعْنَى القَوْلِ) .

والكلام من هذين الحرفين يقع في موضعين :

الأول : في حدها ، والثاني : في الكلام على كل واحد منهما .

أما الموضع الأول :وهو في حدها : فهما الحرفان الدالان على إيضاح ما سبقهما .

وأما الموضع الثاني : وهو في الكلام على كل واحد منهما :

فالأول : (أي) وهو أعم من جهة أنها تفسر ما كان مبهمًا سواء كان بصريح القول، أو كان بمعناه ، وأن يكون ما قبلها تامًا مستقلاً ، لأنه إنما يُفَسَّر إذا تم أمره ، وأن يكون ما قبلها محتاجًا إلى التفسير ، فإذا كان واضحًا جليًا[2] فإنه غيرمفتقر إلى التفسير ، وأنها[3] تفسر المفرد والجملة ، فالجملة كقوله تعالى : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ »[4] أي أدوها بكمالها وتمام شروطها ، والمفرد حيث يكون ثم لفظ لغوي يحتاج إلى تفسير نحو : لا جَرَم - أي حَقًّا[5] - ونحو: «فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ »[6] - أي الحيض - .

وأما (أَنْ) فلا تكون صالحة للتفسير إلا بأمور ثلاثة :

---

(١) زيادة يستقيم بها النص .

(٢) قوله : « جليًا » سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : « إنما » بدلا من قوله : « إنها » .

(٤) من الآية «٤٣» ، و«٨٣» ، «١١٠» من سورة البقرة ، ومن الآية «٧٧» من سورة النساء ، ومن الآية «٥٦» من سورة النور ومن الآية «٣١» من سورة الروم ، ومن الآية «٢٠» من سورة المزمل .

(٥) في الصحاح (جرم) : « وقولهم : لا جرم ، قال الفراء : هي كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابد ولا محالة فجرت على ذلك وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم وصارت بمنزلة حقًا » .

(٦) من الآية (٢٢٢) من سورة البقرة .

أما أولا : فأن يكون الفعل الذي تفسره في معنى القول نحو : أمرتك أن قم ، لما كان الأمر في معنى القول ، ولا يجوز أن يقال : قلت له : أن قم - أي قم - .

وأما ثانياً : فأن لا تكون متعلقة بما قبلها نحو : أعجبني أن تفعل ، فهذه لا تكون مفسرة .

الثالث : أن تكون الجملة التي قبلها تامة ،، غيرمفتقرة إلى ما بعدها ، ولذلك منع قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ »(٧) أن تكون مفسرة لما كانت متعلقة بما قبلها(٨) .

****

****

****

---

(٧) من الآية «١٠» من سورة يونس .

(٨) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٢/٢٤٦) : « مذهب الخليل وسيبويه أن (أنْ) هذه مخففة من الثقيلة ، والمعنى : أنه الحمد لله ، قال محمد بن يزيد : ويجوز : أن الحمد لله ، يعملها خفيفة عملها ثقيلة والرفع أقيس ، لأنها إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقصت عن الفعل لم تعمل عمله ، ومن نصب شبهها بالفعل إذا حذف منه » ، وينظر : كتاب سيبويه (٣/١٦٢) ، والمقتضب (٢/٣٥٨) ، والبحر المحيط (٥/١٢٧) .

[حُرُوْفُ المَصْدَرِ]

قوله : (حُرُوفُ المَصْدَرِ (مَا) ، و (أَنْ) ، و (أَنَّ) ....) .

فـ (ما) ، و (أنّ) للاسمية ، وسميت حروف المصدر ، لأن المصدر ينسبك معها وهي على ضربين : منها ما يختص بالفعل ، ومنها ما يختص بالاسم .

فالذي يختص بالفعل : (ما) ، و (أنْ) فهذان يدخلان على الجملة الفعلية فيصيرانها في تاويل مصدر[1] نحو : أعجبني ما فعلت ـ أي فعلك ، وكرهت أن خرجت ، أي خروجك، ويجريان بتصاريف الإعراب الثلاثة نحو ساءني أن سافرت ، وما فعلت ، وكرهت ما فعلت ، وأن تخرج ، وعجبت من أن سافرت ، ومما تفعل ـ أ ي من سفرك وفعلك ـ .

الضرب الثاني : يختص بالاسم ، وهي المشددة ، وإنما كانت مصدرية في الأسماء من جهة أن لا يليها إلا الأسماء ، وهي جارية بتصاريف الإعراب كما تقدم ، وينسبك منها المصدر على لفظ خبرها إذا كان مشتقًا / كقولك : أعجبني أن زيدًا قائم ، ـ أي أعجبني قيام زيد ـ وإن كان جامدًا قدرت بالكون كقوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ »[2] ١٤٢/أ
ـ أي ولو ثبت كون ذلك ـ و

****
****
****

---

(١) قال الرضي في شرحه (٣٨٦/٢) : « .... وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية ، وجوّز غيره أن تكون اسمية أيضًا ـ وهو الحق ـ وإن كان ذلك قليلا ..... وأجاز ابن جني كون صلتها جارًا ومجرورًا » ، ينظر : سيبويه (١٢/٣) ومعاني الحروف (٨٩) ، ومغني اللبيب (٣٠٣/١ ـ ٣٠٧) .

(٢) من الآية «٢٧» من سورة لقمان .

[حُرُوْفُ التَّحْضِيْضِ]

قوله : (حُرُوْفُ التَّحْضِيْضِ : (هَلاَ) ، و (لَولاَ) ، و (لَوْمَا) ، و (ألاّ) لَها صَدْرُ الكَلامِ ، وَيلزَمُها الفِعْلُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيْرًا) .

والكلام منها يقع في موضعين :

الأول : في اختصاصها بالفعل ووجه التسمية لها ، والثاني : في ذكر معانيها وحكم الاسم إذا وليها .

أما الموضع الأول : وهو في وجه اختصاصها بالفعل ، ووجه التسمية لها ، أما وجه اختصاصها بالفعل لأمرين :

أولها : فلأنها موضوعة للتحضيض والتوبيخ ، وهما لا يقعان إلا في الأمور المتجددة الواقعة ، والتجدد والوقوع من لوازم الأفعال .

وأما ثانيًا : فلأن التحضيض إنما يختص بالأمور المستقبلة ، والتوبيخ إنما يكون في الأمور الماضية ، والمضي والاستقبال من خصائص الأفعال(١) .

وأما وجه التسمية لها ، فإنها(٢) إنما سميت بذلك ؛ لأنها دالة على حصول الفعل ووقوعه ، والظاهر من كلام سيبويه(٣) : أنها تكون للتحضيض مطلقًا ، وهو الذي يشير إليه الزمخشري(٤) ، وأما الفراء فقال : إذا وليهن المستقبل كن تحضيضًا ، وإذا وليهن الماضي كن

---

(١) في شرح الرضي (٣٨٧/٢) : « أعلم أن معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر ، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك شيئاً في الماضي يمكن تداركه في المستقبل » وينظر : التخمير (١٢٩/٤) والملخص(٤٩٥/١) .

(٢) قوله : « فإنها » سقط من (ب) .

(٣) في كتاب سيبويه (٩٨/١) : « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يبدأ بعده الأسماء فـ : (هلا) ، و (لولا) ، و (لوما) ، و (ألا) .... ولو قلت : ألا زيداً ، هلا زيداً ، على اضمار الفعل ولا تذكره جاز ، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض » ، وينظر : (١١٥/٣) منه .

(٤) قال الزمخشري في المفصل (٣١٥) : « ومن أصناف الحرف : حروف التحضيض ، وهي : (لولا) ، و (لوما) ، و(هلا) و (ألا) تقول : لولا فعلت كذا ، ولو ما ضربت زيداً ، وهلا مررت به ، وألا قمت ؛ تريد استبطاءه وحثه على الفعل » .

توبيخاً[٥] وهذا هو رأي ابن الحـاجب[٦] ، وسماها حروف تحضيض ؛ لأنها أكثر ما تقع تحضيضاً[٧] .

وأما الموضع الثاني[٨] : وهو في بيان معانيها ، فلها في الفعل معنيان :

أحدهما : مع الماضي ، وهي إذا كانت للماضي كانت توبيخاً[٩] ، وهو اللوم على الفعل ، والثاني : مع المستقبل وهو المراد بالتحضيض وهو : طلب الفعل واستدعاؤه[١٠] ، وأما حكم الاسم إذا وليها ، فقد تقدم أنها من لوازم الأفعال[١١] ، فإذا وليها الاسم كان على تقدير الفعل ووقوعه على وجهين : أحدهما : أن يكون منصوباً كقولك لمن يكرم الناس : هلا زيداً أي هَلاَّ أكرمتَ زيداً ـ قال الشاعر[١٢] :

[٢٢٩] تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ *** بَني ضَوْطَرى لَولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

ـ أي هلا تعدون الكمى المقنعا ـ فلابد من تقدير الفعل .

الثاني : أن يكون مرفوعاً كقولك لمن يقدم عليك : هَلاَ زيدٌ ـ أي هلاَّ قَدِمَ زيدٌ ـ .

---

(٥) هذا قول الفراء ، وجماهير النحاة ، ينظر : الأمالي الشجرية (٢/٢١٠) ، وشرح ابن يعيش (٨/١٤٤) ، وشرح الرضي (٢/٣٧٨) .

(٦) جاء في شرح المصنف (٧٨٥) : « .... (هلا) ، و (الا) ، و (لولا) و (لوما) تدخل على الفعل المضارع لمعنى طلبه والحض عليه ، وعلى الماضي معنى اللوم على تركه ، ولا يلام علي تركه إلا وهو مطلوب له » .

(٧) في (ب) : « لأنها كثيراً ما تقع في التحضيض » .

(٨) قوله : « الموضع الثاني : وهو في » سقط من (ب) .

(٩) في (ب) : « فهي تكون توبيخاً » .

(١٠) في تذكرة النحاة (٧٨) : « حروف التحضيض : يدخلن للتوبيخ في ضمن تنديم إن كان ماضياً ، وفي ضمن التقاص إذا كان مستقبلا » .

(١١) قوله : « فقد تقدم أنها من لوزام الأفعال » سقط من الأفعال .

(١٢) هو جرير ، ينظر ديوانه ص(٣٣٨) .

والشاهد في : تأويل مشكل القرآن (٥٤٠) ، والكامل للمبرد (١/٢٧٨) وإعراب القرآن للنحاس (٤/١٧١) والايضاح العضدي (١/٧٤) ، ومعاني الحروف (١٢٣) ، والخصائص (٢/٤٥) ، والتبصرة (١/٣٣٤) ، والفوائد المحصورة (١٥٨) ، والملخص (١/٢٦١) ، والخزانة (٣/٥٥) .

قوله : « تعدون » تحسبون ، « النيب » جمع ناب وهي المسنة من النوق « ضوطرى » الرجل الضخم الذي لا غناء عنده «الكمي » الشجاع المختفي في سلاحه ، « المقنعا » الذي عليه البيضة .

الصحاح : (عدد) ، (نوب) ، (ضطر) ، (كمى) ، (قنع) .

[حَرْفُ التَّوقُّعِ]

قوله : (حَرْفُ التَّوقُّعِ : (قَدْ) وَهُوَ فِي المُضَارِعِ لِلتَّقْلِيْلِ) .

وإنما سمي حرف توقع ، لأنه يخبر به عن متوقع ، ويقال له : حرف تقريب ، لأنه يقرب الماضي من الحال ، وله موقعان : الأول : في الفعل الماضي ، قال سيبويه : فإما (قَدْ) فهو جواب لما يفعل زيد ، فتقول : قد فعل ، قال الخليل : إذا قلت قام زيد ، فهو جواب لمن ينتظر ذلك[١] ، وهو يكون للتوقع والتقريب ، وقد تدخل عليها اللام مثل قوله تعالى : « وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً »[٢] ، وهذه اللام تحتمل أن تكون جواب قسم مقدر ، وتحتمل أن تكون واردة على سبيل التحضيض للجملة . الثاني[٣] : ويأتي في الفعل المضارع ، ويكون / للتقليل مثل : ١٤٢/أ ظ

إن الكذوب قد يصدق ، وللتحقيق نحو : « قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقِيْنَ مِنْكُمْ »[٤] وقد تأتي بمعنى (ربما) كقول الشاعر[٥] :

[٢٣٠] قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ *** كَأَنَّ أَثْوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

والفِرْصَادُ : هو الأحمر .

****

****

****

(١) جاء في كتاب سيبويه (٢٢٣/٤) : « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل ، قد فعل ، وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

(٢) من الآية «٣٨» من سورة القمر .

(٣) في الأصل وفي (ب) : « الثانية » وهو سهو من الناسخ .

(٤) من الآية «١٨» من سورة الأحزاب .

(٥) في كتاب سيبويه (٢٢٤/٤) أن القائل هو شماس الهذلي ، ولكن الشاهد في ديوان عبيد بن الأبرص(٦٤) .

البيت من شواهد سيبويه (٢٢٤/٤) ، وينظر : المقتضب (٤٣/١) والأزهية (٢١٢) ، والفوائد المحصورة (٢٨٦) وتذكرة النحاة (٧٦) ومغني اللبيب (٢٨٩/١) ، وشفاء العليل (١٠٩/١) ، والخزانة (٢٥٣/١١) .

قوله : « القرن » الكفء والنظير ، « مجت » المج هو رمي الشراب . الصحاح : (قرن) (مجج) .

[حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ]

قوله : (حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ : الهَمْزَةَ ، وَهَلْ ؛ وَلَهُمَا صَدْرَ الكَلَامِ .... إلى آخره) .

والكلام منه يقع في موضعين :

الأول في حده ، وصيغه ، والثاني : في الكلام على كل واحد من هذه الصيغ .

أما الموضع الأول : وهو في حده ، فله حدان : لغوي ، واصطلاحي[(١)] .

أما اللغوي : فهو الاستعلام ، وأما الاصطلاحي : فهو طلب المراد من الغير .

وأما صيغه فهي : الهمزة ، و (هَلْ) ، ومنهم من زاد (أَمْ) وهو محكي عن الزجاج[(٢)] والشيخ طاهر[(٣)] ، والذي غرهما من ذلك أنها تقع بعد الاستفهام ، وأما سيبويه : فلا يعد إلا الهمزة[(٤)] .

وأما الموضع الثاني : وهو في الكلام على كل واحد من صيغه ، فنتكلم على ما ذكره الشيخ ، ولهما أحكام تعم ، وأحكام تخص ، أما ما يعمها :

فأولها : أن لهما صدر الكلام ، وأنهما يدخلان على الجمل ، وأنهما كلاهما من حروف المعاني ، وأنهما يغيران المعنى[(٥)] في الكلام دون اللفظ[(٦)] .

---

(١) قوله : « فله حدان لغوي واصطلاحي » سقط من (ب) .

(٢) وقد قال به أبو القاسم الزجاجي حيث جاء في الجمل (٥١) : « و (أم) للاستفهام » .

(٣) جاء في المقدمة المحسبة (٢٦٩/١) : « .... ومنها ثلاثة للاستفهام وهي : الهمزة ، وهل ، وأم ، وما عداها مما يستفهم به فليس بحرف » ، وقد قال بهذا أبو حيان في النكت الحسان (٢٨٩) : « قوله : (واستفهام) ، حروفه : الهمزة ، وهل ، وأم المتصلة ، وأما المنفصلة فمعناها الاضراب .... » فنجد أن أبا حيان يخص (أم) المتصلة بمعنى الاستفهام ، أما المنقطعة فليست بحرف استفهام عنده ، وينظر :البسيط في شرح الجمل (٣٣٩/١ ، ٣٤٠) ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ت /د. علي محسن عيسى ، ط/ عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٥هـ ص(٤٠٩) .

(٤) في كتاب سيبويه (٩٩/١) : « وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في (هلا) وذلك لأنها حرف استفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره » .

(٥) قوله : « المعنى في » سقط من درج النص وهي على هامش الأصل الأيسر .

(٦) في (ب) : وأنهما في الكلام يغيران المعنى دون اللفظ » .

وأما ما يخص[٧] كل واحد منهما ، فتختص الهمزة : أنه يأتي بعدها المنصوب نحو: أزيداً ضربت ، وأنها تأتي للتقرير نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَك »[٨] .

وأنها تأتي معادلة لـ : (أم) المتصلة نحو : أزيد عندك أم عمرو ، وأنها تأتي للإنكار نحو : أتضرب زيداً وهو أخوك ، وأنها تأتي بعد : الواو ، والفاء ، و (ثم) نحو : « أَثُمَّ إذا مَا وَقَعَ »[٩] ، و « أَفَمَنْ كان »[١٠] و «أَوَمَنْ كانَ »[١١] كما ذكر الشيخ ، فهذه أحكام خمسة .

فأما ما تختص به[١٢] (هَلْ) : فالذي ذهب إليه سيبويه أنها بمعنى (قد)[١٣] فعلى هذا لا يكون للاستفهام إلا حرف واحد ، وكان الأصل فيها (أَهَلْ) بالهمزة ، لكنه لما كثر الاستعمال طرحت[١٤] الهمزة ، وقد جاءت على الأصل نحو قول الشاعر[١٥] :

[٢٣١] سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا *** أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِيْ الأَكَمِ؟

---

(٧) في (ب) : « يختص » .

(٨) الآية «١» من سورة الشرح .

(٩) من الآية « ٥١ » من سورة يونس .

(١٠) من الآية (١٧) من سورة هود ، وكذلك من الآية «١٨» من السجدة .

(١١) من الآية «١٢٢» من سورة الأنعام .

(١٢) قوله : « به » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(١٣) جاء في كتاب سيبويه (١٨٩/٣) : « ..... وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام » . وينظر (١٠٠/١) منه ، وإيضاح الشعر للفارسي ت / د. حسن هنداوي (١٠٣) .

(١٤) في (ب) : « حذفت » .

(١٥) هو زيد الخير ، ينظر ديوانه ص(١٠٠) .

الشاهد في : المقتضب (٤٤/١) ، واللمع (٢٩٩) ، والخصائص (٤٦٣/٢) والأمالي الشجرية (١٠٨/١) ، وشرح ابن يعيش (١٥٣/٨) ، ومغني اللبيب (٣٥٢/٢) ، وشفاء العليل (٩٧٧/٣) ، والهمع (٧٧/٢) .

قوله : « القاع » المستوى من الأرض ، « الأكم » جمع أكمة وهي التل وجمعه أكمات ، وأكم ، الصحاح (قوع) ، (أكم) .

وتختص بحكمين :

أحدهما : أنها تأتي بمعنى (قَدْ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الإنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ »[١٦] - أي قَدْ أَتَى على الإنسانِ[١٧] - .

والثاني : أنها تدخل عليها الهمزة ، وشاهده ما تقدم من قول الشاعر .

****
****
****

(١٦) من الآية «١» من سورة الإنسان .

(١٧) قال أبو عبيدة في مجاز القرآن (٢/٢٧٩) : « هل أتى على الإنسان ، مجازها قد أتى على الإنسان ، ليس باستفهام » وينظر : مجالس ثعلب (٢/٥٨٨) .

[حروف الشرط]

قوله : (حُرُوفُ الشَّرْطِ : (إِنْ) ، و (لَوْ) ، و (إِمَّا) لَهَا صَدْرَ الكَلَامِ .... إلى آخره).

والكلام منها يقع في ثلاثة مواضع :

الأول : في حدها وصيغها ، والثاني : في أحكامها العامة ، والثالث : في أحكامها الخاصة[1] .

أما الموضع الأول : وهو في حدها وصيغها ، أما حدها : فهو ما وضع لسببية الأول ومسببية الثاني .

وأما صيغها[2] : فهي تنقسم إلى قسمين : أسماء ، وحروف ، أما الأسماء فقد تقدم الكلام عليها في الجوازم[3] ، وأما الحروف فهي هذه الثلاثة ، وأما الزمخشري فلم يعد (إمّا)[4] ولم يذكر إلا حرفين (إنْ) ، و (لو) فلنتكلم على / ما ذكره الشيخ وهو (إنْ) ، و(لَوْ) ، و (إِمَّا) فأما : (إنْ) ، و (لوْ) ، فلها أحكام تعم ، وأحكام تخص ، أما أحكامها العامة فهي خمسة ، وهذا هو الموضع الثاني من أحكامها العامة . ١٤٣/أ ظ

الموضع الثاني : وهو في أحكامها العامة ، فلها أحكام[5] :

الأول : أنها من خصائص الأفعال ، وأنها لازمة للفعل لفظًا أو تقديرًا [فاللفظ] نحو : إن قام زيد أكرمه ، والتقدير في قوله تعالى : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ »[6] ،

---

(١) قوله : « والثالث في أحكامه الخاصة ، والكلام على كل واحد منها » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٢) قوله : « صيغها » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(٣) ينظر ص (٢٦٣) فما بعدها .

(٤) قال الزمخشري في المفصل (٣٢٠) : « ومن أصناف الحرف : حرفا الشرط ، وهما : « إن) ، و (لو) ؛ يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطًا والثانية جزاء » .

(٥) قوله : « الموضع الثاني فهو في أحكامها العامة ، فلها أحكام » سقط من (ب) .

(٦) من الآية «٦» من سورة التوبة .

الثاني: أن لها صدر الكلام ، الثالث : أنها معلقة للثاني بالأول .

الرابع قوله : (إِذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكَلَامَ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَ المُضِيّ لَفْظًا وَمَعْنَى) .

وقد مثله الشيخ بقوله : (واللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي لأَكْرِمَنَّكَ) ، لأنه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابًا لقسم طلب أن لا يعمل في الشرط فوجب أن يكون ماضيًا لئلا يتخالفا ، وكان الجواب للقسم لفظًا أو معنى وإنما كان الجواب للقسم ؛ لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون الجواب له وللشرط ، لأن الشرط يطلب أن يكون جوابه مجزومًا[٧] ، والقسم يطلب أن يكون جوابه مؤكدًا تعذر أن يكون لهما لفظًا ، وتقدير القسم يدل على العناية فكان جعل الجواب له أولى[٨] ، لأن اليمين عليه ، وهو شرط الاثبات أو نفيه .

الحكم الخامس : قوله : (وإذا تَوَسَطَ بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِه جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُلْغَى).

أي جاز أن تجعل الجواب جوابًا للقسم ، ولزم[٩] حرف الشرط الماضي ليصير القسم ملغى ، فتقول فيه وجهان :

الأول منهما : أن يكون القسم ملغى ، ويكون الكلام على هذا موجهًا إلى الشرط وإنما جاز ذلك لما كان الشرط مقدمًا فجعل الحكم له ، وجعل آخر الكلام موجهًا إليه فعلى هذا تقول: أنا والله إن تأتني آتك ، فيجزم الجواب على أنه جواب الشرط ، ويكون القسم حشوًا لما صدر الكلام بالشرط .

الوجه الثاني : أن يكون الجواب للقسم فيوفر على كل واحد من الشرط والقسم ما يقتضيه فيجعل ماضيًا لأجل الشرط ، وتدخل نون التاكيد لأجل القسم فتقول في مثاله : إن اتيتني فوالله لأتينك ، هذا كله إذا كان المتقدم الشرط ، فإن تقدم غيره فهو أيضًا على وجهين :

أحدهما : أن يكون الشرط ملغى ، ويكون الحكم للقسم فعلى هذا تقول : أنا والله إن

---

(٧) في الأصل : « مجزوم » وهو سهو من الناسخ .

(٨) في (ب) : « فكان جعل الجواب له أولى ، فهذه جواب القسم لفظًا ومعنى ، وجواب الشرط معنى » .

(٩) في (ب) : « ويلزم » بدلا من قوله : « ولزم » .

أتيتني لأتينك ، وتكون الجملة موجهة إلى القسم ويصير [لفظ][١٠] : (والله) جملة ، وما في حيزها خبر المبتدأ .

وثانيها : أن يكون القسم ملغى ، ويكون الاعتبار بالشرط فتقول : أنا والله إن أتيتني آتك ، ويكون الشرط وما في حيزه من القسم خبر المبتدأ وهو (أنا) .

قوله : (وَتَقْدِيْرَ القَسَمِ كَاللَّفْظِ) .

أي سواء كان القسم ملفوظًا به أو مقدراً فيما ذكرناه من الاعتبار والالغاء فلولا تقدير القسم قبل / الشرط لوجب جزم :« لا يَخْرجُوْن »[١١] ودخول الفاء على : « إنكم لَمُشْرِكُوْنَ»[١٢] ١٤٣/أ ظ
وقد اختلف في مثل : « لِئَنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُوْنَ مَعَهُمْ » فعند سيبويه أن اللام الأولى هي المؤكدة ، والثانية هي جواب القسم[١٣] وحُكى عن الرماني[١٤] : أن اللام الأولى هي جواب القسم ، والثانية مؤكدة ، وحكى عن أبي بكر[١٥] أن كل واحد من اللامين جواب ، والصحيح : أن الأولى موطئة ، وهو أن يكون الجواب للقسم ، وجعل[١٦] الحكم في دخول نون التاكيد للفعل .

وأما الموضع الثالث[١٧] : وهو في الكلام على كل واحد منها :

---

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق .

(١١) من الآية «١٢» من سورة الحشر .

(١٢) من الآية «١٢١» من سورة الانعام .

(١٣) جاء في كتاب سيبويه (٨٤/٣) : «فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه ، ألا ترى أنك تقول : لئن اتيتني لا أفعل ذاك ، لأنها لام قسم ، ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل ، لأن الآخر لا يكون جزمًا » .

(١٤) هو علي بن عيسى الرماني ، إمام في اللغة والنحو ، أخذ النحو عن ابن السراج ، وابن دريد ، وكان على مذهب المعتزلة له شرح على كتاب سيبويه وكتاب في معاني الحروف ، كانت وفاته سنة (٢٩٦هـ) . ينظر في ترجمته : إشارة التعيين (٢٢١) ، وبغية الوعاة (١٨٠/٢) .

(١٥) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الملقب بمبرمان ، إمام في العربية ، أخذ عنه السيرافي ، والفارسي وغيرهما ، وكان كثير السخف تروى عنه حكايات غريبة ، له شرح على الكتاب ولم يتمه ، توفي سنة (٣٢٦هـ) . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة (١٨٩/٣) ، وطبقات الزبيدي (١٢٥) .

(١٦) قوله : « وجعل الحكم » سقط من الأصل ، والمثبت من (ب) .

(١٧) في (ب) : « الثاني » وهو سهو من الناسخ .

فأولها : (إن) وهي مختصة بأحكام :

الأول : أنها مختصة بالفعل المستقبل ، ولو دخل الماضي .

الثاني : أنها عاملة في السبب والمسبب على الصحيح .

الثالث : أن نفيها نفي المستقبل ، وأثباتها إثباته نحو : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن لم تكرمني لم أكرمك وإن أكرمتني لم أكرمك فعدم الأول سبب لانتفاء الثاني وإن لم تكرمني أكرمتك ، فعدم الأول سبب لثبوت الثاني ، ولابد في ذلك أن يكون الفعل متسقبلاً ، فإن كان ماضياً في لفظه فإنه مستقبل من جهة معناه ، فأما قولهم : إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس ، وقوله تعالى ، « وإِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ »(١٨) ، فهو على تأويل : إن أكرمتني اليوم يكن سبباً للإخبار بذلك ، وإن ثبت أن قميصه قُدَّ ، يكون سبباً للإخبار بذلك .

الرابع : أن تتصل بها (مَا) فتزيدها تأكيداً ، وتلزمها النون كقوله تعالى : « فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشرِ أَحَداً »(١٩) وقد تأتي بغير نون كقول الشاعر(٢٠) :

[٢٣٢] فإمَا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُزْجِي مَطِيَّتِي *** أُصَاعِدُ سَيْراً فِي البِلادِ وَأُفْرِعُ

وأما (لَوْ) فتختص بأحكام ، وهي على ضربين : موصولة ، وشرطية .

فالموصولة إذا جاءت بمعنى (أَنْ) المفتوحة المخففة في مثل قولك : وَد لو تأتيه ـ أي أن تأتيه(٢١) ، ولم يثبت (لَوْ) موصولة من النحاة إلا الفراء وأبو علي ، وأبو البقاء(٢٢) ، وحملهم

---

(١٨) من الآية «٢٧» من سورة يوسف .

(١٩) من الآية «٢٦» من سورة مريم .

(٢٠) هو عبدالله بن همام السلولي .

البيت من شواهد سيبويه (٣/٥٧) ، وينظر : المسائل العضديات (٥٢) ، والأمالي الشجرية (٢/٢٤٥) ، وإصلاح الخلل (٣٤٨) ، وشرح ابن يعيش (٩/٦) ، والخزانة (٩/٣٣) .

قوله : « أزجى » أدفع برفق ، « أفرع » أي أنحدر ، وهو من الأضداد ، الصحاح (زجى) ، و (فرع) .

(٢١) قوله : « أن » سقط من الأصل وهو في (ب) .

(٢٢) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، النحوي الضرير قرأ النحو واللغة والأصول والخلاف والحساب والفرائض وكان كثير المحفوظات ، من مصنفاته : إعراب القرآن ، وشرح الفصيح توفي عام (٦١٦هـ) . ينظر في ترجمته : البلغة (١٠٨)، ومعجم المؤلفين (٦/٤٦) .

على ذلك قوله تعالى : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ »(٢٣) قال أبو علي الفارسي : كأنه قال : ودوا أن تدهن فيدهنون(٢٤) فحمل على المعنى كما حُمل : « أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللهَ الذِّي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ »(٢٥) في زيادة الباء في الإيجاب(٢٦) ، وعلى قوله : « أَوَلَيْسَ الذّي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ »(٢٧) ، والذي ذهب إليه النحاة أنه إنما انتصب بـ (ود) الذي هو بمعنى التمني(٢٨) .

وأما(لَوْ)الشرطية ، فهي مختصة بأحكام :

أولها: دخولها على الماضي ولو دخل المستقبل نحو: لو أكرمتني أكرمتك ، ولو تكرمني أكرمتك، ويحكى عن الفراء: أنها تكون للاستقبال(٢٩) مرادفة لـ (أن) كقوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الذَّيْنَ لَوْ تَركُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُوْلُوا قَوْلاً سَدِيْداً»(٣٠)

الثاني : أنها غير عاملة .

الثالث : أن معناها امتناع الشئ لوجود غيره ، ولهذا لم يحتج إلى الجملة التي بعدها(٣١) عند استعمال الأولى(٣٢) كقوله/ تعالى : « لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إلا اللّهُ لَفَسَدَتَا »(٣٣) ١٤٤/أ ظ

(٢٣) الآية «٩» من سورة القلم .

(٢٤) سقط قول الفارسي من (ب) .

(٢٥) من الآية «٣٣» من سورة الأحقاف .

(٢٦) قوله : « في زيادة الباء في الايجاب » سقط من (ب) .

(٢٧) من الآية «٨١» من سورة يس .

(٢٨) جاء في الهمع (٢٧٩/١) : « .... و (لو) التالية غالبًا مفهم تمن ، أثبت مصدريتها : الفراء ، والفارسي ، والتبريزي وأبو البقاء ، وابن مالك ، ومنعه الجمهور » .

(٢٩) في الأزهار الصافية (٩٩٩/٢) : « وما زعمه الفراء فليس بواضح .... » .

(٣٠) الآية «٩» من سورة النساء .

(٣١) قوله : « لم يحتج إلى الجملة بعدها » سقط من (ب) .

(٣٢) قوله : « عند استعمال الأولي » سقط من (ب) .

(٣٣) من الآية «٢٢» من سورة الأنبياء .

وكذلك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً لكن النهار لم يوجد فالشمس غير طالعة ، أما ما جاء في الحديث : « نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخِفِ اللّهَ لَمْ يَعْصِهِ »(٣٤) ، فإنما هو من باب المبالغة وهو : أنه(٣٥) لو آمن جهته لم يعصه ، فأولى وأحرى إذا خافه .

الرابع : أنه يأتي بعده الفاعل ، وهو معنى قوله (لَوْ أَنَّك بالفَتْحِ لأَنَّهَ فَاعِلٌ) فعل محذوف ـ أي لو ثبت أنك قائم قمت ـ .

قوله : (وانْطَلَقْتُ بِالفِعْلِ مَوْضِعَ مُنْطَلِقٍ) .

لأنهم التزموا هاهنا أن يكون الخبر فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا : لو أنك انطلقت ، ولم يقولوا : لو أنك منطلق ، هذا إذا أمكن تقدير الفعل ، فأما إذا تعذر ، وذلك نحو أن يكون الخبر جامداً جاز نحو : لو أنك حجر ، لتعذر الاتيان بالفعل(٣٦) ، ومثل قوله تعالى : « ولَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ »(٣٧) .

وأما (إمّا) فمعناها التفصيل لما أجمله المخاطب في مثل قوله : أما زيد فقائم ، وأما عمرو فقاعد ، وفيها معنى الشرط ، قال سيبويه : إذا قلت أما زيد فمنطلق فمعناه : مهما يكن من شئ فزيد منطلق(٣٨) ، وليس مراد سيبويه بما ذكره أن ذلك معناها ، إذ(٣٩) التفصيل ليس مختلف فيه ، وإنما أراد أن يبين كونها في معنى الشرط ، فحذفت هذه الجملة الواقعة قبل الفاء على طريقة واحدة لكثرة الاستعمال ، ثم التزموا بعد حذفها (أنْ) بين : (إما) ، وبين الفاء ما

---

(٣٤) الصحيح أنه ليس بحديث ، وإنماهو أثر عن عمر ـ رضي الله عنه ـ ينظر :النهاية في غريب الحديث والأثر(٨٨/٢) والكوكب الدري (٣٤٩) ، ورصف المباني (٣٥٩) .

(٣٥) في (ب) : « كونه » .

(٣٦) قال الرضي (٣٩١/٢) : « .... يعني (أن) إذا وقعت بعد (لو) المحذوف شرطها فخبرها إن كان مشتقًا وجب أن يكون فعلا ، لأن الفعل المقدر لابد من مفسر ، و(أن) لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فلزم أن يكون خبر (أن) فعلاً ماضيًا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من الفعل المفسر » .

(٣٧) تقدمت هذه الآية ص (٣٤٨) .

(٣٨) جاء في كتاب سيبويه (٢٣٥/٤) :« وأما (إما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق » ينظر: معاني الحروف (١٢٩) ، وشرح المصنف (٧٩٣) .

(٣٩) قوله : « إذ » سقط من الأصل ، وهي في (ب) .

يكون كالعوض من هذه الجملة ، وذلك الواقع على أربعة أوجه : إما مبتدأ في مثل : أما زيد فقائم ، وإما مفعولا مثل : أما زيد فضربت ، وإما متعلقًا نحو : أما في الدار فزيد ، وأما في السوق عمرو،وإما جملة ناقصة نحو : أما أن كان كذا فسيكون كذا(٤٠) .

ثم اختلف النحاة في الواقع على ثلاثة مذاهب :

فمنهم من قال : أنه أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء ، وإنما قدم لأجل كونه عوضًا من المحذوف فيكون ما بعدها عاملا(٤١) فيما قبلها .

ومنهم من قال : هو متعلق بفعل محذوف قبل الفاء ، ومابعد الفاء جملة مستأنفة مستقلة بنفسها ، فيكون العامل فيه الفعل المحذوف(٤٢) .

ومنهم من فصل(٤٣) وقال : إن كان يصح أن يكون عاملا فيما قبلها فهو من تمام الجملة الواقعة بعد الفاء نحو قولك : أما زيدًا فأنا ضارب ، وإن كان مما لا يصح أن يعمل فيه ما بعد الفاء ؛ فليس من تمام الجملة الواقعة بعد الفاء كقولك : أما زيدًا فإني ضارب ، لأن (أن) لا يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، والذي ذهب إليه الإمام والمصنف : أنه من تمام الجملة الواقعة بعد الفاء ، وإنما لزم تقديمه لما ذكر من أجل التعويض(٤٤) .

****

****

****

(٤٠) ينظر : التخمير (١٥٣/٤) ، والأزهار الصافية (١٠٠٣/٢) .

(٤١) في الأصل : « عامل » وهو سهو من الناسخ .

(٤٢) نسب هذا القول إلي المبرد كما في شرح ابن يعيش (١٢/٩) ومغني اللبيب (٥٨/١) ، الصحيح أن مذهب المبرد هو مذهب جمهور النحويين فلا يجوز عنده نحو : إما زيدًا فأنا ضارب ، وقد علق الشيخ عضيمة على هذه المسألة تعليقًا نفيسًا، ينظر المقتضب (٢٧/٣) هامش (٤) ، والفصول لابن الدهان (٤١).

(٤٣) هو المازني ، وينظر : شرح الرضي (٤٠٠/٢) ، والفوائد الضيائية (٣٨٩/٢) .

(٤٤) ينظر : شرح المصنف (٧٩٥) ، وشرح العلوي (١٠٠٥/٢) .

[حَرْفُ الرَّدْعِ]

قوله : (حَرْفُ الرَّدْعِ : (كَلاَّ ، وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى حَقًّا) .فهذان معنيا الردع ، ويقال : الزجر لمن قال : فلان يعطيك ، فتقول : كلا ، أي ليس الأمر كما ذكر[(١)] ، قال الله تعالى بعد /قوله : « رَبِّي أَهَانَنْ ، كَلاَّ »[(٢)] - أي ليس الأمر كما زعم - ، وقد تأتي بمعنى الإجابة والطلب ، قال الله تعالى : « لَعَلِّيْ أَعْمَلُ صَالِحًا فِيْمَا تَرَكْتُ ، كَلاَّ »[(٣)] - أي لايجاب إلى ذلك ، وهل يوقف عليها أم لا ؟ فحكى عن أحمد بن يحيى - ثعلب -: أنه لا يوقف على (كَلاَّ) في جميع القرآن لأنه جواب ، والفائدة فيما بعدها ، وحكى عن بعض النحاة : أنه يوقف عليها في جميع القرآن لأنها بمعنى : انته[(٤)] ، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا موضع واحد ، وهو قوله تعالى : «كَلاَّ وَالْقَمَرِ »[(٥)] فإنه لا يجوز الوقف عليها دون القسم ، وحُكى عن ابن برهان أنه قال : إذا كان ما بعدها ردًا لما قبلها ، لم يوقف عليها وإن كان إخباراً مستقلا وقف عليها ، والذي ذهب إليه الإمام : أنها إذا كانت منقطعة عما بعدها جاز الوقف ، وإن كانت متصلة لم يجز الوقف[(٦)] .

أ/١٤٤
ظ

المعنى الثاني : أن تكون بمعنى : حقًّا كقوله تعالى: « كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى »[(٧)] وهل تكون اسمًا أو حرفًا إذا كانت بمعنى حقًّا ؟ فيه مذهبان : الأول : أنها تكون اسمًا ؛ لأنها في معنى الاسم ، والثاني : أنها باقية على الحرفية لأن المقصود بها تحقيق الجملة وتقريرها

---

(١) جاء في تذكرة النحاة ص(٥٥) « ..... ومن الأدوات (كلا) وهي لفظة جعلت أداة للزجر والتوبيخ يخاطب بها من يؤنب على قول يقوله أو فعل يفعله » .

(٢) من الآية «١٦» و «١٧» من سورة الفجر .

(٣) من الآية «١٠٠» من سورة المؤمنون .

(٤) قال المالقي في رصف المباني (٢٨٨) : « والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها ، وذلك بحسب مواضعها من المعنى » وينظر : سيبويه (٤/٢٣٥) ، ومعاني الرماني (١٢٢) وشرح الرضي (٢/٤٠٠) ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ، ت/ محمد أبو الفضل ط/دار الفكر (ط/٣) (٤/٣١٣) .

(٥) الآية «٣٢» من سورة المدثر .

(٦) الأزهار الصافية (٢/١٠١٠) .

(٧) الآية «٦» من سورة العلق .

كالمقصود بـ[٨] (أنْ) فإذا كانت اسمًا على كلام من يقول باسميتها فإنها مبنية تشبيها لها بالحرفية التي هي[٩] (كَلَاّ) ، فإذا سُمي بها فإنها تكون معربة[١٠] وتبقى على حالها من غير زيادة ، فإذا ثنيت قلبت[١١] ألفها (ياء) لأنها صارت رابعة .

****
****
****

(٨) جاء في شرح المصنف (٧٩٦) : « فيجوز في هذا الوجه أن تكون اسمًا بني لموافقته للحرف في لفظه وأصل معناه كـ (على) الاسمية إلا أن النحويين حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من أن المقصود بها الجملة كالمقصود بـ (أن) فلم يخرجها ذلك عن الحرفية » . وينظر : شرح الرضي (٤٠١/٢) ، والوافية للاستراباذي (٣٣٢ ، ٣٣٣) .

(٩) في (ب) : « بالحرف الذي هو (كلام) » .

(١٠) في (ب) : « معرفة » وهو سهو من الناسخ .

(١١) في الأصل : « قلب » وهو سهو من الناسخ والمثبت من (ب) .

[تَاءُ التَّأنِيْثِ السَّاكِنَةِ]

قوله : (تَاءَ التَّأنِيْثِ : خَفِيْفَةٌ[١] سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ المَاضِي لِتَأنِيْثِ المُسْنَدِ إليهِ ...... إلى آخره) .

والكلامُ منها يقع في ثلاث مواضع :

الأول : في ضابطها ، والثاني : في بيان المواقع التي يجوز فيها تحريكها ، والثالث : في بيان المواقع التي يجوز فيها حذفها[٢] ، والكلام على إلحاق التثنية والجمع[٣] .

أما الموضع الأول : وهو في ضابطها فهي ساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه فقوله : (سَاكِنَةٌ) ـ محترز به عن المتحركة من نحو : حمزة وطلحة[٤] ، وقوله : (تَلْحَقُ المَاضِي) يخرج عنه ما سواه من نون التأكيد الخفيفة .

وأما الموضع الثاني : وهو في بيان الموقع الذي يجوز فيه تحريكها ، فحيث يلقاها الساكن نحو : « قَالَتِ امْرَأَةُ العَزِيْزِ »[٥] ، و« قَالَتِ أُخْرُجْ عَلَيْهِنَّ »[٦] فالكسر على أصل التقاء الساكنين ، والضم للاتباع ، وهل يعاد المحذوف الذي حذف لأجل الإعلال من نحو : دعوتُ ورميتُ أم لا ؟ .

فإذا أُسْنِدَ إلى المفرد لم يعد المحذوف اتفاقًا ، لأن هذه الحركة عارضة فيبقى الفعل على حاله من نحو : خشيت ، ورميت ، وغزوت ، فلو اعتبر لقيل : رمات المرأة ، وغزات،وخشات لأنه قد زال الموجب لحذف اللام وهو تحريك التاء ، لكن لا تعيد بهذه الحركة في حال الإفراد لأنها عارضة .

---

(١) يلاحظ الاختلاف بين النص داخل الشرح والنص الأعلى .

(٢) في (ب) : « حذفها » وهو سهو من الناسخ .

(٣) قوله : « والكلام على إلحاق التثنية والجمع » سقط من (ب) .

(٤) عند قوله : « طلحة » تنتهي النسخة (ب) .

(٥) من الآية «٥١» من سورة يوسف .

(٦) من الآية «٣١» من سورة يوسف .

وأما حال التثنية والجمع ففيه خلاف ، فمنهم من أعاد المحذوف لأنه قد زال الموجب لحذفه ، وهو السكون فتقول : المرأتان رمايا ، والنساء رمين / رماتي المرأتان ، ورمات النساء وكذلك جميع المعتل ويفرق بين المثنى والمفرد لأن التاء في المفرد عارضة بخلاف ألف التثنية فإنها ليست بعارضة لأنها ضمير فرد معها لقوتها ، ولم يرد مع المفرد لضعفه ، ومنهم من لا يردالمحذوف للعلة المذكورة ، وهي كون الحركة عارضه ، وكأن أصله على زعم من يرد المحذوف: رميت المرأة تحرك حرف العلة ، وانفتح ما قبله فقلبت ألفًا ، فبقي : رمات ، التقى ساكنان : الألف والتاء ، فحذفت الألف فبقي : رمت ، فلما تحركت التاء عند التثنية ، زال الموجب للحذف فتقول : المرأتان رمايا ورمايا المراتان ـ كما تقدم ـ .

أ/١٤٥ ظ

وأما الموضع الثالث : وهو في بيان الموقع الذي يجوز حذفها فيه ، والكلام على إلحاق علامة التثنية والجمعين ، أما الموقع الذي يجوز فيه حذفها فحيث يكون المسند غير حقيقي نحو : طلعت الشمس،وطلع الشمس ؛ وقد تقدم تفصيل ذلك في المذكر والمؤنث فأغنى عن ذكره(٧) .

وأما الكلام على إلحاق علامة التثنية والجمع ففيه مذهبان : المذهب الأول : أنه لا يجوز لأنه يودي إلى أن يكون للفعل فاعلان فيقول أهل هذا المذهب : قام الرجل ، خرجت النساء ، وقام الزيدان ، وهذا هو الصحيح والذي ورد به التنزيل .

المذهب الثاني : يلحقون فيقولون : قاموا الرجال ، وقمن النساء ؛ واحتج أهل هذا المذهب بقوله تعالى : « وأَسَرُّوا النَّجْوى الذِّيْنَ ظَلَمُوا »(٨) ، وبقوله تعالى : « ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرٌ مِنْهُمْ »(٩) ولا حجة لهم في ذلك لأن الظاهر إنما هو بدل من المضمر والضمير الفاعل فقط(١٠) ومما يحتجون به قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا أُنَبِئكُم بِأَمْرَيْنِ خَفَيْفَيْنِ مَؤنَتَهُمَا » وهي لغة من يقول : أكلوني البراغيث(١١) وفيه ضعف من وجهين : الأول : أن اللغة: قرصوني ، والثاني : أنه قال : أكلوني البراغيثُ ، والقياس : أكَلَنِي البراغيث .

****
****
****

(٧) ينظر ص(   ) فما بعدها

(٨) من الآية «٣» من سورة الأنبياء .

(٩) من الآية «٧١» من سورة المائدة .

(١٠) ينظر : كتاب سيبويه (٢/٤٠ ـ ٤٢) ، وشرح ابن عقيل (١/٢٠٠) .

(١١) هي لغة طيئ ، وأزد شنوءة ، وبنو الحارث ، وينظر : البحر المحيط (٦/٢٩٧) وهي لغة صحيحة جاء بها التنزيل في مثل قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » الأنبياء (٣) .

[التَّنْوِيْنُ]

قوله : (التَّنوينُ : نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتَبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ لا لِتَأكِيْدِ الفِعْلِ ...إلى آخره) .

والكلام منه يقع في ثلاثة مواضع : -

الأول : في حده ، والثاني : في قسمته ، والثالث : في أحكامه .

أما الموضع الأول : وهو في حده : فهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل فقولنا نون ساكنة ، احترازًا عن المتحركة مثل : رَعْشَن[1] ، ضَيْفَن[2] ، فإنها تتبع حركة الأخر لا لتأكيد الفعل لكنها متحركة ، وقولنا : لا لتأكيد الفعل ، يحترز به عن مثل : اضربن .

وأما الموضع الثاني وهو في قسمته ، فهو ينقسم إلى ستة أقسام :

أولها : تنوين التمكين ، وهو اللاحق لآخر الاسم دلالة على أمكنيته مثل زيد وعمرو ورجل ، فإن زعم التنوين في مثل : رجل ، للتكثير فهو مردود بما إذا أسمينا رجلا بـ : فِلْسٍ وثوب ؛ أن يبطل تنوينه لزوال التنكير .

أ/١٤٥ ظ وثانيها : تنوين التنكير / فهو اللاحق بآخر الاسم دلالة على كونه غير معين نحو : صَهْ وَصهٍ ، وسَيبويهْ وسَيبويهٍ آخر ، فإن إظهار التنوين في هذه الأسماء دلالة علي عدم التعيين

وثالثها : تنوين العوض ، وهو اللاحق بالاسم خلفًا عن المحذوف وهو يكون إما عن جملة نحو : يَوْمَئِذٍ ، وسَاعَتيئذٍ ، ونحو قوله تعالى : « إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَها »(٣) ، إلى قوله: « يَوْمَئِذٍ »[4] ، وإما عن مضاف نحو قوله تعالى : « وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ »[5] فإن

---

(١) « ويقال : رجل رعشن ، للذي يرتعش ، وجمل رعشن ، لا هتزازه في السير ، والنون فيهما زائدة » الصحاح : (رعش) .

(٢) « الضيفن : الذي يجئ مع الضيف ، والنون زائدة » الصحاح : (ضيف) .

(٣) الآية «١» من سورة الزلزلة .

(٤) من الآية «٤» من سورة الزلزلة .

(٥) من الآية «٩١» من سورة المؤمنون .

التقدير : على بعضهم ، وأما عن الاعلال نحو : جَوارٍ ، وغَواشٍ(٦) .

ورابعها : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق بآخر صيغة جمع المؤنث إذا سمي به علمًا كامرأة سميتها بـ : مسلمات ، وكقوله تعالى : « فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ »(٧) فإن هذا التنوين ليس بتنوين تمكين لأن الاسم لا ينصرف للتعريف والتأنيث وليس للتنكير ، لأن الاسم علم ، ولا تنوين عوض ؛ وإنما هو تنوين مقابلة - على الصحيح - وقد تقدم ذكر الخلاف فيه(٨) .

وخامسها : تنوين الترنم ، وهو اللاحق بآخر الأبيات المطلقة قال جرير(٩) :

[٢٣٣] أَقِلِّي اللَّومَ عاذلَ والعِتَابَنْ *** وَقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وقال الآخر(١٠) :

[١٣٤] يا صَاحِ ما هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ *** مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

---

(٦) ينظر : كتاب سيبويه (٣/٣١٠) ، ما ينصرف وما لا ينصرف (١١٢) ، وشرح ابن يعيش (١/٦٣) ، وشرح الرضي (١/٥٨).

(٧) من الآية «١٩٨» من سورة البقرة .

(٨) ينظر ص(١٥٤) فما بعدها .

(٩) هو جرير بن عطية الخطفي - كما ذكر الشارح - ينظر ديوانه (٦٤) .

والبيت من شواهد سيبويه (٤/٢٠٥ ، ٢٠٨) ، وينظر : المقتضب (١/٢٤٠) ، والأصول (٢/٣٨٦) ، والخصائص (١/١٧١) ، والمقتصد (١/٧٥) ، ونتائج الفكر (١٩٤) ، والارشاد (٩٩) والخزانة (١/٦٩) .

(١٠) هو العجاج ينظر ديوانه (٢/٢١٩) ، والبيت مركب من أرجوزتين مختلفتين ، فصدر الشاهد عجزه :

.... *** من طلل أمسى تخال المصحفا

وهو مطلع أرجوزة عدد أبياتها (١٦٦) بيتًا ، وعجز الشاهد هو عجز لبيت آخر في أرجوزة أخرى وهو :

ما هاج أحزانًا وشجوًا قد شجا *** ....

والشاهد من شواهد سيبويه (٤/٢٠٧) ، وينظر : الأصول (٢/٣٨٧) ، والخصائص (١/١٧١) ، ونتائج الفكر (١٩٤) وشفاء العليل (١/٩٨) ، والخزانة (٣/٤٤٣) .

وقوله : « الذرفا » جمع ذرافة وهي الدمعة تسيل من العين ، « الأتحمي » ضرب من البرود ، « أنهجا » أنهج الثوب إذا أخذ في البلى . الصحاح (ذرف) ، (تحم) ، (نهج) .

و(١١)

[٢٣٥] .... *** يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

وسادسها : التنوين الغالي ، وهو اللاحق بآخر الأبيات المقيدة ، قال رُؤبة(١٢) :

[٢٣٦] وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِيْ المُخْتَرَقَنْ *** مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقَنْ

يروى : بفتح القاف وكسرها ، والفتح أولى .

وأما الموضع الثالث : وهو في أحكامه ، فله أحكام خمسة :

الحكم الأول : أنه يحذف مع العلم الموصوف بـ (ابن) مضافًا إلى علم ، نحو : هذا زيد بن عمرو .

الحكم الثاني : أن محله لام الكلمة ، لأنه تابع لحركة الإعراب(١٣) .

الحكم الثالث : أن أصله أن يكون ساكنًا، وإنما يقدم على تحريكه لالتقاء الساكنين

---

(١١) هو رؤبة ، ينظر ملحقات ديوانه ص (١٨١) ، وصدر الشاهد :

تقول بنتي قد أنى إناكا *** ....

والبيت من شواهد سيبويه (٣٧٥/٢) ، وينظر : الأصول (٣٨٧/٢) ومعاني الحروف (١٢٥) ، والمسائل العضديات (٢٦٦) ، وإيضاح الشعر (٩٢) ، والخصائص (٩٦/٢) ، وتذكرة النحاة (٤٩٥) ، وشفاء العليل (٤٥٥/١) ، والخزانة (٣٦٢/٥) .

(١٢) هو رؤبة ـ كما ذكر الشارح ـ ينظر ملحقات ديوانه (١٠٤) .

البيت من شواهد سيبويه (٢١٠/٤) ، وينظر : الايضاح العضدي (٢٦٧/١) والمحتسب (٨٦/١) ، والمقتصد (٧٥/١) ، والتبصرة (٢٩٠/١) وشرح الوافية (٤٢٢) ، والملخص (٥٢٠/١) ، والإرشاد (٩٩) والخزانة (٨٢/١) .

قوله : « قاتم الأعماق » مغبر النواحي ، « خاوي المخترق » أي متسع المر ، « الأعلام » الجبال ، « الخفق » خفقت النجوم غابت . الصحاح (قتم) ، (خرق) ، (علم) ، (خفق) .

(١٣) جاء في شرح الوافية للمصنف (٤٢٣) : « وإن كان التنوين في علم موصوف بابن مضاف إلى علم كقولك : مررت بزيد ابن عمرو ، فإنهم يحذفونه اختصارًا لكثرة وقوع مثله ، ولو قلت مررت بزيد بن أخيك لم تحذف التنوين ، لأنه لم يضف فيه (ابن) إلى علم ، ولو قلت : زيد بن عمرو لم تحذف التنوين أيضًا لأنه لم يقع فيه (ابن) صفة ، وإنما وقع خبرًا » وقد نظم المصنف هذا المعنى فقال :

وإن يكن في علم وقد وصف *** بابن مضاف علم فقد حذف

وينظر : شرح الرضي (٤٠٢/٢) .

في مثل قوله تعالى : « عَذَابٍ ، ارْكُضْ بِرِجْلِكَ »[١٤] ، ويكسر في نحو قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ »[١٥] .

الحكم الرابع : أن طرحه عن الاسم المتمكن لا يسوغ ، وقد يحذف لالتقاء الساكنين كقول الشاعر[١٦] :

[٢٣٧] فَألفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ *** ولاَ ذَاكرَ اللَّهَ إلاّ قَلِيْلاَ

وقُرِئ قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ، اللَّهُ الصَّمَدُ »[١٧] بطرح التنوين[١٨] .

الحكم الخامس : أنه يبدل من التنوين ألفًا في حالة النصب .

****

****

****

---

(١٤) من الآية «٤٢» ومن الآية «٤٣» من سورة ص .

(١٥) الآية «١، ٢» من سورة الإخلاص .

(١٦) هو أبو الأسود الدؤلي ، ينظر مستدرك ديوانه ص (١٢٣) .

البيت من شواهد سيبويه (١٦٩/١) ، وينظر المقتضب (٣١٢/٢) ، ومجالس ثعلب (١٢٣/١) ، والمسائل المشكلة (١٦٢) والخصائص (٣١١/١) ، والاقتضاب (٣٥٥) ، وإصلاح الخلل (٣٩٧) ، والتبصرة (٧٢٩/٢) ، ومغني اللبيب (٥٥٥/٢) ، والخزانة (٣٧٤/١١) .

(١٧) تقدمت هاتان الآيتان .

(١٨) قال الألوسي في روح المعاني (٣٥٢/٣٠) : « وقرأ إبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السمال ، وأبو عمرو في رواية يونس ، ومحبوب ، والأصمعي ، واللؤلوي ، وعبيد : «أحدالله» بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف ، وهو موجود ، وأكثر ما يوجد في الشعر ..... » وينظر : الكشاف (٢٩٨/٤) .

[نُونُ التَّأْكِيْدِ]

قوله : (نُونُ التَّأكِيْدِ : خَفِيْفَةٌ سَاكِنَةٌ ، وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الأَلِفِ وَتَخْتَصُّ بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ ، وَالتَّمَنِّي ، وَالعَرْضِ وَالقَسَمِ ، وَقَلَّتْ فِي النَّصِّ ، وَلَزِمَتْ فِي مُثْبَتِ القَسَمِ وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ : إِمَّا تَفْعَلَنَّ وما قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ المَذْكُورِيْنَ مَضْمُومٌ ، وَمَعَ المُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ ، وَفِيْمَا عَدَاهُ مَفْتُوحٌ ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ : اضْرِبَانِّ ، وَاضْرِبْنَانِّ وَلا تَدْخُلُهُمَا / الخَفِيْفَةُ خِلافًا لِيُونُس ، وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيْرِ البَارِزِ كَالمُنْفَصِلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَالمُتَّصِلِ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ : هَلْ تَرَيِنَّ ، وَتَرَوُنَّ ، وَاغْزُونَّ ، وَاغْزِنَّ ، وَالمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنَيْنِ وَفِي الوَقْفِ فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ ، وَالمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفًا) . ١٤٦/أ ظ

والكلام من نونى التاكيد يقع في ثلاث مواضع :

الأول : في حدها وبيان مواقعها ، والثاني في أحكامها العامة ، والثالث : في أحكامها الخاصة .

أما الموضع الأول : وهو في حدها فهو ما ذكر الشيخ ، وقال الإمام : هي حرف زائد يلحق بأواخر الأفعال الطلبية أو ما أشبهها لتاكيدها[1] .

فقوله : حرف ، عام ، وقوله : زائد يخرج عنه ما كان أصليًا نحو : حسن ، وحزن وقوله : يلحق بأواخر الأفعال ، يخرج عنه ما يكون في أوائلها نحو : السين ، وسوف ، وقوله : الطلبية ، يخرج عنه ما ليس بطلب وقوله : أوما أشبهها ، يدخل النفي وما أشبهه من التقليل فإنه لا يدخله إلا على جهة تشبيهه له بالنهي .

وأما بيان مواقعها ، فهو لا يكون إلا في الأفعال ، فأما قول الشاعر[2] :

[٢٣٨] أَرَأَيتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُوْدَا *** مُرَجلاً وَيلْبَس البُرُوْدَا

---

(١) الأزهار الصافية (١٠٢٥/٢) .

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، ينظر : ملحقات ديوانه ص(١٧٣)

الشاهد في : الخصائص (١٣٦/١) ، والمحتسب (١٩٣/١) وإعراب ثلاثين سورة (١٣٨) ، وشرح الرضي (٤٠٤/٢) ، وأوضح المسالك (٢٤/١) ، ومغني اللبيب (٣٣٩/١) ، والخزانة (٤٢٠/٦) .

قوله : « أملودا » الأملود هو الناعم ، « مرجلا » يقال : شعر مرجل إذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطًا ، « البرودا » ضرب من الثياب . الصحاح : (ملد) ، (رجل) ، (برد) .

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرِ الشُّهُودَا

فإنه متأول على : أتقولن ، فكأنه أدخله على الفعل المضارع .

ودخولها في الأفعال على ثلاثة أضرب : جائز ، وواجب ، وممتنع .

فالممتنع في الفعل الماضي والمضارع الذي ليس بطلب ، فالماضي لأنه قد تقضى ومضى فاستحال تأكيده ، وأما الأفعال المضارعة الخبرية فإنه مخبر بأنها قد وقعت فلا حاجة إلى توكيدها ، وأما الواجب ففي القسم ، وأما الجائز فيما عداه وجملتها سبعة : الأمر النهي، والتمني ، والعرض ، والترجي ، والشرط الموكد ، والنفي ، والتقليل .

ودخولها على هذه الأفعال على ثلاثة أضرب :

منها ما كثر استعماله مؤكداً ، وذلك الشرط ، وقد أشار إليه بقوله : (وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ) .

ومنها ما يكون قليلا وهو النفي ، وقد أشار إليه بقوله : (وَقَلَّتْ فِي النَّفْي) .

ومنها ما يكون متوسطاً بين ذلك ، وبين سائرها وامثلتها ظاهرة ، لكن التقليل يكون بـ : (رُبَّ) نحو قول الشاعر[٣] :

[٢٣٩] رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ *** تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

وكذلك : قلما يفعلن ، ونقيضه : كثر ما يفعلن .

وأما الموضع الثاني : وهو في أحكامها العامة ، فلها أحكام ستة :

الحكم الأول : أنهما لا يكونان إلا في الأفعال لأنهما بمنزلة النفس والعين / في الأسماء . ١٤٦/أ ظ

---

(٣) هو : جذيمة الابرش ، المعروف بالوضاح .

البيت من شواهد سيبويه (٥١٨/٣) وينظر : المقتضب (١٥/٣) ، والإيضاح العضدي (٢٦٦/١) ، والعمدة (٢٧٦/٢) والمقتصد (٨٣٤/٢) ، والتبصرة (١٩٠/١) ، والفوائد المحصورة (٣٧٤) ، وشفاء العليل (٨٨٤/٢) ، والخزانة (٤٠٤/١١).

قوله : « أوفيت » أشرفت وظهرت ، « شمالات » الريح التي تهب من ناحية القطب .

الصحاح (وفى) ، (شمل) .

الثاني : أنهما مشتركان في الحرفية ، الثالث : أنهما مشتركان أن كل واحد منهما مبني لكونه حرفًا ، والرابع : أنهما لا يكونان إلا في الأمور الطلبية .

الحكم الخامس : أنهما يشتركان بأن الفعل معهما مبني لأنه لو أعرب لكان إعرابه إما أن يكون بالحركة أو بالحرف ، أما الحرف فمحال ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع النونات فيثقل النطق بها ، وأما بالحركة فهو باطل ، لأن آخر الفعل مبني على الضم مع جماعة المذكورين والكسر مع المخاطبة والفتح فيما سواه ، وهو معتمد فيه البناء لأجل زوال الكسر ، وبناؤه كما ذكر نحو : اخرجن يا رجال - بالضم - اضربن يا امرأة - بالكسر - اضربن يا زيد - بالفتح - فتجده مضمومًا مع جماعة الرجال ، ومكسورًا مع المخاطبة المؤنثة ومفتوحًا فيما عداه ، هذا إذا كان الفعل ليس بمعتل اللام .

الحكم السادس : أنهما مشتركان في أن الفعل المعتل اللام بـ : الواو والياء ؛ تحذف منه اللام مع جماعة المذكورين ، ومع المخاطب المؤنث وثبتت فيما سواه ؛ فتقول : ارمن واغزن يا رجال ، وارمن واغزن يا امرأة ، وأما ما عداه فتثبت اللام ، وهو حيث يكون لما عدا جماعة المذكر ومخاطب المؤنث - كما تقدم - فتقول : اغزون يا رجل ، وارمين ، واخشين يا رجل واخشينان يا نساء ، واغزونان يا نساء ، وارمينان يا نساء فتثبت اللام ، وإنما كان كذلك لأن الكسرة ثقيلة مع المخاطب المؤنث على حرف العلة فحذفت ، أما جماعة المذكرين فلأن آخر الفعل مضموم ، والضمة ثقيلة على المعتل بـ : الياء ، وأما المعتل بـ : الواو ، قليلا يجمع بين واوين فلهذا حذفت اللام فيهما ، وما عداهما مما قبل حرف العلة مفتوح ، فلهذا خفت فلم تحذف، ومع جماعة المؤنث المعتل بـ : الواو ، قبلها ضمة - أيضًا - فلم تثقل فبقيت نحو : اغزويان .

وأما الموضع الثالث : وهو ما يخص كل واحد منهما ، فجملته خمسة : الحكم الأول : أن الثقيلة مركبة من حرفين ، وتنزل في تأكيد الأفعال بمنزلة التأكيد في الأسماء .

الحكم الثاني : أن الثقيلة تدخل في كل موضع من الأفعال بخلاف الخفيفة فإنها لا تدخل في فعل الاثنين من المذكر والمؤنث ، ولا في فعل في جماعة النساء على رأي الجماهير من

النحاة ؛ لأنها لو دخلت لأدى إلى الجمع بين ساكنين على غير شرطهما ، وإما إلى حذف الألف وإما إلى تحريك النون ، وكل منهما خلاف القياس خلافًا للكسائي والفراء من أهل الكوفة وهو رأي يونس البصري(٤) ؛ فإنهم جوزوا الجمع بين الساكنين ، اكتفاء بأحد الشرطين في الجمع بين الساكنين وهي حروف المد واللين ، وأصل نحاة البصرة أن لا يجمع بين ساكنين إلا بشرطين:

أحدهما : أن يكون أحدهما حرف مد ، ولين .

١٤٧/أ / الثاني : أن يكون الثاني مدغمًا نحو : دابَّة ، وشابَّة(٥) .

ظ

الحكم الثالث : أن النون الشديدة تكون عند الوقف على حالة واحدة بخلاف النون الخفيفة ؛ فإنك إذا وقفت عليها نظرت ؛ فإن كان ما قبلها مفتوحًا قلبت ألفًا تشبيهًا بالتنوين وإن كان غير مفتوح حذفت ، وترد ما حذف لأجلها فتقول : هل تضربن ؟ هل تضربون ؟ بواو الضمير ونون الإعراب اللذين حذفًا من قبل ، وتقول في نحو : اضربن ، اضربوا بإعادة واو الضمير فعلى هذا فقس .

الحكم الرابع : أن النون الشديدة تكون ثابتة عند ملاقاة الساكن فتقول :

اضرب الرجل ، بخلاف الخفيفة فإنها تحذف عند ملاقاة الساكن تقول في الخفيفة : اضرب الرجل - بالفتح - وعليه قول الشاعر(٦) :

[٢٤٠] لَاتُهِيْنَ الفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ *** تَرْجِعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

---

(٤) جاء في كتاب سيبويه (٥٢٧/٣) : « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيدًا ، واضربنان زيدًا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا يدغم » .

(٥) عقد ابن الانباري في الإنصاف (٦٥٠/٢) مسألة لهذا الخلاف رجح فيها رأي البصريين ، وينظر : شرح المصنف (٨٠٣) وشرح الرضي (٤٠٥/٢) .

(٦) هو الأضبط بن قريع السعدي .

الشاهد في : معاني الحروف (١٥٠) ، والمسائل المشكلة (٤٣٧) ، والمسائل العسكرية (٢٨٠) ، واللمع (٢٦٤) والتبصرة (٤٣٤/١) ، والفوائد المحصورة (٤٠١) ، والمساعد (٦٧٤/٢) ومغني اللبيب (١٥٥/١) ، والخزانة (٤٥٠/١١) .

الحكم الخامس : أن النون الخفيفة تكتب بالألف .

قوله : (وهُمَا فِي غَيْرِهَمَا مَعَ الضَّمِيْرِ البَارِزِ فإنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالمُتَّصِلِ) .

يعني النونين في غير التثنية ، والجمع المؤنث مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول : اضربوا ، اضربن ، بحذف الواو ؛ كما تقول : اضربوا القوم ، فتحذف الواو ، فحكم النون حكم الكلمة المنفصلة تحذف لها ما تحذف للكلمة المنفصلة ـ مثل ما قدمناه[٧] ـ وكذلك : اضربي ، بحذف الياء مع النون لفظاً وغرضه أن النون في الأفعال المعتلة ، لأن الصحيحة لا إشكال فيها ، وإن لم يكونا مع ضمير بارز كانا كالكلمة المتصلة نحو : ترى ، واغز ؛ فتقول : ترين ، واغزون ؛ بفتح الياء أو الواو كالمتصل لأنه لما اتصلت نون التأكيد وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه ، ووجب فتح الياء ، والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بكلمة أخرى نحو : ألف التثنية ، ولهذا تقول في التثنية : رياوا ، واغزوا ، وقد مثل الشيخ بستة أمثلة :

فالأولان مع الضمير البارز ، وهو : واو الجمع للمذكر المخاطب ، والياء للمخاطبة وهما : هل ترون ، وترين فأصل ترون : ترأيون فالقيت حركة الهمزة على الراء قبلها، وحذفها من أجل أنها ساكنة فصار : تريون ثم قلبت الياء واواً لأجل الضمة عليها فصارت : تروون وحذفت الواو التي قبل واو الضمير فبقى : ترون ، فأدخلت نون التأكيد فوجب حذف نون الإعراب لأجل البناء فالتقى ساكنان : الواو ونون التأكيد ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ؛ كما كنت تفعل في الكلمة المنفصلة نحو : « ولا تَنْسُوا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ »[٨] فحذفت الواو .

وأما (تَرَيِنْ) للمخاطبة فأصله ـ أيضًا ـ ترأيين ، فعلت في الهمزة من النقل والحذف

---

(٧) ينظر ص(٣٧٢) .

(٨) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة .

مافعلت فيما تقدم فصار : ترين ؛ فحذفت الياء الأولى تخفيفًا فصار : ترين فلما أدخلت نون التأكيد التقي ساكنان : الياء [التي[٩] هي ضمير ، ونون التأكيد ؛ فيجب الكسر لالتقاء الساكنين لأن الأول منهما ياء ساكنة قبلها فتحة ، وحكم مثلها في المنفصل أن تكسر نحو : اخشى القوم ولم ترى الناس ، فمن أجل ذلك وجب أن تقول عند دخول النونين : اخشين ، ولا ترين ، قال الله تعالى : « فَإِمَّا تَرَيِنَّ »[١٠]] .

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

************* ************** *************** *************
************* ************* *************

(٩) من قوله : « التي هي ضمير » حتى قوله : « قال الله تعالى : « فإما ترين » غير موجودة بالأصل ولا في (ب) والمثبت من الأزهار الصافية (١٠٣٨/٢) وقد جعلته بين معقوفين .

(١٠) تقدمت هذه الآية ص (٣٥٨)

الفهارس

أ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

ـ ب ـ فهرس الحديث

ـ جـ ـ فهرس الأثر

د ـ فهرس الأمثال

هـ ـ فهرس كلام العرب

تابع فهرس كلام العرب

ـ و ـ فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	الشاهد	رقم الشاهد
٣٣١	أين المفـــر والإله الطالب * والأشـــرم المغلوب ليس الغـــالب	٢١٨
	* الباء المكسورة *	
٣١	إنّ من لام في بني بنت حسـا ن ألمه وأعصـه في الخطوب	١٦
١٤٠	كأنه وجه تركيين قد غضبا * مستهدف لطعان غير تذبيب	٧٨
١٤٠	كـأنما عطية بن كعب * ظعينة واقفة في ركب ترتج الياه ارتجاج الوطب	٧٩
١٨٦	فلولا اللـه والمهـر المقـدّى * لأبت وأنت غـربال الإهاب	١٠٧
١٩٢	كأن صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء درّ على أرض من الذهب	١١٢
٢١٩	لولا توقع معتـر فـأرضيـه * مـا كنت أوثر إترابًا على ترب	١٢٤
٢٣٠	إذا قصرت أسيافنا كـان وصلها * خطانا إلى أعدائنا فنضـارب	١٣٥
٢٤١	أمرتك الخير فافعل مـا أُمرت بـه * فقد تركتك ذا مال وذا نشب	١٣٦
٢٦٠	جياد بني أبي بكـر تسامي * على كـان المسومة العراب	١٦٠
	* التاء الساكنة *	
٩٧	إذا الرِّجـال بالرجـال التـقت * أمـخـدج في الحـرب أم أتمت	٥٨
	* التاء المضمومة *	
٤٥	فـإن البئـر بئـر أبـي وجـدّي * وبئـري ذو حـفرت وذ طويت	٢٤
٢٤٩	قـد كنت أحجـو أبا عمـرو أخـاثقـة * حـتى ألمت بنا يومًا ملمَّات	١٤٨
٣٧١	ربمـا أوفيـت فـي علـم * يرفـعن ثوبي شمـالات	٢٣٩
	* التاء المكسورة *	
٩٤	فساغ لي الشـراب وكنت قبـلاً * أكـاد أغص بالماء الفـرات	٥٤
١٢٩	علق من عنائـه وشقـوتـه * بنت ثماني عشرة من حجته	٧٣
١٨٣	أنعتهـا إني مـن نعاتهـا * كوم الذُّرى وادقة سراتها	١٠٤

رقم الشاهد	الشاهد	الصفحة
	* القاف المكسورة *	
٣٧	تدع الجماجم ضاحياً هامتها * بـله الأكـف كأنهـا لـم تخلـق	٦٣
١٠٢	هل أنت باعث دينار بحـاجتنا * أو عـبـد رب أخـا عـون بن مـخـراق	١٧٦
٢٠٢	وإلا فـاعلمـوا أنـا وأنتـم * بغـاة مـا بقـينا في شـقـاق	٣١٤
	* الكاف المفتوحة *	
٤	أتتك عنس تـقطـع الأراكـا * إليك حـتى بلغت إياكـا	١٧
٢٣٥	تقـول بنتي قـد أني أناكـا * يا أبتي علك أو عـسـاكـا	٣٦٨
	* الكاف المكسورة *	
٣٨	تراكـهـا من إبل تراكـهـا * أمـا ترى الموت لدى أوراكـهـا	٦٤
٧٦	كـأن بين فكهـا والفـك * فـأرة مـسك ذبحت فـي سك	١٣٩
	* اللام الساكنة *	
٥٥	فياليت شعري هل لك الدهر أوبة * فحسبي من الدنيا رجوعك لي بجلْ	٩٥
٩٠	ضـعـيف النكـاية اعـداءه * يخـال الفـرار يراخـي الأجل	١٦٨
٢١٩	آلا يا اصبحاني قبل غارة سنجال * وقبـل منايا حـاضـرات وآجال	٣٣٢
	* اللام المفتوحة *	
١٨	أبني كليب إن عـمـي اللـذا * قـتـلا الملوك وفككا الأغـلالا	٤١
٣٦	آلا أبلغا ليلـى وقولا لها هـلا * فـقد ركبت أمراً أغر محجلاً	٦٣
٧٥	فـلا مـزنة ودقت ودقـهـا * ولا أرض أبقل إبقـالهـا	١٣٥
٩٣	أخـا الحـرب لبّاساً إليـهـا جلالهـا * وليس بولاَّج الخـوالف أعـقـلا	١٧٤
١٢٨	محـمـد تفـد نفسك كـل نفـس * إذا مـا خـفت من أمـر تبـالا	٢٢٥، ٢٣٣
٢٠٨	لقـد علـم الضـيـف والمرملـون * إذا أغـبـر أفق وهبت شمـالا	٣١٨
	بانك ربيـع وغـيـث مـريـع * وأنك هناك تكون الثـمـالا	

ـ ز ـ فهرس الأعلام المترجم لهم من النحاة والقرّاء

ــ ح ــ فهرس القبائل

ـ ط ـ فهرس الكتب

ــ ي ــ فهرس الأماكن والبلدان

ك ـ فهرس مصادر البحث

أ ـ الرسائل العلمية :

* الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب للعلوي ـ القسم الثاني ـ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ت / عبدالحميد مصطفى السيد ١٣٩٩هـ .

* شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها : ابن الحاجب ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ت / جمال عبدالعاطي مخيمر ١٤٠١هـ .

* النهاية في شرح الكافية لابن الخباز ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ت / عبدالله حاج .

ب ـ المطبوعات :

١ ـ ابن الطراوة النحوي ، للدكتور عياد الثبيتيّ ، ط / نادي الطائف الأدبي (ط/١) ١٤٠٣هـ .

٢ ـ أبو علي الفارسي ، للدكتور عبدالفتاح شلبيّ ، ط/ دار المطبوعات الحديثة (ط/٣) ١٤٠٩هـ .

٣ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة ، ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/دار الجيل (ط/٤) ١٣٨٢هـ .

٤ ـ أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافيّ ، ت / طه الزيني ومحمد خفاجي ط/الحلبي (ط/١) ١٣٧٤هـ .

٥ ـ الأزهية في علم الحروف للهروي ت / عبدالمعين الملوحيّ ، ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ .

٦ ـ أساس البلاغة للزمخشري ط/ دار صادر ١٩٦٥م .

٧ ـ أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانيّ ت / هـ . ريتر ط / دار المسيرة (ط/٣) ١٤٠٣هـ .

٨ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ت / عبدالإله نبهان وزملائه ط / مجمع اللغة العربية بدمشق .

٩ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ط / دار الكتب العلمية ببيروت (ط/١) ١٤٠٥هـ .

١٠ ـ إشارة التعيين لأبي المحاسن اليمني ت / د . عبدالمجيد ذياب ط / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ط/١) ١٤٠٦هـ .

١١ ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسيّ ت / حمزة النشرتي ط / دار المريخ (ط/١) ١٣٩٩هـ .

١٢ ـ إصلاح المنطق لابن السكيّت ت / أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط / دار المعارف (ط/٣) .

١٣ ـ الأصمعيات للأصمعيّ ت / أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط / دار المعارف ١٣٩٦هـ .

١٤ ـ الأصول في النحو لابن السرّاج ت / عبدالحسين الفتلي ط/مؤسسة الرسالة (ط/٣) ١٤٠٨هـ .

١٥ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية ط / عالم الكتب ١٤٠٦هـ .

١٦ ـ إعراب القرآن للنحاس ت / زهير غازي زاهد ، ط / عالم الكتب (ط/٢) ١٤٠٥هـ .

١٧ ـ الأعلام للزركليّ ، القاهرة ١٣٧٤هـ .

١٨ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسيّ ط / دار الجيل بيروت ١٣٩٣هـ .

١٩ ـ الاقناع في القراءات السبع لابن الباذش ت / عبدالمجيد قطامش ط/دار الفكر (ط/١) ١٤٠٥هـ .

٢٠ ـ أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ت / هادي حمودي ط/عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٥هـ .

٢١ ـ الأمالي الشجرية لابن الشجريّ ط / دار المعرفة .

٢٢ ـ أمالي القالي لأبي علي القاليّ ط / دار الكتب العليمة .

٢٣ ـ أمالي المرتضي ـ غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضي ـ ت / محمد أبوالفضل إبراهيم ط / الحلبي (ط/١) ١٣٧٣هـ .

٢٤ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطيّ ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٧٠هـ .

٢٥ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الانباريّ ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ط / مطبعة السعادة (ط/٤) ١٩٦١م.

٢٦ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط/دار الفكر .

٢٧ ـ الإيضاح العضديّ لأبي علي الفارسي ت / د . حسن شاذلي فرهود ط/دار العلوم ١٤٠٨هـ .

٢٨ ـ إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ت / د . حسن هنداوي .

٢٩ ـ البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي ط/دار الفكر (ط/٢) ١٤٠٣هـ .

٣٠ ـ البخلاء للجاحظ ت / أحمد العوامري وعلي الجارم ط / دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ .

٣١ ـ البداية والنهاية لابن كثير ط / مطبعة السعادة .

٣٢ ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة تاليف / عبدالفتاح القاضيّ ط/الحلبي (ط/١) ١٣٧٥هـ .

٣٣ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشيّ ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/دار الفكر (ط/٣) ١٤٠٠هـ .

٣٤ ـ البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ت / د . عياد الثبيتي ط / دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ .

٣٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط /الحلبي (ط/١) ١٣٨٤هـ .

٣٦ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآباديّ ت / محمد المصريّ ط/وزارة الثقافة بدمشق ١٣٩٢هـ .

٣٧ ـ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ت / طه عبدالحميد طه ، مراجعة / مصطفى السقا ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .

٣٨ ـ البيان والتبيين للجاحظ ت / فوزي عطوي ط/دار صعب .

٣٩ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ت / السيد صقر ط/ دار الكتب العلمية (ط/٣) ١٤٠١هـ .

٤٠ ـ التبصرة والتذكرة للصيمريّ ت / د . فتحي عليّ الدين ط / دار الفكر (ط/١) ١٤١٠هـ .

٤١ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذيّ للمباركفوري ط / دار الفكر (ط/١) ١٤١٠هـ .

٤٢ ـ التخمير للخوارزميّ ت / د . عبدالرحمن العيثمين ط/دار الغرب الإسلامي (ط/١) ١٤١٠هـ .

٤٣ ـ تذكرة النحاة لأبي حيَّان ت / د. عفيف عبدالرحمن ط/ مؤسسة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٦هـ .

٤٤ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت / محمد كامل بركات ط/دار الكتاب العربي ١٣٨٨هـ .

٤٥ ـ التنبيه على أمالي القالي للبكري ط/ دار الكتب ١٣٤٤هـ .

٤٦ ـ التوطئة لأبي علي الشلوبين ت / يوسف المطوع ط/دار التراث العربي .

٤٧ ـ الجمل لأبي القاسم الزجاجيّ ت / د . علي توفيق الحمد ط/ مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٤هـ .

٤٨ ـ الجنى الداني في حروف المعانيّ للمراديّ ت / د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم ط/ المكتبة العربية (ط/١) ١٣٩٣هـ .

٤٩ ـ حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ط/الحلبي .

٥٠ ـ حروف المعاني للزجاجيّ ت / علي الحمد ط /مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٤هـ.

٥١ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ ت / عبدالسلام هارون ط/ مكتبة الخانجي (ط/١) ١٤٠٦هـ .

٥٢ ـ الخصائص لابن جنيّ ت / محمد علي النجار ط/دار الكتاب العربيّ ١٣٩٩هـ .

٥٣ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبدالخالق عضيمة ط/ مطبعة السعادة (ط/١) ١٣٩٢هـ .

٥٤ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ط/دار المعرفة ببيروت (ط/٢) ١٣٩٣هـ .

٥٥ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ت / د . أحمد الخراط ط/ دار القلم (ط/١) ١٤٠٨هـ .

٥٦ ـ دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجانيّ ت / محمود شاكر ط / مكتبة الخانجي ١٤٠٤هـ .

٥٧ ـ ديوان عمرو بن أحمد الباهليّ ت / حسن عطوان ط / مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥٨ ـ ديوان الأخطل شرح مهدي ناصر الدين ط/دار الكتب العلمية .

٥٩ ـ ديوان الأعشى الكبير ـ ميمون بن قيس ـ شرح محمد محمد حسين ـ مكتبة الآداب القاهرة ١٣٣٠هـ .

٦٠ ـ ديوان ابن ميّادة ت / حنا حداد ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ .

٦١ ـ ديوان أبي الأسود الدؤليّ ت / الشيخ محمد حسن آل ياسين ط / دار المعارف (ط/٢) ١٣٨٤هـ .

٦٢ - ديوان أبي زبيد الطائيّ ت / نوري القيسيّ ط / مطبعة المعارف ١٩٦٧م .

٦٣ - ديوان أبي طالب ت / محمد صادق بحر العلوم .

٦٤ - ديوان أبي صيفي بن الأسلت ت /د. حسن باجودة ط / مكتبة دار التراث . القاهرة .

٦٥ - ديوان أبي النجم العجليّ ت / علاء الدين أغا ط / النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ .

٦٦ - ديوان أبي نواس ت / أحمد الغزاليّ ط / دار الكتاب العربيّ .

٦٧ - ديوان امرئ القيس ت / حسن السندوبيّ ط / المكتبة التجارية (ط/٥) .

٦٨ - ديوان أمية بن أبي الصلت ت / عبد الحفيظ السلطي (ط/٢) .

٦٩ - ديوان بشر بن أبي خازم ت / د . عزة حسن ط / وزارة الثقافة والإرشاد بدمشق ١٣٧٩هـ .

٧٠ - ديوان تأبط شراً ت / علي ذو الفقار شاكر ط/دار الغرب الإسلامي (ط/١) ١٤٠٤هـ .

٧١ - ديوان تميم بن مقبل ت / د . عزة حسن ط / وزارة الثقافة والإرشاد بدمشق .

٧٢ - ديوان جِران العَوْد برواية أبي سعيد السكريّ ط / دار الكتب المصرية (ط/١) ١٣٥٠هـ .

٧٣ - ديوان جرير ، شرح ، محمد الصاوي ط / دار الأندلس .

٧٤ - ديوان جميل بن معمر العذري ط / دار بيروت ١٣٨٥هـ .

٧٥ - ديوان حَسَّان بن ثابت ت/د . وليد عرفات ط / دار صادر .

٧٦ - ديوان حميد بن ثور الهلاليّ ت / عبدالعزيز الميمني ط / الدار القومية ١٣٧١هـ.

٧٧ ـ ديوان ذي الرمة ط / المكتب الإسلامي (ط/١) ١٣٨٤هـ .

٧٨ ـ ديوان الراعي النميريّ جمع / ناصر الحاني دمشق ١٣٨٣هـ .

٧٩ ـ ديوان رؤبة ت / وليم بن الورد ط / دار الآفاق الجديدة ط (٢) .

٨٠ ـ ديوان زهير بن أبي سُلمى ط / دار صادر بيروت ١٣٨٤هـ .

٨١ ـ ديوان زيد الخير ت / نوري القيسيّ ط / مطبعة النعمان .

٨٢ ـ ديوان الشمَّاخ بن ضرار ت / د . صلاح الدين الهاديّ ط / دار المعارف ١٩٦٨م .

٨٣ ـ ديوان طرفه بن العبد ت / دريّة الخطيب ولطفي الصقال ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ .

٨٤ ـ ديوان الطرِّماح ت / د . عزة حسن ط / مديرية إحيات التراث بدمشق ١٣٨٨هـ .

٨٥ ـ ديوان عبدالله بن الزَّبير الأسديّ ت / د يحيى الجبوري ط / دار الحرية ، بغداد ١٣٩٤هـ .

٨٦ـ ديوان عبيد الله بن قيس بن الرقيات ت / د . محمد يوسف نجم ط / دار بيروت ١٣٧٨هـ .

٨٧ ـ ديوان عبيد بن الأبرص ط / دار صادر ١٣٨٤هـ .

٨٨ ـ ديوان العجاج ت / د . عبدالحفيظ السلطي / مكتبة أطلس .

٨٩ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة ت / محمد محيى الدين عبد الحميد .

٩٠ ـ ديوان عمرو بن لجأ التميميّ ت / د . يحيى الجبوري ١٣٩٦هـ .

٩١ ـ ديوان عمرو بن معد يكرب صنعة / هاشم الطعان .

٩٢ - ديوان عنترة العبسيّ ت / عبدالمنعم خفاجي ط / مكتبة القاهرة (ط/١) ١٣٨٨هـ .

٩٣ - ديوان الفرزدق جمع وشرح / علي فاعور ط / دار الكتب العلمية (ط/١) ١٤٠٧هـ .

٩٤ - ديوان القطاميّ ت / د . إبراهيم السامرائي و د . أحمد مطلوب ط / دار الثقافة ، بيروت .

٩٥ - ديوان قيس بن الخطيم ت / د . ناصر الدين الأسد ط /مطبعة العاني (ط/١) ١٣٨١هـ .

٩٦ - ديوان كثيّر عزة جمع وشرح / د . إحسان عباس ط / دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ .

٩٧ - ديوان كعب بن زهير ، صنعة أبي سعيد السكريّ ط / دار الكتب المصرية (ط/١) ١٣٦٩هـ .

٩٨ - ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ ت / سامي العاني ط / مطبعةالمعارف (ط/١) ١٣٨٦هـ .

٩٩ - ديوان الكميت بن زيد الأسديّ جمع وتقديم / داود سلوّم .

١٠٠ - ديوان لبيد بن ربيعة ت / د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢م .

١٠١ - ديوان النابغة الجعدي ط / المكتب الإسلامي (ط/١) ١٣٨٤هـ .

١٠٢ - ديوان النابغة الزبياني ط / دار صادر .

١٠٣ - ديوان الهذليين ط / دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .

١٠٤ - ديوان يزيد بن مفرغ الحميريّ ت / د . عبدالقدوس أبو صالح ط / مؤسسة الرسالة ١٣٩٥هـ .

١٠٥ - رصف المباني في شرح المعاني للمالقيّ ت / د . أحمد الخراط ط / دار القلم (ط/٢) .

١٠٦ ـ روح المعاني للألوسيّ ط / دار الفكر .

١٠٧ ـ الروض الأنف للسهيليّ ت / طه عبدالرؤوف سعد ط /مكتبة الكليات الأزهرية.

١٠٨ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر ابن الأنباريّ ت / د . حاتم الضامن ط / مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٢هـ .

١٠٩ ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد ت / د . شوقي ضيف ط / دار المعارف (ط/٢) ١٤٠٠هـ .

١١٠ ـ سنن ابن ماجة ت / محمد فؤاد عبدالباقي ط / دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢هـ .

١١١ ـ سنن الدار قطنيّ ط / دار المحاسن ، القاهرة ١٣٨٦هـ .

١١٢ ـ سنن الدارميّ ط / دار إحياء السنة النبوية .

١١٣ ـ السنن الكبرى للبيهقيّ مُصَوَّر عن طبعة حيدر آباد ـ الدكن ١٣٥٥هـ .

١١٤ ـ سنن النسائيّ ط /المطبعة المصرية بالأزهر (ط/١) ١٣٤٨هـ .

١١٥ ـ سير أعلام النبلاء للذهبيّ ت / جماعة من المحققين ط / مؤسسة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٢هـ .

١١٦ ـ السيرة النبوية لابن هشام ت / مصطفى السقا وزميليه ط/الحلبي (ط/٢) ١٩٥٥م .

١١٧ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، القاهرة ١٢٥٨هـ .

١١٨ ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط / عالم الكتب .

١١٩ ـ شرح أشعار الهذليين للسكريّ ت / عبدالستار فراج ط / المدنيّ ١٣٨٤هـ .

١٢٠ ـ شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط/دار الكتاب العربيّ ، بيروت ١٩٥٥م .

١٢١ ـ شرح ألفية ابن معطي ت / علي الشوملي ط / مكتب الخريجي (ط/١) ١٤٠٥هـ .

١٢٢ ـ شرح التحفة الوردية لابن الورديّ ت / د . عبدالله الشلال ط / مكتبة الرشد١٤٠٩هـ .

١٢٣ ـ شرح التصريح على التوضيح للأزهريّ ط / دار إحياء الكتب العربية .

١٢٤ ـ شرح الجمل لابن عصفور ت / صاحب أبو جناح ، بغداد ١٤٠٢هـ .

١٢٥ ـ شرح جمل الزجاجيّ لابن هشام ت / د . علي محسن عيسى ط / عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٥هـ .

١٢٦ ـ شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط / عالم الكتب .

١٢٧ ـ شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفيّ ت / جماعة من العلماء ط / المكتب الإسلامي (ط/٧) ١٤٠٣هـ .

١٢٨ ـ شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباريّ ت / عبدالسلام هارون ط/دار المعارف .

١٢٩ ـ شرح القصائد العشر للتبريزيّ ط / دار الجيل .

١٣٠ ـ شرح قطر الندى وبَلّ الصدى لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط/ المكتبة العصرية .

١٣١ ـ شرح الكافية للرضي ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٣٢ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ت / د . عبدالمنعم هريدي ط/دار المامؤن .

١٣٣ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ت / د . رمضان عبدالتواب وزميليه ط / الهيئة المصرية للكتاب .

١٣٤ ـ شرح اللمع لابن برهان ت / د . فائز فارس ، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت (ط/١) ١٤٠٤هـ .

١٣٥ ـ شرح المفصل لابن يعيش ط / عالم الكتب .

١٣٦ ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ت / خالد عبدالكريم (ط/١) الكويت ١٩٧٦م .

١٣٧ ـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ت / د . موسى العليلي ط / مطبعة الآداب في النجف ١٤٠٠هـ .

١٣٨ـ شرح هاشميات الكميت ت / نوري القيسي ط / عالم الكتب (ط/١) ١٤٠٤هـ.

١٣٩ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيليّ ت / د . عبدالله البركاتيّ ط / المكتبة الفيصلية (ط/١) ١٤٠٦هـ .

١٤٠ ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهريّ ت / أحمد عبدالغفور عطار (ط/٢) ١٤٠٢هـ .

١٤١ـ صحيح البخاري ، ط / دار الشعب ١٣٧٨هـ .

١٤٢ ـ صحيح مسلم ت / محمد فؤاد عبدالباقي ط / الحلبي ، القاهرة ١٣٧٤هـ .

١٤٣ ـ الصناعتين للعسكريّ ت / علي البجاويّ ومحمد أبو الفضل إبراهيم ط/الحلبي القاهرة ١٣٧١هـ .

١٤٤ ـ الطالع السعيد الجامع لنجباء الصعيد للأدفويّ ت / سعد محمد محسن ط / الدار المصرية ١٩٦٦م .

١٤٥ ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكيّ ت / محمود الطناحيّ وعبدالفتاح الحلو ط / الحلبيّ (ط/١) .

١٤٦ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيديّ ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار المعارف .

١٤٧ ـ العصر الإسلاميّ لشوقي ضيف ط / دار المعارف (ط/٧) .

١٤٨ ـ العقد الفريد لابن عبدربه ت / محمد سعيد العريان ط / دار الفكر .

١٤٩ ـ العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق القيروانيّ ت /محمد محيى الدين عبدالحميد .

١٥٠ ـ عمل اليوم والليلة لابن السنيّ ت / عبدالقادر عطا ط / دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٩هـ .

١٥١ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلانيّ ط/ مكتبة الرياض الحديثة .

١٥٢ ـ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكريّ ط / دار الكتب العلمية ١٤٠١هـ .

١٥٣ ـ الفصول في العربية لابن الدهان ت / فائز فارس ط / مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٩ هـ .

١٥٤ ـ الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخميّ ت / أحمد عبدالغفور عطار ط / مكتبة الحياة (ط/١) ١٤٠٠هـ .

١٥٥ ـ في التعريب والمعرب ، المعروف بحواشي ابن بريّ على كتاب المعرب لابن الجواليقي ت / د . إبراهيم السامرائي ط / مؤسسة الرسالة (ط/٥) ١٤٠٥هـ .

١٥٦ ـ القاموس المحيط للفيروزآباديّ ط / مؤسسة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٧هـ .

١٥٧ ـ الكامل للمبرّد ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار الفكر العربي .

١٥٨ ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير ط / المطبعة الأزهرية المصرية .

١٥٩ ـ الكتاب لسيبويه ت / عبدالسلام هارون ط / المدنيّ (ط/٣) ١٤٠٨هـ .

١٦٠ ـ الكشاف للزمخشري ط / دار الفكر (ط/١) ١٤٠٣هـ .

١٦١ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاج خليفة استامبول ١٩٤١م .

١٦٢ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ت / محيى الدين رمضان ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .

١٦٣ ـ الكوكب الدريّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيه للأسنويّ ت / د . محمد حسن عواد ط / جمعية عمال المطابع التعاونية الأردن (ط/١) ١٤٠٥هـ .

١٦٤ ـ اللامات للزجاجيّ ت / د . مازن المبارك ط / المطبعة الهاشمية ١٣٨٩هـ .

١٦٥ ـ لباب الإعراب لتاج الدين الإسفرايينيّ ت / بهاء الدين عبدالوهاب ط/دار الرفاعي ، الرياض (ط/١) ١٤٠٥هـ .

١٦٦ ـ لسان العرب لابن منظور ط / دار صادر ١٣٨٨هـ .

١٦٧ ـ اللمع لابن جنيّ ت / د . حامد المؤمن ط / عالم الكتب (ط/٢) ١٤٠٥هـ .

١٦٨ ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيديّ ت / د . عبد الرحمن العثيمين (ط/١) ١٤٠٧هـ .

١٦٩ ـ ما ينصرف ومالا ينصرف للزَّجَّاج ت / هدى قراعة ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٩١هـ .

١٧٠ ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جنيٍّ ت / مروان العطية وشيخ الراشد ط / دار الهجرة (ط/١) ١٤٠٨هـ .

١٧١ ـ المثلث للبطليوسيّ ت / صلاح الفرطوسي ط / وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد ١٤٠١هـ .

١٧٢ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة ت / د . فؤاد سزكين ط / الخانجي ١٣٧٤هـ .

١٧٣ ـ مجالس ثعلب ت / عبدالسلام هارون ط / دار المعارف (ط/٥) .

١٧٤ ـ مجمع الأمثال للميدانيّ ت / محمد محيي الدين عبدالحميد ط / دار الفكر (ط/٣) ١٣٩٣هـ .

١٧٥ ـ المحتسب في تبيين وجوه شوَّاذ القراءات لابن جنّيّ ت / علي النجدي ناصف وزميليه ط / دار سزكين (ط/٢) ١٤٠٦هـ .

١٧٦ ـ المذكر والمؤنث لابن جنّيّ ت / د . طارق نجم ط / دار البيـان العربيّ (ط/١) ١٤٠٥هـ .

١٧٧ ـ المذكر والمؤنث للفراء ت / رمضان عبدالتواب ، القاهرة ١٣٩٥هـ .

١٧٨ ـ مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيّب اللغوي ت / محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٧٥هـ .

١٧٩ ـ المرتجل لابن الخشّاب ت / علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ .

١٨٠ ـ المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ ت / د . حسن هنداوي ط / دار القلم (ط/١) ١٤٠٧هـ .

١٨١ ـ المسائل العسكرية للفارسيّ ت / محمد الشاطر ط / المدني (ط/١) ١٤٠٣هـ.

١٨٢ ـ المسـائل العضـديات للفـارسي ت / علي جـابر المنصـوريّ ط / عـالم الكتب (ط/١) ١٤٠٦ هـ .

١٨٣ المسائل المشكلة للفارسي ت / صلاح الدين السنكاويّ ط / العانيّ .

١٨٤ ـ المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، حيدر آباد ١٩٦٢م .

١٨٥ ـ المسـتطاب في تاريخ علمـاء الزيدية الأطيـاب ليـحيى بن الحسين بن الإمـام المنصور بالله (مخطوط) .

١٨٦ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل ط / المكتب الإسلامي ، بيروت ١٣٩٨هـ .

١٨٧ ـ مشكل إعـراب القرآن لمكيّ بن أبي طالب ت / د . اتم الضـامن ط/ مـؤسـسـة الرسالة (ط/٢) ١٤٠٥هـ .

١٨٨ ـ مـصـادر الفكر الإسـلامي في اليمن للحبشيّ ط/ مـركـز الدراسـات اليـمنيـة بصنعاء .

١٨٩ ـ مـعـاني الحـروف للرمـاني ت / د . عـبدالفتـاح إسمـاعـيل شلبي ط / مكتبـة الطالب الجامعي بمكة المكرمة (ط/٢) ١٤٠٧هـ .

١٩٠ ـ معاني القرآن للأخفش ت / د . فائز فارس ، الكويت (ط/٢) ١٤٠١هـ .

١٩١ ـ معاني القرآن للزجاج ت / عبدالجيل شلبي ط / عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ .

١٩٢ ـ معاني القرآن للفراء ط / عالم الكتب (ط/٢) ١٤٠٣هـ .

١٩٣ ـ معاهد التنصيص للعباسيّ ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط / عالم الكتب ، بيروت ١٣٧٦هـ .

١٩٤ ـ مع الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن للدكتور : جمال عبدالعاطي مخيمر .

١٩٥ ـ معجم البلدان لياقوت الحمويّ ط / دار صادر ١٩٥٧م .

١٩٦ ـ معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون ط / مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٩٢هـ .

١٩٧ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي تأليف جماعة من المستشرقين بإشراف فنسنك ، ليدن ١٩٣٦م .

١٩٨ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي ط / المكتبة الإسلامية باستامبول ١٩٨٢م .

١٩٩ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ط / مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٨هـ .

٢٠٠ ـ المغني في تصريف الأفعال لمحمد عبدالخالق عضيمه ط / دار الحديث .

٢٠١ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط / دار الباز .

٢٠٢ ـ مفتاح العلوم للسكاكيّ ت / نعيم زرزور ط / دار الكتب العلمية (ط/١) ١٤٠٣هـ .

٢٠٣ ـ مفردات القرآن الكريم للراغب الأصفهانيّ ت / نديم مرعشلي ط / دار الفكر.

٢٠٤ ـ المفصل في علم العربية للزمخشري ط / دار الجيل (ط/٢) .

٢٠٥ ـ المفضل في شرح أبيات المفصل للنعسانيّ ، مطبوع في حاشية المفصل . ط/دار الجيل (ط/٢) .

٢٠٦ ـ المفضليات للضبيّ ت / أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط / دار المعارف (ط/٤) ١٩٦٤م .

٢٠٧ ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانيّ ت / كاظم بحر المرجان ط/ وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م .

٢٠٨ ـ المقتضب للمبرد ت / محمد عبدالخالق عضيمة ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٩٩هـ .

٢٠٩ ـ المقرب لابن عصفور ت / أحمد الجواري وعبدالله الجبوري ط/مطبعة العاني .

٢١٠ ـ ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع جمعه / محمد بن زبارة اليمنيّ .

٢١١ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ت / د . علي بن سلطان الحكميّ (ط/١) ١٤٠٥هـ .

٢١٢ ـ الملل والنِّحل للشهرستاني ت / عبدالعزيز الوكيل ط /دار الفكر .

٢١٣ ـ المنتخب لكراع النمل ت / د . محمد العمريّ ط / جامعة أم القرى (ط/١) ١٤٠٩هـ .

٢١٤ ـ من آراء الزجاج النحوية للدكتور : شعبان صلاح ط / دار الثقافة العربية (ط/١) ١٤١١هـ .

٢١٥ ـ المنصف شرح تصريف المازنيّ لابن جنّيّ ت / إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط / الحلبي ، القاهرة ١٣٧٣هـ .

٢١٦ ـ نتائج الفكر للسهيليّ ت / د . محمد إبراهيم البنا ط / دار الرياض (ط/٢) .

٢١٧ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ط / دار الكتب المصرية ١٩٣٢م .

٢١٨ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجوزي ت / علي محمد الضباع ط / دار الكتب العلمية .

٢١٩ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيَّان ت / عبدالحسين الفتلي ط/ مؤسسة الرسالة (ط/١) ١٤٠٥هـ .

٢٢٠ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ت / محمود الطناحي ط / الحلبيّ القاهرة ١٣٨٣هـ .

٢٢١ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاريّ ت / د . محمد عبدالقادر ط/دار الشروق (ط/١) ١٤٠١هـ .

٢٢٢ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ت / د . عبدالعال سالم مكرم ط / دار البحوث العلمية ١٣٩٩هـ .

٢٢٣ ـ الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذيّ ت / عبدالحفيظ شلبي ط/ وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ١٤٠٣هـ .

٢٢٤ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ت / محمد محيى الدين عبدالحميد ط/مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ .

ل ـ فهرس موضوعات التحقيق والدراسة

****

تم البحث بفضله من الله ومنه

فالحمد له أولا وآخرا

وصلى الله على

نبينا محمد

وعلى آله

وصحبه

أجمعين

****